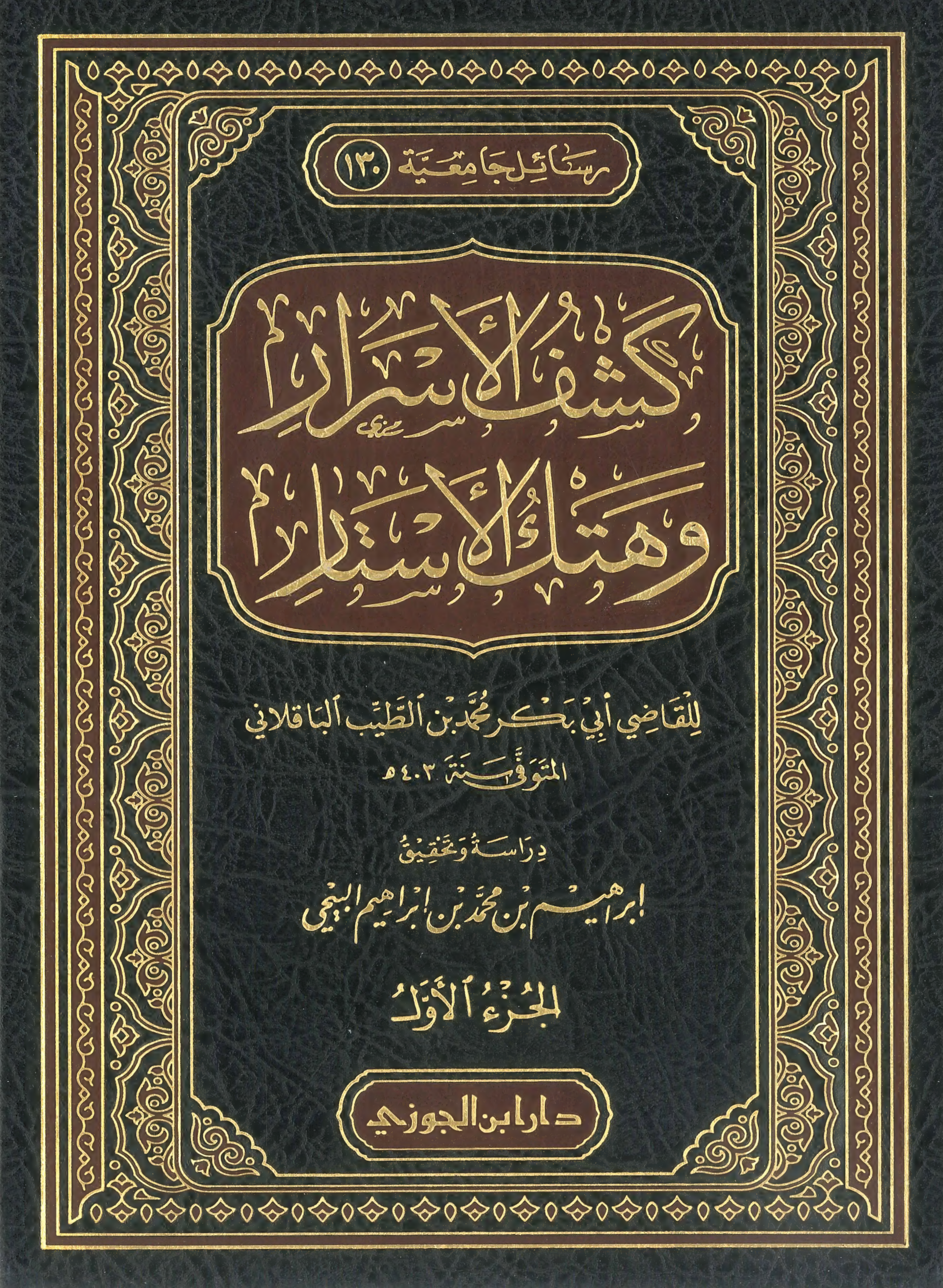
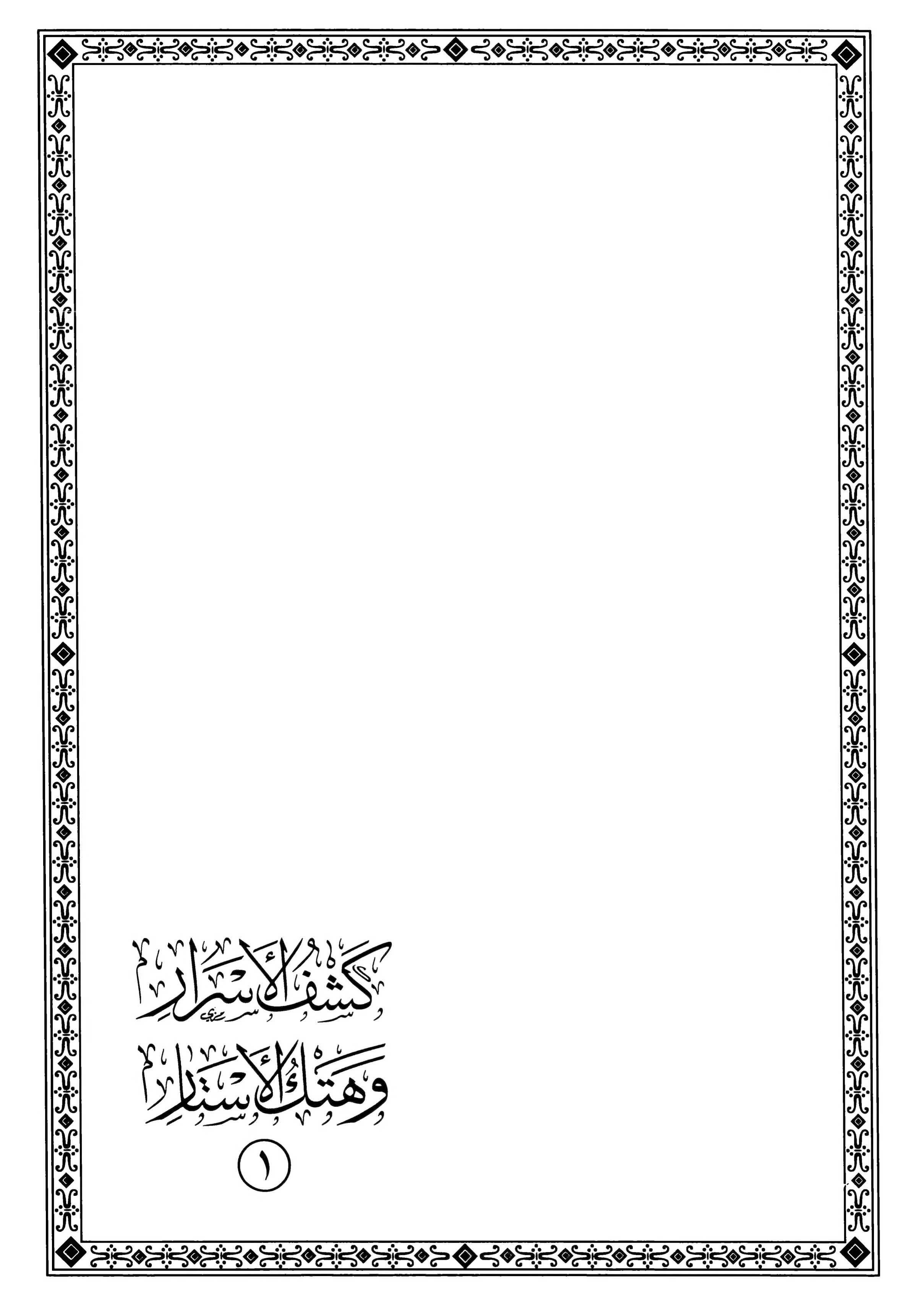

رسائل جامعية ١٣٠
كشف الأسرار وهتك الأستار
للقاضي أبي بكر محمد بن الطيب الباقلاني
المتوفى سنة ٤٠٣هـ
دراسة وتحقيق
ابراهيم بن محمد بن ابراهيم البيحي
الجزء الأول
دار ابن الجوزي


كشف الأسرار
وهتك الأستار
١



ح دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، ١٤٤١هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

البيحي، إبراهيم بن محمد بن إبراهيم

كشف الأسرار وهتك الأستار للباقلاني./ إبراهيم بن محمد بن إبراهيم البيحي.- الدمام، ١٤٤١هـ

٧٢٨ص؛ ١٧×٢٤سم

ردمك: ٥ - ٨٣ - ٨٢٧٤ - ٦٠٣ - ٩٧٨

١ - الباطنية أ. العنوان

ديوي ٢٤٧,٩ ١٤٤١/٣٣٠٠



دار ابن الجوزي

للنشر والتوزيع

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٤٢هـ

يُطْبَعُ لِأَوَّلِ مَرَّةٍ عَنْ نُسْخَةٍ خَطِّيَّةٍ فَرِيدَةٍ

الباركود الدولي: 9786038274835

المملكة العربية السعودية:

الدمام - حي الريان - شارع عثمان بن عفان

ت: ٨٤٢٨١٤٦ - ٨٤٦٧٥٩٣

٨٤١٢١٠٠

ص ب. واصل: ٨١١٤

الرمز البريدي: ٣٢٢٥٦

الرقم الإضافي : ٤٩٧٣

الرياض - ت: ٠٥٩٢٦٦٢٤٩٥

جوّال: ٠٥٠٣٨٥٧٩٨٨

الأحساء - ت: ٥٨٨٣١٢٢

جدة - ت: ٠١٢٦٨١٤٥١٩

جوّال: ٠٥٩٢٠٤١٣٧١

لبنان:

بيروت - ت: ٠٣/٨٦٩٦٠٠

فاكس: ٠١/٦٤١٨٠١

مصر:

القاهرة - تلفاكس: ٠٢٤٤٣٤٤٩٧٠

جوّال: ٠١٠٠٦٨٢٣٧٣٨٨

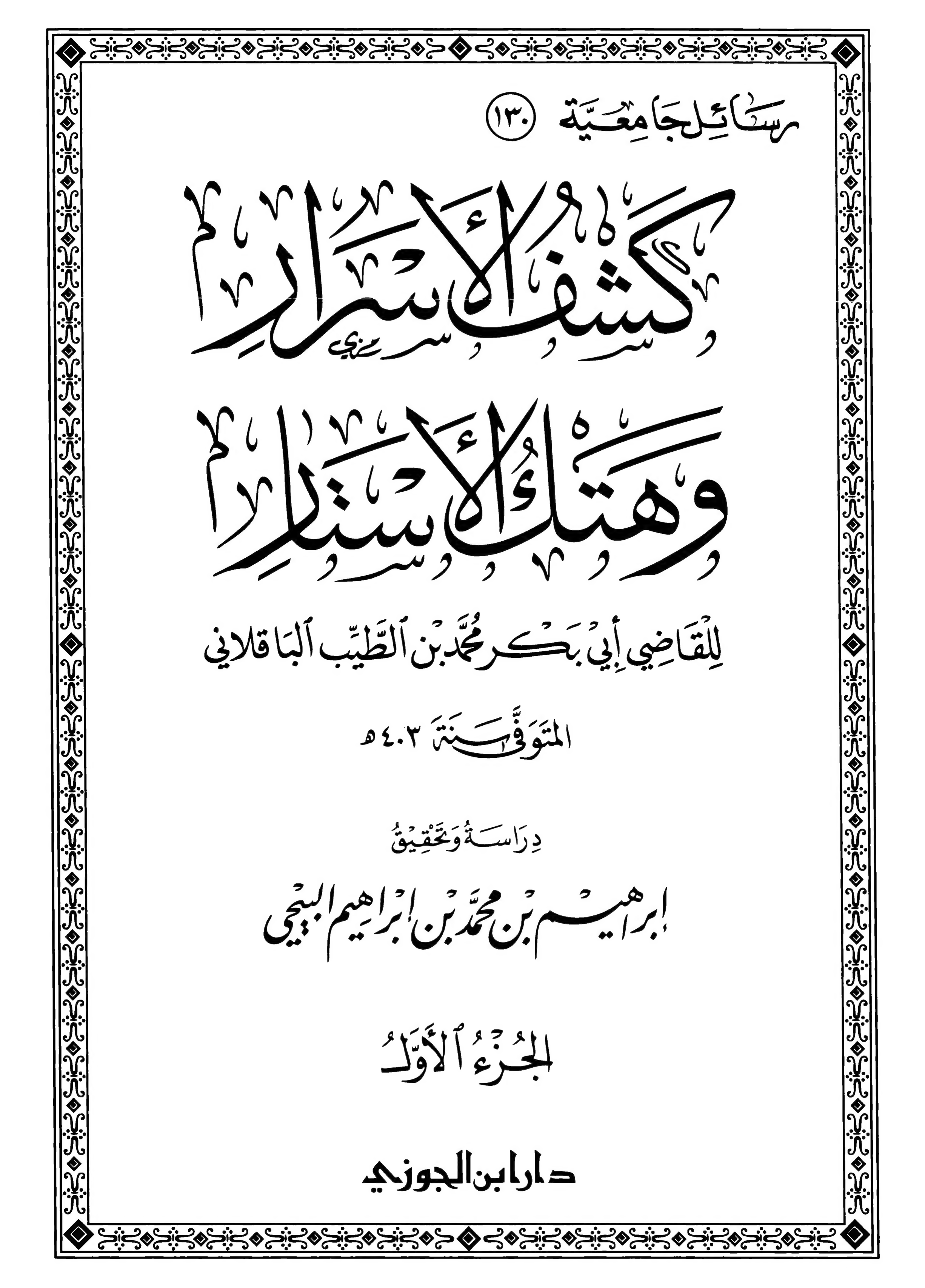
aljawzi@hotmail.com

+966503897671

aljawzi

eljawzi

aljawzi.net



رسائل جامعية (١٣٠)

كشف الأسرار وهتك الأستار

للقاضي أبي بكر محمد بن الطيب الباقلاني

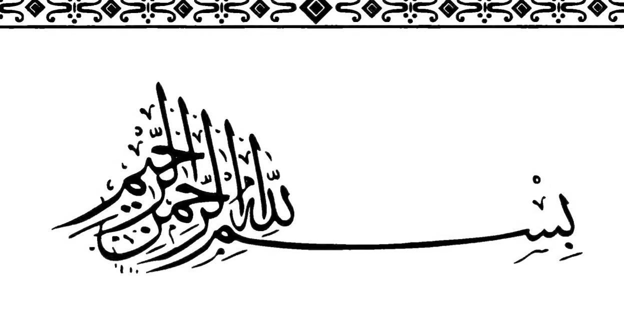
المتوفى سنة ٤٠٣هـ

دراسة وتحقيق

إبراهيم بن محمد بن إبراهيم البيجي

الجزء الأول

دار ابن الجوزي

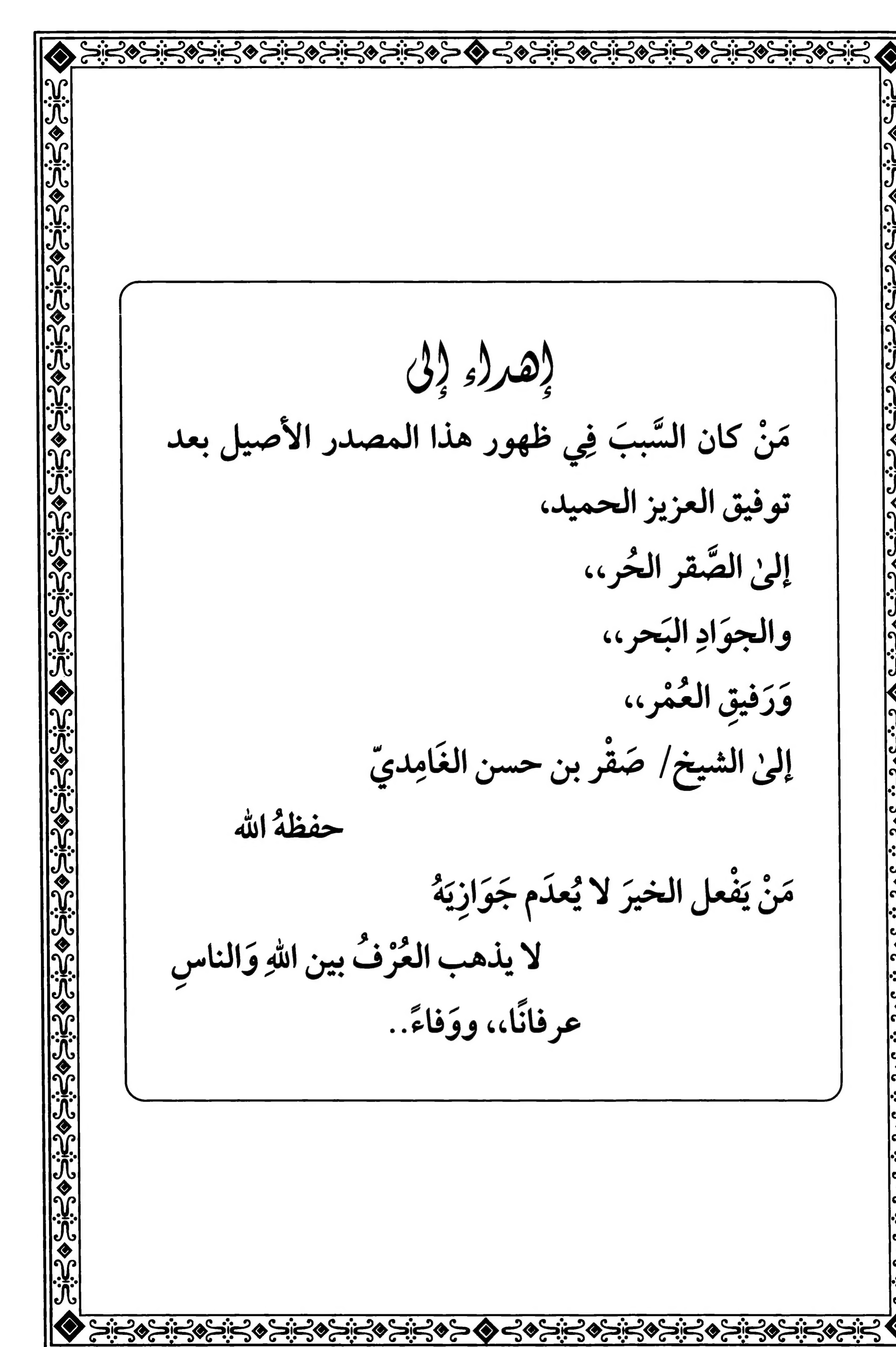


أصل هذا العمل

رسالتان علميتان تقدم بهما المحققان لنيل درجة الماجستير في العقيدة إلى قسم العقيدة بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، كلاهما بإشراف الشيخ الدكتور: صالح بن درباش الزهراني الأستاذ المشارك بالقسم المذكور، وكانت الأولى للطالب: إبراهيم بن محمد البيحي، وتمت مناقشتها من قِبل الأستاذ الدكتور: سعود العتيبي الأستاذ بقسم العقيدة بالجامعة المذكورة، والدكتور: هشام الصِّيْني الأستاذ المشارك بها، وتمت بتاريخ ١٥/ ٨/ ١٤٣٧هـ، وحصل الباحث على درجة الامتياز.

والثانية للطالب: أحمد بن عبد الرحمن الدميجي، وتمت مناقشتها من قِبل الأستاذ الدكتور: علي بن نفيع العلياني، والأستاذ الدكتور: عثمان علي حسن، وتمت بتاريخ ٢٩/ ٨/ ١٤٣٩هـ، وحصل الباحث على درجة الامتياز.

بحمد الله وتوفيقه.



إهداء إلى

مَنْ كان السَّببَ فِي ظهور هذا المصدر الأصيل بعد توفيق العزيز الحميد،

إلىٰ الصَّقر الحُر،،

والجوَادِ البَحر،،

وَرَفيقِ العُمْر،،

إلىٰ الشيخ/ صَقْر بن حسن الغَامِديّ

حفظهُ الله

مَنْ يَفْعل الخيرَ لا يُعدَم جَوَازِيَهُ

لا يذهب العُرْفُ بين اللهِ وَالناسِ

عرفانًا،، ووَفاءً..

تنبيه

يمكن لي أن أذكر أن هذه المقدمة وهذه الدراسة ليست حشوًا أو تكرارًا لدراسات سبقت، ويمكن لي أن أذكر بعض مميزات هذه الدراسة وتطرقها لبحوث ودراسات وتحقيقات أزعم أنها لم تطرق من قبلُ، أو أنها طرقت بشكل موهم! وهذا الكلام أقوله: لا مدحًا، بل نُصحًا، وحتىٰ لا يملّ القارئ من طول هذه الدراسة ويظنها غثًا، بل سمينًا ومن ذلك.

١. التقسيم والتفصيل لمصنفات القاضي أبي بكر، وذِكْر المطبوع وأنواع طبعاتها، وذكر المخطوط وأماكن تواجدها، وذِكْر المفقود، بفوائد وفرائد بديعة، قد لا تجدها في غيرها، يتجلَّىٰ ذلك من خلال العناصر التالية:

أ. التحقيق أن للقاضي كتابين في أصول الديانات، وهذا يخالف بعض من صنفوا في أسماء الكتب حيث إنهم ذكروا كتابًا واحدًا.

ب. إثبات ذكر مصنف للقاضي لم يذكره أحدٌ فيما رأيت وهو كتاب: «تعريف عجز المعتزلة عن إثبات دلائل النبوة».

ج. التحقيق في أسماء بعض كتب القاضي ومرجع ذلك، ومن ذلك «كتاب انتصار نقل القرآن وذكر دلالات الاسم».

٢. التفصيل والتحرير في عقيدة القاضي الباقلاني، والأمور التي وافق فيها السلف والتي خالف.

٣. الدفاع عن عرض وشرف القاضي من الطعون والمغامز التي نفذت لشخصيته بدون حجة ولا دليل، بالأدلة والبراهين المقنعة المُثْلِجة.

٤. التفريق بين القرامطة والإسماعيلية، والرأي الصحيح في تأريخ ظهورها.

٥. إثبات شخصية ميمون القداح وابنه عبد الله، والرد علىٰ بعض الكتاب الشرقيين والغربيين والمتأثرين بهم من الكتاب المسلمين كالدكتور علي سامي النشار!

٦. التفريق بين الفيض والإبداع عند الإسماعيلية وذكر سبب إنكار د. بدوي انتساب إخوان الصفاء للمذهب الإسماعيلي والرد عليه بالدليل والتعليل.

٧. الرد بالأدلة علىٰ د. محمد كامل حسين، والدكتور: عبد الرحمن بدوي في إنكارهم قول الباطنية بالتناسخ..

٨. في الاعتذار للقاضي الباقلاني في مسألة خبر الآحاد واضطراب كلامه؛ مما يشعر قربه من قول السلف في هذه المسألة.

٩. التحقيق في إثبات إفادة الغزالي من الباقلاني في كتابه «فضائح الباطنية» والرد علىٰ د. بدوي.

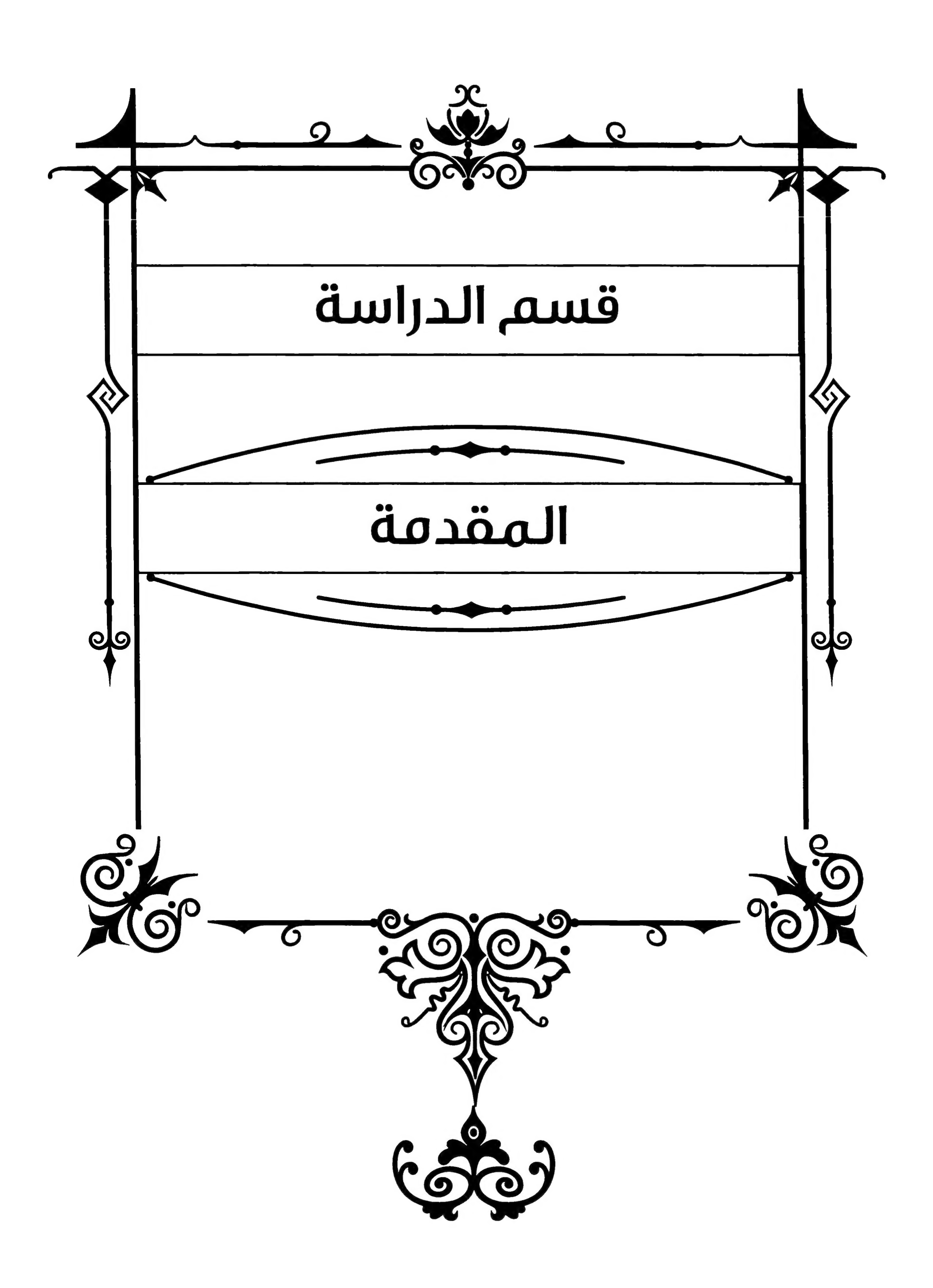
١٠. حصر أبرز المؤلفات في مذهب الباطنية، ومقارنتها بكشف الأسرار.

١١. التحقيق والإثبات في إنكار نسب الإسماعيلين الباطنيين للإمام جعفر بن محمد الصادق، وأنهم أدعياء، وإنما نسبهم لميمون القداح، وأنّ هذا الإنكار ليس قولًا قالت به علماء السنة وحدهم؛ بل ووافقهم علىٰ ذلك بعض الباطنيين.

١٢. أن التكفير ليس منهجًا سلفيًّا صرفًا كما يدعيه البعض بل قد كفّر القاضي الباقلاني -وهو إمام الأشاعرة- فرقة الباطنية، مع ملاحظة أن التكفير له شروطه وضوابطه.

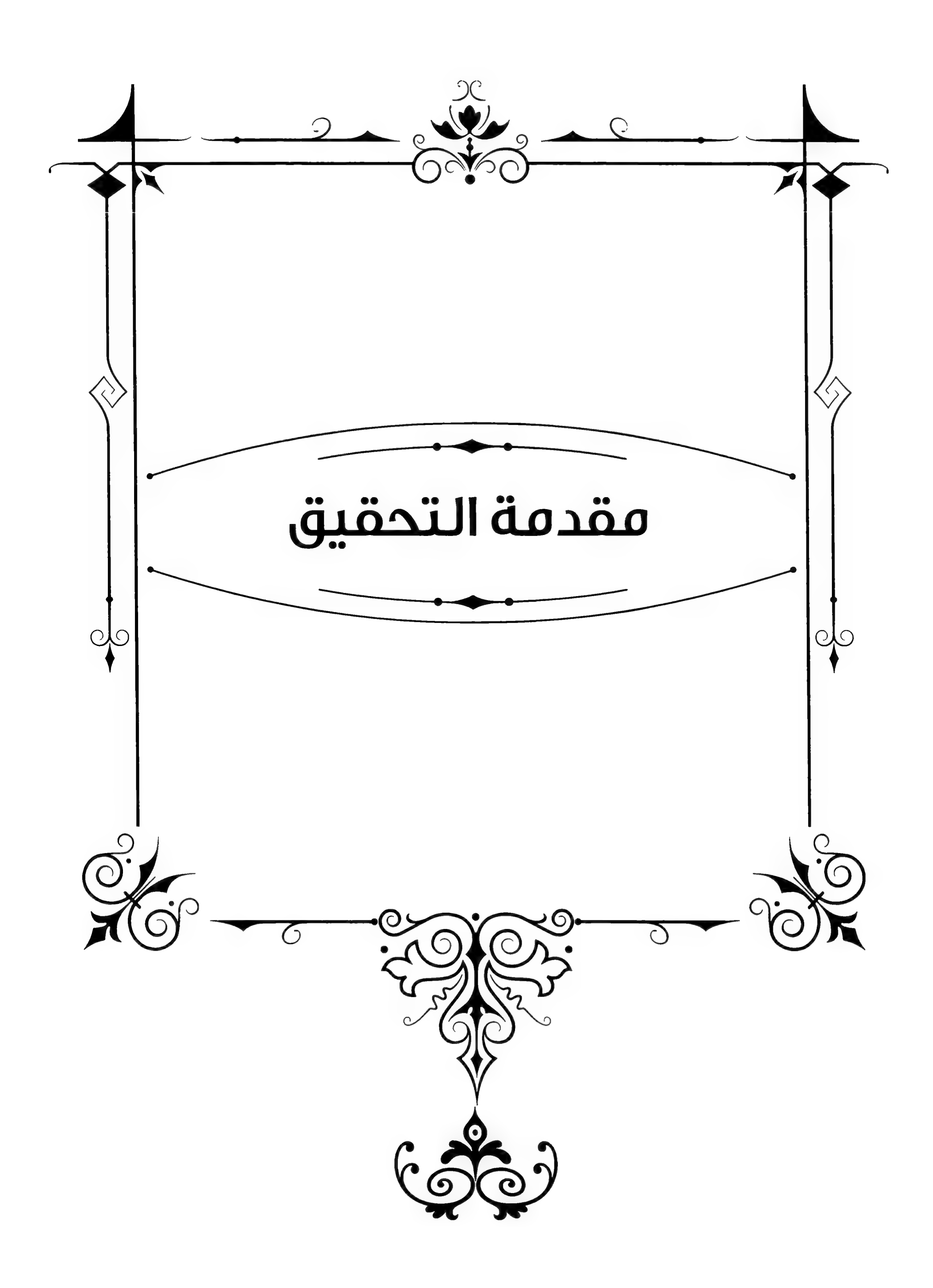
١٣. التحقيق أن كتاب القاضي الباقلاني من أقدم المصادر في الردّ علىٰ الباطنية، وأنه وكتاب ابن رزام الطائي في عصرٍ واحد، ولا عبرة فيما ذهب إليه بعض الكُتَّاب في تقديمه علىٰ: كشف الأسرار.





قسم الدراسة

المقدمة



مقدمة التحقيق

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمدُ لله ربِّ العالمين، ولا عدوان إلّا علىٰ الظالمين، وأشهد أنْ لا إله إلا الله وحده لا شريك له، إلهُ الأولين والآخرين، وقَيُّوم السموات والأرَضِين، وأشهد أنّ سيدنا محمدًا عبده ورسوله الدَّاعي إلىٰ حبل الله المتين، ودينَه الـمُسْتَبِين، صلىٰ الله وسلم عليه وعلىٰ آله وصحبه، ومَن تبعهم بإحسانٍ إلىٰ يوم الدين.

أما بعد: فإنّ الله تعالىٰ جعلَ الناس أمةً واحدة، وجعلهم علىٰ ذلك قرونًا متطاولة ودهورًا زاهرة، كلُّهم علىٰ التوحيد، والأمر السَّديد، والهدي الرَّشيد، حتىٰ نبتتْ نابتةٌ مِن الأمم فسلكوا غيرَ فطرة الله التي فطر الناس عليها، فاختلفوا وبدّلوا وغيروا ولذلك حكمةٌ مِن حِكَم الحكيم الخبير، وتقديرٍ يريده اللطيف البصير.

فكان مِن رحمة الله بخلقه ولُطفه بهم أنْ رَعَاهم وأرشدهم إلىٰ ما فيه صلاحهم وسعادتهم، فأرسل عليهم رسلَه وأنزل عليهم كتبه.

وكان مِنْ فضل الله علىٰ أُمَّة الإسلام أنْ جعلَها خير الأُمم، وبعث إليها أكرم الرُّسل، وأنزل عليها أحكم الكتب، فجمع اللهُ الأمةَ -حينئذٍ- بعد شتاتها، وبَصَّرَها بعد غيِّها وضلالها، فسار المسلمون بدينهم فرحين بما منَّ الله به عليهم، مستبشرين ومتنعِّمين برسول الله ﷺ وهو بين أظْهُرِهم، وبكتاب الله وهو يتنزَّل عليهم، فيَالله مَا أطيبَ حالَهم! ويالله ما أسعدهم وأغناهم!

فلما قُبض رسول الله ﷺ أنكرَ الصحابةُ قلوبهم، كيف لا؟ وهو: النُّور الذي كانوا يستضيئون به، وروحهم السارية في أجسادهم، والتي كانت سببًا في حياتهم وسعادتهم ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ رُوحٗا مِّنۡ أَمۡرِنَا﴾.

لكنّ الله لم يترك أُمَّةَ حبيبه سدًىٰ ويجعلهم هَمَلًا، بل جعل فيها كتاب الله وسنة رسوله باقِيَيْن هادِيَيْن محفوظَيْن، وقيّض لها الرجال الصادقين والأئمة المهديِّين، وأوَّلُهم وأَوْلَاهم الخلفاء الراشدون، فكان أحقَّهم بخلافة النبيِّ الـمُختَار، رفيقُه وصاحبُه في الغَار، والـمُلَازِم له في الـمُقَام والأسفَار: عَبْدُالله بن عُثمانَ بن عَامِرِ التَّيْمِيُّ القُرَشِيُّ، أبو بكر، صدِّيق الأُمَّة، ورَبَّانِيُّ الـمِلَّة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

ثم: عُمَرُ بن الخَطَّاب بن نُفَيْل العَدَوِيُّ القُرَشِيّ، أبو حَفْصٍ، البابُ والحاجزُ عن الفِتن، الذي عندما انكسر؛ هاجت الفتن ومَاجت، وطَالت واستطَالت، ووالله لَنْ تُخْمَد نارُها، ولَنْ يَقرّ قرارُها -بعدَه رَضِيَ اللهُ عَنْهُ- وَمَنْ كان شياطينُ الإنس والجنّ يَفْرَقون منه، ويسلكُون غيرَ فَجِّه، ولم يكن أحدٌ يجرؤ علىٰ مخالفة الكتاب والسنة أو الابتداع في عصره، ولو ظهر ذلك، فكان سرعان ما يعالج ذلك بِدرَّته التي فاقتِ الدُّرَر، وعَصَاهُ التي لَمْ تُعْصَ، ولقد شفىٰ اللهُ بها رؤوسًا، وأقام بسببها حقًّا، وأماتَ باطلًا فمَا أحوجَ الأمة في هذا الزَّمان إليهِ وإليها! ولاحول ولا قوة إلّا بالله.

فلمّا استُشهد الشهيد السعيد، وانكسر باب الحصن الشديد؛ دبَّت الفرق والطوائف والمذاهب، فَخَرجت الخارجة، ورَفَضَت الرافضة، ثم تطوَّرت في الشرِّ والكَيْد، حتىٰ ظهرت الغُلاة منهم وهم: الإسماعيلية الباطنية.

وفرقة الباطنية لها دورٌ، وجاءت لِغَرَضٍ وهو: القضاء علىٰ الإسلام ومحاربته، وتكمن خطورتها من جانبين مهمين:

الأول: طبيعة مذهبهم حيث إنهم يكيدون ويخططون في الأستارِ ودينهم محاطٌ بالأسرار ﴿إِنَّهُۥ يَرَىٰكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُۥ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ﴾ ومعلومٌ أنّ العدو الذي لا تراه يكون أخطر من العدو المرئي.

والأمر الآخر: أنّ هذا المذهب لا يزال حيًّا منتشرًا في زماننا هذا، له تأثيره وتسلُّطه علىٰ عباد الله في بعض بلدان العالم الإسلامي، قال المَلَطِي -صاحبُ «التنبيه والرد»، وهو يحكي فرقة القرامطة وأقوالهم: «وزعموا أنّ مَنْ قال بهذا القول واعتقد هذا المذهب فهو مؤمن، ونساؤهم مؤمنات مَحقونو الدماء والأموال، ومَن خالفهم في قولهم واعتقادهم فهو كافر مشرك حلال الدم والمال والسَّبْي»[1].

وقد وصف الإمام ابن قيم الجوزية حال الأمة بعد أنْ تمكَّنت منها الباطنية القرامطة فقال: «إلىٰ أنْ جاء ما لا قِبَل لأحدٍ به، وهم: جنود إبليس حقًّا، المعارضون لما جاءت به الرسل بعقولهم وآرائهم من القرامطة، فجرىٰ علىٰ الإسلام وأهله منهم ما جرىٰ، وكسروا عسكر الخليفة مرارًا عديدة، وقتلوا الحاج قتلًا ذريعًا وانتهوا إلىٰ مكة، فقتلوا بها

(١) انظر: التنبيه والرد علىٰ أهل الأهواء والبدع، لأبي الحسين محمد بن أحمد الملطي الشافعي، ص٣٣.

من وصل من الحاج إليها، وقلعوا الحجر الأسـود مِن مكانه، وقَوِيت شوكتهم واستفحل أمرهم، وعَظُمَت بهم الرَّزيَّة، واشـتدت بهم البليَّة، وفي زمانهم استولىٰ الكفار علىٰ كثيرٍ من بلاد الإسلام في الشرق والغرب[(١)].

وهاهو التأريخ يعيد نفسه بأحداثه وفصوله، ولو أنّ ابن الأثير بُعث في هذا الزمان لوجد أنّ ما رواه في تأريخه[(٢)] عن القرامطة مطابق لزماننا هذا سواءً بسواء وحرفًا بحرف، إلاّ أنْ يزيد عليه من شـناعة وبشاعة وجرائم قرامطة عصرنا ما يشـيب منه الولدان، وينهد بسببه كهـلان! فالأمر -والله- خطيرٌ والخطبُ جسيمٌ، وما ينتظر الأمـة من أهوال ومصائب وشدائد أكبر وأعظم مما يتصوَّرُه البعض!

فالواجـب أنْ نُعِـدَّ العـدة ونسـتعدّ للمواجهـة، فهـذا العدوّ لا ينفـع معـه إلّا الجهاد والمجاهـدة، ومِن ذلك جهاد الكلمة واللسـان والردّ والبيان، وقـد جاهدهم بذلك أئمةُ الإسـلام، والعلماء الأعلام، ومِن أشـهرهم: القاضي أبو بكر محمد بن الطيِّب الباقلّاني المتوفَّـىٰ سـنة ٤٠٣هـ، فقد جاء بكتابٍ هو دُرَّة الكتب في ذلـك الموضوع، وأتىٰ بردٍّ هو واسـطةُ عقد تلك المصنفات، بـل ومرجعُها ومقدَّمُها، فجاء بـ (كَشْـفِ الأَسْـرَار وَهَتْكِ الأَسْـتَار) فشـرح صدور المؤمنين، وأقرَّ عيون الموحدين، فجـزاه ربُّ العالمين، خيرَ ما جزىٰ عباده الصالحين، وسوف يأتي ذكر هذا الكتاب وذكر مميزاته في قسم الدراسة[(٣)].

أسباب اختيار الموضوع:

١. إنَّ الحديث عن الرافضة ونصبهم العداوة للإسـلام وأهله؛ حديثُ السـاعة وما نراه فـي هذا الزمان إنما هو شـاهدٌ وعلامة ووصمـة عارٍ علىٰ جبينهم، يسـوِّدها عليهم التأريخ بمدادٍ من دمٍ قاني، يقرؤه الناسُ قرنًا بعد قرن وجيلًا بعد جيل.

٢. الحاجة الماسـة لمرجع أصيل، وركن ركين يكشـف باطن هؤلاء، ويُعرِّي سترهم، وينبئ الأمة بحقيقتهم بكل أمانة وتجرُّد، وهي عادة العلماء المحققين كالقاضي أبي الطيب الباقلاني.

---

(١) انظر: مختصر الصواعق المُرْسَلة علىٰ الجهمية والمعطِّلة، لابن القيم الجوزية، ٢/ ٤٢٨.

(٢) انظر: الكامل في التاريخ لعمدة المؤرخين أبي الحسـن علي بـن أبي الكرم محمـد بن محمد بن عبدالكريم الشيباني المعروف بابن الأثير الجزري، ٧/ ٣٨، ٤١، ٥٣- ٥٤.

(٣) انظر (ص: ١١٩- ١٧٧).

٣. المساهمة والمشاركة في جهاد هؤلاء الضالين المضلين، وأسأل الله أن يكتب لنا أجر ذلك، ويتقبل هذا العمل بقبول حسن عنده، ولجميع مَن شارك فيه، وأشار به، وأشرف عليه، وناقشه بعد ذلك، ولا حول ولا قوة إلا بالله العزيز الحكيم.

ولأجل هذا ولأهميته؛ أحببتُ -بل- وقرَّرتُ وألزمتُ نفسي، المشاركة في جهاد أولئك المضلِّين الأعداء، ورأيت أنّ التقصير في ذلك هو: التقصير، والتقاعس عن ذلك هو: الخذلان، والفتور عنه هو: الخسران.

فيسَّر الله تعالىٰ الحصول علىٰ نسخة هذا الكتاب العظيم، الوحيدةُ الغريبةُ الفَرِيدة -بعد أنْ كانت مفقودة[1]- فشمَّرتُ، واستعنتُ بالله خالقي، وعرضتُها علىٰ الشيخ الدكتور: سعود بن سعد بن نمر العتيبي، حيث إنه كان مرشدي لاختيار موضوع رسالة الماجستير فكان - والله - نِعْم الأستاذ والمرشد، ووجدتُ فيه صِدْق النية، وعُلُوَّ الهمّة، ونُبْل الخُلُق، وسَعة الأُفق، فوافقت همَّته همتي، وتطابقَ قصدُه قصدي، فكانت بذرةً بَذَرَهَا فأسَّسها وأوثقها، حتىٰ جاء الشيخ الدكتور: صالح بن درباش الزهراني -المشرف علىٰ الرسالة - فسقاها وتعاهدها، ومِن جُوْدِهِ وعلمه رعاها حتىٰ كبُرت، وأسأل الله أنْ نتفيأَ ظلالَها، وأنْ نجي ثمارها في الآخرة والأولىٰ، والله المستعان.



(١) سوف يأتي الكلام علىٰ طريقة الحصول عليها، وإثباتُ فقدِها في قسم الدراسة انظر (ص١٢٤- ١٣٠).

وكان منهجي في التحقيق ما يلي:

أولًا، منهج النص المختار :

١. كتابة النص بالرسم الإملائي الحديث، والاعتناء بعلامات الترقيم، كالفواصل والنقط وغيرها؛ لما لها من الأثر الكبير في فهم النص.

٢. وضع الآيات القرآنية بين هلالين مزهرين هكذا ﴿ ﴾، وكتابتها مطابقةً لرسم المصحف بطبعة مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ثم عزوها بذكر اسم السورة ورقم الآية.

٣. وضع الأحاديث النبوية بين قوسين مزدوجين هكذا « » ثم تخريجها بذكر موضع الحديث ورقمه، وقد أجتهد بذكر درجة الحديث مِن أقوال العلماء السابقين أو المعاصرين، إذا كان في غير الصحيحين.

ثانيًا، منهج النسخة الفريدة :

١. إثبات الحواشي في المخطوطة -التي كُتِب عليها: صح- في مواضعها في المتن.

٢. حذف جميع الكلمات التي ضُرب عليها وشطبت من المتن.

٣. إذا وُجِد خطأٌ في المتن، أو نقص كلمة أو حرف، وتحقّق ذلك عندي، فإني أقوم بتعديله في المتن، وإكمال النقص، وأجعله بين قوسين هكذا: ( )، وأشير إلىٰ الزيادة في الحاشية.

٤. إذا تردّدت في خطأ كلمة، فإني أُثبتُها كما هي في المتن وأجعلها بين قوسين ( )، وأذكر الكلمة التي أتوقع صحتها في الحاشية، قائلًا: كذا بالأصل ولعلّ الصواب أو الأصح كذا.

٥. قمت بالإشارة إلىٰ أرقام صفحات المخطوطة وألواحها في الحاشية الجانبية، والإشارة إلىٰ موضع الصفحة داخل النص بخط جانبي هكذا / وذلك أنّ كلّ لوحٍ من ألواح المخطوطة يتكون من صفحتين، فأشير إلىٰ ذلك وأجعل رقمًا للوحٍ وحرفًا للصفحة هكذا: ١/أ أي لوح ١ صفحة أ، وإذا كانت الصفحة المقابلة أشير إليها بالحرف ب، وهكذا بقية النسخة المخطوطة.

٦. قمتُ بضبط الكلمات -التي أرىٰ فيها الالتباس أو الاشتباه- بالشكل، حتىٰ لا يقع فيها الخطأ حال قراءتها.

٧. قمت بوضع عناوين جانبية لتسهيل فهم النص علىٰ القارئ.

ثالثًا، تراجم الأعلام :

ترجمتُ الأعلام في المتن، عدا الملائكة والأنبياء عليهم السلام والصحابة رضي الله عنهم لأنهم أكبر وأشهر من أن يُترجم لهم؛ فالعَلَمُ لا يُعرّف والبدر لا يُوصَف، إلّا مَنْ لَمْ أتمكن من الوقوف علىٰ تراجم مَن عداهم فإني أُبيِّن ذلك.

رابعًا، التعليق:

التعليق علىٰ بعض المسائل التي تحتاج إلىٰ ذلك إمّا بتوضيح مسألة، أو بيان مخالفة، علىٰ قدر الحاجة والطاقة.

خامسًا، عزو عقائد الباطنية:

قمت بتوثيق أقوال الباطنية وعزوها، وتسمية أصحابها، وذلك بالرجوع إلىٰ مصادرها مع صعوبة الحصول عليها في بعض الأحيان، واختلاف أقاويلهم، وتلبيسهم الكلامَ في أحايين أُخر، مما ألزمني - ذلك - ضرورةَ سرد وقراءة هذه الكتب كلِّها أو معظمها، ومعلومٌ أنّ هذا - أقصد عزو الأقوال إلىٰ أصحابها - المنهجُ العلمي، لئلا يكون للباطنيةِ علينا حُجّةٌ بعد التوثيق، فنُلزمهم بما خطَّته أيديهم، وبما ثبت يقينًا مِن مصادرهم -المعتمدة- وذلك أقوىٰ للحُجّة، وأسلَك للمَحَجَّة، ومما ينبغي التنبُّه له أنّ القاضي أبا بكر الباقلاني؛ أكثَرَ النقل عنهم، وعن مصادرهم السِّريَّة والخفيَّة، فكان توثيق تلك الأقوال مِن الصعوبة بمكانٍ، لكنّ الذي يسلّيني أنني اجتهدت في عزو تلك الأقوال حسب طاقتي، وقد أَعْزُو إلىٰ أقوالٍ شابهت تلك الأقوال المنقولة في كتابنا هذا، وقد عزوتُ - بحمد الله أكثرَ الأقوال - فإذا عجزتُ عن بعضها فتلك طاقتي والله يغفر لي.

سادسًا، توضيح الكلمات الغريبة :

بيان وشرح المفردات الغريبة، لغوية كانت أو كلامية أو فلسفية، وذلك بالرجوع إلىٰ مظانها من معاجم اللغة، والفلسفة واصطلاحات الفنون وكتب التعاريف.

سابعًا، التعريف بالبلدان والقبائل والفرق:

التعريـف بالبلدان- الغير معروفة- وذكرُ مواضعهـا، والقبائل وذكرُ صفاتها، والفرق والمذاهب، وذكرُ تفرقها وتشتُّتها، وذلك بالرجوع إلىٰ مصادرها.

ثامنًا، منهج التوثيق:

١. توثيق الأبيات الشعرية والأمثال العربية من مصادرها، حسب الطاقة.
٢. توثيق الإحالات التي يحيلها المصنف علىٰ كتبه، أو الإحالات الداخلية التي يحيلها المصنـف علىٰ مواضع من كتابه هذا، وهـي كثيرة، والقصد من ذلك: ربط الأفكار ببعضها، حتىٰ يصبح الكتاب كالشـيء الواحد، ممـا يسـهل علـىٰ القارئ تصوره، وترابطه في ذهنه.

تاسعًا، الفهارس:

قمـتُ بعمل فهارس فنيّة، للآيات، والأحاديث، والأعلام، ومواضع البلدان والفرق، والأشـعار، والكلمات الغريبة، وأسـماء الكتب، وذلك للتسهيل علىٰ القارئ، وخدمةً له بالوصول السريع إلىٰ مطلوبه ومراده.

وقد عملتُ دراسةً عن المصنِّف والمصنَّف هذه خطتها:

الفصل الأول: المصنف (حياته وعصره)

المبحث الأول: عصره.

المطلب الأول: الحياة السياسية.

المطلب الثاني: الحياة الاجتماعية.

المطلب الثالث: الحياة العلمية.

المبحث الثاني: حياته

المطلب الأول: نسبه.

المطلب الثاني: نشأته وطلبه للعلم.

المطلب الثالث: شيوخه.

المطلب الرابع: تلاميذه.

المطلب الخامس: مصنفاته.

المطلب السادس: مذهبه في الأصول والفروع وكلام بعض العلماء فيه.

المطلب السابع: وفاته.

الفصل الثاني: الباطنية

المبحث الأول: مقدمات عن الباطنية

المطلب الأول: التعريف بالباطنية.

المطلب الثاني: أسماؤهم وألقابهم.

المطلب الثالث: نشأة الباطنية.

المطلب الرابع: مصادر الفكر الباطني:

الفرع الأول: الفيثاغوريون.

الفرع الثاني: الأفلاطونية القديمة والمحدثة.

الفرع الثالث: الديانات المحرفة والوثنية.

المبحث الثاني: أهم آراء الباطنية:

المطلب الأول: في الإلهيات.

المطلب الثاني: في النبوة والإمامة.

المطلب الثالث: في المعاد واليوم الاخر.

المطلب الرابع: في التأويل.

الفصل الثالث: كتاب (كشف الأسرار وهتك الأستار)

المبحث الأول: عرض مسائل الكتاب ودراسة بعضها.

المبحث الثاني: اسم الكتاب.

المطلب الأول: الاختلاف في الاسم.

المطلب الثاني: معنىٰ ودلالات الاسم.

المبحث الثالث: تحقيق نسبة الكتاب لمؤلفه.

المبحث الرابع: منهج المؤلف ومصادره في كتابه.

المبحث الخامس: أهم مميزات الكتاب.

المبحث السادس: أهم المآخذ علىٰ الكتاب.

المبحث السابع: المصنفات في الرد علىٰ الباطنية، ومقارنتها بكشف الأسرار.

المبحث الثامن: التعريف بالمخطوط.

الفهارس: الآيات والأحاديث والأعلام والشعر والغريب والفرق ثم المراجع.

ولا يفوتني في هذا المَقام أنْ أُلْمِح إلىٰ بعض الصُّعُوبات التي واجهتني في هذا العمل الشائك.

منها: أنّ هذا التحقيق وهذا العمل قامَ علىٰ نسخةٍ واحدة لعدم وجود غيرها -بعد البحث والتقصي- ولا يخفىٰ علىٰ شريفِ علم القارئ ما يعانيه الباحث مِن الصعوبات التي تواجهه، وخاصةً عندما تلتبس بعض الكلمات وتصعب قراءتها، فلا توجد نسخةٌ أخرىٰ يستطيع -مِن خلالها- الباحثُ أنْ يقابلها عليها ويفكّ غموض كلماتها، خاصةً مع غموض كلمات الباطنية، فإنّ الأمر يصبح أشدَّ غموضًا وأكثرَ تعقيدًا.

الثانية: أنّ هذا الموضوع، موضوعٌ خفيّ وسريّ، حتىٰ علىٰ الباطنيين أنفسهم، فتجد عندهم غموضًا في بعض عقائدهم، وسرِّيةً وخفاءً فيها، وتستُّر علىٰ بعض أعلامهم ورموزهم، فَمِنْ الأَجْنِحَة والمَأْذُوْنِين إلىٰ الأئمة المَسْتُوْرِين، ومن حُجَج النهار إلىٰ حجج الليل، ومن المُسْتَجِيْبِيْن إلىٰ النُّطَقاء ومِن الدُعاة إلىٰ المأذونين، ومِن تأويل الحروف إلىٰ تأويل الأعداد، وهكذا ﴿ظُلُمَٰتُۢ بَعۡضُهَا فَوۡقَ بَعۡضٍ إِذَآ أَخۡرَجَ يَدَهُۥ لَمۡ يَكَدۡ يَرَىٰهَاۗ وَمَن لَّمۡ يَجۡعَلِ ٱللَّهُ لَهُۥ نُورٗا فَمَا لَهُۥ مِن نُّورٍ ٤٠﴾.

وبعدُ: فهذا العمل ماثلًا بين أيديكم، كان في عالم الأسرار، فأخرجه الله إلىٰ عالم الأنوار، وكان في بداية أمره حَجَرًا صَلْدًا أَصَمًّا في مهدِه، فدُرِس وَصُهِر، فأصبح أشدَّ لمعانًا وأصفىٰ لونًا، ذهبًا خالصًا مُبهِرًا للناظرين -بإذن ربِّ العالمين، كما أنه مَن لَمْ يشكر الناس لم يشكر الله؛ فأشكر القائمين علىٰ جامعة أم القرىٰ، مِنْ علماء وأساتذة،

ومسـؤولين، وأشكر كُلَّ مَنْ تشرَّفتُ بالدراسـة عليه والنَّهْل مِن مَعيْنِه، وأشكر مَن تفضّل بقراءة هذا الكتاب، ووافق علىٰ مناقشـته، وأَسْـدَىٰ وأهدىٰ إليَّ نُصحًا وتوجيها وتعليمًا، - فضيلة الدكتور: هشـام بن إسـماعيل الصِيْني والأستاذ الدكتور: سعود بن سعد العتيبي - وأسـأل الله أنْ يرزقنا وإياهم صلاحَ النية والعمل، وبلوغ الأجر، ورفع الضُّرّ عنّا وعن أُمَّة الإسلام، وصلىٰ الله وسلم علىٰ سيدنا محمد كلَّما ذكره الذاكرون، وصلىٰ الله وسلم عليه كلَّما غفل عن ذكره الغافلون، و آخر دَعْوَانا أنِ الحمدُ لله رب العالمين.





القسم الأول

الدراسة

وتشتمل على ثلاثة فصول:

الفصل الأول: المُصنِّف (حياته وعصره).

الفصل الثاني: الباطنية.

الفصل الثالث: الكتاب



الفصل الأول

المُصنِّف (حياته وعصره)

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: عصره.

المبحث الثاني: حياته.

المبحث الأول
عصر الباقلاني

المطلب الأول: الحياة السياسية

عاش القاضي أبو بكر الباقلّاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الفترة من سنة ٣٣٨ إلىٰ سنة ٤٠٣ هـ[١]، وهذه الفترة والتي سبقتها، فترةُ سيطرة القرامطة الباطنية والدولة العُبَيْدِيَّة -والتي تُسمَّىٰ: بالفاطمية- علىٰ بعض بلاد المسلمين، وبخاصة تمكُّنهم، وإقامتهم دولةً في بلاد المغرب، ومصر، وإنشاؤهم القاهرة علىٰ يد مُعِزِّهم: مَعَدِّ بن إسماعيل أبي تميم -المُسمَّىٰ بالمُعِزّ لدين الله، ونشرهم لمذهبهم في تلك البلدان[٢]، وغيرها من بلاد المسلمين كاليمن، والشام، وخراسان.

و قد تخللت هذه الفترة أيضًا استبداد البويهيين -الشيعة- وتسلُّطهم علىٰ الخلافة وأبناء الخلافة، بني العبَّاس، ودخولهم بغداد، عاصمةَ وحاضرةَ الخلافة العباسية جهارًا نهارًا وحبس الخلفاء، وعزلهم وتعيينهم،كما يشاءون، فلم يكن للخليفة إلّا اسمه، ورسمه، وشكله، يقول الحافظ ابن كثير - واصفًا هذه المرحلة -: «وضَعُف أمر الخلافة جدًّا حتىٰ لم يبق للخليفة أمرٌ ولا نهي ولا وزير -أيضًا-، وإنما يكون له كاتبٌ فقط علىٰ أَقْطاعه فقط، وإنما مَورد أُمور المملكة ومصدرها راجعٌ إلىٰ مُعِزِّ الدولة؛ وإنما كان ذلك لأنّ بني بُوَيه ومَن معهم من الدَّيْلم فيهم تشيُّعٌ شديد»[٣].

وقد ظهرت في هذه الفترة: الحركات الانفصالية، والثورات الداخلية، فَمَعَ ظهور الدولة الفاطمية الباطنية في إفريقية والمغرب، والبويهية في العراق، ظهرت الدولة الحمدانية في الشام، والدولة الغزنوية في خراسان وما وراء النهر، والقرامطة في البحرين واليمامة وهجر، والأندلس بيد: عبدالرحمن بن محمد الناصر الأمويّ، والديلم في جرجان.

---

(١) انظر: الأعلام، خير الدين الزِّرِكْلِي٦/ ١٧٦.

(٢) انظر: البداية والنهاية ١٥/ ١٩٩ - ٥٤٣.

(٣) انظر: نفس المصدر ١٥/ ١٦٨

وكان بداية ضعف الدولة، وانتشار الفتن، وظهور الفرقة، في عهد الخليفة: الـمُكتفِي بالله سنة ٢٨٩هـ[١].

ومن الطبيعي نتيجة هذا الضعف والفرقة بين المسلمين، أنْ تكون دولة الإسلام غَرَضًا وهَدَفًا مِن قِبَل أعدائها، وحدث ذلك بالفعل، ففي سنة ٣٥١هـ دخل ملك الروم -الدمستق ومعه مائتي ألف مقاتل- حلب، وما استطاع سيف الدولة بن حمدان صدَّه لكثرة عَدَدِه وعُدَدِه[٢].

وقد كان مِن أسباب هذا الضعف: إخلاد الناس في ذلك الزمان إلىٰ شهواتهم وملذَّاتهم، وابتعادهم عن العدالة، وخاصةً مِن قِبَل الخلفاء والسلاطين، وأيضًا: اعتماد الخلفاء علىٰ الفرس، وإسناد شؤون الرعية وتصريف الدولة لهم، واتخاذهم بطانةً لهم مِن دون المؤمنين؛ مما أضاع هيبة الخلافة والسلطة، وجعل أولئك يدبِّرون الخطط والمؤمرات لإسقاط الدولة والتفرُّد بالحكم[٣].

وقد عاصر القاضي أبو بكر الباقلاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ ثلاثةً مِن خلفاء بني العباس، أوَّلُهم: الـمُطيع لله الفضل بن المقتدر بالله، من سنة ٣٣٤-٣٦٣هـ، والخليفة الطائع أبو بكر عبدالكريم بن المطيع لله من سنة ٣٦٣-٣٨١هـ، ثم الخليفة القادر بالله أبي العباس أحمد بن إسحاق بن المقتدر بالله، وقد ذكره باسمه في كتابه هذا ودعا له[٤].

ومما يجدر التنبيه عليه: أنّ هذا الخليفة كان مِن خيار الخلفاء، وسادات العلماء في زمانه، كثير الصدقة، علىٰ طريقة السلف في الاعتقاد، مُحبًّا لأهل العلم والدين والصلاح، يأمر بالمعروف، وينهىٰ عن المنكر، صنَّف عقيدةً فيها فضائل الصحابة، وكانت تُقرأ في حِلق أصحاب الحديث كل جمعة في جامع المهدي، دامت خلافته إحدىٰ وأربعون سنة، لم يسبقه إلىٰ ذلك أحدٌ مِن الخلفاء قبله[٥].

---

(١) انظر نفس المصدر: ١٤/ ٧١٥ و١٥/ ٦٩، ٩٥، ١٦٧، ٣٧٢.

(٢) انظر أحداث تلك الحملة في: البداية والنهاية ١٥/ ٢٥٣.

(٣) انظر: الباقلاني وآرؤه الكلامية، للدكتور محمد رمضان عبدالله ص٩٩، (بتصرف).

(٤) انظر: (١/ ٣٤٢).

(٥) انظر: البداية والنهاية ١٥/ ١٦٨، ٣٤٥، ٤٣٧ - ٤٣٨، ٦٣٧، وقد روىٰ هذا الاعتقاد المبارك -بسنده- الحافظُ أبو الفرج عبدالرحمن بن علي بن الجوزي في تأريخه المنتظم في تأريخ الأمم والملوك=

وقد كان لتلك النشأة، بما فيها من صراعات مذهبية، ودينية، وسياسية، أثرٌ على القاضي أبي بكر الباقلاني، فَأَكْسَبَتْه المعرفة والخبرة بتلك المذاهب -أولًا- لأنه ليس مَن رأىٰ كمن سمع، -وثانيًا- أكسبته القوة في الحجة، والمهارة والبراعة في إفحام الخصوم، لأنه يرىٰ بأُمِّ عينيه، وأمام ناظريه أصحاب المقالات والديانات علىٰ اختلاف مذاهبهم وتنوّع مشاربهم، وما هم فيه من لجاج ومخاصمات، وإقامة الحُجَج والبينات، فأدىٰ ذلك إلىٰ الاستزادة من العلم والفهم، والتعمق في مذاهب الناس، حتىٰ يتم التعامل معهم بمنطقهم وأسلوبهم.

المطلب الثاني: الحالة الاجتماعية

كان لِسَيْطَرة الشيعة علىٰ بعض بلاد الإسلام - كما ذُكر أنفًا[1]- وخاصةً بلد الخلافة ومركز الرِّيادة والسيادة: بغداد - الأثرُ البالغ في زعزعة الحالة الاجتماعية في ذلك الزمان، وظهور الفتن، والنزاعات وعدم الاستقرار، فكان كثيرًا ما يحدث اقتتالٌ بين السنة والشيعة، وينتج مِن جرّاء ذلك النَّهْب والسَّلْب، والاعتداء علىٰ النفس، فكان الناس في خوف وهَلَعٍ شديدين، حتىٰ علىٰ دينهم، فقد تتعطّل صلاة الجمعة في مساجد المسلمين: أهل السنة، مِن جرَّاء ذلك، بل وصل حال الضعف والوهن والخوف، أن تعطَّل الحج - ذلك الزمان -مِن جهة دَرْب العراق، عدة سنوات، وخاف الناسُ، أهل الحرم والبلدة المحرَّمة -مكة- مِن القرامطة، بعد أنْ هجموا عليها واستباحوا حرمتها، وقتلوا أهلها، وقلعوا باب الكعبة، وجلس أميرهم: أبو الطاهر! بل أبو النَّجِس: سليمان الجنَّابي علىٰ باب الكعبة وهو يردّد:

أنا بالله وبالله أنا يخلق الخلق وأُفنيهم أنا

وأخذوا الحجر الأسود، وساقوه معهم إلىٰ بلادهم فمكث عندهم ثنتين وعشرين سنة[2]، وكان ضعف ووهن أمر الخلافة العباسية السبب الرئيس في ذلك[3].

=١٥/ ٢٧٩، ويرىٰ شيخ الإسلام أبو العباس ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ أنّ هذا الاعتقاد مِن جمْع الشيخ: أبي أحمد القصاب، وقد نُسب إلىٰ الإمام القادر بالله لأمره به واستتابة مَنْ خالفه والله أعلم. انظر: بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية لشيخ الإسلام ابن تيمية، ٤/ ٢٧١-٢٧٢.

(١) انظر: (ص: ٢٦).

(٢) انظر تلك الأحداث الرهيبة والحوادث العصيبة: البداية والنهاية ١٥/ ٣٧ - ٤٠.

(٣) انظر: البداية والنهاية ١٥/ ١٩٩، ٢٣١، ٢٣٧، ٢٦٤، ٢٦٩، ٣٤٤، ٤٤٨، ٤٨٢، وتأريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي، للدكتور: حسن إبراهيم حسن ٣/ ٤٣١.

وقـد كان للبويهييـن دورَهم في فـرض الضرائب والمكوس، وجبايـة الأموال من كلّ طريق مما أثقل كواهل الناس، وألجأهم للفقر والحاجة، وغلت الأسعار جدًّا، حتىٰ إنه قد يصل حال الجوع في تلك الفترة، أنْ يأكل الناس الميتَة، والكلاب، فكثر الموت في الناس، حتىٰ كان لا يَدفن أحدٌ أحدًا، بل يُتركون علىٰ الطرقات فيأكلُ كثيرًا منهم الكلابُ(١).

وكانوا يُلزمون الناس -أهل السنة- بالقيام بعادات الرافضة القبيحة، وبدعهم الشنيعة، من لطم الخدود، ونشر النساء لشعورهن، وكشفهن لوجوههن نفاقًا، ونياحةً علىٰ الحسين -زعموا- وقد كان مُعزّ دولتهم: ابن بويه يُظهر الزينة ببغداد ويأمر بفتح الأسـواق بالليل، وأنْ تُضْرَب الدَّبادِب والبُوقات وتُشعل النيران -كما في الأعيـاد- فرحًـا واحتفـالًا بيوم غـدير خُم -وأيضًا- بيوم عاشوراء(٢).

ولئـن كانت الدولة في عصر بني أمية لا تزال تحتفظ بكثيرٍ مِن عاداتها العربية؛ فإنّ الدولة العباسـية -التي قامت علـىٰ أكتاف الفرس- قد اصطبغت بالصبغة الفارسـية، وابتعـدت كثيرًا عـن التقاليد العربية الـمَوْرُوثة، فعـزَّ في ظلِّ الدولة شـأن الأعاجم، وتهاتف العرب علىٰ التزوُّج مِن نسائهم، يدفعهم إلىٰ ذلك فَرط الجمال ووفرة العقل وحِـدَّة الذكاء في نسـلهن، ولقد كان أكثر خلفاء بني العباس أبناء سَـراري(٣)، مما زاد مِن سـوق الرَّقيق، و اتُخِذَت مِن جرَّاء ذلك القِيْنات، لاسـتعمالهنّ في الغناء واللهو، أو للتسـرِّي بهـن بقصد كثرة النسـل، كمـا هو الحال مـع الرقيقات الزنجيَّـات، وكَثُر اسـتعمالهن لهـذا الغرض مما زاد من نسـبة الزِّنج في البلاد، فأصبحـوا خطرًا عليها، فقامـت من جرَّاء ذلك ثـورة الزِّنج، التي كلَّـفت الـدولة الكثير مـن الجهد والمال، وأعظم مـن ذلك الدم(٤).

---

(١) انظر: المرجع السابق، والبداية والنهاية ١٥/ ١٧٠، ٣٥٥، ٤١٧، ٤٢٦، ٤٣٠.

(٢) انظر: المصدر السابق ١٥/ ٢٦١، ٣١٧، ٥٣٧، وتأريخ الإسلام السياسي للدكتور حسن إبراهيم ٣/ ٤٣١ - ٤٣٢.

(٣) انظر: الباقلاني وآرؤه الكلامية، للدكتور محمد رمضان عبدالله ص١١٣.

(٤) انظر: تأريخ الإسلام السياسي ٣/ ٤٣٢.

المطلب الثالث: الحالة العلمية

ومع هذه التناقضات والصراعات والتَّقلُّبات، فقد انتشرت الثقافة، وازدهر العلم ازدهارًا يدعو إلىٰ الإعجاب[١]، وكان ذلك بفضل الله، ثم بفضل تشجيع الخلفاء والسلاطين للعلم وأهله، وأيضًا: لتفتُّح عقول المسلمين، مما ساعدهم علىٰ البحث والتأليف، وبسبب ارتحال المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها، واستفادتهم مِن أُمَمِها وشعوبها، والأخذ من أفكارها.

وبسبب كثرة العمران[٢]، وقيام كثير من الدول والممالك التي استقلت عن الخلافة العباسية، وقد كان لظهور الفرق والمذاهب الفكرية، وما نتج عن ذلك من ظهور الصراعات الفكرية، والمناقشات العلمية، الأثر الكبير في اتساع الفكر والثقافة في ذلك العصر[٣].

هذا ويعتبر القرن الرابع الهجري، قرنًا مزدهرًا بالناحية العلمية والثقافية، علىٰ تنوع مشاربها، واختلاف علومها، فتجد فيه فحول الشعراء، وكبار الأدباء، وأفذاذ العلماء، وأعيان المتكلمين، فقد شهد هذا العصر توسعًا هائلًا في سائر العلوم والفنون كمًّا وكَيْفًا[٤].

وقد حاولت جَهدي استقصاء أعيان ذلك العصر، فوجدت أنه مِن الصعوبةِ إحصاء ذلك، لكني أذكر ما تيسر منهم علىٰ سبيل المثال لَا الحَصر، ومن كل علم وفن.

فمِن أشهرهم: إمامِ عصره، والـمُقَدَّم في دهره، الحافظ أحمد بن شُعيب النَّسائي - صاحب «السُّنَن» - ت٣٠٣هـ، والحافظ أحمد بن عليّ بن الـمُثَّنىٰ أبي يَعْلىٰ الـمَوْصلي، صاحب «الـمُسْنَد» ت٣٠٧هـ، والإمام الكبير، والمؤرخ الشهير، والـمُفَسِّر النِّحْرِير أبي جعفر محمد بن جَرير الطبري، صاحبِ أعظم كتابٍ في التفسير، وأعظم كتاب في التأريخ ت٣١٠هـ، وإمام الأئمة محمد بن إسحاق بن خزيمة ت ٣١١هـ، وأبي بكر الخلّال - جَامِع علوم الإمام أحمد بن حنبل - ت٣١١هـ، والأخفش عليّ بن سليمان، اللغوي

(١) انظر: كتاب الشريعة للآجُرِّي - قسم الدراسة - ١/ ٤٧، التي قام بها الدكتور عبدالله بن عمر الدميجي.

(٢) انظر: مقدمة ابن خلدون، للعلامة عبدالرحمن بن محمد بن محمد الحضرمي الإشبيلي ص٤٥٢.

(٣) انظر: تأريخ الإسلام السياسي، د. حسن إبراهيم ٣/ ٣٣٩ - ٣٤٠.

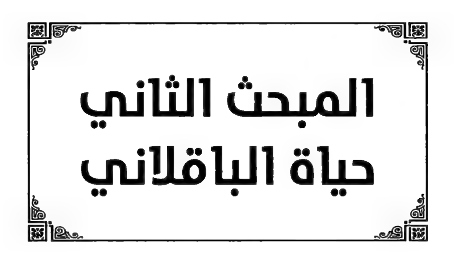
(٤) انظر: العلم والعلماء في ظل الإسلام، للدكتور: عبدالستار فتح الله سعيد ص١٧، .

ت٣١٥هـ، وابن المنذر النيسابوري - صاحب كتاب «الأوسط والإجماع والإشراف» ت٣١٨هـ، وأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطَّحاوي الأَزْدِي صاحب كتاب شرح معاني الآثار، «وشرح مشكل الآثار» ت٣٢١هـ، وأبي الحسن الأشعري ت٣٢٤هـ، والحافظ الكبير أبي محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي صاحب كتاب «الجرح والتعديل» ت ٣٢٧هـ، وإمام اللغة والعربية أبو بكر ابن الأَنْبَاري، صاحب كتاب «الوقف والابتداء» وغيرها من المصنفات الكبار ت٣٢٨هـ، والخرقي صاحب «المختصر» المشهور في مذهب الإمام أحمد ت٣٣٤هـ، والشاعر المشَهور أبي الطيِّب أحمد بن الحسين بن الحسن بن عبدالصمد الجُعفي، المشهور بالمتنبي ت٣٥٤هـ، وأبي علي القَالي صاحب «الأمالي» ت ٣٥٦هـ، وحافظ الدُّنيا أبي القَاسم سُليمان بن أحمد الطَّبراني صاحب المعاجم الثلاثة - في الحديث - الكبير والأوسط والصغير، ت٣٦٠هـ، والحافظ الكبير، إمام عِلل الحديث، والجرح والتعديل أبي الحسن عليّ بن عمر الدَّارَقُطْنِي، صاحب كتاب «عِلل الأحاديث»، التي لم يُصَنَّف مثلها جودةً وبسطةً، واستيعابًا، ت٣٨٥هـ، وأبو الفتح عثمان بن جنِّي النحوي اللغوي ت٣٩٢هـ، وأحمد بن فارس بن زكريا، صاحب أشهر المعاجم اللغوية، «معجم مقاييس اللغة»، ت٣٩٥هـ، وغيرهم كثير[(١)].

ومما يجدر التنبيه عليه: أنّ بغداد -بلدُ المصنِّف- كانت حاضرةَ الدنيا، وجنَّة العلم، وقبلة العلماء في ذلك الزمان، وكانت تزخر بالمجالس العلمية الكبيرة التي تُعقد بالمساجد، أو المدارس، على اختلاف علومها، مِن حديث، وتفسير، وفقه، وأصول، ولغة، وأدب، وغيرها.



(١) انظر: سير أعلام النبلاء للإمام الذهبي١٦/ ١٣٣، والبداية والنهاية ١٤/ ٧٩٢، ٧٩٨، ٨١٢، ٨٤٦ و ١٥/ ٧، ٩، ٧١، ٧٥، ١٠١، ١١٣، ١٢٠، ١٢٥، ١٧١، ٢٠٠، ٢٤٤، ٢٧٢، ٢٨١، ٣٠٧، ٣١١، ٣٣٠، ٣٣١، ٤٥٩، ٤٧٣، ٤٩٧، ٥١٢، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد٤/ ٨٩، والأعلام ٥/ ٢٩٤.



المبحث الثاني
حياة الباقلاني

المطلب الأول: اسمه ونسبه

اتفق غالب أهل التراجم والسِّيَر علىٰ نسبه، فقالوا هو: القاضي أبو بكر محمد ابن الطيِّب بن محمد بن جعفر بن القاسم البصري ثم البغدادي، ابن البَاقِلَّاني، الأشعري المالكي[1].

أما نسبته بالبَاقِلَّاني، فقد ذكر ابن خِلِّكان أنّ ذلك مِن بيع الباقِلَّاء -وهي: الفول- وفيه لغتان فمَن شدَّد اللام قَصَر الألف، ومَن خفَّفها مدّ الألف، فقال: باقلاء، وهذه النسبة شاذةٌ، لأَجْل زيادة النون فيها، وهو نظير قولهم في النسبة إلىٰ صنعاء صنعاني، وإلىٰ بهراء بهراني[2].

أما سبب تلقيبه بالقاضي: فلأنه تولّىٰ القضاء لصمصام الدولة ابن عضد الدولة، بل إنه كان مُناطًا به تعيين القضاة وعزلهم والقيام عليهم، وهو: ما يُشابه رئاسة القضاء، أو مجلس القضاء الأعلىٰ في زماننا هذا[3].

---

(١) مصادر الترجمة: تأريخ بغداد، للحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي٥/ ٣٧٩ -٣٨٢، ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، للقاضي عياض٤/ ٥٨٥- ٦٠٢، المُنْتَظَم في تأريخ الملوك والأمم، لأبي الفرج عبدالرحمن بن الجوزي١٥/ ٩٦، تبيين كذب المفتري فيما نُسب إلىٰ الإمام أبي الحسن الأشعري، للحافظ أبي القاسم علي بن الحسن بن عساكر،ص٢١٧ - ٢٢٦، وَفَيَات الأعيان وأَنْبَاء أَبْناء الزمان لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن خِلِّكان٢/ ٣٥٩، سير أعلام النبلاء ١٧/ ١٩٠ - ١٩٢، الوافي بالوفيات، لصلاح الدين خليل بن أَيْبَك الصَّفَدِي٣/ ١٤٧، البداية والنهاية ١٥/ ٥٤٨، شذرات الذهب، ٥/ ٢٠، الأعلام ٦/ ١٧٦.

(٢) انظر: وَفَيَات الأعيان ٢/ ٣٥٩، وانظر: الإمام أبو بكر الباقلاني وآراؤه الاعتقادية في ضوء عقيدة السلف، للطالب: جودي صلاح الدين النتشة ص١٨- ١٩، رسالة ماجستير مقدمة لقسم العقيدة بجامعة أم القرىٰ عام ١٤٠٩هـ.

(٣) انظر: مقدمة كتاب: التقريب والإرشاد الصغير للباقلاني١/ ٣٢، (بتصرف).

المطلب الثاني: نشأته وطلبه للعلم

وُلـد بالبصـرة، وتلقـىٰ العلم علىٰ أعلامهـا، ثم رحل إلـىٰ بغداد[١]، وأخـذ العلم من علمائها، ثم اتخذها دارًا لإقامته حتىٰ وفاته[٢].

أما فيما يتعلَّق بتحديد سنة ولادته، فلم يذكر أحدٌ مِن المؤرِّخين ذلك، عَدا خير الدين الزِّرِكْلي، فإنه حدَّد ذلك بسنة ٣٣٨هـ ولم يذكر دليلًا علىٰ قوله، لكننا إذا نظرنا إلىٰ الحَدَث التأريخي، وهو: أنّ عضد الدولة البويهي استدعىٰ أهل السنة لحضور مجلسه في شيراز ومنهم القاضي أبي بكر الباقلاني، وكان ذلك في سـنِّ الشباب، ومعلومٌ أنّ سنّ الشباب بين ٢٠ و ٣٠ وكانت فترة حكم عضد الدولة من ٣٦٥ إلىٰ ٣٧٢هـ[٣]، أمكنَنَا ذلك أن نُقدِّر سـنة ولادته وأنها في النصف الثاني مِن القرن الرابـع الهجري، وعَلِمْنا -أيضًا- أنّ وفاته رَحِمَهُ ٱللَّهُ كانت مُبكِّرة، قبل سِـنّ الشـيخوخة والكِبَر، وهذا: جانبٌ آخر مِن جوانب عَظَمة هذا الرجل، حيث إنه بلغ ما بلَغه الشـيوخ وأفنوا أعمارهم لأجله، واشـتهرت سمعته في الآفاق، وسارت بآرائه، وأفكاره الرُّكبان، وعُقدت له المجالس الكِبار، زمن توافر العلماء مِن كلّ الأقطار، كُلُّ ذلك وهو: في سِـنٍّ مُبَكِّرةٍ مِن العُمْر، والقُوَّة والفُتُوَّة، فكيف لو طال به الزمان؟!

المطلب الثالث: شيوخه

تتلمذ القاضي أبو بكر الباقلاني في البصرة وبغداد علىٰ عدة شيوخٍ أَعْلَام، بشتىٰ أنواع العلوم والفنون، منهم:

١. أبو بكر أحمد بن جعفر بن مالك القَطيعي، راوي مسند الإمام أحمـد بن حنبل، وقد سمع منه الحديث، وكانت وفاته سنة ٣٦٨هـ.
٢. الشـيخ الـمُحَدِّث الثقة الـمُتْقِن أبو محمد عبد الله بن إبراهيم بن أيوب بن ماسـي البغدادي، سمع منه الحديث، توفي سنة ٣٦٩هـ[٤].

---

(١) انظر: الأعلام للزركلي ٦/ ١٧٦.
(٢) انظر: مقدمة تحقيق إعجاز القرآن للسيد أحمد صقر ص١٧.
(٣) انظر: الإمام أبو بكر الباقلاني وآراؤه الاعتقادية، للطالب: جودي صلاح الدين النتشه ص٢١.
(٤) انظر: سير أعلام النبلاء ١٦/ ٢٥٢.

٣. أبـو عبد الله محمـد بن أحمد بن محمد بن يعقوب بن مجاهـد الطائي - تلميذ أبي الحسن الأشعري - درس عليه الأصول والكلام، توفي بعد الستين وثلاثمائة[١].

٤. أبـو الحسـن الباهلي -تلميذ أبي الحسـن الأشـعري- تلقىٰ عليه أُصـول المذهب الأشعري، توفي سنة ٣٧٠هـ.

٥. أبو عبد الله محمد بن خفيف الشيرازي، أخذ عنه علم الأصول، توفي سنة ٣٧١هـ.

٦. أبو أحمد محمد بن عمر البزاز -ابن بهته- المتوفىٰ سنة ٣٧٤هـ.

٧. الإمام الحافظ القدوة الثقة أبو أحمد الحسين بن علي بن محمد التميمي النيسابوري - حُسَـيْنَك، ويُقال له: ابن مُنَيْنَة -، روىٰ عن ابن خزيمة، وروىٰ عنه الحاكم، توفي في ربيع الآخر سنة ٣٧٥هـ[٢].

٨. أبـو بكـر محمد بن عبد الله الأبـهري، شـيخ المالكية في عصره، أخذ عنه الفقـه، توفي سنة ٣٧٥هـ.

٩. الإمـام الـمُحدِّث الأديـب أبو أحمد الحسـن بـن عبد الله بن سـعيد العسـكري، صاحب التصانيف، روىٰ عن ابن جرير الطبري، وروىٰ عنه الحافظ أبو نُعيم، توفي سنة ٣٨٢هـ، أخذ عنه القاضي مسائل في النقد والبلاغة[٣].

١٠. الفقيه، النظَّار، أبو محمد عبد الله بن أبي زيد القيرواني المالكي - صاحب الرسالة، ومختصر المدونة - إمام المالكية في وقته، كان يُسمَّىٰ مـالكٌ الـصغـير، أخذ عنه الفقه، توفي سنة ٣٨٦هـ[٤].

وبهذا نعلم، أنّ القاضي أبا بكر الباقلاني تلقّىٰ العلم من عدِّة شيوخ كبار، وأئمة أجلّاء، مِـن محدثين، وفقهاء، وأصوليين، ولغويين، مما أكسـبه تنوُّع وتعـدد المعارف والعلوم، فأثَّـر ذلك إيجابًا فـي تكوينه العلمي، فلم يكن ذا تخصصٍ واحدٍ -فقط- بل كان عالِـمًا موسوعيًّا، ويظهر ذلك -جَليًّا- عندما تُطالَعُ مصنفاته رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

---

(١) انظر: شذرات الذهب ٤/ ٣٨٣.

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء ١٦/ ٤٠٧.

(٣) انظر: سير أعـلام النبـلاء ١٦/ ٤١٣، وانظر - أيضًـا -: تأريخ بغـداد ٥/ ٣٧٩، وترتيب المـدارك ٤/ ٥٨٥، ومقدمة تحقيق إعجاز القرآن للسيد أحمد صقر ص١٨، وموقف ابن تيمية من الأشاعرة للدكتور: عبدالرحمن بن صالح المحمود، والإمام أبو بكر الباقلاني وآراؤه الاعتقادية، لجودي صلاح الدين النتشة ص٣٠.

(٤) انظر: الإمام أبو بكر الباقلاني وآراؤه الاعتقادية ص٣١.

المطلب الرابع: تلاميذه

كثُر تلاميذ هذا الإمام، وتعدَّدوا، وانتشروا في الآفاق، ونشروا مذهبه في البلاد التي وصلوا إليها، وخاصةً بلاد المغرب العربي، وأرض الحجاز -ولا غَرو- فَعَالِـمٌ بحجم القاضي أبي بكر الباقلاني وشهرته، لابدّ أنْ يكثر تلاميذه، ومِن أشهر أولئك:

١. أبو عبد الرحمن محمد بن الحسين الأزدي، السُّلَمي -الأمّ- الإمام الحافظ الـمُحَدِّث، شيخ خراسان، وكبير الصوفية[١]، أخذ عن الباقلاني أثناء إقامته مع عضد الدولة بشيراز، وقرأ عليه كتاب: الُّلمَع لأبي الحسن الأشعري، توفي سنة ٤١٢هـ.

٢. الحافظ أبو الفتح محمد بن أبي الفوارس الحنبلي[٢].

٣. العلّامة، الفقيه، الأصولي، الفَرَضِي أبو حاتم، محمود بن حسن الطبري القزويني، أخذ عنه علم الأصول[٣]، توفي سنة ٤١٤هـ.

٤. القاضي أبو محمد عبد الوهاب بن نصر البغدادي المالكي، قيل له: مع مَن تفقَّهت؟ قال: صَحِبْت الأَبْهَري، وتفقّهت مع أبي الحسن، والذي فَتَحَ أفواهَنا، وجَعَلَنا نتكلَّم أبو بكر بن الطيِّب الباقلاني، توفي سنة ٤٢٢هـ.

٥. أبو علي الحسن بن شاذان، المتوفىٰ سنة ٤٢٦هـ.

٦. أبو عمران موسىٰ بن عيسىٰ بن أبي الحجاج الغَفجُومي، يقول: كنتُ قد تفقَّهت بالمغرب والأندلس، فلما حضرتُ مجلس القاضي أبي بكر، ورأيتُ كلامه في الأصول، والفقه مع الـمُؤالِف والمخالِف، حقرت نفسي، وقلت: لا أعلمُ مِن العلم شيئًا، توفي سنة ٤٣٠هـ.

٧. الحافظُ الإمام الـمُجَوِّد شيخ الحرم أبو ذَرّ الـهَرَوِي، عبد بن أحمد بن محمد المالكي الأشعري، راوي صحيح البخاري عن الثلاثة، الـمُستَملِي، والـحَمَويّ، والكُشْمِيهني، وفي سبب تأثُّرِه وأَخْذِه العلم من أبي الطيب الباقلاني، قال أبو ذرّ: إني كنت ماشيًا ببغداد مع الحافظ الدارقطني، فلقينا أبا بكر بن الطيِّب، فالتزمه الشيخ أبو الحسن، وقبَّل وجهه وعينيه، فلما فارقناه، قلت له: مَن هذا الذي صنعتَ

(١) انظر: سير أعلام النبلاء ١٧/ ٢٤٧.

(٢) انظر: تأريخ بغداد ٣/ ٣٦٤.

(٣) انظر: سير أعلام النبلاء ١٨/ ١٢٨.

به ما لم أعتقد أنك تصنعه وأنت إمامُ وقتِك؟ فقال: هذا إمامُ المسلمين، والذَّاب عن الدين، هذا: القاضي أبو بكر محمد بن الطيب، قال أبو ذر: فمِن ذلك الوقت تكرّرتُ إليه، وهو: الذي نقل المذهب الأشعري لمكة، وحمله عنه المغاربة إلىٰ المغرب، توفي سنة ٤٣٤هـ[(١)].

٨. أبو الحسن عليّ بن عيسىٰ السُّكري الفارسي، الشاعر، وله قصيدةٌ طويلةٌ بديعة، في مدح شيخه، وهي مِن شعر العلماء، ومنها قوله:

يا عُتْب هل لتعتُّبي مِن معتبٍ
أم هل لديكِ لراغبٍ من مرغبِ
أنا مَن علمتِ فلا تظنِّي غيره
صعبٌ علىٰ خَطْبِ الزمان الأصعبِ
مِنْ كُلِّ ساجيةِ الجفون كأنما
تَرنو إذا نظرتْ بعَيْنَي ربربِ
بيضاءُ أخلَصها النعيم كأنما
يحلو مُجردها حشاشة مقضبِ
فكأنها مِن حيثِ ما قابلتها
شِيَم الإمام محمد بن الطيِّبِ
اليَعْربيُّ فصاحةً وبلاغةً
والأشعريُّ إذا اعتزىٰ للمذهبِ
قاضٍ إذا التبس القضاء علىٰ الحِجَىٰ
كشفتْ له الآراء كلَّ مُغيَّبِ
أهدىٰ له ثمر القلوب محبةً
وحَباه حُسنُ الذِّكْر مَنْ لم يحببِ
ما زال ينصر دين أحمد صادعًا
بالحق يَهدِي للطريق الأصوبِ[(٢)]

توفي سنة ٤١٣هـ.

(١) انظر: ترتيب المدارك ٤/ ٥٨٦، وسير أعلام النبلاء ١٧ / ٥٥٤- ٥٦٢، والبداية والنهاية ١٥/ ٦٨٨.
(٢) انظرها كاملةً في: تأريخ بغداد - مدينة السلام - ٣/ ٣٦٧.

٩. أبو القاسم عبيدالله بن أحمد الصيرفي، المتوفىٰ سنة ٤٣٥هـ.

١٠. أبو الحسن الحربي علي بن محمد المالكي، المتوفىٰ سنة ٤٣٧هـ.

١١. العلّامة قاضي الموصل، أبو جعفر محمد بن أحمد بن محمد السِّمْنانيُّ الحنفي، كان مِن أذكياء العالم، توفي سنة ٤٤٤هـ[١].

١٢. القاضي أبو محمد عبد الله بن محمد الأصبهاني، المعروف بابن اللبَّان، صحب الباقلاني ودرس عليه كتاب الـمُقدِّمات في أصول الديانات، وغيره، توفي سنة ٤٤٦هـ.

١٣. أبو الحسن رافع بن نصر البغدادي الشافعي الحمَّال، العلّامة، الـمُفتي، الزاهد، توفي سنة ٤٤٧هـ[٢].

١٤. أبو الفضل عبيدالله بن أحمد المقري، المتوفىٰ سنة ٤٥١هـ.

١٥. أبو عبدالله الحسين بن حاتم الأزدي، الذي أرسله القاضي الباقلاني إلىٰ جامع دمشق ليلقي درسًا في العقيدة، وقد رجع إلىٰ المغرب ونشر المذهب الأشعري هناك، وهو: أحد الذين رَوَوْا مناظرات شيخه الباقلاني في مجلس ملك الروم، مات في القيروان غريبًا، وغير أولئك كثير[٣].

المطلب الخامس: مصنفاته

أمّا التأليف، فقد أسهمَ فيه القاضي أبو بكر الباقلاني بنصيبٍ موفور، وجهدٍ مشكور، وكان مِن عادته أنه إذا صلّىٰ العشاء، وقضىٰ وِرْده، وضع دَواته بين يديه، وابتدأ التصنيف مِن حِفْظِه، وكتبَ خمسًا وثلاثين ورقة كلَّ ليلة، فإذا صلّىٰ الفجر، دفع إلىٰ أصحابه ما صنَّفه، وأَمَرَهُ بقراءته عليه، وأملَىٰ عليه مِن الزيادات ما يلُوح له فيها[٤].

وقد أُحْصِيَ مَا كتبه مِن الأوراق فبلغت خمسين ألف ورقةً[٥].

وقد تَسنَّىٰ له أنْ يؤلِّف أكثرَ مِنْ ستِّين كتابًا، لم يصلْ إلينا منها إلّا عددٌ يسير، ونحن نذكر في هذا المبحث – بإذن الله:

---

(١) انظر: سير أعلام النبلاء ١٧ / ٦٥١، و البداية والنهاية ١٥ / ٧٢٢.

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء ١٨ / ٥١.

(٣) انظر: مقدمة كتاب: الإعجاز في القرآن للسيد صقر ص٣٤-٣٧.

(٤) انظر: تأريخ بغداد ٣٧٩ – ٣٨٢، ومقدمة تحقيق: إعجاز القرآن للسيد أحمد صقر ص٣٧.

(٥) انظر: التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين، للإمام أبي المظفَّر الاسفراييني، ص١٩٣.

١. مصنَّفاته المطبوعة، وعدد طبعاتها، ومكان طبْعها، ونشير إلىٰ أهمِّ مباحثها.
٢. المخطوطة التي لم تُطبع بعد، وأماكن وجودها -حسب الاستطاعة.
٣. المفقودة التي لم يصل إلينا خبرها ولم نعلم مكانها، وإنما علمنا أسمائها مِمّن ترجموا له وذكروها ضمن مصنفاته، ونقفُ عند كل كتاب بذكْرِ أهم موضوعاته ومباحثه - إذا تيسر ذلك باختصار- بحول الله وتوفيقه.

أولًا: مصنفاته المطبوعة:

١-كتاب: إعجاز القرآن.

وهو: أوَّلُ كُتُب القاضي الباقلاني؛ نشْرًا، وأشهرُها ذِكْرًا، وهو: أعظمُ كتابٍ أُلِّف في الإعجاز إلىٰ اليوم[١]، قال الحافظ جلال الدين السيوطي -عن موضوع إعجاز القرآن-: «أفْرَدَه بالتصنيف خلائق منهم: الخطَّابي، والرُّمَّاني، والزَّمْلَكاني، والإمام الرازي، وابن سُراقة، والقاضي أبو بكر الباقِلَّاني، قال ابن العربي: ولم يُصَنَّف مثلُ كتابه»[٢].

أَلَّفه لأهل صناعةِ العربية، ومَن كان عنده مِن محاسن الكلام، ومتصرّفاته، ومذاهبه، وعرف جملةً مِن طُرق المتكلمين، ونظرَ في شيءٍ مِن أصول الدين، وجعلَه حُجَّةً في وجوه المعاندين، وغُصَّةً في حُلوق الجاحدين، الطاعنين في مُسلَّمات وثوابت الدِّين، يُسقط شبهاتهم، ويزيل - بحول الله - الشكوك التي تعرض للجهال، وتنتهي إلىٰ ما يخطر لهم، ويعرض لأفهامهم، مِن الطعن في وجه المعجزة، وتكلَّم فيه عن وجوه إعجاز القرآن ففصّل وبيَّن ووضَّح، جزاه الله عن أُمَّة الإسلام خيرًا.

وقد طُبع الكتاب -لأهميته- عدَّة طبعات:

الأولىٰ: بمطبعة الإسلام بمصر، سنة ١٣١٥هـ.

الثانية: علىٰ هامش كتاب الإتقان للسيوطي، المطبوع بالمطبعة الميمنية بالقاهرة سنة ١٣١٧هـ.

والثالثة: علىٰ هامش كتاب الإتقان للسيوطي- أيضًا - المطبوع في المطبعة

---

(١) انظر مقدمة تحقيق: إعجاز القرآن، للسيد أحمد صقر ص٦٧.
(٢) انظر: الإتقان في علوم القرآن، للحافظ جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، ٥/ ١٨٧٣.

الأزهرية، بالقاهرة سنة ١٣١٨هـ.

الرابعة: في المطبعة السلفية، سنة ١٣٤٩هـ، وهي بتحقيق الأستاذ: محب الدين الخطيب.

الخامسة: طبعة دار المعارف، بمصر سنة ١٣٧٤هـ، بتحقيق: السيد أحمد صقر، وهي: أكمل، وأجود طبعات الكتاب[١].

وقد ذكر هذا الكتاب - كما ذكره غيره - القاضي عياض في ترتيب المدارك، ونسبَه للقاضي أبي بكر الباقلاني[٢].

٢- كتاب: التمهيد، وقد يُسمَّىٰ: بتمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل، وقد ألَّفه -أثناء إقامته بشيراز- للأمير أبي كاليجار المرزبان، ابن عضد الدولة، ووليِّ عهده، وهو مِن أهمّ الكتب الكلامية، يُبصِّر بمسائل الخلاف، ويُرشد إلىٰ أقوىٰ الأدلة الجدلية، والطّرق لإفحام الخصوم وإلجامهم، علىٰ قواعد مذهب أبي الحسن الأشعري.

وقد بيَّن محتواه، وكشف عن مَغزاه، مَن صنَّفه فقال - فيه -: «كتابٌ جامعٌ مختصر، مشتمل علىٰ ما يُحتاج إليه، في الكشف عن معنىٰ العلم وأقسامه، وطُرقه ومراتبه، وضروب المعلومات، وحقائق الموجودات، وذكر الأدلة علىٰ حدَث العالم، وإثبات مُحدِثه، وعلىٰ ما يجب كونه عليه، من وحدانيته، وما جرىٰ مجرىٰ ذلك من صفات ذاته، وأنه عادل، حكيم فيما أنشأه من مخترعاته، وجواز إرساله رسلًا إلىٰ خلقه، وسفراء بينه وبين عباده، وأنه قد فعل ذلك، وقطع العذر في إيجاب تصديقهم، بما أبانهم به من الآيات، ودلّ به علىٰ صدقهم من المعجزات، وجُمل مِن الكلام علىٰ سائر أهل المِلل المخالفين لملّة الإسلام، ونُعقب ذلك بذكر أبواب الخلاف بين أهل الحق، وأهل التجسيم والتشبيه، وأهل القدر والاعتزال، والرافضة، والخوارج، وذكر جُمل من مناقب الصحابة، وفضائل الأئمة الأربعة، وإثبات إمامتهم، ووجه التأويل فيما شجر

---

(١) انظر: مقدمة تحقيق إعجاز القرآن، للسيد أحمد صقر ص٩١، ورسالة: الإمام أبي بكر الباقلاني، لجودي النتشة ص٦٣.

(٢) انظر ترتيب المدارك ٤/ ٦٠٢.

بينهم، ووجوب موالاتهم»(١).

ومما يُستحسَن التنبيه عليه، أنّ هذا الكتاب قد وضعه لابن عضد الدولة، مِن بني بُوَيْه، وهم: قومٌ مِن الشيعة -كما هو معلوم- ومع ذلك، نجد أنّ القاضي الباقلاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ لم يُداهن ويُمارِي، ويسكت عن الحقّ مع هؤلاء، بل إنه قد فصّل القول في فضل الصحابة، وإثبات إمامة الأئمة الأربعة، وحقُّهم في ذلك، ونقض المطاعن عليهم، ولم يخش -في ذلك- لومة لائم.

وقد طُبع الكتاب عدة طبعات:

الأولىٰ: بتحقيق الأستاذين محمود الخضيري ومحمد عبد الهادي أبو ريدة، وأخرجتْه لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة سنة ١٣٦٦هـ، ونَشَرَتْه دار الفكر العربي، وهي طبعةٌ ناقصة، لاعتماد الـمُحَقِّقَيْن علىٰ نسخةٍ واحدة محفوظة في المكتبة الأهلية بباريس، مع توفر نسختين خطيتين بتركيا، أشار إليهما الأستاذ: هلموت ريتر، فظهرت هذه الطبعة ناقصة، سقط جزءٌ كبير منها.

الثانية: طبعةٌ بتحقيق: الأبّ رتشرد يوسف مكارثي، ونشرته المكتبة الشرقية ببيروت، منشورات جامعة الحكمة ببغداد سنة ١٩٥٧م، وجاءت أفضل مِن سابقتها، وقد اعتمد المحقق علىٰ ثلاث نسخ خطية، لكنه أسقط الأبواب المتعلِّقة بالإمامة(٢).

الثالثة: طبعة مؤسسة الكتب الثقافية ببيروت عام ١٤٠٧هـ، بتحقيق: عماد الدين أحمد حيدر، وقد اعتمد علىٰ الطبعتين السابقتين، وكمَّل النقص الحاصل فيهما، فجاءت طبعته أكمل مِن سابقتها، لكنَّ هذا المحقق، ارتكب خطأً ينافي التحقيق! وهو: حذْفُه لنصِّ الباقلاني الـمُتعلِّق بإثبات العلوّ، والاستواء، والردّ علىٰ مَن أوَّله بالاستيلاء، كَشَفَ ذلك ونبَّه عليه شيخنا الدكتور: عبدالرحمن بن صالح المحمود حفظه الله – وذكرَ سبب ذلك، وهو أنّ هذا النصّ لا يناسب اعتقاد المحقق(٣).

---

(١) انظر كتاب: التمهيد، للقاضي أبي بكر الباقلاني، طبعة عام ١٩٥٧م، عني بتصحيحه: الأب رتشرد يوسف مكارثي، المكتبة الشرقية بيروت، ص٤ (بتصرف).

(٢) انظر الإمام أبو بكر الباقلاني وآراؤه الاعتقادية، لجودي النتشة.

(٣) انظر: موقف ابن تيمية من الأشاعرة، للدكتور: عبد الرحمن بن صالح المحمود، ٢/ ٥٣٠.

الرابعة: بتحقيق الشيخ: محمد عبدالرزاق حمزة، شيخ دار الحديث المكية[(١)].

هذا ما عَلِمْتُه مِن طبعات هذا الكتاب، وقد ذكر هذا الكتاب القاضي عياض في «ترتيب المدارك» ونسبَه للباقلاني[(٢)]، ونقل عنه وأفاد منه شيخ الإسلام ابن تيمية، وتلميذه ابن القيم، والحافظ الذهبي في عددٍ مِن كتبهم[(٣)].

٣- رسالة: الحُرَّة، وقد سُمِّيَ -خَطَأً- الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به، حيث إنّ هذه التسمية موجودةٌ علىٰ نسخة الكتاب المخطوطة، وتَبِع هذا الخطأ، محقق الكتاب محمد زاهد الكوثري، وقال: إنّ مما يزيد الاهتمام به، أنّ القاضي عياض لم يذكره ضمن مؤلفات الباقلاني[(٤)]، وغاب عنه أنّ القاضي عياض ذكره باسمه الصَّحيح وهو: رسالة الحرة، وقد نبّه علىٰ ذلك المُحَقِّق الكبير: السيِّد أحمد صقر[(٥)].

وهذه الرسالة جامعةٌ لمسائل عقدية جمّة علىٰ طريقة المتكلمين، تحتوي علىٰ مقدِّمات في أوَّلِ واجبٍ علىٰ المكلَّف، ثم أنواع العلوم وما هو ضروريّ وما هو نظَرِي، ثم أنواع الموجودات، ودليل الحدوث، ثم مسائل في صفات الله -سبحانه- ثم مسألة القرآن وكلام الله، وما يتعلّق بذلك، كما تحتوي علىٰ مسائل القدر والكَسْب، ثم ذكَرَ مسائل الشفاعة والرؤية، وغير ذلك، وسبب تسميتها بالحرة أنها رسالة كتبها جوابًا لمسألة إحدىٰ النساء الحرائر، عن طلب الحق، واجتناب الباطل.

وقد طُبِع الكتاب -فيما أعلم- طبعةً واحدة بتحقيق: محمد زاهد الكوثري، وطبعَتْه مؤسسة الخانجي للطباعة والنشر بالقاهرة سنة ١٣٦٩هـ[(٦)].

---

(١) انظر: مقدمة التقريب والإرشاد ١/ ٧٤.

(٢) انظر ترتيب المدارك ٤/ ٦٠١.

(٣) انظر: الفتوىٰ الحموية الكبرىٰ، لشيخ الإسلام ابن تيمية ص٤٩٣، ودرء تعارض العقل والنقل لشيخ الإسلام ٣/ ١٣٧، وبيان تلبيس الجهمية لشيخ الإسلام- أيضًا- ٥/ ٧١-٧٢، ومختصر الصواعق المرسلة لابن القيم الجوزية، واجتماع الجيوش الإسلامية علىٰ غزو المعطلة والجهمية للإمام ابن قيم الجوزية ٢/ ٢٩٩، ومختصر العلو للحافظ الذهبي ص٢٥٨، وغيرها.

(٤) انظر: مقدمة كتاب: الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به، للباقلاني ص٣، الطبعة الثانية ١٣٨٢هـ، تحقيق: محمد زاهد الكوثري، مؤسسة الخانجي للطباعة والنشر.

(٥) انظر: مقدمة تحقيق: إعجاز القرآن، للسيد أحمد صقر ص٤٥ - ٤٧.

(٦) ذكر محقق كتاب: التقريب والإرشاد للباقلاني؛ د. عبدالحميد أبو زنيد أنَّ له طبعةً ثانية بتحقيق: عماد الدين أحمد حيدر، سنة ١٩٨٦م، ولم يذكر الناشر، ولم أقف علىٰ الطبعة فالله أعلم.

٤- **كتاب: البيان عن الفرق بين المعجزات والكرامات، والحِيل والكهانة والسحر والنارنجات**، وقد طُبع بتحقيق الأبّ ريتشرد يوسف مكارثي، ونشرتْه المكتبة الشرقية ببيروت، سنة ١٩٥٨م، ولعلَّه الذي أشار إليه الباقلاني في كشف الأسرار، باسم إثبات النبوات علىٰ البراهمة[١]، والله أعلم.

وهو: في إثبات النبوَّات، والفرق بين معجزات الأنبياء، وخوارق السحرة والكُهّان وغيرهم، وهو: كتابٌ عظيم في بابه، وحيدٌ مِن نوعه في تصانيف علماء الإسلام الأولين[٢]، وهو: مِن أوسع ما كُتب في هذا الباب[٣]، وقد ذَكر هذا الكتاب السيد أحمد صقر باسم الفرق بين معجزات النبيين وكرامات الصالحين، وذكر أنّ له نسخةً خطيَّةً في مكتبة تينجن بألمانيا، ولم يُشر إلىٰ أنه مطبوع[٤] ولعلَّه فاتَه ذلك، غفر الله لنا وله.

٥- **كتاب: التقريب و الإرشاد الصغير**، في أُصول الفقه، طُبع بتحقيق وتعليق: د.عبد الحميد بن علي أبو زنيد، ونَشَرَتْه مؤسسة الرسالة، بيروت عام ١٤١٨هـ، في ثلاثة أجزاء، قال عنه بَدْر الدِّين الزَّرْكَشِي -في البَحر المُحِيط-: «كتابُ «التقريب والإرشاد» للقاضي أبي بكر، وهو: أَجَلُّ كتابٍ صُنِّف في هذا العلم مُطلقًا»[٥]

وهذا الكتاب مِنْ أعظم وأهمِّ كتب أُصول الفقه، وهو: مصدرُها، ومُقَدَّمُها، فهو: أوّل كتابٍ يستوعب جميع -أو معظم مباحث أُصول الفقه- علىٰ طريقة المتكلِّمين، ومعظم الكتب التي جاءت بعده عَالةً عليه، فإنك لا تكاد تقرأُ فيها، إلّا وتجد مؤلِفِيْها يُحلُّون عباراتهم بقولهم: ذَكَرَ هذا القول القاضي، أو رجّحه القاضي، أو اختاره القاضي، أو ذكره في التقريب والإرشاد، وهم: أَسَاطِين الأُصول، وأئمتُه الفحول، ومِن أشهرهم: سيف الدِّين الآمِدِي، وأبي حامد الغَزالي، وإمام الحرمين الجُوَيْنِي، والفَخْرِ الرَّازي، وكلُّ مَن جاء بعدهم، عَالةً عليهم، وهم: عَالةٌ علىٰ القاضي أبي بكر، فهو المُقدَّمُ والرئيسُ عليهمُ، وخيرُ دليلٍ علىٰ

---

(١) انظر: (١/ ٤٠٠).

(٢) انظر: رسالة: الإمام أبو بكر الباقلاني وآراؤه الاعتقادية، للطالب: جودي صلاح الدين النتشة ص٧٣.

(٣) انظر: موقف ابن تيمية من الأشاعرة، للدكتور: عبد الرحمن بن صالح المحمود، ٢/ ٥٣١.

(٤) انظر: مقدمة إعجاز القرآن، للسيد أحمد صقر، ص٤٢.

(٥) انظر: البحر المحيط في أُصول الفقه، لبدر الدِّين محمد بن بهادر الزَّرْكَشِي الشافعي١/ ٨.

ذلك «أنّ أيَّ كتابٍ مِنْ كتب أُصول الفقه؛ فإنه لا يخلو مِن آرائه الأَصِيْلَة القيِّمة[١]».

٦- كتاب: انتصارُ نَقْلِ القُرآن، كما وردت هذه التسمية في «كشف الأسرار»[٢]، وقد يُسمّىٰ الانتصار لصحة نقل القرآن، كما أورد ذلك الدكتور: محمد رمضان عبدالله، وذكر أنّ ذلك موجودٌ في كتاب: هداية المسترشدين للمصنِّف[٣]، وسمَّاه السيد أحمد صقر الانتصار لصحة نقل القرآن، والردّ علىٰ مَن نَحله الفساد، بزيادة أو نقصان[٤]، ورجّح الدكتور: محمد عصام القضاة -محقق الكتاب- تسميته «الانتصار للقرآن»، تقليدًا للقاضي عياض في «ترتيب المدارك»، ولوجود هذه التسمية في الصفحة الأولىٰ مِن المخطوطة[٥]، ولعلّ التسمية - له - انتصار نقل القرآن هي: التسميةُ الصحيحة، والكاملة لهذا الكتاب، لأنّ موضوعَ نقل القرآن في الكتاب ظاهرٌ، وما ذكره الدكتور: محمد عصام القضاة - محقق الكتاب - ورَدُّه لهذه التسمية لأنها لا تدلّ علىٰ جميع مباحث الكتاب، وإنما تدلّ علىٰ جزءٍ منه وموضوع فيه، فغيرُ مُسلَّم، لأنه قد يُسمّىٰ الكتاب بأهمّ شيءٍ فيه، وما وُضِع لأجله، ولا يُشترط أنْ تكون التسمية مطابقةً لكلّ مواضيع الكتاب، وجميع مسائله، وقد يُسمّىٰ الكتاب ولا تُطابق التسمية مضمون الكتاب، كما في كتاب: «الشِّفا»، والقانون، كلاهما لابن سينا.

وأيضًا: مما يُرجِّح هذه التسمية وُرُوْدها صريحةً في بعض كتب القاضي الباقلاني، ككتاب: «هداية المسترشدين»، وكتاب: «كشف الأسرار».

وأيضًا: فإنّ مِن عادة بعض المؤلفين اختصار أسماء كتبهم، ومنهم القاضي أبو بكر، فقد يذكرُ أسماء بعض كتبه مختصرةً، مثل كتابه: «هداية المسترشدين»، باسم: الهداية، أو كتاب: «المقدِّمات في أصول الديانات»، باسم: أصول الديانات.

وموضوع الكتاب: القرآن العظيم، وصحة نقله، واستفاضة أمره، وقيام الحجة به، وردّ الطاعنين فيه، وإبطال كيدهم عليه، مِن ادِّعائِهم التحريف أو التغيير، أو دخول الخلل، أو

---

(١) انظر الباقلاني وآراؤه الكلامية، ص١٥٥.

(٢) انظر: (ص: ٢٩٣).

(٣) انظر: الباقلاني وآراؤه الكلامية، للدكتور محمد رمضان عبدالله ص٢٥٦.

(٤) انظر مقدمة إعجاز القرآن للسيد أحمد صقر، ص٣٩.

(٥) انظر: مقدمة الانتصار للقرآن للدكتور محمد عصام القضاة.

زيادة أمور فيه، أو ذهاب شيء كثير منه، كما تدّعيه الرافضة، والـمعتزلة، وأهل الإلحاد، وتحريفهم، وتخريفهم بأنه غير متناسب، وأنّ فيه مِن فساد النَّظم، ودخول اللَّحن، وركاكة التكرار، وقلة البيان، وتأخير المقدَّم، وتقديم المؤخَّر، وأنّ الحجة لم تقم بشيءٍ منه، إلىٰ غير ذلك مِن وجوه الـمَطاعن، فأتىٰ عليها وفنَّدها وردَّ -بحول ربِّه- هذه الشُّبَه، التي هي: كالفَراش إذا تهافت علىٰ النُّور؛ احترق وهَلك، كلُّ ذلك بأسلوبه البديع، ونظمه الرَّصين، وحججه القوية، وردوده الـمُفْحِمة، التي تقرُّ العيون، وتشرح الصدور، فجزاه ربُّ العالمين خير ما جزىٰ به عباده النَّاصِحِين.

وقد طُبع الكتاب بتحقيق الدكتور: محمد عصام القضاة، وهي رسالة دكتوراة مقدّمة لجامعة القرآن الكريم بأُم درمان بالسودان، ونشَرَتْه دار الفتح للنشر والتوزيع بيروت لبنان، ودار ابن حزم للطباعة والنشر بيروت، عام ١٤٢٢هـ[١].

وقد اعتمد الباحث علىٰ نسخةٍ خطيَّةٍ واحدةٍ، بعد بحثه واجتهاده للحصول علىٰ نسخة أُخرىٰ للكتاب، لكنه لم يُوفَّق لذلك، وله أجْر اجتهاده، ونَشْره للكتاب -أولًا- وتعريفِ الناس به، ودلِّهم عليه.

وبعد ذلك، اهتدىٰ الباحث الدكتور: حكمت بشير ياسين، لنسختين إضافيتين للكتاب، الأولىٰ: محفوظةً في الخزانة العامة بالرباط، مكتبة الكتَّاني، برقم (٢٨٤٥)، والثانية: محفوظة في الخزانة الحسينية بالرباط رقم (١١٢٢٠٦ز/ ١) في (١٣٠) ورقة مبتورة الآخر[٢].

وقد اختصر الكتاب: أبو عبدالله الصيرفي، وسماه: نُكت الانتصار، وقد طُبع عام ١٩٧٣م، بتحقيق د. محمد زغلول سلام[٣].

وأفاد منه العلماء -كما هي عادتهم مع كتب القاضي أبي بكر الباقلاني- الذين صنَّفوا في علوم القرآن كالحافظ جلال الدين السيوطي في كتابه: «الإتقان».

---

(١) ذكر د. عبد الحميد أبو زنيد أن للكتاب طبعة أخرىٰ بتحقيق د. محمد سلام مذكور سنة ١٩٧٣م، ولم أقف عليها.

(٢) انظر: كتاب: استدراكات علىٰ تأريخ التراث العربي، إعداد أ.د حكمت بشير ياسين٣/ ١٦١ - ١٦٤.

(٣) انظر: الباقلاني وآراؤه الكلامية، ص٢٠٦.

ثانيًا مصنفاته المخطوطة:

١- كتاب: هداية المسترشدين، والـمُقنِع في معرفة أُصول الدين، ذكَـرَهُ مُصنِّفه -القاضي الباقلاني- في كتاب: «كشف الأسرار»، في عدَّة مواضع، وسمَّاه الهداية[١]، وذكره -أيضًا- القاضي عياض ضمن مؤلفاته، وذكر أنه كتابٌ كبير، وقد فُقد أكثرُه، وبَقِي منه قطعةً خطيَّة في مكتبة الأزهر تقع في ٢٤٨ ورقة، فيها الكلام علىٰ أبواب النبوَّات، ومسائل رائعة في إعجاز القرآن[٢]، وقد ذكره فؤاد سزكين في تأريخ التراث العربي في نفس المكان برقم (٣/ ٣٣٧) كلام ٢١، وتُوجد نسخةٌ خطية أخرىٰ للكتاب في مكتبة القرويين بفاس برقم (٦٩٢) في ١٦٨ ورقة، وهي ناقصةٌ -أيضًا-[٣]، ونسخةٌ ثالثةٌ منه، محفوظةً في مكتبة معهد الدراسات الشرقية بلينجراد السوفيتية، تتضمن جزءًا نفيسًا منه، ونسخةٌ رابعةٌ محفوظةً في مكتبة معهد الدراسات الشرقية في طشقند بأوزبكستان، يتضمن الجزء الحادي عشر[٤]، كما ذكره ضمن مؤلفات القاضي أبي بكر الباقلاني: عمر رضا كحالة[٥].

٢- كتاب: مناقب الأئمة، ونَقْض الـمَطاعن علىٰ سلف الأمة، ويتكلَّم عن الصحابة، وفضلهم، وإمامة الخلفاء الراشدين وحقُّهم في الخلافة، وقد ذكره الـمصنفُ -نفسُه- في «التمهيد»[٦]، وذكره القاضي عياض ضمن مؤلفاته، وعمر رضا كحالة[٧]، ويوجد جزءٌ منه في الـمكتبة الظاهرية بدمشق، تأريخ (٨٥ / ٦٦) الجزء الثاني في ٢٣٥ ورقة تأريخ النسخ ٥٩٨هـ[٨].

---

(١) انظر: (ص: ٣٦١).

(٢) انظر: إعجاز القرآن للباقلاني، المقدمة للسيد أحمد صقر، ص٣٩.

(٣) انظر: تأريخ التراث العربي، فؤاد سزكين٢/ ٣٨٧، وكتاب: استدراكات علىٰ تأريخ التراث العربي، إعداد: أ.د. حكمت بشير ياسين ٣/ ١٦٤.

(٤) انظر: استدراكات علىٰ تأريخ التراث العربي، ٣/ ١٦١.

(٥) انظر: معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة١٠/ ١٠٩- ١١٠.

(٦) انظر: التمهيد، للقاضي أبي بكر محمد بن الطيب الباقلاني ص٣٧٨، طبعة ١٩٥٧م، عني بتصحيحه ونشره: الأب رتشرد يوسف مكارثي اليسوعي، المكتبة الشرقية بيروت.

(٧) انظر: معجم المؤلفين، ١٠/ ١٠٩ - ١١٠.

(٨) انظر: تأريخ التراث العربي ٢/ ٣٨٦، ورسالة: الإمام أبو بكر الباقلاني وآراؤه الاعتقادية، للطالب: جودي صلاح الدين النتشة، ص٧٨.

٣-كتاب: **الإنصاف في أسباب الخلاف**، وقد ذكره: كارل بروكلمن، وفؤاد سزكين، وقال: توجد نسخةٌ منه في دار الكتب بالقاهرة ١/ ١٦٥/ كلام/ ٧٢٣، في ١٤٢ ورقة، وتأريخ نسخها ١٣٠٠هـ[١]، ولم أجد ذِكْرًا لهذا الكتاب في كتب الباقلاني الأُخرىٰ، ولم يذكره أحدٌ مِن الدارسين والمحققين -فيما وقفتُ عليه- غير ما ذكره بروكلمن، وسزكين، والدكتور محمد رمضان عبدالله فإني وقفتُ علىٰ كتابه وكلامه مؤخَّرًا، ورأيتُه ذكر هذا الكتاب، والحمد لله[٢].

٤-كتاب: **اعتقاد أهل السنة والجماعة**، وقد ذكره الأستاذ الدكتور: حكمت بشير ياسين، في استدراكاته علىٰ تأريخ التراث العربي لفؤاد سزكين، ونقلَ عن أحمد تيمور وصْفَه له بأنه نادرٌ، ومنه نسخةٌ بالحسينية بالقاهرة، وهي: خزائن العلامة الفقيه: أحمد بك الحسيني رَحِمَهُ ٱللَّهُ ولم تزل محفوظة بعناية ولده الفاضل: حسين بك[٣]، ولم أجد أحدًا ذكره -غيره- ضمن مؤلفات القاضي أبي بكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ، هذا ما وقَفْتُ عليه مِن مصنفات القاضي أبي بكر المخطوطة، وأماكن تواجدها والله أعلم.

ثالثًا مصنفاته المفقودة:

١-كتاب: **كَشْف الأسْرَارِ وهَتْك الأسْتَار**، وهو: كتابُنا هذا، وقد كان في حكم المفقود، وعالم الأسرار، حتىٰ أسرَّ اللهُ به قلوبَ الأبرار، وأقرَّ به عيون الأخيار، وأرْغَم أُنوفَ الباطنيةِ الأشرار، فله الحمد أولًا وآخرًا وظاهرًا وباطنًا، حمدًا كما ينبغي لجلال وجهه، وعظيم سلطانه، وسوف يأتي الكلام عليه بالتفصيل، في الفصل الثالث مِن هذه الدراسة، بحول الله وقوته.[٤]

٢-كتاب: **إكفار المُتأوِّلين**، أشار إليه المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ في التمهيد، في باب ذِكْر ما يوجب خلع الإمام وسقوط فرض طاعته[٥]، ولعلَّه نفس الكتاب الذي ذكره القاضي

(١) انظر: تأريخ الأدب العربي ٢/ ٤٤٣، وتأريخ التراث العربي ٢/ ٣٨٦.
(٢) انظر: الباقلاني وآراؤه الكلامية، ص٢١٢.
(٣) انظر: استدراكات علىٰ تأريخ التراث العربي، ٣/ ١٦١.
(٤) انظر: (١/ ١٦٢ - ٢٣٩).
(٥) انظر: كتاب التمهيد، للقاضي أبي بكر الباقلاني، تحقيق: أبي ريده والخضيري ص١٨٦.

عياض ضمن مؤلفات القاضي أبي بكر باسم: «إكفار الكُفَّار الـمُتأوِّلين، وحكم الدار»[١].

٣-كتاب: **دقائق الكلام**، والردّ علىٰ مَن خالف الحقّ مِن الأوائل ومُنْتَحِلي الإسـلام، وقد ذكره الـمصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «كشـف الأسـرار»، وسـمَّاه: «دقائق الكلام»[٢]، وذكره القاضـي عياض ضمن مؤلفات الباقلاني، ونقل عنه شـيخ الإسـلام ابـن تيمية في كتابه: «درء تعارض العقل والنقل»، وأثنىٰ عليه وامتدحه، وسـمَّاه كتاب: «الدقـائق»، وذكـره الحـافـظ ابن كثـير، وسمَّـاه: «دقـائـق الحقـائق»[٣]، وموضوعه: الردّ علىٰ الفلاسفة والـمُنَجِّمين، وترجيح منطِق الـمُتكلِّمين مِن العرب، علىٰ منطِق اليونان.

٤-كتاب: **الـمُقدِّمات في أُصولِ الديانات**، ذكره القاضي عياض ضمن مؤلفاته[٤].

٥- كتاب: **الأمالي والـمُصَنَّفات مِن أُصول الديانات**، ذكره المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه هذا[٥]، والذي يترجَّح -عندي-: أنّه غيرُ كتـابه السابق: الـمُقدّمات في أُصول الديانات، لأمرين:

الأول: تصريح المصنف -في مواضع عديدة- مِن: «كشف الأسرار» أنّ له أكـثرَ مِن كتابٍ في أُصـول الـديانـات، فيقـول -مثلًا: «وقدْ دلَلْنا في كُتُب أُصـول الديانات»[٦]، ويقول: «وقد تقصَّينا الكلام في جوابنا هذا عن جميـع هـذا -أجمع- في غير كتاب مِن كُتُب الكلام في أصول الديانات»[٧].

الأمـر الثانـي: أنّ القاضي أبـا بكر الباقلاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ عَنَـاهُ وقَصَدَهُ بذِكْره في: «كشـف الأسرار»، مرتين فالأُولىٰ باسمه الكامل: الأمالي والـمُصنَّفات مِن أُصول الـديانات[٨]،

---

(١) انظر: ترتيب المدارك ٤/ ٦٠١.
(٢) انظر: (ص: ٥٩١، ٦٥٩).
(٣) نقل ذلك كله: السيد أحمد صقر، في مقدمة إعجاز القرآن ص٤٥.
(٤) انظر: ترتيب المدارك ٤/ ٦٠١.
(٥) انظر: (ص: ٣٥).
(٦) انظر: (ص: ٣٥٥، ٥٤٦).
(٧) انظر: (ص: ٣٠٦).
(٨) انظر: (ص: ٣٠٥).

والثانية: ذَكَرَهُ مختصرًا: الأمالي[١]، مِمّا يدلّ علىٰ أنه غيرَ كتابه المُقدِّمات، الذي ذكره القاضي عياض وهو: مِنْ أعلمِ الناس بأسماء مصنَّفاته -وبخاصةٍ عند الاختلاف- فلعلّ المقدمات مختصرٌ في أبواب العقيدة، وأُصول الدين، و الأمالي مُطوّلٌ وشرحٌ فيها، ولَمْ أجدُ مَنْ ذَكَرَ هذا القول، ولولا أنّي ظفرتُ بهذه النصوص في «كشف الأسرار» لاتَّبَعْتُ مَن سبقني، وقَفَوْتُ أَثَرَ غيري، والله أعلم.

٦- كتاب: شرح اللُّمَع، ذَكَرَهُ: مُصنِّفَه في: «كشف الأسرار»[٢]، وذكره القاضي عياض ضمن مؤلفات القاضي أبي بكر[٣]، ونقل منه -كثيرًا- شيخ الإسلام ابن تيمية في درء التعارض[٤]، وهذا الكتاب شَرْحٌ لكتاب: «اللُّمَع في الردّ علىٰ أهل الزَّيْغ والبِدع»، لأبي الحسن الأشعري رَحِمَهُ ٱللَّهُ الذي يحتلُّ مكانةً كبيرةً عند الأشاعرة[٥].

٧- كتاب: المُقنِع في أُصول التكليف، هكذا سمَّاه مُصنِّفه في: «كشف الأسرار»[٦]، وسمَّاه القاضي عياض: «المُقنع في أُصول الفقه»[٧]، وتَبِعه علىٰ ذلك: السيِّد أحمد صقر، وغيره[٨].

٨- كتاب: الإمامة، ذَكَرَهُ المصنف هكذا مُجرَّدًا، مرتين -فيما أعلم- الأولىٰ: في «كشف الأسرار»[٩]، والثانية: في: «هداية المسترشدين»، كما نقل ذلك: السيد أحمد صقر، وذكر أنَّ ابن حزم أفاد مِنه في «الفِصَل»[١٠]، وذكر القاضي عياض، أنّ لأبي بكر

(١) انظر: (ص: ٣٦٦).
(٢) انظر: (ص: ٣٦٦).
(٣) انظر: ترتيب المدارك ٤/ ٦٠١.
(٤) انظر: درء تعارض العقل والنقل ٣/ ٤٢٨-٤٣٠، ٥٨٠-٥٨٥، ٥٨٦، ٥٩٩-٦٠١، ٤/ ١٥، ٢٥، ٢٨، ٣١.
(٥) انظر: موقف ابن تيمية من الأشاعرة، للدكتور: عبد الرحمن المحمود ٢/ ٥٣٢.
(٦) انظر: (ص: ٢٥٥، ٦١٠).
(٧) انظر: ترتيب المدارك ٤/ ٦٠١.
(٨) انظر: مقدمة إعجاز القرآن للسيد أحمد صقر، ص٤٨، ورسالة الإمام أبي بكر الباقلاني وآراؤه الاعتقادية لجودي التنشة ص٨١.
(٩) انظر (ص: ٢٥٥).
(١٠) انظر: مقدمة إعجاز القرآن، للسيد أحمد صقر، ص٤٣، و الفِصَل في المِلَل والأهواء والنِّحَل، للإمام أبي محمد علي بن حزم الظاهري ٥/ ٩٢.

الباقلاني كتابين في الإمامة، الأول: «الإمامة الكبيرة»، ويتكلّم عن الإمامة العظمىٰ، ومنها إمامة بني العباس، وأحقيَّتُهم بها عن غيرهم، والثاني: الإمامة الصغيرة، ويتكلّم عن تولّي الوظائف العامة، كالقضاء، وإمامة الصلاة[(١)]، وتَبِع القاضي عياض علىٰ قوله هذا فؤاد سزكين[(٢)]، والسيد أحمد صقر[(٣)]، ومَن جاء بعدهما، فالله أعلم، هل هما كتابان، أمْ كتابٌ واحد باسم: الإمامة، كما سمَّاه بذلك مصنِّفه في «كشف الأسرار»، وفي «هداية المُسترشدين»، وفي «التمهيد»[(٤)] أيضًا؟

٩- كتاب: **التعديل والتجوير**، ذكره مُصنِّفه القاضي الباقلاني في: «كشف الأسرار»[(٥)]، وذكره القاضي عياض ضمن مصنفاته[(٦)].

١٠- كتاب: **البحث والإلباس والإبانة عن مناقِب العبَّاس**، هكذا ورد في «كشف الأسرار»[(٧)]، وقد ذكر القاضي عياض، أنَّ لأبي بكر الباقلاني كتابًا باسم: «نُصرة العباس وإمامةِ بَنِيه»[(٨)]، فلعلَّه هو، ويكون الاختلاف بالتسمية فقط، والله أعلم.

١١- كتاب: **فضائل الأئمة مِن بني العبَّاس**، هكذا ورد -صريحًا- في كتابنا هذا[(٩)]، ولم أجد مَنْ ذكره باسمه هذا، وإنما ذكر القاضي عياض اسمًا آخر وهو: كتابٌ في إمامة بني العباس[(١٠)]، ولعلَّه نفسه، والله أعلم.

١٢- كتاب: **الإبانة عن إبطال مذهب أهل الكفر والضلالة**، ذكره القاضي عياض ضمن

---

(١) انظر: ترتيب المدارك ٤/ ٦٠١، ورسالة: الإمام أبي بكر الباقلاني وآراؤه الاعتقادية، للطالب: جودي النتشة، ص٧٦ -٧٧.

(٢) انظر: تأريخ التراث العربي، ٢/ ٣٨٧.

(٣) انظر: مقدمة إعجاز القرآن، للسيد أحمد صقر، ص٤٣، ٤٩.

(٤) انظر: التمهيد، ص٣٧٨.

(٥) انظر: (ص: ٣٠٦).

(٦) انظر: ترتيب المدارك ٤/ ٦٠١.

(٧) انظر: (ص: ٣٩٦).

(٨) انظر: ترتيب المدارك ٤/ ٦٠١.

(٩) انظر: (ص: ٣٩٦).

(١٠) انظر: ترتيب المدارك ٤/ ٦٠٢.

مؤلفـات القاضي أبي بكر الباقلاني[١]، وذكره الحافـظ ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ ضمن مؤلفاته[٢]، وذكره -أيضًا- فؤاد سـزكين وسـمَّاه: «الإبانة عن إبطال مذهب أهـل الكفر والديانة»[٣]، وقد نقل منه شيخ الإسلام ابن تيمية نصوصًا في الفتوىٰ «الحموية الكبرىٰ» -بعد أنْ امتدح مصنِّفـه وأثنـىٰ عليه[٤]- كما نقل منه فـي كتبِهِ الأُخرىٰ كدرء «تعـارض العقل والنقل»[٥]، وبيان «تلبيس الجهمية»[٦]، ومجموع الفتاوىٰ[٧]، ونقل منه -أيضًا- ابن القيم الجوزية في «اجتماع الجيوش الإسـلامية»[٨]، والـحافظ الذهبي في «العلوّ»[٩]، وابن العماد الحنبلي في شذرات الذهب[١٠]، وكلُّ ذلك يدلّ علىٰ أهمية الـمُصَنَّف، والـمُصَنِّف.

١٣- كتـاب: **الأُصـول الكبير في الفقه**، أشـار إليه أبو المظفر الإسـفراييني، وذكر أنه يشـتمل علىٰ عشـرة آلاف ورقة[١١]، ولعلَّه هو: الكتابُ -نفسُـه- الذي أشار إليه القاضي أبو بكر الباقلاني في «التمهيد»[١٢]، وقد ذكر هذا الكتاب القاضي عياض ضمن مصنَّفات الباقلاني[١٣].

١٤- كتاب: **كيفية الاستشـهاد، في الردّ علىٰ أهل الجحد والعناد**، أشـار إليه مصنفه: القاضـي أبـو بكـر الباقلاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ فـي كتابـه: التمهيـد[١٤]، وذكـره -أيضًـا- القاضي

---

(١) انظر: المصدر السابق ٤/ ٦٠١.
(٢) انظر: البداية والنهاية ١٥/ ٥٤٨.
(٣) انظر: تأريخ التراث العربي ٢/ ٣٨٧.
(٤) انظر: الفتوىٰ الحموية الكبرىٰ، لشيخ الإسلام أحمد بن تيمية، ص٤٩٠.
(٥) انظر: درء التعارض ٣/ ١٣٧.
(٦) انظر: بيان تلبيس الجهمية لشيخ الإسلام أحمد بن تيمية ٤/ ٤٨٦.
(٧) انظر: مجموع فتاوىٰ شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، (٥/ ٩٨).
(٨) انظر: اجتماع الجيوش الإسلامية، لابن القيم الجوزية ٢/ ٣٠٣.
(٩) انظر: مختصر العلو، ص٢٥٨.
(١٠) انظر: شذرات الذهب لابن العماد ٥/ ٢٢.
(١١) انظر: التبصير في الدين، ص١٩٣.
(١٢) انظر: التمهيد، ص١٨٧.
(١٣) انظر: ترتيب المدارك ٤/ ٦٠١.
(١٤) انظر: التمهيد، ص١٤.

عياض[١]، والكتاب فيه أبواب ومسائل في العلم وأقسامه، ومدارك العلوم، والكلام في الاستدلال، مِن أدلَّة العقول، وأدلة الُّلغة، ودلالة المعجزة علىٰ صدق مَن ظهرتْ علىٰ يديه، ودلالة التوقيف والسَّمع مِن كتابٍ، وسنةٍ، وإجماع، وقياسٍ، فتعريف الدليل، وسبب تسميته بذلك[٢]، بمواضع مشروحة ومُفصلَّة، تجدها أكثر مِن غيرها.

١٥- كتاب: **التبصرة**، ذكره القاضي عياض[٣]، والحافظ ابن كثير[٤].

١٦- كتاب: **نقض النقض**، ذكره أبو المُظَفَّر الاسفراييني[٥].

١٧- كتاب: **نقض النقض علىٰ الهمداني**، ذكره مصنفه في هداية المسترشدين، نقل ذلك السيد أحمد صقر[٦]، ولا أدري هل هو نفس الكتاب السابق أم غيره؟

١٨- كتاب: **النقض الكبير**، نقل السيد أحمد صقر عن إمام الحرمين نصًّا مِن كتابه: الشامل، يُصرِّح فيه أنّ لأبي بكر الباقلاني كتابًا اسمه: النقض الكبير[٧].

١٩- كتاب: **الإيجاز**، نقل السيد أحمد صقر عن أبي عذبة في كتاب: «الروضة البهية»، أنّ هذا الكتاب لأبي بكر الباقلاني[٨].

٢٠- كتاب: **الكَسْب**، ذكره أبو المظفَّر الاسفراييني[٩].

٢١- كتاب: **الإيمان**، ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية[١٠]، وردَّ عليه.

٢٢- كتاب: **الحدود في الردّ علىٰ أبي طاهر محمد بن عبد الله بن القاسم.**

---

(١) انظر: ترتيب المدارك ٤/ ٦٠١.
(٢) انظر: التمهيد، ص١٤.
(٣) انظر: ترتيب المدارك ٤/ ٦٠١.
(٤) انظر: البداية والنهاية ١٥/ ٥٤٨.
(٥) انظر: التبصير في الدين ص١٩٣.
(٦) انظر: إعجاز القرآن، للباقلاني - مقدمة التحقيق - للسيد أحمد صقر، ص٤٣، ٤٩.
(٧) انظر: المرجع السابق، ص٤٩.
(٨) انظر: المرجع السابق، ص٤٤.
(٩) انظر: التبصير في الدين، ص١٩٣.
(١٠) انظر: الفرقان بين الحق والباطل، شيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن تيمية ص٥٣.

٢٣- كتاب: تصرُّف العباد، والفرق بين الخلق والاكتساب.

٢٤- كتابٌ: علىٰ المعتزلة، فيما اشتبه عليهم من تأويل القرآن.

٢٥- كتاب: الدِّماء التي جرت بين الصحابة.

٢٦- كتاب: الأصول الصغير.

٢٧- كتاب: مسائل الأصول.

٢٨- كتاب: مختصر التقريب والإرشاد الأصغر.

٢٩- كتاب: مختصر التقريب والإرشاد الأوسط.

٣٠- كتاب: المسائل التي سأل عنها ابن عبد المؤمن.

٣١- كتاب: رسالة الأمير.

٣٢- كتاب: المسائل القسطنطينية.

٣٣- كتاب: جواب أهل فلسطين.

٣٤- كتاب: البغداديات.

٣٥- كتاب: الأصبهانيات.

٣٦- كتاب: النيسابوريات.

٣٧- كتاب: الجرجانيات.

٣٨- كتاب: الكرامات.

٣٩- كتاب: الأحكام والعلل.

٤٠- كتاب: شرح أدب الجدل.

٤١- كتاب: أمالي إجماع أهل المدينة.

٤٢- كتاب: في أنّ المعدوم[١] ليس بشيء.

---

(١) حُرِّفت في طبعة بتحقيق الدكتور: أحمد بكير محمود في ترتيب المدارك: (الرُّوم)

٤٣- كتاب: فضل الجهاد.

٤٤- كتاب: المسائل.

٤٥- كتاب: المجالسات المنثورة.

٤٦- كتابٌ: علىٰ المتناسخين.

٤٧- كتاب: نقض الفنون للجاحظ.

٤٨- كتاب: في المعجزات أصلٌ استجلبت[١].

٤٩- كتاب: الردّ علىٰ الرافضة والمعتزلة، والخوارج والجهمية، ذكره الصلاح الصفدي[٢]، ولعلَّه ليس كتابًا مستقِلًّا، بل عناوين لكتبٍ متعددة في الردّ علىٰ الرافضة، والمعتزلة، والخوارج، والجهمية، وهو: ما أُرجِّحه لعَدَمِ ذِكْر القاضي عياض، أو غيرَه لهُ، ولوجود مصنَّفات للقاضي أبي بكر في تلك العناوين، ولأنَّ كلام الصلاح الصَّفَدِي يُشْعِر بذلك، والله أعلم.

٥٠- كتاب: سؤالات أهل الرأي عن الكلام في القرآن العزيز، ذَكَرهُ مِن ضمن مصنَّفات القاضي أبي بكر الباقلاني: فؤاد سزكين[٣]، **ولا أعلمُ أحدًا ذكرَه غيرُه.**

٥١- كتابٌ: في مذاهب القرامطة، ذكره ضمن مؤلفات الباقلاني: كارل بروكلمن[٤]، والصَّحيح أنّ هذا الكتاب نفسُه: «**كشف الأسرار وهتك الأستار**»، كما أفاد بذلك: **فؤاد سزكين**[٥].

٥٢ - ذَكَر القاضي أبو بكر الباقلاني، في كتابه: «التقريب»؛ أنَّ لهُ كتابٌ باسم: **تعريف عجز المعتزلة عن إثبات دلائل النبوة وصحَّتِها علىٰ مذاهب المُثْبِتة**[٦]، ولم أرىٰ أحدًا

---

(١) المصنفات من الرقم (٢٢) إلىٰ (٤٨)، في: ترتيب المدارك ٤/ ٦٠١ - ٦٠٢.

(٢) انظر: الوافي بالوفيات ٣/ ١٤٧.

(٣) انظر: تأريخ التراث العربي، ٢/ ٣٨٧.

(٤) انظر: تأريخ الأدب العربي، كارل بروكلمان، ٢/ ٤٤٣.

(٥) انظر: تأريخ التراث العربي، ٢/ ٣٨٧.

(٦) انظر: التقريب والإرشاد للقاضي أبي بكر الباقلاني ١/ ٤٠٧.

ذكر اسـم هذا الكتاب، ولعلّه كتاب: «البيان»، السـابقُ ذكْرُه[١]، أو أنه كتابٌ مسـتقلٌ عنه وهو: ما أُرجِّحه لأنّ القاضي قَصَدَهُ باسمه، وكتاب «البيان» مشهورٌ معروف، والله أعلم.

هـذا مـا تيسـر بحثُه في هـذا: الـمَبحث، ويُسْـتَخْلَصُ منـه: أنَّ عـددَ ما وقفـتُ عليه مـن مصنَّفـات القاضي أبـي بكر الباقلاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ الـمطبوعة: سـتُّ مصنَّفـات، وعدد الـمخطوط منها: أربـع، وعدد مصنَّفاته المفقـودة التي لا يُعْلم خبرها: اثنان وخمسـون مُصنَّفًا، والمجموع مِن ذلك: اثنان وستون مُصَنَّفًا، والله أعلم.

المطلب السادس: مذهبه في الأصول والفروع، وكلام بعض العلماء فيه

أولًا: مذهبه في الأصول[٢]:

مِـن المعلوم أنّ القاضي أبـا بكر الباقلاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ مِن أئمة الأشـاعرة المتقدِّمين، وله الفضل في تأسـيس المذهب -بعد أبي الحسـن الأشـعري- وتطوُّرِه، فهـو: الـمؤسس لقواعـده، والبانـي لمبانيـه، والواضع والـمُرَتِّب لمقدماته، الداعم له بأَوْجـهٍ جديدة مِن الـحُجَج والمناظرات والطرق، التـي أفحمت خصومه، وألجمـت معارضيه، يقول ابن خلـدون: «وكثُر أتباع الشـيخ أبي الحسـن الأشـعري، واقتفىٰ طريقته مِن بعـده تلاميذه، كابن مجاهد وغيره، وأخذ عنهم القاضي أبو بكر الباقلاني، فتصدَّر للإمامة في طريقتهم، وهذَّبها ووضع المقدمات العقلية، التي تتوقَّف عليها الأدلة والأنظار، وذلك مثل: إثبات الجوهر الفَرْد، والخَلاء، وأنّ العَرَض لا يقوم بالعَرَض، وأنه لا يبقىٰ زمانين، وأمثال ذلك ممـا تتوقف عليه أدلَّتُهم، وأنّ بطلان الدليل يُؤذِن ببطلان المدْلول، فكَمُلت هذه الطريقة وجاءت مِن أحسن الفنون النظرية، والعلوم الدينية»[٣].

وقد ذكر شـيخ الإسـلام ابن تيمية السـبب في توسـيع العبارات، وتشـقيق الكلمات، وسلوك الطرق البعيدة في مناقشة الخصوم - لدىٰ القاضي أبي بكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ فمِمَّا ذكر: أنّ هذه الطرق قد لا يفهم المجادل غيرها، فلو أن القاضي أبا بكر الباقلاني سلك معه الطرق

---

(١) انظر (١/ ٥٤).

(٢) أخـذتُ الـخطوط العريضـة، ورؤوس الـمسائل، واستفدتـها فـي هذا الباب، مِـن كتاب شـيخي الدكتور: عبدالرحمن بن صالح المحمود، موقف ابن تيمية من الأشاعرة، وزدتُّ علىٰ ذلك، حسب ما يقتضيه الحال.

(٣) انظر: مقدمة ابن خلدون -بتصرف- للعلامة عبد الرحمن بن محمد بن خلدون ص٤٨٤.

القريبة لما تمَّ له نقاش، ولَمَا استقامت إليه المناظرة.[١]

وقبل أنْ نَعْرِض أهم ملامح عقيدته، يجب علينا أنْ نقف وقفةَ حقٍّ وصِدْقٍ وإنصافٍ لهذا الرجل؛ حيث إنه مِن متقدِّمي الأشاعرة، القريبين مِن منهج السلف الصالح، بل إنه كان يكتب في ترجمته لنفسه -كما نُقِل ذلك عنه- الحنبليّ[٢]، وأظنُّ ذلكَ محبةً للحنابلة ولشيخِهم أحمد بن حنبل، وإنْ كان البعض يرىٰ أنّ الأشعرية نفقت بانتسابها للحنابلة، لكنّ الحال يختلف عندما ننظر في حال أبي بكر الباقلاني ومنهجه، فإن غالب قواعده علىٰ السُّنَّة[٣].

بل إنّ شيخ الإسلام ابن تيمية أنصف هذا الرجل، وأثنىٰ عليه ووصف منهجه، وأنه مخالف لمناهج الأشاعرة المتأخرين وهو أفضل منهم[٤].

وإنه رَحِمَهُ ٱللَّهُ أثنىٰ وامتدح السلف الصالح، ووصفهم بأنهم أهل الحق[٥]، في حين أنّ جماهير الأشاعرة يصفونهم بأنهم: مجسِّمة ومشبِّهة وحشوية وأهل تجهيل!! وهذا مما يضيف ميزةً أخرىٰ مِن مميزات كتابه هذا وحسناته، حيث إنّ ذلك المدح وَرَدَ فيه.

ويمكن أن نُجْمِل عقيدته ومنهجه- ومدىٰ موافقته لجماهير الأشاعرة، أوالمتكلمين، ومخالفته لهم وبالتالي: موافقته للسلف في هذه المسألة، فيما يلي:

أ- الأمور التي خالف فيها جمهور الأشاعرة:

١. يُثبت الصفات لله -تبارك وتعالىٰ- أكثر مما تُثْبِتُهُ جماهير الأشاعرة، ولا يقتصر علىٰ إثبات الصفات السَّبْع، ولا يُفرِّق بين الصفات العقلية والصفات الخبرية، كما فعل

---

(١) انظر: درء تعارض العقل والنقل، شيخ الإسلام ابن تيمية٨/ ٨٣ - ٨٥.

(٢) انظر: البداية والنهاية ١٥/ ٥٤٩.

(٣) نقل هذا القول الدكتور: حمد التويجري -محقق الفتوىٰ الحموية الكبرىٰ- عن الحافظ الذهبي انظر: ص٤٩٠، و لا يفهم من هذا كلّه، الثناءُ علىٰ المذهب الأشعري، بقدر ما هو الثناء علىٰ القاضي أبي بكر الباقلاني، لأنه لم يتلوث بالفكر الفلسفي الصوفي، كما تأثر به غيره من متأخري هذا المذهب كالغزالي رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

(٤) انظر: الفتوىٰ الحموية الكبرىٰ ص٤٨٩، وشرح العقيدة الأصبهانية لشيخ الإسلام ابن تيمية، ص٥١٩، ودرء تعارض العقل والنقل ٤/ ٥.

(٥) انظر (١/ ٤٩٧).

ذلك الأشاعرة المتأخرون، ويستدلّ علىٰ إثبات الصفات السبع بأدلة نقلية وعقلية[١].

٢. يُقسِّم الصفات إلىٰ صفات ذات وهي: لم يزل الله ولا يزال موصوفًا بها، وصفات فعل وهي: المتعلِّقة بالإرادة والمشيئة[٢]، وقد وافق بذلك جماهير أهل الحديث وسلف الأمة[٣].

٣. يُثبِت صفة الاستواء علىٰ العرش، ويردّ علىٰ الذين يؤولونه بالاستيلاء، بقوله: إنّ الاستيلاء هو: القُدرة والقهْر، والله تعالىٰ لم يزل قادرًا قاهـرًا، عزيزًا مقتدرًا، وقد نقل هذا الردّ الإمام ابن قيم الجوزية في بعض كتبه[٤]، ويُثبت الباقلاني -أيضًا- معيّة الله تعالىٰ لخلقه، لا معيته بذاته، بل بحفظ الصالحين منهم ونصرتهم وتأييدهم، وبعلمه وإحاطته بأعمال غيرهم[٥]، والباقلاني وإنْ كان يُثبت الاستواء والعلوّ إلاّ أنه يرىٰ عدم إطلاق الجهة علىٰ الله تعالىٰ[٦]، وإنْ كان هذا اللفظ من الألفاظ المجملة التي لا تُردُّ مطلقًا، فإنْ أُريد بها حقًّا -كجهة العلو- قُبلت، وإن أُريد بها باطلًا رُدّت.

٤. يُثبت اليدين لله، ويردّ علىٰ مَن أوّلهما بالنعمة أو القدرة، وذلك أنّ الله ذكر في كتابه اليدين بصيغة التثنية، فعلىٰ هذا التأويل الباطل يكون لله قدرتان، أو نعمتان، تعالىٰ الله عن ذلك، فنِعم الله لا تحصىٰ، وقدرته شملت كلّ شيء[٧]، وقد اتّبَع -بذلك- أئمة السلف والحديث، كالإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد الدارمي[٨] وتلميذه إمام الأئمة أبي بكر بن خزيمة[٩]، واتبع -أيضًا- شيخه أبي الحسن الأشعري[١٠].

٥. أما في مسألة الإمامة، فلَهُ الجهود المشكورة، والكتابات المشهورة، والردود

---

(١) انظر: موقف ابن تيمية من الأشاعرة، ٢/ ٥٣٦- ٥٣٧ (بتصرف يسير).

(٢) انظر: التمهيد ص٢٦٢ (بتصرف).

(٣) انظر: بيان تلبيس الجهمية لشيخ الإسلام ابن تيمية ١/ ٤٤٧، وانظر للاستزاده: كتاب التوحيد لإمام الأئمة أبي بكر ابن خزيمة١/ ٢٢، ٥٢، ٨٧، ١١٥.

(٤) انظر: مختصر الصواعق ٣/ ٩٠١-٩٠٩.

(٥) انظر: التمهيد ص٢٦٠-٢٦٢.

(٦) انظر: الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به، أو: الحرة، للقاضي أبي بكر الباقلاني ص٤١.

(٧) انظر: التمهيد ص٢٥٨-٢٥٩.

(٨) انظر: نقض الإمام أبي سعيد علىٰ المريسي الجهمي العنيد فيما افترىٰ علىٰ الله عز وجل من التوحيد ١/ ٢٨٤-٢٩٠.

(٩) انظر: كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب ١/ ١٩٥-١٩٩.

(١٠) انظر: الإبانةعن أصول الديانة، لأبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري ص٣٦-٣٧.

الطويلة المنشورة، في نُصرة الصحابة، والدفاع عنهم، وخاصةً أئمة الهدىٰ، ومصابيح الدجىٰ، أبي بكر، وعمر، وعثمان، وعلي -رضي الله عنهم أجمعين- ويُثبت حقَّهم بالإمامة علىٰ الترتيب والفضل، ويردّ علىٰ الرافضة، وينصر مذهب السلف الصالح، والرعيل الأول الناجح بأساليبه القوية المفحمة المعروفة عنه، وله الكتاب المشهور في ذلك: «مناقب الأئمة ونقض المطاعن علىٰ سلف الأمة»، وكتاب: «كشف الأسرار وهتك الأستار».

ب- الأمور التي وافق فيها الأشاعرة، والمتكلمين:

١. يرىٰ رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنّ أوّل ما فرض الله علىٰ العباد النظر في آيات الله، والاعتبار بمقدوراته، والاستدلال عليه بآثار قدرته، وشواهد ربوبيته[١].

٢. يستدلُّ علىٰ مسألة حدوث العالم، بدليل حدوث الأجسام، ويبنِيه علىٰ دليل ثبوت الأعراض، فيذكر دليل ثبوت الأعراض، ثم يذكر أنها حادثة، ويستدلُّ علىٰ ذلك ببطلان الحركة عند مجيء السكون، ثم يذكر دليل حدوث الأجسام، وهو: أنها لم تسبق الحوادث، ولم توجَد قبلها، وما لم يسبق المُحْدَث: مُحْدَث، كهو[٢]، وبذلك يكون قد خالف شيخه أبي الحسن الأشعري رَحِمَهُ ٱللَّهُ الذي لا يرىٰ هذا الدليل ضروريًا[٣].

٣. يحتجُّ لإثبات وحدانية الله تعالىٰ بدليل التمانع[٤]، ويحتج له بقوله تعالىٰ: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء:٢٢]، وعلىٰ إثبات الصانع، بأنّ الكتابة لا بُدّ لها مِن كاتب، ولا بُدّ للصورة مِن مُصَوِّر، وللبناء مِن بانٍ، وأنّ الحوادث متقدِّم بعضها علىٰ بعض، وتأخُّر بعضها عن بعض، مع العلم بتجانسها، ومِن أدلة إثبات الصانع -أيضًا- صِحَّة قبول كلّ جسم مِن أجسام العالم لغير ما حصل عليه مِن التركيب، وصحة كون المُرَبَّع منه مُدَوَّرًا، وكون المدوَّر مربَّعًا، وكون ما هو بصورة بعض الحيوان بصورة غيره[٥].

---

(١) انظر: الإنصاف أو: الحرة ص٢٢.

(٢) انظر: التمهيد، ص٢٢.

(٣) انظر: موقف ابن تيمية من الأشاعرة ٢/ ٥٣٥.

(٤) انظر: الإنصاف، أو: الحرة ص٣٤.

(٥) انظر: التمهيد، للقاضي أبي بكر الباقلاني، ص٢٣- ٢٥.

٤. يؤول صفات الغضب لله، ورضاه، ورحمته، وسخطه، وحبه، وعداوته، وموالاته، بإرادته لإثابة من رضي عنه وأحبه، ووالاه ونفعه، وأن غضبه وسخطه وبغضه وعداوته، إنما هو: إرادة عقاب من غضب عليه[١].

٥. يرىٰ في كلام الله تعالىٰ أنّ الله متكلِّم، وأنّ كلامه قديم، أزليّ أبديّ، مُتكلِّم به في الأزَلِ، كما هو: متكلم به فيما لا يزال، وهو: شيءٌ واحد لا يختلف ولا يتغيَّر، وهو: صفة مِن صفات ذاته، ليس بمخلوق، ولا مجعول، ولا مُحْدَث، ولا يجوز أنْ يقول أحدٌ: لفظي بالقرآن مخلوق، ولا غير مخلوق، ولا يخرج عن كونه كلام الله حقيقةً، أن يُكتب في المصاحف، أو يُقرأ بالألسُن، ولا يجوز أنْ يُقال: كلام الله عبارة، ولا حكاية، ولا أَني أحكي كلام الله، ولا أَني أعبِّر كلام الله، بل نقول: نتلوا كلام الله، ونكتب كلام الله[٢]، وأنه يجب التفرقة بين القراءة والمقروء، والكتاب والمكتوب، ويردّ علىٰ مَن لم يفرِّق بينهما بعدِّة ردود سمعية، وعقلية[٣]، وكلام الله -عنده- بلا حروف ولا أصوات، ويرىٰ أنها مِن صفات القارئ، لا أَنَّها مِن كلام البارئ، ويردّ علىٰ مَن أنكر ذلك[٤]، ويرىٰ أنّ الكلام الحقيقي هو: المعنىٰ الموجود والقائم في النفس، لكنْ جُعل عليه أمَارات ودلالات تدلُّ عليه، وهي: الحروف والأصوات ويذكر أدلة علىٰ قوله هذا سمعية وعقلية[٥]، فكلام الله هو: المعنىٰ القائم في النفس، وقد ذَكَرَ -في مواضع مِن كتبه- أنّ هذا الكلام هو: كلام جبريل[٦]!

٦. ينفي ما يسمّىٰ بحلول الحوادث، وهي: مسألة الصفات الاختيارية القائمة بالله تعالىٰ، وله في صفتي الإتيان، والمجيء ثلاثة أقوال:
التسليم بهاتين الصفتين، بشرط نفي ما يدلّ علىٰ قيام الحوادث بالله.
الثاني: جعلهما من صفات الفعل المنفصلة عن الله التي لا تقوم به، مثل: خلقه

---

(١) انظر: الإنصاف، ص٤٠، والتمهيد، ص٢٧.
(٢) انظر: الإنصاف أو: رسالة الحرة، ص٧١، ٩٣، ١١٠.
(٣) انظر: المصدر السابق، ص٨١-٨٩،١٠٣ -١٠٤،١١٢ - ١١٧.
(٤) انظر: المصدر السابق، ص٨٩ - ٩٣، ٩٩- ١٠٣، ١١١، ١١٨ - ١٤١.
(٥) انظر: المصدر السابق، ص١٠٦ - ١١٠، وانظر: التقريب والإرشاد ١/ ٣١٦ - ٣١٨.
(٦) انظر: المصدر السابق، ص٩٦ - ٩٧.

الخلق، وإحسانه إليهم.

الثالث: التأويل، كما هو: مذهب متأخري الأشاعرة[١].

٧. يقول بالأَحْوَال، ويخالف أبي هاشم الـجُبَّائي، في قوله: إنّ الحال لا موجودة ولا معدومة، ولا معلومة ولا مجهولة، فيرىٰ أنها معلومة، ويردُّ ردودًا -طويلةً- عليه، ويخصُّ الأحوال بالأمور التي تتصف بالعرضية واللونية، والاجتماع والافتراق، والقادرية والعالمية، والباقلاني يكون بذلك أوّل مَن قال بالأحوال مِن الأشاعرة[٢].

٨. أما رأيه في القَدَرْ فيُثبت القدر من الله تعالىٰ، وأنّ الله خالقُ كلِّ شيء، ويقول: إنّ الله رضِي في الأزَلِ عمن علم أنه يموت مؤمنًا، وإنْ عاش أكثر عمره كافرًا، وسخط في الأزل عمن علم أنه يموت كافرًا، وإنْ كان أكثرُ عمره مؤمنًا، ويضرب علىٰ ذلك مثالًا: بسحرة فرعون، وأنّ الله لم يزل راضيًا عنهم، وإنْ كانوا في حال طاعة فرعون علىٰ الكفر والضلالة، وكذلك الصدِّيق، والفاروق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لم يزل راضيًا عنهما في حال عبادة الأصنام، لعلمه بمآل أمرهما وما يصيرا إليه من التوحيد، ونَصْر الرسول ﷺ والجهاد في سبيل الله -تعالىٰ- وكذلك لم يزل ساخطًا علىٰ إبليس حال عبادته، لعلمه بمآله وما يصير إليه من حاله[٣]، ورأيه هذا مبنيٌّ علىٰ رأيه بنفي حلول الحوادث بذات الله تعالىٰ[٤]، أمَّا رأيه في الاستطاعة والقُدْرة، فيقولُ بها، وتكون مع الفعل، وهي مؤثِّرة[٥]، ويقول بالكَسْب، وأنّ العبد ليس مجبورًا، بل مكتسبٌ لأفعاله، مِن طاعةٍ ومعصية، ومِن أدلَّته علىٰ ذلك: أنّ العاقل منَّا يُفرِّق بين تحرُّك يده جبْرًا وسائر بدنه عند وقوع الحمىٰ به، أو الارتعاش، وبين أنْ يحرِّك هو عضوًا من أعضائه قاصدًا إلىٰ ذلك باختياره، فأفعال العباد هي: كسبٌ لهم، وهي: خلق الله تعالىٰ، فما يتَّصف به الحقّ لا يتصف به الخلق، وما يتصف به الخلق لا يتصف به الحق، وكما لا يُقال لله تعالىٰ: إنه مكتسب، كذلك لا يُقال للعبد: إنه خالق[٦]، كما أنه يقول: بإنكار الضرورة بين العلَّة والمعلول، ويرىٰ إنكار السببية، وربط الأمر كله بالله، فالإحراق لا يكون

---

(١) انظر: موقف ابن تيمية من الأشاعرة، للدكتور: عبد الرحمن المحمود، ٢/ ٥٤٢ - ٥٤٤.

(٢) انظر: موقف ابن تيمية من الأشاعرة، ٢/ ٥٤٤.

(٣) انظر: الإنصاف أو (الحرة) ص٤٤- ٤٥.

(٤) انظر: موقف ابن تيمية من الأشاعرة، ٢/ ٥٤٥.

(٥) انظر: التمهيد، ص٢٩٣.

(٦) انظر: الإنصاف أو (الحرة) ص٤٥ - ٤٦.

بالنار، وإنما عندها لا بها[١].

٩. يُثبت رؤية الله تعالىٰ، بالعقل، والشرع، ويُطيل الردّ علىٰ مَن أنكر ذلك، وهم: المعتزلة، ويردُّ علىٰ مَن قال منهم: لو جاز عليه سبحانه الرؤية بالأبصار، لوجب أنْ يكون جسمًا، أو جوهرًا، أو عَرَضًا، أو محدودًا، أو حالًّا في مكان، أو مقابلًا، أو خلفًا، أو عن يمين، أو عن شمال، أو يكون من جنس المرئيات، فلما استحال عليه جميع هذه الوجوه؛ بطل أنْ يكون مرئيًّا، بقوله: هذه الحجة الباطلة تؤدي إلىٰ إبطال الربوبية أصلًا، ورأسًا، أو تؤدي إلىٰ إيجاب كون ربنا تعالىٰ يشبه المخلوقات، لأنّ هذه الشُّبَه نفسها: شبه منكري الصانع، فقالوا: لو كان لنا صانع لوجب أنْ يكون جسمًا، أو جوهرًا، وأيضًا: هم -أي منكري الرؤية- يُثبتون العلم، والحياة، ونحن لا نعقل العالم، والحي، إلَّا جسمًا، أو جوهرًا، أو عرضًا، فإن مرُّوا علىٰ ذلك تركوا التوحيد، وإنْ أَبَوْهُ أبطلوا ما سألوا عنه[٢].

١٠. وفي مسألة الإيمان، يرىٰ أنّ الإيمان هو: التصديق بالله تعالىٰ، وهو: العلم، والتصديق يوجد بالقلب، ويستدلُّ بإجماع أهل اللغة علىٰ ذلك، ويرىٰ أنّ ما يوجد مِن اللسان، وهو: الإقرار، وما يوجد من الجوارح وهو: العمل، فإنما ذلك عبارةٌ عمّا في القلب، ودليلٌ عليه، فلو أنّ العبد صدَّق بقلبه، وأقرَّ بلسانه، وعملت جوارحُه، فهو: المؤمن الحقيقي عند الله، وهو: الذي ينفع صاحبه في الدنيا والآخرة، وأمّا مَن كذَّب بقلبه وأقرَّ بالوحدانية بلسانه، وعمل الطاعات بجوارحه؛ فهذا: ليس بمؤمنٍ حقيقةً، وإنما مؤمنٌ مجازًا، لأنّ ذلك يمنع دمه، وماله في أحكام الدنيا، ويرىٰ أنّ الإيمان يزيد وينقص، ويُرجِع ذلك إلىٰ أمرين:

إمّا إلىٰ القول والعمل دون التصديق؛ لأنّ ذلك يُتصوَّر فيهما مع بقاء الإيمان، فأما التصديق؛ فمتىٰ انخرم منه أدنىٰ شيء؛ بطل الإيمان.

الأمر الثاني: أنْ تكون الزيادة والنقصان، راجعةً إلىٰ الثواب والجزاء والمدح والثناء دون النقص والزيادة في التصديق، ويرىٰ أنَّ كلَّ إيمان إسلام، وليس كلُّ إسلام إيمانًا، ويُجيز أنْ يقول العبد: أنا مؤمنٌ حقًّا، أو أنا مؤمنٌ إن شاء الله، ويعني به المستقبل،

(١) انظر: التمهيد، ص٤٠ - ٤٤.

(٢) انظر: الإنصاف أو (الحرة) ص١٧٦ - ١٩٣، والتمهيد، ص٢٧٧.

فأمَّا الماضي، والحال، فلا يجوز ذلك، لأنّ ذلك شكًّا في الإيمان[١].

١١. ومِن المسائل التي ركَّز عليها القاضي أبو بكر الباقلاني، وأطال فيها القول، مسألة المعجزات، والفرق بينها وبين الكرامات والسحر، فيرىٰ أنّ صدق الرسول لا يتم إلّا بالمعجزة، والدلائل الأخرىٰ العديدة للنبوات -غير المعجزة- لا يَثبت بها صدق الأنبياء، والـمُعجز لا يكون معجزًا حتىٰ يكون مما ينفرد الله عَزَّوَجَلَّ بالقدرة عليه، ولا يصحّ دخوله تحت قدر الخلق من الملائكة، والبشر، والجن، وشروط المعجزة: أنْ تكون مما انفرد الله تعالىٰ بالقدرة عليه، وأنْ يكون ذلك الذي يَظهر علىٰ أيديهم خارقًا للعادة، وأنْ يكون غير النبي ﷺ ممنوعًا من إظهار ذلك علىٰ يده، وأنْ يقع عند تحدّي النبي، وادعائه النبوة، وأنّ ذلك آيةً له، ويرىٰ في الفرق بين المعجزة وبين حِيل المشعوذين وأصحاب الخوارق الشيطانية، بأنّ معجزات الرسل لا يصحّ أنْ يقدِر عليها إلا الله تعالىٰ، مثل: إحياء الموتىٰ، واختراع الأجسام، ولو ادّعىٰ الساحر النبوة واحتج علىٰ ذلك بسحره، يُبطله الله بوجهين:

الأول: أنّه إذا علم ذلك في حال الساحر، وأنه سيدِّعي به النبوة، أنساه عمل السحر جملة.

الثاني: أنْ ينجد خلقٌ من السحرة يفعلون مثل فعله، ويعارضونه بأدقّ مما أورده، فينتقض بذلك ما ادّعاه، وأما الفرق بين المعجزة والكرامة، أنّ الأمر الخارق للنبي مقرون بالتحدي والاحتجاج، وأنّ صاحب الكرامة لا يدّعي النبوة بكرامته، ولو علم الله أنه يدعي بها النبوة لما أجراها علىٰ يديه[٢].

١٢. أمّا المسألة الخطيرة المشهورة عنه، وهي: أنّ بطلان الدليل يُؤذِن ببطلان الـمَدلول، فيرىٰ الدكتور عبد الرحمن بن صالح المحمود أنها بُنيت علىٰ قوله: بوجوب المعجزات لثبوت نبوة الأنبياء، لأنّ بطلان المعجزة يؤدي إلىٰ بطلان نبوة الأنبياء، أو أنها بُنيت علىٰ قوله: بالجوهر الفَرْد، وأنّ بطلانه يؤدي إلىٰ بطلان دليل حدوث الأجسام، ولا يوجد نصٌّ صريح في كتب القاضي أبي بكر الباقلاني، يذكر هذه المسألة، لكنّ ابن خلدون ذَكَرَها عنه، ثم تناقلها عنه الباحثون[٣].

---

(١) انظر: الإنصاف، ص٢٢ -٢٣، ٥٤- ٦٠، والتمهيد، ص٣٤٦.

(٢) انظر: موقف ابن تيمية من الأشاعرة، ٢/ ٥٤٧ - ٥٤٩.

(٣) انظر: موقف ابن تيمية من الأشاعرة، ٢/ ٥٥٣ - ٥٥٤.

ثانيًا: مذهبه في الفروع:

المشهور عن القاضي أبي بكر الباقلاني، أنه إمامٌ في علم الكلام، وعلم العقيدة، وكتُبه، ومناقشاته، وقواعده المشهورة، تُبيِّن ذلك، لكننا علمْنا مِن خلال قراءتنا لهذا الكتاب الذي نحن بصدد إخراجه وغيره، أنه إمامٌ في الفقه -أيضًا-، وذلك مِن خلال ذكْره لمسائل الأيْمَان المأخُوْذة علىٰ مَن أراد الدخول في دين الباطنية، وكيفية التخلُّص منها، وطرق الحِيَل للخروج مِن تَبِعاتها، وقد بلغت هذه المباحث والمسائل ربع الكتاب المقَّرر عليَّ تحقيقَه[١]، مما يدلّ علىٰ سعة أفقه، وقوة فقهه، ويدلّ -أيضًا- علىٰ أهمية هذا الكتاب؛ أعني: «كشف الأسرار»، حيث إنه يكشف شيئًا مِن فِقه هذا الإمام، لأنّ معظم الكتب المشهورة عنه، والمطبوعة، تتكلم عن مسائل في العقيدة، أو القرآن وعلومه.

أما عن مذهبه: فقد ذكر الحافظ ابن كثير أنّ العلماء اختلفوا فيه[٢]، فمنهم مَن يقول: إنه شافعيّ، ذكر ذلك: حاجي خليفة[٣]، وقيل: إنه كان يكتب علىٰ الفتاوىٰ كتبه محمد بن الطيب الحنبليّ، ولعلَّه كان يكتب ذلك لتقوية الصِلة والانتساب للحنابلة، ومحبةً لمذهب السلف، الذي كان يمثِّله الحنابلة في ذلك الزمان، وتبعًا لأبي الحسن الأشعري الذي أعلن رجوعه لمذهب الإمام أحمد بن حنبل[٤]، وقد كان أبو إسحاق يقول: إنما نَفقت الأشعرية عند الناس بانتسابهم إلىٰ الحنابلة، وما زالت الحنابلة والأشاعرة في قديم الدهر متَّفقين، غير مفترقين، حتىٰ حدثت فتنة ابن القشيري[٥].

والمشهور أنّ القاضي أبا بكر الباقلاني مالكيُّ المذهب، وقد ذكر ذلك وصرّح به القاضي عياض، وذكره في كتابه المشهور: «ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك»، بل ذكر عنه أنه كان رئيسًا مقدَّمًا في المذهب في وقته، ووصفَه

---

(١) انظر ص: ٣١٢- ٣٤٢.

(٢) انظر: البداية والنهاية، ١٥/ ٥٤٨ - ٥٤٩.

(٣) انظر: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لمصطفىٰ بن عبد الله الشهير: بحاجي خليفة٢/ ١٤٨٥.

(٤) انظر: موقف ابن تيمية من الأشاعرة، ٢/ ٥٥٠ (بتصرف).

(٥) انظر: مجموع فتاوىٰ شيخ الإسلام ابن تيمية، ٤/ ١٧.

بـحُسْن الفقه، وقوة الجدل[1].

ثالثًا: كلام بعض العلماء فيه.

القاضي أبو بكر سـارت بآرائه الرُّكبان، وطبَّقت شـهرته سـائر البلدان، ولذلك تجد الثناء الجزيل، والمدح الكبير له مِن علماء الـمِلَّة المحقِّقين، ما يُثلج الصدور، ويُقرُّ العيون.

ولا يُلتفت إلىٰ ما قيل فيه مِن طعون ومغامز، خاصةً تلك التي نفذت إلىٰ دينه وإسلامه، فهي أبعدُ مِن أنْ يتَّصفَ بها مَن دونَه، فكيف بمن بلغَ شَأْوَه؟!

أو تلـك التـي نالت مِن مقامه وشـرفه، بالكلام فـي رجولته، حيـث إنَّ بعض العلماء والمؤلِّفيـن نقـل خبرًا عجيبًـا غريبًا وهـو: أنَّ القاضي أبـا بكر الباقلانـي كان يخرج إلىٰ الحمام مُتبَرْقِعًا، خشيةً من الشيخ أبي حامد الإسفراييني[2]، فهذا الخبرُ العجيبُ! مرويٌّ من طريق أبي منصور سعد العجلي قال: سمعت عدة مشائخ وأئمة ببغداد، هكذا بجهالة هؤلاء الأئمة والمشـائخ! والأعجـبُ منه أنْ يتناقله الناس دون أدنـىٰ نقدٍ أو تمحيص!! وهذا الخبر أبعدُ ما يكون مِن القاضي أبي بكر، مِن وجوه:

أولهـا: جهالـةُ بعض الرُّواة -كما مـرّ- ومن المعلوم في تحقّق كلِّ خبر تسـميةُ رواته والنظـر فـي أحوالهم وضبطهم وصدقهم مـن كذبهم، وهذا الخبر لم تتحقق فيه شـروط الرواية وأصولها.

ثانيهـا: أنّ الأخبـار تواتـرت واسـتفاضت فـي وصـف شـخصية القاضـي أبـي بكر الباقلاني، وشـدّته في الحقّ، والصدع به، فرجلٌ يُبعث رسولًا إلىٰ طاغية الروم، وتجرىٰ له الوقائع المشـهودة، والحوادث الخطيرة، منها: دخوله علىٰ ملك الروم مُستدبِرًا ظهره إليـه، وسـؤاله لبطارقة الروم عـن الأهـل والأولاد لإفحامهم أمام ملكهـم، وعدم خوفه أو اكتراثـه بأحدٍ منهـم، ومنها: مواقفه مع أئمـة المعتزلة في حضور عضـد الدولة -وقد كانت لهم الصَّوْلة والجَوْلَة- وردُّه عليهم وثباته في وجوههم وتحرير الجواب، وتوسيع العبـارة، وطُـوْل النَّفَـس، ولا يكون ذلك إلّا بثبـات القلب وقوته وشـجاعته، فإنّ القلبَ

---

(١) انظر: ترتيب المدارك، ٤/ ٥٨٥.

(٢) انظر: شـرح العقيدة الأصبهانية ص٢٤٤، و كلام السيد أحمد صقر في مقدمة كتاب: إعجاز القرآن للباقلانـي ص٥٣، مع ملاحظة أنني لـم أُنْكِر إنكار أبي حامد علىٰ أبي بكر، ولم أنفي ذلك، بل إنني نفيت تبرقع أبي بكر خوفًا من أبي حامد! والله أعلم.

مربوطٌ باللسان، وكان قبل ذلك قد جاء خطاب عضد الدولة إلىٰ شيخ القاضي أبي بكر طالبًا الحضور لمجلس عضد الدولة لمناظرة المعتزلة، فتردَّد الشيخُ، و ثبتَ التلميذُ ثبات الجبال الرَّواسي، فطلب مِن شيخه أنْ يأذنَ له بشهودها؛ فشهدها، وجرت له المواقف العظيمة المحمودة أمام كبار المعتزلة وكانوا قد جمعوا له وأعدُّوا له العدّة، فوقف أمامهم لوحده، وأفحمهم وألجمهم حتىٰ أثَّر ذلك الموقف وهذا الكلام في فِكْر عضد الدولة، وجَعلَه يميل إليه.

ومنها: موقفه مع إمام الرافضة ومُقدَّمهم -في عصره- ابن المعلِّم، والمشهور بالشيخ المفيد -وكان قويًّا ذا مكانة عند عضد الدولة- وذلك عندما رأىٰ القاضي أبا بكر مقبلًا عليهم، بعيدًا عنهم، وظنّ أنه لا يسمعه، فقال لأصحابه: قد جاءكم الشيطان، فسمعه القاضي، فلما استقرّ عندهم، نطق بقول الله ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّآ أَرْسَلْنَا ٱلشَّيَـٰطِينَ عَلَى ٱلْكَـٰفِرِينَ تَؤُزُّهُمْ أَزًّا ﴿٨٣﴾﴾، فَوَصْفُه له بالشيطان، يدلّ علىٰ الشدِّة والاستطالة، مع فارق الشَّبَه والقياس.

ثالثها: أنه مِن المشهور مِن ترجمة القاضي أبي بكر، أنّ له حلقةً كبيرةً بجامع بغداد، فهل هذا شأن المُتبَرْقِع؟!

رابعها: أنّ القاضي أبا بكر الباقلاني،كان رئيسًا للقضاة في وقته، ومعلومٌ أنّ القاضي -ناهيك عن رئيسهم- حاكمٌ شرعي، ومنزلته مثل منزلة الأمير -في ذلك الوقت- فهل يكون - بعد كُلِّ هذا - مُتبرْقِعًا، خائفًا وِجِلًا؟ ﴿إِنَّ هَـٰذَا لَشَىْءٌ عُجَابٌ ﴿٥﴾﴾!

خامسها: أنه إذا سلَّمنا -جَدَلًا- أنّ القاضي أبا بكر الباقلاني قد تبرْقَعَ! فَمَنْ أدْرَىٰ هذا الناقل الراوي لهذا الخبر المَشِيْن؟ وكيف استطاع معرفة هذا المُتبَرْقِع خلفَ بُرْقعه؟!

سادسها: أن المشهور عن الشيخ أبي حامد أنه كان ينهىٰ عن مجالسة الباقلاني، ففي هذا دلالةٌ واضحةٌ أن الباقلاني كان له مجلسٌ معلومٌ، يعلمه الخاصة والعامةومنهم الشيخ أبو حامد الإسفراييني، فما الداعي لتخفِّي وتبرقع وهروب الباقلاني حينئذٍ ؟!

فلهذا -ولغيره- كان هذا الخبر ساقِطًا وباطلًا، ولا يليق بمن هو دُون القاضي الباقلاني، فكيف يليق به؟ بل الذي يليقُ، وهو خليق، ما وصفه به المحقِّقون، وأثنىٰ عليه الراسخون ومنهم:

١- **الخطيب البغدادي** فقد قال فيه: «كان ثقةً، فأمّا الكلام فكان أعرفَ الناس به، وأحسنهم خاطرًا، وأجودهم لسانًا، وأوضحهم بيانًا، أصحَّهم عبارة، وله التصانيف

الكثيرة المنتشرة في الردّ علىٰ المخالفين مِن الرافضة، والمعتزلة، والجهمية، والخوارج، وغيرهم، لما وَرَدَ علىٰ ملك الروم، وعُرِّف خبره، وبُيِّن له محلَّه من العلم، أفْكَرَ في أمرِه، وعلِمَ أنه لا يَكْفر له إذا دخل عليه، كما رَسَمَ الرعيَّة، أنْ تُقبِّل الأرض بين يدي الملوك، ثم نتجت له الفكرة أنْ يضع سريره الذي يجلس عليه وراء بابٍ لطيف لا يمكن أحدٌ أنْ يدخل منه إلَّا راكعًا، ليدخل القاضي أبو بكر مِن علىٰ تلك الحال، فيكون عوضًا مِن تكفيره بين يديه، فلمَّا وُضِع سريره في ذلك الموضع أُمِرَ بإدخال القاضي من الباب، فسَار حتىٰ وصل إلىٰ المكان، فلمَّا رآه تفكَّر فيه، ثم فطِن بالقصة، فأدار ظهره، وحنا رأسه راكعًا، ودخل مِن الباب وهو يمشي إلىٰ خلفه، قد استقبل الملك بدُبُرِه، حتىٰ صار بين يديه، ثم رفع رأسه، ونصبَ ظهره، وأدار وجهه حينئذٍ إلىٰ الملك، فعجب مِن فطنته، ووقعت له الهيبة في نفسه»[١].

٢- **قال القاضي عياض** -فيه: «المُلَقَّب بشيخ السنة، ولسان الأمة، المُتكلِّم علىٰ مذهب المثبتة وأهل الحديث[٢]، وطريقة أبي الحسن الأشعري، كانت له بجامع المنصور ببغداد حلقةً عظيمة، كان فاضلًا، متورِّعًا، ممن لم تُحفظ له قطّ زلَّة، ولا نُسبت له نقيصة، وكان حِصنًا مِن حصون المسلمين، وما سُرَّ أهل البدع بشيء كسرورهم بموته، يقول أبو ذرّ الهروي -أحد رُواة صحيح البخاري-: «قدِمت بغداد لطلب الحديث، فلزِمت الدارقطني، وكنت مرَّة ماشيًا معه، فمرّ بنا شاب، فأقبل الشيخ عليه وعظَّمه، وأكرمه، ودعا له، فلمّا فارقه قلت: أيُّها الشيخ الإمام، مَن هذا الذي أظهرتَ مِن إكرامه ما رأيتُ؟ فقال: أوَ مَا تعرفُه؟ قلتُ: لا، فقال: هذا: أبو بكر بن الطيِّب الأشعري، ناصر السنة، وقامع المعتزلة، ثم أفاض في الثناء عليه»[٣].

ثم ذكر القاضي عياض مناظرات القاضي أبي بكر الباقلاني المشهودة والمعروفة، مع المعتزلة في مجلس عضد الدولة، والتي كان مِن نتائجها: إعجابُ الأمير عضد الدولة بالباقلاني وتأثُّره به، وتقديمه له، وجعْلُه سفيرًا عنه، ودفْع ابنه صمصام الدولة ليعلِّمه

---

(١) انظر: تأريخ بغداد، ٥/ ٣٧٩، بتصرف.

(٢) في هذا تجاوز من القاضي -غفر الله لنا وله- إذ لا يجتمع في الشخص الواحد أن يكون من أهل الكلام ومن أهل الحديث!

(٣) انظر: ترتيب المدارك، ٤/ ٥٨٥- ٥٨٦، بتصرف.

مذهب أهل السنة[١].

٣-**أورد الحافظ ابن عساكر**، بسنده إلىٰ أبي القاسم النحوي أنه قال: «مَن سمع مناظرة القاضي أبي بكر؛ لم يَستلذّ بعدها بسماع كلام أحدٍ من المتكلمين، والفقهاء، والخطباء، والمترسِّلين، ولا الأغاني -أيضًا- مِن طِيْب كلامه، وفصاحة وحُسْن نظامِه، وإشارته»[٢].

٤-ونقل -أيضًا- عن **الصَّاحِب ابن عبَّاد**، أنه قال: «ابن الباقلاني بَحْرٌ مُغْرِق، وابن فَوْرَك: صَلٌّ مُطْرِق، والإسفرائيني: نارٌ تُحْرِق»، وعلَّق ابن عساكر علىٰ هذا القول بقوله: «وكأنّ روح القُدُس نَفَثَ في رُوْعِه، حيث أخبر عن حال هؤلاء الثلاثة بما هو: حقيقةُ الحالِ فيهم».

وأورد بسنده -أيضًا- عن الشريف أبي علي محمد بن أحمد الهاشمي قال: «حضرت دار شيخنا أبي الحسن عبدالعزيز بن الحارث التميمي سنة سبعين وثلاثمائة في دعوة عملها لأصحابه، حضرها أبو بكر الأبهري شيخ المالكيين،وأبو القاسم الداركي شيخ الشافعيين، وأبو الحسن طاهر بن الحسن شيخ أصحاب الحديث، وأبو الحسين بن سمعون شيخ الوعاظ والزهاد، وأبو عبدالله بن مجاهد شيخ المتكلمين، وصاحبه أبو بكر ابن الباقلاني، في دار شيخنا أبي الحسن التميمي شيخ الحنابلة، قال أبوعلي:لو سقط السقف عليهم؛ لم يبق بالعراق مَن يفتي في حادثة، يشبه واحدًا منهم»[٣].

٥- قال **الحافظ شمس الدين الذهبي** -فيه-: «الإمامُ، أوْحدُ المتكلمين، مقدَّم الأصوليين، كان يُضرب المثل بفهمه وذكائه، وكان ثقةً، إمامًا، بارعًا، صنَّف في الردّ علىٰ الرافضة والمعتزلة، والخوارج، والجهمية، والكرَّامية، وانتصر لطريقة أبي الحسن الأشعري، وقد يخالفه في مضائق، فإنه مِن نظرائه، سارَ رسولًا عن أمير المؤمنين إلىٰ طاغية الروم، فقال لراهبهم: كيف الأهل والأولاد؟ فقال الملك: مَهْ! أمَا علمتَ أنّ الراهب يتنزَّه عن هذا؟ فقال: تُنزهُونه عَن هذا، ولا تنزهون ربَّ العالمين عن الصَّاحبة والولد! وقيل: إنّ الطاغية سأله كيف جرىٰ لزوجة نبيكم؟ يقصد توبيخًا، فقال مُجِيبًا له علىٰ البديهة: هما امرأتان ذُكِرَتا بسوء، مريم، وعائشة، فبرَّأهما الله عَزَّوَجَلَّ، وكانت عائشةُ ذاتُ زوج ولم تأتِ بولد، وأتَتْ مريمُ بولد ولم يكن لها زوج، يعني: أنّ عائشة

(١) انظر: ترتيب المدارك، ٤/ ٥٨٩، ومقدمة إعجاز القرآن، للسيد أحمد صقر، ص٢٤.

(٢) انظر: تبيين كذب المفتري، ص٢١٩.

(٣) انظر: المصدر السابق، ص٢٤٤، ٣٦٤.

أولىٰ بالبراءة مِن مريم عليها السلام وما كان يُضمِرُه القاضي أبو بكر مِن الوَرَعْ والدِّين، أضعاف ما كان يُظْهِره، فقيل له في ذلك؟ فقال: إنما أُظْهِرُ ما أُظْهِره غَيْظًا لليهود، والنصارىٰ، والمعتزلة، والرافضة لئَلّا يستحقروا علماء الحقّ، وقد كان سَيفًا علىٰ المعتزلة، والرافضة، والمشبِّهة، قيل: إنه ناظر أبو بكر أبا سعيد الهاروني، فأسهب، ووسَّع العبارة، ثم قال للجماعة: إنْ أعاد ما قلتُ، قنعتُ به عن الجواب، فقال الهاروني: بل إنْ أعادَ ما قاله، سلَّمتُ له[1]، ونَقَل عن عليّ الحربي قوله: جميعُ ما كان يَذكره أبو بكر بن الباقلاني مِن الخلاف بين الناس، صنَّفه مِن حِفظه، وما صنَّف أحدٌ خلافًا إلّا احتاج أنْ يُطَالِع كتب المخالفين سوىٰ ابن الباقلاني»[2].

٤- قال **شيخ الإسلام أحمد بن تيمية** -فيه-: «وهو: أفضل المتكلمين المنتسبين إلىٰ الأشعري، ليس فيهم مثله، لا قبله، ولا بعده»[3]، وقال فيه -أيضًا-: «وأئمة أصحاب الأشعري، كالقاضي أبي بكر بن الباقلاني، وشيخه أبي عبد الله بن مجاهد، وأصحابه كأبي علي بن شاذان، وأبي محمد بن اللبان، بل وشيوخ شيوخه، كأبي العباس القلانسي وأمثاله، بل والحافظ أبي بكر البيهقي وأمثالِه، أقربُ إلىٰ السنة مِن كثير من أصحاب الأشعري المتأخرين، الذين خرجوا عن كثير مِن قول الإمام أحمد إلىٰ قول المعتزلة، أو الجهمية، أو الفلاسفة»[4]، وقال -أيضًا-: «فالقاضي أبو بكر الباقلاني وأمثاله أعلمُ بالأصول والسنة، وأتْبَع لها، مِن أبي المعالي وأمثالِه»[5].

٥- قال **الحافظ ابن كثير**: «رأسُ المتكلِّمين علىٰ مذهب الشيخ أبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري، ومِن أكثر الناس كلامًا وتصنيفًا في الكلام، وقد قبَّله الدارقطني يومًا بين عينيه، وقال: هذا يردُّ علىٰ أهل الأهواء باطلهم، ودعا له»[6].

٦- قال **ابن العِمَاد** -فيه-: «أوْحدُ وقته في فنّه، وكان وَرِعًا، لم تُحفظ عنه زلَّة، ولا

---

(١) انظر: البداية والنهاية، ١٥ / ٥٤٩.

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء، ١٧ / ١٩٠ - ١٩٣ بتصرف.

(٣) انظر: الفتوىٰ الحموية الكبرىٰ، ص٤٨٩.

(٤) انظر: شرح الأصبهانية، لشيخ الإسلام ابن تيمية، ص٥١٩، (بتصرف يسير).

(٥) انظر: المصدر السابق، ص٦٣٢.

(٦) انظر: البداية والنهاية، ١٥/ ٥٤٨ - ٥٥٠، (بتصرف).

نَقِيْصَة، وكان باطنه معمورًا بالعبادة، والدِّيانة والصِّيانة»(١).

وقد قِيْل في الثناء عليه الكثير -غير ما ذُكِر- ولم نقصد الاستيعاب، وإنما قَصَدْنا الإشارة إلىٰ أبرزها، وأبرز قائليها، والله المستعان.

المطلب السابع: وفاته

تُوفي يوم السبت لسبع بَقِين مِن ذي القَعدة سنة ثلاث وأربعمائة ٤٠٣هـ، وقيل: سنة ٤٠٤هـ -وهو: خطأ، والأول أصحّ، ببغداد- ودُفن بداره، ثم نُقل إلىٰ مقبرة باب حرب، بجوار إمام أهل السنة أحمد بن محمد بن حَنْبل، وقد صلّىٰ عليه ابنه الحسن، وكانت جنازته مشهودة، وقد حضر أبو الفضل التميمي -شيخ الحنابلة في عصره- يوم وفاته حافيًا مع أصحابه، وأمر مناديًا ينادي بين يدي جنازته هذا ناصرُ السنة والدِّين، هذا إمامُ المسلمين، هذا الذي كان يذبّ عن الشريعة، أَلْسِنة المخالفين، هذا الذي صنّف سبعين ألفَ ورقة ردًّا علىٰ المُلْحدين، وقعد للعزاء ثلاثة أيام فلم يَبْرح، وكان يزور تربته كلّ يوم جمعة في الدار.

وعَمِل بعضهم في موت القاضي:

انظر إلىٰ جَبَلٍ تَمشي الرجالُ به
وانظر إلىٰ القبر ما يَحوي مِن الصَّلَفِ
وانظرِ إلىٰ صارمِ الإسلامِ مُنْغَمِدًا
وانظر إلىٰ دُرَّةِ الإسلام في الصَّدَفِ(٢)

رحمه الله، وغفر له، وجزاه عن أُمّة الإسلام خير الجزاء، وأزكاه، وأوفاه.



---

(١) انظر: شذرات الذهب، لابن العماد الحنبلي ٥/ ٢٠ - ٢٢، (بتصرف).

(٢) انظر: تأريخ بغداد، ٥/ ٣٨٢، وترتيب المدارك، ٤/ ٥٨٥، سير أعلام النبلاء، ١٧/ ١٩٢- ١٩٣، البداية والنهاية، ١٥/ ٥٥٠، مقدمة إعجاز القرآن، للسيد أحمد صقر، ص٦٥ - ٦٦.



الفصل الثاني

الباطنية

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: مقدمات عن الباطنية.

المبحث الثاني: أهم آراء الباطنية.



توطئة

بمـا أنّ سـبب تأليف هـذا الكتاب الذي بأيدينا: فرقة البـاطنية، والـردّ عليها، ونقض شبههـا وتلبيسها، يحسُن بنا أنْ نقف -ولو بشكلٍ مختصرٍ- علىٰ هذه الفرقة، بالتعريف بها، وكشف باطنها، وذكر فروعها وأصولها، ورموزها، وشيئًا من آرائها، حتىٰ يتسنّىٰ لنا فهم كتابنا هذا، والاستفادة منه، كلُّ ذلك بعون الله وتوفيقه.



المبحث الأول
مقدمات عن الباطنية

المطلب الأول: التعريف بالباطنية

الباطن في اللغة: قال ابن فارس: «باطن الأمر: دُخْلَته، خلاف ظاهره، والله تعالىٰ هو: الباطن، لأنه بَطَن الأشياء خُبْرًا، تقول: بطنْتُ هذا الأمر، إذا عرفتَ باطنه، ومِن هذا الباب قولهم: لدُخَلاء الرجل الذين يبطنون أمره هم بِطَانته»[1].

وفي «القاموس المحيط»، البطن: خلاف الظَّهر، وجَوْف كلِّ شيء، والبِطانة: السَّريرة، والباطن: داخل كلِّ شيء[2].

أما الباطنية كمصطلح؛ فيضمُّ أسماءً كثيرة، وفرقًا عديدة، منها: الإسماعيلية، والقَرَامِطة، والنُّصيرية، والدُّرُوز، وهي في الأساس دعوةٌ أسّسها جماعةٌ منهم: ميمون بن ديصان القدَّاح، ومحمد بن الحسن الملقّب بدندان، وابتدأت دعوتهم في ناحية توز، ودخل معهم جماعةٌ مِن أكراد الجبل، ثم رحل ميمون إلىٰ المغرب، وانتسب في تلك الناحية إلىٰ عقيل بن أبي طالب، وزعم أنه مِن نسْلِه، ثم ظهر في دعوته إلىٰ دين الباطنية حمدان قرمط، ثم ظهر بعده في الدعوة أبو سعيد الجنَّابي، وتغلَّب علىٰ ناحية البحرين، وظهر غيرهم، وذكر أصحاب التواريخ أنّ الذين وضعوا أساس دين الباطنية كانوا مِن أولاد المجوس، وقال فيهم عبد القاهر بن طاهر البغدادي: «إنّ ضررهم علىٰ فرق المسلمين أعظم مِن ضرر اليهود والنصارىٰ، بل أعظم مِن ضرر الدجال. وقال -أيضًا-: الذي يصحّ عندي مِن دين الباطنية أنهم دهرية زنادقة يقولون بقِدم العالم، وينكرون

---

(١) انظر: معجم مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا ص١٢١، مادة (بطن) بتصرف، وانظر للاستزادة: الصحاح، لإسماعيل بن حماد الجوهري٥/ ٢٠٧٩.

(٢) انظر: القاموس المحيط، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي ص١١٤، مادة (بطن).

الرسل والشرائع كلها[(١)]».

وعرَّفها الإمام أبو حامد الغزالي بقوله: «أمّا الباطنية: فإنما لُقِّبوا بها لدَعواهم أنّ لظواهر القرآن والأخبار بواطن، تجري في الظواهر مجرىٰ اللّب مِن القشر، وأنها بصُورها تُوْهِم عند الجهال الأغبياء صورًا جليّة، وهي عند العقلاء والأذكياء رموز وإشارات إلىٰ حقائق معينة، وأنّ مَن تَقَاعد عقلُه عن الغوص علىٰ الخفايا والأسرار، والبواطن والأغوار، وقَنع بظواهرها مسارعًا إلىٰ الاغترار كان -تحت الأواصر والأغلال- معنًّىٰ بالأوزار والأثقال، وأرادوا بالأغلال: التكليفات الشرعية، فإنّ مَن ارتقىٰ إلىٰ علم الباطن انحطّ عنه التكليف، واستراح مِن أعبائه، وهم: الـمُرادون بقوله تعالىٰ: ﴿وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ﴾ [الأعراف:١٥٧]، وربَّما مَوَّهوا بالاستشهاد عليه بقولهم: إنّ الجهّال الـمُنكرين للباطن هم الذين أُريدوا بقوله تعالىٰ: ﴿فَضُرِبَ بَيْنَهُمْ بِسُورٍ لَهُ بَابٌ بَاطِنُهُ فِيهِ الرَّحْمَةُ وَظَاهِرُهُ مِنْ قِبَلِهِ الْعَذَابُ﴾ [الحديد:١٣]، وغرضهم الأقصىٰ إبطالُ الشرائع، فإنهم إذا انتزعوا عن العقائد مُوْجِب الظواهر، قَدروا علىٰ الحكم بدعوىٰ الباطن علىٰ حسب ما يُوجِب الانسلاخ عن قواعد الدين، إذْ سقطت الثقة بـمُوجِب الألفاظ الصريحة، فلا يبقىٰ للشرع عصامٌ يُرْجَعُ إليه ويُعَوَّلُ عليه»[(٢)].

هذا تعريف الغزالي، سقته بطوله، ولا يخفىٰ أنّ فيه أمورًا زائدة علىٰ التعريف، مثل: خطورة المذهب الباطني وغرضه وأهدافه، حرصتُ علىٰ نقله لأهميته، ولترابط الكلام، واقتضاء السياق.

ومِن تعاريفها أنها: فِرقٌ متعددة، تحكمُ بأنّ لكلِّ ظاهرٍ باطنًا، ولكلِّ تنزيلٍ تأويلًا[(٣)]، وهذا التعريف فيه إشارةٌ إلىٰ التأويل الباطني، وهو مِن أساسيات دينهم، وسوف يأتي الحديث عنه -بإذن الله.

وقد بيَّن شيخ الإسلام « أنّ اسم الباطنية يُقال في كلام الناس علىٰ صنفين:

أحدهما: مَن يقول: إنّ للكتاب والسنة باطنًا يخالف ظاهرها، فهؤلاء هم المشهورون

(١) الفَرْق بين الفِرَق، للإمام عبد القاهر بن طاهر البغدادي ص٢٥٠.
(٢) انظر: فضائح الباطنية، لأبي حامد الغزالي ص١١.
(٣) انظر: الملل والنحل، لأبي الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني١/ ١٩٢، (بتصرف).

عند الناس باسم الباطنية مِن القرامطة.

والثاني: الذين يتكلَّمون في الأمور الباطنة من الأعمال والعلوم، لكنْ مع قولهم: إنها توافق الظاهر واتفاقهم علىٰ أنّ مَن ادّعىٰ باطنًا يُناقض الظاهر فهو: منافقٌ زنديق، وهؤلاء هم: المشهورون بالتصوف عند الأمة»(١).

وعلىٰ هذا فقد يُطلق لفظ الباطنية علىٰ الصوفية، ودخولهم في هذا المصطلح مِن باب سلوكهم و أمورهم العملية وأحوالهم الخفية، ومصطلحاتهم الفلسفية والتي شابهوا فيها الباطنية مِن وجهٍ دون وجه.

والخلاصة في تعريف الباطنية اصطلاحًا أنها: فرقة تُؤوّل النصوص الظاهرة بالمعنىٰ الباطن تأويلًا يذهب مذاهب شتىٰ دون اعتماد قواعد، وقد يصل التباين إلىٰ حدّ التناقض، ويرون أن النصوص الدينية رموزٌ وإشارات إلىٰ حقائق خفية وأسرار مكنونة، لا يعلمها عامة الناس، وإنما أئمتهم وعلماؤهم(٢).

المطلب الثاني: أسماؤهم وألقابهم

مِن المعلوم أنّ للباطنية أسماءً وألقابًا عديدة ذَكَرَها أهل المقالات في المِلل وعلماء الفِرَق.

فمِن تلك الأسماء: القرامطة، ولُقِّبوا بذلك نسبةً إلىٰ حمدان قُرْمُط -ولُقِّب بذلك لقَرْمَطة في خَطْوِه- وقد كان أحد دعاتهم في ابتداء أمرهم، وكان أكّارًا مِن أَكَرَة سواد الكوفة، فاستجاب له رجالٌ، فسُمُّوا: قرامطة(٣).

ومن أسمائهم: الخُرَّميَّة، نسبةً إلىٰ حاصل مذهبهم وزبدته، وأنه راجعٌ إلىٰ طيّ بساط التكليف، وحطّ أعباء الشرع، وتسليط الناس علىٰ اتّباع اللّذات، وطلب الشهوات، وخُرَّم لفظ أعجمي، يُنبئ عن الشيء المُستلَذ المستطاب، وقد كان هذا لقبًا للمَزدكيَّة، وهم: أهل الإباحة مِن المجوس، اللذين أباحوا النساء وإنْ كن مِن المحارم، وأحلُّوا كلَّ محظور(٤).

---

(١) انظر: بيان تلبيس الجهمية ٢/ ١٦٧-١٦٩ (بتصرف).

(٢) انظر: التعريفات للعلامة الجرجاني، ص ١٠١، (بتصرف).

(٣) انظر: الفَرْق بين الفِرَق، لعبد القاهر بن طاهر البغدادي ص٢٨٢، وفضائح الباطنية، للغزالي ص١٢.

(٤) انظر: فضائح الباطنية، ص١٤.

ومِن أسمائهم: البابكية، نسبةً إلىٰ رجل يُقال له: بابك الخُرَّمي، وهو: مِن دعاتهم، بايعه أناس منهم، فسُمُّوا بذلك، وكان قد خرج أيام المعتصم بالله، واستفحل أمره، إلىٰ أنْ أمكن الله منهم، ونصر المسلمين عليهم[١].

ومِن أسمائهم: السبعيَّة، ولُقِّبوا بذلك لأمرين:

أحدهما: اعتقادهم أنّ أدوار الإمامة سبعة، وأنّ الانتهاء إلىٰ السابع، هو آخر الدَّوْر، وهو المراد بالقيامة.

الثاني: قولهم: إنّ تدابير العالم السفلي منوطة بالكواكب السبعة التي أعلاها زحل، ثم المشتري، ثم المريخ، ثم الشمس، ثم الزهرة، ثم عطارد، ثم القمر، وهذه مذاهب الثنوية[٢].

ومِن أسمائهم: الإسماعيلية، وهم الذين يقولون: إنّ الإمام بعد جعفر الصادق إسماعيلُ -نصًّا عليه- باتِّفاقٍ مِن أولاده، واختلفوا في موته، في حال حياة أبيه، فمنهم مَن قال: إنه مات، وتنتقل الإمامة إلىٰ أولاده، لأنّ النصّ لا يرجع القَهقرىٰ، ومنهم مَن قال: إنه لم يمت، وإنما أظهر الصادقُ موته تقيَّةً حتىٰ لا يُقصد بالقتل، والإمام بعد إسماعيل، محمد بن إسماعيل السابعُ التامّ، وإنما تمّ دور السبعة به، ثم ابتُدئ منه بالأئمة الـمَسْتُوْرِيْن، الذين كانوا يسيرون في البلاد سِرًّا، ويُظهرون الدُّعاة جَهرًا، قالوا: ولنْ تخلو الأرض -قطُّ- مِن إمام حيٍّ قائمٍ، إمّا ظاهرٌ مكشوف، وإمّا باطنٌ مستور، فإذا كان الإمام ظاهرًا جاز أنْ تكون حُجَّتُه مستورة، وإذا كان الإمام مستورًا فلابدّ أنْ تكون حجته ودعاته ظاهِرين، وقالوا: إنّ الأئمة تدور أحكامهم علىٰ سبعةٍ كأيام الأسبوع والسموات السبع، والكواكب السبعة، والنقباء تدور أحكامهم علىٰ اثني عشر، وهم يقولون: نحن الإسماعيلية، لأنّا تميّزنا عن فِرق الشيعة بهذا الاسم، ولهم عقائد وأفكار مشهورة تجدها في ثنايا هذا الكتاب، وفي غيره[٣].

---

(١) المصدر السابق، ص١٤ – ١٥.

(٢) انظر: المصدر السابق، ص١٦.

(٣) انظر: مقالات الإسلاميين، لأبي الحسن الأشعري ص٢٦، والملل والنِّحَل، للشهرستاني ١٩١ – ١٩٨، والفَرق بين الفِرق ص٦٢ –٦٣، وفضائح الباطنية، للغزالي ص١٦، والموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب المعاصرة ١/ ٣٨٦.

ومنها: الـمُحَمِّرة، لأنهم صبغوا الثياب بالـحُمْرة أيام بابك، وكان ذلك شعارهم، أو لأنهم يُقَرِّرون أنّ كُلَّ مَن خالفهم مِن الفِرق وأهل الحقّ: حمير[١].

ومنها: التعليمية، لأنّ مبدأ مذهبهم: إبطال الرأي، وإبطال العقل، ودعوة الناس إلىٰ التعليم مِن الإمام المعصوم، قالوا: الحق إما أن يُعْرَف بالرأي، وإمّا أن يُعْرَف بالتعليم، وقد بطل التعويل علىٰ الرأي لتعارض الآراء، وتقابل الأهواء، فتعيَّن الرجوع إلىٰ التعليم[٢].

ومنها: الـمُلحدة، والـملاحدة، لأنهم يَنفون الصانع، ويقولون بتأثير الكواكب، ويُلحِدون في الله ويجحدونه[٣].

ومِن أسمائهم: الزَّنادقة، لكفرهم وزندقتهم[٤].

ومنها: الـمَزْدكيَّة، لانتسابهم إلىٰ مزدَك، صاحب الثنوية، حيث إنهم يقولون: بالإلهين السابق والتالي[٥].

ومنها: الإباحيِّة، لأنهم أهلُ إباحة، لا يتقلَّدون الشرائع، ولا يلتزمون بها، ويستحلّون ما حرم الله من الأموال، والأنفس، والفروج وغيرها[٦].

قال الشهرستاني: ولهم ألقابٌ كثيرة، فبالعراق يُسَمَّوْن: الباطنية، والقرامطة، والمزدكية، وبخراسان: التعليمية، والـمُلحدة[٧].

ومِن المعاصرين مَن ذكر ألقابًا وأسماءً أخرىٰ للباطنية، فمِنها: الميمونية، نسبةً إلىٰ ميمون أخو قرمط، والعبيديّة، بمصر والمغرب، نسبة إلىٰ عبيد الله الـمهدي، وفي الشام النُصَيْرِيَّة، والـدُروز، والتيامنة، وفي فلسطين البهائيَّة، وفي الهند البهرة، وفي جنوب الـجزيرة العربية اليَامِيَّة، نسبةً إلىٰ القبيلة المعروفة، وفي بلاد الأكراد البكداشية،

---

(١) انظر: فضائح الباطنية، ص١٧.

(٢) انظر: المصدر السابق، ص١٧.

(٣) انظر: بيان مذهب الباطنية وبطلانه، لـمحمد بن الحسن الديلمي ص٢٤.

(٤) انظر: المصدر السابق، ص٢٤.

(٥) انظر: المصدر السابق، ص٢٤.

(٦) انظر: المصدر السابق، ص٢٤، وانظر: البداية والنهاية، ١٤/ ٦٣٥ -٦٣٦، والإسماعيلية، لإحسان إلهي ظهير ص١٠٩.

(٧) انظر: الملل والنحل، للشهرستاني١/ ١٩٢.

والقزلباشية، وفي بلاد العجم البَابيَّة[١].

وقد تظهر بعض الفرق الجديدة المتأثرة بالفكر الباطني عمومًا، كالقرآنيين في الباكستان، والجمهوريين في السودان، والبلايين في الولايات المتحدة الأمريكية[٢].

والذي يَعنِينا مِن هذه الأسماء: الباطنية، والإسماعيلية، والسبعيَّة، والتعليميَّة، والنصيرية، والدروز، لأنّ هذه الأسماء هي القائمة الموجودة في عصرنا بأسمائها، أو بأفكارها، ولأنّ بعض الأسماء -فيما عداها- إمّا أنْ تكون لفترةٍ زمنية، أو حَدَث تأريخي وانتهىٰ، كما هو الحال مع البابكية، والـمُحَمِّرة، وإمّا أنْ تكون الأسماء متداخلةَ الأفكارِ فيما بينها، كما هو الحال مع الـخُرَّمية، والـمُلْحدة.

ومما يحسُن التنبيه عليه أنّ بعض الباطنيين المعاصرين أنكر بعض تلك المسمَّيات وهي: الـخرمية، والبابكية، والمحمرة، لأنها -حسب قوله- ألقابٌ نُسبت لفرقة واحدة ثورية هي: المزدكية، التي كانت قائمة علىٰ شيوعية الجنس، أمّا الـحركات الباطنية الصحيحة - عنده- فقد قامت علىٰ أُسس دينية، ومبادئ ثورية سياسية، واجتماعية، ضد ظلم واستبداد العباسيين، وقد وافَقَنا بالأسماء التالية: الإسماعيلية، والتعليمية، والباطنية، والقرامطة، وزاد عليها: الناووسية، التي تزعم أنّ جعفر الصادق لم يمت ولا يموت، وهو: القائم المهدي، ومنها الموسوية، أتباع الإمام موسىٰ الكاظم، وتتّبع مذهبًا باطنيًّا غير الاثنىٰ عشرية، والخطَّابية، والفاطمية، والنِّزارية، والـمُستعْلِيَة، والآغاخانية، والمؤمنية، والـمُفَضِليَّة، والمعمّرية، والبزيغيّة، والعميرية -وهذه الفِرق الأربع مِن فِرق الخطابية- والأبطحية، والعيسوية، والـمحمدية، والرواندية، ويقول: إنّ بعض تلك الفرق انقرضت، أو انصهرت في الفرق الرئيسية.

وقد يلتبس علىٰ البعض التداخل والاختلاف بين هذه الفرق كالقرامطة والإسماعيلية وهل هي فرقة واحدة أم عدة فرقٍ؟ وما الفرق بينهما؟ فلذلك يحسن بنا أن نزيد المسألة بيانًا ووضوحًا فنقول:

القرامطة: حركة باطنية إسماعيلية سياسية، تنتسب إلىٰ حمدان بن الأشعث ويلقَّب

(١) انظر: أصول الإسماعيلية، للدكتور: سليمان بن عبد الله السلومي ١/ ١٩٧، بتصرف يسير.

(٢) المرجع السابق، ١/ ٢٢٧.

بقُرْمُط لعقد قامته وساقيه، وهو مِن خوزستان الأهواز، وقد اعتمدت هذه الحركة التنظيم السرِّي العسكري، وكان ظاهرها التشيُّع لآل البيت والانتساب إلىٰ محمد بن إسماعيل بن جعفر الصادق، وحقيقتها الإلحاد والإباحية والقضاء علىٰ الدول الإسلامية، وهي: إحدىٰ فروع الإسماعيلية الباطنية بأفكارها وأهدافها، لكنها تختلف عنها، بأنّ القرمطية حركة سياسية ثورية توسّعت في بلاد الإسلام بقوة السيف، يمدُّها ويغذيها الفكر الإسماعيلي، وقد حصل خلافٌ بينهما، لكنه كان مؤقَّتًا، وسرعان ما رجعت القرامطة إلىٰ الدين الإسماعيلي، وطاعة إمامهم عبيد الله المهدي(١).

المطلب الثالث: نشأة الباطنية

ذكر المؤرخون، أنّ بداية أمر القرامطة، كان في سنة ثمان وسبعين ومائتين من الهجرة النبوية(٢)، يقول الحافظُ المُؤَرِّخ المُحَقِّق، أبو الفداء إسماعيل بن كثير: «واتَّفق في هذه السنة شيئان، أحدهما: ظهور هؤلاء، والثاني: موت حسام الإسلام، وناصر الدين الأمير أبي أحمد الموفَّق -أخو أمير المؤمنين المعتمِد بن المتوكل بن المعتصم، وولي عهده- الذي كسر الزِّنج، ثم تُوُفِّي أخوه الخليفة المعتمد، بعده بستة أشهر(٣)، وتولّىٰ الخلافة بعدهما ابنهما المعتضِد بن الموفق، وفي عهده انتشرت واستطالت القرامطةُ الباطنيةُ»(٤).

---

(١) انظر: الحركات الباطنية في الإسلام، للدكتور: مصطفىٰ غالب ص٥٩ -٦١، (بتصرف)، وانظر لتداخل المسميات في بعضها - خاصة الخطابية -: كتاب فرق الشيعة، للحسن بن موسىٰ النوبختي و سعد بن عبد الله القمي ص٥٢، ومقالات الإسلاميين ١/ ١٠ - ١٣، وانظر للاستزاده من موضوع القرامطة والإسماعيلية وتداخلها: الحركات الباطنية في الإسلام، للدكتور: مصطفىٰ غالب ص١٥٠،١٦٤،١٣٤، ١٥٧، ١٦٠، ١٦٢، وأخبار القرامطة للدكتور: سهيل زكار، ص١٠٩ - ١١٦، والموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب المعاصرة١/ ٣٨٦، وانظر حوادثهم ووقائعهم بأهل الإسلام: تأريخ الطبري ١٠/ ٧١ والمنتظم لابن الجوزي ١٢/ ٢٩٠ وكامل ابن الأثير ٧/ ٤٩٣ وبداية ابن كثير ١٤/ ٦٣٥.

(٢) انظر: تاريخ أخبار القرامطة، تصنيف حُجَّة المؤرِّخين: ثابت بن سنان بن قرة الصابئ، المتوفىٰ سنة خمس وستين وثلاثمائة من الهجرة، ضمن مجموع أخبار القرامطة، جمع وتحقيق: الدكتور: سهيل زكار، ص١٨٧، والبداية والنهاية، ١٤/ ٦٣٥.

(٣) انظر: البداية والنهاية، ١٤/ ٦٣٨- ٦٣٩ (بتصرف).

(٤) انظر: تاريخ أخبار القرامطة، ضمن: أخبار القرامطة، جمع: د. سهيل زكار ص١٨٤، والبداية والنهاية، ١٤/ ٦٤٤.

ويرىٰ القاضي النعمان -وهو أحد قضاة الدولة الفاطمية- أنّ ظهور دعوتهم كان في سنة ٢٧٠هـ[١]، ويُقدَّم قوله علىٰ غيره لأنه أعرف بمذهبه مِن غيره، والفرق بين القولين يسير.

هذا بالنسبة إلىٰ أوّلِ ظهورٍ لهذه الحركة الباطنية القرمطية، كحركة ثورية وعقائدية، استغلّت الظروف السياسية الصعبة في تلك الفترة، وإعلانها دعوتها، بعد أنْ كان دعاتها يُبَيِّتُون الخطط، ويُدَبِّرُوْنها في الخفاء، وتحت الغِطاء.

ومِن المعلوم أنه قد سبق ظهور هذه الحركة، محاولاتٌ عديدة، ومَكْر كُبَّارٌ، في الليل والنهار، بلغ أيّامًا وشهورًا، بل وسنينًا طويلة، وأزمنة مديدة، لتوطيد هذه العقيدة الباطنية، ونشرها بين الناس، مِن بثّ الدُّعاة في الأقطار علىٰ مرّ الأزمان، وتنظيمهم التنظيم السرِّي الدقيق، وترتيبهم لدعاتهم وأئمتهم، مما سوف نتطرق إليه -بإذن الله- لاحقًا[٢].

فكان بداية أمْر الباطنية كفكرة، مِن بعد موت جعفر بن محمد، المعروف بجعفر الصادق، حيث إنّ الشيعة -عدا مَن شَذَّ منهم- متَّفقون علىٰ إمامته، والأئمة مِن قبله آبائه: عليّ بن أبي طالب، ثم الحسن بن عليّ، ثم الحسين بن عليّ، ثم زين العابدين عليّ بن الحسين، ثم محمد بن عليّ الباقر، ثم جعفر بن محمد الصادق، واختلفوا في الإمامة مِن بعده، فقالت الإمامية الرافضة: إنّ الإمام بعد الصادق: موسىٰ الكاظم بن جعفر الصادق، وقالت الإسماعيلية الباطنية: إنّ الإمام بعد الصادق: إسماعيل بن جعفر الصادق، ومن ثم ابنه محمد بن إسماعيل بن جعفر.

ولأن الإسماعيلية تنتسب لإسماعيل بن جعفر ولابنه محمد؛ فيحسن بنا أنْ نقف عندهما بذكر شيءٍ من أخبارهما.

فالأبُ: إسماعيل بن جعفر الصادق بن محمد الباقر القرشيّ الهاشميّ، تدّعي الإسماعيلية نسبتها إليه، وتميّز البعض منهم، عن الاثنىٰ عشرية بأنْ قالوا بإمامته بعد أبيه، والاثنا عشرية تقول: بإمامة أخيه موسىٰ الكاظم، وليس فيما بين أيدينا مِن كتب التأريخ ما يدلّ علىٰ أنه كان في حياته شيئًا مذكورًا، و تُوفي في حياة والده سنة ١٣٣هـ وقيل ١٤٣هـ ودُفن بالبقيع، وكان قد طلبه أبو جعفر المنصور فشهد عليه عامل المدينة بأنه

(١) انظر: افتتاح الدعوة، للقاضي النعمان ص١٥.
(٢) انظر: ص ١٤٠- ١٤٥.

مات، ومِن الإسماعيلية مَن يرىٰ أنّ أباه أظهر موته تَقيَّة حتىٰ لا يقصده العباسيُّون بالقتل، وقالوا: إنه رُئِي في سوق البصرة بعد وفاة أبيه بخمس سنوات، وزعموا أنه لا يموت حتىٰ يملك الأرض ويقوم بأمر الناس.

والابن: محمد بن إسماعيل بن جعفر بن محمد القرشي الهاشمي، مِنْ أُولي العزم من الرسل، والقائم وصاحب الزمان - عند الباطنية - توفي أبوه إسماعيل بن جعفر في حياة جدِّه جعفر الصادق، وُلد بالمدينة ١٣١هـ، وقام بالإمامة سنة ١٣٨هـ، وكان يُكْنَىٰ بالمكتوم حذرًا عليه من بطش العباسيين، ومِن أخباره: أنّ الرشيد طلبه ففرَّ من المدينة إلىٰ الرَّي واستتر بمدينة دنباوند وتزوج فيها وخلَّف أولادًا -وقيل: لم يُخلِّف- وأَمَرَ أنْ لا تُقام الدعوة باسمه بل باسم المستور مِن آل البيت، وقد ذكر بعض المؤلفين أنه تأثر بالفكر الباطني الفلسفي إلّا أنّ القاضي أبا بكر الباقلاني أثنىٰ عليه وامتدحه ونزَّهه عن مذهب الإسماعيلية الباطنية في كتابنا هذا: «كشف الأسرار» ص٤٨٨ وهذا مما يزيد هذا الكتاب أهميةً وميزة-حيث إنني لم أجد إلّا فيه- مات بنيسابور سنة ١٩٨ [(١)]، هذا فيما يتعلق بحياة وبعض من أخبار أئمة الإسماعيلية الباطنية الأولين.

وأما فيما يتعلق ببداية نشأة الباطنية الإسماعيلية؛ فيحيطه كثيرٌ مِن الظنون والخلاف حتىٰ بين الشيعة أنفسهم - لأنّ دينًا مُحاطًا بسياجٍ مِن الأستار والأبواب والأقفال، لا بُدّ أنْ يقع فيه الخلاف- فمِنهم مَن يقول: إنّ أمر الإسماعيلية كان منذ قِدَم التأريخ، ويُرجِعه إلىٰ زمن نبي الله إسماعيل بن إبراهيم -عليهما وعلىٰ نبينا الصلاة والسلام-[(٢)]، وهذا ظاهرُ البطلان، لأنّ الدِّين زمن النبوة والرسالة كان ظاهرًا، مستقيمًا، لا عِوج فيه، ولا اختلاف ولا استتار قائمُ ومنظَّم ولا افتراق، وأصحاب هذا القول أرادوا رِفعة شأن هذا المذهب، بإرجاعه لأصلٍ أصيل، وركنٍ رَكِيْن، وأنه مُستَوْحىٰ مِن الأنبياء أو مِن عصورهم!

ومنهم مَن يقول: إنّ نشأتها كانت في سنة ١٢٨هـ، بتخطيطٍ وتنظيم مِن الإمام جعفر

(١) انظر: مقالات الإسلاميين، لأبي الحسن الأشعري ص٢٦، وفرق الشِّيعة للحسن بن موسىٰ النوبختي، ص٧٨ والأعْلام لخير الدين الزرِكْلي ١/ ٦٣١١/ ٣٤، وأخبار القرامطة، للدكتور: سهيل زكار ص٥٤ - ٥٥ و الحركات الباطنية في الإسلام، للدكتور: مصطفىٰ غالب ص٥٧،والإسماعيلية، للشيخ إحسان إلهي ظهيرص٦٧- ١٠٢، ونشأة الفكر الفلسفي في الإسلام، دكتور: علي سامي النشار٢/ ١٦١.

(٢) انظر: الحركات الباطنية في الإسلام، للدكتور: مصطفىٰ غالب ص٧١.

الصادق عميد المدارس الفكرية بالإسلام -علىٰ حَدّ وصفهم-[١].

والرأي الصحيح، الذي ذهب إليه معظم المؤرخين، وكُتَّاب الفِرق والمقالات، مِن سُنَّةٍ وشيعة، إلىٰ أنّ الباطنية وأشهرَ فِرقها الإسماعيلية، إنما ظهرت بعد وفاة جعفر الصادق سنة ١٤٨هـ، وأنّ روافدها، وجذورها الفكرية سبقت هذا التأريخ مِن غير تحديد لسَنَةٍ بعينها، لأنّ تلك الروافد والجذور ترجع إلىٰ فرقة الخَطَّابيَّة، التي تُنسب لأبي الخطَّاب محمد بن أبي زينب مقلاص الأجدع الأسدي[٢]، وذلك لأمور:

١- أنّ أبا الخطاب هذا كان تلميذًا لجعفر بن محمد الصادق[٣]، وأنّه كان يقول: إنّ الصادق قد جعله قيِّمَه ووصيّه مِن بعده، نقل ذلك الحسن بن موسىٰ النوبختي[٤]، وأنه -بعد ذلك- غَلا في الإمام جعفر الصادق، ورَفَعَهُ إلىٰ مرتبة النبوة، ثم الإلهية، ثم قام باستحلال المحارم، حتىٰ تبرَّأ منه الصادق -رضوان الله عليه- ولعنَه، وذمّه[٥]، حتىٰ عاد هؤلاء الخطابيون إلىٰ ابنه إسماعيل بن جعفر الصادق، فكان مِمّن استهوته الخطابية، وخدَعَتْه، وأوقعتْه في حبائلها، علىٰ ما يرجِّحه الشيخ إحسان إلهي ظهير -وغيرُه- استنادًا لنصوصٍ مِن كتب الشيعة وأشهر مؤرخيهم كالكشي[٦].

---

(١) المرجع السابق، ص٧١.

(٢) انظر: أصول الإسماعيلية، للدكتور: سليمان السلومي ١/ ٢٠٥.

(٣) انظر: نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام، د. علي سامي النشار ٢/ ٢٣١.

(٤) انظر: كتاب فرق الشيعة، للحسن بن موسىٰ النوبختي، وسعد بن عبد الله القمي، ص٥٢، وانظر -أيضًا- نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام، للدكتور: علي سامي النشار ٢/ ٢٣٣.

(٥) انظر: فرق الشيعة، للحسن النوبختي ص٥٢، والمِلَل والنِّحَل، للشهرستاني ١/ ١٧٩، و الإسماعيلية، لإحسان إلهي ظهير، نقلًا من كتاب: رجال الكشي ص ٦٠-٦٢.

(٦) انظر: الإسماعيلية، لإحسان إلهي ظهير ص٦٧، والحركات الباطنية في العالم الإسلامي، للدكتور: محمد أحمد الخطيب ص٥٨ - ٥٩، ونشأة الفكر الفلسفي في الإسلام، للنشار ص٢٧٥-٢٨٠، علمًا أنّ الدكتور علي سامي النشار شكّك - بادئ الأمر - في تأثُّر إسماعيل بن جعفر بالخطابية، ثم بعد ذلك تجد أنه يُثبت - وفي نفس هذا العَرض لهذه المسألة - اتّصال أبي الخطاب بإسماعيل بن جعفر، وأنّ أبا الخطاب تكنّىٰ بكنية أبي إسماعيل، مما يدلّ علىٰ أنّ الخطابية أصلُ الإسماعيلية، ثم نَقل أبو الخطاب -بعد ذلك- الإمامة لنفسه، علىٰ اعتبار التّبني الروحي لا النَّسَبي، وليس هذا النفي وهذا الشكّ مِن الدكتور علي النشار بغريب عليه، فإنه كثيرًا ما ينفي حقائق ووقائع أثبتها أهل التأريخ والملل والنحل، كنَفيه وبدون حُجَّة أنْ يكون ميمون بن ديصان القداح ديصاني، أو ثنوي، أو أنه مِن نسل اليهود، كما وردت بذلك بعض الأقوال من المصادر التأريخية كالفهرست لابن النديم ص٢٣٨، ونهاية الأرب للنويري - ضمن أخبار القرامطة جمع سهيل زكار - ص٥١٩، وسير أعلام=

وبناءً عليه: يكون ذلك مُستَندًا ودليلًا صريحًا، علىٰ الترابط، والتواثق، والصِّلة بين الخطابية والإسماعيلية، لأنّ انتساب الإسماعيلية إنما هو لهذين الرَّجُلَيْن جعفر الصادق، وابنه إسماعيل، بل إنّ الشيخ إحسان إلهي ظهير، يرىٰ رأيًا أبعدَ مِن ذلك، وهو: أنّ الخطابية هي الإسماعيليةُ عينُها، ويَنسب هذا القول للنوبختي، والقُمِّي[1].

٢ - أن إسماعيل بن جعفر الصادق - بعد ذلك، وبحسب بعض الروايات الشيعية - كان قد عهِد إلىٰ أحد رجاله المخلصين، وهو: عبد الله بن ميمون القدَّاح، وأقامه سِتْرًا ووصيًّا، وحُجَّةً له ولابنه محمد بن إسماعيل بن جعفر، ودليلًا عليهما، وهاديًا إليهما، بأمر أبيهما جعفر الصادق[2]، وميمون القداح هذا وابنه عبد الله لهما مكانةٌ مرموقة في الدعوة الباطنية، وكان أئمة الإسماعيلية يعتمدون عليهما، فهما أوّل مَن اتخذهما الأئمة المسْتُورُوْن لـمَرتَبة الحجة والنائب عنهم، بل اعتبر البعض أنّ ميمون القداح هو: المؤسس الفعلي للحركة الإسماعيلية، وأنّ أئمة هذه الحركة إنما هم: أولادُه وأحفاده[3].

وقد نَقَلَ ابن النديم نصًّا تأريخيًّا مُهمًّا وثمينًا لأبي عبد الله بن رزّام، في بداية أمْر الباطنية الإسماعيلية، قال فيه: «وكان ميمون وابنه ديصانيين، وكان يُظهر الشعابيذ، ويذكر أنّ الأرض تُطوَىٰ له فيمضي إلىٰ أين أحبّ في أقرب مدة، وكان يُخبر بالأحداث الكائنات في البلدان الشاسعة، وكان له مُرتِبون في مواضع يُرغِّبهم ويُحسن إليهم، ويعاونون علىٰ نواميسه، وكان انتقل، فنزل عسكر مكرم، فكُبس بها فهرب منها، فنُقضت له داران في موضع يُعرف

=النبلاء ١٥/ ١٤٢ وكشف أسرار الباطنية لمحمد بن مالك الحمادي ص٣٥٦، وغيرها، وتشكيكه بشخصية ميمون القداح، ثم تجده يناقض نفسه ويثبت هذه الشخصية وينفي أنْ يكون القداح حاول أنْ يقوِّض دعائم الإسلام، أو إنه عمل مذهبًا باطنيًا مخالفًا له، فهو عنده محدِّثًا وراويًا وتلميذًا مُحبًّا لجعفر الصادق، وعجائب هذا الرجل، وغرائبه لا تكاد تنتهي، فمنها: حَطُّه وغَمْزه ولَـمْزه لخال المؤمنين، وكاتبُ وحْي ربِّ العالمين معاوية ابن أبي سفيان، ولعبد الله بن الزبير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بأقسىٰ العبارات وأقبح الأوصاف، التي يُنزَّه هذان الصحابيان الجليلان عن ذكرها، وأُنَقِّي صفحاتي من تسويدها بها. انظر كتابه: نشأة الفكر الإسلامي ٢/ ٤٦ - ٤٧، ٢٨٠ - ٢٨١، وتجد أنّ هذا الرجل دائمًا وأبدًا يكرِّر عبارة عند أهل السنة، أو عبارة كما يذهب إليه مؤرخو العقائد الإسلامية مِن أهل السنة، أو قوله: ويذكر المؤرخون السنيُّون، وليت شعري مع أيّ مذهبٍ هو؟!

(١) المرجع السابق، ص٦٦.

(٢) انظر: كتاب: عيون الأخبار وفنون الآثار - السبع الرابع - للداعي المطلق: إدريس عماد الدين القرشي ص٣٣٥، واعتقادات فرق المسلمين والمشركين، لأبي عبدالله فخر الدين محمد بن عمر الرازي ص٧٦.

(٣) انظر: تاريخ الدعوة الإسماعيلية، للدكتور: مصطفىٰ غالب ص١٣٩ - ١٤٠.

بساباط أبي نوح، وصار إلىٰ البصرة فنزل علىٰ قوم مِن أولاد عقيل بن أبي طالب، فكُبس هناك فهرب إلىٰ سلمية بقرب حمص، واشترىٰ هناك ضياعًا، وبثّ الدعاة إلىٰ سواد الكوفة، فأجابه مِن هذا الموضع رجلٌ يُعرف بحمدان بن الأشْعث، ويلقّب بقُرْمُط، لِقِصَرٍ كان في متنه وساقه، وكان داهيًا، ونصب لدعوته عبدان، صاحب الكتب المصنَّفة، وأكثرها منحولةٌ إليه، وفرّق عبدان الدعاة في سواد الكوفة، وأقام قرمط بكلواذىٰ، ونصب له عبد الله بن ميمون رجلًا مِن ولده يكاتبه من الطالقان، وذلك في سنة إحدىٰ وستين ومائتين، ثم مات عبد الله، فخلَفه ابنه: محمد بن عبد الله، ثم مات محمد، فاختلفت دعاتهم وأهل نحلتهم، فزعم بعضهم أنّ أخاه أحمد بن عبدالله خلَفه، وزعم آخرون أنّ الذي خلفه ولد له يسمَّىٰ أحمد، ويلقب بأبي الشلعلع، ثم قام بالدعوة بعد ذلك سعيد بن الحسين بن عبد الله بن ميمون، وكان الحسين مات في حياة أبيه، ومِن قِبَل سعيد انتشرت الدعوة في بني العليص الكلبيين، ولم يزل عبد الله وولده بعد خروجهم من البصرة يدّعون أنهم مِن أولاد عقيل، وقد أحكموا النسب بالبصرة، فمِن ولد عبد الله انتشرت الدعوة في الأرض، وقَدِم الدعاة إلىٰ الرَّي، وطبرستان، وخراسان، واليمن، والحسا، والقطيف، وفارس، ثم خرج سعيد إلىٰ مصر، فادّعىٰ أنه علويّ فاطميّ، وتسمَّىٰ بعبيدالله، وعاشر هناك النوشري، ووجوه أصحاب السلطان، وتخوّق في الأموال، وبلغ خبره المعتضد، فكتب في القبض عليه، فهرب إلىٰ المغرب، وقد كانت دعاته هناك قد غلبت علىٰ طائفتين مِن البربر، ووطّأ لنفسه في ذلك البلد»[1].

ويُضيف عبد القاهر بن طاهر البغدادي وقائع أخرىٰ غير هذه فيقول: «وقد حكىٰ أصحاب المقالات أنّ الذين أسسوا دعوة الباطنية جماعةٌ منهم ميمون بن ديصان، المعروف بالقدّاح، وكان مولًىٰ لجعفر الصادق، وكان مِن الأهواز، ومنهم محمد بن الحسين، الملقب بدندان، اجتمعوا -كلهم- مع ميمون بن ديصان في سجن والي العراق، فأسّسوا في ذلك السجن مذاهب الباطنية، ثم ظهرت دعوتهم بعد خلاصهم مِن السجن مِن جهة المعروف بدندان، وابتدأ بالدعوة في ناحية توز، فدخل جماعةٌ مِن أكراد

---

(١) انظر: الفهرست، لابن النديم ص٢٣٨، (بتصرُّف)، وانظر في بداية أمر الباطنية - أيضًا -: نهاية الأرب في فنون الأدب، للنويري - ضمن: أخبار القرامطة جمع د.: سهيل زكار ص ٤٢٩ - ٤٣٤، ٤٥٧ - ٤٦٠، وكتاب: إتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفا، للمقريزي، - ضمن: أخبار القرامطة، جمع د.: سهيل زكار -، ص٥٣٥ - ٥٤٧.

الجبل، ثم رحل ميمون إلىٰ ناحية المغرب، وانتسب في تلك الناحية إلىٰ عقيل بن أبي طالب، وزعم أنه مِن نسْله، فلما دخل في دعوته قومٌ مِن غلاة الرفض، والحلولية، ادّعىٰ أنه مِن ولد محمد بن إسماعيل بن جعفر الصادق، فقَبِل الأغبياء ذلك منه علىٰ جهل منهم بأنّ محمد بن إسماعيل مات ولم يُعقِّب عند علماء النسب.

ثم ظهر في دعوته إلىٰ دين الباطنية رجلٌ يُقال له حمدان قُرْمُط، لقِّب بذلك لقَرْمَطةٍ في خطِّه أو خَطوه، وكان في ابتداء أمره أكَّارًا مِن أكرة سواد الكوفة، وإليه تنسب القرامطة.

ثم ظهر بعده في الدعوة إلىٰ البدعة أبو سعيد الجنابي، وكان مِن مستجيبيه حمدان، وتغلَّب علىٰ ناحية البحرين.

ثم لما تمادت الأيام بهم ظهر المعروف منهم بسعيد بن الحسين بن أحمد بن عبد الله بن ميمون بن ديصان القداح، فغيَّر اسم نفسه ونسبه، وقال لأتباعه: أنا عبيد الله بن الحسين بن محمد بن إسماعيل بن جعفر الصادق، ثم ظهرت فتنته بالمغرب، وأولاده مُسْتَوْلُون علىٰ أعمال مصر، وظهر منهم المعروف بابن زكرويه بن مهرويه الدنداني، وكان مِن تلامذة حمدان قرمط، إلىٰ أنْ قال: وذكر أصحاب التواريخ، أنّ دعوة الباطنية ظَهرت أوّلًا في زمان المأمون، وانتشرت في زمان المعتصم»[١].

ومِن خلال هذين النصين -الـمُهمَّيْن- وغيرهما، نستطيع أن نُدعِّم ما نقلناه في بداية شأن الباطنية[٢]، وأنه كان متقدِّمًا بعد وفاة الإمام جعفر الصادق، وتسلُّم ميمون القدَّاح الأمر والدعوة بعده، ومِن قبلِهما: أبو الخطَّاب الأسدي.

وما ذكره عبد القاهر البغدادي أنّ ظهور الباطنية كان في عصر الخليفة العباسي المأمون، ومعلومٌ أنه تولّىٰ الخلافة سنة ١٩٨هـ، وهي السنة التي مات فيها محمد بن إسماعيل بن جعفر - أوّل الأئمة المكتومين عند الإسماعيلية - فلّعله يقصد بداية شأن هذه الفرقة وانتشارها في أنحاء البلاد، وظهور أتباعٍ لها ومستجيبين، وتَمَكُّنها في

---

(١) انظر: الفَرق بين الفِرق، لعبد القاهر البغدادي، ص٢٨١ - ٢٨٤، والتبصير في الدين، لأبي المظفر الاسفراييني، ص١٤٠ - ١٤٢.

(٢) انظر: ص (٧٧).

الأرض، وإلَّا فالعقيدة الباطنية ظهرت قبل عصر المأمون كما مرّ[١].

ونُثبت -أيضًا- حقيقة شخصية ميمون القدَّاح، وابنه عبد الله، حيث إنّ بعض الكتاب الشرقيين، والغربيين، كالمستشرق الروسي إيفانوف، والأستاذ: هاينز هالم، والمتأثِّرين بهم كعارف تامر، والدكتور: علي سامي النشار؛ نفوا هذه الشخصية، أو شككوا فيها[٢]، وادَّعىٰ النشار أنّ الباحثين السنّيين! هم مَن خلطوا بين ميمون القداح، ومحمد بن إسماعيل بن جعفر، وأنّ هذا الأخير، هو نفسه ميمون القدّاح، وأنّ ذلك لَقَبًا له، حيث إنّ القداح هو الذي يَنثر مِن حوله ضوء الحكمة الإلهية، أو هو الذي تَنقدح فيه ومنه الحكمة اللَّدُنِّية[٣]، وَفَاتَهُ أنّ مؤرخ الإسماعليين وحجَّتُهم الداعي المُطلق إدريس عماد الدين القرشي المتوفىٰ سنة ٨٧٢هـ قد أثبت شخصية عبدالله بن ميمون القداح، وذكر مكانتها في الدعوة الإسماعيلية الباطنية[٤].

وذَكَرَ المؤرخ الشيعي[٥] والعالم بالمصنَّفات ابن النديم كتابًا لعبد الله بن ميمون القداح، مما يدلّ علىٰ ثبوت هذه الشخصية عنده[٦].

وعُلماء الفِرَق والمذاهب - أيضًا - فإنهم أثبتوا حقيقة القدَّاح وابنه، كعبد القاهر بن طاهر البغدادي[٧]، وأبو المظفَّر الاسفراييني[٨]، وغيرهم.

وهذا: الدكتور مصطفىٰ غالب -الإسماعيلي- جَعل لأسرة القداح مكانًا مرموقًا، وقدْرًا ساميًا في تأريخ الدعوة الإسماعيلية، وكان أئمتها يعتمدون عليهم، لأنهم قدَّموا للإسماعيلية أجلّ الخدمات[٩].

---

(١) انظر ص (٧٤- ٧٧).

(٢) انظر: كتاب:الإسماعيليون في العصر الوسيط تاريخهم وفكرهم، للدكتور: فرهاد دفتري، ترجمة: سيف الدين القصير ص٨٣، وكتاب: قيام الدولة الفاطمية، د. محمد فياض ص١٨.

(٣) انظر: نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام، للدكتور: علي سامي النشار، ٢/ ٢٨١ - ٢٨٣.

(٤) انظر: عيون الأخبار وفنون الآثار - السبع الرابع -، للداعي المطلق: إدريس عماد الدين القرشي، ص٣٣٥.

(٥) يقول الشيخ إحسان إلهي ظهير- عنه -: الكاتب الورَّاق الشيعي المشهور. انظر: الإسماعيلية ص٦٢.

(٦) انظر: الفهرست، ص٢٧٥.

(٧) انظر: الفرق بين الفرق، ص٢٨١ - ٢٨٤.

(٨) انظر: التبصير في الدين، ص١٤٠ - ١٤٢.

(٩) انظر: تأريخ الدعوة الإسماعيلية، للدكتور: مصطفىٰ غالب، ص١٣٩.

وقد أثبت هذه الشخصية -أيضًا- أئمةُ الرِّجال، الصَّيَارِفة الجبال، أمثال أمير المؤمنين في الحديث الإمام أبي عبد الله البخاريّ، وابن أبي حاتم، وابن حِبَّان، والعُقيلي، والذهبيّ - رحمهم الله - فقد ذكروا عبد الله بن ميمون القداح، وأنه روىٰ عن جعفر بن محمد - أي الصادق - وقالوا فيه أحكامًا جارحة، وألقابًا قادحة، كمتروك، وذاهبِ الحديث، ولا يجوز أنْ يُحْتَجّ بما انفرد به، وواهِي الحديث[1].

وممَّن أثبتها مصنِّفنَا القاضي أبو بكر الباقلاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ وهو: الخبير بمذهب القوم ورجالِه[2].

ومِن آخرهم: الدكتور سليمان السلومي، فقد أسهب في إثبات تلك الحقيقة التأريخية، ودلّل، وعلّل، بما يُطمّئِن النفس[3].

فدلّ ذلك -أجمع- علىٰ تعيين هذه الشخصية، ووجودها، وظهورها، والادِّعاء بأنها غير حقيقية، أو إلباسها شخصيةً أخرىٰ، إنما هو: تلبيسٌ، وإنكارٌ للحقائق الواضحة، لتحسين صورة هذا المذهب الدِّيصاني، القدَّاحي المجوسي.

ويمكننا بعد ذلك أن نطْمئنّ للكلام بذكر شيءٍ من ترجمته، حيث إنه وابنه أساس الدعوة الباطنية، فالابن: عبد الله بن ميمون بن ديصان بن سعيد القدَّاح المكيّ الأهوازي، مولىٰ بني مخزوم، قيل: كان يهوديًا من ولد الشلعلع من مدينة سلميَّة بالشام، وقد كان مع والده حاجبًا ونائبًا، عن: محمد بن إسماعيل بن جعفر -أولُ الأئمة المستورِين- تذكر المصادر الإسماعيلية أنه ينتسب إلىٰ سلمان الفارسي ويُعرف أبوه عندهم بميمون ابن غيلان بن بيدر بن مهران بن سلمان الفارسي، وقيل: إنه فاطميّ ينتسب إلىٰ جعفر الصادق، والمحقّقون علىٰ أنه دَعِيّ وليس بفاطميّ، وهو: أصلُ الدعوة الباطنية وأساسها، ظهر أول أمره في الكوفة سنة ٢٧٦هـ، فنصب للمسلمين الحبائل وبغىٰ لهم في الغوائل، كان مشعبذًا ممخرقًا[4]، يظهر الزهد والورع، ويبعث دعاته إلىٰ أطراف البلدان، تكلم فيه

---

(١) انظر: ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تصنيف الحافظ الذهبي ٢/ ٤٥٦.

(٢) انظر: ص (٢٠٩، ٢٦٢، ٣٨٠).

(٣) انظر: أصول الإسماعيلية، للدكتور: سليمان السلومي، ١/ ٢٤٣- ٢٤٥.

(٤) المُمَخْرِق المُمَوِّه وهي المَخْرقةُ مأخوذة من مَخاريق الصبيان. لسان العرب ط المعارف (٦/ ٤١٥٣).

علماء الجرح والتعديل، فقالوا فيه: منكر، ومتروك، وذاهب الحديث، مجهول وغيرها من عبارات التجريح، ومما تجدر الإشارة إليه أنّ عبد الله ووالده ميمون استغلا موت محمد بن إسماعيل فقاما واغتصبا الأمر وخاصةً بعد أنْ كانا مستودَعَيْن، وجعلا الأمر والخلافة لهما ولذريتهما مِن بعدهما[1].

وقد وقفْتُ علىٰ كلامٍ مهمٍّ نقلَهُ المستشرق برنارد لويس اطّلع فيه علىٰ مخطوطٍ درزيّ باطنيّ، نفىٰ فيه انتساب أئمة الإسماعيلية -سواء في دور السِّتر أو دور الظهور- لجعفر الصادق، وأن انتسابهم الحقيقي إنما للقداح، وبذلك يكون الطعن في نسب أولئك ليس مقتصرًا علىٰ أهل السنة، بل وأتباع المذهب الباطني نفسه.[2].

٣- التشابه الكبير بين العقيدتين، فمِن أقوال الخطابية: زَعمُهم أنّ الأئمة أنبياء، وحُجج الله علىٰ خلقه، ولا يزال منهم رسولان واحدٌ ناطق، والآخر صامت، فالناطق محمد ﷺ والصامت عليّ بن أبي طالب، ثم قالوا: الأئمة آلهة، وزعموا أنّ الدنيا لا تَفنىٰ، وأنّ الجنة هي: التي تُصيب الناس مِن خير ونعمة وعافية، وأنّ النار ما يُصيب الناس مِن شرٍّ ومشقة وبليّة، واستحلُّوا الخمر، والزنا، وسائر المحرمات، ودانوا بترك الصلوات، والفرائض[3].

فأتىٰ الإسماعيليون الباطنيون، فقالوا بذلك، وزادوا عليه، مما تَجِدُ ذلك في ثنايا هذا الكتاب، وفي غيره مِن المصنفات في كشف حال وأسرار أولئك القوم.

---

(١) انظر: الفرق بين الفرق ص٢٨١ - ٢٨٤، وكتاب: الروضتين في أخبار الدولتين لأبي شامة المقدسي ٢/ ٢١٤، وكتاب كشف أسرار الباطنية وأخبار القرامطة لمحمد بن مالك بن أبي الفضائل -ضمن مجموعة أخبار القرامطة جمع د. سهيل زكار ص٢١١ - ٢١٣، وسير أعلام النبلاء ١٥/ ١٤١، وميزان الاعتدال في نقد الرجال، للحافظ أبي عبدالله الذهبي ٢/ ٤٥٦، وتقريب التهذيب للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ص٥٥١، والإسماعيلية لإحسان إلهي ظهير ص٩٠-١٠٣، وتاريخ الدعوة الإسماعيلية الدكتور مصطفىٰ غالب ص١٣٩-١٤٧.

(٢) انظر: كتاب:الحشيشية،الاغتيال الطقوسي عند الإسماعيلية النزارية، برنارد لويس ترجمة أد. سهيل زكار ص٦٤.

(٣) انظر:مقالات الإسلاميين، لأبي الحسن الأشعري، ص ١٠ - ١٣، والملل والنحل، للشهرستاني، ١/ ١٧٩ - ١٨٠.

المطلب الرابع: مصادر الفكر الباطني

إنّ الناظر في العقائد الباطنية يرىٰ تأثُّرًا واضحًا بالفلسفة اليونانية بشتىٰ مدارسها من فيثاغورية، وأفلاطونية قديمة، ومحدثة، وتأثرها الواضح -أيضًا- بالديانات الشرقية كالغنوصية الفارسية، والديصانية، والمانوية الثنوية، والمزدكية[١].

فهي خليطٌ مِن عقائد شتَّىٰ، ومزيجٌ مِن أفكارٍ متفرقة جاءت من الشرق والغرب، فصادفت قلبًا حاقدًا علىٰ الإسلام وأهله، فتلبَّست وتمكَّنت منه، وكان لاتصال العالم الإسلامي بالعالم الآخر مِن خلال الفتوح دورًا في جلب بعض تلك الأفكار والعقائد، إضافةً إلىٰ الجهل وقلة العلم، والعداء الظاهر للإسلام الصحيح الواضح، ونستطيع أن نبيِّن -ولو بشكلٍ مختصر- ملامح هذا الدَّور مِن خلال الفروع التالية:

الفرع الأول: الفيثاغوريون

معلومٌ أنّ فيثاغورس بن منسارخس، مِن قدماء فلاسفة اليونان، ادَّعىٰ أنه شاهد العوالم العلوية بحسِّه، وحدْسه، وبلغ في الرياضة إلىٰ أنْ سمع حفيف الفَلك، ووصل إلىٰ مقام المَلك، وقال: ما سمعتُ شيئًا -قطّ- ألذّ مِن حركاتها، ولا رأيتُ أبهىٰ مِن صُوَرها وهيئاتها.

وكان مِمَّن اعتنىٰ بالأعداد الرياضية، وجرّد العدد عن المعدود، تجريد الصورة عن المادة، وقال: إنّ العدد هو: مبدأ الموجودات، وأوّل مبدع أبدعه البارئ، والوحدة تنقسم إلىٰ وِحدة غير مستفادة من الغير، وهي: وِحدة البارئ، وإلىٰ وِحدة مستفادة من الغير، وهي: وحدة الموجودات، وقال: إنّ المبادئ هي: التأليفات الهندسية علىٰ مناسبات عددية، ولهذا صارت المُتحرِّكات السماوية ذات حركات متناسبة لَحْنِيَّة، هي أشرف الحركات، وألطف التأليفات، ومِمّا نُقل عنه أنّ العالم إنما أُلِّف من اللُّحون البسيطة الروحانية، إلىٰ غير هذه الأقوال[٢].

وعندما ننظر في أقوال الباطنية في هذا الموضوع نرىٰ تشابهًا كبيرًا، وتطابقًا بيِّنًا مع أقوال

(١) انظر هذا المعنىٰ: في كتاب طائفة الإسماعيلية، للدكتور محمد كامل حسين ص١٧٤.
(٢) انظر: الملل والنحل، الشهرستاني، ٢/ ٧٤ - ٨٣.

الفيثاغوريين السابقة، فرسائل إخوان الصفاء -مثلًا- وهي مِن مصادر الباطنية الإسماعيلية المعتمدة، جاء المجلد الأول منها في الأعداد وهي من القسم الرياضي، صرَّح فيها واضعوها، أو واضِعُها[١]: بأنّ معاني وخواصّ الأعداد الواردة في كتابهم إنما هي التي ذكرها فيثاغورس، وذكروا أنّ أوّل شيءٍ اخترعه الله وأبدعه مِن نور وحدانيته جوهرٌ بسيط يُقال له العقل الفعَّال، كما أنشأ الاثنين مِن الواحد بالتكرار، وأنك إذا تأمّلت تركيب العدد من الواحد الذي قبل الاثنين، وجدتَه مِن أدلّ الدليل علىٰ وحدانية البارئ، وكيفية اختراعه الأشياء وإبداعه لها، وذلك أنّ الواحد قبل الاثنين لم يتغيَّر عما كان عليه، ولم يتجزَّأ، كذلك اللهُ عَزَّوَجَلَّ قالوا: واعلم يا أخي بأنّ مراتب العدد عند أكثر الأمم علىٰ أربع مراتب، وأمّا عند الفيثاغوريين فعلىٰ ست عشرة مرتبة، ثـم ذكروا صُورها، ثم ذكروا عِلَّة انحصار الأفلاك في عددٍ مخصوص، فقالوا: ولكنْ نذكر مِن ذلك طَرَفًا ليكون تنبيهًا لنفوس المتعلِّمين المُرتَاضين بالنظر في خواص العدد، علىٰ رأي الحكماء الفيثاغوريين[٢].

وإذا نظرنا في المجلد الثالث، الرسالة الأولىٰ مِن النفسيات العقليات، في مبادئ الموجودات العقلية علىٰ رأي الفيثاغوريين، يقول أصحاب تلك الرسائل: «اعلم أخي، أيَّدك الله وإيانا بروحٍ منه، أنّ فيثاغورس كان رجلًا حكيمًا موحِّدًا منْ أهل حرَّان، وكان شديد العناية بالنظر في علم العدد، وكيفية نشوئه، كثير البحث عنه، وعن خواصِّه ومراتبه ونظامه، وكان يقول: إنّ معرفة العدد، وكيفية نشوئه مِن الواحد الذي قبل الاثنين، معرفة وحدانية الله عَزَّوَجَلَّ وفي معرفة خواص الأعداد، وكيفية ترتيبها ونظامها، معرفة موجودات البارئ تعالىٰ، وعلم مخترعاته، وكيفية نظامها وترتيبها»[٣].

---

(١) اختلف الإسماعيليون في تسمية مُصنِّفي رسائل إخوان الصفاء وخِلَّان الوَفاء، فذهب الداعي والمؤرخ الإسماعيلي: إدريس عماد الدين القرشي المتوفىٰ سنة ٨٧٢هـ إلىٰ أنّ مَن صنفها: الإمام أحمد -الوفيّ- ابن عبد الله بن محمد بن إسماعيل بن جعفر الصادق، انظر: عيون الأخبار ص٣٦٧، وممن اختار هذا القول: الدكتور مصطفىٰ غالب في مقدمة كتاب: راحة العقل ص٢٦، وقال البعض: إنّ واضِعيها هم: الدُّعاة الحُرُمُ الأربعة: عبد الله بن المبارك، والثاني: عبد الله بن حمدان، والثالث: عبد الله بن سعيد، والرابع: عبد الله بن ميمون القداح، وممن اختار هذا الرأي: عارف تامر، في تحقيقه للرسالة المذَهَّبة للقاضي النعمان، ص٧٢.

(٢) انظر: رسائل إخوان الصفاء وخلان الوفاء١/ ٤٨ - ٥٥، ١٤٠.

(٣) المصدر السابق، ٣/ ١٧٨، ٢٠٠.

وقالـوا: «اعلم أنّ الأصوات هي: الأغراض الحادثة من الجواهر، والجواهر جنسان، فما علا ولَطُف قيل: جواهر علوية، وما دنا وكثُف قيل: جواهر سفلية، وأصوات هي: أعراض، لا يكون حدوثها إلَّا عن الجواهر، وحدوثها لا يكون إلَّا من مُحرِّك يحركها.

ثم اعلم أنّ مِن لَدُن فَلك المحيط إلىٰ منتهىٰ فَلَك القمر أصواتًا مرتفعة، وألحانًا مطربة، ونغمات لذيذة، ولغات مختلفة، وحركات مُؤتلِفة ناطقةً، كلُّها بالتسبيح والتهليل والتكبير والتحميد، فقد بان لك بهذا الوصف معرفة الأصوات الفلكية، والحركات السماوية»[١].

وبهذا نرىٰ شديد العناية من قِبَل أصحاب تلك الرسائل الباطنية، بالفلسفة الفيثاغورية، يتجلَّىٰ ذلك بكثرة النقولات عنهم، وتبنِّي آرائهم، ووضوح التأثُّر بهم، ومَدْح حكيمهم ومؤسس مدرستهم: فيثاغورس، والثناء عليه، في مواضع متفرقة.

يقول الدكتور علي سامي النشار: «ثم أثَّرت الفيثاغورية الحديثة في الإسماعيلية، وسيطرت علىٰ كتابات إخوان الصفا، وإخوان الصفا إسماعيلية قطعًا، وقد آمن إخوان الصفا بأنّ لحركاتِ أشخاصِ الأفلاك أصواتًا ونغمات، وأنّ أشخاص الأفلاك هؤلاء هم: ملائكة الله وخُلَّص عباده، يسمعون ويبصرون ويعقلون، ويسبِّحون الليل والنهار لا يفترون، وتسبيحهم ألحانٌ، أطيب مِن قراءة داود للزَّبور في المحراب، ونَغماتٌ، ألذُّ من نَغمات أوتار العيدان الفصيحة في الإيوان العالي، وأما الفكرة الحروفية، وهي: التي انبثقت عن الفيثاغورية الحديثة، واعتبرت الحروف ترمز إلىٰ أعداد، أو الأعداد ترمز إلىٰ حروف، كما اعتبرت للحروف خصائص خاصة، فقد أثَّرت في أفكار غُلاة الشيعة، وأفكار: الميم، والسين، والعين، لدىٰ الغُلاة هي أفكار غَنوصية متأثرة بأثَر فيثاغوري حديث»[٢].

الفرع الثاني: الأفلاطونية القديمة والمحدَثة

وفلاسفتها: أفلاطون، وأفلوطين صاحب الإسكندرية، أو كما يُسمِّيه الشهرستاني بالشيخ اليوناني[٣].

أولًا: نظرية الفَيْض، وهي: أنّ الإله تَفيض عنه الأشياء جميعًا بحيث لا تنفصل عنه،

---

(١) المصدر السابق، ٣/ ٩٠ - ٩٥، ١١١.

(٢) انظر: نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام، للدكتور: علي سامي النشار ١/ ١٢٨ - ١٣٠ (بتصرف).

(٣) الملل والنحل، ٢/ ١٤٤.

فَيْضًا لا يتحدّد بزمنٍ أو تأريخ، ولا يتقيَّد بإرادة، ولا ينقطع، ويقول: النفس جوهرٌ شريف، يشبه دائرة، قد دارت علىٰ مركزها، غير أنها دائرةٌ لا بُعْد لها، ومركزها هو: العقل، وكذلك العقل هو: كدائرةٍ قد استدارت علىٰ مركزها، وهو: الخير الأول المحض، غير أنّ النفس والعقل، وإنْ كانا دائرتين، لكنّ دائرة العقل لا تتحرك أبدًا، بل هي: ساكنةٌ ذاتية، شبيهة بمركزها، وأمّا دائرة النفس فإنها تتحرك علىٰ مركزها، وهو: العقل، حركة الاستكمال، علىٰ أنّ دائرة العقل -وإنْ كانت دائرة شبيهة بمركزها- لكنها تتحرك حركة الاشتياق، لأنها تشتاق إلىٰ مركزها، وهو: الخير الأول، وأما دائرة العالم السفلي، فإنها تدور حول النفس، وإليها تشتاق[1]، والله تعالىٰ -عنده- أبدَع الأشياء بتوسط العقل، إلىٰ غير هذه الأقوال.

وعندما ننظر في كتب الإسماعيلية الباطنية، نجدها طافحةً بهذه الآراء، والأهواء، وبخاصة نظرية الفَيْض، التي اشتُهرت عن المذهب الأفلاطوني المحدَث.

ففي كتاب: الينابيع، للداعي أبي يعقوب السجستاني - الملقَّب: بدندان، والمعاصر للدعوة الفاطمية ونشأتها، وصاحب التآليف الكثيرة في المذهب الإسماعيلي الباطني، المتوفىٰ سنة ٣٥٣هـ[2] - نجده يقول: «وأمّا ما يُخاطِب العقل النفس مِن جهة الروحانيات، فأوَّله الشوق الدائم، الذي أفاض عليها، فتراها -أبدًا- مشتاقة متحنِّنة إلىٰ علّتها، فإذا تصوّرت الشوق المُفاض عليها من جهة العقل، نحوه، تراها مستبشرة، مسرورة، ناسية تعلقها بالطبيعة، فلا تزال تكتسب مِن فوائده ما يمكنها حملُه، وإحاطتها به.

وللعقل مع النفس خطابٌ آخر روحانيّ، وهو: إفاضةُ العجز عليها عن نيل جميع فوائد العقل، فهي -أعني النفس- بين شوق وعجز مِن إفاضة العقل لمخاطبته الروحانية معها، فلا تزال تكتسب الشوق، وتقف بالعجز عن السلوك إلىٰ غير مقدارها، ولو كانت الإفاضة عليها بالعجز من غير إفاضة شوق، لبقيت ناقصة، ولم تستفد شيئًا.

وهكذا أوْقع تحت النفس، الحركة والسكون، فالحركة كالشوق، والسكون كالعجز، ووقع من الحركة والسكون الـهَيُوْلَىٰ والصُّورة، فالهيولىٰ كالشوق، والصورة كالعجز، لأن الهيولىٰ -أبدًا- تشتاق إلىٰ قبول صورة أخرىٰ معها، إلىٰ أنْ قال: ولما كانت الفوائد الطبيعية من الأفلاك والكواكب متَّصلة بالمواليد المستديرة علىٰ المركز بالحركات الدائمة، التي هي: جوهرها وطبعها، فينشأ بتلك[3] الحركة: صور طبيعية، ذوات

---

(١) انظر: الملل والنحل، للشهرستاني، ٢/ ١٤٤، والموسوعة الميسرة للأديان والمذاهب المعاصرة ٢/ ٨٠٣.

(٢) انظر: مقدمة كتاب الافتخار، للدكتور: مصطفىٰ غالب ص١١- ١٤.

(٣) في المطبوعة: بذلك، وهو: خطأ.

أشخاص، قابلةً للكون والفساد، وهي -أعني الأفلاك والكواكب- ثابتةٌ على حالها، كان اتِّصال فوائد العقل بالنفس بالسكون الدائم، الذي تستفيده النفس من العقل، لتنشأ بالفوائد المتصلة من العقل بالنفس صورة روحانية أزلية سرمدية»[١].

ونجد نظرية الفَيْض -كذلك- في رسائل إخوان الصفاء، في مواضع عديدة، ففي الرسالة الأولى من النفسيات -عندهم- يقولون: «اعلم أنّ عِلّة وجود العقل هو: وجود الباري عَزَّوَجَلَّ وفَيْضه الذي فاض منه، وأوّل شيء اخترعه الله -جلّ ثناؤه- وأوجَده جوهرٌ بسيط روحانيّ في غاية التمام والكمال والفضل، فيه صور الأشياء يُسمَّى العقل الفعَّال، وأنَّ مِن ذلك الجَوْهر، فاض جوهرٌ آخر دونه في الرُّتبة يسمّى الرتبة الكلية، وانبجس مِن النفس جوهرٌ آخر يسمى الـهَيولى الأولى، والنفس الكلية إنما هي: قوةٌ روحانية فاضت من العقل بإذن الباري»[٢].

ومما يحسُن التنبيه عليه، أنّ القاضي أبا بكر الباقلاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ قد ذكر في كتابه هذا نظرية بدء الخلق -عندهم- ونقل تعبيرهم عنها: بالإبداع، ولذلك جاءت بعض آراء الإسماعيلية مُنكرةً نظرية: الفَيْض، مخالفةً بذلك الأفلاطونية الحديثة، وممن استخدم تعبير الإبداع وأنكر نظرية الفَيْض الداعي أحمد حميد الدين الكِرْماني المتوفَّى سنة ٤١١هـ والملقب عند الإسماعيليين بحُجَّة العراقَيْن[٣].

والفرق بين الإبداع والفَيْض، كما ذكر ذلك الداعي أحمد حميد الدين الكرماني، أنّ مِن شأن الفَيْض أن يكون مِن جنس ما منه يفيض، ويكون مشاركًا له ومناسبًا، ويكون الفيض مِن جهة ما هو: فَيْض، كعين ما يفيض منه الفيض، بكونه كذات الفيض.

وأمّا الإبداع، فهو الذي وجوده لا مِن شيء، والموجود الأول الذي وجوده لا مِن مادة، والذي لا تُحاط بكيفية وجوده[٤].

وإنكارُ نظرية الفيْض مِن بعض دعاة الإسماعيلية الباطنية، والتعبير عنها بمصطلح الإبداع جعلت الدكتور: عبد الرحمن بدوي يشكِّك فيها، وفي مذهب أصحاب رسائل إخوان الصفاء الإسماعيلي[٥]، ويقرِّر -حينئذٍ- أنّ إخوان الصفاء ليسوا مِن الإسماعيلية

---

(١) انظر: كتاب الينابيع، تأليف: الداعي أبي يعقوب السجستاني ص٩٤-٩٧.

(٢) انظر: رسائل إخوان الصفاء وخلان الوفاء، ٣/ ١٨٧،١٨٥، ١٨٩ (بتصرف).

(٣) انظر: راحة العقل، للداعي أحمد حميد الدين الكرماني ص١٧١.

(٤) انظر: راحة العقل، ص١٧١ - ١٧٥.

(٥) وممن نفى انتساب إخوان الصفاء للإسماعيلية: الدكتور عادل العوا في كتابه: حقيقة إخوان الصفاء، ورأى رأيًا أبعدَ مِن ذلك، وهو: أنّ إخوان الصفا أقربَ ما يكونوا إلى المعتزلة، ولا أدري بأيِّ =

في شيءٍ، فلِكُلٍّ مِن الفريقين مذهبه المستقلّ، وحجَّتُه في ذلك؛ هي: تقرير رسائل إخوان الصفاء لنظرية الفَيْض، ومخالفتهم للفكر الإسماعيلي، وأئمة الإسماعيلية كالداعي الكِرماني، والأمر الآخر: انتقاد أصحاب الرسائل المذكورة لبعض آراء الإسماعيلية كحصر الأعداد علىٰ سبعة، وتسميتهم الإسماعيلية بالمُسبِّعة[١].

والحقُّ: أنّ هذا التحقيق غيرُ دقيق، حيث إنه نفىٰ انتساب أصحاب رسائل إخوان الصفاء للإسماعيلية.

وكذلك: نفيُه أنْ تكون نظرية الفَيْض قوْلًا قالت به الإسماعيلية، ونزيد المسألة وضوحًا مِن خلال النقاط التالية:

١ - **أنّ فكرة الفَيْض لم يُثْبِتْها إخوان الصفاء وحدَهم**، بل إنّ مَن أثبتَها مِن أئمة الإسماعيلية كثير، ومنهم أشهرُهم وإمامهم قاضي الدولة الفاطمية في عصر المُعِزّ لدين الله الفاطمي القاضي النعمان، المتوفىٰ سنة ٣٦٣هـ بالقاهرة، وذكر معها قضية الإبداع فخلط بينهما[٢].

ومنهم: الداعي أبو يعقوب السجستاني المتوفىٰ سنة ٣٥٣هـ وهو: شيخُ الكِرْماني -نفسُه- الذي أنكر هذه النظرية، وقد سبق نقل كلامه في كتاب الينابيع[٣]، وذكر الإبداع و الفيض -معًا- في كتابه: «الافتخار»[٤].

ومنهم الداعي الأجلّ -عندهم- جعفر بن منصور اليمن[٥]، واسم منصور اليمن: الحسن بن فرج بن حوشب بن زادان الكوفي -مَن ابتدأ الدعوة الإسماعيلية باليمن- وسُمّي بمنصور اليمن لِمَا أُتِيح له مِن النصر في تلك البلاد[٦].

=مستند ذهب، وأيِّ إمام اتَّبع! انظر كتابه المذكور: حقيقة إخوان الصفاء، د. عادل العوا، الطبعة الأولىٰ ١٩٩٣م، الناشر: الأهالي للطباعة والنشر دمشق ص٨٥، ٩٩.

(١) انظر: مذاهب الإسلاميين، تأليف: الدكتور عبد الرحمن بدوي ص٩٨٠.

(٢) انظر: الرسالة المذهبَة، للقاضي النعمان، ضمن خمس رسائل إسماعيلية ص٦١، ٦٤، تحقيق وتقديم: عارف تامر.

(٣) انظر: ص(٩٠).

(٤) انظر: الافتخار، للداعي: أبي يعقوب السجستاني ص٢٥.

(٥) انظر قوله: سرائر وأسرار النطقاء، للداعي جعفر بن منصور اليمن ص١٧.

(٦) انظر: افتتاح الدعوة، للقاضي النعمان ص٢ - ٣.

ومنهم داعي سرمين: أبو المعالي حاتم بن عمران بن زهرة، المتوفىٰ سنة ٤٩٨هـ، في كتابه: «رسالة الأصول والأحكام»[(١)].

ومنهم الداعي: محمد بن سعد بن داود الرفنة في «الرسالة الكافية»[(٢)].

ومنهم: إبراهيم بن الحسين الحامدي، المتوفَّىٰ سنة ٥٥٧هـ[(٣)].

ومنهم الداعي المُطْلَق: عليّ بن الوليد، في رسالة «الإيضاح والتبيين في كيفية تسلسل الجسم والدين»، فقد أشار إليها إشارةً[(٤)]، وفي كتابه: «دامغ الباطل وحتف المناضل»، صرَّح بها تصريحًا[(٥)].

ومِمن نقلها عنهم مِن الإسماعيلية المعاصرين مقرِّرًا ومُثبتًا لها الدكتور مصطفىٰ غالب[(٦)].

وممن أثبتها عنهم -مِن غيرهم مِن الباحثين- الدكتور: محمد كامل حسين[(٧)]، والدكتور: علي سامي النشار[(٨)].

٢- أمّا تشكيكه في مذهب إخوان الصفاء الإسماعيلي فهو: لا يستند إلىٰ دليلٍ، حيث إنّ بعض أئمة الإسماعيلية، أكَّدُوا وصرّحوا تصريحًا صريحًا بنِسْبة رسائل إخوانُ الصفاء للإسماعيلية، كالدَّاعي المُطلق، ومُؤرِّخ الدعوة الإسماعيلية: إدريس عماد الدين القرشيّ المتوفَّىٰ سنة٨٧٢هـ، فقد نَسَبَها للإمام أحمد بن عبد الله بن محمد بن إسماعيل بن جعفر الصادق، وهو أحدُ أئمة الدعوة الإسماعيلية كما هو مشهورٌ معروف[(٩)].

وبالتَّلميح مِن الداعي أبي المعالي حاتم بن عمران بن زهرة -داعي سرمين- المتوفىٰ

---

(١) انظر: خمس رسائل إسماعيلية، ص١٠١.

(٢) انظر: المصدر السابق، ص٩١.

(٣) انظر: كنز الولد، لإبراهيم بن الحسين الحامدي ص٤٣.

(٤) انظر: أربعة كتب إسماعيلية، عني بتصحيحها: ر. شتروطمان ص١٦٤، ١٦٦.

(٥) انظر: دامغ الباطل وحتف المناضل، الداعي علي بن الوليد ٢/ ١٠ - ١١.

(٦) انظر: تأريخ الدعوة الإسماعيلية، للدكتور مصطفىٰ غالب ص٥٨.

(٧) انظر: طائفة الإسماعيلية، ص١٧٥-١٧٦.

(٨) انظر: مقدمة الإفحام لأفئدة الباطنية الطغام ص١٣.

(٩) انظر: كتاب عيون الأخبار وفنون الآثار - السبع الرابع - للداعي إدريس عماد الدين القرشي ص٣٦٧.

سنة ٤٩٨هـ، في رسالته الـمُسمَّاه: برسالة «الأصول والأحكام»[(١)].

ومِمَّن نسبَها للإسماعيلية مِن المعاصرين الدكتور: مصطفىٰ غالب الإسماعيلي[(٢)]، وعارف تامر الإسماعيلي[(٣)]، والدكتور: علي سامي النشار[(٤)]، والدكتور: سليمان بن عبد الله السَلُّومي[(٥)]، وغيرهم.

ومِن الأئمة المحققين: الشيخ تقيّ الدين أبي العباس أحمد بن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ فقد نسبَ هذه الرسائل للمذهب الإسماعيلي فقال: «فصار كثيرٌ مِن أهل الزَّنْدقة والبدع يَنسب مقالته إليه -أي إلىٰ جعفر الصادق- حتىٰ أصحاب رسائل إخوان الصفاء ينسبونها إليه، وهذه الرسائل صُنِّفَت بعد موته بأكثر مِن مِائتي سنة، صُنِّفت عند ظهور مذهب الإسماعيلية العبيديين، الذين بنوا القاهرة، وصُنِّفت علىٰ مذهبهم الذي ركَّبوه مِن قول فلاسفة اليونان، ومجوس الفرس، والشيعة مِن أهل القِبْلة»[(٦)].

٣- أنّ إنكار نسبة إخوان الصفاء للإسماعيلية بمجرد إثباتهم لنظرية الفَيْض مخالفين بذلك لبعض الدعاة الإسماعليين، إنكارٌ غير صحيح، حيث إنه ثبتت المخالفة بين أصحاب المذهب الإسماعيلي في كثيرٍ مِن القضايا الكبرىٰ عندهم، فقد اختلفت الإسماعيلية النِّزارية عن الإسماعيلية الـمُسْتَعْلِية -مثلًا- في قضية الإمامة، ومع ذلك لم ينفِ أحدٌ من الفريقين نسبتهم للمذهب الإسماعيلي، وما الاختلاف بين مصطفىٰ غالب، وعارف تامر، ونقدهم وتجريحهم، وتجريعهم، لبعضهم ببعيدٍ[(٧)]، فهل هذا الاختلاف يُسقط كونهما مِن الإسماعيلية؟

٤- أنه عند النظر في هذه الرسائل، يتيقَّن الإنسان ويتحقق مِن توافق هذه الرسائل وتشابهها مع العقيدة الإسماعيلية، بل ويرىٰ أنها المنبع والمصدر للفكر الإسماعيلي، الذي يرجعون إليه مِن كافة طوائفهم.

---

(١) انظر: خمس رسائل إسماعيلية، تحقيق وتقديم: عارف تامر ص١٢١.

(٢) مقدمة كتاب: راحة العقل ص٢٦.

(٣) خمس رسائل إسماعيلية ص٧٢.

(٤) نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام ١/ ١٢٨، ومقدمة: الإفحام لأفئدة الباطنية الطُّغام ص٩.

(٥) انظر: أصول الإسماعيلية ٢/ ٥١٩.

(٦) انظر: مجموع الفتاوىٰ ١١/ ٥٨١.

(٧) انظر: تاريخ الدعوة الإسماعيلية،، ص١٠-١٢.

ثانيًا: مِن النظريات التي استقاها وتشرَّبها الإسماعيليون مِن الأفلاطونيين القدماء نظرية المثل والممثول[١]، فيرىٰ أفلاطون أنّ لكلٍّ موجود مشخص في العالم الحسي مثالًا غير مشخص في العالم العقلي، ويسمِّي ذلك: المُثُل الأفلاطونية، فالمبادئ الأول بسائط، والمثل مبسوطات، والأشخاص مركبات، فالإنسان المركَّب المحسوس جزئي ذلك الإنسان المبسوط المعقول، وكذلك الحيوان والنبات والمعادن، والموجودات في هذا العالم: آثار الموجودات في ذلك العالم، ولا بُدَّ لكلِّ أثَرٍ مِن مؤثر يشابهه نوعًا من المشابهة، قال: والعالم عالمان: عالم العقل وفيه المثل العقلية والصور الروحانية، وعالم الحس وفيه الأشخاص الحسية والصور الجسمانية[٢].

فجاءت الإسماعيلية الباطنية بهذه النظرية، قال المؤيد الشيرازي: «خلق الله أمثالًا وممثولات، فجسم الإنسان مثل ونفسه ممثول، والدنيا مثل والآخرة ممثول، وأنّ هذه الأعلام التي خلقها الله وجعل قوام الحياة بها من الشمس والقمر والنجوم لها ذوات قائمة يحلُّ منها محلّ المثل، وأنّ قواها الباطنية التي تؤثر في المسموعات هي: ممثول تلك الأمثال»[٣].

وقال أحمد بن إبراهيم النيسابوري -بعد أنْ مثّل الأنبياء بالأفلاك-: «وأمثالٌ جبريات فانيات علىٰ ممثولات دينيات باقيات، واختيارات نفع كلّ واحدٍ من الممثولات من الأصول والمواليد والأغذية والأدوية الدينية أجلّ وأفضل وأعزّ من الأمثال الجبريات، والاحتياج إليه أكثر من الاحتياج إلىٰ الجبر الطبيعي، لأنّ نفْع الجبريات راجعٌ إلىٰ الجسد، ونفْع ممثولاته أرجعُ إلىٰ الروح والنفس، فبمقدار زيادة فضل الروح علىٰ الجسد تكون زيادة فضل الممثولات العقليات علىٰ الأمثال الطبيعيات»[٤].

والناظر في مصادر الإسماعيلية، يجدها مليئةً بهذه النظرية، فعندهم -مثلًا-: المبدع الأول القلم، يدلُّ علىٰ الناطق، والمبدع الثاني اللوح، يدل علىٰ الأساس، وهما مثلان، والناطق والأساس ممثولان، وكذلك: الولاية مثلها آدم، والطهارة مثلها: نوح، وهو أوّل مبعوث لتطهير العباد من المعاصي، والصلاة مثلها مثل إبراهيم وهو الذي بنىٰ

(١) انظر: طائفة الإسماعيلية، ص١٧٥.

(٢) انظر: كتاب: المثل العقلية الأفلاطونية، حققه وقدم له: عبدالرحمن بدوي ص٧،٨٥-٨٨، والملل والنحل، للشهرستاني، ٢/ ٨٨ - ٩٣، وتاريخ الفلسفة اليونانية، تأليف: يوسف كرم ص٧٢-٧٦.

(٣) انظر: الإسماعيلية، الشيخ إحسان إلهي ظهير ص٤٦٩، عن: المجالس المؤيدية، المجلد الثاني، المجلس السابع.

(٤) انظر: كتاب إثبات الإمامة، لأحمد بن إبراهيم النيسابوري ص٣١ - ٣٢.

البيت الحرام، والزكاة مثلها مثل موسىٰ، والصوم مثله: عيسىٰ، والحج: مثله محمد -صلىٰ الله عليهم أجمعين-[١].

وأمثلة ذلك كثيرة -جدًّا- في مصادرهم، بل إنّ كِتَابَيْ القاضي النعمان: دعائم الإسلام، وتأويل الدعائم، قائمةٌ علىٰ أمثال هذا، وبذلك نعلم أنّ أركان الإسلام -عندهم- مثل، وأسماء الأنبياء ممثول، فالظاهر: مثل، والباطن: ممثول، يقول الدكتور مصطفىٰ غالب: «علىٰ ضوء ما استوعبناه خلال دراستنا الطويلة لكافة النصوص المطبوعة والمخطوطة التي تبحث في أصول معتقدات الإسماعيلية يمكننا أنْ نعتبر التأويل، ونظرية المثل والممثول المدماك، الذي تتركز عليه أسس العقائد الباطنية الإسماعيلية، هو بمثابة الشريان الحيوي الذي يمدّ الأفكار الفلسفية العقلانية التعليمية بالتجدد والتطور نحو الأكمل والأمثل»[٢].

ويقول: «وبناءً علىٰ نظرية المثل والممثول هذه، يجب أنْ يكون في العالم الأرضي عالم جسماني ظاهر يماثل العالم الروحاني الباطن، فالإمام هو: مثل السابق، وحجته مثل التالي، أو أنْ يكون في العالم الأرضي حدود جسمانية تماثل الحدود العلوية، وتتصف بصفتها وتسمىٰ بأسمائها، لأن الله -تعالىٰ- أقام العالمين العلوي والسفلي بعشرة حدود جسمانية، فالحدود الجسمانية أو الأرضية هم: النبي والوحي والإمام والحجة والداعي، يقابل كلًا منهم: السابق والتالي والجد والفتح والخيال»[٣].

وبذلك نعلم أنّ هناك تشابهًا، بل تداخلًا بين الإسماعيلية الباطنية والأفلاطونية، وإنْ كان الفكر الإسماعيلي معقّد التكوين، متشعِّبُ المفاهيم، متضاربٌ بعضُه مع بعض، لكنّ المرء كلَّما توسّع في الإطلاع علىٰ نهجهم، واستقصاء فكرهم؛ زاد اقتناعه بأنّ الإسماعيلية عِيالٌ علىٰ الأفلاطونية الحديثة، والأفلوطينية الإسكندرانية[٤]، ويَثبت القول: بأنّ الأفلاطونية الحديثة تُعتبر أحد مصادر الفكر الإسماعيلي، وإنما أشرنا لذلك إشارةً، وأرجو أنها تكفي في بيان هذه النظرية.

---

(١) انظر: دعائم الإسلام، للقاضي أبي حنيفة النعمان المغربي ص٢٤ - ٢٥.

(٢) انظر: الحركات الباطنية في الإسلام، للدكتور: مصطفىٰ غالب ٩٢.

(٣) انظر: المرجع السابق، ص١٠٥، ١١٨.

(٤) انظر: كتاب إسلامٌ بلا مذاهب، للدكتور مصطفىٰ الشكعة، ص٢٦٢ - ٢٦٣.

الفرع الثالث: الديانات المحرَّفة والوثنية

مِن مصادر الباطنية الأخرىٰ: الديانات الشرقية المجوسية، كالغنوصية الفارسية، وإيمانها بإيجاب أصلَيْن للوجود، إلهٌ للخير والنور، وإلهٌ للشرِّ والظلام، وقد أثّرت في عقائد الإسماعيلية الباطنية، وتغذَّت في أعماقه، ومِن ذلك: الاعتقاد الغنوصي في تقديس الأئمة ورفعهم إلىٰ مرتبة الألوهية، والقول بتناسخ الأرواح، وسوف يأتي في مبحث آراء الباطنية في عقيدتهم بالمعاد واليوم الآخر زيادة بيان لذلك(١).

ومن الديانات التي استقاها الباطنيون وتأثروا بها:المزدكية والمانوية، وقد اتصلت بها مِن خلال الأخْذ بشيوعية المال التي دعا لها مزدك، وقد أخذ حمدان قرمط بالنظام الاجتماعي للمزدكية(٢)، بل إنّ الاشتراكية كانت متغلغلة في المذهب الباطني ومتأصِّلةً في جذوره، ويصرِّح ويتبجَّحُ بذلك مصطفىٰ غالب، ويرىٰ أنّ مبادئ المجتمع الإسماعيلي قائمٌ علىٰ أمورٍ أربعة، الأول: المساواة بين جميع طبقات المجتمع، ثانيًا: مقاومة العصبية القومية والدفاع عن نظرية الإخاء بين جميع الناس علىٰ اختلاف قومياتهم وأديانهم، ثالثًا: إبطال ملكية الأراضي، رابعًا: المساواة بين الجنسين في الحقوق والواجبات(٣).

ومِن الديانات التي أثَّرت في الفكر الإسماعيلي الباطني: اليهودية، ويمكن أنْ تكون قد غذَّته وسقته وعاهدته، عن طريق فيلون، في القرن الأول الميلادي واستعماله لنظرية المثل والممثول السابقُ ذِكْرُها، ويُعدُّ مِن أكبر ممثلي النزعة إلىٰ التأويل في العصر القديم، ويكون قد انتقل هذا الفكر عن طريق ابن سبأ، وتَشَرَّبتْه الإسماعيلية بعد ذلك(٤).

وسوف يأتي دليلٌ علىٰ تأثر الإسماعيلية الباطنية بالديانة اليهودية -ذكره المصنِّف- عنهم- من خلال تعظيمهم ليوم السبت وأنه يوم فرح وسرور وبطالة(٥).

ومنها: النصرانية، فقد دَانَ بعض دعاة الباطنية بالصَّلِيْب -واستخدموه في عرض دينهم- وهو: ما تذهب إليه الكنيسة، بل إنّ أبا يعقوب السجستاني حاول أنْ يوفِّق ويزاوج

---

(١) انظر: ص (١١٢).

(٢) انظر: نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام، ١/ ١٨٩ - ٢٠٥، والحركات الباطنية في العالم الإسلامي، للدكتور: محمد أحمد الخطيب ص٤٥، وانظر الإفحام لأفئدة الباطنية الطغام، ليحيىٰ بن حمزة العلوي ص٤٤.

(٣) انظر: الحركات الباطنية في الإسلام، ص١٦٣ - ١٧٩.

(٤) انظر: مذاهب الإسلاميين، للدكتور: عبد الرحمن بدوي ص٧٥٤ - ٧٦٠.

(٥) انظر: ص (٣٧٥).

بين الإسلام والنصرانية، بقوله: بالاتفاق بين الشهادة والصليب، فيقول: «إنّ الشهادةَ مبنيَّةٌ علىٰ النفي والإثبات، فالابتداء بالنفي والانتهاء إلىٰ الإثبات، وكذلك الصليب خشبتان: خشبةٌ ثابتة لذاتها، وخشبةٌ أخرىٰ ليس لها ثبات إلّا بثبات الأخرىٰ، والشهادة أربع كلمات، كذلك الصليب له أربعة أطراف، فالطَّرف الذي هو ثابت في الأرض منزلته منزلة صاحب التأويل الذي تستقرّ عليه نفوس الـمُرْتادين، فالطرف الذي يقابله عُلُوًّا في الجوّ، منزلته منزلة صاحب التأييد الذي عليه تستقرّ نفوس المؤيدين، والطرفان اللذان في الوسط، يمنةً ويَسْرَة علىٰ: التالي والناطق، اللذَيْن أحدهما صاحب التركيب، والآخر صاحب التأليف، أحدهما مقابل الآخر، والطرف القائم دليلٌ علىٰ السابق الـمُمِدّ لجميع الحروف»(١).

هذه نظرةٌ سريعة، وإشارةٌ لطيفة لمصادر الفكر الباطني الإسماعيلي، ونتيجةُ ذلك: أنّ الإسماعيلية- وإنْ كان البعضُ يُنكِر أنْ تكونَ فِكْرًا- فهيَ: خليطٌ مِن ديانات شتَّىٰ، ومذاهب متعددة، أشهرها: الفلسفات اليونانية قديمُها كالأفلاطونية، والفيثاغورية، وحديثها كالأفلوطينية الإسكندرانية، ومن الديانات الشرقية: كالمانوية، والمزدكية، ومن الديانات اليهودية والنصرانية، فما بالُك بمذهب هذه أصوله، وتلك قواعده ومصادره؟ إنه كما أخبر اللهُ -وصدق اللهُ- ﴿ظُلُمَٰتُۢ بَعۡضُهَا فَوۡقَ بَعۡضٍ إِذَآ أَخۡرَجَ يَدَهُۥ لَمۡ يَكَدۡ يَرَىٰهَاۗ وَمَن لَّمۡ يَجۡعَلِ ٱللَّهُ لَهُۥ نُورٗا فَمَا لَهُۥ مِن نُّورٍ ٤٠﴾ [النور: ٤٠].



(١) انظر: الينابيع، لأبي يعقوب السجستاني، ص١٤٨، والحركات الباطنية في الإسلام، للدكتور: مصطفىٰ غالب ص١١٤ - ١١٥، وإسلام بلا مذاهب، للدكتور: مصطفىٰ الشكعة ص٢٧١.



المبحث الثاني
أهم آراء الباطنية

قبل أنْ ننقل أقوالـهم، يـحسُن التنبيه علىٰ أمرين:

الأول: أن هـذا الكتاب مِن أوّله إلىٰ آخره؛ في بيان مذهب هذه الطائفة ونقضه، ونحن -هنـا- نشـير إلـىٰ أقـوال وآراء الباطنية الإسـماعيلية إشـارةً تكون كالمدخـل للكتاب والتقريبِ إليه.

الأمر الثاني: أننا عند ذكر القاضي الباقلاني لآرائهم؛ نقوم بالإشارة إلىٰ مواضعها مِن مصادرهم، ونوثِّق ذلك -حسب الطاقة- وبالتالي يكون نقْل هذه الأقوال هنا مِن الكتب المتخصصة التي اعتنت بهم ودرست حالهم واستقت منهم، ولا داعي لأنْ ننقلها كلّها هنا في هذا المبحث، لأنّ المقام مقام إشارة واختصار، والله الموفق والهادي.

المطلب الأول: التوحيد

عندمـا ننظر في كتب الباطنية نجد نَفَسًـا فلسـفيًا عميقًـا، ومنهجًا سوفسـطائيًّا مُغالِطًا، حيـث إنهم عند كلامهـم في إثبات الإله تجدهـم يصرفون جُلّ كلامهم فـي إثبات العقل والنفس وكيفيـة خلقهمـا أو بدئهمـا، وتكوُّن الـخلق بعدهـما، وإذا أتـوا علىٰ مسألة وجـود الله -سـبحانه- تجدهم يمرُّون عليها سـريعًا، أويلبِّسون تلبيسًـا، ولا يهتمون بها اهتمامهـم بغيرها، حتىٰ يقولوا للأُمَّـة عند محاجَّتهم إياهم: نحن نُقِـرُّ بالإله ونحن باقون علىٰ إسـلامنا -علىٰ حدّ زعمهم- وهم في الـحقيقة كما ذكر شـيخ الإسـلام عنهم -في قضية وجود الـخالق- «ولا يثبتون إلّا وجودًا مُطلقًا لا حقيقة له عند التحصيل»[1]، وهذا حقيقة مذهبهم ومنهجهم السوفسطائي.

---

(١) انظر: التدمرية، لشيخ الإسلام ابن تيمية ص١٥.

وهذا الأمر جعل بعض العلماء ومنهم: المصنِّف القاضي أبو بكر الباقلاني عندما أتىٰ علىٰ مسألة الإلهيات -عندهم- ذكر أنهم يُثبتون إلهين اثنين، الأول: العقل، والثاني: النفس، أو الأول والتالي[١]، وتَبِعه علىٰ ذلك الإمام أبو حامد الغزالي[٢]، ويحيىٰ بن حمزة العلوي[٣]، ومحمد بن الحسن الديلمي[٤]، وغيرهم، لأنّ الإله الحقّ -علىٰ رأيهم- غير معتَبر.

ومما يدلّ علىٰ كلامنا السابق، أنهم أبدلوا لفظة الوجود، بلفظة الأَيْس، وهي لفظةٌ يونانية معناها: الوجود، فتجد داعيهم أحمد حميد الدين الكرماني يتكلّم عن مسألة وجود الباري ويطيل فيها في كتابه راحة العقل، فيقول -في مشرعه الثاني- في بطلان كونه تعالىٰ أيْسًا[٥]، أي: موجودًا، ثم أخذ يقرِّر هذه العقيدة بكلام طويل، ويبدِّل الكلمات حتىٰ لا يُؤاخَذ بها، فَيَهْربُ مِن تَبِعاتها، لئلا يُحتَجَّ عليه، وبالتالي يدَّعون أنهم من المسلمين حيث إنهم يقرُّون بالله و بالتوحيد -علىٰ حدِّ زعمهم.

ويقرِّر الشهرستاني عنهم هذه الفكرة وهي حقيقة نفي الوجود عن الله تعالىٰ، فيقول: «ثمّ إنّ الباطنية خَلطوا كلامهم ببعض كلام الفلاسفة، وصنّفوا كتبهم علىٰ هذا المنهاج، فقالوا في البارئ تعالىٰ: إنّا لا نقول هو موجود، ولا لا موجود»[٦].

وكذا الغزالي حيث يقول: «السابق -عندهم- لا يُوصَف بوجودٍ ولا عدم، وزعموا أنّ جميع الأسامي منتفيةٌ عنه، وكأنهم في الجملة يتطلّعون إلىٰ نفي الصانع، فإنهم لو قالوا: إنه معدوم لم يُقبَل منهم، بل منعوا الناس مِن تسميته موجودًا، وهو: عين النفي مع تغيير العبارة»[٧].

ويمكننا أنْ نُلخِّص عقيدتهم في باب الإلهيات: بأنهم يقولون بإلهين قديمين، لا أوّل

---

(١) انظر: ص(١٩٥- ٢٠١).

(٢) انظر: فضائح الباطنية، لأبي حامد الغزالي ص٣٨.

(٣) انظر: الإفحام لأفئدة الباطنية الطغام، يحيىٰ بن حمزة العلوي ص٣٨.

(٤) انظر: بيان مذهب الباطنية وبطلانه، لمحمد بن الحسن الديلمي ص٣١-٣٢.

(٥) انظر:راحة العقل، ١٣١.

(٦) انظر:الملل والنحل، ١/ ١٩٢.

(٧) انظر:فضائح الباطنية، ص٣٩.

لوجودهما، إلّا أنّ أحدهما عِلّة لوجود الثاني، واسم هذه العلة السابق، واسم المعلول التالي، وأنّ السابق خلق العالم بواسطة التالي، لا بنفسه، وقد يُسمّىٰ الأول: عَقلًا، والثاني: نفْسًا، ويزعمون أنّ الأول هو: التامّ بالفعل، والثاني بالإضافة عليه ناقص، لأنها معلولة[١].

أمّا عن كيفية إبداع الخلق:أنه حَدَث مِن السابق -الذي هو: العقل عندهم- التالي وهو: أول مُبدع، وحدث مِن المبدع الأول النفس الكلية الفاشية جزيئاتها في هذه الأبدان المركّبة، وتولّد مِن حركة النفس الحرارة، ومِن سكونها البرودة، ثم تولّد منهما: الرطوبة واليبوسة، ثم تولّدت مِن هذه الكيفيات الاستقصات الأربع: النار، والهواء، والماء، والأرض، ثم إذا امتزجت علىٰ اعتدالٍ ناقص، حدثت منها المعادن، فإن زاد قربُها مِن الاعتدال وانهدم صرفية التّضادّ منها تولّد منها النبات، وإنْ زاد؛ تولّدَ الحيوان، فإن ازداد قُربًا؛ تولّدَ الإنسان، وهو: منتهىٰ الاعتدال[٢].

وعن كيفية حدوث الأفلاك يقرِّرون: أنه لما اشتاقت النفس إلىٰ كمال العقل، احتاجت إلىٰ حركةٍ مِن النقص إلىٰ الكمال، واحتاجت الحركة إلىٰ آلة الحركة، فحدثت الأفلاك السماوية[٣].

أمّا الطبيعة، فيذهبون إلىٰ أنّها تُوجَد عن المبدع الأول، وهي مِن جهة جوهرها شيءٌ واحد، ومِن جهة أفعالها في موادها أشياء كثيرة، وهي: تُحرِّك كلَّ شيء، وهي: إذا حرَّكت الأجسام دوْرًا؛ فهي: فَلَك، وإذا حرَّكت النار والهواء علْوًا؛ فهي: خِفّة، وإذا حرَّكت الماء والشيء الثقيل إلىٰ مركزه سفلًا؛ فهي: ثُقل، وإذا حرَّكت النبات للنماء؛ فهي نفس نامِيَة، وإذا حرَّكت الحيوان لطلب اللذات؛ فهي: نفس حيَّة، وإذا حركت الإنسان للإحاطة بالموجودات؛ فهي: نفْس ناطقة، والطبيعة مِن حيث هي فاعلة: طبيعة واحدة، ومِن حيث إنَّ فعلها في مواد مختلفة؛ فهي: كثيرة[٤].

---

(١) انظر: فضائح الباطنية، ٣٨.

(٢) المصدر السابق، ٣٩، والإفحام لأفئدة الباطنية الطغام، ص٣٨، والحركات الباطنية في الإسلام، للدكتور: مصطفىٰ غالب، ص١١٠.

(٣) انظر:الملل والنحل، ١/ ١٩٣.

(٤) انظر:مذاهب الإسلاميين، ١٠١٦.

وهذا يُثبِت ويُحقِّق ما ذكرناه -سابقًا[١]- مِن شدَّة تأثُّر مذهب الباطنية بالفلاسفة بشتّىٰ مشاربهم، واختلاف مدارسهم، ويدلُّ -أيضًا- علىٰ حقيقة مذهبهم وهو: نفيهم لوجود الله الخالق البارئ المبدع المصور، حيث إنهم يقولون: بتكوُّن هذه الأشياء بطبيعتها وتولُّدِها وامتزاجها، وكأنها تكوَّنت بنفسها، أو بإفاضة بعضها علىٰ بعض، فالعقل الأول هو المُبدِع الأول، وهو المحرك الأول لجميع المحركات، وهو العِلَّة في وجود ما سواه، وأنه لا يحتاج في الفعل إلىٰ غير ذاته، وأنه عقلٌ في ذاته، وعاقلٌ لذاته، ومعقولٌ بذاته، وهذه الخصائص التي أطلقتها الإسماعيلة علىٰ العقل الأول هي عينها خصائص إله أرسطو، والفارابي، وابن سينا، وأنّ ما وصف به الفلاسفة الثلاثة: المحرك الأول، أو الله، هو نفسه ما وصف به الإسماعيلية العقل الأول[٢].

ويُثبت هذه الحقيقة عنهم، الدكتور محمد كامل حسين حيث يقول: «فالخالق عند الإسماعيلية إذن هو: العقل الكلي، والنفس الكلية، وبمعنىٰ آخر إنّ ما يقوله المسلمون عن الله عَزَّوَجَلَّ خلعه الإسماعيلية علىٰ العقل الكلي، فهو الإله عندهم»[٣].

الفرع الأول: مباحث العقل والنفس

قد تنازع الناس في هذا العقل والنفس وماهيتهما ومكانتهما، ومحل العقل، ولأن الباطنيين اهتموا بهما اهتمامًا كبيرًا حتىٰ جعلوهما الإله؛ كان من الحسن أنْ نشير إلىٰ أقوالهم وأقوال غيرهم فيه، فنتكلم عن المقدمات والتعريفات ثم ندخل في مكانته وأقوالهم فيه وأقوال غيرهم حتىٰ نقارن بين ذلك والله المستعان[٤].

---

(١) انظر: ص (٨٧- ٩٤).

(٢) انظر: إسلامٌ بلا مذاهب، للدكتور: مصطفىٰ الشكعة، ص٢٦٣.

(٣) انظر: طائفة الإسماعيلية، للدكتور محمد كامل حسين، ص١٥٨، وانظر -أيضًا-: الإسماعيلية، للشيخ إحسان إلهي ظهير، ص٢٨٦ - ٢٩٠.

(٤) انظر للاستزاده في مسائل العقل والنفس: الإشارات والتنبيهات، لأبي عليّ بن سينا ٢/ ٤٠٢، ومِعْيَار العلم لأبي حامد الغزالي ص٢٨٦ - ٢٩١، وإحياء علوم الدين لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي١/ ٨٤ - ٨٧، والمفردات للراغب ص٥٧٧ والتعريفات ص٢٢٨- ٢٢٩ و الكليات ٣/ ٢١٦، ٢١٨، والمعجم الفلسفي ٢/ ٨٤، ٤٨١، ودرء تعارض العقل والنقل، لأبي العباس ابن تيمية١/ ٢٢٩، والردّ علىٰ المنطقيين، لهُ ص٣٢١، والتدمرية ص١٦-٢١، ٥١، وكتاب النفس لأرسطو طاليس ص٤١، ٤٥ - ٤٩، وكتاب الشِّفَا لابن سينا٢/ ٣٣ - ٣٦، جزء٦ / ٥-١٣، وص٢٠٨-٢١٥، والرسالة الجامعة المنسوبة للحكيم=

فأصل العقل: الإمساك، كعقل البعير بالعقال، ويُقال: للقوّة المتهيئة لقبول العلم، ويُقال: للعلم الذي يستفيده الانسان بتلك القوة، وأما المراد به في الاصطلاح: فقد قال الغزالي: وأما العقل فهو: اسم مشترك تطلقه الجماهير والفلاسفة والمتكلمون علىٰ وجوه مختلفة لمعان مختلفة والمشترك، لا يكون له حد جامع، فهو عند المتكلمين -كما عرَّفه القاضي أبو بكر الباقلاني: علمٌ ضروري بجواز الجائزات واستحالة المستحيلات كالعلم باستحالة كون الشيء الواحد قديمًا وحديثًا، واستحالة كون الشخص الواحد في مكانين. وقيل هو: جوهرٌ مجرّدٌ عن المادة في ذاته، مُقارنٌ لها في فعله، وهي النفس الناطقة التي يشير إليها كلُّ أحدٍ بقوله: أنا، وقيل: العقل، والنفس، والذهن، واحدةً إلَّا أنها سمِّيت عقلًا لكونها مُدركة، وسُميت نفسًا لكونها متصرِّفة، وسُميت ذهنًا لكونها مُستعدِّة للإدراك، وقيل: فيه غير ذلك.

وعند الفلاسفة يدلّ علىٰ ثمانية معانٍ مختلفة فمنها: العقل الذي يريده المتكلمون، والعقل النظري، والعقل العملي، والعقل الهَيُولاني، والعقل بالمَلَكَة، والعقل بالفِعل، والعقل المستفاد، والعقل الفعَّال الذي تَفيض عنه الصُّور في عالم الكون، وهو عند الباطنية: المُدبِّر لهذا العالم، ويخالط الأبدان ما دامت معتدلة في الطبائع الأربع، فإذا خرجت عن الاعتدال فارقها العقل.

وقالوا: إن الصادر الأول من البارئ تعالىٰ هو: العقل الكُلّ، وله ثلاثةُ اعتبارات: وجودُه في نفسه، ووجوبُه بالغير، وإمكانُه لذاته، فيصدر عن العقل الكلّ بكلِّ اعتبار أمرٌ، فباعتبار وجوده يصدر عنه عقلٌ ثانٍ، وباعتبار وجوبه بالغير يصدرُ نفس، وباعتبار إمكانه يصدرُ جسم، وهو فَلَك الأَفلاك، وكذلك يصدر من العقل الثاني عقلٌ ثالث ونفسٌ ثانية وفلك ثانٍ، هكذا إلىٰ العقل العاشر وهو العقل الفعَّال، ويُسمَّىٰ في لسان أهل الشرع: جبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ.

أما عند المسلمين؛ فيدلّ علىٰ ثلاث معانٍ:

الأولىٰ: صحة الفِطرة الأولىٰ في الناس، فيكون حدُّه: أنه القوة التي يجوِّد بها التمييز بين الأمور الحسنة والقبيحة.

=المجريطي ص٢٦، ٣٠١ - ٣٠٨، ٥٢٨،٥٣٧، والتعريفات ص٣٣٤، والملل والنحل ٢/ ١٢٠- ١٢٤ وكشاف اصطلاحات الفنون ٢/ ١١٩٥،١٧١٣.

الثانية: يراد به ما يكتسبه الانسان بالتجارب.

الثالثة: معنىٰ يرجع إلىٰ وقار الانسان وهيأته، ويُعنىٰ به صحة الغريزة، وقد قال الإمام أحمد بن حنبل -رحمه الله ورضي عنه: إنه الغريزة. وأما محلُّه، فقيل: الرأس، وقيل: القلب.

وأما النفس فتقع بالاشتراك علىٰ معانٍ كثيرة، مثل: الجسد، والدم، وشخص الإنسان، وذات الشيء، والعَظمة، والعِزَّة، والهِمَّة، والأَنَفَة، والإرادة. وقيل: النَّفس والرُّوح لفظانِ مترادفان. والنفس: عند المتكلمين الجوهر البخاريّ اللطيف الحاملُ لقوة الحياة والحسِّ والحركة الإرادية، وهي عند الفلاسفة ليست جسمًا ولا عَرَضًا، وإنما هي مجرّدة عن المادّة، قائم بنفسه، غير متحيِّز، متعلِّق بالبدن للتدبير، والتحريك، وهي قديمةٌ -عندهم- ومن أقسامها: النفس الفلكية، ويرىٰ ابن سينا أنّ لكلِّ فَلَكٍ نفسًا مُجرَّدة يَفيض عنها صورة جسمانية علىٰ مادَّة الفَلَك فتقوم بها، وتحريك الفَلَك بواسطة تلك الصورة، ومِن أقسامها-أيضًا- النفس الإنسانية وهي: الناطقة، والنفس النباتية، والحيوانية، وغيرها.

فنستنتج أن الباطنية يسفسطون بمسألة الإله وأنهم كما ذُكر عنهم لا يثبتون الله علىٰ الحقيقة، وإنما يثبتون وجودًا مطلقًا لا حقيقة له عند التحصيل، وإنما يهتمون ويلهجون بإثبات العقل والنفس، وأن ذلك مسألة إثبات الإله عندهم.

ومن باب أولىٰ فإنهم ينفون عن الله صفاته، فهم لا يُثبتونه حقيقةً، حتىٰ يُثبتون صفاتَه، ولذلك جاءت أقوال دعاتهم طافحةً بنفي الصفات عن الله سبحانه[١].

المطلب الثاني: النبوَّة والإمامة، والدعوة الباطنية

الدعوة الباطنية تقوم علىٰ مُبلِّغيها، وهم مراتب عندهم -فمنهم المأذون، والداعي، والجناح، والباب، والحجة، والإمام، والوصي، ومِن ثَمَّ النبي، وقد يُقدِّمون الإمام علىٰ النبي- في بعض الأحيان!

وللباطنية آراء في الإمامة والنبوة، ويحسن بنا أنْ ننقل بعض نصوصهم عن أئمتهم كالداعي جعفر بن منصور اليمن المتوفىٰ سنة ٣٤٧هـ، وأبي يعقوب السجستاني المتوفىٰ

(١) انظر - مثلًا - راحة العقل، للكرماني، ص١٤٧، وأصول الإسماعيلية، للسلومي، ٢/ ٥١١.

سنة ٣٥٣هـ وغيرهما، ونصوصًا أُخرىٰ مِن مصدرهم الأصيل رسائل إخوان الصفاء، ثم نستنتج من ذلك -بحول الله- آرائهم الخطيرة والكبيرة في النبوة والرسالة.

يقول أبو يعقوب السجستاني: «إنّ الرسالة مِنّة مِن منن الله تعالىٰ، معلّقة بالنفس الكلية التي هي مجمع الكلام، والأنفس الجزئية المستعدّة لقبول العلم، تصعد بلطافتها وصفائها زمانًا بعد زمان لتبلغ إلىٰ تلك المنة، فيتعذر عليها سلوكها إلا أنها قد ذلّلت بعض المسالك، فإذا بلغ الأمر زمان المصطفىٰ سهل عليه سلوكه وبلوغه إلىٰ قبول تلك المنة مما تقدمه من سلوك الأنفس (الجزئيات)[١] من الأزمنة الماضية، فإذا تمرّنت نفسُه علىٰ قبولها والاستنارة منها، تحرّك جدُّه، فلا يزال يصحبه الوقت بعد الوقت، ولا يزال ينزل علىٰ قلبه من الإفادات العلمية التي فيها مصلحة دوره وتمام شريعته، ولا تزال تجري علىٰ لسانه من الألفاظ العذبة السهلة الجزلة التي إنْ حركت علىٰ ما ينبغي نتج عنها من الكلام البين الشافي علىٰ مقدار صفوة محركها ما يتعجب منه السامعون»[٢].

ويقول: «إنّ رئاسة النبوة رئاسةٌ نفسانية، وأمّا عِلّة تسميتنا الرسول ناطقًا؛ لأنّ الناطق اسمٌ محمودٌ شريف لا يفارقه الحقّ ولا يضادّه، والأئمة والأوصياء هم أجزاء النطقاء وجوارحهم وأعضائهم التي بها تتمّ أحوالهم، ويجوز أنْ يُسمَّىٰ الجزء باسم الكلّ، إلىٰ أنْ قال: والقرآن ناطقٌ بذكْر الرسالة لِمَن دون الأئمة، فإذا كانت الرسالة تُضاف إلىٰ مَن دون الأئمة، واللغة تُطلق بذكرها فيهم، لم يكن منكرًا ولا فاحشًا، أنْ تكون الرسالة تقع علىٰ الأئمة والأوصياء، إذْ هم المستحفَظون علىٰ الدين، والسائسون للأمة»[٣].

وجاء في رسائل إخوان الصفاء: «إنّ العلماء ذكروا أنّ العلوم ثلاث مراتب: أوّلها الرياضيات، وبعدها: الطبيعيات، وبعدها: الإلهيات.

فمَن ابتدأ أولًا بتعلُّم الرياضيات وأحكَمها كما ينبغي سهُل عليه تعلُّم الطبيعيات، ومَن أحكم الطبيعيات كما ينبغي سهُل عليه تعلُّم الإلهيات، فهكذا نقول: مَن يريد أنْ يهذِّب نفسه، ويُهَيِّئها لقبول إلهام الملائكة إذا ابتدأ أولًا فأصلَح أخلاقه الرديئة التي نشأ

---

(١) كذا بالمطبوعة ولعلَّ الصحيح: (الجزئية).

(٢) انظر: الافتخار، ص٥٨.

(٣) انظر: المصدر السابق، ص٦٠ - ٦٤.

عليها منذ الصبا، ثم سار سيرةً عادلة في متصرفاته، ثم نظر في العلوم الحسية فأحكَمها كما يجب، فإنّ نفسه عند ذلك متهيّئةً لقبول إلهام الملائكة، وكلّما زاد في المعارف استبصارًا، صارت نفسه لقبول إلهام الملائكة أسهل طبعًا ولطاعة العقل أشدّ تشبُّهًا وإلىٰ السمائية أقرب قُربة... إلىٰ أن قالوا: فاجتهد يا أخي في طلب المعارف والعلوم، واسلك مسلك الربانيين والأخيار الذين أسلموا، فلعلّ نفسك تنتبه مِن نوم الغفلة، وتستيقظ مِن رقدة الجهالة، وتصفو مِن كَدَر أوساخ الطبيعة، وتنْفتح لها عين البصيرة، فتفهم أسرار كتب النبوة، ومرموزات النواميس الإلهية، فعند ذلك يتهيّأ لها قبول إلهام الملائكة»[١].

ويقول الداعي جعفر بن منصور اليمن: «فأمّا القول الذي يجري به الصوت والكلام يسمَّىٰ وَحْيًا وتنزيلًا، وأنّ مَلَكًا ينزل مِن عند الله بحروفٍ مؤلّفة منظومة مضمومة إلىٰ كلام البشر علىٰ قدر ما نجده في أنفسنا، فإنّ ذلك مِن قوة الكلمة باتصال الجاري، ونقوش العوالم البسيطة في العقول الصحيحة، والأذهان الفصيحة، بالتخيُّلات اللائحة في الأفكار السليمة، والعقول الصافية»[٢].

ويقول الداعي أحمد بن إبراهيم النيسابوري -المتوفَّىٰ في بداية القرن الخامس الهجري: «إنه لمّا كانت الإمامة هي: قطب الدين وأساسه، والتي يدور عليها جميع أمور الدين والدنيا، وصلاح الآخرة والأولىٰ، وبها يصل إلىٰ معرفة التوحيد والرسالة، وإنما قلنا أنّ الإمامة هي: قطب الدين وأساسه، ولم نقدِّم الرسالة علىٰ الإمامة، لأنّ في إثبات الإمامة إثباتُ الرسالة، والـمُقِرّ بالإمام مقرٌّ بالرسول... إلىٰ أنْ قال: فلا يَصل إلىٰ النبي ومنزلته، وإلىٰ الشريعة الصحيحة التي لم تتغير ولم تتبدل إلّا مِن جهة الإمام، ولا يصل إلىٰ حقيقة الشريعة وتأويلها ومعانيها إلّا مِن جهته»[٣].

إلىٰ غير هذه النصوص الكثيرة المبثوثة والمتفرِّقة في مصادرهم، وتكفي هذه، أنْ نستخلص منها أهمّ وأخطر أقوالهم في النبوة، وهي:

١. أنّ النبوة عندهم ليست اختيار واصطفاء من الله تعالىٰ، بل هي مكتسبة يستطيع أيّ

(١) انظر: رسائل إخوان الصفاء وخلان الوفاء، ٤/ ١٢٠، ١٢٢.

(٢) انظر: سرائر وأسرار النطقاء، لجعفر بن منصور اليمن، ص٢٤ – ٢٥.

(٣) انظر: كتاب إثبات الإمامة، لسيِّدهم! أحمد بن إبراهيم النيسابوري، ص٢٧ – ٢٨.

أحـدٍ كائنًـا مَن كان، وفي أي زمـانٍ، أنْ يصبح نبيًا، باختيار نفسـه، وذلك مِن خلال الرياضات النفسية، والأمور الأخرىٰ العقلية والجسدية.

٢. أنّ الرسـالة معلَّقة بالنفس الكلية، وهي الإلـه الثاني -عندهم- الذي بواسـطته تمّ للعقل -الذي هو: الإله الأول- خلْقُ جميع المخلوقات، فالرسـالة فَيْضٌ فاض مِن أحد هذه العقول، علىٰ نفس النبي.

٣. أنّ الرسـالة والنبـوة غير منقطعة، ولا خاتمة، بل هي: مسـتمرة، وتكـون في الأئمة والأوصياء، إذْ أنهم الـمُسْتحفَظُون علىٰ الدين.

٤. إنـكار حقيقة الوحي وأنّ اللـه تكلم به، وإنكار تنزيله من عند الله بواسـطة جبريل، فيدَّعـون أنّ جبريـل كنايةٌ عن الحظّ أو الثقة، وليس هـو: مَلك حقيقي ينزِل من عند الله، وأمّا القرآن فهو: تخيلات تخيّلها النبي، بقوة بيانه، وسلامة فكره، وقد عبّر عنها جعفر بن منصور اليمن بقوله: مِن قوة الكلمة باتصال الـجاري ونفـوس العوالـم، ولعـله يقصد: باتصال الـجاري، أي: بإفاضة العقل علىٰ نفس النبي هذه الكلمات والـحروف والتخيلات، فهو بالتالي: كلام النبي وليس كلام الله.

٥. اسـتهانتهم بالنبوة والرسـالة، وتفضيلهم الإمامة علىٰ الرسالة، بل إنـهم يصرِّحون فـي بعـض أقوالهم، إلـىٰ ما هو أبعـد مِن ذلـك، فيطعنون علـىٰ الأنبيـاء خصوصًا خاتمهم ومقدَّمَهم: محمد -صلوات الله وسلامه عليه- بتسميتهم إياه: زعيم الأمة المنكوسة[1]، نكَّس الله رؤوسهم في النار، وأصلاهم دار الِخزْيِ والبَوار.

أمـا الإمامة عند الإسـماعيلية الباطنيـة، فلها مكانـةٌ عظمىٰ ومرتبة كبـرىٰ، فهي ركنٌ مـن أركان الدين، وأصـلٌ من أُصوله، وهي متولَّدة مِن النبوة، وقد قسَّـموها إلىٰ درجاتٍ متعددة وأدوار مختلفة، فالدَّوْر الكبير يتعلّق بالأنبياء وهم: النُّطقاء، وهذا الدَّوْر هو الفترة الزمنيّـة التي بين كلّ نبيّ ونبـيّ، والدَّور الصغير يتعلّق بالأئمة الذيـن بين كلّ إمام وإمام، ويتخلّل الدَّور سـبعة أئمة مُسـتقرِّين، ويحدِّدون هذه الأدوار علىٰ النحو التالي: آدم هو: الناطق الأوّل للدور الأول وأساسه الصامت: شيث وبعده ستة أئمة، وبعده نوح صاحب

---

(١) انظـر: الفـرق بين الفرق، للبغـدادي، ص٢٩٧، وبيان مذهب الباطنية وبطلانه، لمحمد بن الحسـن الديلمـي، ص٣٦، ٩١، كلاهمـا عن كتاب الباطنية: البلاغ الأكبـر والناموس الأعظم، لعبيد الله بن الحسين القيرواني.

الـدور الثاني وأساسه الصامت: سـام وبعده سـتة أئمة، وبعـده إبراهيـم صاحب الدور الثالث وأساسه الصامت: إسماعيل وبعده ستة أئمة، وبعده موسىٰ صاحب الدور السابع وأساسه: هارون وبعده ستة أئمة، وبعده عيسىٰ صاحب الدور الخامس وأساسه: شمعون الصفا وبعده سـتة أئمة، ومِن بعده محمد صاحب الدور السـادس وأساسـه: عليّ بن أبي طالـب ومِـن بعده أئمة كثيـرون، حتىٰ القائم الـذي هو صاحب الدَّور السـابع وصاحب الكشف والظهور: محمد بن إسماعيل بن جعفر، فالأئمة يحملون صفات مَن سبقهم من الأنبياء الذين يُسَمُّونهم بالنُّطَقَاء، وأول هؤلاء الأئمة بين كلّ ناطِقَيْن يُعرَف بالأساس أو: السُّوس، وهو كما يقولون: الباب إلىٰ عِلْم الناطق في حياته، والوصيّ بعد مماته والإمام لِمَنْ هم في زمانه، وهؤلاء الأئمة يَسْتَظْهِرون بالحجج، والمأذونين، والأجنحة[١].

وأمَّا درجات ومراتب الأئمة -عندهم- فهي:

أ- الإمام الـمُقِيْم:

وهو الذي يُقيم الرسول الناطق ويُعلِّمه.

ب- الإمام الأساس:

وهـو: القائم بأعمال الرسـالة الكبـرىٰ، والمنفّذ للأوامر العليا، ومنه يتسلسـل الأئمة الـمُسْتَقِرُّون في الأدوار الزمنية، وهو: المسؤول عن شؤون الدعوة الباطنية، القائمة علىٰ الطبقة، ممن عرفوا التأويل ووصلوا إلىٰ العلوم الإلهية[٢]، ويكون مرافقًا للناطق في كافة مراحل حياته، ويُساعده وهو: أمين سرِّه، وله رُتبة التأويل.

ج- الإمام الـمُتِمّ:

الذي يُتِمّ أداء الرسالة في نهاية الدَّوْر، ويكون سابقًا.

---

(١) انظر: كتاب إثبات النبوات للسجستاني ص١٨١ و١٩٣، وإثبات الإمامة، للنيسابوري، ص٢٧ - ٢٨، وكتاب الكشف، لجعفر بن منصور اليمن ص٣٢ - ٣٣، وكتاب فضائح الباطنية للغزالي ص٤٢- ٤٤، الخطط للمقريزي، ٢/ ١٠١، ومذاهب الإسلاميين، د. عبد الرحمن بدوي، ص١٠٤٠، وأصول الإسماعيلية د. سليمان بن عبدالله السلومي١/ ٣٢٣، وانظر أيضًا: كتاب الاسماعيلية للشيخ إحسان إلهي ظهير ص٣٦١ -٣٨٥.

(٢) انظر: أصول الإسماعيلية، د. سليمان السلومي، ١/ ٣٢٤.

د- الإمام الـمُسْتَقَرّ:

الـذي يملـك صلاحية توريث الإمامـة لولده، وهو صاحب النَّـصّ علىٰ الإمام الذي يجئ بعده.

هـ - الإمام الـمُسْتَوْدَع:

الذي يتسـلَّم شؤون الإمامة في الظروف والأحوال الاستثنائية والفترات المظلمة عند احتجاب الإمام الأصل، فيقوم نائبًا عنه[1].

وأما الدُّعاة عند الباطنية، فقد اهتموا بهم غاية الاهتمام، واعتنوا بهم أشـدّ العناية، مما جعلهـم يرفعونهـم إلىٰ درجة الأنبياء، فهم الذين قامت علـىٰ أكتافهم الدعوة الباطنية في شتىٰ بقاع الأرض.

وقـد وضعوا لهم نظامًا فريـدًا، وترتيبًا دقيقًا، يُعتبر مِـن أدقّ الأنظمة في ذلك الوقت، وقـد اسـتقَوا هذا مِن نظام الكون وما يحوي من دلالات، مما يـدلّ علىٰ تأثرهم بالصابئة الذين لهم باعٌ في علم الفلك والكواكب.

فقسَّـموا العالم إلىٰ اثني عشـر قسمًا علىٰ غرار السـنة الزمنية المقسمة إلىٰ اثني عشر شـهرًا، وسـمَّوا كلَّ قسـم جزيرة -ويبقـىٰ تحديد هذه الجزائر سِـرًا مِن أسـرارهم، فقد يُطلِقون جزيرة مصر ويعنون بها بلاد الشام ومصر والمغرب- ويجعلون علىٰ كل جزيرة مِن هذه الجزر داعيًا عامًا، ويعتبرونه المسئول الأول عـن الدعوة فيها، ويُطلقون عليه: داعي دعاة الجزيرة، أو حُجَّة الجزيرة، وعلىٰ هذا الحال يكون تنظيم الدعاة داخل الجزر الاثني عشـر، وكما أنّ الشـهر ثلاثون يومًا فيجب لكلِّ حجة أو داعيـة مِن دعاة الجزيرة ثلاثون داعيًا لمساعدته في نشر الدعوة ويُطلقون عليهم النقباء، وكما أنّ اليوم مقسَّمٌ إلىٰ أربع وعشـرين ساعة، اثنتي عشرة ساعة بالليل، واثنتي عشـرة ساعة بالنهار، فقد جعلوا لكلّ داعٍ نقيبٍ أربعة وعشرين داعيًا، منهم اثنا عشر داعيًا ظاهرًا كظهور الشمس بالنهار،

---

(١) انظـر لبعض معانـي هذه المصطلحات: الحركات الباطنية في الإسـلام، للدكتـور مصطفىٰ غالب، ص١٢١ - ١٢٢، وأصـول الإسـماعيلية، للدكتور سـليمان السـلومي، ١/ ٣٢٤، وكتاب: كشـف الأسرار ص١/ ٤٧٩-٤٨٠.

واثنا عشر داعيًا محجوبًا مستترًا استتار الشمس بالليل(١).

وقد جعل داعِيْهِم: أحمد حميد الدين الكِرماني لحدودِهم السفليّة -وهو: مصطلحٌ لدُعَاتهم- ما يُوازيهم مِن الحدود العلوية، التي هي: الكواكب والأفلاك السماوية(٢).

وبعمليةٍ إحصائيَّة قام بها الدكتور: محمد كامل حسين، لعَدَدِ دعاتهم، وجد أنّ عددهم في وقت واحدٍ بلغ: ٨٦٤٠ داعيًا(٣)، مما يدلُّ علىٰ خطورة مَكرِهم، وكثرة عددهم، وَسَعَةِ انتشارهم، وصدق الله إذ يقول: ﴿وَقَدْ مَكَرُوا۟ مَكْرَهُمْ وَعِندَ ٱللَّهِ مَكْرُهُمْ وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ ٱلْجِبَالُ ﴿٤٦﴾﴾ [إبراهيم:٤٦].

ودرجات الدعاة فهي كما يلي:

أ-الباب:

ويُطلق عليه -أحيانًا-: الحُجّة، لأن الحُجّة -غالبًا- ما يُلازم الإمام ويعيش قريبًا منه، وهي: درجةٌ سريةٌ للغاية، وتعتبر أرفع مراتب الدعاة، ومعناها: بابُ سرِّ الإمام المباشر الذي يؤتي منه إليه، وحجته علىٰ الخلق، وحامل علمه، وصاحب دعوته، ومُسْتَوْدَع أعماله في أغلب الأوقات، وله رتبة فصل الخطاب.

ب- داعي الدعاة:

يَلِي رتبة الباب، وهو: مالكٌ لجماعةٍ من الدعاة، وإليه الإشراف علىٰ الدعوة في جميع الجزائر، وهو: الواسطة بين دعاة الجزائر والإمام، ومِن مهامِّه عقْد مجالس الدعوة والحكمة للعامة والخاصة، وله تأويل آيات القرآن وأحاديث الرسول ﷺ.

ج- داعي البلاغ:

ويُعتبر المسئول عن تبليغ الأوامر التي يُرسلها داعي الدعاة إلىٰ الأقاليم، ومسئولٌ عن سرِّيتها، وعليه تحرير الرسائل، وكتابة البلاغات، وله رتبة الاحتجاج وتعريف المعاد.

---

(١) انظر: طائفة الإسماعيلية، للدكتور محمد كامل حسين، ص١٣٢ - ١٣٥، وانظر: كشف الأسرار ص١/ ٤٨١.

(٢) انظر: راحة العقل، ص٢٥٦.

(٣) انظر: طائفة الإسماعيلية، ص١٣٤.

د- الداعي الـمُطْلَق:

ويقوم مقام الإمام في أوقات استتاره، ومِن مهامِّه تعليم العلم، ونشر التأويل، ويُطلق علىٰ مجموعة هؤلاء الدعاة بالنُّقباء، وهم مقدَّسُون عندهم، وله رتبة تعريف الحدود العلوية، والعبادة الباطنية.

هـ - الداعي المحصور أو المحدود:

وهو: أقلُّ رتبة من الداعي المطلق، وهو: كالأُنثىٰ بالنسبة إليه، ويَرجع إليه في شؤون تبليغ الدعوة، ويستأذن منه قبل انتقاله لأيِّ مكان، وله رتبة تعريف الحدود السفلية، والعبادة الظاهرة.

و- الجناح الأيمن والأيسر:

وهما: مُلْحَقان بالداعي المطلق، فهما: جناحاه يقدِّمان له الخدمات أثناء انتقاله في الأقاليم والجزر للدعوة، وهما: يذهبان قبل الداعي المطلق إلىٰ البلد التي يقرِّر الداعي الذهاب إليها، فيدرسان أوضاعها السياسية والعلمية، وكيف تُعْقَد مجالس الدعوة فيها؟

ثم يعودان إلىٰ الداعي المطلق فيقدِّمان له تقريرهما عن ذلك، فهما: ظهيرا الداعي.

ز - الداعي الـمَأْذُون:

وأقسام المأذونين: مأذونٌ مطلق، ومأذونٌ محدود، وعددُهم أكثر من الدعاة، ومهمتهم أخذ العهود والمواثيق من الـمُسْتَجِيْبِيْن الداخلين في الدعوة، بأنْ لا يُفشوا أسرارهم ولا يهتكوا أستارهم، فإذا تمَّ ذلك بدؤوا بمكاشفتهم بها، ويكون ذلك بالتدَرُّج، وقد جعلت الباطنية هؤلاء المأذونين مِن دعاة الليل حفاظًا عليهم وعلىٰ سرِّيتهم.

ح- الداعي الـمُكَاسِر:

وهي: المرحلةُ الظاهرةُ في الدين الباطني، ومهمَّةُ هذا الداعي -المكاسر أو الـمُكَالِب- مخالطة الناس بلا تحفُّظ وترغيبهم في الدعوة الباطنية، وإقامة مجالس المناظرة مع العلماء المخالفين له، وذلك أمام جماهير الناس لإظهار قوَّته وبراعة حجَّته للترغيب في دعوته، ويقوم بتشكيك الناس في مسلَّمات دينهم، وذلك بإثارة مسائل مشتبهة، أو بكلامه عن بواطن بعض العبادات وأسرارها -عنده- وقد اهتمت الباطنية

في اختيارها وإعدادها لهذا الـمُكَالِب، فقد اختاروه مِن كريم المنابع -عندهم- ومِن ذوي العصبيات الكبيرة، حتىٰ يكون عزيزًا في قومه محترمًا من الجميع، ثم ينشِّئونه نشأةً علمية قوية فيتعلم الجدل والمناظرة والخلاف، ويزوِّدونه بأنواع المعارف والعلوم التي تمكِّنه مِن إفحام وإلجام الخصوم وكسرهم والانتصار عليهم(١).

المطلب الثالث: المَعَاد واليوم الآخر

تُقَسِّم الباطنية الـمَعَاد إلىٰ قسمين: مَعادٌ روحانـيّ، وهو: التناسخ، ومَعادٌ جسماني، وهو: عَوْدُ كلِّ شيءٍ إلىٰ أصله، وسوف نوضِّحهما -بإذن الله- من خلال ما يلي:

فنبدأ بمعادهم الروحانيّ، فيرون أنّ روح الإنسان تنتقل إلىٰ إنسان آخر، أو إلىٰ حيوان، أو إلىٰ نبات، وهذا ما يُعرف بالتناسخ، وهي عقيدة الهندوس، والمجوس(٢).

وقد أنكر الباحثان الدكتور: محمد كامل حسين(٣)، والدكتور: عبد الرحمن بدوي(٤)، أن تكون الباطنية قد قالت بهذا القول، ولا عِبرة فيما ذهبا إليه، وقد وقفْتُ -بعد ذلك- علىٰ كلام للدكتور: محمد أحمد الخطيب(٥) يدعِّمُ ويُقوّي مناقضتي لهما -بحمد الله.

وإنّ قولَ الباطنية بتناسخ الأرواح متَّجِهٌ وبجلاء، خاصةً إذا نظرت إلىٰ كتب الأوَّلين منهم ودقّقت النظر فيها وفي دلالاتها، فإنك -حينئذٍ- لا يحصل في قلبك أدنىٰ شكٍّ بقولهم هذا.

---

(١) انظر: راحة العقل، للكرماني، ص٢٥٢ - ٢٥٧، والحركات الباطنية في الإسلام، للدكتور مصطفىٰ غالب، ص١٢١ - ١٢٢، وأعلام الإسماعيلية، مصطفىٰ غالب، ص٢٣، والقرامطة، عارف تامر، ص١٠٣، وطائفة الإسماعيلية، للدكتور محمد كامل حسين ١٣٥، ١٤١، ومذاهب الإسلاميين، للدكتور عبد الرحمن بدوي، ص١٠١١ - ١٠١٥، وأصول الإسماعيلية، للسلومي، ١/ ٣٣٦ - ٣٤٩، وقيام الدولة الفاطمية، د.محمد فياض ص٢٩ - ٣٧.

(٢) انظر: الإسماعيلية، للشيخ إحسان إلهي ظهير، ص٤٠٨، والحركات الباطنية في العالم الإسلامي، للدكتور: محمد الخطيب، ص١١١.

(٣) انظر: طائفة الإسماعيلية، للدكتور: محمد كامل حسين ص١٧١، وفيه: أن الإسماعيلية يستخدمون مصطلح المسخ، ويعنون به الخروج عن الدعوة الإسماعيلية، أي إنهم يؤولون -مع تأويلهم للنصوص الشرعية - هذا المصطلح، وفي قوله هذا: تكلُّفٌ ظاهر!

(٤) انظر: مذاهب الإسلاميين، الدكتور: عبدالرحمن بدوي ص١٠٥١.

(٥) انظر: الحركات الباطنية في العالم الإسلامي، ص١١١.

ولعلَّ سبب ذلك: تلبيس أئمة الباطنية وتدليسهم ومراوغتهم في عرض أفكارهم وعقائدهم؛ فتجدهم إذا أرادوا إثباتَ أمرٍ فإنهم يحومون حوله، ولا يصرِّحون به، حتىٰ لا يُؤاخَذون بتبعاته، وإنما يُلبِّسون علىٰ الناس، بعرض أفكارٍ لهم بطرقٍ فلسفية معقَّدة طويلة، وما كتاب: راحة العقل -الذي هو في الحقيقةِ إتعابُ العقل!- إلَّا مثالًا علىٰ ذلك، وذلك حقيقة دين الباطنية، فهو: قائمٌ علىٰ الأسرار والأستار، حتىٰ مِن شدَّة إخفائهم له تجد أنهم مُتناقضون، يُثبت أحدهم الشيء، ويأتي الآخر بنقيضه وضدّه، كما أخبر عنهم المصنفُ بذلك[١]، بل إنّ الشخص الواحد منهم قد يخالف نفسه في موضعٍ واحد، والناظر في كتبهم يجد أمثلةً علىٰ ذلك كثيرة.

ومِن الشواهد علىٰ صحة كلامنا هذا ما يلي:

١. جاء في الهفت الشريف -المُدَّعىٰ- علىٰ أبي عبد الله جعفر بن محمد الصادق، مِن رواية المُفَضَّل بن عمر الجعفي، ما نصُّه: «فخَلَق عَزَّوَجَلَّ مِن معصية إبليس النار، وخلق من معصية ذريته المسوخية، فنظر إبليس إلىٰ المسوخية، فقال: ما هذا؟ قال: هذا تركيبُك أنت وذريتك في المذبوح والمركوب والمأكول والمشروب، ومِن كلِّ صنف وجنس، ثم ألبس الله تعالىٰ إبليس وذريته الأبدان، كما ألبس آدم وذريته، فمِن هناك اشتبه علىٰ الناس أمرَهم في المسوخية عندما لبسوا الأبدان، قال: وإنه ليلقاك الرجل في بدنه وأنتَ تظنّ أنه آدمي، وإنما هو: قردٌ، وأ خنزيرٌ، أو كلبٌ، أو دبٌّ، فاشتبه ذلك علىٰ الناس»[٢].

٢. وقال جعفر بن منصور اليمن: «وقوله -جل وعلا: ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ وَعَلَىٰٓ أَبْصَـٰرِهِمْ غِشَـٰوَةٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ۝٧﴾ [البقرة:٧]، يعني: المسوخية والتركيب بالطبقات بأليم الإدراك، مغضوبًا عليهم»[٣].

٣. وقال: «وعن الإمام أبي جعفر: محمد الباقر يرفعه إلىٰ آبائه إلىٰ علي بن أبي طالب رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أنه قام علىٰ منبر الكوفة فقال: أيُّها الناس أنا المسيح الذي أُبرئ الأكمه

---

(١) انظر: ص(١٩٢-١٩٤) من هذا الكتاب.

(٢) انظر:الهفت الشريف، رواية المفضل بن عمر الجعفي ص٣٥- ٣٧.

(٣) انظر: كتاب الكشف، ص٢٥.

والأبرص وأخلق الطير وأُذهِب الغمام»[١].

٤. وقال الداعي إبراهيم بن الحسين الحامدي، المتوفَّىٰ سنة ٥٥٧هـ: «وكلُّ نفسٍ خالفت وقصَّرت، وجهلت وضلَّت، وهَفَتْ إلىٰ حطام الدنيا العاجلة، وارتكاب الشهوات الفانية البهيميَّة، صارت صورتها صورة إبليسية شيطانية مخالفةً صورة الأَصْلَيْن...إلىٰ أن قال: وهذه الأَدْرَاك السبعة:

أوَّلُها هبوطها من الصراط السويّ البشري السَّنِي العربي، إلىٰ آخر القميص من الزِّنج شبه الناس والغنم والذباب والزيلع وأشباههم

والثاني: إلىٰ الوحوش بما في البر والبحر الـمُشاكِل للتركيب السوي، مثل: القردة والنسناس والديبة والغول والغدار وأمثال ذلك.

والثالث: إلىٰ سباع البر والبحر، مثل الأسود والأنمار والذياب، وكلُّ ذي ناب ومخلب.

والرابع: إلىٰ الهوام مما في البر والبحر، مثل الأفاعي والحيات والعقارب، وأمثال ذلك.

والخامس: إلىٰ الطير مما في البر والبحر، مما يُشاكِله ذوات الجوارح.

والسادس: إلىٰ النبات الـمخضور القاتل للحيوان.

والسابع: إلىٰ الرِّجز الذي هو: معدن السبخ، والحجر الوسخ....ثم ينقل قولًا يزعم أنه مِن أقوال جعفر الصادق: لتُمنَعُنّ مساجدكم يهودكم ونصاراكم وصبيانكم، أو ليمسخنكم الله قردة وخنازير رُكَّعًا وسُجَّدًا»[٢]

فمِن خلال هذه النقول يظهر لنا -جليًا- أنّ الباطنية تقول بالتناسخ، ومِمّن أثبت هذا القول عنهم المُصنِّف[٣]، وقبله الإمام أبو الحسين محمد بن أحمد الـمَلَطي الشافعي

---

(١) انظر: المصدر السابق، ص٢٨.

(٢) انظر: كنز الولد، ص٣٠٨ - ٣١١.

(٣) في القسم الثاني الخاص بزميلي: أحمد الدميجي وفقنا الله وإياه.

المتوفىٰ سنة٣٧٧هـ[١]، وبعده أبو حامد الغزالي[٢]، ومحمد بن الحسن الديلمي[٣]، ويحيىٰ بن حمزة العلوي[٤]، ومِن المعاصرين الشيخُ الخبير: إحسان إلهي ظهير[٥]، والدكتور: مصطفىٰ الشكعة[٦]، وغيرهم.

أمَّا رأيُهم في المعاد الجسماني: فقد نقل أبو حامد الغزالي[٧] رَحِمَهُ ٱللَّهُ اتِّفاقهم علىٰ إنكار القيامة، وحشر الأجساد لله رب العالمين، وتأوَّلُوا القيامة بأنها رمزٌ لقيام قائمهم، السابع، الناسخ، المُغيِّر للأمر: محمد بن إسماعيل بن جعفر، وقالوا: إنّ معنىٰ المَعَاد عَوْد كلِّ شيءٍ إلىٰ أصله، وجسد الإنسان مركَّبٌ من الأخلاط الأربعة: الصفراء، والسوداء، والبَلْغَم، والدم، فَيَنْحَلُّ الجسد ويعود كلُّ خلط إلىٰ الطبيعة العالية، أمّا الصفراء فتصير نارًا، وتصير السوداء ترابًا، ويصير الدم هواءً، ويصير البلغم ماءً، وذلك هو: المعاد الجسماني[٨].

المطلب الرابع: التأويل عند الباطنية

قبل أنْ نذكر مذهب الباطنية وقولهم في التأويل، يحسُن بنا أنْ نتكلم عن التأويل مِن حيث تعريفه في اللغة والاصطلاح، وأنواعه، والفرق بين تأويلات الفرق الإسلامية كالأشاعرة، وبين تأويلات المنتسبة للإسلامية وهم: القرامطة الباطنية[٩].

فالتأويل لغةً: مِن أوْل، ويدلُّ علىٰ ابتداء الأمر وانتهاؤه، وتأويل الكلام: عاقبته، وما

---

(١) انظر: التنبيه والرد علىٰ أهل الأهواء والبدع، للملطي ص٣١- ٣٢.
(٢) انظر: فضائح الباطنية، ص٤٦.
(٣) انظر: بيان مذهب الباطنية وبطلانه، ص٣٧ – ٣٨.
(٤) انظر: الإفحام لأفئدة الباطنية الطغام، ص١١٧.
(٥) انظر: الإسماعيلية، ص٤١٥.
(٦) انظر: إسلامٌ بلا مذاهب، ص٢٧٠ – ٢٧١.
(٧) وسوف يأتي نقل أقوالهم تلك في كتابنا هذا، ومعلومٌ أنّ الإمام أبا حامد الغزالي وغيره إنما استقىٰ كتابه مِن كتاب القاضي أبي بكر الباقلاني الذي نحن بصدده، فهو كالبحر عند ملتقىٰ الأنهار، وسوف يأتي مزيد بيان لذلك في الدراسة هذه -بحول الله- انظر ص١٦٨- ١٧٣.
(٨) انظر: فضائح الباطنية، ص٤٤.
(٩) سوف يأتي في الفصل الثالث في دراسة مواضيع الكتاب: تفصيلُ هذا التأويل وحقيقته ومنشؤه وغايته وأهدافه بحول الله وقوته. انظر ص (١/ ١٩٨- ٢٠٧).

يؤول إليه(١)، وقال الجوهري: التأويل: تفسير ما يؤول إليه الشيء(٢)، وقال الراغب: التأويل من الأَوْل، أي: الرجوع إلىٰ الأصل، وردُّ الشيء إلىٰ الغاية المُرادة منه، عِلمًا كان أو فعلًا، ففي العلم نحو: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾ [آل عمران:٧] وفي الفعل كقول الشاعر: وللنَّوىٰ قبل يوم البَيْنِ تأويلُ، وقوله تعالىٰ: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُۥ يَوْمَ يَأْتِى تَأْوِيلُهُۥ﴾ [الأعراف:٥٣] أي: بيانه الذي غايته المقصودة منه(٣).

وبتأمُّل ما سبق يُلحَظ أنَّ أصل التأويل في اللغة وفي الشرع -أيضًا- يرجع إلىٰ معنيين:

١. العاقبة والمَرْجع والمَصير.
٢. التفسير والبيان(٤)، وهذا: ما تَعارَف عليه سلف الأمة من الصحابة والتابعين لهم بإحسان رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ.

أمّا التأويل في اصطلاح المتأخرين والمتكلِّمين، فيختلف عن معناه في اللغة العربية التي نَزَلَ بها القرآن، ويختلف معناه -أيضًا- عند السلف.

فقد عرَّفه الغزالي بقوله: «هو عبارةٌ عن احتمالٍ يعضُده دليلٌ يَصير به أَغلبَ علىٰ الظَّنِّ مِن المعنىٰ الذي يَدلُّ عليه الظاهر»(٥).

وعَرَّفه السَّيف الآمِدِيُّ بقوله: «أمّا التأويل -مِن حيث هو تأويل مع قطْع النظر عن الصحة والبطلان- هو: حمل اللفظ علىٰ غير مدلوله الظاهر منه، مع احتماله له»(٦).

وعرَّفه الجرجاني: «بصرف الآية عن معناها الظاهر إلىٰ معنىٰ تحتمله إذا كان المُحْتَمِل الذي يراه، موافقًا للكتاب والسنة»(٧).

ونتيجة هذا: نجد أنّ شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ذكر أنّ للتأويل ثلاث معانٍ:

---

(١) انظر: معجم مقاييس اللغة، لابن فارس ص٨١ - ٨٢.
(٢) انظر: الصِحاح، لإسماعيل بن حمّاد الجوهري٤/ ١٦٢٧.
(٣) انظر: المفردات، للراغب ص٩٩.
(٤) انظر: موقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة، للدكتور: سليمان بن صالح الغصن ص٤٨٥، ٤٨٨ - ٤٩٦.
(٥) انظر: المُسْتَصْفَىٰ مِن علم الأصول، للإمام أبي حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي٢/ ٤٩.
(٦) انظر: الإحكام في أُصول الأحكام، لسيف الدين أبي الحسن علي بن محمد الآمدي٣/ ٧٤.
(٧) انظر: التعريفات، للجرجاني ص١١٢.

أحدهـا: وهو اصطلاح كثيرٌ مِـن المتأخِّرين المتكلمين في الفقـه وأُصوله، أنّ التأويل هـو: صـرف اللفظ من الاحتمال الراجـح إلىٰ الاحتمال المرجوح لدليـلٍ يقترن به، وهذا الذي عناه أكثر مَن تكلَّم من المتأخرين في تأويل نصوص الصفات.

والثانـي: أنّ التأويل بمعنىٰ التفسـير، وهذا هو الغالب علىٰ اصطلاح مفسـري القرآن، كما يقول ابن جرير وأمثاله: واختلف علماء التأويل.

الثالـث: مِن معاني التأويل هـو: الحقيقة التي يؤول إليها الكلام، كما قال تعالىٰ: ﴿هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأۡوِيلَهُۥۚ يَوۡمَ يَأۡتِي تَأۡوِيلُهُۥ﴾ [الأعراف:٥٣] ومنه قول: عائشـة رَضِيَٱللَّهُعَنۡهَا كان النبي ﷺ يقول في ركوعه وسجوده: «سبحانك الله ربنا وبحمدك اللهم اغفر لي»، يتأوَّلُ القرآن[١]، تعني قوله تعالىٰ: ﴿فَسَبِّحۡ بِحَمۡدِ رَبِّكَ وَٱسۡتَغۡفِرۡهُۚ﴾ [النصر:٣]، وقـول سفيـان بن عيينـه: السُّنة هي: تأويـل الأمـر والنهي، فإنّ نفس الفعل الـمأمُور به هو: تأويل الأمر به، ونفس الـمـوجود الـمُخْبَر عنه هو: تأويل الـخبر، والكلام خبر وأمر[٢].

وبذلك نعلم أنّ التأويل عند السـلف يختلف عـن التأويل عند أهل الكلام، حيث إنهم يصرفون اللفظ عن ظاهره بمعنىٰ آخر لقرينةٍ ودليل دلَّ عليه -عندهم.

أمّـا التأويل الذي نحن بصدده، وهـو: تأويلُ الباطنية فيختلـف اختلافًا كاملًا بمضونه وشـكله عـن تأويل أهل الكلام، ومِن باب أولىٰ عن السـلف، حيث إنهـم يُغَيِّرون المعنىٰ الحقّ، ويحرِّفون اللفظ بدون قرينةٍ ولا دليل لا مِن قريبٍ ولا بعيد، فهو -عندهم- إخراج النصّ مِن دلالته الظاهرية إلىٰ دلالته الباطنية بطريق التأويل، فالظاهر هو: الصُّور والأمثال المضروبة، والباطن هو: المعاني الخفية التي لا تتجلَّىٰ إلّا لأهل البرهان[٣].

ويقولون: إنَّ التأويل مِن عند الله وقد خَصَّ به عليَّ بن أبي طالب، والأئمة مِنْ بعده[٤].

وقد وضّح هذا النوع من التأويل العجيب الغريب، الرجل القريب-منهم- عارف تامر

(١) الحديث من رواية أم المؤمنين عائشة رَضِيَٱللَّهُعَنۡهَا أخرجه البخاري في كتاب الأذان، باب التسبيح والدعاء في السجود رقم (٨١٧)، ومسلم في كتاب الصلاة، باب ما يقال في الركوع والسجود، برقم (١٠٥٨).

(٢) انظر: التدمرية ص٩١ -٩٦، ودرء تعارض العقل والنقل ٢/ ٧٤٨ -٧٤٩.

(٣) انظر:المعجم الفلسفي، الدكتور: جميل صليبا،١/ ٢٣٤.

(٤) انظر: طائفة الإسماعيلية، للدكتور: محمد كامل حسين، ص١٦١ -١٦٢.

فقــال: «مِن الواضــح أنّ التأويل بمعناه الواقعي لدىٰ الإســماعيليين يختلف عن التفسـير بمعنــاه الصحيـح لدىٰ عامة الفرق الإســلامية، فالتفسـير معناه: جَلاء المعنــىٰ لكلِّ كلمةٍ غامضة لا يَفهم معناها القارئ، فإذا قلنا -مثلًا- ما هو تفسـير كلمة شـجرة؟ أجبنا إنها نبتةٌ تُغرس صغيرة، ثم تنمو فيتفرَّع منها جذوع وأغصان، ينبت عليها ورقٌ أخضر، وفي الربيع تحمـل أزهارًا، لا تلبث بعد ذلـك حتىٰ تعقِد ثمرًا طيبًا..ألخ، أمّا إذا قلنا ما هو تأويل كلمة شـجرة؟ فنجيب بأنّ ذلك يَتبع رأي المسئول المباشر عن التأويل، فقد يقول: إنها حجرة، أو بقـرة، أو صخـرة، أو غير ذلـك مما يجب أنْ يتـلاءم مع الحقيقة والواقـع والعقل، فلا يكـون غريبًـا عن التصديق ولا بعيدًا عــن الفكر، فالتأويل هو: باطـن المعنىٰ، أو رَمزه، أو جوهره، وهو: حقيقةٌ متستّرة وراءَ لفظةٍ لا تدلُّ عليها»[1].



(١) انظر:مقدمة كتاب: أسـاس التأويل، للداعي النعمان بن حيون التميمي المغربي قاضي قضاة الدولة الفاطمية المتوفىٰ سنة ٣٦٣هـ، ص٦ - ٧.



الفصل الثالث

كتابُ (كشفِ الأسرارِ وهتْكِ الأستارِ)

ويشتمل على تسع مباحث:

المبحث الأول: اسم الكتاب.

المطلب الأول: الاختلاف في الاسم.

المطلب الثاني: دلالات الاسم.

المبحث الثاني: تحقيق نسبة الكتاب لمؤلفه.

المبحث الثالث: أهم مميزات الكتاب.

المبحث الرابع: منهج ومصادر المؤلف في كتابه.

المبحث الخامس: مسائل الكتاب

المطلب الأول: عرض مُجمل لمسائل الكتاب.

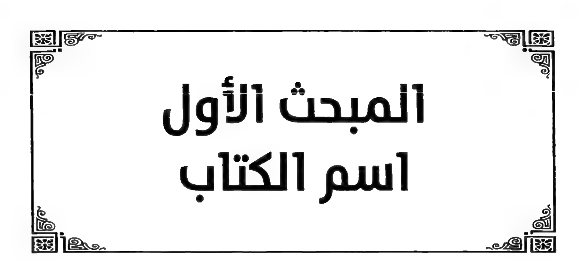
المطلب الثاني: دراسةمسألة التأويل عند الباطنية.

المبحث السادس: أهم المآخذ على الكتاب.

المبحث السابع: المصنفات في الرد على الباطنية، ومقارنتها بكشف الأسرار.

المبحث الثامن: كلام بعض العلماء وثناؤهم على الكتاب.

المبحث التاسع: النسخة الخطيةالفريدة.



المبحث الأول
اسم الكتاب

المطلب الأول: الاختلاف في الاسم

اتّفق المصنِّفون في أسماء الكتب والفنون أنّ للقاضي أبي بكر مُصنَّفًا في الردّ على الباطنية وتحقّقوا مِن نسبته له، لكنهم اختلفوا -اختلافًا يسيرًا- في تسميته إلى عدة أسماء هي:

١- (كَشْفُ الأسرارِ الباطنية).

وممَّن سمّاه بذلك أبو شامة المقدسي[١]، وشمس الدين ابن خِلِّكان[٢]، وتاج الدين السبكي[٣]، وكارل بروكلمن[٤]، وحاجي خليفة[٥]، وخير الدين الزِّرِكْلِي[٦].

٢- (كشْفُ الأسرار في الردّ على الباطنية).

وسمّاه بذلك القاضي عياض[٧]، وتبعه فؤاد سزكين[٨].

---

(١) انظر: الروضتين في أخبار الدولتين النورية والصلاحية، للإمام المؤرخ: شهاب الدين عبدالرحمن بن إسماعيل المعروف بأبي شامة المقدسي،٢/ ٢١٧.

(٢) انظر: وفيات الأعيان ١/ ٢٦٥.

(٣) انظر: طبقات الشافعية الكبرى، لتاج الدين أبي نصر عبد الوهاب بن علي السبكي٦/ ١٨.

(٤) انظر: تأريخ الأدب العربي ٢/ ٤٤٣

(٥) انظر:كشف الظنون ٢/ ١٤٨٥.

(٦) انظر: الأعلام ٦/ ١٧٦.

(٧) انظر: ترتيب المدارك، ٤/ ٦٠٢.

(٨) انظر: تأريخ التراث العربي ٢/ ٣٨٧.

٣- (أسرار الباطنية).

سمّاه بذلك عمر رضا كحالة[١].

٤- (كشْفُ الأسرار وهتْك الأسْتار).

وسـمّاه بذلك أبو حامد الغزالي[٢]، وشيخ الإسـلام أبو العباس ابن تيمية[٣]، وشهاب الدين النُّويري[٤]، والحافظ ابن كثير[٥]، والحافظ جلال الدين السيوطي[٦]، وغيرهم.

وقد رجَّحتُ هذه التسمية للأمور التالية:

١. التَّصريح الصَّريح مِن الحافظ الكبير، والمؤرخ الشهير والمحقِّق النِّحرِير: إسماعيل ابن كثير، بأنّ مصنِّف الكتاب القاضي أبو بكر الباقلاني قد سـمّاه بذلك[٧]، ومعلومٌ أنّ اعتماد تسـمية الـمُصنِّف لكتابه؛ أولىٰ وأسعدُ مِن اعتماد مُسمّياتٍ أخرىٰ، لأنه أعرفُ وأحقُّ بكتابه، وأمَّا بقية المؤرخين والمؤلفين فإنهم نقلوا الاسـم، ولم يثبتوا أنـه تسـمية صاحبه، كأبي شـامة المقدسـي فإنه عندما أتـىٰ إلىٰ ذِكْـر الكتاب، قال: الـمُسمَّىٰ بكشف أسرار الباطنية، فقد يكون سمَّاه صاحبه، وقد يكون سماه غيرُه.

٢. أنّ الإمام الغزالي قد سمّاه بذلك، وهو مِن أقربِ الناس عَهْدًا بمصنِّفه، ومِن أعرفِهم به، وبكتبه[٨].

٣. أنّ هذه التسـمية توافق في الطريقة والأسـلوب مصنفات القاضي أبي بكر الباقلاني الأخـرىٰ، فـإنّ كثيرًا مـن مصنفاته رَحِمَهُ ٱللَّهُ مسـجوعةٌ مثـل: «هداية المسترشـدين» «والمقنـع في معرفة أُصول الدين»، «وتمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل»، »ومناقب

---

(١) انظر: معجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة١٠/ ١٠٩ -١١٠.

(٢) انظر:مقدمة فضائح الباطنية نقلًا من إحياء علوم الدين ٢/ ١٣٠.

(٣) انظر: الردّ علىٰ المنطقيين، لشيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن تيمية ص١٨٤.

(٤) انظر: نهاية الأرب في فنون الأدب - ضمن أخبار القرامطة لسهيل زكار - ص٣٠٤.

(٥) انظر: البداية والنهاية، ١٥/ ٥٣٩، ٥٤٨.

(٦) انظر: حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة، لجلال الدين السيوطي٢/ ٢٥، طبع عام ١٣٢٧هـ، طبع بالمطبعة الشرفية حضرة المحترم: حسين شرف.

(٧) انظر: البداية والنهاية، ١٥/ ٥٣٩، ٥٤٨.

(٨) انظر:مقدمة فضائح الباطنية نقلًا من إحياء علوم الدين ٢/ ١٣٠.

الأئمة» »ونقضُ الـمَطاعن علىٰ سلف الأمة»، «والأمالي» «والمصنفات مِن أُصول الديانـات»، «والمقدمـات في أصول الديانات»، «وكيفية الاستشـهاد في الردّ علىٰ أهـل الجحد والعناد»، «والبحـث والإلباس عن مناقب العبـاس»، «والإنصاف في أسـباب الخـلاف»، «ودقائق الـكلام» «والـرد علىٰ من خالـف الحقّ مِـن الأوائل ومُنتحلي الإسلام»، وكتابُه هذا: «كشفُ الأسرار وهتْك الأستار»، فوافقَ الأسلوبُ الأسلوبَ.

المطلب الثاني: دلالات الاسم

أمَّا عن معنىٰ التسمية بـ«كشف الأسرار وهتك الأستار»، فإنها لم تأتي عَبثًا مِن صاحب «الإعجـاز»، «والانتصـار للقرآن»، ومِـمَّن له قَدَمٌ راسـخةٌ فـي اللغة والبيـان، والمنطق والبرهان.

فيُطلق الكَشْـف: علىٰ إظهار الحقائق، ورَفْعُ الشـيء عما يُوارِيه ويغطِّيه، ويُطلق علىٰ البحث -أيضًا-، فناسب أنْ يُطلق علىٰ الأسرار[1].

أمَّا الـهَتْك: فيُطلق علىٰ التَّقْطِيع، والشَّق، وذهاب العِزَّة، فناسب أنْ يُطلق علىٰ الأستار.

قال ابن فارس: الـهَتْك، شَقُّ السِّتْر عما وراءه، وهُتِك عرشُ فلان: هُدَّ وشُقَّ[2].

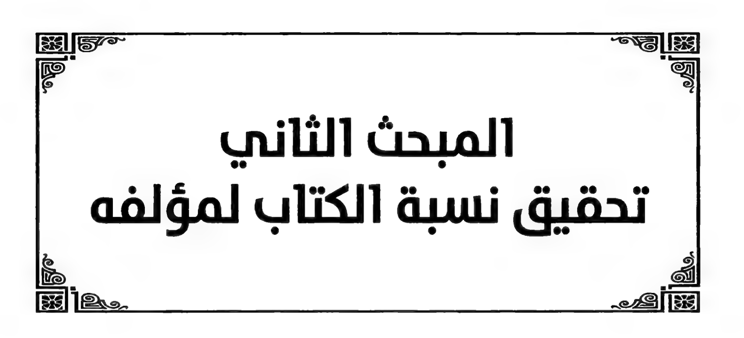
وقد وافق الاسم الـمُسمَّىٰ، والعنوانُ الـمُعَنَّىٰ، فرحم الله مَن اجتهد وتَبَنَّىٰ.



---

(١) انظر: القاموس المحيط ص١١٣٤، ١٣٣٤، مادتي (كشف، هتك).

(٢) انظر: معجم مقاييس اللغة ص١٠٢٤، مادة (هتك).



المبحث الثاني
تحقيق نسبة الكتاب لمؤلفه

يجب أنْ يُعلَم -قبل البدء في هذا المبحث- أنّ كتابنا هذا في نسخته المخطوطة هذه، كان مفقودًا ولا يَعلمُ عنه أحدٌ، حتىٰ مَن كتبوا في أسماء الكتب والفنون، كحاجي خليفة في «كشف الظنون»، وكارل بروكلمن في «تأريخ الأدب العربي»، وفؤاد سزكين في «تأريخ التراث العربي»، فإنهم لم يذكروا خبر نسخته المخطوطة -كعادتهم مع الكتب- وكان حسبُهم أنهم ذكروا اسم الكتاب واسم مؤلفه فقط.

بل إنّ جَمْعًا مِن الباحثين أثبت هذه الحقيقة، وهي: تحقُّق فقدان كتاب القاضي أبي بكر الباقلاني، وعدم العلم بمكان وجودِه، ومنهم الدكتور: سهيل زكار[1]، وهو: الخبير بمصنفات القوم، صاحب كتاب «الجامع في أخبار القرامطة»، والأستاذ الدكتور: محمد رشاد سالم[2]، والأستاذ: إبراهيم الزيبق[3]، وغيرهم.

١. إذا ثبت هذا، وثبت -أيضًا- أنّ للقاضي أبي بكر الباقلاني مُصنَّفًا باسم «كشف الأسرار وهتك الأستار»، كما سبق ذكره في المبحث السابق، بقي أنْ يُقال: مِن أين علمتم أنّ هذه النسخة التي بين أيديكم هي كشف الأسرار المقصودة؟ خاصةً وأنها لم يُكتب علىٰ بطاقتها التعريفية اسم الباقلاني ولا اسم كتابه، وهذا ما سوف نعرفه مِن خلال النقاط التالية بإذن الله:

---

(١) انظر: أخبار القرامطة، ص٥٢٠.

(٢) انظر: منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، لشيخ الإسلام٤/ ٦٥١.

(٣) انظر: تحقيقه لكتاب: الروضتين في أخبار الدولتين ٢/ ٢١٦.

أ- أنّ البطاقة التعريفية للنسخة المخطوطة كُتب عليها اسم كتاب آخر، ومُصنِّفٍ آخر، وهو كتاب «الردّ علىٰ أهل الأهواء والبدع»، وموضوعه: الردّ علىٰ القرامطة والإسماعيلية والباطنيـة، للمصنِّف أبي عبـد الله، المعروف بأبي حفص الكبير، وهنا إشـكالية أخرىٰ، وهي: أن أبا حفص الكبير اسمه أحمد وكنيته أبو حفص، وليست أبا عبد الله، وإنما هذه كنيتـه ابنـه محمد بن أحمد بن حفص! فإذا كانَ الأب؛ فلا يُعرف عنه مصنَّفات وذلك من خـلال مـن ترجموه، وإنْ كان الابن؛ فيوجد له مصنفات، مـن ضمنها مصنَّفًا في الأهواء والاختلاف، والظاهر أنّ المفهرسين لهذه النسخة المخطوطة وقعوا في عدة أخطاءٍ.

أوَّلُهـا: إدخال كتاب في عنوان آخر، وهو: «كشـف الأسـرار»، باسـم كتاب «الأهواء والبدع»، وإغفال الإسم الصحيح للكتاب.

الثانـي: إلحـاقُ وإقحام الصفحـة الأولىٰ من كتـاب «الأهواء والبـدع» ضمن كتاب: «كشف الأسرار»، مـما تسبب بإضاعة كتاب «كشف الأسرار» زمنًا طويلًا، وإيهام فقده.

الثالـث: الخطأ والمزاوجة بإلصاق كنيتين لأبي حفص الكبيـر، إحداها: أبي عبد الله وهي كنية ابنه محمد.

ومِـن أجل ذلك يحسُـن بنـا أنْ نُترجم لصاحب الاسـم الذي في عنـوان المخطوطة، ونُترجم لابنه، قبل أنْ نثبت شيئًا أو ننفيَه.

فأما الأبّ فهو: الفقيه العلامة، شـيخ مـا وراء النهر، أبو حفص البخاريّ الحنفي، ولد سـنة ١٥٠هـ، وصَحِب محمد بن الحسن مدةً، وسمع مِن هُشَيْم بن بشير، وجرير بن عبد الحميد، ووكيع بن الجرَّاح، وهو: مِن شيوخ الإمام البخاري، توفي سنة ٢١٧هـ[١].

وأمَّـا الابن فهو: محمد بن أحمد بن حفص، عالم ما وراء النهر، شـيخ الحنفية، مفتي بخارىٰ وعالمها أبو عبد الله البخاري، كان مِن أئمة الإسلام والسُّنة، سمع مِن أبيه العلامة أبي حفص، والطَّيالسـي، والـحُمَيدي، وأبـي نُعَيم، وقد رافق الإمـام البخاري في طلب الـحديث مُدّةً، كان ثقةً إمامًا وَرِعًا زاهدًا ربانيًّا، صاحبَ سـنة واتِّباع، له مِن المصنَّفات:

---

(١) انظر: الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية، عبدالقادر بن محمد بن أبي الوفاء القرشي الحنفي١/ ١٦٦، وتاج التراجم، أبو الفداء زين الدين قاسم بن قطلوبغا، ص٩٤، وسير أعلام النبلاء ١٠/ ١٥٧.

الردّ علىٰ اللفظية، وكتاب: «الأهواء والاختلاف»، توفي في رمضان سنة ٢٦٤هـ[١].

ومِـن خلال هـذه الترجمة نسـتطيع أن نُحدِّد عصـر هاتين الشـخصيتين، وملامحها، ونقارن ذلك بكتابنا هذا، حتىٰ نتوصل إلىٰ الحكم الصحيح في نسبة أيّ أمرٍ أو نفيه.

فأولًا: عندما ننظر إلىٰ تأريخ وفاة أبي حفص الكبير فنجدها سنة: ٢١٧هـ، أو وفاة ابنه أبي عبد الله نـجدها سنة ٢٦٤هـ، وهذان التأريخان يسبقان تـأريخ نشأة الباطنية القرامطة كتنظيم، وفرقةٍ، وشـهرةٍ، كما سـبق ذكرُه، فإنّ نشأة الباطنية القرامطة كان في سنة ٢٧٠هـ أو ٢٧٨ كمـا ذكـر الحافظ ابـن كثير[٢]، وكتابنا هذا جـاء في الردّ علـىٰ الباطنية وفروعها كالقرامطة والإسـماعيلية، فلو أثبَتْنا له هذا الكتـاب لكنا متناقضين، فكيف يردّ علىٰ فرقةٍ لم تنشأ بعد؟

ب- أنّ هذين الرَّجلين مِن علماء الحديث، وهما كما مرّ معنا أصحاب روايةٍ وسماع، فقد سـمعَا الحديث مِن أئمته: فأبي حفص سمع مِن وكيع، وهُشَيْم بن بشير، وكان شيخًا للإمام البخاري، وابنُه سمع مِن الـحُمَيديّ، والطَّيَالسي، والـحافظ أبي نُعَيم، وقد صاحبَ الإمام البخاري.

إذا تحقّق هذا؛ فمعلومٌ أنّ أهل الحديث أهل روايةٍ وسندٍ وسنةٍ، وطريقتهم في التصنيف علـىٰ طريقـة المحدثين بذكر الآثار والروايات بأسـانيدها، وعدم التطويل والتشـقيق في الردود، وعدم استعمال ألفاظ أهل الكلام، مما نجد ذلك ظاهرًا في كتابنا هذا.

ج- أنهما مِن أهل الحديث والسُّـنة والكتاب فيه مسائل علىٰ مذهب الأشاعرة، وهذا يُبطل نسبته إلىٰ أحدهما، لأنّ مذهب الأشاعرة ظهر بعد وفاتهما بمدَّة.

د- أنّ المتأمـل فـي صفحـة المخطوطة الأولىٰ يجـد فيها اختلافًا عـن بقية صفحات المخطـوط، وذلك بنـوع الخط، وقِدَمه، وأسـلوب الكتابة -أيضًا- مما قـد يدلُّ أنّ هذه الصفحـة مِـن ضمن كتاب الإمام أبي عبـد الله بن أبي حفص الكبيـر، ولذلك كُتب علىٰ بطاقـة الكتاب التعريفية اسم كتـاب أبي حفص، بناءً علىٰ الصفحـة الأولىٰ منه فقط ولم يتـمّ النظر في بقية الصفحـات، ولذلك أُقْحِمت هذه الصفحة قَسْـرًا في كتاب الباقلاني،

(١) انظر: سير أعلام النبلاء ١٠ / ١٥٩، ١٢ / ٦١٧.

(٢) انظر: ص(٧٧- ٨٧) في مبحث نشأة الباطنية.

ويكون بقية كتاب أبي عبد الله بن أبي حفص الكبير قد فُقد، وتكون ضمن كتاب: الأهواء والاختلاف، السابق ذكره في الترجمة، والله أعلم.

ومما يَلحق بهذا الأمر أمرٌ آخر تجب الإشارة إليه وهو: وَضعُ رقم ١ علىٰ هذه الصفحة، وعندما تنظر في الصفحة الثانية مِن النسخة المخطوطة تجد أنّ رقمها ٢، مما قد يدلّ أنّ الصفحة الأولىٰ من كتاب: «كشف الأسرار» قد فُقدت، وأنّ الموجود منه يبدأ مِن صفحته الثانية، وقد يُستأنس بهذا أنّ تاج الدين السبكي ذكر في «طبقات الشافعية» أنّ القاضي أبا بكر الباقلاني قد بيَّن – في أوّل كتابه المسمىٰ بكشف أسرار الباطنية – بطلان نسب العبيديين إلىٰ علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ [1] وبذلك نعلم أنّ بداية كتاب «كشف الأسرار» فيه الكلام علىٰ العبيديين وعلىٰ نسبهم، وهذا لم نجده في نسختنا المخطوطة هذه، فتكون بداية الكتاب المقدمة، مع ذكر منهج الكتاب، وذكر أئمة العبيديين والفاطميين والطعن في نسبهم، ويكون الفقد يسيرًا بمقدار صفحة واحدة، وقد عَلِمْنَا مضمونهُ مِن خلال إفادة السبكي في «طبقات الشافعية» بحمد الله.

وهناك احتمالٌ آخر وهو: أنّ هذا الكتاب له نسخٌ خطية أخرىٰ، ولعلّ هذه النسخة التي بأيدينا هي النسخة الأخيرة، ويدلُّ علىٰ هذا: كثرة المقابلات والبلاغات عليها، ويكون النقل الذي نقله السبكي مِن نسخ أخرىٰ غير نسختنا هذه، وأمّا الترقيم فيكون خطأٌ مِن الناسخ لأنه قد وُجِد أخطاءٌ أخرىً في الترقيم، وفي غيره، غيرَ ما ذُكر، وتكون -حينئذٍ- نسختنا هذه كاملةً غير منقوصة، والله أعلم.

والأمر الآخر: أنّ هناك كلامًا ذكرهُ شيخ الإسلام في منهاج السنة وعَزَاهُ للباقلاني، وفيه ترتيب دعوة الباطنية[2]، وهذا لا يدلُّ علىٰ أنه مِن ضمن كتاب: «كشف الأسرار»، وذلك لأنّ شيخ الإسلام لم يُثبِت ذلك فيه، ولم ينسبه إليه، فقد يكون في كتابٍ آخر للباقلاني، ومعلومٌ أنّ لِلْباقلاني عِدّة كتبٍ في الردود علىٰ الرافضة منها: «مناقب الأئمة ونقض المطاعن علىٰ سلف الأمة»، فلا يجوز أنْ نثبت شيئًا بالظنّ، وأيضًا فإنّ في هذا الكلام الذي نقله شيخ الإسلام إحالات لنفس الكتاب المنقول عنه، وهذه الإحالات لم أجدها في نسختنا مِن «كشف الأسرار»، مما جعلني أتردّد في إثبات هذا الكلام في

(١) انظر: طبقات الشافعية الكبرىٰ، للسبكي ٦ / ١٨.
(٢) انظر: منهاج السنة النبوية ٤ / ٦٥١.

«كشف الأسرار»، فلنقتصر علىٰ اليقين ونَدَعُ ما سواه مِن الشك.

٢. ومِن الأدلة علىٰ إثبات هذه المخطوطة للباقلاني: أنّ المؤلف ذكر فيها عددًا غير يسير مِن كتبه وأحال عليها، وهي مِن كتب أبي بكر الباقلاني المشهورة، ومنها: «المقنع في أُصول التكليف»، «انتصار نقل القرآن»، «الأمالي والمصنفات مِن أُصول الديانات»، كتاب «الهداية»، «شرح اللمع»، «البحث والإلباس عن مناقب العباس»، «فضائل الأئمة من بني العباس»، «إثبات النبوة علىٰ البراهمة»، وغيرها وهذه عادة القاضي أبي بكر الباقلاني في مؤلفاته، أنه يُحيل دائمًا علىٰ كتبه، وفي هذا الكتاب أحال علىٰ عددٍ كبيرٍ منها مما يدلّ دلالتين، **الأولىٰ**: أنّ كتاب «كشف الأسرار» يُعْتَبر مِن أواخر مؤلفات القاضي أبي بكر.

الثانية: تيقُّن نسبة هذه المخطوطة لصاحبها، فيكفي لتحقّق نسبة كتابٍ لصاحبه أنْ يُذكر مُؤَلَّفٌ واحد صريحٌ ومشهور، فكيف وقد شُحِن بأسماء عدة مؤلفات قد ثبتت له؟

٣. أنّ الإمام أبا محمد بن حزم نقل عن كتاب: «كشف الأسرار» للباقلاني، في كتابه: «الفِصَل»، ونصّ علىٰ ذلك، فقال: «ومِن شنعهم -أي المرجئة- قول الباقلاني في كتابه في مذاهب القرامطة، قُرْب آخر الكتاب، في باب ترجمته: ذكر جُمَل مقالات الدهرية والفلاسفة والثنوية، قال الباقلاني: فأمَّا ما يستحيل بقاؤُه مِن أجناس الحوادث وهي: الأَعْرَاض، فإنما يجب عدمها في الثاني مِن حال حدوثها مِن غير مُعدِم ولا شيءٍ يفنيها، هذا نصّ كلامه، وقال -متَّصلًا بهذا الفصل- وأمّا نحن فنقول: إنها تفني الجواهر تفني بقطع الأكوان عنها من حيث لا يصحّ لها وجودٌ لا في مكانٍ ولا فيما يقدر تقدير المكان، فإذا لم يلحق فيها شيءٌ من الأكوان فَعَدم ما كان يخلق فيها منها أوجب عدمها»[1].

وعندما رجعتُ إلىٰ نسختنا المخطوطة مِن «كشف الأسرار»، وعند تحديد ابن حزم بقوله: آخر الكتاب، وفي الباب المذكور، وَجدتُ هذا الكلام مُطابِقًا له بحروفه - بحمد الله -[2].

---

(١) انظر: الفِصَل في المِلَل والأهواء والنِّحَل، للإمام أبي محمد علي بن حزم الظاهري٥/ ٩٢.

(٢) انظر: ص٦٣٧.

٤. أنّ الغزالي ذكرَ كتابه «فضائح الباطنية»، وأخبر أنه مُسْتَنْبَطٌ مِن كتاب: «كشف الأسرار»[١]، وعندما قارنتُ بين الكتابين وجدتُ هذا الكلام واقعًا والتشابه كبيرًا في مسائل عدة، وسوف يأتي تفصيل ذلك في مبحث المصنفات في الردّ علىٰ الباطنية -بحول الله[٢].

٥. تكرار ذِكْر القاضي في النسخة المخطوطة، فيُقال: قال القاضي، وابن أبي حفص الكبير ليس قاضيًا، وإنما القاضي المشهور: أبو بكر الباقلاني، حتىٰ إنه لا يكاد ينصرف هذا اللقب إلّا عليه، خاصةً عند الفقهاء، والأصوليين، وأهل الكلام[٣].

٦. ذِكْرُه للخليفة العبَّاسي: القادر بالله[٤]، الذي وَلِيَ الخلافة سنة ٣٨١هـ وتُوفِّي عنها سنة ٤٢٢هـ -وسوف تأتي ترجمةٌ له وافية بإذن الله- مما يدل دلالةً واضحة علىٰ أنّ هذا الكتاب ليس لأبي حفص الكبير؛ لأنه سبق هذا التأريخ بمراحل، ويُثْبِتُ أنّه لأبي بكر الباقلاني لأنه كان في ذلك العصر، مع الأدلة الأخرىٰ المذكورة.

٧. أسلوب المؤلف وطريقة كلامه، فعندما تنظر في طريقة المؤلف بمناقشته للطوائف والفرق ومجادلتهم، فإنه كان كثيرًا ما يستخدم بعض الألفاظ والعبارات المشهورة عنه، وذلك في غالب مصنفاته، مثل قوله: «وإذا كان ذلك كذلك»، فإنّ هذه الجملة تجدها في كتابنا وتجد أنه يرددها -أيضًا- في كتاب: «رسالة الحرة»[٥]، «والتمهيد»[٦]، «والتقريب والإرشاد»[٧].

ومِن الألفاظ التي يكرّرها في «كشف الأسرار»، قوله: «مَا أنكرتم؟ أو: لِـمَ أنكرتم؟» وتجد هذه الطريقة -أيضًا- في كتاب: «التمهيد»[٨]، «ورسالة الحرة»[٩].

---

(١) انظر: فضائح الباطنية في المقدمة ص(ب) نقلًا من إحياء علوم الدين ٢/ ١٣٠.

(٢) انظر: ص١٥٦ - ١٧٥.

(٣) انظر: الباقلاني وآراؤه الكلامية، ص٧.

(٤) انظر: ترجمته ص(٢٥٩).

(٥) انظر: رسالة الحرة ص٣٣.

(٦) انظر: تمهيد الأوائل ص٢٥٤، ٢٧٥، ٢٩٦، ٣٤٦.

(٧) انظر: التقريب والإرشاد ١/ ٣٢٢.

(٨) انظر: تمهيد الأوائل ص٤٥٧.

(٩) انظر: الحرة ص١٨٢.

ومنهـا: كثرة اسـتعماله للفظة «أجمع»، فـي مصنفاته، مثل قوله: «واعلمـوا أنّ التقييد بذلـك -أجمع- يوجب تخصيص العام بلفـظ الجمع»[1]، وتجد هذه اللفظة يسـتعملها كثيرًا في كتابنا هذا.

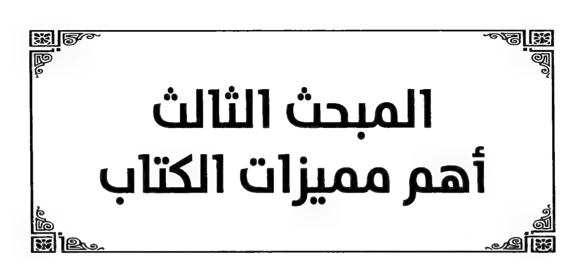
ومنهـا: إحالتـه علىٰ كتبـه بلفظ الجمـع، مثل قولـه: لِـمَا قد بينّـاه في كتـب أُصول الديانات[2]، ويكرِّر هذا الكلام -كثيرًا- في «كشف الأسرار».

هذا فيما يتعلّق بتشـابه الأسـلوب اللفظي، أمّا الإجمالي والمعنوي: فإنك عندما تقرأ فـي هذا الكتاب فإنك تجدُ فيه -وَبِجَلاء- نَفَسَ القاضي أبي بكر وريحه، ورُوحه، مما لا يدع مجالًا للشـك أنه كتاب القاضي أبي بكر الباقلاني «كشف الأسرار وهتك الأستار»، الـذي طال انتظاره، فانفلق صبحُه، وتنفَّس فَجْرُه، وذلك بعد ليلٍ بهيم، مِن صَولات أهل الباطل وجولاتهم، ﴿وَٱللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِۦ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَٰفِرُونَ ۝٨﴾.



(١) انظر: التقريب والإرشاد للباقلاني ٣/ ٣٠٧، وانظر: التمهيد ص٧٧.

(٢) انظر: التقريب والإرشاد ١/ ١٨٣، ٣٧٦،٣٧٣.



المبحث الثالث
أهم مميزات الكتاب

١. أنه ردٌّ علىٰ كتاب الإسماعيلية الباطنية المقدَّس -عندهم- البَلاغ الأكبر والنَّاموس الأعظم، لبعض قضاة الدولة الفاطمية، كما ذكر ذلك الحافظ ابن كثير[(١)]، ويذكر عبد القاهر بن طاهر البغدادي أنّ هذا الكتاب رسالةٌ لإمامهم المهدي عبيد الله ابن الحسين إلىٰ سليمان الجنابي القرمطي[(٢)]، والمهديّ هذا الذي به انتهىٰ دور السِّتر وبدأ دور الظهور، وأُعلن فيه تأسيس دولتهم العبيدية، المسمَّاة بالفاطمية مِن المغرب ثم إلىٰ مصر.

ويذكر ابن النديم عن ابن اسحاق، والبغدادي أنهم اطَّلعوا علىٰ هذه الرسالة وقرؤوها ووجدوا فيها: استباحة المحرَّمات، وتعطيل الدين وإبطاله، والحطّ مِن الشرائع[(٣)]، فجاء كتاب القاضي أبي بكر فحطَّهُ وحطَّم أركانه، وهدَّ بنيانه، وبذلك نُدْرِك مدىٰ أهميةَ وفائدةَ كتابِنا هذا، حيث إنه ردٌّ علىٰ رأسِهم وأساسِهم: ﴿فَأَتَى ٱللَّهُ بُنۡيَٰنَهُم مِّنَ ٱلۡقَوَاعِدِ فَخَرَّ عَلَيۡهِمُ ٱلسَّقۡفُ مِن فَوۡقِهِمۡ وَأَتَىٰهُمُ ٱلۡعَذَابُ مِنۡ حَيۡثُ لَا يَشۡعُرُونَ﴾ [النحل:٢٦].

٢. أنه مِن أوائل الكُتب التي ردَّت علىٰ الباطنية، وهو مُعاصِرٌ للمذهب الباطني، ومعظم الكتب التي جاءت بعده إنما استفادت منه واستقت منه فهو: كالبَحر من بين السواقي، وسوف يظهر ذلك في مبحث ذكر المصنفات التي ردّت علىٰ الباطنية -بإذن الله[(٤)].

---

(١) انظر: البداية والنهاية، ١٤ / ٦٣٦.

(٢) انظر: الفرق بين الفرق، ص٢٩٤، وذكر ذلك: محمد بن الحسن الديلمي في: بيان مذهب الباطنية وبطلانه، ص٤٢، وأبو المظفر الإسفراييني في التبصير ص١٤٣.

(٣) انظر: الفهرست، والفرق بين الفرق ص٢٩٤ ومذاهب الإسلاميين د. عبد الرحمن بدوي ص٩٣١.

(٤) انظر: ص (١٥٦- ١٧٥).

٣. تضمُّنه لبعض نصوص الإسماعيلية الباطنية الخطيرة، كصيغة العهد، وبعضها تُنشر لأول مرة كنصّ البراءة، وقد لا تجد ذلك[١]، حتىٰ في كتب الباطنية أنفسهم، وجميعُ الكتب -المتأخرة- التي نقلت صيغة هذا العهد إنما أَخَذَتْها مِن كتاب القاضي أبي بكر، فهو مرجِعُها ومصدرُها.

٤. أنه يردّ عليهم وينقل كلامهم مِن مصادرهم المتقدِّمة، وبعضها في حكم المفقود، فهو مصدرٌ لأهل السنة في الردّ علىٰ الباطنية، ومصدرٌ للباطنية في بيان عقيدتهم ومذهبهم، وسيأتي مزيد بيان لذلك في المبحث الرابع منهج المؤلف ومصادره في كتابه.

٥. أنّ فيه ذِكْر الطُّرق والحيل المشروعة للتخلُّص مِن هذا الدِّين لِـمَن دخل فيه، أو تظاهرَ بالدخول فيه لكَشف أسرارهم، ومَن ثَمَّ عدم لحوق حِنْث في الأَيْـمَان التي استُحْلِف عليها، فاشتمل علىٰ مسائل فقهية، مهمة وحِيَل نافعة، فظهر فيه شيءٌ مِن فقه القاضي أبي بكر الباقلاني.

٦. أنّ هذا الكتاب ردٌ علىٰ الباطنية الأوائل الإسماعيليين الغُلاة الذين يَسْتَقِي الباطنيون منهم، ويصدرون مِن أقوالهم، ويرجعون إليهم عند اختلافهم خاصةً من أئمتهم كجعفر بن منصور اليَمَن، والقاضي النعمان وأبي يعقوب السجستاني وغيرهم.

٧. إفادة كثير مِن أشهر العلماء الكبراء ونقلهم منه، ومنهم أبو محمد بن حزم[٢]، وعبد القاهر بن طاهر البغدادي[٣] وإن لم يُصارح، والغزالي في «الفضائح»، وسوف يأتي تفصيلٌ لهذا الكلام في المبحث السابع -بإذن الله[٤].

---

(١) اللهم إلّا ما وُجِد مِن كلام الشريف محمد بن علي، أخو محسن وهو: معاصرٌ للباقلاني، انظر: نهاية الأرب في فنون الأدب، ضمن: أخبار القرامطة، للدكتور: سهيل زكار، ص٤٤٩. أقول: ولعلَّ الشريف أخذ صيغة هذا العهد، وهذه البراءة من الباقلاني، لأنّه وكتابه: أشهر، والله أعلم. انظر الآتي: ص(٢١٧-٢١٨).

(٢) انظر: الفصل في الـمِلَل والأهواء والنِّحَل، ٥/ ٩٢، وإنْ خالَفَه!!

(٣) انظر: الفرق بين الفرق، ص٢٩٣ - ٣١٢.

(٤) انظر: ص (١٥٦- ١٧٥).

٨. موافقته لمنهج السلف الصالح في بعض مسائل العقيدة، كمسألة نفي مشابهة الله لخلقه في أفعاله، وصفاته، وتقرير إثبات الصفات لله علىٰ ما يليق به[١]، بل ومَدْحِهِ وثنائه علىٰ السَّلَف، في حين أنّ جماهير الأشاعرة -وخاصةً متأخِّريهم- يُسمُّون السلف بالمجسِّمة والحَشوية!

٩. إحالة القاضي أبي بكر الباقلاني علىٰ بعض مصنَّفاته، وكثيرٌ منها مفقودٌ ولا يُعْلَم عنه شيئًا، مما يضيف ميزةً أخرىٰ للكتاب.

١٠. تضمُّنه نصوصًا شِعْرِيَّة تُنْشَر لأوَّلِ مرةٍ، كتلك التي نقلها عن ابن هرمة، ومروان بن أبي حفصة، فإنني لم أجدها في دواوين الشعر وكتب الأدب التي وقفتُ عليها؛ مما يُرجِّح عدم وجودها مما بين أيدينا من النسخ في هذا العصر، وقد بيَّنت في حينه أنّ القاضي أبا بكر قد اطَّلع علىٰ نسخ شعريَّة وأدبيَّة لم تصل إلينا، فيكون هذا الكتابُ مصدرًا وحيدًا لتلك النصوص، والله أعلم.

١١. ذِكْرُ أسماء أئمة السِّتْر عند الإسماعيلية الباطنية، ومعلومٌ أنّ الباطنية أنفسهم مختلفون فيهم لشدَّة إخفاء الباطنية لهم للخوف عليهم، وهذا -أيضًا- مما يُميِّز هذا الكتاب، لأنَّ ترجيحات الباقلاني وكلامه فيهم حُجةٌ، لقُرْب عهده وعلمه بهم.

١٢. ذِكْره لمسائل مِن علم الفروع والفقه، ويتجلّىٰ فيها فقه القاضي أبي بكر الباقلاني وتبحره بمسائل الفروع[٢] كتبحره بمسائل الأصول-كما هو مشهور- وهو مما يُميِّز هذا الكتاب حيث إنّ مصنفات الباقلاني المطبوعة جُلُّها في أُصول الدين أو أُصول الفقه، وقد بلغت مسائل الأَيْمَان والحِنْث والحِيَل للخروج منها رُبْع الجزء الأول من هذا الكتاب.

١٣. فيه الثناء علىٰ محمد بن إسماعيل بن جعفر، وتبرئته من مذهب الباطنية، حيث إنَّ الناس مختلفون فيه، فبعضهم نسبه لمذاهب الباطنية الفلسفية، وهذا مما لم أجده إلا في هذا الكتاب[٣].

---

(١) انظر: ص(١/ ٤٠٢- ٤٩٧).

(٢) انظر لبعض ترجيحاته: ص(٣٤٥) ونقوله: ٣٤٨- ٣٥٠.

(٣) انظر: ص(٣٧٩).

١٤. أنه مصدرٌ للفصاحة واللغة، وقد كتب بعبارات قوية، ولغة أصيلة، وألفاظ جزلة، فالمصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ من أئمة اللغة، فهو صاحب الإعجاز والانتصار للقرآن، وصاحب «التقريب والإرشاد في أصول البيان»، ولا غرو فبلده -البصرة- أنجبت الفحول من أئمة اللغة؛ كأبي عمرو بن العلاء، والخليل بن أحمد، وسيبويه، والأخفش، وغيرهم، وقد بينت طرفًا من فصاحة المصنف عند اختياره للغة الحارث بن كعب، وهي اللغة التي وافقت القرآن والحديث الشريف انظر: ١/ ٢٧٧.

١٥. أنه فيه بيان الحكم الشافي، والبيان الوافي، والمُرتَضَىٰ من القاضي؛ أبي بكر الباقلاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ مع أنه محسوب علىٰ الأشاعرة، وليس للسلف! وهو: تكفير فرقة الإسماعيلية الباطنية[١] بجميع فروعها وأضرابها وأشكالها، مما يدل علىٰ أمرين مهمين، أولها: بيان الحكم الشرعي في هذه الطائفة الملعونة، والثاني: أن التكفير ليس منهجًا سلفيًّا صرفًا كما يزعمه بعض المخالفين للسلفيين، فالتكفير له شروطه ومنهجه وضوابطه؛ معلومة في كتب العقيدة السلفية.

وتوجد مميزات أخرىٰ كثيرة للكتاب تظهر لِـمَن قرأه واستفاد منه، وفي الإشارة ما تكفي وتغني عن الإطالة، والله أعلم.



(١) انظر: (ص: ٢٠٤، ٢١١، ٢١٣، ٢١٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥٦، ٢٦٥، ٢٧٨، ٣١٥، ٣٢١، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٥٢، ٣٥٦، ٣٦٣).

المبحث الرابع
منهج المؤلف ومصادره في كتابه

أُرىٰ أنّ القاضي سلكَ منهجًا دقيقًا وموضوعيًّا، فكان يأتي بأقوالهم من مصادرهم وبما فاهت به أفواههم، ونطقت به ألسنتهم، وسوَّدته أقلامهم، فيعرضها عَرضًا صحيحًا وينصُّ علىٰ كلامهم -لا يزيد ولا ينقص- ثم يأتي بعد ذلك بردِّ تلك الأقوال وإبطالها.

وقد اعتمد في نقل أقوالهم مِن كتبهم المتقدِّمة، وكان حَسَنًا أنْ يكون القاضي أبو بكر الباقلاني قريبَ العهد بنشأة الباطنية، فقد شاهد وعاصر تأسيس دولتهم العبيدية والمسمَّاه الفاطمية بمصر، فقد وُلِدَ القاضي أبو بكر عام ٣٣٨هـ، واسْتَحَلَّت واستولت الباطنيةُ العبيدية مصر سنة ٣٥٨هـ[1]، وكان هذا الأمر مما يُميِّز كتاب «كشف الأسرار»، علىٰ غيره مِن كتب الردّ علىٰ الباطنية لأنه كتابٌ معاصر ومعايش لهذا المذهب المردود عليه، وهو مِن أوائل الكتب التي ردَّت عليهم واطَّلعت علىٰ باطنهم، وليس مَن رأىٰ كمَن سمِع.

ولذلك تجد أنّ القاضي أبا بكر الباقلاني يذكرُ مصادرهم المتقدِّمة وغالبها لم نطَّلع عليه ولم يصل إلينا مثل: «البلاغ الأكبر والناموس الأعظم»، «الدعوة الطاهرة»، «التقديس»، «السرّ المكتوم والعلم المكنون»، «البعث والنشور»، كتاب «الشطرنج»، كتاب «السكينة الخالصة لعيسىٰ بن موسىٰ»، كتاب «الذهب»، كتاب «الجامع في علم التوحيد»، كتاب «أسماء الرب»، كتاب «تأويلات القرآن»، كتاب «تصاريف القدرة»، كتاب «التخويف»، وغيرها.

وجميع هذه الكتب لا نعلم عنها شيئًا، إمّا لشدة إخفاء الباطنيين لها مع وجودها، أو لفقدها لبُعد العهد بها، فمن المرجَّح أنْ يكون كتابنا هذا حوىٰ بعضها مِن خلال نقْل القاضي أبي بكر لأقوالهم، ثمّ ردّها عليهم كما سبقت الإشارة إلىٰ ذلك.

---

(١) انظر: البداية والنهاية ١٥/ ٣٦٦.

ومِـن المعلوم أنّ مصنفـات الباطنية منهـا المتقدِّمة، كمصنفات الداعـي أبي يعقوب السجسـتاني، ومصنفات الداعـي جعفر بن منصور اليمن، ومصنفـات القاضي النعمان، وفيهـا المتأخـرة مثل مصنفات داعي الدعاة المؤيد هبة الله الشـيرازي، والداعي إبراهيم بن الحسين الحامدي، والداعي المطلق ومؤرِّخ الباطنية إدريس عماد الدين القرشي.

وعندمـا نظرتُ في نقل القاضي الباقلاني لأقوالهم وعارضتُ ذلك مع كتبهم وجدتُ أنّ النقل يكون متَّفقًا -بعض الأحيان- مع المصنَّفات القديمة، وكلَّما كان المصنَّفُ أقدم كان النقلُ أقربَ، ويظهر ذلك مع كتب القاضي النعمان.

وليـس بالضرورةِ أنْ يتَّفق النقل مِـن كتبهم بالنصّ فقد ينقل القاضي كلامهم بالـمعنىٰ أو بالنـصّ مع اختلافٍ يَسِـيْر في بعض الألفاظ، وقدْ أعْتَـذِرُ للقاضي رَحِمَهُ ٱللَّهُ مِن ذلك بأَنَّه مـن المحتمل أن يكون نَقَلَ ذلك بالنصّ الـحَرفـي- وهو مـا أُرجّحه لأن القاضي ذكر هذا المنهج بداية كتابه[(١)] - و لـم أطَّلِعُ علىٰ الـمُصنَّفات التي اطَّلعَ عليها كما ذُكر سابقًا، فيَزِيْدُ هذا كتابنا «كشف الأسرار» ميزةً إضافية - وما أكثرَ مميزاته! لأنه بذلك يكون مصدرًا مُهِمًّا لأقـوال ومذاهب الباطنية، حيـثُ إنه نقل أقوالهم ومذاهبهم مِن كتبهم الـمفقـودة القديمة والمتقدِّمة، مَع مَا فيه مِن الردود ونقض بـاطلهم فيكون مَرجعًا مهمًّا ومصدرًا أصيلًا، لأهل السـنة وللباطنية -معًا- خاصةً مَن أراد الـحقّ منهم، ولا أظنُّ أحدًا يريدُ ذلك إلّا مَن رحم ربُّك وقليلٌ ما هم!

هذا فيما يتعلَّق بمنهج المصنف في النقل عنهم ومِن مصادرهم، أمّا فيما يتعلَّق بمنهج الردّ:

١. يردُّ عليهم مِن كتاب الله -تعالىٰ- ومِن سنة رسوله ﷺ إذا كان إلىٰ ذلك سبيلٌ، حيث إنـهما الأصـلان الأصيلان، والركنـان الشديدان، والـوحيان الشريفـان.

وإذا أراد أنْ يسـتدلَّ علىٰ مسـألةٍ مِن القرآن؛ تجد أنه يحشـد لها العديد مِن الآيات، فلا يكتفي بآية واحدة -وهي تكفي- وذلك يدلُّ علىٰ تعظيمه لكتاب الله، واهتمامه وولوعه وشغَفه به[(٢)]، وهي عادةُ العلماء الراسخين في العلم.

---

(١) انظر: ص (٢٥٣- ٢٥٦).

(٢) انظر مثلًا: ص(٢٤٩، ٢٧٣- ٢٧٤، ٣١٩- ٣٢٠).
وانظر -أيضًا- لكتابيه: الإعجاز، والانتصار للقرآن، تجد أمثلةً صادقة علىٰ قولنا هذا.

٢. يسلكُ معهم في غالب الأحيان طريق معارضتهم بكلامهم، والردّ عليهم بطريقتهم، والسخرية والطَّنْز بهم، وقد صرَّح بهذا المنهج بقوله: «ولا ينبغي أنْ يُنكر علينا مُنْكِر قولنا: إنّ مناظرتهم يجب أنْ تجري مجرىٰ الهزل بهم، والسخرية منهم، وأنَّ هذا الجنس يجب أنْ يُقابله عند عامة الناس بمعارضاتٍ تماثلُه لا يمكن الخروج عنها، وإنْ كانت هَزلًا بهم، بل إنه استطاع أنْ يعارضهم بجميع أقوالهم بهذه الطريقة، ويرىٰ أنه لو أراد مُريدٌ أنْ يجعل كلَّ شيءٍ مما ذكروه دلالةً ورمزًا علىٰ غير ما جعلوه وعلىٰ أعيانٍ وأشخاص غيرَ أشخاصهم وحججهم فإنهم لم يستطيعوا أنْ يدفعوا ذلك ويهربوا منه».

ويرىٰ أنّ مَا عارضهم به: أقوىٰ وأولىٰ وأثبت مما ذكروه لأنه عارضهم بأشخاصٍ وأعيانٍ معلومة موجودة، والباطنية تعلَّقوا بأشخاص غير مخلوقة وبأسماء فارغة، فتأويلُه ومعارضتُه أقوىٰ وأثبتُ مِن تأويل الباطنية!

وليس ذلك مما يُعارض المنهج العلمي، حيث إنه قد يُفهم مِن كلام القاضي ذلك، لأنّ الباطنية لا تفهم إلّا هذه الطريقة ولا تُتقن غيرها، وقد ورد في الأثر: «حدِّثوا الناس بما يعرفون»[1].

٣. وقد يسلكُ معهم طريقة المناظرة والجَدَل المنطقي، وهو فارسُ ميدانها وأميرُ بيانها، فكان يحصرهم ويُلجمهم ويسدُّ جميع الطرق عليهم حتىٰ يفحمهم، ومِن أمثال ذلك أنه عندما أتىٰ لبعض تأويلاتهم وأراد أنْ يُبطلها قال لهم: مِن أيِّ وجهٍ قُلتم ذلك؟ أبضرورةِ العقل، أم بدليله، أم بمُوجب اللغة، أم بنصٍّ مِن إمامٍ معصوم لا يجوز عليه الخطأ والكذب؟ ثم أخذ معهم بإبطال تلك الاستدلالاتٍ التي لو وُفِّقُوا للاستدلال بها!

٤. ذِكْر أُصول أقوال الباطنية مِثْل ذِكْرِ المصنِّف لأصل التأويل ومُعتَمَدَه عندهم، وهي آية آل عمران في قوله تعالىٰ: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ﴾، والفرق بين التأويل وبين التفسير عند أهل الظاهر، ويذكر أدلتهم علىٰ ذلك، ثم إنه لا يُمهلهم حتىٰ يأتي بنقض أقوالهم وهدّ أركانهم.

---

(١) الأثر موقوفٌ علىٰ: عليّ بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وقد أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب: العلم، باب مَن خصّ بالعلم قومًا دون قوم، برقم (١٢٧).

٥. الاستشهاد بالشواهد الشعرية وكلام أهل العربية؛ للتّدليل علىٰ رأي أو تقوية حجةٍ لأنّ القرآن نزل بلسان العرب، ومَن لم يفهم لغتهم؛ لم يفهم القرآن.

٦. التَّعرُّض لبعض مسائل علم الكلام مما تنازع فيها الناس والأخذ بتقرير بعضها وردّ بعضها بأسلوب القاضي الباقلاني وطريقته، وقد يردُّ علىٰ الفلاسفة والمعتزلة وأئمتهم كأبي هاشم الجبائي.

وقد اعتذر شيخُ الإسلام للقاضي الباقلاني - في إكثاره مِن طرق أهل الكلام في مناقشته لهم، فعندما أتىٰ إلىٰ نقل جواب الباقلاني علىٰ بعض المعتزلة الذين اعترضوا علىٰ كلام أبي الحسن الأشعري - بقوله: «ولكنّ سلوك هؤلاء لهذه الطرق البعيدة التي فيها شُبة وطول، دون الطُّرق القريبة التي هي أقربُ وأقْطع، قد يكونُ لِكَوْن المُنَاظِر (لهم)[1] لا يُسلِّم صحة الطرق القريبة، إمّا عنادًا منه، وإمّا لشبهةٍ عَرَضت له أفسدتْ عقله وفِطرته، فيحتاج مع مَن يكون كذلك إلىٰ أنْ يُعْدَل معه إلىٰ طريقٍ طويلةٍ دقيقةٍ يسلِّم مقدماتها مقدمةً مقدمة، إلىٰ أنْ تَلزمه النتيجة، ولهذا لم يحتجْ الأشعري إلىٰ أنْ يقيم علىٰ ذلك دليلًا كما فعله القاضي أبو بكر وأتباعه، ولعلَّه إنْ فعلَ ذلك؛ فعلَه لأجل عناد المُنَاظِرين أو جهلِهم، فسلك بهم الطريق البعيدة لمَّا لم يسلكوا الطريق القريبة، لا لأنه عنده يحتاج إلىٰ الطريق البعيدة»[2].

٧. عنايته بالإحالات علىٰ مواضعٍ مِنْ كتبه، أو مواضع من نفس الكتاب الذي نحن بصدده، وذلك يفيد القارئ في تذكر المسائل وربطها ببعضها، وجعل الكتاب كالشيء الواحد في ذهن القارئ.

٨. ذكْر أهم النتائج، في نهاية كلِّ باب، وذلك كالخاتمة الحَسَنَة التي بها يتصوَّر القارئ مَسائل الباب -جميعها- وتكون ميسِّرةً عليه فَهم الكتاب، خاصة مع موضوعٍ كهذا، حيث إنّ دين الباطنية بتعقيداته وتزويقاته ومناقضاته، لا يكاد يتصوَّره عقل أو يقبله منطق.



(١) كذا بالنسخة المطبوعة، ولعله خطأ وصوابه: (منهم).

(٢) انظر: درء تعارض العقل والنقل، لشيخ الإسلام ابن تيمية، ٣/ ٥٨٩، ٥٨٧.

المبحث الخامس
مسائل الكتاب

المطلب الأول: عرض مجمل لمسائل الكتاب

موضوع الكتاب الرئيس: الباطنية وكشف أسرارهم، فلذلك كان تركيز الكتاب علىٰ الأمور السرية والقضايا الخفية -عند الباطنية- وكيفية التعامل معها بالرد المنهجي تارة، وبالرد الساخر تارة أخرىٰ.

ومن ذلك: مذهبهم في الإلهيات، وأنهم قائلون بإلهين أحدهما السابق وهو الأول، الذي أبدع العقل، وأنّ السابق لـما خلَقه نظر في صورته فتولَّد عنه النفس، وهو: الإله الثاني، ومنهم مَن سمّىٰ هذين الإلهين بالعقل والنفس، ومنهم مَن سماهما العقل الأول والعقل الثاني، وعمدوا إلىٰ كلِّ خطاب في القرآن بجمع كقوله: (إنا، ونحن، ونزلنا) فإنما هو لهذين الإلهين، فيدلُّ هذا -عندهم- أنّ الإلهين اثنين، ولو كان واحدًا لقال: أنا، وأنزلتُ، وهذا باطنٌ لم يعلمه أهل الظاهر، فيردّ عليهم بأنّ هذا الخطاب وُضع للتعظيم ومما تستعمله العرب في لغاتها أمام السلاطين والعظماء وأهل البأس، ثم حَشَرَهُم بذكر بعض آيات الكتاب العزيز التي جاءت بإثبات التوحيد لله تعالىٰ.

ومن المسائل التي تناولها الكتاب: مسألة التأويل الباطني والفرق بينه وبين التفسير، فقال الباطنيون: إنّ التأويل مستورٌ ومحفوظٌ بالعهد والميثاق، وخاصٌّ بالنطقاء والأبواب والأوصياء، واستدلُّوا علىٰ ذلك بقوله تعالىٰ: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ ...﴾ [آل عمران:٧]، واستدلُّوا -أيضًا- بأنّ الله تعالىٰ منع موسىٰ عَلَيْهِ السَّلَامُ مع جلالته مِن علم التأويل إلا بالتعلُّم من العبد الصالح، حيث قال له: ﴿ذَٰلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْطِع عَّلَيْهِ صَبْرًا﴾ [الكهف:٨٢]، ولم يقل: تفسيره، فدلّ علىٰ أنّ التأويل باطنٌ، ولديهم أدلة أخرىٰ نقضها عليهم وأبطل باطلهم.

ثم يذكر أمثلةً كثيرة علىٰ تأويلاتهم لآيات القرآن الكريم، وقصص بعض الأنبياء والمرسلين، ثم تأويلاتهم لشرائع الإسلام الثابتة، كالوضوء، والصلاة، والزكاة، والصيام، ورمضان، والفطر، والحج، والنكاح، حتىٰ الخمر، ولحم الخنزير، والأصنام، والأزلام،

والجبت، والطاغوت، بأنهم أبو بكر، وعمر، وعثمان، وأفاضل أصحاب رسول الله ﷺ.

حتىٰ بلغ الحد في هذه التأويلات أنْ أوّلوا أُصول الإسلام ومَبَانِيْه العِظام، فكان ممّا أوَّلوه الشهادتين !

وقد يذكرون المسائل التي تُعلِّق قلب مستجيبيهم ومَن يدعونه، لكي يظهروا أمامه بأنهم أهل علم الباطن والمَلَكُوت، وأنهم أعلم مِن أهل الظاهر الذين لا عِلم لهم إلّا بظواهر نصوص لا يعلمون معناها، فيقولون له: ما معنىٰ الحروف التي بأوائل السور؟ وما وجه ورود الأمور متناقضة كالضياء والظلام، والحرّ والبرد، والرطوبة واليبوسة، والليل والنهار؟ حتىٰ إذا أظهر جهله، قالوا له: عندنا معانيها وتأويلها، فيزداد بهم وبتلبيسهم تمسكًا وإعجابًا !

وبعد عرْض طَرَفًا من هذه الأفكار والتأويلات يبدأ الكتاب بالردّ عليها -تفصيليًّا- وقبل ذلك يذْكر منهج الردّ وهو: أنّ مناظرتهم يجب أنْ تجري مجرىٰ الهَزْل بهم، والسخرية منهم، وأنّ هذا الجنس يجب أنْ يُقابَل عند عامة الناس بمعارضاتٍ تماثلُه، وأن يُقْلَب عليهم الكلام، ثم يُسْتَقْصَىٰ -بعد ذلك- النقض لأُصولهم.

فَيرد عليهم -مثلًا- تأويلهم لقوله تعالىٰ: ﴿ رَبُّ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ ﴾ [الشعراء:٢٨]، فيأخذ بسؤالهم بأيِّ دليلٍ قلتم ذلك، أبضرورة العقل، أم بدليله، أو بموجِب اللغة، أو بنصٍّ مِن إمامٍ معصوم لا يجوز عليه الخطأ والكذب؟ فيحْصرُهُم بذلك، ثم يأخذ بالاستطراد معهم في مسائل الاستدلال، وأنّ الدليل لا بدّ أنْ يكون له تعلُّق بالمدلول، حتىٰ يلجمهم ويفحمهم بالحجة والبرهان.

ويذكر عنهم حِيَلهم ومَخارِيْقهم التي رصدوها لاجتذاب الضعفاء والجهّال إلىٰ دعوتهم، فينقل استدلالاتهم بالحروف والأعداد، كسؤالهم عن الثّقب التي في وجه ابن آدم، فيُمَوّهوا أنّ لها معانٍ باطنة، و إيراد شيءٍ مِن مُشكل القرآن، ومسائل الدهرية والفلاسفة، ومسائل دائرة بين المتكلمين، كالتعديل والتجوير، فيُوهمونه ويعلِّقونه بأنّ علم ذلك عندهم، وهو مِن علم المَلَكُوت، وإذا اطّلع المدعو علىٰ ذلك أدرك جميع الدقائق، وصار مِن العلماء الربانيين، ثم إيراد أمثلةً كثيرة بلغت من السخافة والسماجة أن يسألوا أصوات الحيوانات، فلِم صارت الخيل تصْهل؟ والحمير تنْهق؟ والديك يصيح؟

وهذه الأسئلة السابقة يُوْرِدونها للعاميّ الصِرْف الخالي مِن كلِّ علمٍ وفهْم، أمّا إذا وجدوا الـمَدعو راجعًا إلىٰ أدنىٰ بصيرة وفطنة، تحاشَوا هذا الضرب منها، وأَخَذُوا معه في غيرها، فيشكّكونه بمسائل مِن القرآن مثل قوله تعالىٰ: ﴿مَّا تَرَىٰ فِى خَلْقِ ٱلرَّحْمَٰنِ مِن تَفَٰوُتٍ﴾ [الملك:٣]، وعن خلق الذّرّ والقمل والنحل، والبعير، والناطق، والصامت، والحيّ، والميت، والألْكن، والفصيح، والعالم، والجاهل، ثم يقولون: وأيُّ تفاوت أكثرَ مِن هذا؟ ثم أوردَ مسائل مِن هذا النوع، ثم أجاب عنها بما يُزيل الشكَّ، ويَنفي عن كتاب الله اللَّغو والرَّيب.

ومن المسائل التي اشتمل عليها الكتاب وأرىٰ الوقوف عليها بالدراسة المختصرة، مسألة خبر الآحاد، حيث إنه قد ورد نصٌّ للقاضي الباقلاني فيه زيادة إيضاح عن قوله المشهور في كتبه، فرأيت أن أقوم ببحث ذلك، والله المستعان.

فأولًا: ننقل مسألته التي من أجلها عقد فصلًا -اعتراضيًا افتراضيًا- ذكر فيه أنه قد يقول قائلٌ منهم: إذا كان مِن دينكم وجوب قبول خبر الواحد، والعمل به فيما يتعلّق بباب الدين، وإنْ جاز أنْ يكون كذبًا وباطلًا، فاجعلوا هذا مثل عهودنا، ولو كانت كذبٌ -عندكم- فالـمُسْتَحْلِف منا كالـمُخْبِر بخبر الواحد، وأنتم يجب عليكم قبول خبره علىٰ مذهبكم.

فأجابهم بإجابات:

الأول منها: أنّ مِن الأمَّة مَن لَمْ يَعمل بخبر الواحد، وإنما يعمل في باب الدين بخبرٍ مُتواترٍ يُوجِب العلم بصحة مُخْبِره ضرورةً، أو بخبر معلومٌ ثبوته وصدق الـمُخْبِر به بدليلٍ قاطعٍ مِن عقلٍ أو سمع، وبذلك تزول عنه هذه المطالبة.

الثاني: أننا إنما نعقل في أخبار الآحاد في باب الدين؛ متىٰ غلب علىٰ ظننا أنه صدق، ومتىٰ جوزنا كون ما يخبر به الآحاد صدقًا، ومتىٰ كان المخبر مؤمنًا في الظاهر، برئ من فسوق أو فجور دون الكفر، وخبر هؤلاء الباطنية، الآخذين علىٰ الناس كتمان هذا الرجس الكذب، خبرُ قوم قد عُلم بواضح الأدلة أنهم كفار مشركون، وأنّ حالهم في الكفر أسوأُ مِن حال الفساق دون الكفر، وأنّ ما أخبروا عنه كفرًا وباطلًا قد قام الدليل علىٰ فساده وبطلانه، فلم يجز أنْ يُقبل خبرهم، ولا أنْ تنعقد يمين الحالف علىٰ ذلك.

الثالث: -مِن الردود، وهو علىٰ مذهب الـمتكلِّمين في خبر الواحد، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

إنما يجوز أنْ يُعمل بغالب الظَّن في الأحكام الشرعية التي يجوز التعبُّد بها، ويجوز ألا يُتعَبَّد بها، ويجوز أنْ يكون الرسول قد قالها وحكم بها، ويجب مع ذلك صدق رواتها، فأمَّا أنْ يُعمل بغالب الظن في أُصول الديانات وفيما قطعت النصوص علىٰ بطلانه؛ فليس ذلك مِن دين أحد، وأَحلاف هؤلاء معقودةٌ علىٰ وجود وليٍّ لله، وصاحب النطقاء، وصاحب انقضاء دور محمد ﷺ ومُبدِّل لدينه وشرعه، ومعتقدٍ لإثبات إلهين اثنين، فهذا يُبطِل ما ظنَّه الـمُطالِب ويُسقطه.

ولعلَّنا نعتذر للقاضي رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله هذا في خبر الواحد، واتفاقه مع رأي أهل الكلام، بأنَّ الردّ يقتضي ذلك مِن باب النزول مع الخصم، ومن باب قوله تعالىٰ: ﴿وَإِنَّآ أَوۡ إِيَّاكُمۡ لَعَلَىٰ هُدًى أَوۡ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ ٢٤﴾ [سبأ:٢٤] حيث إنّ الباطنية يقولون لنا: أنتم تقولون بقبول خبر الواحد، فيلزمكم قبول خبرنا مع أَحْلَافِنا تلك، فكان مِن المناسب -عند القاضي- أنْ يردَّ عليهم بأننا لا نقبل ولا نعمل بخبر الواحد الغالب علىٰ الظنّ صدْق رواتِه، في مسائل أُصول الدين، وإنما في مسائل الفروع وفي الأحكام الشرعية، وأنتم أخباركم هذه جاءت في مسائل أصول الدين مثل: أقوالكم في الإله، ومسائل النبوات، فاعتراضكم علينا ساقطٌ وباطل، هذا مع إنَّ الحقَّ أحقُّ أنْ يُتَّبع، وهو لا يحتاج إلىٰ التقعيد والتشقيق، فهو: أبلجُ من الصبح، وأشرقُ من الشمس! وهو أحبُّ إلينا مِن أيِّ أحدٍ، لكننا إذا وجدنا فرصةً لإحسان الظنّ بالناس -خاصةً مِمَّن لهم قَدَمُ السَّبق والفضل في دين الله- فإننا نَتشوَّق ونَتطلَّع لذلك، ولأنَّ بداية كلام القاضي في تلك المسألة كانت موافقةً لمذهب السلف بالإجمال -رحمهم الله وإياه- والله أعلم.

الفرع الأول: مسألة خبر التواتر والآحاد

وعند تأمّلنا لكلام القاضي وقوله: «أننا إنما نعقل بأخبار الآحاد في باب الدين متىٰ غلب علىٰ ظننا أنه صدق..» وتجد أنه لم يقل: أننا إنما نعمل فحسب ولكنه قال: « نعقل» مع قوله فيما بعد: «ومتىٰ جوزنا كون ما يخبر به الآحاد صدقًا، ومتىٰ كان المخبر به مؤمنًا في الظاهر برئ من فسوق وفجور دون الكفر، يشعر كلامه هذا قُربًا ممن قال «إن أخبار الآحاد تفيد العلم إذا احتفت بالقرائن، وهو القول المشهور عن السلف، وإذا تأمّلت قوله: «متىٰ غلب علىٰ ظننا» يُشعرك قربًا من أهل الكلام والله أعلم هل هو اضطرابٌ منه، أم اضطراب في فهمي؟! والله المستعان.

نزيد هذه المسألة شرحًا وبيانًا ونقارن ذلك بكلام القاضي -بعد ذلك- فنقول: أولًا ينبغي أن يعلم أن هذا المصطلح حادث، لم تعرفه القرون المفضلة الأولىٰ فلا بد أن نتكلم علىٰ كل مسألة بحقيقتها، وأن نرجعها إلىٰ أصولها، قبل البدء بها.

ثانيًا: نشرع في الموضوع فنقول: إن الخبر ينقسم -باعتبار رواته- إلىٰ مُتَوَاتِر وآحَاد. فالمتواتر: أنْ يكون له طُرُقٌ وأسانيدُ كثيرة، بلا حصرِ عددٍ معيَّن، وتكون العادة قد أحالت تواطُؤهم علىٰ الكذب، واستوىٰ الأمر علىٰ ذلك مِن ابتداء السَّند إلىٰ انتهائه، وأسندوه إلىٰ شيءٍ محسوس كالمشاهدة أو السماع، وهذا: يفيد العلم اليقيني. الثاني الآحاد وهو: ما يرويه شخصٌ واحد، وفي الاصطلاح: ما لم يجمع شروط المتواتر وتكون له طُرُقٌ محصورة، إمّا أكثر مِن اثنين وهو: المشهور، وإما أنْ يرويه اثنين، وهو: العزيز، أو يتفرَّد بروايته شخصٌ واحدٌ في أيِّ موضعٍ من السند، وهو: الغريب، وخبر الآحاد فيه المقبول والمردود، علىٰ حسب رواته وصدقهم.

ومسألة خبر الآحاد وإفادته للعلم أو الظنّ، ووجوب العمل به - اختلف فيها الناس علىٰ ثلاثة مذاهب مشهورة:

الأول: أنّ خبر الواحد يُفيد العلم مطلقًا، وقال به أهل الظاهر.

الثاني: أنّ خبر الواحد لا يُفيد العلم مطلقًا، وإنما يفيد الظنّ، والعمل، سواءً احتفت به القرائن أم لا، وقال به: أهل الأُصول، والحنفية، والشافعية، وبعض المتكلمين، وهو القول المشهور عن القاضي أبي بكر الباقلاني.

القول الثالث: أنّ خبر الواحد يُفيد العلم إذا احتفت به القرائن، ومنها: تلقي الأمةِ له بالقبول، مثل: جمهور أحاديث البخاري ومسلم؛ لأنّ الأُمة لا تجتمع علىٰ ضلالة، ولأنّ إجماعهم كاجتماع أهل التواتر علىٰ حديثٍ فلا فرق، ومِن القرائن -أيضًا- كون الحديث مشهورًا مستفيضًا، وطُرُقه سالمةً من الضعف والعلَّة، ومنها: كون الحديث مسلسلًا بالأئمة الحفّاظ المُتْقِنين، وهذا المذهبُ مذهب عامّة السلف، والفقهاء، ونَصَرَهُ شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم، وأبطل أقوال المخالفين في كتابه الشهير: «الصواعق المرسلة»؛ بإحدىٰ وعشرين دليلًا، وذكر أنّ أقوال المخالفين ومُرادهم مِن عدم قبول خبر الواحد، إنما هو: إبطالهم آيات الصفات وردّها أو تأويلها، وعَدَّ هذا القول؛ الطاغوت

الرابع، فكَسَرَهُ في كتابه المذكور[١].

ومما ينبغي ذكره -هنا- أن هذا الكتاب حوىٰ أمورًا مهمة -حتىٰ عند الباطنيين أنفسهم- وسوف يأتي جزءًا منها في مميزات الكتاب، فمن ذلك أن الباطنيين استدلوا بقوله تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِى وَٱلْقُرْءَانَ ٱلْعَظِيمَ ﴿٨٧﴾﴾ [الحجر:٨٧] بأنها دلالة علىٰ أئمتهم: عبد الله بن ميمون القداح، ومحمد بن عبد الله، وأحمد بن محمد، ثم سعيد، ثم الحسين، ثم أبو القاسم الحسن بن سعيد، ثم أبو الطاهر إسماعيل بن الحسن، ثم أبو تميم معدّ بن إسماعيل.

وهذه أسماء بعض أئمة الباطنية، وبعضهم مشهور، لكن المميِّز والمهم هنا ذكْر بعض أسماء أئمة الستر والتي اختُلف فيها كثيرٌ حتىٰ عند الباطنيين -أنفسهم.

ومنها اشتماله علىٰ صيغة ونص البراءة عند الباطنية والتي لم أجدها إلا في ثنايا هذا الكتاب وسوف يأتي مزيد بيان لذلك، والله الموفق والهادي.

---

(١) انظر: الرسالة للإمام الشافعي ص ٣٦٩، والتقريب والإرشاد للقاضي أبي بكر الباقلاني ١/ ٣٩٤، ٣/ ٣٣٢ - ٣٤٧، والـمُستَصْفَىٰ من علم الأُصول ١/ ٢٥١-٢٨٩، ومفتاح الأُصول في بناء الفروع علىٰ الأصول للإمام الشريف التلمساني ص ٢٥-٣١، و شرح الكوكب الـمُنيْر لابن النجّار الفتوحي الحنبلي ٢/ ٣٢٣-٣٧٧، ونزهة النَّظر للحافظ ابن حجر العسقلاني ص ٣٧- ٦٣، والنُّكت علىٰ كتاب ابن الصلاح للحافظ ابن حجر ١/ ٢١٤، ٣٧١-٣٧٩، وتدريب الرَّاوي في شرح تقريب النَّواوي للحافظ جلال الدين السيوطي ٢/ ١٦٣- ١٨٤، وتمهيد الدلائل وتلخيص الأوائل للباقلاني ص ٣٨٦، و أساس التقديس لفخر الدين الرازي، ص ٣٠٥-٣١٣، ومختصر الصواعق المرسلة لابن القيم ٤/ ١٤٠٠-١٤٣٥، ١٤٥٩-١٦٤٨، وموقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة، للدكتور سليمان الغصن ص١٦٣-١٨١، وتوجد بعض الدراسات والكتب المتخصصة في هذا الموضوع منها: كتاب أخبار الآحاد في الحديث النبوي للشيخ الدكتور: عبد الله بن عبد الرحمن الجبرين رَحِمَهُ اللَّهُ، وكتاب: الحديث حُجةٌ بنفسه في العقائد والأحكام للشيخ المحدِّث محمد ناصر الدين الألباني، وغيرهما.

المطلب الثاني: دراسة مسألة التأويل عند الباطنية وردّ الباقلاني عليه

أولًا: مسألة التأويل عند الباطنيين:

سبق في الفصل الثاني في المبحث الثاني منه، في هذه الدراسة(١)، ذِكْرُ مسألة التأويل عند الباطنية وعند غيرهم -بشكل مختصر- وتم التعريف بالتأويل وأنواعه، ونُخَلِّصُ -ههنا- التأويلَ الذي يخصُّ الباطنية -وهو أسوأُ أنواعه- ونزيده بيانًا ووضوحًا ونذكرُ عرْض القاضي أبي بكر للتأويل عندهم وردَّهُ عليهم -بحول الله وتوفيقه.

فالباطنيةُ ترىٰ أنّ لظواهر الأخبار بواطن، تجري مجرىٰ اللُّب مِن القِشر، وأنّ لكلِّ ظاهرٍ باطنًا، ولكلِّ تنزيل: تأويلًا(٢).

ويقولون: إنّ الموجودات علىٰ قسمين؛ قسمٌ ظاهر للعَيان، وهو الغلاف والقشر، وقسمٌ باطن خفيّ، وهو: اللُّب والجوهر، ويروون روايات مكذوبة علىٰ رسول الله ﷺ في ذلك، فمنها ما رواه القاضي النعمان: «ما نزلتْ عليَّ آية من القرآن إلّا ولها ظهرٌ وبطن(٣)».

وقد جعل الباطنيون المحور الذي يرتكز عليه علم التأويل نظرية المثل والممثول، أو الظاهر والباطن، أي تفسير الأمور العقلية غير المحسوسة بما يقابلها وبما يماثلها مِن الأمور الجثمانية المحسوسة، فنظرية المثل والممثول هذه هي: قِوام عقيدة الباطنية في التأويل(٤).

أما مَن له حق التأويل فهم: أئمتهم وأربابهم، يقول القاضي النعمان: جعل الله ظاهر القرآن معجزة رسوله، وباطنه معجزة الأئمة من أهل بيته، لا يوجد إلا عندهم، ولا يستطيع أحدٌ أن يأتي بظاهر الكتاب غير محمد رسول الله ﷺ ولا أن يأتي بباطنه غير

---

(١) انظر: ص١١٥- ١١٨.

(٢) انظر: الملل والنحل، للشهرستاني ١/ ١٩٢، فضائح الباطنية، للغزالي ص١١، وبيان مذهب الباطنية وبطلانه، للديلمي، ص٣٩، الإسماعيلية، لإحسان إلهي ظهير، ص٤٦٦.

(٣) انظر: أساس التأويل، ص٢٩، ومقدمة: الكشف، ص٧، وتاريخ الدعوة الإسماعيلية، لمصطفىٰ غالب، ص٤٢.

(٤) انظر: مقدمة كتاب: الكشف، للدكتور: مصطفىٰ غالب، ص٦، و الحركات الباطنية في العالم الإسلامي، للخطيب، ص١٣١.

الأئمة من ذريته.

ويرون أن الأئمة هم الراسخون في العلم، وهم وحدهم الذين لهم تأويل النصوص الشرعية(١).

وانبثقت عن هذه النظرية فكرة المؤول، أو الشخص المُلْهَم الذي يكشف روح الرُّوح ليُعرِّف بالمعنىٰ الباطني المستور، ومِن هذا المنطلق واعتمادًا علىٰ نظرية المثل والممثول يجب أنْ يكون في العالم الأرضي عالم جسماني ظاهر يماثل العالم الروحاني الباطن(٢).

يقول القاضي النعمان: «يأتي القرآن بالشيء الواحد، وله معنىٰ في ظاهره، ومعنىٰ في باطنه، فجعل عَزَّوَجَلَّ ظاهره معجزة رسوله، وباطنه معجزة الأئمة من أهل بيته، وهو علمٌ متوافرٌ بينهم، مستودَعٌ فيهم»(٣).

ومِن هنا أعطىٰ النظام الإسماعيلي الفكري صلاحية التفسير للناطق، ووهب صلاحية التأويل للإمام وحواريِّه، فالأول: يمثل الشريعة والأحكام والفقه والقانون الظاهر، والثاني: يمثل الحقيقة والتأويل والفلسفة والباطن، وقد جعلوا محمدًا ﷺ صاحب التنزيل، وجعلوا عليًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ صاحب التأويل بأسراره، وجعلوا لكلِّ فريضة مِن فرائض الدين تأويلًا باطنيًا لا يعلَمُه إلّا الأئمة، وكبار الحُجَج والأبواب، والدُّعاة، ويستدلُّون بحديث «أنا مدينةُ العلمِ وعليٌّ بابها(٤)».

---

(١) انظر: جناية التأويل الفاسد علىٰ العقيدة الإسلامية، تأليف: د. محمد أحمد لوح ص ٣٥٩.(بتصرف).

(٢) انظر: مقدمة الكشف، ص٧.

(٣) انظر:أساس التأويل، ص٣١.

(٤) انظر:مقدمة أساس التأويل، لعارف تامر، ص٧، ١٧، ومقدمة الكشف، للدكتور:مصطفىٰ غالب، ص٧، وانظر -أيضًا-: الحركات الباطنية في الإسلام، للدكتور مصطفىٰ غالب، ص٩٣، وتاريخ الدعوة الإسماعيلية، للدكتور مصطفىٰ غالب، ص٤٢، والحديثُ المنسوب المذكور: رواه الحاكم في المستدرك، والطبراني في الكبير، وأبو الشيخ في السنة، مِن رواية ابن عباس مرفوعًا، وهو: حديثٌ مضطربٌ غير ثابت، كما ذكر ذلك الدارقطني، وقال الترمذي: حديثٌ منكر، وقال أمير المؤمنين في الحديث محمد بن إسماعيل البخاري: ليس له وجهٌ صحيح، ونقل الخطيب البغدادي عن يحيىٰ بن معين أنه: كذبٌ لا أصل له، وذكرهُ ابن الجوزي في الموضوعات، ووافقه الذهبي. انظر: كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث علىٰ ألسنة الناس، للمحدث: إسماعيل بن محمد العجلوني ١/ ٢٣٥.

وتفرّعت -أيضًا- نظرية الإمام المستودع والمستقر، وفي تفسيرها يقولون: إن النبي ﷺ قد أعطىٰ عليّ بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرتبة الاستقرار في الإمامة يوم غدير خم، ثم انتقل النبي ﷺ إلىٰ الرفيق الأعلىٰ، وترك إمامين، إمامًا صامتًا وهو: القرآن، وإمامًا ناطقًا وهو: علي بن أبي طالب، ويستدلُّون علىٰ ذلك بما يُروىٰ عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه كان يقرأ في المصحف حتىٰ بلغ قوله تعالىٰ: ﴿هَٰذَا كِتَٰبُنَا يَنطِقُ عَلَيۡكُم بِٱلۡحَقِّۚ﴾ [الجاثية:٢٩]، فصاح ثلاث مرات قائلًا: يا كتاب الله انطق مُعلِنًا بذلك، أنه هو الإمام الناطق، وأن القرآن هو الإمام الصامت، وانتقل عليّ إلىٰ الرفيق الأعلىٰ، واستودع الإمامة ابنه الحسين علىٰ أن يُودِع الإمامة الإمام المستقر الحسين، ثم استُشهد الحسين بكربلاء واستودع الإمامة أخاه محمد بن الحنفية لينقلها بدَورِه إلىٰ عليّ بن الحسين، ثم انتقلت الإمامة المستقرة إلىٰ: محمد الباقر، ثم إلىٰ جعفر الصادق، ثم إلىٰ إسماعيل بن جعفر[١].

يقول أبو يعقوب السجستاني: «ظهر أنّ دعوة الرسول كانت إلىٰ التنزيل والشريعة، ودعوة الوصيّ: إلىٰ التأويل والحقيقة»[٢].

يقول أصحاب إخوان الصفاء: «واعلم أنّ للكتب الإلهية تنزيلاتٍ ظاهرة، وهي: الألفاظ المقروءة المسموعة، ولها تأويلاتٌ خفيَّة باطنة، وهي: المعاني المفهومة المعقولة، وهكذا لواضعي الشريعة موضوعاتٌ، عليها وضعوا الشريعة، ولها أحكامٌ ظاهرة جليّة، وأسرارٌ باطنة خفية، وفي استعمال أحكامها الظاهرة صلاحٌ للمستعمِلين في دنياهم، وفي معرفتهم أسرارها الخفية صلاحٌ لهم في أمر معادهم وآخرتهم، فمَن وُفِّق لفهم معاني الكتب الإلهية، وأُرشد إلىٰ معرفة أسرار موضوعات الشريعة، واجتهد في العمل بالسنة الحسنة والسير بسيرته العادلة، فإنّ تلك النفوس هي: التي إذا فارقت الجسد ارتفعت إلىٰ رتبة الملائكة»[٣].

ويترتَّب علىٰ قولهم هذا: أنّ عليّ بن أبي طالب، أرفعُ مِن نبينا محمد ﷺ درجةً، وأعلىٰ منه مكانةً، وأكثرُ علمًا!

---

(١) انظر: الإمام ابن تيمية وموقفه من قضية التأويل تأليف: محمد السيد الجليند، ص ٢٨٩.

(٢) انظر: كتاب الافتخار، ص٧١.

(٣) انظر: رسائل إخوان الصفاء وخلان الوفاء ٤/ ١٣٨.

مظاهر التأويل عندهم:

تأويل الدين -كلّه- بفروعه وأصوله، أمّا عن عدد شرائع الإسلام وفرائض الدين، وأسماء الأحكام التي أَوَّلُوْها، فإنهم لم يتركوا شيئًا منها إلّا وأتوا عليه بسيف التأويل ومِعْول التعطيل، وتجد أمثلةً لذلك -بإذن الله- في هذا الكتاب، وفي مصادرهم، حتىٰ قال قائلهم: «وإذا ثبت ذلك؛ ثبت أنّ أكثر ما في القرآن مِن الأسماء المعلومة المعروفة الواقعة علىٰ الجسمانيات؛ فإنما وجهُ تأويلها إرادة الصُّورة الروحانية، سواءً أشجارها، وأنهارها، وثمارها، وسواءً سماءها وأرضها، وبحارها، ومياهها، وجبالها، ونيرانها، وحيوانها، وجميع الأصناف المذكورة في القرآن خاصةً إذا اشتبهت معرفتها من الجسمانيات، واستحال دَرَكُها وفطنتها، وإذا اشتبه قولٌ مِن أقاويل الله -تعالىٰ ذِكْرُه- ولم نجد له مخرجًا مِن ظاهره، صرفناه إلىٰ حقيقته المقرونة بالصور العلمية، وأضفناه إلىٰ تلك الصور لنأمن مِن تكذيب النفس، ومراقبة العقل إياه، وما تيسَّر مَخرجه مِن ظاهره تركناه علىٰ وجهه، ولم نطلب له تأويلًا علميًّا، وبحثنا عن حكمة ظاهرة، فلاحَ لنا وجهُ الحكمة في ظاهرة، وقصْد التأويل في باطنه... فَطَلَبُ التأويل -إذًا- نافعٌ مِن جميع الوجوه، صدَقَت الظنون أو كذبت، والتخلُّف عنه ضارٌّ جدًّا صدقت الظنون به أو كذبت»[1].

ونذكر أمثلةً يسيرة لذلك، مع العلم أنّ في ثنايا هذا الكتاب أمثلةً أكثر من هذه، وقد أَحَلْتُ هنالك عن مصادرهم التي نطقت بذلك وهي كثيرةٌ عديدة.

فمِنْ ذلك: تأويلهم الوضوء بموالاة الإمام، والتيمم الأخذ من المأذون عند غيبة الإمام، والصلاة الناطق، والزكاة تزكية النفس بعرفة ما هم عليه من الدين، والكعبة النبي، والمروة عليّ، والتلبية إجابة الدعوة، والجنة راحة الأبدان من التكاليف، والنار مشقتها بمزاولة التكاليف، وذبح إسحاق أخذ العهد، وعصا موسىٰ حجته، والبحر العلم، والمنّ والسَّلْوَىٰ: علمٌ نزل من السماء، والدجال أبو بكر، ويأجوج ومأجوج أهل الظاهر[2].... وغير ذلك مما يهرفون ويخرفون بما لا يعرفون !

---

(١) انظر: الافتخار، لداعيهم الأَجَلّ! أبو يعقوب السجستاني ص٩٨ - ٩٩.

(٢) انظر: قضية التأويل في القرآن الكريم بين الغلاة والمعتدلين، إبراهيم بن حسن بن سالم، ٢/ ٧٤-٧٥.

والفرق بين تأويلات الباطنية، وتأويل غيرهم:

١. عدم وجود دليلٍ -عندهم- يقتضي صرف اللفظ عن ظاهره.

٢. عـدم وجود رابطـة، ولا تلازم بين اللفظ والمعنىٰ التأويلـي الذي قصدوه، مما يدلُّ علىٰ التعسُّـف والهوىٰ، وأيضا فلا يسـاعدهم علىٰ تأويلاتهم هذه العُرف اللغوي، ولا العُرف الشرعي[١].

نشأةُ تأويل الباطنية وتطوُّرِه:

نشأ هذا التأويل تحت ظروف عقائدية خاصة، وأخذ ينمو تحت أعين حارسةٍ تحوطه وترعاه حتىٰ كُتِب له الذيوع والانتشار، ولو ألقينا نظرةً فاحصة في تأريخ الفرق السياسية والكلامية وخاصةً في ظروف نشأة الشيعة والباطنية لوجدنا بداية الطريق، ما أسموه بعلم الظاهـر والباطـن، وما نقلـوه من آثار وأقاويل تحكـي أنّ لكلِّ ظاهر باطـن، ولكلِّ تنزيل تأويل، ولَوَضعْنا يَدَنَا علىٰ بداية الطريق[٢].

وجـذور هذا التأويل يرجع إلىٰ اليهودية والفلسـفية اليونانية، فأوّلُ مَن عُرف بإخضاع النصوص للظاهر والباطن: فيلون اليهودي الذي لازم اليونانيين غير أنه وجد نفسـه أمام هجمـات المنكرين اليونان علىٰ نصوص الكتاب المقدس، فوجد نفسـه مضطرًا للدفاع عـن عقيدته وعن الكتاب المقدس، فلم يجد بُدًّا مـن اللجوء إلىٰ القول بالظاهر والباطن فابتـدع النهـج التأويلـي، ثم انتقلـت طريقة التأويل هـذه إلىٰ أريجانوس تلميـذه وتلميذ أفلوطيـن -أيضًا[٣]، ثم قام ابن سـبأ ببثِّه بين المسـلمين -بعد ذلك- ثـم انتقل إلىٰ الفرق الغالية المتظاهرة بالتشيع لآل البيت كالباطنية[٤].

---

(١) انظر: أصول الإسماعيلية، للدكتور سليمان السلومي، ١/ ٢٢٩، وجناية التأويل الفاسد علىٰ العقيدة الإسلامية، ص ٣٥٢.

(٢) انظر: الإمام ابن تيمية وموقفه من قضية التأويل ص٤٨.

(٣) انظر: جناية التأويل الفاسد علىٰ العقيدة الإسلامية ص ٣٦٤.

(٤) انظر: مذاهب الإسـلاميين، للدكتور عبد الرحمن بدوي، ص٧٥٤ - ٧٦٣، وأصول الإسـماعيلية، للسلومي، ١/ ٢٣٥ - ٢٣٧.

غايةُ وأغراض هذا التأويل:

ومِـن هنا نعلـم: أنّ تأويل الباطنية إنما هو: مـجرد جُنون، وظنـون ﴿وَإِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْـًٔا ۝٢٨﴾ [النجم:٢٨]، و «إنّ الظنَّ أكذبُ الحديث»[١]، وتأويلهم يرجع إلىٰ هوىٰ إمامهـم، وفهمـه وشـهوته القاصرَيْـن، ولا يكون له -حينها- مستندٌ ولا حجـة أو دليل قاطع يُقطع بمعناه، ويَصْدر الناس منه، ويُثيبُون إليه، وإنما هو كمصطلحات السفسـطائية المغالطون والمشككون للناس في أديانهم وألفاظهم وحقائقهم.

وعندما أتىٰ شيخ الإسلام ابن تيمية علىٰ ذكر الباطنية؛ ذكر تأويلاتها فقـال: «وتأويلاتُ الجهمية والقرامطة الباطنية، كتأويل الصلوات الخمس بمعرفة أسـرارهم، والصيام بكتمان أسـرارهم، والحج بزيارة شيوخهم، فهذه التأويلات مِن باب تحريف الكلم عن مواضعه، والإلحـاد فـي آيات الله وهي مِـن باب الكذب علىٰ الله وعلىٰ رسـوله وكتابـه، وهذا حال الباطنية وأشـباههم ممن يتظاهر بالإسـلام واتِّبـاع القرآن وهو في الباطن مِـن أعظم الناس مناقضةً للرسول فيما أخبر به»[٢].

فتكون أغراض الباطنية مِن هذه التأويلات:

١. التشكيك في مصادر الإسلام.
٢. إسناد التأويل للأئمة المعصومين -عندهم- وبذلك يكون التأويل حسب أغراضهم وأهوائهم.
٣. الدخول إلىٰ الناس مِن عِدَّة وجوه للدعوة إلىٰ مذهبهم، وتحسين طريقتهم، إمّا مِن باب التحلُّل وإسقاط العبادات، أو إباحة الشهوات والمحرمات[٣].
٤. التظاهـر بالإسـلام وادّعاؤهـم أنهـم متعلِّقـون بشـيءٍ منه، فبـدَلًا مِن إنكار الإسـلام وشـرائعه بالكلية والمجاهرة بذلك -وذلك حقيقـةُ دينهِم- يعدِلون إلىٰ تأويلها، حتىٰ إذا أنكرَ عليهم مُنْكِرٌ قالوا: نحن نُؤمن بالدين وبشرائع المسلمين، لكننا نفهم منها غيرَ

---

(١) جـزءٌ مِن حديـث أخرجه البخاري عن أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ كتاب النكاح، باب لا يـخطَب علىٰ خطبة أخيه حتىٰ ينكح أو يَدَعْ، برقم(٥١٤٣).

(٢) انظر: درء تعارض العقل والنقل، ٢/ ٧٥٠.

(٣) انظر: أصول الإسماعيلية، للسلومي، ٢/ ٤٩٠.

ما فهمتموه أنتم، وفَهْمُنَا يكون بتأويلها، وهو في الحقيقة: تعطيلها وإبطالها وإنكارها.

٥. إبطال الدين[١]، والمكر والكيد به ومحاربته والقضاء عليه، وهذا هو الغرض الأسنىٰ والمطلب الأهم عندهم، لأنه الذي أطفأ نارهم، وحلَّ بقرارِهم وديارهم، وأبدل نارهم؛ نورًا، وجحيمهم؛ جنةً وحريرًا، وكسر أكاسرتهم فلن تقومَ لهم قائمةٌ إلىٰ يوم الدين[٢] ﴿فَقُطِعَ دَابِرُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْۚ وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ ﴿٤٥﴾﴾ [الأنعام:٤٥].

ثانيًا: ذِكْرُ القاضي لمنهج الباطنية في التأويل ويتلخص في:

١- أن تأويل الكتاب والسنة مستورٌ ومحفوظ بالعهد والميثاق، وهو: باطنٌ لا يعلمه أحدٌ من الناس إلا النطقاء والأبواب والدعاة.

٢- أنّ هناك فرقًا بين التأويل والتفسير، فالتأويل: معنًا باطن خفي أرقُّ وألطف من التفسير، ويستدلّون لذلك بـ:

أ. قوله تعالىٰ: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ مِنْهُ ءَايَـٰتٌ مُّحْكَمَـٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَـٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَـٰبِهَـٰتٌۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَـٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ...﴾ [آل عمران:٧].

ب. وبقصة موسىٰ عَلَيْهِ السَّلَامُ مع العبد الصالح، وأنه سمّىٰ شرح وبيان المواقف التي خفيت علىٰ موسىٰ تأويلًا ولم يسمها تفسيرًا، فذكر الله عنه قوله: ﴿ذَٰلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْطِع عَّلَيْهِ صَبْرًا﴾ [الكهف:٨٢]، فدلّ ذلك علىٰ أن التأويل باطنٌ.

ج. وبقوله تعالىٰ: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُۥۚ يَوْمَ يَأْتِى تَأْوِيلُهُۥ﴾ [الأعراف:٥٣] ويوم تأويله: ظهور قيم الزمان محمد بن إسماعيل بن جعفر.

د. وبقصة يوسف بن يعقوب عَلَيْهِمَا السَّلَامُ في قوله تعالىٰ: ﴿وَيُعَلِّمُكَ مِن تَأْوِيلِ ٱلْأَحَادِيثِ﴾ [يوسف:٦] وقوله: ﴿نَبِّئْنَا بِتَأْوِيلِهِۦٓ﴾ [يوسف:٣٦].

فدلّ هذا -أجمع- علىٰ أن التأويل علمٌ باطن.

---

(١) انظر: كشف أسرار الباطنية وأخبار القرامطة لمحمد بن مالك بن أبي الفضائل الحمادي اليماني، ص٤٤، وقضية التأويل٢/ ٧٠، ٧٤، ٧٥، ٧٦، والإمام ابن تيمية وموقفه من التأويل ص٢٩٧.

(٢) قال رسول الله ﷺ «إذا هلك كسرىٰ فلا كسرىٰ بعده» أخرجه البخاري في الأنبياء، ومسلم في الفتن باب لا تقوم الساعة حتىٰ يمر الرجل بقبر الرجل.. برقم(٧٢٥٩) كلاهما من حديث جابر بن سَمُرَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ثالثًا: ردّ القاضي أبي بكر الباقلاني عليهم:

ردّ عليهم من جانبين، ردٌّ مجمل وردٌّ مفصّل:

١- الردّ المُجمل، نلخِّصُه في العناصر التالية:

أ. أن أكثر الناس يذهبون إلىٰ أنّ تأويل الآية- إن كانت لا تحتمل إلّا موضعًا واحدًا في موضع اللسان- هو: تفسيرها، وهو: معناها والمراد بها، فتهويل الباطنية علىٰ العامة بذكْر الفرق بين التأويل والتفسير مِنْ حِيلهم ومخاريقهم.

ب. إنْ كانت الآية تحتمل معانٍ متغايرة مختلفةً، وكان مُراد الله -سبحانه- بالقول معنىٰ واحدًا منها، فلا بُدّ أنْ يدلّ عليه دليل السمع أو العقل، فإن كان مما لا يُعلم المراد به عقلًا، فلا بُدّ من التوقيف عليه والبيان له بطريق القول والسمع والنصّ عليه، وإنْ كان مما يُعلم المراد به عقلًا؛ حُمل ذلك علىٰ موجب دليل العقل.

ج. أنّ تأويلات الباطنية للقرآن والعبادات لم يدلّ عليها:

* العقل وضرورته.
* ولا السمع القاطع بيَّنَهُ.
* ولا وضع اللغة في أصل الخطاب.
* ولم يغلب عليه عُرف الاستعمال.

د. أنه لو سُلّم لهم أنّ التأويل زائدٌ علىٰ معنىٰ التفسير، وأنه أرقُّ وأخفىٰ وألطف من التفسير، فخبِّرونا مِنْ أين علمتم صحّة تأويلكم هذا، أبِضرورةِ العقل علمْتُم، أم بدليله، أم بموجب اللغة وعُرف أهلها، أم بتوقيفِ نبيٍّ صادقٍ صاحبِ معجزة؟

٢- الرد المفصّل عليهم:

ثم يردُّ عليهم ردًّا تفصيليًّا بلغ -قرابة- رُبع الجزء الأول، من ص ٢٧٨- ٢٨٦ وص ٣٣٥- ٣٨٧ وص ٤٩٧- ٥١٢، وطريقتُه في هذا الردّ:

أ. يبدأُ بذكْر قولهم، ثم يُعارض أقوالهم وأشخاصهم بأقوالٍ وأشخاص أثبتَ مما ذكروه حتىٰ يسدَّ عليهم طرقهم ويُلزمهم بأسلوبهم.

ب. يسلك معهم طريقة السخرية والهزل بهم، لأن دينهم قائمٌ علىٰ المخاريق

والتهاويل، ولأنهم قد لا يفهمون إلّا هذه الطريقة.

ج. يسلك معهم- أيضًا- طريقة المناظرة والجدل المنطقي في أُصول استدلالهم ومنشأ حجتهم، ويلفت أنظارهم إلىٰ أصول الأدلة، من أدلّة العقول، أو السمع، أو وضع اللغة وأصل الخطاب، ثم يُسهب ويُفرّع هذه الأدلة ويُقارنها بما استدلوا به، ليُبيّن مكانةَ ما ذهبوا إليه، وقدْر ما اختلفوا واخترموا واخترقوا دين الله، ونصوص شرعه المُطهَّر !



المبحث السادس
أهم المآخذ على الكتاب

سبق أنْ ذكَرْنا منهج هذا الكتاب وطريقته وموضوعه وأهم مميزاته -وهي كثيرةٌ- ومع وجود هذا -كلّه- فإنه لا يخلو مِن وجود بعض المآخذ والملاحظات التي لا تخلو مِن كتابٍ، حيث إنّ العِصمة لكتاب الله ولِمَا صحَّ من سنة رسوله ﷺ.

وكنتُ أقدِّم رِجْلًا وأُؤَخِّر أُخرىٰ لوضْع هذا المبحث في هذه الدراسة، ولولا مخافة نقد مشايخي والملاحظة؛ لَمَا سجَّلتُ هذه الملاحظة؛ وذلك لأنه لا يجوز لأمثالي -وأنا في حال الضَّعف وقِلَّة البضاعة- نقدُ أولئك الرِّجال الجبال، لكنْ لا يمنع أنْ ينصح المفضول للفاضل، وأن يُبَيَّن الخطأ للعالم الكامل، بأدبِ العلم وأخلاق المتعلِّمين، ولا حول ولا قوة إلا بالله العزيز الحكيم، فأقول:

١- منها في منهج الكتاب، كحاجة هذا الكتاب لترتيبٍ أفضل مِن ترتيبه الحالي، وذلك مِن جانبين:

الجانب الأول: أنه بدأ مباشرةً بذكْر منهج الردّ علىٰ الباطنية، مُجْملًا ومِن ثَمّ بدأ بذكْر أقوالهم ونصوصهم، ثم بَدأ بالردّ ونقض أقوالهم.

فلو أنه قدَّم للكتاب بمقدمةٍ بيَّن فيها هذا الفكر الباطني ونشأته، وكَشَفَ عن مصطلحاته ومعانيها، كَذِكْر معاني مراتب الأئمة والدعاة كالحجج، والمأذونين، والأساسات، والنُّطَقاء، والجَدِّ، والفَتْح، والخَيَال، وذَكَر شيئًا مِن طريقتهم في الدعوة كأخْذ العهود علىٰ مستجيبيهم، وإعطائهم البراءة لأتباعهم؛ لكان أفضل.

لكنّ القاضي رَحِمَهُ ٱللَّهُ ذكرَ بعض هذه المصطلحات في بداية الكتاب ولم يذكر معانيها إلّا في وسط الكتاب، وكان حقُّها التقديم، فلو أنها ذُكِرتْ في بداية الكتاب، وذُكِر نبذةٌ ولو مختصرة عن الباطنية وشيءٌ مِن طريقتها في الدعوة والعمل؛ لَتمَّ فهم الكتاب وتصوّره مِن بدايته، ولكان أفضلَ وأحسن، وهذا ما حرصنا علىٰ استدراكه وتكميله في هذه الدراسة -بإذن الله وحوله- لكننا نعتذر للقاضي أبي بكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ بأنّ هذا الكتاب قد وُضِع -أساسًا- للردّ والنقض، فلم يتمالك القاضي نفسَه عند بدايةِ ذِكْرِهم أنْ انهالَ عليهم ردًّا ونقضًا، ولم يكن له الوقت حتي يتبين ماهيتهم وأصلَهم!

الجانــب الثانــي: عدم ترتيبه فـي عرض أفكار هـذه الطائفة، حيث إنه يبـدأ بِذكْر قول الباطنيـة في التأويل وأنّ له معنىً غير التفسـير، ثم يُخبر أنه سـوف يـردّ عليهم لاحقًا، ثم يعاودُ ويذكرُ هذا القول عنهم ومِن ثَمّ يبدأ بالردّ عليهم.

وتجد أنه يذكر تأويلات الباطنية لشـرائع الإسـلام، ويذكر معانيهـا بداية الكتاب أو معاني الأعداد والحروف -عندهم- ثم يعود في موضع آخر ويذكر نفس هذه التأويلات ويكرِّرها، فلو أنه رَحِمَهُ ٱللَّهُ جَمَعَها في موضعٍ واحد لأغنىٰ ذلك عن إعادتها، ولَـمَا أدَّىٰ ذلك إلىٰ تشتيتِ ذهـن القـارئ، وحتىٰ فـي ردِّه علىٰ الباطنية، نجد أنـه يكرِّر بعض جُمَلِـه وفصوله في مواضع عِـدَّةٍ مِـن كتابه، ويُعْتَذر له بأنّ هـذه: طريقة المتبحِّرين في العلم، الذيـن لا يؤلِّفون كتبهم من مصنفاتٍ وكتبٍ، ينقلون منها وإنما تأليفهم مِن حفظهم، مما يجعلهم يكرِّرون بعض المسائل، أو يخرجون عن بعضها لموضوع آخر، وكأنّ العلم الذي عندهم قد أحرق قلوبهم، وتفجّر في أكبادهم، فلا بُدّ مِن سرعة إخراجه بأيّ طريقةٍ كانت، وعلىٰ أيّ وجه كان!

٢- وقـد يفهـم من ثنايا كلام المصنـف موافقته لأهل الكلام في مسـألة خبر الواحد، وأنه يفيـد الظنّ ويُعْمَل به في أبـواب العبادت، أمّا في أصول الديانات فلا يُعمل بشـيءٍ مِن ذلك، وسبق الاعتذار للقاضي أبي بكر في هذه المسألـة والله أعلم.(١)

٣- وممـا يُؤخَـذ علىٰ هذا الكتاب -أيضًا- اشـتماله علىٰ بعض مناهـج المتكلِّمين- وإنْ كان المصنِّفُ منهم- وأسـاليبهم في مناقشـة الخصوم، مِن استعمال الطرق البعيدة، وتشقيق العبارات، واستخدام العبارات الكلامية، وخاصة التي تُطْلَق علىٰ الباري جَلَّجَلَالُهُ كتسميته بالصانع، أو القديم، مما لم يَرِدْ بذلك كتابٌ ولا سنة، وقد سبق الاعتذار للقاضي أبي بكر مِن سلوك هذا المنهج وتبرير موقفه منه(٢).

هذا ما تيسّـر رصْـدُه علىٰ هذا الكتاب مِن ملاحظاتٍ، وهـي: لا تُنْقِصُ الكتابَ قدْرَه، ولا تَحطُّ مِن شـأنه، فَلَه القَدح الـمُعَلَّىٰ، والمنزلُ الأَسـنىٰ بين بقيـة المصنَّفات في بابه، وأسـتغفر الله وأتـوب إليه إنْ تَقَحَّمْتُ بابًا لم أعرف شَـرَفَه! أو سـلكتُ طريقًـا لم أُدْرِك وَعْره، فأنا الـمُقِلّ الضعيف، والعاجز الخفيف مِـن كُلِّ علمٍ وفَهْم، ولا حول ولا قوة إلّا بالله العزيز الحكيم.

---

(١) انظر: ص(٣٥٢- ٣٤٤)، وفي قسم الدراسة ص(١٤٢- ١٤٤).

(٢) انظر: ص(١٣٨).

المبحث السابع
المصنَّفات في الردّ على الباطنية، ومقارنتها بـ: «كشف الأسرار»

١ - الرد علىٰ الإسماعيلية القرامطة وشرح مذاهبهم.. لأبي عبد الله بن رزام الطائي، وعند مطالعتي للكتاب يمكن أن أجمله فيما يلي:

رتب كتابه علىٰ أربع مقالات:

أولها: أغراض الدعوة في ابتدائها وترتيبها:

أ-أصول الباطنية في التوحيد والنبوة.

ب- الرد المجمل عليهم في ألفاظهم

ج- أحوال الدعوة وابتدائها وأخبار دعاتها في سائر البلدان، والدعوة الأولىٰ سرد تأريخ من عصر الجاهلية، مرورًا بالإسلام وانتهاء بظهور الفرق بسبب حقد الأعاجم علىٰ العرب، ثم ذكر الغرض من هذه الديانة وهي: إثبات دين المجوسية، ثم تكلم عن طريقتهم في سلخ الناس عن دينهم وتشكيكهم فيه، ثم ذكر طريقة دعوتهم ومجالسهم، وأنهم يدعون الأعراب ومن لا عقل له ولا فهم! ومن حيلهم: تسهيل الشهوات علىٰ الناس والملذات، ثم ينظرون في رغبة المدعو ويدخلون عليه من طريقه! وقبل ذلك يزودون أنفسهم بالمعارف والعلوم المتعددة كعلوم الفلسفة وكتب الأنبياء والهندسة، ويقسمون دعاتهم علىٰ الأبراج. ثم ذكر منازل الدعوة كالزرق وتكلم عن مظاهرة، ثم تكلم عن مسائل الباطنية كعدد الطواف، ورجم الجمار، والأعداد في القرآن، وأعضاء الإنسان وآي القرآن حتىٰ يشككوا المسلم في دينه، ثم تكلم عن بذل العهد والإيمان من المدعو.

د- الدعوة الثانية، وطريقة ربطهم بالأئمة بشكل مختصر.

هـ- الدعوة الثالثة: التلبيس علىٰ المدعو وعاد لذكر الأعداد ومعانيها بشكل موجز.

و- الدعوة الرابعة: ذكر أعداد الأنبياء الناسخين للشرائع وأصحاب الأدوار والصامتين والناطقين والسواس. وانقضاء أدوار الأنبياء.

ز- الدعوة الخامسة: تعظيم الأعداد، وذكر الطبائع وأمور الفلاسفة الملحدين.

ح- الدعوة السادسة: تفسير معاني الشرائع من صلاة وزكاة وحج، ولم يفصِّل فيها.

ط- الدعوة السابعة، عند أنس المدعو بالدعوة: صلح أن يكون مع الداعي ويقرر معاني الآلهة.

ك- قولهم في خلق العالم وإثبات الإلهية وطريقة خلقهما وأسمائهما بالأول والتالي.

ل- التاسعة: علم الطبائع والاسطقسات والجواهر والنجوم والكلام على النبوة والأمانة، ثم أسهب في العرض التأريخي لدول القرامطة ورؤسائهم وممالكهم، ثم أخذ يرد عليهم ردًّا مجملًا في بعض أقوالهم في الأمانة. ثم أعاد بذكر مذهبهم في الإلهيات ثم اعتمادهم مع الإمامة، ثم عاد لذكر ترتيب الدعوة المضلة، ثم عاد لوصف عقيدتهم في الخلق والتوحيد، ثم ذكر مذهبهم في النبوة والمعجزات، ثم ذكر مذهبهم في المعاد والثوابت والعقاب وقولهم بالتناسخ وإنكارهم للمعاد، ثم ذكر شيئًا من تأويلاتهم للعبادات، كل ذلك بشكل موجز ومختصر وعند مطالعة الكتاب ومقارنته ب«كشف الأسرار» يتبين ما يلي:

١- هذا الكتاب حافل وهو أجمع الكتب الموجودة بالدراسة هنا.

٢- أَنَّ هذا الكتاب أوجز فيه مصنفه رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعرض عقائد هذه الفرقة.

٣- لم يفصل بالرد ونقض عقائد هذه الفرقة مما يميز كتاب القاضي الباقلاني في بسط عرض أفكار هذه الفرقة الضالة وبسط الرد عليها أيضًا، وعند النظر في تاريخ عصر ابن رزام والباقلاني فنجدهم قريبين العهد، فلا نقول: إن كتابًا أقدم من كتاب بل نقول: إنهما في نفس العصر، وقد صرح القاضي الباقلاني بأنه استقل بكتابه هذا ولم يأخذه من أحد، بل أخذه من منبعه ومصادره[1] مما يميز كتاب القاضي أبي بكر في بسط وعرض أفكار هذه الفرقة، وبسط الردّ عليها -أيضًا- وعند النظر في عصر ابن رزام وفي تصريحه في

---

(١) انظر: (ص٥٣٥، ٥٣٧).

كتابه أنه أضاف فيه وزاد في عام ٣٤٧هـ وهذا العصر عصر الباقلاني لا محالة، فيتبين من ذلك أن الكتابين في عصر واحد، ولا عبرة فيما ذهب إليه ونقله الدكتور عبد الرحمن بدوي نقلًا عن ابن النديم أنّ كتاب ابن رزام هو أول كتاب وضع في الرد علىٰ تلك الطائفة[١] بل قد صرح القاضي الباقلاني: أن ابن رزام قد نقل عن القوم نحو ما قلناه[٢] -أي الباقلاني- مما يدل علىٰ أصالة وإبداع الباقلاني في كتابه وأنه لم يستفد من أحد بل استقلَّ بنفسه، مع العلم أن الطبعة الموجودة من كتاب ابن رزام ناقصة ومخرومة في نهايتها كما صرح بذلك محققه.

وهذا الكتاب رجح فيه محققه، أنه نفس كتاب الشريف أخي محسن الآتي ذكرُه، وفيه نقص في آخره، والله أعلم.

٢- الكتاب الثاني: كتاب الشريف أخي محسن فقال النُّويري: «وحكىٰ الشريف أبو الحسين محمد بن علي بن الحسين بن أحمد بن إسماعيل بن محمد بن إسماعيل بن جعفر الصادق بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب -وهو: المعروف بأخي محسن- المتوفىٰ سنة ٣٩٨هـ[٣] في كتاب أَلَّفه ذكر فيه عبيد الله الملقَّب بالمهدي، الذي استولىٰ علىٰ بلاد المغرب واستولىٰ بنوه مِن بعده علىٰ الديار المصرية والشام وغير ذلك، وذكر الشريف أصل عبيد الله هذا ونفاه عن النسب إلىٰ علي بن أبي طالب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ واستدلَّ علىٰ ذلك بأدلة يطول شرحها أجاد في تبيانها»[٤].

ثم نقل النويري من هذا الكتاب فصولًا في نشأة الباطنية وتطورها بدءًا مِن قصة داعية العراق الحسين الأهوازي، مع حمدان بن الأشعث المعروف بقُرمط، ثم ذكر بعض شرائعهم وما يوجبونه علىٰ مستجيبيهم مِن دفع أموالهم ويسمون ذلك الفِطْرة، و الهجرة، والبُلغة، والأُلفة، ثم ذكر اجتماع رجالهم بنسائهم في ليلة تباح فيها الفروج.

ثم ذكر طريقة دعوتهم وأوَّل تلك الدعوة -عندهم- تسمَّىٰ الزَّرق وهي: أنْ يبدأ مع المدعو بالسؤال عن المشكلات، وتأويل السور والآيات، ومعاني الأمور الشرعيات،

---

(١) انظر: نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام للنشار ١/ ٢١٠، مقدمة فضائح الباطنية ص

(٢) انظر: ص٥٣٥.

(٣) انظر ترجمته في: تأريخ دمشق الكبير، للإمام الحافظ أبي القاسم علي بن الحسن بن عساكر ٥٧/ ٢٣٨.

(٤) نهاية الأرب في فنون الأدب للنويري، ضمن كتاب: أخبار القرامطة، للدكتور: سهيل زكار، ص٤٣٠.

وشـيءٍ مِن الطبائع ووجوه القول في الأمور التي تكثر فيها الشُّـبه، حتىٰ يُوهِم مَن يسـمع كلامه أنّ عندهم علومًا خفيه لم تصل إليهم، فتتطلَّع نفس المستمع إلىٰ معرفة بيان ما قال، ويقولـون له: إنّ الدين لم يـأت بالتحلِّي ولا بالتمني، ولا بما خفّ علىٰ الألسـنة وعرفته دَهْمَاء العامة، وإنما الدين صعبٌ مستصعَب، وأمرٌ مُستَثْقَل وعلم خفيّ غامض، سيَّره الله في حُجبه، فهو: سرّ الله المكتوم وأمره المستور.

ومِـن مسـائلهم: ما معنـىٰ رمي الجمـار؟ والعَـدو بين الصفـا والمـروة؟ ولم قضت الحائـض الصيام ولم تقض الصلاة؟ وما معنىٰ الكاتبيـن الحافظين؟ ولم لا نراهما؟ وما يأجوج ومأجوج؟ وهاروت وماروت؟ ولم جُعِلت قائمة الإنسان منتصبة دون الحيوان؟ ولم جُعِل في وجهه سبعة ثُقب وفي سائر بدنه ثقبان؟ ولم جُعل في ظهره اثنتا عشرة عُقدة وفي عنقه سبع؟ إلىٰ أمثال هذه المسائل وهي كثيرة.

ثم ذكر الدعوة الثانية، يقول: فإذا قبل المدعو المخدوع الرتبة الأولىٰ، وشكّ في عقائد الأمـة التي نقلتها علماء الأمة، يوهمونه أنّ اللـه جعل عِلْم ذلك عند علمائهم، ويجعلون لذلك براهين مِن جهة السمع والعقل.

ثـم ذكر دعوتهم الثالثة، وهي: أنْ يُقرِّر الداعي علـىٰ المخدوع أنّ الذي ينبغي أنْ يعتقد في عدد الأئمة أنهم: سبعة، وأصول ترتيبهم كالنجوم السيارة والسماوات والأرضين.

ثـم ذكـر الدعوة الرابعـة وهي: أنّ عدد الأنبياء الناسـخين للشـرائع سـبعةٌ، كلُّ واحدٍ منهم له صاحبٌ يأخذ عنه دعوته، ويكون معه ظهريًّا في حياتـه وخليفتـه مِن بعد وفاته، ويسمُّونـهـم السبعة الصامتين، ويسمون صاحب الأول سُوسه، ثم عدَّ هؤلاء الأنبياء وعدّ سواسهم.

ثم ذكر الدعوة الخامسة، وهي: تعظيم الأعداد، ويأخذونـها مِن مذاهب الـملحدين والـمتفلسفين، فيتكلَّمون عن طبائع الأعداد في نظام الكون مِن سـماواتٍ سبعة وبروج وشهور، ويربطونـها بأعداد الأئمة ومِن ثَمّ يَحطُّون مِن شأن العرب ويعظِّمون ويفخِّمون العجم.

ثـم ذكـر الدعوة السادسـة، وفيها يأخذون معه في تفسـير معاني الشـرائع، مِن صلاة، وزكاة، وحج، وغيرها، ثم يذكر الحكمة مِن إرسـال الرسـل وهـي: منع الناس مِن البغي

والظلم علىٰ بعضهم، وسياسة العامة للحصول علىٰ منافعهم.

ثم ذكر الدعوة السابعة يذكرون له نظرية المثل والممثول، ويذكرون له قضية الإلهين، وهما -عندهم- كُنْ، وقَدَر، أو اللوح، والقلم.

ثم الدعوة الثامنة يقرِّرون فيها أنّ أحد الـمُدَبِّرَيْن أسبق مِن الآخر في الوجود وأعلىٰ منه في الرتبة، وأن الآخر مخلوق منه وكائنٌ به، وأنّ السابق أنشأ الأعيان، والثاني صوَّرها وركَّبها.

ثم الدعوة التاسعة وفيها عِلم الطبائع الأربع، وهي: استقصات وأُصول الجواهر- عندهم- ويتكلّمون فيها: عن حال العقل مِن حال النفس، وحال الفلك مِن حال العقل، وحال الطبائع والأعراض مِن حال النفس والعقل.

ثم تكلَّم عن قضية الإمامة والنبوة -عندهم- ثم ذكر العهد الذي يأخذونه علىٰ الداخل في دينهم[1].

وهذا الكتاب كما ترىٰ، فيه تشابه بكتاب ابن رزام السابق ذكره، بل قد ذكر محققه أنهما كتابٌ واحد، مع العلم أنّ الشريف أخي محسن -صاحب هذا الكتاب- كان مُعَاصرًا للقاضي أبي بكر محمد بن الطيب الباقلاني -رحمهما الله- حيث إنّ بينهما في تأريخ الوفاة خمس سنين، وقد ذكر الدكتور: عبد الرحمن بدوي أنّ كتاب الشريف أخي محسن السابق أقدمُ المصادر عن القرامطة[2]، وقد فُقد هذا الكتاب ولم يتبق منه إلاَّ ما أورده النويري في: «نهاية الأرب»[3].

ومما تجدر الإشارة إليه أنّ الذي وصل إلينا مِن كتاب الشريف أخي محسن مِن طريق النويري في «نهاية الأرب»؛ لم يُذْكَر فيه الردّ والنقض الذي تميّز به كتاب الباقلاني.

٣- النصّ الثالث، قول شيخ الإسلام ابن تيمية -في كلامه عن الباطنية- قال: «وقد صنَّف المسلمون في «كشف أسرارهم وهتك أستارهم» كُتبًا كبارًا وصغارًا، وجاهدوهم باللسان واليد، إذْ كانوا أحقّ بذلك مِن اليهود والنصارىٰ، ولو لم يكن إلّا كتاب «كشف

---

(١) المصدر السابق، ص٤٣٠ - ٤٥٥.

(٢) وقد سبق الردّ عليه عند ذكرنا لكتاب ابن رزام، ومقارنته ب«كشف الأسرار». انظر: ١/ ٢١٧-٢١٨.

(٣) انظر: مذاهب الإسلاميين، د. عبد الرحمن بدوي، ص٩٢٧.

الأسرار وهتك الأستار» للقاضي أبي بكر محمد بن الطيب، وكتاب عبد الجبار بن أحمد، وكتاب أبي حامد الغزالي»[١].

وقد يُفْهَم مِن خلال هذا النصّ مِن هذا الإمام، أنّ للقاضي عبد الجبار كتابًا خاصًّا في الردّ علىٰ الباطنية، لكنَّ شيخ الحديث وإمام المؤرخين في زمانه شهاب الدين أبي شامة المقدسي أفاد أنّ كلام القاضي عبد الجبار في الباطنية؛ هو في كتابه «تثبيت دلائل النبوة»[٢] وبذلك نعلم أنه لا يوجد للقاضي عبد الجبار كتابًا مستقلًّا عن الباطنية، وهو ما ارتضاه الدكتور: سهيل زكار، بنقْلِه لكلام القاضي عبد الجبار، في كتابه «أخبار القرامطة» مِن كتاب تثبيت دلائل نبوة سيدنا محمد ﷺ[٣] ويكون قَصْد شيخ الإسلام بذلك الكلام هو: هذا الكتاب، ويكون مرادُه بالكتاب أي المكتوب، والله أعلم.

ونحن نذكر محتوىٰ كلام القاضي عبد الجبار -المتوفىٰ سنة ٤١٥هـ- في كلامه علىٰ الباطنية في كتابه «تثبيت دلائل النبوة»:

ففي ما اطَّلعتُ عليه مِن هذا الكتاب، في أوله ذِكْر نشأة الباطنية والقرامطة الذين بالأحساء، ومجيئهم بزكروية المجوسي وتأليههم له، وشتمهم الأنبياء، وتعطيلهم الشرائع، وكذا ما صنعه أبو القاسم الحسن بن حوشب ببلاد اليمن، وما فعله صاحب رَقادة بالمغرب، وخداعهم الناس، ونقْلهم عن الإسلام بالحِيل والأَيْمَان مِن حيث لا يشعرون.

ثم ذكرَ أنّ حقيقة دين الباطنية، التستُّر بالإسلام، وبقراءة القرآن، وبالصلاة والصيام، والحج، وإظهار الالتحاق بأهل البيت، ووثّقوا أمورهم بالكتمان، وبِأَخْذ الأَيْمَان والعهود، وتجنَّبوا استدعاء الأُدَباء والعلماء والفقهاء، وقصدوا الأطراف البعيدة التي استولىٰ علىٰ أهلها الغفلةُ والجهل، وقصدوا أهل التَرفُّه والعُجب والشُّغل بالدنيا والـمُلْك، وتسمَّوا بالاسم الحسن، مِن أنهم الشيعة، وغرروا المسلمين.

ثم ذكر بداية دعوتهم باليمن وعلىٰ يد داعيهم أبو القاسم بن الفرج بن حوشب،

---

(١) انظر: الرد علىٰ المنطقيين، ص١٨٤.

(٢) انظر: الروضتين في أخبار الدولتين ٢/ ٢١٧.

(٣) انظر: تثبيت دلائل النبوة، للقاضي عبد الجبار - ضمن كتاب: أخبار القرامطة، د. سهيل زكار - ص٢٩٥.

وطريقة دعوته، وكيف أنه أباح لأتباعه المحرمات، مِن نكاح الأمهات، والأخوات، والبنات، والمشاركة في الزوجات، وتعطيله الواجبات.

ثم ذكر دعوتهم بالبحرين علىٰ يد القرامطة ومنهم أبو سعيد الحسين بن بهرام الجنابي، وكيفية دعوته هنالك ونشره لدينه وذكر أتباعه علىٰ مذهبه.

ثم ذكر دعوتهم بالكوفة، علىٰ يد حمدان بن الأشعث -قُرْمُط- وأتباعه، وطريقة نشرهم لهذا الدين، وذَكَرَ بعضًا مِن أخبارهم، وأخبار مقاومة الخلافة وأبناء الخلافة العباسية لهم ومشاهدُهم معهم، إلىٰ أنْ تَمكَّن القرامطة مِن المسلمين فدخلوا الكعبة الحرام واستحلُّوها، وقتلوا مِن الحجيج ولو كان متعلِّقًا بأستار الكعبة، وهم: يستهزئون بالقرآن، وبدين الإسلام، ونبيه ﷺ.

ثم ذكرَ أخبارًا كثيرة في خلافات القرامطة مع بعضهم، ثم ذكرَ أخبار مهديهم الذي بالمغرب.

ثم ذكر كبار أئمة الباطنية الذين في عهده، وذكر شيئًا مِن عقائدهم، وطريقتهم في الدعوة، وهو: أنهم يأخذون علىٰ أتباعهم العهود والمواثيق، وينهونهم عن مجالسة الفقهاء وأصحاب الحديث، ثم يأخذونهم في مجلس يسمُّونه مجلس التغذية، ثم يأخذون معهم بتعليمهم أنَّ لكلِّ شيءٍ باطنًا علمُه عند مولاكم العزيز بالله، ثم يقولون لهم: لِمَ صلاة الصبح يُجهَر بها؟ والظهر لا يجهر فيها؟ ولم خَرْصة سَعفة النخلة طويلة؟ وورقة الكرم مستديره؟ وورقة الموز طويلة عريضة؟ إلىٰ أمثال هذه المسائل الغريبة.

ثم يقولون لطائفةٍ أخرىٰ: ما عليكم صلاة، ما دام في الدنيا لكم عدوٌّ يمنعكم مِن التمكُّن في الأرض، ثم يقولون لآخرين: الصلاة شخصٌ، والصلاة عذابٌ علىٰ أهل الظاهر، ويرقُّون بالناس بحسب طبقاتهم واحتمالهم للشك والحيرة، فهذه مجالس الترقية كما هو مذكورٌ لهم، في البلاغ السابع والناموس الأعظم.

ثم يرقُّون بمن يثقون به بأنه لا يَحْرُم عليه أمُّه ولا بنته ولا أخته، ولا خمرٌ، ولا خنزيرٌ، ولا زنا، ولا لواط، ولا شيءٌ البتَّة، وأنه لا يحلُّ لك أنْ تمنع أخاك ومَن هو مثلك مِن زوجتك؛ فإنها تحلُّ له كما تحلُّ لك، والاشتراك في الزوجات كالاشتراك في الطعام، والكريم هو: الذي تُنْكَح زوجته بحضرته كما يُؤْكَلُ طعامه بحضرته، وقد قال أفلاطن:

الغيرة شحٌّ في الطبيعة.

ثم أخذ يُحيل في ردِّه علىٰ نفس كتابه، وذلك في ادِّعاء الباطنية أنّ الأنبياء كذّابون مُحتالون وطلاب دنيا ورِئاسَةٍ، وقال: إننا ذكرنا لكم مجيء رسولنا ﷺ وسيرته وطَرفًا مِن آياته وأعلامه، وأنّ أهل الأرض بأَسْرهم قد خاصموه وطلبوا عَثْرة تكون له فما وجدوا، ولو كان كما ادّعيتم؛ لكانت سبيله سبيل أئمتكم.

ثم ذكر حال أئمتهم وبدأ بسعيد الـمُدِّعي أنه المهدي، صاحب المغرب، وأنه مِن نسل أبٍ يهوديّ حدّاد مِن أهل سِلمية، وذكرَ طرفًا مِن أخباره.

ثم أعاد بذكْر شيءٍ مِن أخبار القرامطة في البحرين وإمامهم أبي سعيد الجنابي، ثم ذكر أولاد المهدي صاحب المغرب وأحوالهم، إلىٰ أنْ أتىٰ إلىٰ دخولهم بلاد مصر وتمكُّنهم منها علىٰ يد الـمُعِزّ لدين الله، وذكر طرفًا من أخباره[١].

وهذا الكتاب كما ترىٰ معظمه حَشْدٌ تأريخي لأخبار القرامطة والباطنية، والكلام في أنسابهم وأبنائهم والطعن فيها، ولم يتعرَّض إلىٰ ذِكْر عقائدهم وآرائهم ونقضها إلا قليلًا، وما ذُكِر من طريقتهم في الدعوة، وتأويلاتهم؛ فموجودٌ -بعضُه- بنصِّه في «كشف الأسرار».

٤- كتاب محمد بن مالك بن أبي الفضائل الحمادي، وحياته كانت في أوائل القرن الخامس الهجري في اليمن[٢]، واسم الكتاب: «كشف أسرار الباطنية وأخبار القرامطة»[٣]، وقد اسْتَوحَىٰ هذا العنوان وأَخَذَهُ مِن القاضي أبي بكر الباقلاني، مِن كتابه «كشف الأسرار وهتك الأستار».

بدأ كتابه بذكر الدولة الصليحية باليمن، وهي دولة إسماعيلية باطنية، فذكر مراتب الدعاة عندهم المأذونين، والمكلِّبين نسبة إلىٰ كلاب الصيد، لأنهم ينصبون للناس الحبائل ويكيدونهم بالغوائل.

ثم ذكر أنّ الباطنيين يحرّفون كلام الله عن مواضعه، حتىٰ إذا اطمأنّ المدعو لهم

---

(١) تثبيت دلائل نبوة سيدنا محمد ﷺ - ضمن كتاب: أخبار القرامطة لسهيل زكار - ص١٤٥.

(٢) انظر: أخبار القرامطة، د. سهيل زكار، ص١٦٧.

(٣) وكتابه مشهور ومطبوع بتحقيق محمد بن علي الأكوع، ونشره مركز الدراسات والبحوث بصنعاء.

ابتدؤا بكشف السرّ له، مِن نبذ الظواهر، ومعرفة البواطن والرموز والإشارات، ويقولون له: تدَبَّر القرآن ورموزه، واعرف مَثَلَه وممثوله فإنما جميع ما عليه الناس أمثالٌ مضروبةٌ لـمَمْثولات محجوبة، ثم يقومون ببيان بعضًا من تلك الفرائض، كالصلاة، والزكاة، ثم يقومون بذكْر الأعداد والحروف له، فيقولون له: الصلاة والزكاة سبعة أحرف، دليلٌ علىٰ محمد وعليّ، لأنهما سبعة أحرف، فالمعنىٰ بالصلاة والزكاة ولاية محمد وعليّ، فمَن تولّاهما فقد أقام الصلاة، وآتىٰ الزكاة، فيُوهِمون علىٰ مَن لا يعرف الشريعة والقرآن، ويَقع هذا مِن ذلك المخدوع بموقع الاتِّفاق والموافقة؛ لأنّ هذا الـمَذهب مذهب الراحة والإباحة.

ثم يذكر فيه طريقة أخْذِهم للنَّجوىٰ من مَدْعُوّيهم، وهي: قربان يدفعونه ومقداره اثنا عشر دينارًا، ويحطُّون عنه الأُصُر والأغلال، وهي: الصلاة، ثم يقولون له: الحمد لله الذي وضع عنك وزرك الذي أنقض ظهرك، ثم يذكرون له أسرار ورموز الخمر، والميسر التي نهىٰ الله عنها، وهما: أبو بكر، وعمر لـمخالفتهما عليّ وأخذهما الخلافة منه، فأمّا الـخمر الحقيقية التي تُعْمَل من العنب والزبيب والحـنْطة فليست بحرام، لأنهما مما أنبتت الأرض، ويتلون قوله تعالىٰ: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ ٱللَّهِ ٱلَّتِيٓ أَخْرَجَ لِعِبَادِهِۦ وَٱلطَّيِّبَٰتِ مِنَ ٱلرِّزْقِ﴾ [الأعراف:٣٢].

ثم يذكرون له معاني العبادات، فيذكرون معنىٰ الصوم علىٰ حقيقته وهو: كتْم أستارهم، ويُبيحون له الأكل في رمضان، ومعنىٰ الطهارة: طهارة القلب، والمؤمن طاهرٌ بذاته، ومعنىٰ الجَنابة: موالاة الأضداد، أضداد الأنبياء، و يذكرون معنىٰ الجنة والنار، وغيرها.

ثم يذكر -عنهم- إباحتهم للفروج المحرّمة، ويسمُّون ذلك المشهد الأعظم، فيقوم المستَجِيب بدفع اثني عشر دينارًا، فيتصل بإمامهم، ويستأذن منه بحضور هذا المشهد، حتىٰ إذا جنّ الليل، ودارت الكؤوس، وحَمِيت الرؤوس، وطابت النفوس، أَحْضَر جميع أهل هذه الدعوة -الملعونة- حَريمهم فيدْخُلنَ عليهم مِن كُلِّ باب، وأطفؤوا السراج والشموع، وأخذ كلُّ واحدٍ منهم ما وقع تحت يده، ثم يقولون: هذا من فضل مولانا أمير المؤمنين، يقول محمد بن مالك: هذا ما اطلعت عليه من كفرهم وضلالهم، والله شهيد بجميع ما ذكرته.

ثم يَسْرد سَرْدًا تأريخيًّا في منشأ هذه الطائفة ومنتهاها -وبخاصةٍ قرامطة وباطنية اليمن-

بلغ معظم الكتاب، وهذا الكتاب كسابِقه أكثرُه مشاهد تأريخيه وأحداث اجتماعية، وأمَّا تفصيل عقائد هذه الطائفة، والردُّ عليها؛ فإنه قليلٌ جدًّا، لا يُقِرُّ عينًا، ولا يَروي ظَمأً.

٥- كتاب «فضائح الباطنية وفضائل الـمُسْتَظْهَرِيَّة»، للإمام أبي حامد الغزالي المتوفَّىٰ سنة ٥٠٥هـ، وطبع أول مرة في ليدن بريل، بتحقيق: جولد تسهير، سنة ١٩١٦م، وهي: طبعة منقوصة تبلغ ثلث الكتاب تقريبًا[١].

ثم طُبِع بتحقيق الدكتور: عبد الرحمن بدوي، ونَشَرتْه مؤسسة دار الكتب الثقافية بالكويت، وهي: الطبعة المشهورة للكتاب.

وهذا الكتاب صرَّح فيه مصنِّفه أنه مُستنبَطٌ مِن كتاب «كشف الأسرار وهتك الأستار» للقاضي أبي الطيِّب الباقلاني[٢]، ومع نَقْل الدكتور: عبد الرحمن بدوي لكلام جولد تسهير -مؤيِّدًا- نَفْيِه أنْ يكون الغزالي قد استفاد ونقَلَ مِن كتاب الباقلاني[٣]؛ لكنَّنا نجزم أنه استفاد منه، وذلك مِن خلال الجوانب التالية:

الأول: تصريحُ الرجل بذلك، وهو: أعلمُ بنفسه مِن غيره!

الثاني: بعد الكشف عن مخطوطة «كشف الأسرار»، تبيَّن بجلاء هذه الاستفادة، وسوف أُبيِّن ذلك -بحول الله- في عرض بعض أفكار الكتاب.

الثالث: دلَّلَ الدكتور: عبد الرحمن بدوي علىٰ صحة قوله، وقول غيره بدليلين أوّلهما: أنَّ الغزالي ذكرَ أنه غير راضٍ عمّا كتبه أسلافه في هذا الموضوع، ومِن بينهم القاضي أبي بكر الباقلاني، والآخر: أنَّ كتاب الغزالي تركَّز علىٰ قضية جاءت بعد وفاة الباقلاني، وهي: قضية التعليم مِن الإمام المعصوم.

ويُجَاب عنه بأمرين:

الأول: أنَّ الغزالي كان يتكلَّم عن المصنفات في الباطنية عمومًا ولم يحدِّد مصنَّفًا بعينه[٤]، وهي -بالإجمال- كما ذَكَر، بعضُها عَرْضٌ تأريخي، وبعضها جاء للردِّ دون

---

(١) انظر: فضائح الباطنية، للغزالي بتحقيق: د. عبدالرحمن بدوي (ب).

(٢) انظر: المصدر السابق، نقلًا عن إحياء علوم الدين.

(٣) انظر: مقدمة: فضائح الباطنية، الدكتور: عبد الرحمن بدوي، (ب).

(٤) انظر: فضائح الباطنية، لأبي حامد الغزالي، ص٩.

العَرض، ويَنقُص بعضها تفصيل هذا المذهب ومِن ثَمَّ الردّ عليه، وهذا هو الـمُتَعيِّن في منهجِ أيِّ كتابٍ،وقد تحقَّق هذا المنهج -بحمد الله- في كتاب القاضي أبي بكر الباقلاني.

الثاني: لو تنزَّلنا وقُلنا: إنّ الغزالي غير راضٍ عنه، فإنَّ ذلك لا يمنع أنْ يستفيد منه في جوانبه الأخرىٰ؛ لأنه لا يخلو كتاب مِن فائدة، فلا بدّ أنْ يكون راضيًا عن بعض جوانبه.

فتحقَّق أنّ أباحامد الغزالي لم يكن غير راضيًا به، ويكون -حينئذٍ- راضيًا أتمَّ الرضىٰ عنه، كما رَضِي غيرُه به، ومِن أشهرِهم: شيخ الإسلام ابن تيمية، وأبي شامة المقدسي، وابن كثير، وغيرهم، كما سبق ذِكْرُه[1].

وقد بدأ الغزالي كتابه بمقدمة ذكر فيها تفرُّق الأمم واختلافها وتحزُّب الفرق وشتاتها، ومِن ضمنها فرقة الباطنية، ثم ذكر طريقة دعوتهم إجمالًا، ثم ذكر تشوُّقه وهو في مدينة بغداد لتأليف كتاب يخدم فيه الخلافة وأبناء الخلافة المستظهرية من الدولة العباسية، حتىٰ خرجت الأوامر الشريفة المستظهرية بتأليف كتاب في الردّ علىٰ الباطنية، فرأىٰ الامتثال حتمًا، والمسارعة إلىٰ الارتسام به حزمًا.

ثم ذكر في الباب الأول: منهج كتابه، وهو: الاقتصار علىٰ القدْر الذي يُعرِب فيه عن خصائص مذهبهم، وينبِّه علىٰ مدارج حيلهم، ثم يكشف عن بطلان شبههم بما لا يبقىٰ للمستبصر ريبٌ فيه، ثم يختم الكتاب بما هو السِّرُّ واللُّباب، وهو: إقامة البراهين الشرعية علىٰ صحة الإمامة للمواقف القدسية النبوية المستظهرية، بموجب الأدلة العقلية والنقلية.

ثم ذكر في الباب الثاني: ألقاب وأسماء الباطنية، والسبب الداعي لهم علىٰ نصب هذه الدعوة.

ثم ذكر في الباب الثالث: درجات حيلهم، وهي تسع مراتب: الزَّرْق، ثم التأنيس، ثم التشكيك، ثم التعليق، ثم الرَّبط، ثم التدليس، ثم التلبيس، ثم الخلع، ثم السَّلخ، ثم شرح معنىٰ كل مرتبة.

ثم عقد فصلًا ذكر فيه السبب في رواج حيلتهم وانتشار دعوتهم مع ركاكة حجتهم وفساد طريقتهم، وهو: أنّ رواج هذه الدعوة إنما يكون عند ثمانية أصناف -مائلون عن اعتدال

---

(١) انظر: ص(١٦٠- ١٦١) وسيأتي زيادة بيان لبقية العلماء ص (١٧٦- ١٧٧).

الحال واستقامة الرأي، أما العقلاء فلا يدخلون في دينهم، ولا حيلة لهم عليهم- وهؤلاء:

أ. طائفةٌ ضعفت عقولهم، وقلَّت بصائرهم، وسخفت في أمور الدين آراؤهم لما جبلوا عليه من البَلَه والبلادة، مثل: أهل السَّواد، وأفجاج العرب، والأكراد، وجفاة الأعاجم، وسفهاء الأحداث، وهذا الصنف من أكبر الناس عددًا.

ب. طائفةٌ قطعت الدولة عن أسلافهم بدولة الإسلام، كأبناء الأكاسرة، وأولاد المجوس، فهؤلاء قد استكنَّ الحقد في صدورهم، وتمكن الانتقام في نفوسهم.

ج. طائفةٌ لهم همم طامحة إلىٰ العلياء متطلِّعة إلىٰ التسلُّط والاستيلاء، فإذا وُعِدوا بنيل مآربهم، وسُوعِدوا في تحقيق مطالبهم، جنحوا لأيِّ أمرٍ يؤدِّيهم إلىٰ ذلك ولو كان ضدّ الإسلام.

د. طائفةٌ جُبِلوا علىٰ حبِّ التميُّز عن العامة والتخصص عنهم؛ ترفُّعًا عن مشابهتهم، والتحيُّز إلىٰ فئةٍ خاصة تزعم أنها متطلِّعة إلىٰ الحقائق، وأنّ كافة الخلق في جهالتهم كالحُمر المستنفرة، وكلُّ ذلك حبٌّ للغريب النادر.

هـ. طائفةٌ سلكوا طرق النظر ولم يستكملوا فيه رتبة الاستقلال، وإنْ كانوا قد ترفَّعوا عن رتبة الجهال فهم: متشوِّقون إلىٰ التكاسل والتغافل، وإظهار التفطُّن لإدراك أمور تتخيل العامة بعدها.

و. طائفةٌ اتَّفق نشوؤهم بين الشيعة والروافض، واعتقدوا التديُّن بسبِّ الصحابة، ورأوا هذه الفرقة تساعدهم عليها، فمالت نفوسهم إلىٰ المساعدة لهم والاستئناس بهم.

ز. طائفةٌ مِن ملحدة الفلاسفة والثنوية في الدين اعتقدوا أنّ الشرائع نواميس مؤلَّفة، وأنّ المعجزات مخاريقُ مزخرفة.

ح. طائفةٌ استولت عليهم الشهوات فاستدرجتهم متابعة اللذات، واشتدَّ عليهم وعيد الشرع وثقلت عليهم تكاليفه، فإذا صادفوا من يفتح لهم الباب ويرفع عنهم الحُجَز والحجاب؛ تسارعوا إلىٰ تصديقه، وتهافتوا إلىٰ دينه.

ثم ذكر الباب الرابع: وفيه ذكر مذاهب الباطنية جملةً وتفصيلًا، فذكر أنّ مذهبهم ظاهره الرفض، وباطنه الكفر المحض، ومفتتحه حصر العلوم في قول الإمام المعصوم، وعزْل العقول عن أنْ تكون مُدْرِكةً للحق لما يعتريها مِن الشبهات ويتطرَّق إلىٰ النُّظار مِن

الاختلافات، وإيجابٌ لطلب الحقِّ بطريق التعليم والتعلُّم، وحكم بأنَّ الإمام هو: المعلِّم المعصوم المستبصر، وأنه مُطَّلِعٌ مِن جهة الله علىٰ جميع أسرار الشرائع.

ثم ذكر تفصيل مذاهبهم، وجعلها علىٰ أطراف خمسة: الأول فيما يتعلق بالإلهيات، والثاني: فيما يتعلق بالنبوات، والثالث: فيما يتعلق في الإمامة، والرابع: فيما يتعلق في القيامة والمعاد، والخامس: اعتقادهم في التكاليف الشريعة، وذكر في كلِّ طَرَفٍ تفصيل تلك المذاهب.

وغالبُ ما يذكره في هذا القسم منقولٌ مِن «كشف الأسرار»، ونضرب لذلك بمثالٍ واحد لغرض الاختصار، وهو قوله: «وقد اتَّفقت أقاويل نَقَلَة المقالات مِن غير تردُّد، أنهم قائلون: بإلهين قديمين، لا أوّل لوجودهما مِن حيث الزمان، إلّا أنّ أحدهما عِلَّةٌ لوجود الثاني، واسم العِلَّة السابق، واسم المعلول التالي، وقد يُسمَّىٰ الأول عَقلًا، والثاني نَفْسًا، ويزعمون أنّ الأول هو: التام بالفعل، والثاني: بالإضافة إليه ناقص، وربَّما لبَّسوا علىٰ العوام مستدلِّين بآياتٍ مِن القرآن، كقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا﴾ [الحجر:٩] و﴿نَحْنُ قَسَمْنَا﴾ [الزخرف:٣٢] وزعموا أنّ هذه إشارة إلىٰ جَمْعٍ لا يصدر عن واحد، ولذلك قال: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ١﴾ [الأعلىٰ:١] إشارةٌ إلىٰ السابق مِن الإلهين، فإنه الأعلىٰ، ولولا أنّ معه إلهًا آخر له العلوّ -أيضًا- لَمَا انتظم إطلاق الأعلىٰ، وربَّما قالوا: الشرع سمَّاهما: باسم القلم واللوح»[(١)].

وإذا نظرتَ إلىٰ كتابنا «كشف الأسرار»؛ تجدُ أنّ هذا الكلام منقولٌ عنه[(٢)].

فإنْ قال لنا قائلٌ: لا يدلُّ هذا علىٰ ما ذكرتم، وعلىٰ استفادة الغزالي مِن كتاب الباقلاني، حيث إنّ الغزالي نقلَ أقوال هذه الطائفة مِن كتبهم، كما نقلها الباقلاني، فتشابهت أقوالهما لاتِّحاد المَصْدَر!

ويُجاب عنه: بأنّ ذلك صحيحًا ومقبولًا، لو أنّ هذا النقل في الأقوال والعقيدة والمنهج فقط، فكيف وقد تعدَّاه إلىٰ طريقة الردّ والحِجاج، وإزالة الشكوك والشبهات؟ فهل يكون الغزالي قد اسْتَقَلَّ بهذه الطريقة، أم أنه- استقىٰ مِن الباقلاني علىٰ الحقيقة؟! وهو: الحقُّ

(١) انظر: فضائح الباطنية، ص٣٨.

(٢) انظر: ص(١٩٥- ٢٠٠).

الذي يجبُ الإقرارُ به.

ونضرب علىٰ هذا الكلام بمثالَيْن:

أولهما: ذَكَرَ الغزاليُّ الردَّ عليهم وعلىٰ أقوالهم مِن إنكار القيامة، والجنة والنار، فقال لهم: مِن أين عرفتم ما ذكرتموه؟ أعن ضرورةٍ، أو عن نظرٍ، أو عن نقلٍ عن الإمام المعصوم وسماع؟ ثم وسَّع الردّ والمطالبة.

وإذا نظرت إلىٰ كلام القاضي أبي بكر تجدُ أنّ هذا كلامَهُ -بنصِّه- وهذه مطالبتَه لهم بحرفه[١].

والثاني: في سبيل معارضتهم علىٰ أعدادهم واستدلالهم بها علىٰ رموزهم وأشخاصهم، يقول الغزالي: «فإذا وجدتَ سبعةً، فاستدِلَّ به علىٰ سبعةٍ مِن خلفاء بني أمية، مُبَالغةً في إرغامهم وإجلالًا لبني العباس عن المعارضة بهم، وقُلْ: عدد السموات السَّبع، والنجوم والأسبوع دالٌّ علىٰ معاوية، ويزيد، ثم مروان، ثم عبد الملك، ثم الوليد، ثم عمر بن عبد العزيز، ثم هشام، ثم السابع المُنْتَظَر، وهو: الذي يُقال له: السفيانيّ، وهو: قول الأموية مِن الإمامية، أو قابِلْهُم بمذهب الراوندية، وقُلْ: إنه يدلُّ علىٰ العباس، ثم عبد الله بن العباس، ثم عليّ بن عبد الله، ثم محمد بن عليّ، ثم إبراهيم، ثم أبو العباس السفَّاح، ثم المنصور، وكذلك ما تجده مِن عشرة، أو اثني عشر فَعُدَّ مِن خلفاء بني العباس بِعَدَدِهم، ثم انظر هَلْ تَجدُ بين الكلامين فَصْلًا»[٢]؟

وإذا نظرتَ في هذا الكلام، وجدّتَ أنه كلام القاضي أبي بكر الباقلاني[٣].

وتوجد أمثلةٌ أخرىٰ لنَقْل الغزالي مِن كتاب الباقلاني واستفادته منه، أَضْرَبْنا عنها طلبًا للاختصار، وفي الإشارة ما يُغني عن الإطالة.

ثم عَقَد الباب الخامس، وفيه ذكْرُ تأويلاتهم، واستدلالاتهم بالأعداد، والردُّ عليهم، وهذا الباب -أيضًا- غالبه مستفادٌ مِن «كشف الأسرار».

---

(١) انظر: ص(٢٥٤، ٢٥٧، ٢٦٨).

(٢) انظر: فضائح الباطنية، ص٧١ - ٧٢.

(٣) انظر: ص(٢٧٥- ٢٧٧). وص(٣٩٠- ٣٩١).

ثـم عَقَـد الباب السـادس، وفيه الردّ علىٰ برهانهـم علىٰ إبطال النظـر العقلي، وإثبات التعلُّم مِن الإمام الـمعصوم، وهذا الباب تميَّز به كتـاب: «فضائح الباطنية»، علىٰ كتاب: «كشف الأسرار»، وهو زائدٌ عليه، لأنه مِن أغراض الغزالي في تأليف كتابه وقَصْدِه إليه.

وقـد مهَّـد لِقَولِهم بتمهيـدٍ منطقي مُرَتَّبٍ علـىٰ مقدمات، ونتيجة وهـي أنّ الإمام المعصوم الذي يجب علىٰ كافة الخلق تعلُّم حقائق الحقّ، وتعرُّف معاني الشرع منه.

ثم أخذ يردّ قولهم ببطلان دليل العقل أولًا وذلك بأدلة عقلية وشرعية خمسة، ثم أخذ يـردّ عليهم مجملًا علـىٰ مقدماتهم المنطقية التي وضعوها في وجـوب التعلُّم من الإمام المعصوم، ثم ردَّ عليهم ردًّا تفصيليًّا، توسَّع فيه، وذكر جملًا نافعة.

ثم عقد بابًا سـابعًا ذكر فيه إبطال تمسـكهم بالنصّ في إثبات الإمامة والعصمة، وذكر فيـه أنهم يتمسَّـكون بألفاظٍ مُحتملـة وأخبار نقلها آحاد، مثل: حديـث: «مَن كنتُ مولاه فعليٌّ مولاه»[(١)] وحديث: «أنتَ مني بمنزلة هارون مِن موسـىٰ»[(٢)]، وتركوا النصّ المتواتر في إمامة الصديق رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

ثم عَقد فصلًا أبطلَ فيه قولهم: إنّ الإمام لا بُدّ أنْ يكون معصومًا مِن الخطأ والزَّلل.

ثم عقد بابًا ثامنًا: كشـف فيه عن فتوىٰ الشـرع فيهم مِن التكفير وسـفك الدم، خَلُص فيه إلىٰ أنّ منهم فُسَّـاقًا مبتدعين، وهم: العامة منهم، وهو: أن يكون اعتقاده مقتصرًا علىٰ استحقاق آل البيت بالإمامة وأنّ عليًّا أوْلَىٰ بالخلافة.

ومنهم كفارٌ بريئُون مِن الله ورسـوله، وهم: المعتقـدون لجميع ما ذكره المصنف في كتابه مِن قولهم في الإلهين، وفي إنكار القيامة، وتأويل الشـرائع، ويعتقد كفر المسلمين، فهذا كافرٌ لا محالة.

ثـم ذكرَ أحـكام مَن قُضي عليـه بكفر، وحكْم ماله، ودمه، ونسـائه، وأنـه تجرىٰ عليه أحكام المرتدّ، وأنّ الواجب علىٰ الإمام قتلهم وتطهير الأرض منهم، وأمّا نسـاؤهم فهم

---

(١) أخرجـه الترمذي، فـي المناقب، باب مناقب عليّ بن أبي طالب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ من حـديث زيـد بن أرقم، برقـم(٣٧١٣)، قال الترمذي: هذا حديثٌ: حسنٌ غريب.

(٢) الحديث بلفظ «أَمَا ترضىٰ أنْ تكون مِنِّي بمنزلة هارون مِنْ موسىٰ» أخرجه الإمام البخاري في الصحيح، كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ، باب مناقب عليّ بن أبي طالب، برقم ٣٧٠٦.

حرامٌ لا يَحلُّ نكاح نساء الباطنية، ولا تَحلُّ ذبائحهم، وذكر أحكامًا أخرىٰ.

ثم ذكر فصْلًا في حِيلة الخروج عَن أَيْمَانِـهِم وعهودهم، استفادهُ مِن كتاب القاضي أبي بكر الباقلاني(١).

ثـم عَقـد بابًا، أقـام فيه البراهين الشـرعية علىٰ أنّ الإمـام القائمَ بالحـقّ الواجب علىٰ الخلق طاعته في زمانهم هو: الـمُسْتَظْهِر بالله، وذكر فيه الشروط والصفات التي تحقّقت فيه والتي يجب تحققها في كلِّ خليفة، وهي ستٌّ خَلْقِيّة لا تُكتسَب، وأربعٌ منها تكتسب، فالتي لا تكتسـب هي: البلـوغ، والعقل، والحرية، والذكورية، ونسـب قريش، وسـلامة حاسة السمع والبصر.

وأما المكتسَبَة فهي: النَّجدة، والكِفاية، والعلم، والوَرَعُ، وفصَّل القول فيها.

ثم عَقد بابًا ذكر فيه الوظائف الدينية التي بالمواظبة عليها يدوم اسـتحقاق الإمامة، ثم ذكر الوظائف العملية.

ثم ختم كتابه بحمد الله والصلاة والسلام علىٰ رسوله ومصطفاه.

وهـذا الكتاب -مـع أهميته وفضله- إلّا أنـك تجدُ أنّ مُعظمَه، وغالب مسـائله جاءت في مسـألة التعليم مِن الإمام المعصوم، وهي مسـألةٌ واحدة مِن مسـائل المذهب الباطني، أطالَ فيها الغزالي وفصَّل وفرَّع وأسْـهَب، حتـىٰ كاد الكلام يخرجُ عن موضوعه وعنوانه وهو: الردّ علىٰ الباطنية -عمومًا- والردّ عليهم بطبيعة الحال ينبغي أنْ يشملَ جميعَ أقوالهم وعقائدهم، ولا يُهتَمُّ ببعضها دون البعض، بينما تجد كتاب القاضي أبي بكر الباقلاني، مِن أوَّله إلىٰ آخره؛ متكاملًا، نَظْرَتُه أكثرُ شمولية، ومسائلُه أكثرُ موضوعية، وردودُه أكثرُ واقعية، وهذا -من وجهة نظري- مما يُمَيِّز كتاب الباقلاني علىٰ كتاب الغزالي ويقدِّمه، وفي كُلٍّ خير والحمد لله.

٦- كتـاب: قواعـد عقائد آل محمـد، في فصْله الخامـس: بيان مذهـب الباطنية وبطلانه، لـمحمد بن الحسن الديلمي، المتوفىٰ سنة ٧١٥هـ، وقد صحّح هذا الكتاب: ر. شتروطمان، وطَبَعَتْه مطبعة الدولة بأستانبول لـجمعية المستشرقين الألـمانية، سنة ١٩٣٨م.

وقد رجع المؤلف في كتابه هذا إلىٰ كتاب الفقيه الزَّيدي حميد الـمَحَلِّي المتوفىٰ سنة

---

(١) انظر: «كشف الأسرار» ص(٣٢٢- ٣٤٥).

٦٥٣هـ، المسمّىٰ: «الحسام البتار في الرد علىٰ القرامطة الكفار».

وقد بدأ كتابه بذكر مذهب الغُلاة من الرافضة، ومن الإسماعيلية، وذكر أنهما مختلطتان ببعضهما، حتىٰ قيل: إنّ الإمامية دِهْلِيز الباطنية، لأنّ الكلّ داخلون ومتلبِّسون بالتشيع.

ثـم يذكـر مذهـب الباطنيـة بالإجمال، ومبـدأه سـنة ٢٥٠هـ-علـىٰ رأيـه- وأنّ أول مَـن وضعـه قومٌ تطابقـوا وكان في قلوبهم بغضُ الإسـلام ونبيه ﷺ وكانـوا خليطًا من الفلاسـفة، والـملحدة، والمجـوس، واليهود، فبثُّـوا الدعاة إلىٰ الآفـاق والأطراف لعلّ مـملكتهم وسلطانـهم يرجع إليهم، ويبطل دين النبيّ العربي.

ثـم يذكر ميمـون القداح ونصْبَـه للغوائل، وتلبيسـه الحـقّ بالباطل، وجعْلَـه لكلِّ آية تفسـيرًا، ولـكلِّ حديـثٍ تأويـلًا، وقـال: إنّ جميـع المفروضـات والمسـنونات، رموزٌ وإشـارات، وأمثـالُ المثلات، وأنّ الظواهر كلها قشـور، وبواطنها هـو: اللُّب المقصود، وأَمَرَ بالاعتصام بالغائب المفقود.

ثم ذكر شـيئًا مِن أخباره وأحواله، وذكر دعاتهم الأولين، ثم يذكر ألقابهم وأسـماءهم وهـي المذكورة في كتاب الغزالـي، ثم يبيّن عقيدتهم في التوحيـد، والنبوات، والإمامة، والقيامة، ثم ذكر إباحتهم للمحرمات كلُّ ذلك بالإجمال.

ثم يذكر طريقتهم في اسـتدراج مَن يدعونه، بالتدرُّج في دعوتهم إلىٰ أنْ يسـقطون عنه كلَّ الواجبات ويبيحون له كل المحرمات.

ثم يذكر طريقة محافظتهم وسترهم علىٰ دينهم بتغليظ عهودهم ومواثيقهم لمدعوييهم.

ثـم يعيـد القول ببداية نشـأة الباطنية وتأريخها، ومَن أسسـها؟ وذكر فيه سـبب انتشـار هذا المذهب مع مخالفته للفِطَر السليمة، وذكر الأسباب التي ذكرها الغزالي في الفضائح.

ثم يذكر أسماء الباطنية وألقابهم، ولعلَّه استفاد -أيضًا- مِن الغزالي، في هذا الموضوع.

ثـم يذكر حيلهـم التي وضعوها للدعـاة إلىٰ مذهبهم، وهـذا الباب -أيضًـا- نَقَله مِن «فضائح الباطنية» لأبي حامد الغزالي.

ثم يذكر تفصيل عقائدهم، وابتدأ بذكْر قولهم في حدوث العالم، وأنهم يقولون: بقِدم العالم قريبًا من قول الفلاسفة، ثم يذكرون توحيدهم وهو الشرك -عينُه- حيث يعتقدون

بوجود إلهين السابق والتالي، ويذكرون كيفية نشوء المخلوقات منه، ويردّ عليهم بعد ذلك ردًّا مجملًا مختصرًا.

ثم يأخذ في الردّ عليهم في مسألة الإمامة، ويسلك طريقة الغزالي في المعارضة، والتي أخذها ممن سبقه، وسبق غيره أبو بكر الباقلاني، وقد بينّا ذلك مِن قبل[١].

ثم يذكر شيئًا مِن تأويلاتهم، فذكر تأويلهم لكلمة التوحيد لا إله إلا الله، وعَزَىٰ ذلك لصاحب كتاب: «تأويل الشريعة»، الملقَّب بالـمُعِزّ لدين الله، وهذا ما يميِّز كتاب الدَّيلمي، وهو: أنه يعزو أقوال الباطنية -بعض الأحيان- إلىٰ كتبهم للتحقُّق مِن أقوالهم، مما لم أشاهده عند غيره[٢].

ثم تأويلهم للعبادات كالصلاة، والصوم، والزكاة، والحج، ثم ذكر تأويلاتهم لبعض آيات القرآن الكريم، ثم تأويلاتهم لحروف الـمُعْجَم، ثم أخذ بالردّ عليهم في تأويلاتهم السابقة، وبعضه أخذه من الإمامين: الباقلاني، والغزالي.

ثم عقد فصلًا في حكم تكفيرهم، وذكر عشرين وجهًا تدلّ علىٰ كفرهم، ثم يذكر فصلًا يبيّن فيه حكم الشرع في حقّهم مِن التبرؤ وسفك الدم، تبع فيه كلام الغزالي السابق، بمضمونه وترتيب أبوابه.

ثم ختم كتابه حامدًا مصلِّيًا، وقد جاء هذا الكتاب مقتضبًا مختصرًا، وبعضه مستنبطٌ مِن كتاب الغزالي، وقد أشرنا إلىٰ شيءٍ مِن ذلك.

٧- كتاب الإفحام لأفئدة الباطنية الطَّغَام، ليحيىٰ بن حمزة العَلَوي، المتوفىٰ سنة ٧٤٥هـ، وقد حققه: فيصل بدير عون، وراجعه: د. علي سامي النشار، وطبعتْه منشأة المعارف بالإسكندرية.

يبدأ كتابه بذكر فضل الدفاع عن حَوزة الدين، وقطع دابر الملحدين، ويذكر السبب في كتابة كتابه وهو: وقوفه علىٰ رسالةٍ لبعض الإسماعيلية ردّ فيها علىٰ بعض مشايخ المؤلف، فأجابها بكلام طالت أفانِيْنُه، وقَصَر كلامه وحَصَره علىٰ مناقضتها وإظهار عيّها

---

(١) انظر: ص(١٦٠، ١٦٦، ١٦٨، ١٧٠- ١٧١).

(٢) انظر: قواعد عقائد آل محمد أو: بيان مذهب الباطنية وبطلانه، ص٤٢ - ٤٥.

وجهالتها، ولم يتصدّىٰ لبقية عقائدهم وأقوالهم المبعثرة إلا شاذًّا نادرًا، وجعله علىٰ سبعة إفحامات، وعِدَّة مقامات.

الإفحام الأول: ذكرَ قولهم في الإله وهو: نفس كلام الباقلاني، والغزالي، والديلمي عنهم، ثم ردّ عليهم بخمس مقامات تميَّز بها بنفسه، ولم يكن ناقلًا عن غيره.

الإفحام الثاني: فيما يتعلّق بالنبوات، وذكر مذهبهم فيها وأنه مذهب الفلاسفة، ثم ردّ عليهم بخمس مقامات، استفاد بعضها مِن طريقة أبي بكر الباقلاني.

الإفحام الثالث: فيما يتعلّق بمذهبهم في الإمامة، وردّه عليهم بخمس مقامات، وقد استقاها -فيما أرىٰ- مِن كتاب أبي حامد الغزالي.

الإفحام الرابع: فيما يتعلّق بتأويلاتهم للنصوص، مِن العبادات كالصلوات، والطَّهور، والآخرة والقيامة، وقد ردّ عليهم بخمس مقاماتٍ، موجودةً بعضَها عندَ القاضي أبي بكر الباقلاني، وبخاصة الأول والخامس، ثم ذكر السبب في انتشار هذا الدين مع قبحه ومخالفته للفِطر السليمة، فذكر كلام الغزالي السابق في كتابه «فضائح الباطنية»، وعدَّه للطوائف التي اتّبعت هذا المذهب.

الإفحام الخامس: فيما يتعلّق بإبطال النَّظر، وردّ عليهم بخمس مقدِّمات كلاميَّة.

الإفحام السادس: في إبطال تمسُّكهم بالتعليم، وردّ عليهم، واستفاد بعضه مِن الغزالي.

الإفحام السابع: في أمر القيامة والـمَعاد، فذكر مذهبهم، وردّ عليهم بخمس مقامات أخذ بعضها مِن أبي بكر الباقلاني، ثم ختم كتابه بمدحه والثناء عليه، والوعيد لِـمَن اتّبع دين الباطنية بالنَّكال ودار الوبال وبئس القرار.

هذا ما وقفتُ عليه، لأشهر الكتب المصنَّفة في كشف هذا المذهب، وقد صُنِّفتْ كتبٌ أخرىٰ قديمةٌ وحديثة في هذا الموضوع، أو في تأريخه، فمِنها: كتابُ عليّ بن سعيد الاصطخري المعتزلي في الردّ علىٰ الباطنية، وقد أهداه للخليفة القادر، وفي نفس الوقت ألَّف معتزليٌّ آخر وهو: إسماعيل بن أحمد البستي كتابًا عنوانه «كشف أسرار الباطنية»، ثم جاء ثابت بن أسلم النحوي -المتوفىٰ سنة ٤٦٠هـ- فألَّف عن بداية الدعوة

الإسـماعيلية، وقبائح هذه الطائفة[١].

ويوجـد كلامٌ عـن الباطنية ليس مسـتقلًّا بكتابٍ بل هو مِن ضمـن كتب أخرىٰ ككتب المقالات، أو التأريخ، أو العقائد، مثل: تأريخ ثابت بن سنان بن قرة الصابئ[٢]، وكلام عبد القاهر بن طاهر البغدادي في «الفَرْق بين الفِرَق»، والشهرستاني في: «الملل والنحل»[٣].

ومِـن الكتب والبحـوث الـحديثة فيهم كتـاب أخبـار القرامطة، للدكتـور سهيـل زكـار، وهو كتابٌ جامع، جـمع كثيرًا مِن الكتب والمقالات في هذه الطائفة، وكتاب الإسـماعيلية، للشيخ الـخَبِيْر إحسـان إلـهي ظَهِيْـر، والـحركات الباطنية في العالـم الإسـلامي للدكتور محمد بن أحمد الـخطيب، وأُصول الإسـماعيلية للدكتور سـليمان السـلومي، وكُتب بعض المستشـرقين، مثل كتاب «أُصول الإسماعيلية»، للدكتور برنارد لويس، «والإسـماعيليون في العصر الوسـيط»، د. فرهارد دفتري، «ومِن الإسـماعيليين أنفسـهم الحركات الباطنية في الإسلام»، «وتأريخ الدعوة الإسماعيلية» كلاهما للدكتور مصطفىٰ غالب، وغيرها.

هـذا وأرجو أنْ يكون قد تحقّق المقصود مِن هـذا المبحث، وهو: الاطِّلاع علىٰ تلك المصنَّفـات، وتصوُّر بعضها، وبذلك يتبيّن للناظر مدىٰ الفـرق بينها وبين كتاب القاضي أبي بكر الباقلاني، فهو: الأصْل والبَحر، ومَن ركب البحر استقلَّ السـواقيا، لا أقول هذا تعصُّبًا بلْ حقًّا أَراه -ورآه غيري- فإنْ وافقتُ الصواب، فالـحمد لله فله الفضل في الأولىٰ والآخرة، وإنْ خالفتُه فذلك مِن قصوري وضعفي، وأستغفر الله.



---

(١) انظر: مقدمة فضائح الباطنية، د. عبد الرحمن بدوي، ص: ب، ج.

(٢) انظر: أخبار القرامطة، د. سهيل زكار، ص١٨٣،١٥٨.

(٣) انظر: الملل والنحل ١/ ١٦٧ - ١٦٨، ١٩١ - ١٩٨.

المبحث الثامن
كلامُ بعض العلماء في الكتاب

مما يدلّ علىٰ أهمية وعَظمة هذا الكتاب، كلام بعض العلماء والمحقِّقين فيه، واعتمادهم عليه، وثناءهم العاطر ومدحهم السَّائر له ومنهم:

١. أبو شامة المقدسي فقد قال: «وقد أفردتُ كتابًا سميته: «كشف ما كان عليه بنو عبيد من الكفر والكذب والمكر والكيد»، وكذا صنَّف العلماء في الردّ عليهم كُتبًا كثيرة مِن أَجَلِّ مَا وُضِعَ في ذلك كتاب القاضي أبي بكر الباقلاني الذي سمّاه: «كشفُ الأسرار وهتْك الأستار»[1].

٢. وقال شيخ الإسلام أبو العباس أحمد بن تيمية -في حديثه عن الباطنية-: «وقد صنَّف المسلمون في كشف أسرارهم وهَتْك أستارِهم كُتبا كبارًا وصغارًا، وجاهدوهم باللسان واليد، إذْ كانوا أحقّ بذلك مِن اليهود والنصارىٰ، ولو لَمْ يكن إلَّا: كتاب «كشف الأسرار وهتك الأستار» للقاضي أبي بكر محمد بن الطيِّب، وكتاب عبدالجبار بن أحمد، وكتاب أبي حامد الغزالي، وكلام أبي إسحاق، وكلام ابن فورك، والقاضي أبي يعلىٰ، وابن عقيل، والشهرستاني»[2]، أيْ: لكفىٰ!

٣. وقال الحافظ ابن كثير -في معرض حديثه عَن القاضي أبي بكر الباقلاني: «وهو مِن أكثر الناس كلامًا وتصنيفًا في الكلام، فانتشرت عنه تصانيف كثيرة، مِن جيِّدها

---

(١) انظر: حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة، للسيوطي ٢/ ٢٥.

(٢) انظر: الردّ علىٰ المنطقيين، ص١٨٤، وبيان تلبيس الجهمية ٤/ ٢٧١، ٢٧٠، ومجموع الفتاوىٰ ٢٨/ ٦٣٦ وغيرها، مع العلم: أنّ بعض هذه الكتب المشار إليها ليست كتبًا مستقلة في الردّ علىٰ الباطنية، بل هي ضمن كتابٍ جمع عدة مواضيع مِن بينها الردّ علىٰ الباطنية، ومنها كتاب القاضي عبدالجبار، والشهرستاني وغيرهما، كما مر ذكره في المصنفات في الرد علىٰ الباطنية ص (١/ ٢١٨-٢١٩).

«التبصـرة»، «ودقائـق الـحقائق»، «والتمهيـد»، «وشـرح الإبانة»، وغيـر ذلك مِن الـمجاميع الكبار والصغار، ومِن أحسـن تصانيفه كتابه في الردِّ علىٰ الباطنية الذي سمَّاه: «كشف الأسرار وهتك الأستار»[1].

وقـال -في حديثه عن الدولة العُبَيْدِيَّة- إشـارةً وتلميحًا بكتـاب القاضي وتصريحًا بمدح مؤلِّفه: «وكان أوّل مَن مَلَكَ منهم المهديّ، وكان مِن أهل سِلْمِيَّة حدادًا اسمه سـعيد، وكان يهوديًّـا، فدخـل بلاد المغرب وتسـمّىٰ بعبيد الله، وادّعىٰ أنه شـريفٌ علـويّ فاطمـيّ، وقال: إنه الـمهدي، وقد ذَكَرَ هـذا غيرُ واحدٍ مِن سـادَات العُلمَاء الكُبَراء كالقَاضِي أبي بَكْر البَاقِلّاني»[2].

٤. وقال أبو العباس شمس الدين ابن خِلِّكَان -بعد ذكره للقرامطة- «وقد ذكر القاضي أبو بكر الباقلاني فَصْلًا طويلًا مِن أحوالهم في كتاب «كشف أسرار الباطنية»[3].

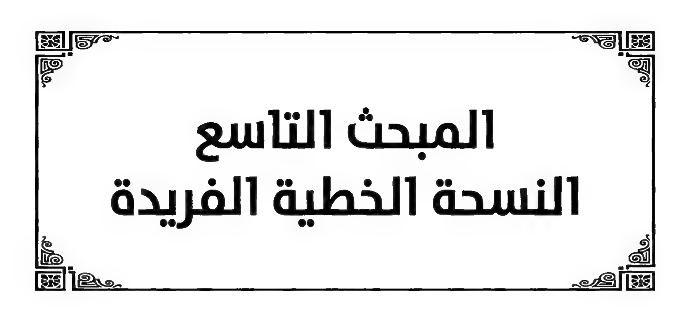


---

(١) انظر: البداية والنهاية ١٥ / ٥٤٨.

(٢) المصدر السابق ١٦ / ٤٥٦.

(٣) انظر: وفيات الأعيان ١/ ٢٦٥.



المبحث التاسع
النسحة الخطية الفريدة

لا يوجد للكتاب إلا نسـخة خطية واحدة، وذلك بعد بذل الجهد والطاقة للبحث عن نُسَـخٍ خطية أخرىٰ، ولكن دون جدوىٰ، ولعلّ الله أن ييسـر للحصول علىٰ نسـخة خطية ثانية والله الموفق والهادي.

١. **وصف النسخة الخطية:**

أ - تأريخ النسخ: ٦٦٩هـ

ب- نوع الخط: تعليق.

ج- عدد الأوراق: ٢٠٩

د- القياس: ١٤×٢١ سم.

هـ- عدد الأسطر في كل صفحة: ١٧ سطرًا.

و- مكانها: مكتبة جار الله، السـليمانية تركيا برقم (١٦٧٧)، ولها نسـخةٌ مصوّرة في جامعة أم القرىٰ.

٢. **وصف الغلاف المخطوط:**

أ - كتب علىٰ الغلاف: كتاب رد أهل الأهواء.

ب- وكتب أسفل الكلام السابق إلىٰ الجهة اليسرىٰ: مجاميع ٥٧.

ج- يوجد أربعة أختام أعلىٰ الصفحة غير واضحة.

د- كتـب علىٰ الغـلاف كلام أوله: الحمد لله رب العالمين، يريـدون ليطفئوا نور الله

بأفواههم ويأبىٰ الله إلا أن يتم نوره، فرحم الله مصنف هذا الكتاب، لقد جاهد بقلمه وشد الهمة، وناضل عن الشريعة وسد أبواب الذريعة، بأقاويله البديعة، وأرغم الملحدين، وأشم عرين الموحدين، وسلك بحجة واضحة السبيل....

٣. قيمة النسخة:

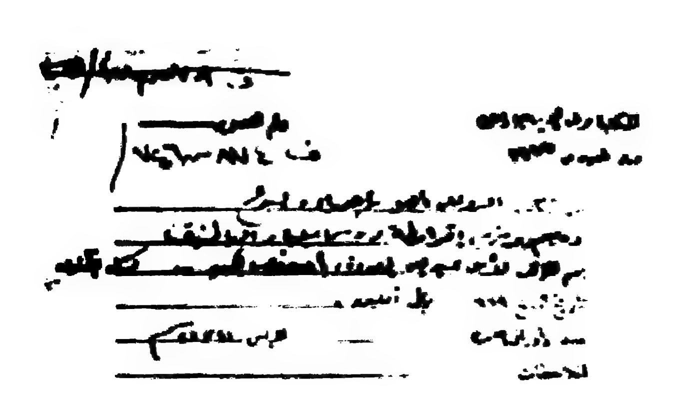
النسخة تامة، واضحة الخط، وعليها بلاغات ومقابلات وتصحيحات، مما يدل علىٰ مقابلتها علىٰ أصل مخطوط، وعلىٰ نفاستها وقيمتها، مع ملاحظة كثرة الأخطاء النحوية مما يدل علىٰ ضعف ناسخها في اللغة، وقد يوجد في مواضع منها طمس، أو أثر رطوبة ومحو ولكنه محدود.

٤. الناسخ:

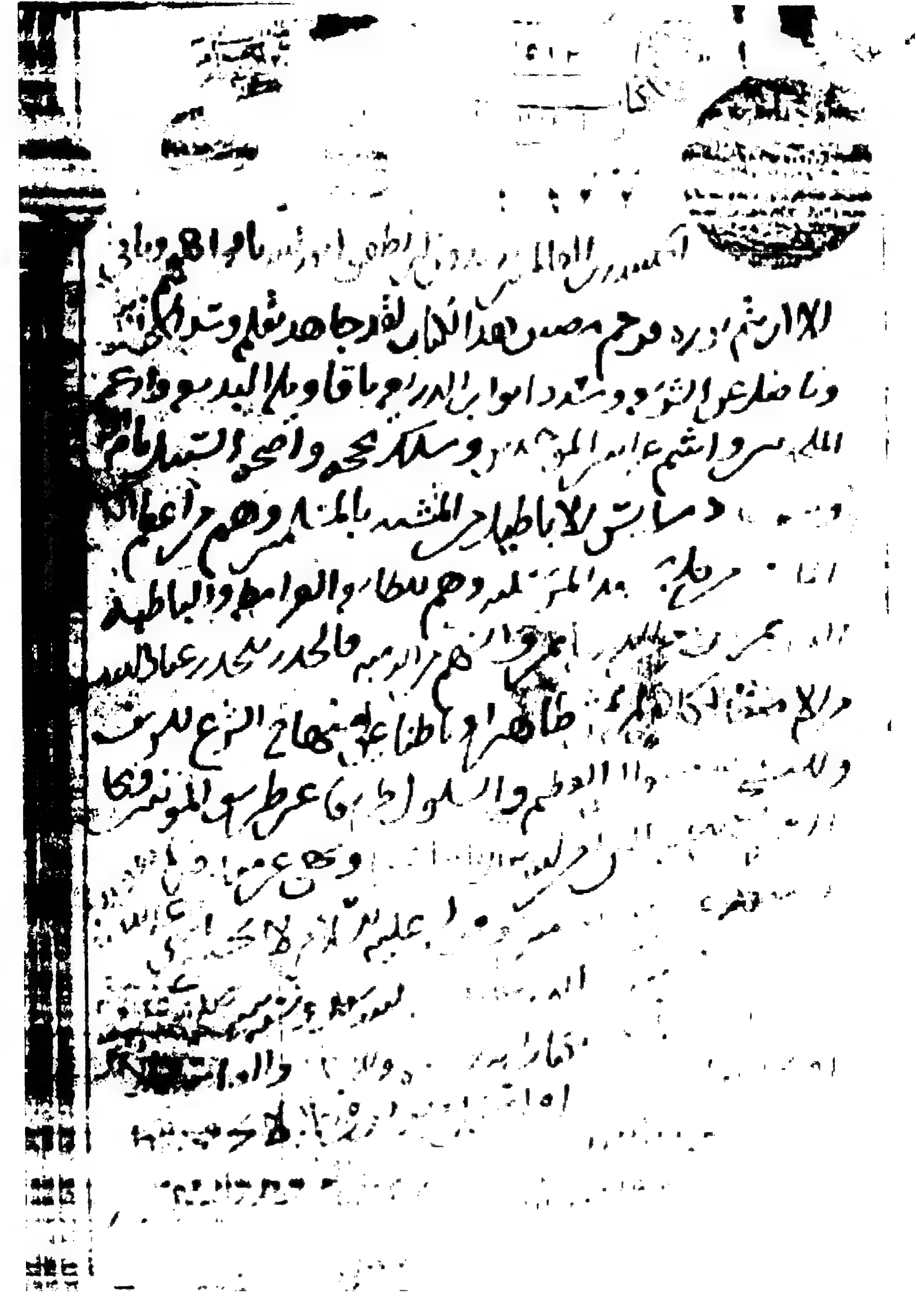
غير معروف.



نماذج من المخطوط



بطاقة الكتاب التعريفية ويظهر فيه -خطأً- اسم كتاب أبي حفص: الرد على أهل الأهواء والبدع



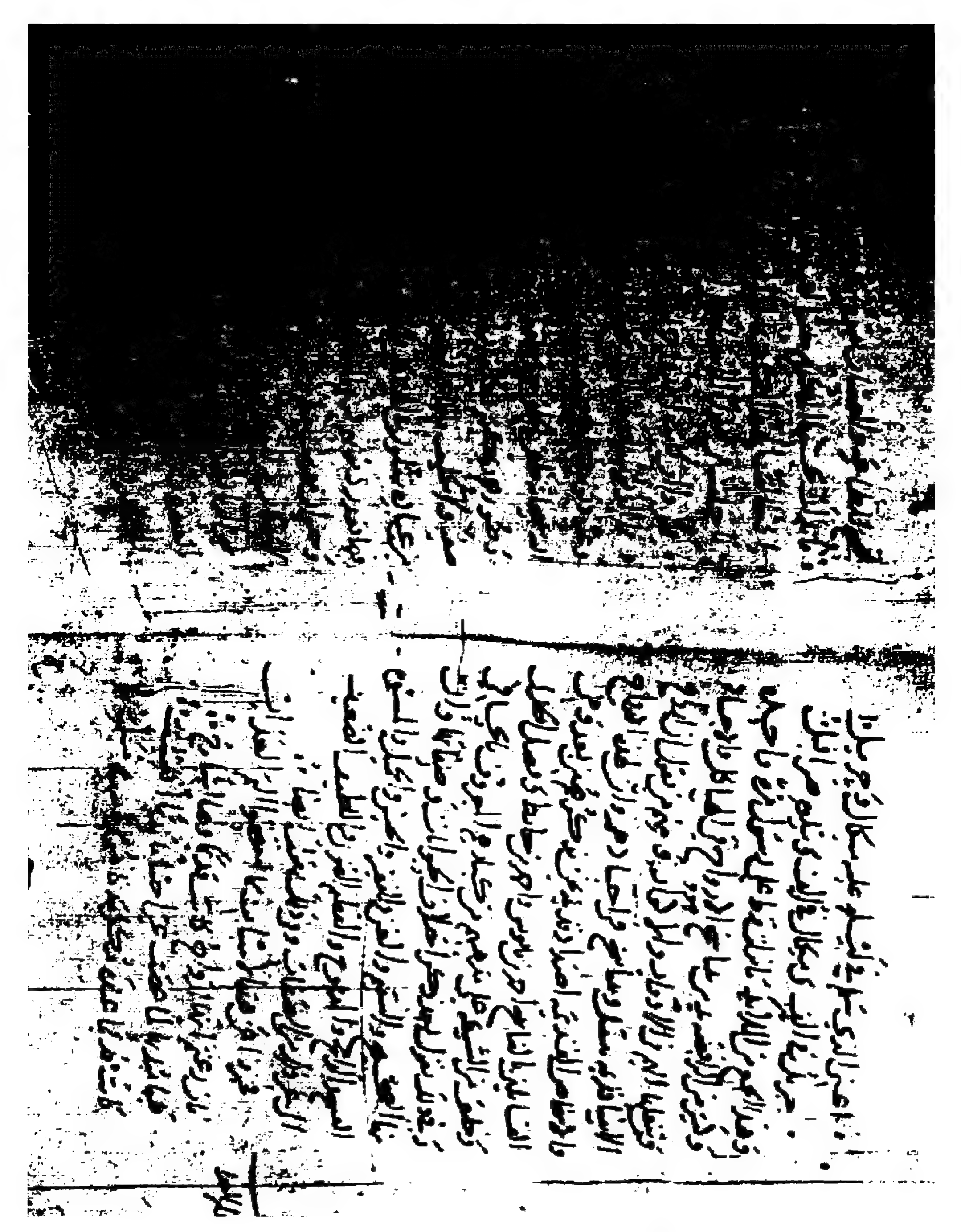
اللوح الأول من كتاب الرد علىٰ أهل الأهواء والبدع لأبي حفص المقحم في كشف الأسرار

ويظهر مغايرة الخط للمخطوطة

اللوح الأول من المخطوط.



لوح ٦٠ ويظهر فيه البلاغات والمقابلات.



لوحٌ يُلاحظ فيه التصويبات والتصحيحات.

اللوح الأخير من المخطوط



كَشْفُ الأَسْرَارِ وَهَتْكُ الأَسْتَارِ

للقَاضِي أَبِي بَكْر محمد بن الطيب الباقلاني المتوفّى سنة ٤٠٣هـ

دراسةً وتحقيقًا

النص المُحَقَّق

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيْمِ
وَبِهِ الإِعَانَةُ

الحمـدُ لله الذي هَـدىٰ للدِّيْن القَويم، ومَـنَّ علينا بأنْ هدانا للصِّراط المسـتقيم، وجَعَلَنا مِنْ أُمَّةِ هذا النبيّ الكريم، وأشـهدُ أنْ لا إله إلا الله وحدَه لا شريك له، شهادةَ مُذْعِنٍ لربوبيَّته، وأشـهدُ أنَّ سيِّدَنا مُحمَّدًا عبدُه ورسولُه، أشرفُ بريَّتِه، صلَّىٰ الله عليه وعلىٰ آله وصحبه وعِتْرته[1]، وسلَّم تسليمًا.

وَبعدُ: فإنّ مِنْ أهمِّ ما به يُهْتَمُّ مِن الأَقَاوِيْـل، الـرَّدَّ علىٰ أهل الأهـواءِ والأبَاطِيْل -فإنــهم مِـن الفِـرَق الـمَارِقَة[2]، وأهـل الزَّيْـغ الزَّنَادِقَـة[3]، ومنهـم القَرَامِطَـةُ[4] والإسماعِيلِيَّـةُ[5]، وأهل الإلحـاد الباطنيَّـة[6]- ونَـصُّ[7] مـذاهبِهِم ونقضَهَا، والتَّعريةَ عنـها ورفضَها، واللهُ الموفِّقُ للصَّواب، وإليه الـمَرجع والـمَآب.

---

(1) العتْـر: الأصـل والنِّصاب، وعترة فلان أي منصبه، وهم: أقرباؤُه مـن ولده وولد ولده، وبني عمه، ورَهْطـه، وعشـيرته الأدنون. انْظر: معجـم مقاييس اللغة، أحمد بن فـارس، ٤/ ٢١٧، والقاموس المحيط، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي ص٨٣٦، مادة (عَتر).

(2) الخارجة: انظر: معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس ص٩٤٤، مادة (مرق).

(3) الزنديـق: فارسـي معـرّب، وجمعه زنادقـة، قال ثعلب: ليـس زنديق مـن كلام العرب، والزنديق: الذي يُظهر الإسـلام ويُخفي الكفر، كان يسـمىٰ منافقًا ويسـمىٰ الآن زنديقًا. انظـر: المُطلـع علىٰ أبواب المُقنع لشـمس الدين محمد بن أبي الفتـح البعلي الحنبلي، في أبواب حكم المرتدّص٣٧٨، ولإمام أهل السـنة -الإمام الـمُبَجَّل أحمد بن حنبل- الكتاب المشهور: الردّ علىٰ الزنادقة والجهمية فيما شكّت فيه من مُتَشَابَه القرآن.

(4) القرامطة:حركة باطنية سياسية، تنتسب إلىٰ حمدان بن الأشعث، وقد مضىٰ الكلام عنها والفرق بينها وبين الإسماعيلية في قسم الدراسة: ص(١/ ٩٦- ٩٧)، وانظر فيها: الـحركات البـاطنية في الإسلام، للدكتـور: مصطفىٰ غـالب، ص١٥٠،١٦٤،١٣٤، ١٥٧، ١٦٠، ١٦٢، وأخبـار القرامطة للدكتور: سـهيل زكار، ص١٠٩ - ١١٦، والموسـوعة الميسرة في الأديان والمذاهب المعاصـرة١/ ٣٨٦. وانظـر حوادثهـم ووقائعهـم بأهـل الإسـلام: تأريـخ الطبـري ١٠/ ٧١، والمنتظم لابن الجوزي ١٢/ ٢٩٠، وكامل ابن الأثير ٧/ ٤٩٣، وبداية ابن كثير ١٤/ ٦٣٥.

(5) الإسـماعيلية: إحدىٰ فرق الباطنية، نسبةً إلىٰ زعيمهم: محمد بن إسـماعيل ابن جعفر، حيث يزعمون أنّ أدوار الإمامة انتهت به، إذ هو: السابع من محمد ﷺ، ولهم أفكارٌ سبق ذكرها في قسم الدراسة ١/ ١٣٣- ١٥٧.

(6) الباطنية: مُصطلحٌ يضمُّ أسـماءَ كثيرة، وفـرقٌ عديدة، منها: الإسـماعيلية، والقَرَامِطة، والنُّصيرية، قـال فيهم الحـافظ ابن كثير: إنـهم أخبث من الزِّنج، وأشدّ فسادًا، وقد مضىٰ في قسم الـدراسة طَرَفًـا مِن عقائدهـم وأخبارهم انظر: (١/ ٩٠- ١٥٧)، وانظر -أيضًـا-: الفَرْق بين الفِرَق، للإمام عبد القاهر بن طاهر البغدادي ص٢٥٠.

(7) النصّ: الإسناد إلىٰ الرئيس الأكبر، انظر: القاموس المحيط، ١٢٨٩. ونَصَصْتُ الحديث إلىٰ فلان، أي: رفعتُه إليه، ونَصُّ كل شـيء منتهاه. انظر: معجم مقاييس اللغة ص٩٦٢، والصحاح، لإسماعيل بن حماد الجوهري٣/ ١٠٥٨، مادة (نص).

هذا بـــابٌ يُذْكَرُ فيه تفســيرهم الآيــات من القرآن واستشــهادهم علىٰ ضروب كفرهم وما وضعوه من ضلالتهم ومخاريقهم[١].

ثم نُـعْقِبُ ذلك بـذكْر تـأويلهم[٢] لجميع العبـادات والمحرمات في الـشرع، وقُبح افترائـهم عـلىٰ الله / وإلحادهم (به)[٣] في آيات الله عَزَّوَجَلَّ، ومفارقة دين أنبيائه ورسـله[٤]، وقد شَرَطْنا مِنْ قبلُ[٥]، أنْ نذكر نصَّ مذاهبهم، وقُبْح كفرهم، وتصريحهم بمفارقة الـمِلَّة، ومخالفـة كل أُمّة، ثم نُعقِب ذلك بذكـر النقضّ، والردّ عليهم، فإنّ ذِكْرَ مُجرَّدِ قولهم ما يكتفي به المسـلم، وكلّ مِلّي، وفي العلم بكفرهم، ومفارقتهم لسـائر الشـرائع والأديان، وتَحقُّقِ ذلك عنده، قبل ذكر النقض عليهم والكشف عن إلحادهم.

[٢/أ]

[السبب في اختلاف تأويلات الباطنية]

ونقول قبل الشـروع في ذلك: أننا لَسْـنَا نُضَمِّن حكايـة مذاهبهم في هذه الأبـواب علىٰ طريقةٍ واحدة ووجهٍ غيـر مختلف ولا متناقض، وإنما نحكي

---

(١) الـخَرْق: تمزيق الشـيء، والتَخـرُّق: خلْق الكذب، ومِن الباب الـخَرَق، وهـو: التحيُّر والدَّهْش، ومنه الـمَخارِيق وهي: ما تَلعب به الصبيان مِن الـخِرق الـمفتولة، قال عمرو بن كُلْثوم:

كأنّ سيوفنا منَّا ومنهم　　　مخاريق بأيدي لاعبينا

انظـر: معجـم مقاييس اللغة ٢/ ١٧٢، ولسـان العـرب، ابن منظـور٥/ ٥٤، والقاموس المحيط لمجد الدين الفيروز آبادي ص٣٦٣، مادة (خرق).

(٢) تأويـل الباطنيـة: إخراج النصّ مِـن دلالته الظاهرية إلـىٰ دلالته الباطنيـة بطريق التأويل، فالظَّاهـر هو: الصُّور والأمثـال المضروبة، والباطن هو: المعانـي الخفيَّة التي لا تتجلّىٰ إلّا لأهلِ البُرهان. وقد مضىٰ في قسم الدراسة التفصيل في مسألة التأويل، وذِكْر أنواعه ومعانيـه وأحكامـه، وتأويـلات الباطنية، ومنشـئها والغـرض منها، انظـر: (١/ ١٥٤- ١٥٧)، وانظـر: معجـم مقاييس اللغـة ص٨١، والكُليَّات، لأبي البقاء أيوب بن موسـىٰ الحسيني الكَفوي،٢/ ١٥، القاهرة، والتـدمرية، ص٩١، والـمعجم الفلسفي د. جميل صَليبا١/ ٢٣٤.

(٣) كذا بالأصل ولعلها زائدة.

(٤) انظر: هذه التأويلات: (١/٣٠٨- ٣٢٤).

(٥) انظر: (ص: ١٨٩).

ما قالوه بحسب ما صنّفوه وذكروه[١]، واستنبطوا في الكفر بالله سبحانه ووجوده والافتراء عليه بحسب ما شَرُقَ[٢] لهم (ويرون قرب قبلوه منهم)[٣]، وإعطائهم بكلِّ فريقٍ حسب ما يُوجبه الحال، وما تحمَّله عقلُ مَن يدعونه إلىٰ ذلك، وقَدْره في نفوسهم، وليس يمكن أنْ يُوجَد علىٰ وجه الأرض قُرمطيَّان منتسبان إلىٰ الباطنيَّة والإسماعيلية متّفقان في هذه الأصول والأوضاع علىٰ قولٍ واحدٍ[٤]، وَلهمْ -في ذلك- عِلَّةٌ معروفةٌ، مدوَّنةٌ في كتبهم، وذلك أنهم يقولون: إنما تختلف أقوالنا وأقاويل دُعاتنا في ذلك لأجلِ أنّ لِنَفْسِ الإمام علىٰ نُفُوس حُجَجِه / وأبوابه ودُعاته[٥]؛ [٢/ ب]

---

(١) حاولت -جَهدي- أنْ أعزو هذه الأقوال إلىٰ أصحابها مِن مصادرهم -مع صعوبة الحصول عليها في بعض الأحيان، واختلاف أقاويلهم في بعضها- فإنْ لم أجد فإني أشير إلىٰ ذلك.

(٢) شرق: فُتِح لهم، والإشراق في اصطلاح الحكماء المشارقة: ظهور الأنوار العقلية ولمعانها وفيضانها علىٰ الأنفس الكاملة عند التجرُّد عن المواد الجسمية، وحكمة الإشراق هي: الكشف. انظر: معجم مقاييس اللغة ص٥٣٤، والمعجم الفلسفي، د.جميل صليبا، ١/ ٩٣، وقد مضىٰ في قسم الدراسة ذِكْر تأَثُّر الباطنية بالديانات والأفكار الأخرىٰ، ومنها الديانات الشرقية المجوسية كالغنوصية الفارسية انظر: (١/ ١١٧- ١٢٧).

(٣) كذا بالأصل، ولعلّ الجملة ركيكة، وصوابها أن يُقال: (ويرون قُرب قبول مَن يدعونه منهم)، لتناسقه وتناسبه مع الكلام التالي.

(٤) ذكر محمد بن الحسن الديلمي عن كتاب: المبتدأ والمنتهىٰ؛ مِن تأويلات الباطنية السبعةَ، والسبعين، والسبعمائة، للفظ الواحد. انظر: بيان مذهب الباطنية وبطلانه، لمحمد بن الحسن الديلمي، ص٥٩، وعندما نظرتُ في مصادرهم وجدتُ هذا الاختلاف واقعٌ عندهم بل وكثيرٌ جدًّا فإنك لا تكاد تجد اتفاقًا بينهم في تأويل لفظة، ومن هذا الباب -مصداقًا لما ذكره المصنف- الخلاف بين النزارية والمستعلية بعد موت الخليفة الفاطمي المستنصر بالله، وفي العصر الحاضر، الخلاف بين مصطفىٰ غالب وعارف تامر.

(٥) هذه بعضٌ مِن مراتب الأئمة والدعاة -عند الباطنية- وقد سبق شرحها والتعريف بها وبغيرها مِن المراتب في قسم الدراسة فانظرها: (١/ ١٤٦- ١٤٩)، وسوف يأتي التعريف بالحُجج وحُجج الليل والنهار عند ذكر المصنِّف لهم (١/ ٣٢٠- ٣٢١) بإذن الله.

إفاضة[١] بَسْطةٍ[٢] لا تحتاجُ -فيما تُولِّدهُ وتُثْمِره مِن العلوم الربّانية في القلوب -إلىٰ سماعٍ ولا إلىٰ حفظٍ بالطِّباع والأهواء المختلفة والخواطر بحسب اختلافها، فخطر ببال أحدِهم -زعموا- فيما يدّعيه تأويلٌ لا يخطر ببال الآخر.

ويتأوّلون الآيات والآثار بَدَلًا[٣]، بلْ مُتباينةً متضادةً، يكون تأويل بعضهم مُثبتًا للشيء ومُوجِبًا له، وتأويلُ الآخر نافٍ مُبطِل، ويقول أحدُهم الشيءَ، ويقول الآخر نقيضَه وضدَّه، وقد لقَّنوا -لعنهم الله- مُسْتَجِيْبِيْهِم[٤] المتعلِّمين بهم جوابًا مثل هذا إذا سُئِلوا عنه، قالوا: إذا سمعتَ مِن بعضنا شيئًا، وسمعت مِن غيره خلافه وضِدَّه؛ فاعتقد أنه كذلك، يجبُ أنْ يكون تأويله، بحسب إفاضة الإمام علىٰ الدَّاعي، وقل لِمَنْ يسألُك عن سبب ذلك -لعِلَّةِ كذا- وجبَ أنْ يكون مِن جواب الداعي في ذلك الوقت، ووجب أنْ يكون جوابه لغيره ولغير ذلك السائل -أيضًا- غيرَ ذلك الجواب، أوَلَا ترىٰ أنّ دين الله عَزَّوَجَلَّ واحدٌ، وشرائع الرسل تختلف علىٰ حسب وقوعها في الأمكنة والأزمنة؟ فقد جعلوا هذه الحيلة والمَخْرقة جُنَّةً[٥] لهم، ودَفْعًا

---

(١) الإفاضة لغةً: تدلُّ علىٰ جريان الشيء بسهولة، يُقال: فاض الماء فيضًا وفيضوضةً إذا كَثُر حتىٰ سال عن جانب الوادي، والفَيْض في الاصطلاح يُطلق علىٰ فعلِ فاعلٍ يفعل دائمًا لا لِعِوَض ولا لغرض انظر: معجم مقاييس اللغة ص٨٠٣ مادة (فيض)، وللاستزاده: كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد علي التهانوي٢/ ١٢٩٣، التعريفات ص٢٤٨، والكليات ٣/ ٣٤٦.

(٢) البَسْط: امتداد الشيء في عَرض أو غير عرض، والبسطة في كلّ شيء: السَّعة. انظر: معجم مقاييس اللغة، ص١١٦، والقاموس المحيط ص١٠٧، مادة (بسط).

(٣) البَدَل: قيامُ الشيء مَقام الشيء الذاهب، ويُقال: بدَّلتُ الشيء إذا غيَّرته، قال تعالىٰ: ﴿قُلْ مَا يَكُونُ لِيٓ أَنْ أُبَدِّلَهُۥ مِن تِلْقَآيِٕ نَفْسِيٓ﴾. انظر: معجم مقاييس اللغة ص١٠١، مادة (بدل).

(٤) المُسْتَجِيْب هو: المَدْعو والمُتعلِّم والمؤمن بالدين الباطني! انظر: ١/ ٢٩٤، ١/ ٣١٣- ٣١٤، ٤٠٧، ٤٧٦- ٤٧٧، ٤٨١، ٤٨٤- ٤٩٠، ٤٩٤ وغيرها.

(٥) أصل الجَنّ: سَتْر الشيء عن الحاسة، يُقال: جَنَّهُ الليل إذا ستره: ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ ٱلَّيْلُ رَءَا كَوْكَبًا..﴾ الآية، والجُنَّة: السُترة. انظر: الصحاح ٥/ ٢٠٩٣، و مفردات ألفاظ القرآن، للعلامة الراغب الأصفهاني، الطبعة الرابعة ١٤٣٠هـ تحقيق: صفوان عدنان داوودي، دار القلم دمشق، ص٢٠٣.

للمناقضة في كلامهم واختلاف أقاويلهم وتأويلاتهم، وهذه -أيضًا- مِن الحِيَل الرَّكيكة[١] التي لا تكاد تَذْهب علىٰ العامة ممن له أُذُنًا تَعِي ومُسْكَة[٢]، فضلاً عن أهل العلم والمنطِق.

[٣/ أ] / وإذا كانت إفاضةُ الإمام البَسْطةَ عليهم نقيض الشيءِ وضدّه، ونفيه وإثباته، وقد عُلم بأوّلٍ في العقل أنه مُحال كَون الشيء موجودًا معدومًا، مثبتًا منفيًّا، قديمًا مُحدَثًا، واجبًا ساقطًا، وفرضًا ومباحًا، عُلم بهذا أنّ هذه: إفاضةُ كذبٍ وباطلٍ وتمويه، لأنّ الحق لا يَشهد بالشيء وضدِّه، وإثباته ونفيه، وموجبه وسقوطه، وما أوجب ذلك ودعا إليه؛ فمعلومٌ بطلانُه وكذب مَن دعا إليه، وإنْ جاز أنْ تكون إفاضة الإمام عليهم داعيةً إلىٰ مِثل هذا، فلعلّه سيُفيض عليهم -وقتًا ما- وجوبَ لعنه ولعن حجِجه وأبوابه، وإنّ عِلْمَ الظاهر هو: الحقّ الذي يجب أنْ يُدان به، وعلم الباطن هو: الزُّور والبهتان والباطل، فما المانع من ذلك؟ ويكون اختلاف هذه الإفاضة منه بمنزلة اختلاف شرائع الرسل، وإنْ كان دينهم واحدًا، فلا يجدون مِن ذلك مَهْربًا.

ويُقال: السبب اختلاف الإفاضة التي توجب تارةً إثبات الشيءِ، وتارةً نفيه، وتوجِب بعض هذا القول، بأنّ الحقّ في أصول الديانات -في أموره عند غيره في ضدِّه- باختلاف الشرائع باطلٌ، لأنكم إنما تمخرقون في ذكْر الشرائع من حيث تعتقدون أنها كذب، وأنها ليست من قِبَل الله عَزَّوَجَلَّ وأنّ أصحابها أهل رَيْبٍ، وبُهْتٍ[٣] علىٰ الأمّة، فلا وجه لتعلُّقِكم بذكرها، وأما نحن فلا نقول: إنّ أقاويل الرسل عَلَيْهِمُ السَّلَامُ ووصفهم لله سبحانه بصفاته، وقولهم: في حقائق الأمور

---

(١) الرَّكيك: الضعيف في عقله ورأيه. انظر: القاموس ص٥٢٨ و الكليات ٢/ ٣٦٨.

(٢) المَسْك: حبس الشيء، والمُسْكَة بالضم: ما يُتَمَسَّك به، وما يُمْسك الأبدان مِن الطعام والشراب، ومقدار ما يَتمسَّك به من العقل الوافر، أو العلم، أو القوة. انظر: معجم مقاييس اللغة ص٩٤٨، والقاموس ص١٢٢٣، مادة (مسك)، والكليات، للكفوي ٤/ ٢٩٥.

(٣) البُهْت: الدَّهَش والحَيرة، والبُهْتَان: الكذب. انظر: معجم مقاييس اللغة ص١٣٩، مادة (بهت).

[٣/ ب] الفعليـة / وخواصهـا تختلف، بـلْ دينَهم في ذلـك واحدٌ غيرَ مختلـف، فأمَّا شرائعهم فليست مِن مُوجبات العقول ولا التعبُّد بها، وقد كان جائزًا في العقل وُرُوْدهـا، وجائـزٌ ألَّا تَـرِدْ، وجائزٌ نسـخها وتبديلها بعد اسـتقرارها واختلاف أحـوال المكلَّفيـن فيهـا، كفـرْض الحـرّ والعبـد، والذكـر والأنثـىٰ، والمقيم والمسـافر، والحائض والطَّاهر، وتختلف في ذلك شـرائع الرسل لأنها ليست مِن موجبات العقول، وأنتم إنما تختلف أقاويلكم في توحيدكم، وفي تفسيركم المعاد، وفي بُدُوّ[1] العالم، الـمُفارق للإسلام وفي أحكام الإمام، وفي أُصول دينكم -النَّجِس- علىٰ ما سنشرحه ونبيِّنه مِن بعد[2]، فشتَّان بين تضادّ أقوالكم هذه وبين اختلاف شرائع الرسل.

وإنمـا ذكرنا هذا الفصل في كلامهم واعتصامهم لنبرأَ مِن عُهدة ما نحكيه مِن مذاهبهم، وتفسيراتهم للقرآن والعبادات والمحظورات، وجواباتهم عن مسـائِلهم التي وضعوها للحِيلة والـمَخْرَقة علىٰ العامة، وما توهّموا به علىٰ الضعفاء مِن أتباعهم ومُسْتَجِيْبِيْهِم، نعوذ بالله من الخُسر والضلال.



(١) بـدوّ: الباء والدال والواو أصلٌ واحدٌ، وهو: ظهور الشـيء. انظـر: معجم مقاييس اللغة ص١٠٢، والقاموس المحيط ص٨٧، مادة (بدو).

(٢) انظر: الفصل الآتي (ص: ٢٣٩).

ذِكْر تفسيرهم لآياتٍ من القرآن علىٰ اختلاف الدين واستشهادهم بها علىٰ صِحَّة ما (دقُّوا)[(١)] علىٰ التوحيد، وجميع أقوال المسلمين

[مذهب الباطنية في الإله]

وقد اتفقوا جميعًا -مِن حيث لا خلاف بينهم- أنّ للعالَم إلهين، أحدهما هو: الذي يصفونه بأنه البَادِي، وهو: الأوَّل الذي أبدع العقل[(٢)] عندهم[(٣)].

[٤/أ]

قالوا: وهذا الذي تسميه العامة، وأهل الظاهر: القلم / وأنه لما خلقه البادي نظر في صورته، فتوَّهم أنه إلهٌ متولِّد، مِن تولُّدِه هذا النفس[(٤)]، ومنهم مَن قال[(٥)]: بل فكّر السابق هل يقدر علىٰ خلق مثله، فتولَّد عنه الثاني الذي

---

(١) كذا بالأصل، ويكون معنىٰ دقَّهُ: كَسَرَهُ، أو: ضربه فهشَمه فاندقَّ. انظر: القاموس ص٤٣٩.

(٢) سبق في قسم الدراسة التعريف بالعقل ومحلّه ومذاهبُ الناس فيه، فانظره ولمصادره: (ص١٠٣- ١٠٤).

(٣) انظر: رسائل إخوان الصَّفاء وخِلّان الوفاء، ٣/ ٢٣٢- ٢٣٨، ٣٤٢، ٣٥٢ وكتاب الينابيع للداعي أبي يعقوب السجستاني ص٧١، ٧٩، ٨٢، ١٠٨، ١١٠، ١١٦، ١٥٦، وكتاب الافتخار لأبي يعقوب السجستاني ص٣٩، ٤٨، وتحفة المستجيبين لأبي يعقوب السجستاني ضمن: خمس رسائل إسماعيلية، ص١٤٧ -١٤٨، ورسالة الأصول والأحكام لداعي سرمين: أبو المعالي حاتم بن عمران بن زهرة ضمن: خمس رسائل إسماعيلية، ص٦١، ١٠١، وراحة العقل ١٥٥، ٢٢١، ومسائل مجموعة من الحقائق والأسرار السامية لمؤلف إسماعيلي مجهول ضمن كتاب: أربعة كتب إسماعيلية، عني بتصحيحها ر.شترو طمان ص٦٩ و١١٠-١١٢، وكتاب كنز الولد، للداعي: إبراهيم بن الحسين الحامدي ص٣٢-٦٦، ٧٨-٩٥، وغيرها.

(٤) سبق في قسم الدراسة الكلام علىٰ النفس ومذاهب النـاسِ فيها، انظره ولمصادره: (ص١٠٣- ١٠٤).

(٥) انظر: كتاب الافتخار ص٣٩.

هو: العقل الثاني[١]، وهو الذي تسمِّيه العامة وأهل الظاهر: اللوح[٢]، فكان الأول تمام الفعل، والثاني تمام القوة[٣].

قالوا: وذلك كالبيضة الـمُتَولِّدة مِن الطائر الذي هو: تمام الفعل، والبيضة تمام القوة، وكالنطفة الـمُتَوَلِّدة من الإنسان الذي هو تمام الفعل، والنطفة تمام القوة.

وقالوا: هما -جميعًا- في السماء، وهما: عالِـمَان حيَّان، وربَّما قالوا: تولَّد عن الثاني بعضَه[٤]، علىٰ ما سنذكره مِن بعد[٥].

قالوا: وأَحَدُ هذين الإلهين أجلُّ وأعلىٰ من الآخر، والآخر عظيمٌ -أيضًا- قالوا: ولذلك قال سبحانه: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ﴿١﴾﴾ [الأعلىٰ:١] وقال: ﴿فَسَبِّحْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلْعَظِيمِ ﴿٥٢﴾﴾ [الحاقة:٥٢].

وقالوا: وكلُّ وصفٍ واسمٍ وتسبيح وذِكْر وردت به كتب الأنبياء عَلَيْهِمُ السَّلَامُ مِن تسمية إلهٍ ومعبودٍ، فإنه لهذين الإلهين -زعموا-.

---

(١) قالت الفلاسفة: الصادر الأول من البارئ تعالىٰ هو: العقل الـكُلّ، وله ثلاثةُ اعتبارات: وجودُه في نفسه، ووجوبُه بالغير، وإمكانُه لذاته، فيصدر عن العقل الكلّ بكلِّ اعتبار أمرٌ، فباعتبار وجوده يصدر عنه عقلٌ ثانٍ، وباعتبار وجوبه بالغير يصدرُ نفس، وباعتبار إمكانه يصدرُ جسم، وهو فَلَك الأَفلاك، وكذلك يصدر من العقل الثاني عقلٌ ثالث ونفسٌ ثانية وفلك ثانٍ، هكذا إلىٰ العقل العاشر وهو العقل الفعَّال، ويُسمَّىٰ في لسان أهل الشرع: جبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ. انظر: كتاب الشِّفَا لابن سينا ٢/ جزء٦ ص٢٠٨ - ٢١٥، والرسالة الجامعة ص٢٦، ٥٢٨، ٥٣٧، والـمِلَل والنِّحَل لأبـي الفتح محمد بن عبد الكريم الشِّهْرِسْتَاني ٢/ ١٢٠ - ١٢٤، والتعريفات ص١١٨، وكشاف اصطلاحات الفنون ٢/ ١١٩٥.

(٢) انظر: الافتخار ص٣٩-٤٠، و راحة العقل ص٢٢١.

(٣) انظر: كنز الولد، ص ٣٦.

(٤) انظر: راحة العقل ص٢١٢-٢١٣. الينابيع، ٧٨، ٨٨، والمجالس المؤيدية، المائة الأولىٰ تأليف: المؤيد في الدين هبة الله الشيرازي داعي الدعاة ص٢٩٠ ٤٤١، وكنز الولد ص٧٦-٧٠.

(٥) انظر: في الجزء الثاني الذي قام بتحقيقه زميلي/ أحمد الدميجي وفقه الله.

وقد أثبت -زعموا- هذين الإلهين كُلُّ الأوائلِ، وإنما اختلفوا في اسميهما، فمنهم من سماهم: العقل والنفس[١]، ومنهم من سماهم: العقل الأول والعقل الثاني، ومنهم[٢] من سمَّاهما: الهَيُولة[٣] والصُّورة[٤]، ومنهم مَن قال: هما الحركة[٥] والسُّكون[٦].

قالوا: فكلُّ حكيم وكلُّ نبيٍّ وناطقٍ[٧] من لَدُن آدم إلىٰ زمن محمَّد -صلىٰ الله عليهم أجمعين- فإنما جاء بإثبات هذين الإلهين، والدعاء لعبادتهما،

---

(١) انظر: الينابيع ص٩٣.

(٢) انظر: راحة العقل ص٢٤٠،٢١٣، وكنز الولد، لإبراهيم بن الحسين الحامدي، ص١٠٩.

(٣) الهَيُولىٰ: بالفتح وضم الياء المثنّاة التحتانية، لفظٌ يوناني بمعنىٰ الأصل والمادة، وفي اصطلاح المتكلمين: هي جوهرٌ في الجسم قابلٌ لما يَعرض لذلك الجسم من الاتصال والانفصال، مَحلٌّ للصورتين الجسمية، والنوعية، من غير تخصيص بصورة معيَّنة، كالخشب للنجّارين، والحديد للحدّادين. انظر: التعريفات ص٣٤٢، والكليات ٥/ ٦٤، وكشاف اصطلاحات الفنون ٢/ ١٧٤٧.

(٤) الصُّورة: بالضمّ الشَّكل، وتستعمل بمعنىٰ النوع والصفة، وهي: جوهرٌ بسيط لا وجود لمحلِّه دونه، والصورة: ما تنتقش به الأعيان، وتميِّزها عن غيرها، ولها معانٍ عديدة فمنها: الصورة المخصوصة، والنوعية، والذهنية، والصورة الخارجية.
انظر للاستزادة: التعريفات ص٢١٠ والكليات ٣/ ١١٤ وكشاف اصطلاحات الفنون ٢/ ١١٠٠.

(٥) الحركة: الخروج من القوة إلىٰ الفعل علىٰ سبيل التدريج، وعند المتكلمين: حصول جوهر في مكان بعد حصوله في مكان آخر. تجد ذلك مفصَّلًا في: التعريفات ص١٤٧، وكشاف اصطلاحات الفنون ١/ ٦٥٢.

(٦) السكون: عدم الحركة عمّا مِن شأنه أن يتحرَّك، قال المتكلمون: وهو أمرٌ وجودي. انظر: التعريفات ص١٩٢، وكشاف اصطلاحات الفنون ١/ ٩٦٣.

(٧) الناطق: عرَّفه الداعي الإسماعيلي أبو يعقوب السجستاني: بالرسول، وبيّن المصنف معنىٰ النَّاطق والنُّطقاء -عند الباطنية-: وأنهم الأنبياء، انظر: كتاب: الافتخار للسجستاني ص٦٠ - ٦٤، وانظر: كشف الأسرار ص(٢٠١، ٢١٦، ٢٢٠، ٢٢٧، ٢٧٣، ٢٧٧، ٢٨٥، ٣٩٠)، وقد سبق القول: أننا بيَّنا مراتب الدعوة الباطنية -بحمد الله- في قسم الدراسة (ص١٠٨- ١١٣).

غير أنّ ذلك إنما جاء بالرمز[١] والإشارة[٢].

[٤/ ب] وتسميةُ أحدِهما: اللوح والآخر / القلم[٣]، وبأنْ سمَّىٰ أحدهما كُنْ[٤] والآخر قَدَر، وكُنْ وقَدَر اسمانِ لهما[٥].

[حقيقة دين الباطنية ومصدره] فيُقال لهم: وقد قالت الثنوية[٦] والمجوس[٧]: هما الظُّلمة والنور، وهو حقيقة مذهبكم ودينكم الذي تدينون به، وتَحومُون بكلِّ حيلة حول نُصرته، فأضربتم عن ذكْر النور والظلمة ضربًا مِن التَّقِيَّة بتجريد مذهبكم، وخوفًا مِن وقوف الناس علىٰ دينكم وتحفُّظِهم لكم ونفارهم عنكم.

ومِن مذهبهم في الإخبار عن هذين الإلهين، أنْ قالوا: إنَّ هذين الإلهين،

(١) الرَّمز: الإشارة، أو الإيماء بالشفتين، أو العينين، أو الحاجبين، أو الفم، أو اليد، أو اللسان. انظر: القاموس المحيط ص٥٣٠ مادة (رمز).

(٢) إبداء الشيء وإظهاره، وعرضه. انظر: معجم مقاييس اللغة ص٥١٩، مادة (شور).

(٣) انظر: كتاب الافتخار ص٣٩.

(٤) يُطلق لفظ كُنْ علىٰ الأمر التكويني الذي يُعبَّر عن الخلق الإلهي، أي عن خلق الله للعالم. انظر: المعجم الفلسفي ٢/ ٢٤٥، وانظر لمعاني هذه الألفاظ: ص (٢١٧).

(٥) انظر: الينابيع ص٥٦، ٨٠، ٨٤، ١٦٧، والافتخار ص٣٤، ٤٨، ٥٦، ورسالة الأصول والأحكام لداعي سرمين: أبو المعالي حاتم بن عمران بن زهرة، ضمن كتاب: خمس رسائل إسماعيلية تحقيق وتقديم: عارف تامر، ص١٠٩.

(٦) الثنوية: أصحاب الاثنين الأزليين، يزعمون أنّ النُّور والظُّلمة أزليَّان قديمان، بخلاف المجوس فإنهم قالوا: بحدوث الظلام، وذكروا سبب حدوثه، وهؤلاء قالوا: بتساويهما في القِدم، واختلافهما في الجَوْهَر والطَّبع، والفعل والحيِّز والمكان والأجناس والأبدان والأرواح. انظر: المِلَل والنِّحَل ١/ ٢٤٤.

(٧) المجوس: أثبتوا أصْلَين مُدَبِّرَيْن قديمَين، يقتسمان الخير والشر، والنفع والضر، والصلاح والفساد، أحدهما: النور، والآخر: الظلمة، وبالفارسية يزدان، وأهرمن، واختلفوا مع الثنوية بأنْ قالوا: إنّ هذين الأصلَيْن لا يجوز أنْ يكونا قديمَيْن أزلِيَين، بل النور أزلي، والظُّلمة محدَثة، ولهم في ذلك أحوال وأقوال كثيرةٌ مشهورة. انظر: الملل والنحل ١/ ٢٣٢-٢٣٣.

روحان لطيفان[١] بسيطان ليسا بكيفين[٢]، ولا صورة لهما، ولا هيئة[٣]، وأنّ السابق منهما هو: العقل، وهو نورٌ كلُّه، ومعدن[٤] الأنوار كلها، وأما الثاني التالي وهو: النفس، فإنه -أيضًا- نورٌ، غير أنّ نوره دون نور السابق في الضياء والجَوْهر[١]، وإنهما كوَّنا -جميعًا- ما كوّناه[٦].

وأنّ السابق تامٌّ لا نقصان فيه، لأنه ظهر بالعقل التالي (فَقَهَرَ)[٧] النفس، وظهرت ناقصة؛ لأنها بالقوَّة ظهرت، ولذلك اشتاقت وتَشرَّفت إلىٰ ملابسة الأبدان لتصِل بها إلىٰ الخروج من القوَّة إلىٰ الفعل، وأنّ السابق يُدرك الأمر، لا بتوسُط شيء، ولا بآلةٍ ومماسّة، ولكن بذاته، والثاني إنما يُدرك ما دام القوة تتوسط وبآلةٍ، ثمّ إذا برز إلىٰ الفعل أدركها من غير توسط وبغير آلةٍ مماسّة.

---

(١) اللُّطف: الرِّقة، ويُطلق علىٰ ما يتّصف به الموجود من جمالٍ طبيعي يجعله محبّبًا إلىٰ النفس، ومِن معانيه -أيضًا- الرِّفق، والرحمة، انظر: المعجم الفلسفي ٢/ ٢٨٤.

(٢) الكيف والكيفية: اسمٌ لما يُجاب به عن السؤال بكيف، ومعناها: صفة الشيء وصورته وحاله، وهي إحدىٰ مقولات أرسطو. انظر للاستزادة: التعريفات ص٢٦٨ والكليات ٤/ ٩١ وكشاف اصطلاحات الفنون ٢/ ١٣٩٤، والمعجم الفلسفي ٢/ ٢٥١.

(٣) الهيئة: صُورة الشيء، وشكله، وحالته. انظر للاستزادة: الكليات ٥/ ٨٤، وكشاف اصطلاحات الفنون ٢/ ١٧٤٦.

(٤) المعدن: مَنبت الجواهر من ذهبٍ ونحوه، ويُطلق علىٰ: لزوم الشيء والأصل. انظر: القاموس. ص٨٤٨ مادة (عدن)

(١) الجَوْهَر: يُطلق علىٰ معانٍ منها: الموجود القائم بنفسه، حادثًا كان أو قديمًا، ويقابله العَرَض، ومنها: الحقيقة والذات. وهو منحصرٌ في خمسة: هَيُولىٰ وصورة وجسم ونفس وعقل، وينقسم إلىٰ: بسيطٍ روحاني كالعقول والنفوس المجرَّدة، وإلىٰ بسيطٍ جسماني كالعناصر، وإلىٰ مركَّب في العقل دون الخارج كالماهيات الجوهرية المركَّبة من الجنس والفصل، وإلىٰ مركَّب منهما كالمولّدات الثلاث. انظر: التعريفات ١٤١، وكشاف اصطلاحات الفنون ١/ ٦٠٢.

(٦) انظر: الينابيع ٩٣ - ٩٧، كنز الولد، ص٢٠.

(٧) في الأصل(قهر) وهو خطأ والصواب ما أُثبت، وهنا موضع حاشية علىٰ الأصل لم أثبتها لسببين: الأول: أنها غير مُصَحَّحه وقد ذكرت في المنهج أنني أثبت الحواشي التي كتب عليها (صح) والثاني: أنها غير واضحة والله المستعان.

وقالوا: وعالَم النفس فوق عالم الفَلَك، ودون عالم العقل، وعالم العقل فوق عالم النفس[١]، ومنهم -ومِن الأوائل- مَن زعم أنّ لهذين الإلهين (مُدبِّرٌ)[٢] فوقهما وعنه / ما كان غير أنه لا اسم ولا صفة له، ولا نعلم ما هو؟ وكثيرٌ منهم يقول: فوقهما شيء[٣]. [٥/أ]

ومِن قول القرامطة وأسلافهم من الزنادقة -لعنهم الله- مَنْ يقول: إنّ الثاني مِن الإلهين إنما تركّب[٤] وتصوّر[٥] ما خلقه الأولُ (بَسِيْطًا)[٦] ليتمّ للأوَّلِ مرادَه، فينال بذلك رضاه وإذا نال ذلك حصل في مثل مُراد الأول.

وقال كثيرٌ منهم: إنّ الإلهين -مع الذي ذكرناه مِن صفاتهما- مخلوقان مدبَّران محتاجان، وإنهما إنما كَانَا مِن غيرهما، وهما كوّنا وخلقا جميع ما خلقاه من العَالَم بأَسْرِه الفَلَكُ[٧] وما دونه[٨]، غير أنّ السابق أحدثَ الأعيان[٩]، والثاني أحدَث التصويرات والتركيبات في الأَعْيان[١٠].

وقالوا: إنّ جميع الأمور تدلُّ على السابق والتالي، وإنما يُدْرَك عِلم ذلك مِن جهة ما في بواطنهما من الحكمة، فلذلك قلنا: إنّ مَنْ أصاب علم الباطن

---

(١) انظر: الينابيع ص١١٤ - ١١٧.
(٢) في الأصل: (مدبرًا)، وهو خطأ، و الصواب ما أُثبت.
(٣) انظر: كتاب الافتخار ص٢٥ - ٢٧ والينابيع ص٧١، وكنز الولد ص١٧، ١٨، ٢١، ٢٢، والمجالس المؤيدية ص٣٦٥.
(٤) التركيب: ضمُّ الأشياء مُؤتَلِفةً كانت أو لا، مرتَّبة الوضع أو لا، والمركَّب أعمّ من المؤلَّف والمرتَّب مطلقًا. انظر: الكليات ٢/ ٦٢.
(٥) التَّصوُّر: حُصول صُورة الشيء في العقل. انظر: التعريفات ص١٢٣.
(٦) في الأصل(بسيط) والصواب ما أثبت .
(٧) الفلك: جسم كُرِّي يُحيط به سطحان: ظاهريّ وباطنيّ، وهما متوازيان ومركزهما واحد، وقيل: هو الدور، سُمِّي به عجلة الشمس والقمر والنجوم. انظر: التعريفات ص١٤١ و الكليات ٣/ ٣٤٩.
(٨) انظر: الينابيع ص٥٩، ٩٧.
(٩) الأعيان: ما له قيامٌ بذاته، ومعنى ذلك: أن يَتحيَّز بنفسه، غيرُ تابعٍ تحيُّزه لتَحيِّز شيءٍ آخر، بخلاف العَرَض. انظر: التعريفات ص٨٧.
(١٠) انظر: كتاب الافتخار ص٤٠، والينابيع ص٩٥ - ٩٧، ١١٠.

نجا، ومَن أخطأ ذلك هَلَك في بحرِ ضلالةِ أهل الظاهر.

[تفريق الباطنية بين معنىٰ التأويل والتفسير]

وإنما شرحنا هذه الجملة مِن قولهم في الإلهين؛ لتعرف حقيقة مذهبهم إنه ما حكيناه عنهم، ونحن ننقض جميع هذه الخرافات والتزويقات[١] عليهم فيما بعد[٢] بما يوضِّح الحق، ويُزيل كلَّ شبهة ورَيْب، وإنما كان الغرض بتقديم حكاية قولهم في الإلهين، أنْ نذكر ما ألحدوا به في كتاب الله عَزَّوَجَلَّ وآياته، وتكذيبهم لرسله -صلوات الله عليهم- واستشهادهم علىٰ شركهم هذا بما يدلّ عليه من القرآن، علىٰ ما يذكرون ويتعلَّقون به.

وقبل أنْ نذكر ذلك، فإنّ لهم[٣] في التأويلِ والتفسيرِ -للكتابِ والسننِ- عجيبٌ[٤]، (يجبُ)[٥] / الوقوفُ عليه.

[٥/ ب]

وذلك أنهم -جميعًا- يقولون: إنّ التأويل للقرآن والشرائع مستورٌ، وهو محفوظٌ بالعهد والميثاق، وهو آخر أمْر التنزيل في جميع أدْوَار المرسَلين مِن جهة الأوْصِياء[٦] والأبواب مِن قِبَل الأنبياء.

قالوا: وأوّل النَّاطِقِين كان آدم عَلَيْهِ السَّلَامُ وكانت شريعته باطِنة لا ظاهرَ لها، وآخرهم: محمد بن إسماعيل بن جعفر[٧]، وهو قائمُ الزَّمان -حتىٰ ينسخ الظاهر- وهو

---

(١) التزويق: التَّزْيِيْن والتحسين. انظر: القاموس ص ٥٨١ مادة (زوق).

(٢) انظر: (١/ ٢٧٨- ٢٨٦) وغيرها، فالكتابُ كُلّه قد وضَعَهُ للنقد عليهم.

(٣) انظر: كتاب أساس التأويل، تأليف: الداعي النعمان بن حيّون المغربي، قاضي قضاة الدولة الفاطمية المتوفىٰ سنة ٣٦٣هـ، ص٢٥ -٣٢، وانظر -أيضًا- الرسالة الْمُذْهَبة - ضمن خمس رسائل إسماعيلية - تأليف: الداعي القاضي: النعمان بن محمد بن حيُّون المغربي، ص٨٢، ومقدمة كتاب: الكشف لجعفر بن منصور اليمن لمصطفىٰ غالب، ص٦ - ١٠.

(٤) كذا، والصواب: عجيبًا.

(٥) في الأصل (يجب في) و (في) هنا زائدة ولذلك تم حذفها.

(٦) الوَصيّ -كما عرّفه المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: هو مَن يُقيمه النبيّ - ويكون في عهده - ليبين للناس تأويل ما يأتي هو به، ويقيمه من التنزيل. انظر: كشف الأسرار (١/ ٤٧٩)، وقد سبق ذكر مراتب أئمة الباطنية ودعاتهم في قسم الدراسة (١/ ١٤٤- ١٤٩).

(٧) محمد بن إسماعيل بن جعفر الصادق بن محمد الهاشمي، أوَّلُ الأئمة المستُوْرين عند الباطنية، ورسولٌ من أولي العزم عند البعض، سبقت ترجمته في قسم الدراسة (ص٧٩).

باطنٌ لا ظاهر له، وأنه بابٌ غامضٌ خفيّ خطيرُ الفائدة.

[استدلالات الباطنية النقلية في تفريقهم بين التأويل والتفسير]

وقد استُشهد على ثبوت هذا العلم الباطن بقوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۡهُ ءَايَٰتٞ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٞۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٞ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ وَٱبۡتِغَآءَ تَأۡوِيلِهِۦۖ وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ﴾ [آل عمران:٧] وهم: النطقاء والأبواب والدُّعاة إليهم[١]، قالوا فقال: ﴿وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾: أنه الحق إلَّا الله، والراسخون في العلم، ولم يقلْ: مثل ذلك في التفسير، قالوا لأنّ التفسير إنما معناه العلم بتأريخ نزول القرآن وسببه، وأنه نزل في يوم كذا وشهر كذا وسنة كذا، فأمّا تأويلُ الـمُنزَّل في الوقت وعلى السبب، مقصورٌ علمُه على الله سبحانه (والراسخون)[٢] في العلم، ومنهم مَن جعل الوقف على قوله: ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾، ومنهم مَن قال: بأنها واو عطف، وأنّ (الراسخون)[٣] يعلمون ذلك، فمَن وقف على قوله: ﴿إِلَّا ٱللَّهُۗ﴾ أبْطَلَ كَوْن النُّطَقَاء أو أحدًا غير الله سبحانه عالمٌ بالباطن وذلك تَرْكُ قولِهم[٤].

---

(١) انظر: كتاب أساس التأويل، للدّاعي: النعمان بن حيّون المغربي، ص٢٩، ٣١.

(٢) كذا في الأصل، ويجوز توجيهه بأنها على الحكاية.

(٣) كذا في الأصل، ويجوز توجيهه بأنها على الحكاية، كما سبق التنبيه عليه.

(٤) اختلف القرّاء في الوقف هُنا، فقيل: على الجَلالة، قال ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: التفسير على أربعة أنحاء، فتفسيرٌ لا يُعذر أحدٌ في فهمه، وتفسيرٌ تعرفه العرب مِن لُغاتها، وتفسيرٌ يعلمه الراسخون في العلم، وتفسير لا يعلمه إلا الله عَزَّوَجَلَّ، ويُروى هذا القول عن عائشة، وعروة، وأبي الشعثاء، وأبي نهيك، واختاره ابن جرير الطبري، ومنهم مَن يقف على قوله: (وَالرَّاسِخُوْنَ فِي الْعِلْمِ) وتبعهم كثيرٌ من المفسرين وأهل الأصول منهم ابن قُتيبة صاحب تأويل مشكل القرآن، والقاضي الباقلّاني، وقالوا: الخطاب بما لا يُفهم بعيدٌ، ولم يُنْزِل اللهُ شيئًا مِن القرآن إلّا لِيَنفع به عباده، ويدلُّ به على معنًى أراده، ولم نر المفسرين توقّفوا عن شيء من القرآن فقالوا: هذا متشابه لا يعلمه إلّا الله، بل إنهم فسَّروا حتى الحروف المقطَّعة في أوائل السُّور، وقد رَوى ابن أبي نجيح عن مجاهد عن ابن عباس أنه قال: أنا مِن الراسخين الذين يعلمون تأويله. ومِن العلماء مَن فصَّل في هذا الـمُقام فقال: التأويل يُطلق ويُراد به في القرآن معنيان، أحدهما: التأويل بمعنى=

واستدلُّوا -أيضًا- بأنَّ الله عَزَّوَجَلَّ منع موسىٰ عَلَيْهِ السَّلَامُ -مع جلالته- مِن عِلم التأويل إلَّا بالتعلُّم، وذلك قوله سبحانه عنه أنه قال للعبد الصالح: ﴿هَلْ أَتَّبِعُكَ عَلَىٰٓ أَن تُعَلِّمَنِ مِمَّا عُلِّمْتَ رُشْدًا ﴿٦٦﴾﴾ [الكهف:٦٦] إلىٰ قوله: ﴿ذَٰلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْطِع عَّلَيْهِ صَبْرًا ﴿٨٢﴾﴾ [الكهف:٨٢] ولم يقلْ له: ذلك تفسيره، فَدلّ ذلك علىٰ أنّ التأويلَ باطنٌ.

وبأنْ قالوا: ويدلُّ علىٰ ذلك قوله: ﴿فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [النساء:٥٩] / إلىٰ قوله: ﴿ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴿٥٩﴾﴾ [النساء:٥٩] ولم يقلْ: أحسن تفسيرًا. [٦/ أ]

قالوا: وقد قال الله -سبحانه: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُۥ ۚ يَوْمَ يَأْتِى تَأْوِيلُهُۥ يَقُولُ ٱلَّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبْلُ﴾ [الأعراف:٥٣] يعني أنهم تركوا أخْذه وتعلّمه مِن الأئمّة والحُجَج إلىٰ يوم يأتي تأويلُه إذا ظهر قَيّم الزمان محمد بن إسماعيل[1]، ويُبطِل وينسخ شريعة محمد ﷺ وَمَا عليه أهلُ الظاهر، وإعلانُ ذلك، وإزالة

= حقيقة الشيء وما يؤول أمره إليه، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى ٱلْعَرْشِ وَخَرُّوا۟ لَهُۥ سُجَّدًا ۖ وَقَالَ يَٰٓأَبَتِ هَٰذَا تَأْوِيلُ رُءْيَٰىَ مِن قَبْلُ قَدْ جَعَلَهَا رَبِّى حَقًّا﴾ وقوله: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُۥ ۚ يَوْمَ يَأْتِى تَأْوِيلُهُۥ﴾ أي حقيقة ما أُخبروا به من أمر المعاد، فإن أُريد بالتأويل هذا؛ فالوقف علىٰ الجلالة؛ لأنّ حقائق الأمور وكنهها لا يعلمه إلّا الله عَزَّوَجَلَّ، ويكون قوله: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾ مبتدأ و ﴿يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ﴾ خبره، وأمّا إنْ أُريد بالتأويل المعنىٰ الآخر وهو: التفسير والبيان، مثل قوله تعالىٰ: ﴿نَبِّئْنَا بِتَأْوِيلِهِۦٓ﴾ أي: تفسيره، فالوقف علىٰ: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾ لأنهم يعلمون ويفهمون ما خُوطبوا به بهذا الاعتبار، وإنْ لم يحيطوا علمًا بحقائق الأشياء علىٰ كُنْهِ ما هي عليه وعلىٰ هذا فيكون قوله: ﴿يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ﴾ حالًا منهم. انظر: تفسير الطبري، ٥/ ١٨٨، وتأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة، ص٩٨، ونُكَتُ الانتصار للقرآن للباقلاني ص١٧٨، والمحرر الوجيز لابن عطية، ٢٧٦، وتفسير القرآن العظيم، لابن كثير، ٢/ ٧، والتدمرية لشيخ الإسلام ابن تيمية، ص٨٩-١١٦، وسوف نُعرِّف المحكم والمتشابة عند ذِكْر المصنِّف لهما (١/ ٣٨٣-٣٨٤) مِن هذا الكتاب بإذن الملك الوهَّاب.

(١) سبقت ترجمته في قسم الدراسة (ص٧٩).

التَّقِيَّة(١) عن أهل الحقّ، ويطلبُ أهلُ الظاهر الدخولَ في دين الإمام وشيعته؛ فيمنع مِن ذلك.

[شبهات الباطنية وقولهم بتعدد الإله]

قالوا: وقد قال في قصة يوسف ويعقوب: ﴿وَيُعَلِّمُكَ مِن تَأْوِيلِ ٱلْأَحَادِيثِ﴾ [يوسف:٦] ولم يقل: مِن تفسيرها، وقال في مُسْتَفْتِيْه: ﴿نَبِّئْنَا بِتَأْوِيلِهِۦٓ﴾ [يوسف:٣٦] وكُلُّ هذا يدلُّ علىٰ أنّ التأويلَ علمُ الباطن، وأنَّه غيرُ التفسير الذي عليه أهل الظاهر.

ونحن ننقض هذا الكلام عليهم مِنْ بعد(٢) بغيرِ وجهٍ يكشف عن مَخْرَقَتِهم.

فأَمّا مَا تَأَوَّلوهُ في إثباتِ تأويلِ هو علمٌ باطن؛ تأويلٌ ساقطٌ، وإنما نُؤخِّرُ النَّقضَ عليهم في فصولِ ما نَحكِّيه(٣)، لئَلا يطولَ علىٰ قاصدي العلم نصُّ مذهبهم ونسقهِ وسياقه.

فأمَّا التأويل الذي استدلُّوا به علىٰ أنَّ للعَالَم إلَهيْن اثنَيْن صانِعَيْن- تَعالَىٰ اللهُ عَنْ ذَلك- بقوله: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ﴿٤٩﴾﴾ [القمر:٤٩] قال: الكفرة الأرجاس فقد (خبّر)(٤) في هذه الآية أنّ قَدَرَ الذي خلقه السابق هو الذي خلق تركيب الأشياء البسيطة(٥) التي خلقها الأول.

---

(١) التَّقِيَّة -عند الشيعة: كتمان الحق، وسَتر الاعتقاد فيه، وكتمان المخالفين، وترك مظاهرتهم بما يُعقب ضررًا في الدين أو الدنيا، ولهم فيها نصوصٌ عن أئمتهم، ومعتقداتٌ أخرىٰ تجدها في كتاب: أصول مذهب الشيعة الإمامية الإثني عشرية، للدكتور: ناصر بن عبدالله القفاري، ٢/ ٨٠٥-٨١٩.

(٢) انظر: (ص٢٦٦ - ٢٦٨).

(٣) انظر: مثلا (ص٥١٢).

(٤) كذا بالأصل، ولعلّ الأصح أنْ يُقال: (أخبر).

(٥) البسيط: ما لايقبل القسمة، أو ما لا تتميَّز أجزاؤه، وهو في الاصطلاح علىٰ ثلاثة أنواع: الأول: بسيطٌ حقيقي، وهو ما لا جزء له أصلًا، والثاني: عُرفي: وهو ما لا يكون مركَّبًا مِن الأجسام المختلفة الطبائع، والثالث: إضافي وهو: ما يكون أجزاؤه أقلّ بالنسبة إلىٰ الأمر. انظر: المعجم الفلسفي لمجمع اللغة العربية بجمهورية مصر العربية إشراف الدكتور: إبراهيم مدكورص٣٣-٣٤، والتعريفات ص١٠٥، وكشاف اصطلاحات الفنون ١/ ٣٣٣.

ومنهم مَن قال -في تأويل هذه الآية- أنّ الأول لم يخلق شيئًا غير الثاني وحده، وأنّ الثاني هو خالقٌ لأجسامِ العالم ببسايطها[١] / ومُركَّباتها[٢]، وأجسامها[٣]، وأعْرَاضِها[٤]، والمُدَبِّر لجميع ذلك، وإنما أراد الأول بقوله: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴿٤٩﴾﴾ [القمر: ٤٩] أنّنا خلقْنا قَدَرًا فوّضنا إليه خَلْق العالم وتدْبيرِه. [٦/ ب]

وقدْ زعمت المُفوِّضةُ -مِن الغُلاةِ الرافضة[٥]- أنَّ ذلك السابق القديم

---

(١) الأجسام البسيطة: المستقيمة الحركة التي مواضعها الطبيعية داخل فَلَك القمر، ويُقال لها باعتبار أنها أجزاء للمركَّبات: أركان، إذْ ركن الشيء هو جزؤُه، وباعتبار أنها أُصول لِما يتألَّف منها: أسْطُقْسات وعناصر. انظر للاستزادة: التعريفات ص٦٧، وكشاف اصطلاحات الفنون ١/ ١٠٢.

(٢) المركَّب: ما يتركَّب مِن أجسام مختلفة الحقائق بحسب الحقيقة، وهو قسمان: تامّ، وغير تامّ -ناقص-، فالمركَّب التام هو: الذي تكون له صورة نوعية تحفظ تركيبه زمانًا معتدًّا به، وهو منحصرٌ في المواليد الثلاث، النبات، والحيوان والمعدن، وذلك لأنّ التركيب لا يكون إلّا مِن بسائط تتصغَّر أجزاؤها. والمركَّب الغير تام هو: الذي لا تكون له صورة نوعية تحفظ تركيبه زمانًا معتدًّا به، سواء لم تكن لها صورة نوعية كالممتزج من الماء والطين، أو كانت لها صورة نوعية لكن لا تحفظ تركيبه زمانًا معتدًّا به، كالشُّهُب والنيازك. انظر: التعريفات ٨٢، وكشاف اصطلاحات الفنون ٢/ ١٥١٢.

(٣) الجسم في اللغة: مبني علىٰ التركيب والتأليف، واختلف الناس في تحديده، ومعناه، فقيل: هو القائم بنفسه، وقيل: هو الموجود، والجسم في بادئ النظر هو: الجوهر الممتد في الجهات. انظر: الكليات ٢/ ١٥٧.

(٤) العَرَض: ما يُقابل الجوهر، وهو: الموجُود الذي يحتاج في وجوده إلىٰ مَوضِع، أي محلّ يقوم به، كاللون المحتاج في وجوده إلىٰ جسم يحلّه ويقوم هو به. انظر للاستزادة: التعريفات ٢٢٥، وكشاف اصطلاحات الفنون ٢/ ١١٧٥.

(٥) سُمِّيت الرافضة بذلك، لرفضهم إمامة الشيخين: أبي بكر وعمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا أو لرفضهم الإمام زيد بن عليّ بن الحسين، عندما منعهم مِن الطعن في أبي بكر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، ويقولون بأنّ النبي ﷺ نصّ علىٰ استخلاف عليّ بن أبي طالب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ باسمه وأظهر ذلك وأعلنه، وأنّ أكثر الصحابة ضلُّوا وكفروا بتركهم ذلك، وأنّ الإمامة لا تكون إلَّا بنصٍّ وتوقيف، وأنها قرابة، وأجازوا للإمام في حال التَّقِيَّة أنْ يقول: إنه ليس بإمام، وانقسموا إلىٰ عدة=

لم يخلق غيرَ عليٍّ بن أبي طالب -رضوان الله عليه- وحدَه[(١)]، وأنّه فَوَّض إليه خَلْق جميعِ العالم، وأنه هو: القديمُ الخالقُ له، وهما إلهان ربّان، وأنّ عليًّا هو: الذي كلّم موسىٰ، وأهلك عادًا[(٢)] وثمود[(٣)]، وأحدث الخسف[(٤)] والمسخ[(٥)] والرجف[(٦)]، واحتجُّوا في ذلك بقول شاعرهم:

ومَن أهلك عادًا وثمودَ بدواهيهِ
ومَن كلّم موسىٰ فوق طُوْرٍ يُنَاديهِ
ومَنْ قال علىٰ المنبر يومًا وهو راقيهِ
سلوني أيُّها الناس فَحَارُوا في معانيهِ[(٧)]

=فرق، ولهم أقوالٌ وأفعالٌ مشهورة، ومِنْ كُلِّ خير وبرٍّ مهجورة. انظرها في: مقالات الإسلاميين لأبي الحسن الأشعري ص١٦ والفَرْق بين الفِرَق ص٥٣، واعتقادات فرق المسلمين والمشركين، للرازي ص٥٢، وكتاب أُصول مذهب الشيعة الإماميَّة الإثني عشرية عرض ونقد، للدكتور: ناصر القفاري، وغيرها.

(١) انظر: مقالات الإسلاميين واختلاف المصلِّين، لأبي الحسن الأشعري ص١٦، والفَرق بين الفِرق ص٣٣٣.

(٢) عَاد: قبيلةٌ مِن قبائل العرب البائدة، وهم: بنو عاد بن عوص بن إرم بن سام بن نوح عليه السلام، كانت منازلهم في الأحقاف، بين اليمن وعمان. انظر للاستزادة: نهاية الأَرَبْ في معرفة أنساب العرب، لأبي العباس أحمد القَلْقَشَنّدي، ص٣٢٨.

(٣) ثمودُ: قبيلةٌ مِن قبائل العرب العارِبة البائدة، اشتُهرت باسم أبيهم، فلا يُقال فيها إلّا: ثمود مِن غير: بَنِي، وهم: بنو ثمود بن جاثر بن إرم بن سام بن نوح عليه السلام كانت منازلهم بالحِجْر، ووادي القرىٰ، بين الحجاز والشام. انظر: المصدر السابق ص٢٠٠.

(٤) الخَسْف والخَسَف: غموضُ ظاهر الأرض، قال تعالىٰ: ﴿ فَخَسَفْنَا بِهِۦ وَبِدَارِهِ ٱلْأَرْضَ ﴾ انظر: معجم مقاييس اللغة لابن فارس ص٢٩٧ مادة (خسف).

(٥) المسخ: تشويه الخلق مِن صورةٍ حسنةٍ إلىٰ صورةٍ قبيحةٍ. انظر: المصدر السابق ص٩٤٩ مادة (مسخ).

(٦) الاضْطِراب، يُقال: رَجَفَتِ الأرض والقلب. انظر: المصدر السابق ص٤٢٣ مادة (رجف).

(٧) لم أجد هذه الأبيات فيما وقفت عليه من دواوين الشعر وكتب الأدب، ووجدت أنّ ابن أبي الحديد في شرحه لنهج البلاغة قد ذكرها ولم يعزُها إلىٰ أحد،ولا غَرْو في جهالةِ قائلٍ=

ومِنْ هـذا الأصـل أحدث الغُـلاة[(١)] هذا القـول: بلْ هـوَ، هوَ. ولعظيمِ جهـالات أهـل الرَّفض وضَعف عقولهـم وبصائرهم، وما نَصِفُـه عنهم في آخر كتابنـا هـذا[(٢)]، من عجيـبِ مذهبهم وتـرادي أقوالهم، مـا نحَتْ[(٣)] هـذه الفرقة الضالة[(٤)] إليهم ورأوا الاعتصام والاستنصار بهم، ورأوا أنّ مخاريقهم -هذه- لا يُصغِي إليها أحد، ولا شَرَع إلىٰ قبولها إلَّا مَنْ محلُّه في ضُعف البصيرة محلُّهم.

[شبهات الباطنية عند ألفاظ الجمع في القرآن]

قالـوا: وقد قال الأوّل: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن﴾ [النحل:٤٠] فأخبر في هذه الآية أنّ الأوّل: ﴿كُن﴾، واسْمهُ عندهم: كُنْ لأجل هذا القول، وأنّ الثانـي وهو: قدر، يخلقُ ويكـوِّن، قالوا: وهذا من دقيق تأويلهم، وخفيِّ باطنِهم.

ثـم عمـدوا[(٥)] الأرجاس لعنهـم اللـه / إلـىٰ كُلّ مخاطبةٍ في القـرآن مِن [٧/أ]

=هـذه الأبيات، فَدِيْنٌ قائمٌ علىٰ السرِّ والسِّتر؛ حَرِيٌّ أنْ لا يُعلم بعـضُ رجالِه وأقوالهم - انظر: شرح نهج البلاغة، لعبد الحميد بن هبة الله بن أبي الحديد، ١٠ / ١٣.

(١) وهم: فرقة السبئيّة، انظر إلىٰ أقوالهم وآرائهم في كتاب: مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين ص١٥، والفَرْق بين الفِرَق ص٢١.

(٢) في الجزء الثاني الخاص بزميلي الشيخ: أحمد الدميجي -وفقنا الله وإياه.

(٣) النَّحْو: الطريق، والجهة، والقصد، ومنه: نحو العربية، ونحوتُ نحوه، ويَنْتَحاهُ: إذا قَصَدَهُ. انظر: معجم مقاييس اللغة ص٩٨٠، و القاموس المحيط ص١٢٦٩ مادة (نحو).

(٤) يقصد رَحِمَهُ ٱللَّهُ الفرقة التي مِن أجلها وَضع هذا الكتاب وهي: الإسماعيلية الباطنية.

(٥) يختارُ القاضي أبو بكر الباقلاني الكلام بهذه اللغة كثيرًا في كتبه، ولِأَجْلِ ذلك كان لزامًا علينا أنْ نزيد هذه المسألة النحوية وضوحًا وبيانًا، ونفتتحها بقول ابن مالك في ألفيَّته:

وجرِّدِ الفعل إذا ما أُسنِدا   لاثنين أو جمع كفاز الشهداء

قال ابن عقيل: مذهب جمهور العرب أنه إذا أُسند الفعل إلَىٰ ظاهر -مثنىٰ أو مجموع- وَجَبَ تجريدُه مِن علامةٍ تدلُّ علىٰ التثنية أو الجمع، فيكون كحالِه إذا أُسند إلىٰ مفرد، فتقول: قام الزيدان، وقام الزيدون، كما تقول: قام زيدٌ، ولا تقول: قاما الزيدان، ولا قاموا الزيدون، وذهب طائفةٌ مِن العرب، وهم: بنو الحارث بن كعب، أنّ الفعل إذا أُسند إلىٰ ظاهر -مثنىٰ أو مجموع؛ أُتِي فيه بعلامةٍ تدلُّ علىٰ التثنية أو الجمع، فتقول: قاما الزيدان، وقاموا الزيدون، ومنه قول الشاعر:

تولَّىٰ قتال المارقين بنفسه   وقد أسلَماهُ مُبْعَدٌ وحميمُ=

مخاطبة الجمْع فقالوا: إنّ ذلك إنما يدلّ على إثبات الإلهين، نحو قوله: ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَٰكَ﴾ [الأحزاب:٤٥] و﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَا نُوحًا﴾ [نوح:١] و﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ﴾ [الحجر:٩] ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ أُمِّ مُوسَىٰٓ﴾ [القصص:٧] و﴿إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾ [الزخرف:٣] ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَٰكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَٰكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾ [الأعراف:١١] في أمثال هذه الآيات، فقالوا: كُلّها تدلُّ على إثبات اثنين، لأنّ القول: خلقنا ونزّلنا، لا تُستعمل في حكم اللغة إلّا في الجماعة والاثنين، وهذا -زعموا- باطنٌ لم يعلمه أهل الظاهر، ولو كان الإله الخالق واحدًا لقال: خلقتُ، وأنزلتُ، وناديتُ، وكتبتُ، فإذا سمع هذا منهم الجاهل والمغرور ظنّوه مِن علم الباطن الخفيّ.

[الردّ على هذه الشبهات]

ومِثْل هذا لا يُخدع به مُحصِّل، فإنَّ هذا خطابٌ وُضع للتعظيم ومما تستعمله العظماء والسلاطين وأهل البأس والقَدْر، فيقول الواحد منهم: نحنُ أنعمنا، ونحنُ أكرمنا وانتقمنا وأعطينا[1]، ولولا أنَّ قُريشًا[2] ومَن يَلِي

=وقول الآخر:

يلومونني في اشتراء النخيل أهلي فكلُّهم يَعدِلُ.

وهي اللغةُ التي يُعَبِّر عنها النحويون بلغة أكلوني البراغيث، وقد جاء القرآن الكريم والحديث الشريف موافقًا لها، فقال تعالىٰ: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ وقال ﷺ: «يتعاقبون فيكم ملائكةٌ بالليل وملائكةٌ بالنهار» فالقاضي أبو بكر وافقت لُغَتُهُ لغة القرآن والحديث الشريف. وانظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ص٢٣١- ٢٣٤.

(١) انظر: التدمرية ص١٠٩.

(٢) قُرَيْش: قبيلةٌ مِن كِنانة، غلب عليهم اسم أبيهم فقيل لهم: قريش، على ما ذهب إليه جمهور النسابين، وذهب آخرون إلى أنّ قريشًا هو: فِهْر بن مالك بن النَّضر، فلا يُقال: قريشٌ إلّا لِـمَنْ كان مِن ولد فهر، واختُلف في سبب التسمية بقريش، فقيل: بسبب دابَّةٌ مِن دواب البحر يُقال لها: قريش،خافها أهل السفينة؛ فرماها النضر بسهم فقتلها، وحملها معه إلى مكة فقيل له: قريش، وقيل: إنّ ذلك بسبب تغلُّب بنوه على سائر القبائل، وقيل: مِن التَّقَرُّش، وهو: التجارة، وقيل: لتقريْشِهم، أي: تفتيشهم عن حاجة المحتاج - وجميع ما سبق ذِكْرُه ظاهرٌ ومشهورٌ في هذه القبيلة العريقة إلى زماننا هذا، وهم: عِدَّة بُطُون منها بنو جُذَيْمَة، وبنو أمية، وبنو لُؤَي بن غالب، وبنو عَديّ، وبنو سَهْم، وبنو جُمَحْ، وبنو مَخزوم، وبنو تَيْم، وبنو زُهْرَة، وبنو عبدالدَّار، وبنو هاشم -وهم أشرفُهم-. انظر: نهاية الأرب ص٣٩٧- ٣٩٨ (بتصرف).

ذلك مِن فُصحاءِ العرب عَلِموا أنَّ هذا مما يتكلّم به الواحدُ علىٰ طريق الجَلالةِ وعُلُوّ القَدْر -كما يتكلم به الاثنان والجميع- لم يلبثوا أنْ تناقضوا النبي ﷺ في ذلك وتواصَوا عليه، ولقالت له: إنّ فيما قلتَه مناقضة، لأنَّ فيه ما يُوجب إثباتُ صانعٍ واحدٍ، وفيه إثباتَ أكثرِ من ذلك، مثل قوله تعالىٰ: ﴿قَالَ أَلْقِهَا يَٰمُوسَىٰ ﴿١٩﴾ فَأَلْقَىٰهَا فَإِذَا هِىَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ ﴿٢٠﴾ قَالَ خُذْهَا وَلَا تَخَفْ سَنُعِيدُهَا سِيرَتَهَا ٱلْأُولَىٰ ﴿٢١﴾﴾ [طه:١٩-٢١] قالوا، فقوله: ﴿أَلْقِهَا﴾[1] خطابٌ يوجب إثبات الواحدِ فقط، وقوله: ﴿سَنُعِيدُهَا﴾ خطابٌ عن اثنين وما فوقهم، وكذلك قوله: ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ أُمِّ مُوسَىٰٓ أَنْ أَرْضِعِيهِ﴾ [القصص:٧] و﴿أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ أَنْ أَسْرِ بِعِبَادِى﴾ [طه:٧٧] فقوله: ﴿أَوْحَيْنَآ﴾ يفيدُ الجمْع و﴿بِعِبَادِى﴾ يفيدُ الواحد، هذا تناقضٌ، ولذلك كان يجب أن يُعترَض عليهم بقوله: ﴿وَعَهِدْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ أَن طَهِّرَا بَيْتِىَ﴾ [البقرة:١٢٥] لأنَّ ﴿وَعَهِدْنَآ﴾[2] يفيد الجمع، و﴿بَيْتِىَ﴾ يفيد الواحدُ الفَرْد، فكان يجبُ أنْ تقول له العرب: هذا مختلفٌ متناقض، لأنهم أعلمُ بموجب اللغة مِن ابن ميمون القدَّاح[3] وشيعته -الملاعِين الأَرْجَاس- وكيف تَدَّعون التناقض فيما قاله؟ وقد علموا أنّ اللغة لا توجب الجهل بالذي ادّعته القرامطة وتوقيفه وتوقيف كلّ نبيٍّ قبله، علىٰ أنه إلهُ الرُّسل الذي دَعَوا إلىٰ عبادته، وأنه واحدٌ فردٌ، والعلمُ بذلك -مِن دينهم- ضرورةٌ وقد عيَّروه بذلك لـمَّا دعاهم إلىٰ عبادةِ الواحد عَزَّوَجَلَّ فقالوا: ﴿أَجَعَلَ ٱلْـَٔالِهَةَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا ۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَىْءٌ عُجَابٌ ﴿٥﴾﴾ [ص:٥].

---

(١) الأولىٰ من القاضي أبي بكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن يذكر لفظ أفراد القول من بدايته وهو قوله تعالىٰ: ﴿قَالَ أَلْقِهَا﴾ وذلك أكثر وضوحا للرد.

(٢) في الأصل (أَوْحَيْنَا) وهو نقلٌ لجزءٍ مِن الآية في غير موضعها، والصواب ما أثبتُّه.

(٣) هو: عبدالله بن ميمون بن ديصان القداح، رأس الدعوة الباطنية، سبق في قسم الدراسة التعريف به وذِكْر الخلاف في شخصيته، انظر: (١/ ١٠٨- ١٠٩).

فادّعوا[١] الباطنية -لعنهم الله- أنّ الإلهَ (إلهان)[٢] شِرْكًا بالله -سبحانه- وتكذيبًا بجميع رسله وأنبيائه الذين هم النُّطقاء -عندهم- وما هو معلومٌ مِن دعوتهم إليه ضرورةً، ولأنّ الله -سبحانه- قد أخبر عن (أنبيائهم)[٣] أنهم دعوا إلىٰ عبادة إلهٍ واحد، (وحرّم)[٤] الشرك به وإثبات ثانٍ معه، فقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَٰهِيمَ مَكَانَ ٱلْبَيْتِ أَن لَّا تُشْرِكْ بِى شَيْـًٔا وَطَهِّرْ بَيْتِىَ﴾ [الحج:٢٦] فهذا نصٌّ علىٰ أنه -تعالىٰ- واحدٌ، وذلك علىٰ تحريم الشرك به، وقال تعالىٰ: في سورة: ﴿كٓهيعٓصٓ ﴿١﴾ ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ عَبْدَهُۥ زَكَرِيَّآ﴾ [مريم:١] إلىٰ قوله: ﴿وَقَدْ خَلَقْتُكَ مِن قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْـًٔا ﴿٩﴾﴾ [مريم:٩] وهذا نصٌّ في أنّ الخالق -تعالىٰ- والربَّ وإلهَ العالم واحدٌ. / وقال سبحانه: [٨/أ] ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ۚ فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ رَبِّ ٱلْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿٢٢﴾﴾ [الأنبياء:٢٢] وقال: ﴿إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍۭ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [المؤمنون:٩١] وقال: في خطابه لنبيِّه ﷺ: ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَٰكَ شَٰهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا ﴿٤٥﴾﴾ [الأحزاب:٤٥] فقال عَلَيْهِ السَّلَامُ (الشاهدُ له بالوحدانيَّة)[٥] ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا ٱلَّذِى لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ يُحْىِۦ وَيُمِيتُ﴾ [الأعراف:١٥٨]، والقرامطةُ الإسماعيلية تَرُدُّ ذلك عليه وتكذِّبه، وقال سبحانه: ﴿أَئِنَّكُمْ لَتَشْهَدُونَ أَنَّ مَعَ ٱللَّهِ ءَالِهَةً أُخْرَىٰ ۚ قُل لَّآ أَشْهَدُ ۚ قُلْ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ وَإِنَّنِى بَرِىٓءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ ﴿١٩﴾﴾ [الأنعام:١٩] وقال سبحانه في قصة نوح: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦ فَقَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾ [المؤمنون:٢٣] وفي قصة هود عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿وَإِلَىٰ عَادٍ أَخَاهُمْ هُودًا ۚ قَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾ [هود:٥٠] وقالوا في جوابه: ﴿أَجِئْتَنَا لِنَعْبُدَ ٱللَّهَ وَحْدَهُۥ﴾ [الأعراف:٧٠] والقرامطة

---

(١) انظر: (ص٢٠٧) في اختيار القاضي، لغة بني الحارث بن كعب.

(٢) في الأصل (إلهين) وهو خطأ والصواب ما أُثبت، لأنه خبر أنّ مرفوع.

(٣) كذا بالأصل، ولعلّ الصواب (أنبيائه).

(٤) كذا بالأصل، ولعل الصواب (وتحريم).

(٥) في الأصل (إنّ الشاهد له بالوحدانية) والصواب ما أثبتُّه، وتكون (إنّ) زائدة، والجملة معترِضة.

-لعنهم الله- تقول: بل دعاهم إلىٰ عبادة اثنين، وقال -سبحانه في قصة موسىٰ عليه السلام- إنه قال لقومه: ﴿قَالَ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْغِيكُمْ إِلَٰهًا﴾ [الأعراف:١٤٠] وقال: ﴿رَبُّكُمْ وَرَبُّ ءَابَآئِكُمُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴿٢٦﴾﴾ [الشعراء:٢٦] وقال: ﴿يَٰفِرْعَوْنُ إِنِّي رَسُولٌ مِّن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٠٤﴾﴾ [الأعراف:١٠٤] ولم يقل: ربَّيهما، وقال في قصة داود: ﴿فَٱسْتَغْفَرَ رَبَّهُۥ وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ ۩ ﴿٢٤﴾﴾ [ص:٢٤] ولم يقل: ربَّيهِ وإلهيْه، وقال في ذِكْر عيسىٰ: ﴿لَقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ ۖ وَقَالَ ٱلْمَسِيحُ يَٰبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبَّكُمْ ۖ إِنَّهُۥ مَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ ٱلْجَنَّةَ﴾ [المائدة:٧٢] وهم يقولون: الشرك به واجب، والله يقول لـمَنْ أشرك به سبحانه: ﴿فَقَدْ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ ٱلْجَنَّةَ وَمَأْوَىٰهُ ٱلنَّارُ ۖ وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ ﴿٧٢﴾﴾ [المائدة:٧٢] وقال في قصة آدم عليه السلام: ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَآ أَنفُسَنَا وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [الأعراف:٢٣]. [٨/ ب]

فجميع رُسُل الله -سبحانه النُّطَقَاء عندَهم- قد شهدوا له بالوحدانية، وشِـرْك مَن أثبت منهم إلهًا آخر وكُفْرِه، ولولا جهْل هؤلاء الكفرة بقول أهل الظاهر والباطن جميعًا لـم يجعلوا ما تعلّقوا به من الشُّبه وإبطال التوحيد حُجَّةً، فإنَّ فساد هذا واضحٌ، وظهورُه في اللغة أَبْيَنُ مِن أنْ يَحتاجَ إلىٰ حِجَاج، وإنما نذكر ما نَصِفُه لِـمَنْ لعلّه أنْ يغترَّ بما يسمعه مِن كلامهم مِن هذا الضَّرب ونحوه، وعلىٰ مِثْلِ هذا يقولُ السيِّدُ -مِن أهل اللغة- لعبده، والسلطان لخادمه وللواحد مِن رعيَّته: ربَّيناك وغذَّيناك واصْطَنَعْنَاك وابْتَغْنَاك، لأَجْل أنّ لفظة الجمع مِنْ خطاب السادة والعظماء، فزال بما قلناه شُبَهُهُم، وبَانَ شِـركُهم مِن جهة نَصّ القرآن، وتوقيف الرُّسل عليهم السلام إلىٰ أنْ يبلغ إلىٰ النَّقْض عليهم مِن ناحية العقل في ذكْرِ العقل والنفس والبسايط والمركَّبات وبُدُوّ العالم وتركيبه وتمامه، وننقض الـمَخَارِق التي يأخذونها ويتعلّقون بها مِن

أقاويل إخوانهم الفلاسفة[١] والدهرية[٢].

[٩/أ] وقد قال الله سبحانه / : ﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ ۚ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍۭ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۚ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿٩١﴾﴾ [المؤمنون:٩١-٩٢].

فإنْ قالوا: هو الذي وُصِف في الكتاب بأنه واحدٌ لا ثاني له، وأنّه لا يجوز الإشراك به إنما هو: إمامُ الزمان -القائمُ الداعي إلىٰ الأوّلِ والثاني.

قيل لهم: فهذا القائم هو: عندكُم محمد بن إسماعيل بن جعفر[٣]، وجعفرٌ[٤] أبوه هو: مخلوقٌ مصنوع، فكيف يكون إلهًا خالقًا؟ وهذا في

(١) الفلسفة باليونانية: مَحبة الحكمة، وكلمة فيلسوف أصلها فيلا، وسوفيا، وفيلا هو: المحب، وسوفا: الحكمة، أو إنها تفسيرٌ جامع للكون، أو إنها البحث في طبيعة الموجودات وهم كثيرون، فمنهم الحكماء السبعة: تاليس، وانكساغورس، وانكسيمانس، وأنبادقليس، وفيثاغورس، وسقراط، وأفلاطون، ومنهم حكماء الأصول ومنهم المتأخرون، ومنهم المنسوبون للإسلام، انظر للاستزادة: ديكارت مبادئ الفلسفة، للدكتور عثمان أمين، ١٢، ومناهج البحث في العلوم السياسية للدكتور محمد محمود ربيع، ص٣٥، والملل والنحل ٢/ ٥٨.

(٢) الدَّهْرِيَّة: منكروا الخالق، والبعث والإعادة، وقالوا: بالطَّبع الـمُحْيي، والدَّهر الـمُفْني، وهم: الذين أخبر عنهم القرآن المجيد ﴿وَقَالُوا۟ مَا هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَآ إِلَّا ٱلدَّهْرُ ۚ﴾ إشارةً إلىٰ الطبائع المحسوسة في العالم السفلي، وقصرًا للحياة والموت علىٰ تركُّبِها وتحلُّلِها، فالجامع هو: الطبع، والـمُهْلِك هو: الدَّهر، وهؤلاء صنفٌ مِنْ معطِّلة العرب. انظر: الـمِلَل والنِّحَل، للشهرستاني ٢/ ٢٣٥.

(٣) سبقت ترجمته في قسم الدراسة (ص٧٩).

(٤) جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي القرشي، الملقّب بالصادق، سادس الأئمة الاثني عشر عند الإمامية، وُلد سنة ٨٠هـ بالمدينة النبوية، وأُمّه: أمُّ فروة بنت القاسم بن محمد بن أبي بكر، وأمّها: أسماء بنت عبدالرحمن بن أبي بكر، ولهذا كان يقول: وَلَدَني أبو بكر الصدِّيق مرتين، ولهذا كان يغضب من الرافضة إذا عَلم أنهم يتعرَّضون لجدِّه: الصدِّيق، وهو مِنْ أجلّاء التابعين وله منزلةٌ رفيعةٌ في العلم، أخباره كثيرة ومشهورة، تُوفي بالمدينة سنة ١٤٨هـ انظر: سير أعلام النبلاء ٦/ ٢٥٥، وشذرات الذهب ٢/ ٢١٦، والأعلام ٢/ ١٢٦.

الكفر أعظمُ وأقبح! ويجب أنْ يكون الإلـه علىٰ هذا القول (ثلاثةً)[١] الأولُ القديم، والثاني، والإمامُ الداعي إلىٰ عبادتِهما، فهذا قولٌ بثلاثة آلهة.

ويُقال لهم: يجبُ -أيضًا- أنْ تكون الآلهة سبعةً، وهم الأئمة النُّطقاء، وأصحاب الأدوار[٢]، فكيف يكون محمدٌ وحدَه مِن الأئمةِ إلهًا دون مَنْ كان قبلَه مِن الحَسَن والحسين بن علي ومَنْ بَينَه وبَينَهم مِن الآباء؟ فإنْ راموا مِن ذلك فصْلًا لم يجدُوه، وإنْ مرُّوا عليه، زاد كفرُهم وظهر أمرُهم وتركوا ما يُظهرونه مِنْ قولِهم، وإنْ كانوا له تاركين في الباطن، وهم بالله -سبحانه- والنبيّ ﷺ والأئمة رضي الله عنهم يَكفُرون، ومعتقدون لبطلان النبوَّة والإمامة، وإنما يضعون هذه الأقاويل والتلفيقات للعامة الضعفاء.

[شبهةٌ وجوابها]

فإن قالوا: ففي كتابِكم قولُه: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ ۚ وَهُوَ ٱلْحَكِيمُ ٱلْعَلِيمُ ﴿٨٤﴾﴾ [الزخرف:٨٤] فلو كان إلهًا واحدًا؛ لم يجب أنْ يكون في السماء والأرض.

قيل لهم: وهذا -أيضًا- مِنْ جهلِكم بِمُوجِب اللِّسان، لأنّه أراد بذلك أنّه إلـهٌ عند أهل السماء / [٩/ ب] وإلهٌ عند أهل الأرض، كما تقول العرب: فلانٌ نبيلٌ بالعراق، ونبيلٌ بالحجاز، يعنون به أنه مُعظَّم عندهما، ولا يريدون إثبات اثنين، ولا إثبات زيدٍ في مكانين، ولو تأمّلوا مَا في آخر الكلام لعلِموا أنه تَعالَىٰ واحدٌ، لأنه قال: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ ۚ وَهُوَ ٱلْحَكِيمُ ٱلْعَلِيمُ ﴿٨٤﴾﴾ [الزخرف:٨٤] فبيَّن ذلك أنَّهُ واحدٌ، عليمٌ، خبيرٌ، فكان يجب علىٰ قولهم -لعنهم الله- أنْ نقول: هما حكيمان خبيران، وهذا قولُ هذه الطائفة الملعونة في الإشراك بالله عَزَّوَجَلَّ وإثباتُ آلهةٍ معه.

---

(١) بالأصل (الثلاثة) والصواب ما أثبتُّه، والله أعلم.

(٢) سبق في قسم الدراسة بيان معنىٰ الدَّوْر، وأدوار الأنبياء والأئمة -عند هم- انظر: (ص١٠٧ - ١٠٨).

وقدْ دَلَلْنَا في كُتُب أُصول الديانات[١] مِنْ جهة العقول علىٰ وحدانية الله عَزَّوَجَلَّ وأنه لو كان التدبير[٢] من اثنين أو ما زاد عليهما لصحّ تغالُبُهما وتمانعهما[٣] وتناهي[٤] مقدوراتهما، ولوجب أنْ يكون فيهما عاجزًا ممنوعًا ومغلوبًا مقهورًا، إذا أراد أحدُهما تحريك الجسم،

---

(١) انظر: كتاب التمهيد، للمصنِّف، عني بتصحيحه الأب: رتشرد يوسف مكارثي، طبعة عام ١٩٥٧ م، المكتبة الشرقية بيروت، ص٢٥. وأيضًا: كتاب الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به أو رسالة الحرة، للمصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ، ص٣٣- ٣٤، وقد مضىٰ في قسم الدراسة القولُ: إنّ للقاضي أبي بكر الباقلاني كتابين في أُصول الديانات، أحدهما: المقدِّمات في أُصول الديانات والآخر: الأمالي والمصنفات مِن أُصول الديانات، وقد تمّ تفصيل القول فيهما وأنهما مِن كتب المصنِّف المفقودة، انظر: (ص٤٧).

(٢) التدبير هو: النظر في العواقب بمعرفة الخير، وقيل: التدبير آخر الأمور علىٰ علم العواقب، انظر: التعريفات للجرجاني ص١١٦.

(٣) دليل التمانع مِن أشهر الأدلة -عند الأشاعرة- علىٰ إثبات وحدانية الله -تعالىٰ-وقد قرّره المصنف- رَحِمَهُ اللَّهُ كما قرره غيرُه -في عددٍ من كتبه منها كتابه التمهيد فقال: «وليس يجوز أنْ يكون صانع العالم اثنين ولا أكثرَ مِنْ ذلك والدليل علىٰ ذلك أنّ الاثنين يصحّ أنْ يختلفا، ويريد أحدهما ضدّ مراد الآخر، فلو اختلفا وأراد أحدهما إحياء جسم وأراد الآخر إماتته، لوجب أن يلحقهما العجز أو واحدًا منهما، لأنه مُحال أنْ يتمّ ما يريدان جميعًا لتضادّ مراديهما، فوجب ألَّا يتمّا، أو يتمّ مراد أحدهما دون الآخر فيلحق مَن لم يتمّ مراده العجز، أو لا يتمّ مرادهما فيلحقهما العجز، والعجز مِن سمات الحدث والإله لا يجوز أن يكون عاجزًا». ومما يجدر التنبيه عليه أنّ هذا الدليل قد أقرّه شيخ الإسلام ابن تيمية واعتبره صحيحًا بضابطين، أحدهما: عدم الاستشهاد عليه بالآية الكريمة: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ لأنّ الآية جاءت بإثبات توحيد الإلهية ونفي المعبودات مِن دون الله، وهذا الدليل دليلٌ علىٰ ربوبية الله تعالىٰ فهم خلطوا بين توحيدي الألوهية والربوبية مع الفرق بينهما، الثاني: الاقتصار فيه علىٰ الاحتمالات الثلاث، ضربًا عن التطويل والاحتمالات الفاسدة. انظر للاستزادة: التمهيد للمؤلف ص٢٥، شرح العقائد النسفية لسعد الدين التفتازاني ص٤٢، شرح الأصبهانية لشيخ الإسلام ص١٢١، وموقف ابن تيمية من الأشاعرة للدكتور عبدالرحمن المحمود ٣/ ١٠٢١، وكتاب: مذاهب الإسلاميين للدكتور عبدالرحمن بدوي ص٧٢٧.

(٤) تناهىٰ الشيء: بلغ غايته، وتناهىٰ الماء: وقف في القِدْر وسَكَنْ، والمتناهي: ما له نهاية وهو: المحدود. انظر: كشاف اصطلاحات الفنون ٢/ ٣٣٣، والمعجم الفلسفي ١/ ٣٥١.

وأراد الآخر تسكينَه، وأنّه لا يتمّ لهما مُرَادٌ لتضادّ[١] مُرَادَيْهما، أو تمَّ مراد أحدهما عند التمانع، فيكون فيهما مغلوبٌ وضعيفٌ مُتَنَاهِي المقدور، والإلهُ لا يكون عاجزًا ضعيفًا.

وبأنَّ الصَّنْعة تُلجئ إلىٰ إثبات واحدٍ، ولا تلجئ إلىٰ إثبات اثنين،كما أنها لا تلجيء إلىٰ ثلاثةٍ وما زاد عليهما.

وبأنهما لو كانا اثنين – مع أنهما قديمان – لا يجوز عليهما العَجز وتَنَاهي المقدورات، لوجبَ أنْ لا يُوجَد مِنْ أحدِهما فعلٌ معذور مع زوال المنع ووجهٍ يُوجِبُ ذلك، وهذا يُبطِلُ كونهما قادِرَيْن، ولغير ذلك مِن الأدلة التي / [١٠/أ] نبَّه الله –سبحانه– بقوله: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء:٢٢] وقوله: ﴿إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍۭ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [المؤمنون:٩١] وَلَكانت الأفعال لا تَجريْ علىٰ أحكام، ولا تستوي علىٰ نظامٍ وترتيب[٢].

ومَا ذكرناه هناكَ يُغني عن الإطالة والبَسْطة، لأنّ القصد بوضع هذا الكتاب وَصْفُ شرْك هؤلاء الملاعين الأَرْجاس، ونَقْضُ مخاريقِهم وإلباسِهم.

[من تأويلات الباطنية للقرآن]

وقد تأوّلوا قول الله تعالىٰ: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف:٥٤] علىٰ أنّه دلالةٌ علىٰ ستّةِ حُجج لله، وقالوا: كيف يكون قد خَلَقَ السموات والأرض في أيام تُعرف وتُحدّ وتُعدّ؟ ولا شمسَ هناك ولا قمر ولا فلَكًا دائِرًا، وهم –لعنهم الله– يقولون بقِدَمِ العالم والأَفْلاك[٣]، وأنّ الليل والنهار ودوران الفلك لا أَوَّلَ له

(١) التضاد هو: التباين والتقابل التامّ، وضدّ الشيء خلافه، كالسواد ضد البياض. انظر: المعجم الفلسفي ١/ ٢٨٥.

(٢) الترتيب: جَعْلُ كُلِّ شيءٍ في مرتبته، وقيل: وقوع بعض الأجسام فوق بعض. انظر: الكليات ٢/ ٦٢، وكشاف اصطلاحات الفنون ١/ ٤١١.

(٣) انظر: الفرق بين الفِرق ص٢٩٤، وأول مَن قال بقِدَم العالم: برقلس، مِن الفلاسفة فقال: بأزلية الحركات بعد إثبات الصانع، واشتُهر بعد أرسطو طاليس، فأخذ عنه تلامذته مثل: الاسكندر الأفروديسي وثامسطيوس وفورفور يوس، انظر: الملل والنِحل للشهرستاني ١٤٨/٢.

ويُمخرِقون بما يُورِدونه مِن ذلك علىٰ العامّة ولا يعتقدون منه شيئًا [(١)].

قالوا: وإنما يَعني بهذه السِّتة: الأيامُ السِّتة الذين بهم تمامُ الأمر وتدبير العالم، وهم المؤمنون الداخلون في دعوتهم، الحجّة والداعي وأصحاب هذه الأسماء، قالوا: فالمؤمن يأخذُ العلم مِن الدَّاعي، والداعي يأخذُ مِن الحُجَّة، والحجة يأخذ مِن الإمام، والإمام يأخذ مِن كُنْ وقَدَر [(٢)]، وربّما قالوا: مِن يكن وقدر، فكُن الأول، وقدَر الثاني، والإمام الثالث، والحُجة الرابع، والداعي الخامس، والمؤمن [(٣)] السادس.

[١٠/ب] قالوا: ومِن تأويل القرآن الناطق والعلم الإلهي / تأويلُ قصة إبراهيم في قوله: ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ ٱلَّيْلُ رَءَا كَوْكَبًا قَالَ هَٰذَا رَبِّي فَلَمَّآ أَفَلَ قَالَ لَآ أُحِبُّ ٱلْءَافِلِينَ ٧٦﴾ [الأنعام:٧٦] قال: ولم يكن كوكبًا وإنما رأي الداعي، فلما استوفىٰ علْمه

---

(١) أوردَ المصنف رحمه الله هذه الشبهة من شبهات الباطنية، ولم يَحُلّ إشكالها فقد بين أهل العلم والتفسير المراد بتلك الأيام، فقالوا: إنها تحتمل ثلاثة معانٍ: أولها: أنها الأيام المعروفة عند الناس، وعلىٰ هذا يكون التقدير في ما يماثل تلك المدة ست مرات لأن حقيقة اليوم بهذا المعنىٰ لم تتحقق إلا بعد تمام خلق السماء والأرض، ثانيها: أن الأيام هنا جمع يوم من أيام الله تعالىٰ الذي هو: مدة ألف سنة، فستة أيام عبارة عن ستة آلاف من السنين لقوله تعالىٰ ﴿وَإِنَّ يَوْمًا عِندَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ﴾ ثالثها: المراد بها ستة أوقات، فإن اليوم يطلق علىٰ الوقت لقوله تعالىٰ ﴿وَمَن يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُۥ﴾ وسمِّي يوم القيامة بيوم وهو: ليس كأيام الدنيا لمعنىٰ ذلك، وعلىٰ كلٍّ؛ فالأيام مراد بها مقاديرُ، لا الأيام التي واحدها يوم الذي هو من طلوع الشمس إلىٰ غروبها؛ إذ لم تكن شمس في بعض تلك المدة والله أعلم. انظر: تفسير التحرير والتنوير لابن عاشور٤/ ١٦٢ (بتصرف).

(٢) انظر: بيان معناها في التعليق علىٰ حروف الباطنية السبعة (ص٢١٧)، وقد مضىٰ ذكر معناها اللغوي (ص١٩٨).

(٣) هذه -كما مرّ معنا- بعضٌ مِن مراتب الأئمة والدعاة عند الباطنية التي سبق وأنْ ذُكِر معناها في قسم الدراسة: (ص١١٠- ١١٢)، وأما المؤمن فهو: علىٰ قسمين، الأول: المؤمن الذي اقتحم العقبة، وفكّ الرقبة، وأعطىٰ الواجب عليه، والثاني: المؤمن المُحَرَّم وهو: مَن دخل في عهدهم ولم يُعْطِ الواجب عليه، ولم يتمكن لامتناعه مِن ذلك، فهو: مُحرَّمٌ عليه أنْ يكاشِف أهل المذاهب، أو يدعو أحدًا. انظر لذلك كله: (ص: ٣٧٢).

وما عنده قال: لا أُحِبُّ ذلك وطلب ما هو أعلىٰ منه[١]: ﴿فَلَمَّا رَءَا ٱلْقَمَرَ بَازِغًا قَالَ هَٰذَا رَبِّي﴾ [الأنعام:٧٧] وكان القمر -زعموا- الحُجَّة وهو فوق الداعي وأعظم درجة ﴿فَلَمَّآ أَفَلَ﴾ قال: فلما استغرق علمه وحصَّله أراد علمًا فوقه وأفضل منه: ﴿قَالَ لَئِن لَّمْ يَهْدِنِي رَبِّي لَأَكُونَنَّ مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلضَّآلِّينَ ﴿٧٧﴾﴾ [الأنعام:٧٧] أي إنْ لم يكن فوق هذا مَنْ هو أعلم منه رَجَعْتَ إلىٰ الضلالة: ﴿فَلَمَّا رَءَا ٱلشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَٰذَا رَبِّي هَٰذَآ أَكْبَرُ﴾ [الأنعام:٧٨] وأنه أراد به أنّه رأي الإمام فاستغرق واستوفىٰ وبلغ النهاية والغاية، وعرف الحروف السبعة بحقيقتها[٢]، فلمّا عَرَف ذلك بلغ منزله الإمام ولحق درجته، وصار يأخذ العلم مِن كُنْ وقدر، وربما قالوا: مِن الأول والثاني، والعقل والنفس، واللوح والقلم، وصار هذا الترتيب في أخْذ العلم وبلوغ الدرجة فيه من تمام العالَم وتدبير الدنيا[٣].

---

(١) انظر: دعائم الإسلام للقاضي أبي حنيفة النعمان المغربي، ص٢٦٧، ٤١٢ - ٤١٣، وتأويل الدعائم، للقاضي أبي حنيفة النعمان المغربي، ١/ ١٥٧.

(٢) يسمُّونها السبعة أبواب أو الأمهات، وهي: الألف والباء والتاء والثاء والجيم والحاء والخاء، إذا هُجيت فهجاؤها: ستة عشر حرفًا، وأما السين فهو اسم الكرسي، والشين اسم العرش، وجعلوا -أيضًا- حروفًا سبعة جامعة للحروف الباقية سِوىٰ السين والشين، وسِوىٰ ما دخل في الستة عشر حرفًا المتقدمة... فالسبعة الأولىٰ من الحروف دلالة علىٰ النطقاء، والسبعة الأُخَر دلالة علىٰ الأئمة السبعة، فلما اجتمعت هذه الحروف -وهي حدودٌ- في الحدود السبعة سمّوها باب الرقيم، وهو الكتاب المرقوم الذي يشهده المقربون، وبعضهم يقول: الحروف السبعة هي: كوني، قَدَر، فالأُوْلىٰ كوني، مؤنَّثة، وهي دلالةٌ علىٰ التالي، والثانية قَدَر، مذَّكرة، وهي دلالة علىٰ السابق، ومنهم مَن قال: إنّ معنىٰ الحروف العلوية السبعة أنّ صاحب كل دَوْر قد سقط من العالم الروحاني ما أمكنه سقطه من تأليف شريعته وإنشاء تنزيله في عالم العقل والنفس، والكلام أول دليل علىٰ إثباته والحكاية عنه، وقِوام ذلك بالحروف، وإضافة كلّ حرف مِن هذه الحروف إلىٰ ناطق من النطقاء. انظر: كتاب الكشف، للداعي جعفر بن منصور اليمن، ص٦٠ و٦١، وكتاب الافتخار للداعي: أبي يعقوب السجستاني ص٤٧، وخمس رسائل إسماعيلية، تحقيق وتقديم: عارف تامر، ص١٥١.

(٣) انظر: كتاب أساس التأويل، تأليف: الداعي النعمان بن حيون التميمي المغربي المتوفىٰ سنة ٣٦٣هـ، ص١٠٩ - ١١٢.

[الردّ عليهم] وهذا مِن عظيمِ كفرهم ومساواتهم بين أنبياء الله ورسله وبين عامة الناس مِن كل زبَّال وكنَّاس وعاميٍّ جِلْف، وجاهلٍ طَغَام[1]، لأنهم يزعمون أنّ هذه المنزلة تحصُل لكل متّصل بهم، وداخل في دعوتهم اندرج إليها، وإنْ كان من الفجّار والزناة وشُرّاب الخمر، وذلك أنه إذا أجاب الداعي -منهم- واحدٌ ممن ذكرناه وأخَذ ما / عنده مِن العلم وقَبِله؛ ارتفع درجةً واحدةً إلىٰ [١١/أ] أن يبلغ درجة الحُجة والناطق، ثمّ يصير نبييًّا يأخذ عن العقل والنفس، والأوّل والثاني، فهم علىٰ هذا القول يزعمون أنّ كل سفيه منهم وعاميّ مِن فجّارهم وجهّالهم قَبِل الدعوة فقد درج وانْتهَىٰ وارْتقَىٰ -علىٰ قولهم- إلىٰ درجة الأنبياء النُّطقاء، وهذا كفرٌ بإجماع كل ملّة، ومُبِتٌّ[2] لكل نبوة.

وكثيرٌ ما يقولون لكلِّ مَن يدعونه: أجبْ وابْذُل العَهد[3] والميثاق علىٰ

---

(١) الطَّغَام: أوغاد الناس، والأحمق والدنيء، ومَن لا عقل له، ولا معرفة عنده، قال الشاعر:

إذا ما كان مثلهم رحامًا فما فضل اللبيب علىٰ الطَّغام

انظر: الكامل في اللغة والأدب لأبي العياش محمد بن يزيد المبرد مؤسسة المعارف بيروت ١٤٠٥، القاموس ص٨٠٤ مادة (طغم).

(٢) البَتّ: القَطع المستأصِل، ومنه: أبتَّ فلانٌ طلاق فلانة، أي طلاقًا باتًّا. انظر: معجم مقاييس اللغة لابن فارس ص٨٦.

(٣) أخْذ العهد مِن دعاة الباطنية علىٰ المستجيبين لهم، من قواعد مذهبهم وأساسيات دينهم، لأنّ دينهم هذا قائمٌ علىٰ الأسرار والأستار، ولا يتمّ ذلك إلا بأخذ العهد علىٰ إخفائه وكتمانه، وقد أطال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ذكْر هذا العهد وذكَرَ صيغته وذَكَرَ طريقة التخلُّص مِن مُلحقاته، مِن الأيمان الواردة فيه، فبلغ رُبع الجزء الأول، وما ذلك إلّا لأهميته -عندهم- وقد ورد في بعض كتب الباطنية نصوصًا مرويَّة عن جعفر الصادق في إثبات هذا العهد والتأكيد عليه فمنها ما ورد في المجالس المؤيدية ما نصُّه: «رُوي عن بعض أصحاب جعفر الصادق أنه قال: اختلج في صدري ذكر أقسام الله -سبحانه- بالتين والزيتون، فطفقت أتعجب من ذلك زمانًا لا أبوح به ولا يطمئن قلبي بما مرّ بي في تفسيره، فلما فاض الفكر علىٰ قلبي أتيت الصادق عَلَيْهِ السَّلَامُ فقلت: بأبي أنت وأمي اعترتني وسوسة في قول الله: ﴿وَٱلتِّينِ وَٱلزَّيْتُونِ﴾ وأقسام الله وفزعت إليك في إزالتها، فقال: لقد سألت عن عويص، سأنبّئك به علىٰ أنْ تؤتني موثقًا أنْ لا تلقيه إلّا إلىٰ أهله، وتخفيه عن غير مستحقه، فقلت: لك ذلك العهد يا مولاي..» انظر: المجالس المؤيدية..المائة الأولىٰ، تأليف: المؤيد في الدين هبة الله الشيرازي داعي الدعاة، ص٧١، وانظر في هذا=

كتمان ما تَعْلَمُه حتىٰ نُصيِّرَك مثل موسىٰ كليم الله وإبراهيم الخليل، فيطمع الجاهل المغرور في لحوق درجة الأنبياء

ويبذل علىٰ ذلك ناضّ(١) ماله ولا يُحصِّل إلّا علىٰ الإشراك بالله عَزَّوَجَلَّ.

فإنْ قالوا: فكيف يخاطِبُ (إبراهيمُ(٢) الكواكبَ) والشمسَ والقمرَ، وهي جماداتٌ والعبادةُ لها شركٌ وهو مُنزَّهٌ عن ذلك؟ قيل: إنما قال: ذلك علىٰ وجه البَتّ، والتفنِيد لقومه، والتَّقريع لهم؛ لأنهم كانوا يعبدون الأفلاك(٣)، فقال: ذلك علىٰ مذهب التفنيد، والتقريع لهم بالجهل، وحُذف مِن الكلام(٤) حرف الاستفهام وذلك في اللُّغة كثيرٌ، قال الشاعر:

كَـذَبَتْك نفسُـك أمْ رأيـتَ بواسِـطٍ
غَـلَسَ الظَّـلام مِـن الرَّبـاب خَيَـالًا(٥)

يعنـي: أكْذَبتْك، فحذف الألف لدلالة قولـه: أم رأيت بواسـطٍ، وأَمْ مِن حروف الاستفهام، وعلىٰ هذا يُوجِّهون قول امرئ القيس(٦)/ : [١١/ ب]

=الموضوع -أيضًا- كنز الولد، لإبراهيم بن الحسين الحامدي ص٣٣، والإسـماعيلية، لإحسـان إلهي ظهير، ص٦٢١، وسيأتي ذكر العهد ومجلسه عند الباطنية بالتفصيل انظر: (ص٣١٢- ٣٢١).

(١) النـاضّ مِن المال: مَا لَهُ مادةٌ وبقـاء، ويُقال: بل هو: مَا كان عَيْنًا وإليه يذهب الفقهاء في: النَّاضّ. انظر: معجم مقاييس اللغة ص٩٦٢ مادة (نض).

(٢) في الأصل (إبراهيم بالكواكب): والباء هنا زائدة فتم حذفها.

(٣) هم: الصابئون المشركون وسيأتي التعريف بهم عند ذكر المصنف لهم ١/ ٤٩٥-٤٩٦.

(٤) فـي قولـه تعالـىٰ ﴿هَٰذَا رَبِّي﴾، أيْ: أهذا ربي؟! علىٰ وجه الإنـكار والتوبيخ، أي: ليس هـذا ربي. انظـر: جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، ٩/ ٣٦٠.

(٥) البيت في الأغاني، لأبي الفرج الأصفهاني، ونَسَبه لِعُمـر الوادي، أو لابن جامع. انظر: الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني، ٧/ ٩٤.

(٦) هـو: امـرؤُ القيس بـن حُجـر بـن الحـارث الكنـديّ، مـن أهـل نجد، شيخ الشـعراء الجاهليين، قال لبيد: «أشـعر النـاس ذو القروح» يعني امرأ القيس، مِـن الطبقة الأولىٰ، وهو مِن أصحاب الـمعلَّقات، توفي سـنة ٨٠ قبل الهجرة. انظر: الشعر والشعراء، لابن قتيبة،١/ ١٠٥، والأعلام للزِّرِكْلي ٢ / ١١.

أَصَاحِ تَرىٰ بَـرْقًـا أُرِيـكَ وَمِيْـضَـهُ
كَلَمعِ اليَـدَيْـنِ في حَبِيّ[١] مُكَلَّلِ[٢]

يريد: أصاحِ أترىٰ[٣].

وقال عُمَر بن أبي ربيعة[٤]:

ثـمّ قـالوا تـحبُّـها قلتُ بَـهْرًا[٥]
عَـدَدَ (القَطْرِ)[٦] والحصىٰ والتراب[٧]

يريـدُ: أتُحبُّها، وذلـك ظاهرٌ في اللغة، فَبَطَلَ طعنُهـم بذلك علىٰ إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ.

[من تأويلاتهم للقرآن]

واسـتدلُّوا -أيضًا- مِن القرآن علىٰ شـركهم بقوله سبحانه: ﴿رَبُّ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ﴾ [المزمل:٩] وقالوا: باطنُ هذا أن المشـرق هـو الأول والمغرب هو الثاني.

وتأولوا قوله: ﴿رَبُّ ٱلْمَشْرِقَيْنِ وَرَبُّ ٱلْمَغْرِبَيْنِ﴾ [الرحمن: ١٧] علىٰ أنه كناية عن الأول والثاني، والمغربين الناطق والأساس، وقوله: ﴿بِرَبِّ ٱلْمَشَٰرِقِ وَٱلْمَغَٰرِبِ﴾ [المعارج:٤٠]

---

(١) الحَبي: السحاب فوق السحاب. انظر: لسان العرب٣/ ٣٧ .

(٢) البيتُ في ديوانه، وهو: من ضمن معلَّقته، انظر: ديوان امرئ القـيس، ص١٥٦، وشـرح المعلَّقات السَّبع، للإمام أبي عبد الله الحسين بن أحمد الزَّوزني، ص٣٧.

(٣) انظر: سمط اللآلي في شرح أمالي القالي، لأبي عبيد الله عبدالله بن عبدالعزيز البكري، ١/ ٥٣، وخزانة الأدب ولُب لباب لسان العرب، عبدالقادر بن عمر البغدادي، ٩/ ٤٢٦.

(٤) هـو: عمـر بن عبداللـه بن أبي ربيعـة المخزوميّ القرشـيّ، أبو الـخطاب، أرقّ شـعراء عصره، غزا البحر فاحترقت السـفينة به وبمن معه، فمات فيها غريقًا حريقًا غازيًا شـهيدًا -بإذن الله- وكان ذلك سـنة ٩٣هـ. انظر: سـير أعلام النبلاء ٤/ ٣٧٩، والأعلام ٥/ ٥٢ (بتصرف).

(٥) البَهْر: ما اتسـع من الأرض، والمراد به في البيت: جمًّا أوعَجَبًا. انظر: لسان العرب لابن منظور ١/ ٥١٥- ٥١٦ مادة (بهر) .

(٦) في ديوانه: (النجم).

(٧) البيت في ديوانه، انظر: شـرح ديوان عمر بن أبـي ربيعة المخزومي لمحمد محييٰ الدين عبدالحميد ص (٤٣١).

الثاني والأساس والمأذون والمتمّ[١]، وكلّ مَنْ يكون فوق آخر؛ فهو مشرقه ومَنْ يكون تحته؛ فهو مغربه[٢].

وتأوّلوا قوله: ﴿وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا﴾ [آل عمران:١٠٣] قال: هم العشرة، فأوّلهم المُسْتَجِيب، ثم المأذون، ثم الداعي، ثم الحُجَّة، ثم الإمام، ثم الأساس[٣]، ثم الناطق، ثم الثاني، ثم الأول[٤].

قالوا: و﴿ٱلْجَنَّةِ﴾ الكلمة، و﴿ٱلْجَنَّاتِ﴾ الكلمات[٥]: ﴿فِيهَآ أَنْهَٰرٌ مِّن مَّآءٍ غَيْرِ ءَاسِنٍ﴾ [محمد:١٥]، قالوا: والنهر معدن الماء وهو الكناية عن العلماء المزيلين للجهل، كما أنّ الماء يُزِيل النجس والدَّرَن.

قالوا: وقوله تعالىٰ: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾ [الأنبياء:٣٠] معناه: / [١٢/أ] جعلناه حياة الروح اللطيف بما يعلم، كما أنّ غذاء الإنسان الكثيف[٦] بالطعام والشراب.

وقوله: ﴿وَأَنْهَٰرٌ مِّن لَّبَنٍ﴾ [محمد:١٥] معادن مِن لبن وهو: ما يُشبِعه الرَّضاع بعلم الباطن واغتذاء الروح اللطيف به ﴿وَأَنْهَٰرٌ مِّنْ خَمْرٍ﴾ [محمد:١٥] هو:

---

(١) هذه من مراتب الأئمة والدعاة عند الباطنية، وقد سبق ذكر معانيها في قسم الدراسة انظر: ص(١٤٣-١٨٢).

(٢) انظر: كتاب الكشف للداعي جعفر بن منصور اليمن، ص٢٨.

(٣) عرَّف المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ الأساس - عندهم - بأنه: عليُّ بن أبي طالب، لأنه كان أساسًا لمحمد ﷺ، انظر: (ص١١٠- ١١٢).

(٤) هذه بعض مراتب الأئمة والدعاة عند الباطنية، وقد سبق ذكر معانيها في قسم الدراسة: انظر: (١/ ١٤٤- ١٤٩)، ويلاحظ أن المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ عدّ تسعةً ونسيَ العاشر ولعلّه: الجَناح ومرتبته بعد الداعي. انظر: قسم الدراسة ص١١٢.

(٥) انظر: أساس التأويل للداعي النعمان بن حيّون، ص٦٢.

(٦) الكثيف: مِن كثف، الكاف والثاء والفاء: أصلٌ صحيح يدلُّ علىٰ تراكب شيءٍ علىٰ شيء، وتجمُّع، يُقال: هذا شيءٌ كثيف، وسحابٌ كثيف وشجرٌ كثيف، والفرق بينه وبين اللطيف -عندهم- أن الجسم اللطيف: ما يقابل الروحاني، والجسم الكثيف ما يقابل المادي. انظر: معجم مقاييس اللغة ص٨٨٦، مادة (كثف)، وكتاب: الشيعة والتشيع فرق وتاريخ، لإحسان إلهي ظهير، ص٣١١.

الظاهر والعمل بالعبادات التي في أيدي العالَم المنكوس[(١)] من شرائع الرسل والتكليف والعذاب والأغلال والإصْرُ الذي جُعل عليهم بجهلهم بعلم الباطن، ﴿وَأَنۡهَٰرٞ مِّنۡ عَسَلٖ مُّصَفّٗى﴾ [محمد:١٥] وهو علم الباطن المأخوذ مِن الحُجج والأئمة .

قالوا: ومعنىٰ قول الله -سبحانه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قِيلَ لَكُمۡ تَفَسَّحُواْ فِي ٱلۡمَجَٰلِسِ فَٱفۡسَحُواْ يَفۡسَحِ ٱللَّهُ لَكُمۡ﴾ [المجادلة:١١] معناه: يا أيها الناطق تفسّح الأساس إذا رأيت منه الثبات، وكذلك الداعي والمأذون للمستجيب[(٢)].

وقالوا: في تأويل قوله: ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝١﴾ [الفاتحة:١] إنهنَّ أربع كلمات واثني عشر حرفًا، تدلّ الأربع كلمات علىٰ: الإلهين والإمام والأساس، والاثنىٰ عشر حرفًا علىٰ اثني عشر حُجّة، [(٣)] وكون ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة:٢] سبع آيات تدلُّ علىٰ سبع أئمة.

و «لا صلاة إلَّا بفاتحةِ الكتاب»[(٤)]: لا اتّصال إلّا بالأئمة السبعة[(٥)]،

(١) هذا المصطلح -كثيرٌ- يستخدمه الباطنيون لوصف أهل الإسلام، وقد تعدُّوا أنْ وصفوا به رسول الإسلام وخير الأنام؛ محمدًا عليه أفضل الصلاة والسلام، فسمَّوْهُ بزعيم الأمة المنكوسة، نكَّس الله رؤوسهم بالنار وأصلاهم دار البوار!! انظر: بيان مذهب الباطنية وبطلانه، للديلمي، ص٣٦، ٩١.

(٢) انظر: كتاب الكشف، ص١٤٣، وقد بيَّن المصنف مرتبة المستجيب، ومتىٰ يصير مأذونًا انظر: (ص٣٧٢- ٣٧٣).

(٣) انظر: رسالة الأصول والأحكام، تأليف: داعي سرمين، أبو المعالي حاتم ابن عمران بن زهرة، ضمن خمس رسائل إسماعيلية، تحقيق وتقديم: عارف تامر، طبعة عام ١٣٧٥هـ، دار الإنصاف، ص١١١-١١٢ و١٣٣-١٤٣.

(٤) الحديث الشريف أخرجه البخاري، كتاب الأذان، باب وجوب القراءة للإمام والمأموم، رقم ٧٥٦، ومسلم، كتاب الصلاة، باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة، رقم ٨٧٢، وأبو داود، كتاب الصلاة، باب مَن ترك القراءة في صلاته بفاتحة الكتاب برقم (٨٢٢)، والترمذي، كتاب الصلاة، باب ما جاء أنه لا صلاة إلّا بفاتحة الكتاب برقم (٢٤٧)، كلُّهم مِن رواية عبادة بن الصَّامت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٥) انظر: خمس رسائل إسماعيلية ص١١٢.

و﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ﴾[1] معناه: السِمِنّة لله على الأول لأنه خلق الثاني، وللثاني على النّاطق، وللناطق على الأساس، وكذلك على مَنْ بعده ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ٢﴾ [الفاتحة:٢] معناه: ليس له حَدّ، لأنه ليس للمستجيب / حَدٌّ، [١٢/ ب] ولا للمأذون ولا للدعاة، وأنّ الناطق والأساس والأئمة حدودٌ.

وقوله: ﴿فَلَمَّا قَضَىٰ زَيۡدٞ مِّنۡهَا وَطَرٗا زَوَّجۡنَٰكَهَا﴾ [الأحزاب:٣٧] تأويلُه أنّ عليّ بن أبي طالب -رضوان الله عليه- كان يحب رتبته، فلما وطرته كانت له مرتبة، حتى كان يأخذ عن النبي ﷺ فبلغ حدّ مَن يُؤخَذ عنه.

وتأويل قوله: ﴿قُلۡ يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡكَٰفِرُونَ ١﴾ [الكافرون:١] قل: يا محمد للذين كفروا بالتأويل وآمنوا بالظاهر والتفسير، ﴿لَآ أَعۡبُدُ مَا تَعۡبُدُونَ ٢﴾ [الكافرون:٢] إني لا أعبد بالظاهر مِن التأويل، ﴿وَلَآ أَنتُمۡ عَٰبِدُونَ﴾ [الكافرون:٣] بالتأويل مع الظاهر ﴿مَآ أَعۡبُدُ ٣﴾[الكافرون:٣] ﴿وَلَآ أَنَا۠ عَابِدٞ مَّا عَبَدتُّمۡ ٤﴾ [الكافرون:٤] مِن الظاهر إلّا بالتأويل ﴿لَكُمۡ دِينُكُمۡ﴾ [الكافرون:٦] الظاهر وَلِيَ ديني الباطن مع التأويل.

قالوا: وتأويلُ قول النبي ﷺ: «الولد للفِراش»[2] أنّ الولد هو الذي يُدعَي إلى علم الباطن، والفراش هو دَاعِيهِ.

وقوله: ﴿فَإِنۡ ءَانَسۡتُم مِّنۡهُمۡ رُشۡدٗا﴾ [النساء:٦] أي قبولًا، واعتبِروا رُشدَه أي حال داعية المأمور باعتبار رشده.

وتأوّلوا قوله: (حُرِّمَتۡ عَلَيۡكُمُ ٱلۡمَيۡتَةُ﴾ [المائدة:٣] على وجهين: ميتٌ لا يُنتفع به على الحقيقة، وهو: الذي لا يلتفت إلى التأويل ولذا صبر على ما في يده من الظاهر، وميّت محمودٌ وهو القائل للتأويل، والمقيم عليه والذي دون ذلك، قالوا: ولحم الخنزير مَثَلٌ لأنّ الخنزير لا يقدر أنْ يلتفت يمينًا ويسارًا فكلُّ مَن / لا ينظر في التأويل الذي هو علمُهم فهو خنزيرٌ، وحرامٌ أكله، أي: [١٣/ أ]

---

(١) انظر: أساس التأويل، ص٦١.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الحدود، باب للعاهر الحَجَرْ برقم (٦٨١٨)، ومسلم في كتاب الرَّضاع، باب الولد للفِراش برقم (٣٦٠٠) كلاهما مِن رواية أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

حرامٌ دعوة مَن هذه سبيله مِن أهل الظاهر.

وتأويلُ قوله: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَـٰتُكُمْ﴾ [النساء:٢٣] إنّ الذين يأخذون عليكم العهد والميثاق فحرام عليكم أخذ العلم إلَّا ممن ابتدأكم وفاتحكم، ﴿وَبَنَاتُكُمْ﴾ [النساء:٢٣] هذا الخطاب للدعاة، أي: حرامٌ علىٰ داعٍ أن يدعوا مستجيب غيره.

[من شُبُهَاتهم]

وقوله: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَـٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝١ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ ۝٢﴾ [الفاتحة:١-٢] وقوله: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَـٰنَ﴾ [الإسراء:١١٠] وقوله: ﴿ٱدْعُوا۟ رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾ [الأعراف:٥٥]، (وقوله)(١): ﴿فَٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾ [غافر:١٤]: أنّ الله -سبحانه- ليس هو مُنزّل القرآن، وأنه لو كان مُنزِّلَه لقال: باسمي، وادعوا بي، وفي إشارته إلىٰ غيره، دليلٌ علىٰ أنّ فوق مُنزِّل القرآن مَن هو أعلىٰ وأعظم رتبةً منه(٢).

[جانبٌ من موقفهم مع الأنبياء]

وتأولوا قوله: ﴿كَمَثَلِ ءَادَمَ ۖ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ۝٥٩﴾ [آل عمران:٥٩] وقوله: ﴿مِن صَلْصَـٰلٍ مِّنْ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ ۝٢٦﴾ [الحجر:٢٦] علىٰ أنّ الأرض والتراب اسمٌ للمؤمن، فآدم إنما كان اسم رجل مؤمن(٣)، وأنه كان مؤمنًا ثم ترقّىٰ إلىٰ مرتبة النطقاء، والملائكة الذين أمرهم الله سبحانه بالسجود له، كانوا أتباع مَنْ كان قبله مِن النطقاء والـمُتِمِّين(٤).

وقالوا: إنّ عيسىٰ عَلَيْهِ السَّلَامُ كان ابنَ رجلٍ يُسمَّىٰ يوسف النجّار(٥)، وإنّ ولادة

---

(١) في الأصل: (وقبله) وهو خطأ والصواب ما أثبت.

(٢) لم أجد هذه التأويلات والتي قبلها، فيما وقفت عليه من مصادرهم.

(٣) انظر: أساس التأويل، ص٥٢، ٥٤، ٥٥، ٦٦.

(٤) الـمُتِمّ هو: الإمام الذي يُتِمّ أداء الرسالة في نهاية الدَّوْر، والدَّوْر يقوم به سبعةٌ مِن الأئمة، فالإمام الـمُتِمّ يكون سابعًا ومتمًّا لرسالة الدَّوْر، وقُوَّتُه تعادل قوة السِّتة الذين تقدَّموه. انظر: مقدمة كتاب الينابيع ص٢٤ و٦٢ وكتاب أساس التأويل -حاشية- ص٧٥ و أصول الإسماعيلية للدكتور: سليمان بن عبدالله السلومي ١/ ٣٢٥، وقد مضىٰ في قسم الدراسة بيان درجات أئمتهم فانظرها: ص(١١٠- ١١٢).

(٥) يُوْسُف بن يعقوب النجّار، كان ابنُ خال مريم -عليها السلام- وكان معها في المسجد=

ابنٍ مِنْ غير ذَكرٍ مُحال، قالوا: / وإنما نُسب إلىٰ أمِّهِ دون أبيه، لأنه كان استفاد علم الباطن من حُجَّةٍ دون الإمام؛ لأنّ الإمام هو الأبّ الرُّوحانِيّ، والـحُجَّة هي الأمّ الروحانية. [١٣/ ب]

وقالوا في محمد ﷺ: إنّه -أولًا- كان مؤمنًا ثم لَـحِقَ بمرتبة النُّطقاء، وإنّه كان مأذونًا لسرجس[١] وإنّ سرجس كان مُتِمًّا لدور عيسىٰ -صلىٰ الله عليه- وصـار داعيةً ثـم حجةً ثم لَـحِق بمنزلة الـمُتِمّ، وهي درجة الأئمـة، ثمّ إلىٰ درجة النُّطـقاء -وهم الأنبياء- وإنّ سـرجس هو الـذي أخذ عنه (محمدٌ)[٢] ﷺ العلمَ الإلهي.

وقـد مرَّ قبل هذا[٣] أنَّ كل جاهلٍ وعاميّ فاسـق يستوجب -عندهم- إذا قَبِـل الدعوة أنْ يصير مؤمنًا، ثمّ يصير مأذونًا، ثمَّ مُتِمًّا، ثمَّ كذلك، حتىٰ يلحق فيصير نبيًّا.

وقالوا: إنه لم يكن أحدٌ مِن الأنبياء الـمُسمِّيْن في الكتاب؛ ابنًا لابن مِن جهة النسل والولادة، وإنما كانوا أبناءهم مِن جهة تعلُّم العلم الباطن وأخْذه عنهم[٤]، إلّا (محمدًا)[٥] ﷺ فإنهم استُمنعوا جحد أبيه، لظهور نسبه وقُرب

=يخـدم بيت المقدس، وهو رجلٌ صالح وهو أوّل مَن فَطِن لـحَمْلِها، كان مِن عُبّاد بني إسـرائيل، قال ابن كثير: واتهمها بعض الزَّنادقة والمنافقين بيوسف الذي كان يتعبّد معها في المسـجد. انظـر: البداية والنهاية للحافظ أبي الفداء إسـماعيل بن كثير القرشـي ٢/ ٤٤١. وتفسير ابن كثير (٥/ ٢١٧).

(١) قال ابن إسحاق: وحدثني رجل كان نصرانيًّا فأسلم، أن عيسىٰ حين جاءه من الله: ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾ قال: يا معشـر الحواريين أيُّكم يحب أن يكون رفيقي في الجنة، علـىٰ أن يشـبه للقوم فـي صورتي فيقتلـوه في مكاني، فقال سـرجس: أنا يـا روح الله، فقال: فاجلس في مجلس فجلس معه ورفع عيسىٰ عليه السلام، فدخلوا عليه، فأخذوه فصلبوه مكانه، فهو الذي صلبوه وشـبّه لهم. انظر: تفسـير ابن كثير ٢/ ٤٠٣ وابن جرير ٩/ ٣٧١-٣٧٣.

(٢) في الأصل(محمدًا) والصواب ما أُثبت.

(٣) انظر: (ص: ٢٢٢).

(٤) انظر: أساس التأويل، ص٦٤.

(٥) في الأصل(محمد) والصواب ما أُثبت.

عهده وشهرة ولادته[١].

وقالوا في آزر[٢]: إنه لم يكن أبًا لإبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ في الباطن وإنما كان مُعلِّمه وأستاذه، وأنّ مريم لم تكن امرأة ولكنْ كان رجلًا علّامةً مؤمنًا، وعمران اسم مُتِمّ ذلك الزمان، وزكريا اسم حُجَّة ذلك الزمان، وتأوّلوا قوله: ﴿أَيُّهُمْ يَكْفُلُ﴾ [آل عمران:٤٤] أي يُربِّيها / تربيةً حسنة، فلم يُربِّيها إلّا يسيرًا حتىٰ صارت مثل زكريا في الحدّ، ومِنْ حدِّ الإتمام إلىٰ حدّ النَّطَاقَة، [١٤/أ] وقوله: ﴿كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ وَجَدَ عِندَهَا رِزْقًا﴾ [آل عمران:٣٧] يعني: حدَّها الذي حُدّ لها أنْ لا تجاوزه، قالوا: أوَلَا ترىٰ إلىٰ أنّ المحراب هو: حَدُّ الإمام الذي لا يجاوزه، والرِّزْق: العلم الرباني الباطني، قالوا: وقوله: ﴿يَا مَرْيَمُ أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا قَالَتْ هُوَ مِنْ عِندِ اللَّهِ﴾ [آل عمران:٣٧] يعني: مِن عند الثاني، قالوا: وعيسىٰ ومريم عَلَيْهِمَا السَّلَامُ لم يعلمان يعلما مِن علم الظاهر حرفًا واحدًا، وإنما كانا يعلمان الباطن ومعناه: الحُجَّة والإمام، قالوا: فذلك تَسْمية العذراء البتول، وقالوا إنما سُمّىٰ المسيح مسيحًا؛ لأنّ المسحة التي كانت له، لم تكن لأحدٍ أولده الله -سبحانه- من أُنثىٰ، فيكون إمامًا مِن حجة، وشمسًا من قمر، من غير محبل سماوي النور، صرفًا وروحانيًّا خالصًا لا يشوبه ظلام.

[من تأويلاتهم للقرآن] وتأوّلوا قوله -في صفة خلق الإنسان: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنسَانَ مِن سُلَالَةٍ مِّن طِينٍ ﴿١٢﴾﴾ [المؤمنون:١٢] يعني: آدم -صلىٰ الله عليه- ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً فِي قَرَارٍ

---

(١) وسببٌ آخر: وهو أَنَّ من أهم أركان الرفض: الإمامة، وإمامة أبناء فاطمة بنت محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فإبطال هذا النسب؛ إبطالٌ للإمامة من أصلها استفدت هذه الفائدة من شيخنا المشرف الدكتور صالح الزهراني حفظه الله ونفع به.

(٢) هو والدُ خليلِ الرحمن إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ وله اسمان: آزر وتارح، مثل: إسرائيل ويعقوب، علىٰ ما رجّحه الحافظان محمد بن جرير الطبري، وإسماعيل ابن عمر بن كثير القرشي، وقال الزمخشري: إنّ اسمه آزر، وفي السريانية: تارح، واختار أنْ يكون وزن آزر فاعل، مثل: تارح، وعابر، وعازر، وشالح، وفالغ وما أشبهها من أسمائهم. انظر: تفسير الطبري ٩/ ٣٤٢ - ٣٤٦، والكشّاف، لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري، ص٣٣٤، وتفسير القرآن العظيم لابن كثير، ٣/ ٢٨٢ - ٢٨٣.

﴿مَّكِينٍ ۝١٣﴾ [المؤمنون:١٣] يعني: نوحًا ﷺ ﴿ثُمَّ خَلَقْنَا ٱلنُّطْفَةَ عَلَقَةً﴾ [المؤمنون:١٤] يعني: إبراهيم ﷺ ﴿فَخَلَقْنَا ٱلْعَلَقَةَ مُضْغَةً﴾ [المؤمنون:١٤] يعني: موسىٰ ﷺ ﴿فَخَلَقْنَا ٱلْمُضْغَةَ عِظَٰمًا﴾ [المؤمنون:١٤] يعني: عيسىٰ ﷺ ﴿فَكَسَوْنَا ٱلْعِظَٰمَ لَحْمًا﴾ [المؤمنون:١٤] يعني: محمد ﷺ ﴿ثُمَّ أَنشَأْنَٰهُ خَلْقًا ءَاخَرَ﴾ [المؤمنون:١٤] يعني: النشأة الأولىٰ وهو: ظهور / القائم صاحب الزمان محمد بن إسماعيل بن جعفر علىٰ الصورة الروحانية، وهذه النشأة لا تُشْبِهِ النشأة الأولىٰ فلذلك قال: ﴿ثُمَّ أَنشَأْنَٰهُ خَلْقًا ءَاخَرَ﴾ [المؤمنون:١٤]. [١٤/ ب]

وتأوّلوا اسم الله تعالىٰ علىٰ أنه دلالة علىٰ أصل مذهبهم في إثبات إلهين، أول وثاني وعلىٰ الناطق والأساس، لأنها أربعة أحرف، أوَّلُها أَلِف، رجع آخرها إلىٰ أولها، لأنّ الأساس يصير بالقوة روحانيًّا، وكذلك كُلّ مؤمن ارتقىٰ مِن مرتبةٍ إلىٰ ما فوقها لا يزال يرتقي حتىٰ يصير نبيًّا، ثم يصير إلهًا روحانيًّا.

وقالوا في تأويل حساب يوم القيامة: إنه ما يأخذه الدعاة إلىٰ قولهم، والمأذون برسم القائم بأنّ القائم يحاسبهم يوم القيامة أشدّ الحساب عليه، والقيامة -عندهم- إنما هو وقت ظهور الإمام قائم الزمان محمد بن إسماعيل بن جعفر(١) في الثواب والعقاب، مُعِدّ لأهلها علىٰ حسب ما يوجد من الأمانة والخيانة؛ سخريةً منهم بالعامة والـمُضلَّة مِن دعاتهم ليرفعوا إليهم الأموال طمعًا في أنْ يلحقوا منازل النُّطقاء، ويَصيروا أنبياء(٢).

قالوا: والجحيم هو: الإسلام الظاهر الذي فيه العبادات، والكُلَف والعمل الذي حمله هذا العالم المنكوس.

قالوا: والنار التي أُعدّت للعقاب هي: العالم الأكبر، وهو: النار التي وُضِعت فوق جميع الدنيا يُعاقَب بها كُلّ مَنْ لم يتّحد بعالم الأرواح ولم يكن

---

(١) سبقت ترجمته في قسم الدراسة (١/ ١٠٠- ١٠١).

(٢) لم أقف علىٰ تأويلاتهم هذه فيما رجعت إليه من مصادرهم.

[١٥/أ] مؤمنًا بعلم الباطن، ويصير / توهم، ثم ترتقي حتىٰ تتصل بعالم الأرواح(١).

وهذا نصوص قول الفلاسفة والدهرية، وإنما يضعون لها ألفاظًا وعبارات يختدعون بها العامة، ويدعونهم بها إلىٰ تجريد القول بالدهر وتعطيل التوحيد والنبوة.

وتأولوا كلَّما في القرآن مِن مَثَل مضروبٍ علىٰ أنه الإمام، وذلك قولهم في السموات(٢) والكتاب الناطق(٣)، والقرآن العظيم(٤)، والقرآن الحكيم(٥)، والقرآن المجيد(٦)، إنما يعني به أئمة الزمان.

وقالوا في تأويل قوله: ﴿لَوَّاحَةٌ لِّلْبَشَرِ ﴿٢٩﴾ عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ ﴿٣٠﴾﴾[المزمل:٢٩-٣٠] إنها دلالة علىٰ الثاني الذي خلقه الأول وعلىٰ السبعة الحجج، واللواحق الاثني عشر(٧).

وتأوّلوا قوله: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ﴾ [الحديد:٣] علىٰ أنه رمزٌ وإشارة إلىٰ الإلهين الأول والثاني، وإلىٰ أئمة وحجج، وقالوا: ﴿ٱلْأَوَّلُ﴾ كناية عن الإله الثاني الذي يأخذ عنه النطقاءُ العلمَ، ﴿وَٱلْآخِرُ﴾ محمد بن إسماعيل، وقالوا: الأوَّل سبعة أحرف مُشارٌ بها في اللطيف إلىٰ سابق وثاني، يعنون بالسابق الإله القديم، ما تولّد وكان عنه، وهي إلهان معبودان قالوا: وهذه السبعة الأحرف مُشارٌ بها في الكثيف إلىٰ الناطق وأساسه، وقوله: ﴿وَٱلْآخِرُ﴾ ستّة أحرُف مُشارٌ بها في اللطيف إلىٰ الستة المذكورة مِن الحدود الروحانية(٨)، وفي الكثيف إلىٰ النطقاء الستة أرباب الشرائع: آدم، ونوح، وإبراهيم،

---

(١) انظر: كتاب الافتخار ٧٤- ٨٤.

(٢) في مِثْل قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ...﴾ سورة يونس آية ٣.

(٣) قال تعالىٰ: ﴿هَٰذَا كِتَٰبُنَا يَنطِقُ عَلَيْكُم بِٱلْحَقِّ﴾ سورة الجاثية آية ٢٩.

(٤) قال تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِى وَٱلْقُرْءَانَ ٱلْعَظِيمَ﴾ سورة الحجر آية ٨٧.

(٥) قال تعالىٰ: ﴿يسٓ ﴿١﴾ وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ ﴿٢﴾﴾ سورة ياسين آية ١ و ٢.

(٦) قال تعالىٰ: ﴿قٓ ۚ وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْمَجِيدِ ﴿١﴾﴾ سورة ق آية ١.

(٧) هذه مِن مراتب دعاة الباطنية وأئمتهم وقد سبق شرح معانيها في قسم الدراسة: انظرها: (ص١١٠- ١١٢).

(٨) لعلَّهم: الحُدُود الخمسة، وسيأتي ذِكْرُهم، والتعريف بهم -بإذن الله- (ص٢٤٣).

[١٥/ ب] وموسىٰ، وعيسىٰ، ومحمدٌ صلىٰ الله عليهم / سادسُهُم، ﴿وَٱلظَّٰهِرُ﴾ سبعة أحرف مشارٌ بها في الكثيف إلىٰ سبعة أئمة، لأنّ الأئمة لا يظهر منهم غير الظاهر، وقوله: ﴿وَٱلْبَاطِنُ﴾ إشارة إلىٰ أبوابهم السبعة القائمين لأهل الدعوة، وقوله: ﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ۝٣﴾ [الحديد:٣] إشارة في اللطيف إلىٰ الاثني عشر حدًّا مِن الروحانية، بإزائهم اثنا عشر حُجَّةً جسمانية، تدلُّ علىٰ ذلك أنّ ﴿بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ۝٣﴾ اثنا عشر حرفًا، قال: وإنما كان ذلك كلّه بدونها منة للسابق، وتالية الإله الثاني، وثالثة الناطق وأساسه[١] والأئمة وأبوابهم والحجج، ومنتهىٰ جميع ذلك ومصيره إلىٰ القائم محمد بن إسماعيل، ولذلك قلنا: أوَّلُهم جرىٰ إلىٰ آخرهم وبه خَتَم الله سبحانه أمرهم والله وليٌّ لهم، وهذا -مِنْ تأويلِهم- عجيبٌ! لأنّ الآية وردت بإثبات التوحيد والوحدانية، وهم: يحملونها ويتأولونها علىٰ الشرك وتوابعه مِن الحماقات.

وتأوّلوا قوله تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِصَاصُ فِى ٱلْقَتْلَى ٱلْحُرُّ بِٱلْحُرِّ وَٱلْعَبْدُ بِٱلْعَبْدِ وَٱلْأُنثَىٰ بِٱلْأُنثَىٰ﴾ [البقرة:١٧٨] قالوا: فالحُرُّ هو: اللاحق وإشارةٌ إليه؛ لأنه أعتق نفسه واشتراها من الله -تعالىٰ- مع صالح العمل، والعبد هو: المؤمن المعهود، فهو مستعْبَد حتىٰ يفكَّ رقبته، ويفي بما أُخذ عليه، والأُنثىٰ (هو)[٢]: المستجيب؛ لأنه في الأناثية، وذلك أنّ المرأة ليس لها أنْ تُؤذِّن ولا تقيم ولا عليها جماعة ولا جمعة ولا شهادة إلّا في / الدَّيْن في السَّفر، وليس [١٦/ أ] لها أنْ تذبح، وكذلك الـمُحْرِم إذا كان حاجًّا فليس له أنْ يصطاد، وهو ممنوعٌ من الطِّيْب واللباس والنكاح، وكذلك الـمُحَرَّم عليه الدعوة؛ لأنه غير مأذونٌ له، فلا يحلُّ له أنْ يدعُوَ أحدًا إلىٰ علم الباطن[٣].

وتأولوا قوله: ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ﴾ [المائدة:٤٥] علىٰ أنّ المراد بذلك إنْ كانت شريعة محمد ﷺ قد مضت وبُدِّلَت لانقضاء

---

(١) الإمام الأساس: سبق التعريف به، وشرح دَوْرِه في قسم الدراسة: (ص١٠٨- ١٠٩).

(٢) كذا بالأصل، ولعلّ الأصح: (هي).

(٣) انظر: تأويل الدعائم للقاضي أبي حنيفة النعمان ٢/ ١٩٧-٢٠١، ٢٠٥، ٢٠٨، ٢١٠، ٢١٤، ٢١٨، ٢٦٩.

دورها؛ فشريعة صاحب الزمان محمد بن إسماعيل مكانها وقائمةٌ مقامها، فهو معنىٰ قوله: نفسٌ بنفس، وقوله: ﴿وَٱلْعَيْنَ بِٱلْعَيْنِ﴾ [المائدة:٤٥] مرادٌ به -عندهم- إنْ غابت عنك معرفة الأول محمد بن عبد الله مكانه، فذلك عينٌ في الروحانية، وهذا عينٌ في الجسمانية، قالوا: وتأويلُ قوله: ﴿وَٱلْأَنفَ بِٱلْأَنفِ﴾ [المائدة:٤٥] أنه إنْ مضىٰ محمد بن عبد الله، فمحمد بن إسماعيل القائمُ مكانه ﴿وَٱلسِّنَّ بِٱلسِّنِّ﴾ [المائدة:٤٥] فمعناه فدَاعٍ بداعٍ ﴿وَٱلْجُرُوحَ قِصَاصٌ﴾ [المائدة:٤٥] معناه فكلّ محرم ولاحق ففيه مِن القصاص علىٰ قدرهم.

وتأولوا قوله: ﴿فَلَمَّا فَصَلَ طَالُوتُ بِٱلْجُنُودِ﴾ [البقرة:٢٤٩] قال: هو عليّ بن أبي طالب -رضوان الله عليه- وقوله: ﴿فَصَلَ طَالُوتُ بِٱلْجُنُودِ﴾ حين سلّم النبي ﷺ إليه الاسم الأكبر وميراث العلم وآثار علم النبوة، وهي الحياة وقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ مُبْتَلِيكُم بِنَهَرٍ﴾[البقرة:٢٤٩] النهر إشارة إلىٰ محمد بن عبد الله، وكل ناطقٍ في زمانه ﴿فَمَن شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّى﴾ [البقرة:٢٤٩] معناه مَنْ أَقام علىٰ الظاهر ووجوب / العمل بالشرائع، وعَبَد الله سبحانه دون معرفته بالباطن؛ فليس مني ﴿وَمَن لَّمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُۥ مِنِّىٓ﴾ [البقرة:٢٤٩] مَنْ لم يقمْ علىٰ ظاهر شريعة محمد ﷺ ونقَلَ مِن الحُجَج الاثني عشر فأَخذَ العلم عنها وعن أبوابها، واتَّبع الأوصياء؛ فإنه مني. [١٦/ب]

قالوا: ويدلّ علىٰ أنّ الإشارة بهذا الظاهر، مرادٌ بها هذا الباطن قولُه: ﴿إِلَّا مَنِ ٱغْتَرَفَ غُرْفَةًۢ بِيَدِهِۦ﴾ [البقرة:٢٤٩] واليد فيها اثنا عشر علامةً والإبهام، وهي: دلالةٌ علىٰ اثني عشر نَقِيبًا[1] ﴿فَشَرِبُواْ مِنْهُ﴾ [البقرة:٢٤٩] أي: أقاموا علىٰ ظاهره وعبدوا الله به ﴿إِلَّا قَلِيلًا﴾ [البقرة:٢٤٩] ممن اتَّبع عليًّا -رضوان الله عليه- وهو: الأساس، وباب الناطق ﴿فَلَمَّا جَاوَزَهُۥ هُوَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥ﴾ [البقرة:٢٤٩] أي: إلىٰ شريعة القائم محمد بن إسماعيل ﴿قَالُواْ لَا طَاقَةَ لَنَا

---

(١) النُّقباء: دعاة الجزر -عندهم- وقد مضىٰ في قسم الدراسة التعريف بهم وطريقة دعوتهم. انظر: (١/ ١٤٥- ١٤٦)، وسيأتي ذِكْرهم -أيضًا- (١/ ٣٢٠)، عند ذِكر المصنف: لحُجَج الليل، وحُجَج النهار.

﴿ٱلۡيَوۡمَ بِجَالُوتَ وَجُنُودِهِۦ﴾ [البقرة:٢٤٩] وجالوت هاهنا -زعموا- منافقٌ اتَّبع رأيه واستكبر، فكسر أوليائه ﴿وَجُنُودِهِۦ﴾ أي مَنْ تابعه علىٰ ذلك، قالوا: ويحتمل أن يكون جالوت مُقيمَ علمِ الظاهر، والعمل بشريعة محمد ﷺ الذي اختلف أهله وجالوا بعلم الظاهر في البلاد، وجنوده العلماء ﴿ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ ٱللَّهِ﴾ [البقرة:٢٤٩] وهم: سبعةُ القائم يأمَلُوْن ظهوره، و ﴿كَم مِّن فِئَةٖ قَلِيلَةٍ غَلَبَتۡ فِئَةٗ كَثِيرَةَۢ﴾ [البقرة:٢٤٩] والقليلُ أهل علم الباطن، والكثير منهما يُفسِّقون المقيمين علىٰ التمسك بظاهر شريعة محمد ﷺ ودينه المنسوخ بدين القائم[1].

[١٧/أ] وقالوا: قول الله عَزَّوَجَلَّ / ﴿خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٖ مِّن مَّآءٖۖ فَمِنۡهُم مَّن يَمۡشِي عَلَىٰ بَطۡنِهِۦ وَمِنۡهُم مَّن يَمۡشِي عَلَىٰ رِجۡلَيۡنِ وَمِنۡهُم مَّن يَمۡشِي عَلَىٰٓ أَرۡبَعٖۚ يَخۡلُقُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُۚ﴾ [النور:٤٥] قالوا: الماشي علىٰ بطنه هو: معاندٌ، لم يعرف الإمام ولا حُجَجه، والذي ﴿يَمۡشِي عَلَىٰ رِجۡلَيۡنِ﴾ مَنْ عَرف الأصْلَيْن في الأرض، والذي علىٰ أربع عَرَف الأربع أُصول في الأرض، والأَصْلَيْن في الهواء[2]، وتعلَّق بالمحبل الأعلىٰ.

وقد تأوَّلوا كثيرًا من الآيات علىٰ مِثْل هذه الجهالات، والتأويلات الخارجة عن حكم الدين واللغة والعقول، وضمُّوا إلىٰ ذلك من الحُمْق والسخافات ما يطول تتبُّعه، وفيما أَوْمَأْنا إليه مِن ذلك كفاية، ودلالةٌ علىٰ أمثاله، نسأل الله العظيم العِصمة مِن طريقهم والسلامة منها.



---

(١) لم أقف علىٰ هذه التأويلات، في مصادرهم التي استطعت التوصل إليها.

(٢) بيَّن المصنِّف معنىٰ الأَصْلَيْن والأساسَيْن، فالأصلان: الأول والثاني، والأساسان: النَّاطق والأساس، فأمَّا الأول والثاني فهما: العقل والنفس، وهما: إلهان -عندهم- وأما النَّاطق فهو: النبيّ، والأساس هو: الإمام المرافق للناطق، ويكون أمينًا لسرِّه، فيكون المجموع مِن ذلك: أربع أُصول؛ أصْلَيْن في الأرض، وأصلين في الهواء. انظر: كلام المصنف: (ص: ١٩٨، ٢٣١، ٢٣٤، ٢٤١، ٢٤٢، ٣٧٨، ٤٢١)، وانظر: قسم الدراسة: (ص١٠٨- ١١٣) والله أعلم.

بابُ ذِكْر تأويلهم للشرائع الثابتة في دين النبي ﷺ

فأمّا الشرائع فقد تأوّلوها علىٰ نحو ما ذكرناه مِن تأويل القرآن[1].

[تأويل الوضوء]

قالوا: أَوَّلُها الوضــوء، قالــوا: وقد قال النبــي ﷺ: «لا صلاة إلَّا بوضوء، ولا وضوء لِـمَنْ لم يَذْكُر اسم الله عليه»[2] ومعنىٰ الصلاة: -زعموا- الدعوة إلىٰ دينهـم[3]، ومعنىٰ الوضوء: العهد المأخوذ علىٰ مَن لَـمْ يدعونه[4]، وكلّ مَـنْ لم يدخل فـي العهد لم يكن في الدعـوة، كما (أنّ مَنْ لـم)[5] يتوضأ؛ لم يدخل في الصلاة، وقال بعضُهم: الوضوء هو / [١٧/ ب] التبرؤُ مِن دين علم الظاهر[6]، والتزام العمل بالشـرائع، لأنها ضررٌ وعذابٌ وباطلٌ يجب تركُه والتطهُّـر من اعتقــاده، وقـد قلنا مِنْ قبـل:[7] إنه لا يمكــن أنْ نذكر جميع ما يفسِّـرون مِن القـرآن والشـرائع لأنهـم يختلفون فـي ذلـك، وكلّ واحدٍ منهم ممـن يدَّعي

---

(١) انظر: (٢٠٤- ٢١٦).

(٢) الحديث بلفظ: «لا صلاة لِـمن لا وُضوء له، ولا وضوء لِـمن لم يذكر اسـم الله عليه» أخرجـه أبـو داود مـن حديث أبي هريـرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ كتاب الطهـارة، بابٌ في التسـمية علىٰ الوضـوء، حديث رقم (١٠١) انظر: عون المعبود علىٰ شـرح سـنن أبـي داود ١/ ٧٠، والحديث في سـنده انقطاع، وله شـواهد يتقوّىٰ بـها، فيَرقىٰ إلىٰ درجة الحَسَـن، انظر: جامـع الأصول لابن الأثيـر، تحقيق: الشـيخ عبدالقـادر الأرناؤوط، مكتبـة دار البيان، ٥/ ٤٣٩ و ٧/ ١٩٢.

(٣) انظر: دعـائـم الإسـلام للقاضـي أبي حنيفة النعمان المغربي، ص٦٥، ٦٨، ٨٥، ٨٦، ٢٥٢، ٢٦٢، ٢٨٥. وكتاب الافتخار، للداعي: أبي يعقوب السجستاني، ص١١٦.

(٤) انظـر: دعائم الإسـلام، ص٨٥، ٩٧، ١١٥. وهكـذا الجملة في الأصل ولعـل فيها زيادة (لم).

(٥) في الأصل (أن لم) وهو خطأ والصواب ما أثبت.

(٦) انظر: دعائم الإسلام، ص٦٧، ٦٨، ٦٩. والافتخار ص١١٠، ١١٣.

(٧) انظر: (ص١٩٠- ١٩٤).

الحِـذْق[١] فـي دفع أهـل الظاهر عـن ظاهرهم يتـأوّل ذلك علىٰ ما سَـنَح[٢] وتجدّد له، ويتوَّهم الاقتدار علىٰ دفع الـمسلمين عن دينهم، وليس معهم في ذلك علمٌ ولا يرجعون فيه إلىٰ أصلٍ، ولا هو مما يذهب فسادُه والتحكُّم فيه علىٰ ذي عقل، وإنما يتأوّلون التأويلاتِ المختلفة عند من يَدْعونهم؛ ليُمَوِّهوا بذلك أنهم داخلون في الإسـلام، ومتعلِّقون بشـيءٍ منـه -وهم منه بَراء- ولا يجب تعقُّب ذكْرنا لتأويلهم في آيةٍ أو سـنةٍ أو شـريعة، وذكْرنا لضدِّه وخلافه، فإنّ عباراتهم وأقولهم في ذلك مختلفة بحسـب مـا يموِّهون به علىٰ الجاهل من أتباعهم، ويسـتغِرُّون به المغرور الضعيف مِن العامة، وقوله: «ولا وضوء لِـمَنْ لَـم يذكر اسم الله عليه» أي: لِـمَن لم يُؤخذ العهد عليه والـحُجَّة، ولم يكنِ في عهده بأنّ العهد له .

قالوا: وفرْضُ الوضوء أربعة أشـياء، غسْـل الوجه، واليديـن، والرِّجْلَين، ومسـح الـرأس، وتـدلُّ هـذه الأربعـة علـىٰ الأربعـة الذيـن هـم: الأصلان والأساسـان[٣]/ [١٨/أ] وقد ذكرنا معناهما مِنْ قبل[٤]، وهما: الأول والثاني والناطق والأسـاس، قالوا: والسنة في الوضوء ثلاثة أشـياء، غسل اليدين وتطهيرهما قبل غمسهما في الإناء، والمضمضة والاستنشاق، وذلك رمزٌ ودليلٌ عندهم علىٰ الحجة والدَّاعِي والمأذون الذي يكون سببُه الباب في كل زمان[٥].

تأويل الصلاة:

قالـوا: وفريضـة الصلاة في اليوم والليـلة سبعـة عـشر ركعـة، اثنـي

---

(١) الحذّاقي: الفصيح اللسان البيِّن اللهجة. انظر: الصحاح ٤/ ١٤٥٦ مادة (حَذَقَ).

(٢) سَـنَحَ: السين والنون والحاء، أصلٌ واحد يُحمل علىٰ ظهور الشـيء مِن مـكانٍ بِعَيْنِه، ثم استُعير هذا فقيل: سَنَح لي رأيٌ في كذا، أي: عَرَض. انظر: معجم مقاييس اللغة ص٤٧١ مادة (سنح).

(٣) انظر: دعائم الإسلام ص١٠٤،٨٧.

(٤) سـبقت إشـارة المصنف إليهما (ص: ٢٣١) ونقلت معناهمـا هنالك وهو أن الأصلان: العقل والنفس، أو الأول والثاني والأساسان: الناطق والأساس.

(٥) انظر: دعائم الإسلام ص١٠٠، ١٠١، ١٠٣.

عشر منهـا، تدلُّ علىٰ الاثني عشـر، وخمس ركعات، تدلُّ علىٰ الأصلين، والنـاطق والأسـاس، والقـائم[١]، قالوا: والصلاة -اسم الإمام- يدلُّ علىٰ ذلـك -زعمـوا- قولـه: ﴿إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ تَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ﴾ [العنكبوت:٤٥] والركوعُ والسجودُ والقيامُ والجلوسُ والذِّكرُ والقراءةُ لا يأمرُ شيءٌ منه بمعروف ولا ينهىٰ عن منكر[٢].

تأويل الزكاة:

قالـوا: والزكاةُ مِنْ كُلِّ مئتي درهم، خـمسةُ دراهم دليـلٌ علىٰ الأَصْلَيْن، والـجَـدّ[٣] والفَتْـح[٤] والـخَيَال[٥]:دليلٌ علىٰ الناطق والأساس والـحُجّة والـمَأْذُون، ويَمرُّون في نحو هذا.

قالـوا: وإنما جُعلت الزكاة في الذهب والفضة، وذلـك دليلٌ علىٰ إثباتِ إلـهَيْن أولٌ وثاني، قالوا: والذهـب يدلُّ علىٰ العلوم الربانيـة، والفضة تدلّ علىٰ ظـاهرٍ، يدلّ علىٰ بـاطنٍ خفيّ، وصاحب الـمال يدلّ علىٰ النَّاطق لـهم دون علمه، ومعنىٰ ذلك أنّ مَن بَلَغ العلوم الباطنة؛ نال حَظَّه مِن الـجسمين / [١٨/ب]

(١) انظر: الافتخار، ص١٢٠.

(٢) انظر: دعائم الإسلام ص٦٥، ٢٦٤.

(٣) الـجَدّ -عند الإسماعيلية الباطنية: البَخت والحظّ، وهو كنايةٌ عن جبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ أو كلام الله وحيًا، وهو مِن الـحدود الـخمسة الذين هم: السابق والتالي والـجَدّ والفَتْح والـخَيَال. انظر: كتاب الافتخار ص٤٣ - ٤٤، وسرائر وأسرار النطقاء لجعفر بن منصور اليمن، ص٢٤ - ٢٥، وحاشية كتاب: الكشف، ص٦١.

(٤) الفَتْـح: كنايةٌ عن: ميكائيل عَلَيْهِ السَّلَامُ. انظر: كتاب الافتخار ص٤٥، سرائر وأسرار النطقاء ص٢٤-٢٥.

(٥) الـخَيَال: إسرافيل عَلَيْهِ السَّلَامُ. انظر: كتاب الافتخار، ص٤٥-٤٦، وسرائر وأسرار النطقاء، ص٢٤-٢٥. وقد تختلف أقوالهم في تفسيراتهم هذه، فيقولون -مثلًا- الـجَدّ هو: زيد بـن عمرو بن نفيـل، أو هو الذِّكر، والفَتْح هـو: عمرو بن نفيل أو الذِّهن، والـخَيَال هو: ميسـرة أو الفِكْر، انظر: سـرائر وأسـرار النطقاء، ص٨١. وهذا يُصَدِّق ما ذكره المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ عنهـم: إنهـم يختلفون فـي أقوالهم وتفسيراتهم فلا تكاد تجد اتفاقًا في ذلك. انظر: (١/ ٢٥٧-٢٥٩) مِن هذا الكتاب.

العلويّة الروحانية، فإذا بلغ ذلك فُرض عليه خمسةٌ جسمانية، مِن دونهم، وهو: الأساس، والـمُتِمّ، واللاحق، واليد، والجَنَاح[١].

تأويل الصيام:

قالوا: ومعنىٰ الصَّوم هو: الإمساك عن ذكر الباطن، وإلقائه إلىٰ غير أهله، فإذا أمسك عنه، فما يجب عليه سوىٰ ذلك، قالوا: والإمساك عن أكل الطعام -وإنْ سُمّيٰ صومًا- فإنما يدلّ علىٰ الصوم الذي ذكروه، وقال بعضهم: الصوم إنما يُشار به إلىٰ ترك العمل بالظاهر، والوصول والبلوغ إلىٰ علم الباطن، فإذا وصل إليه؛ سَقط عنه فرض الإمساك عن الأكل، والشرب، والوطي، وإنما ذلك عذابٌ علىٰ الجُهَّال بعلم الباطن وعقابٌ لهم[٢].

تأويل رمضان:

قالوا: ورمضانُ دليلٌ علىٰ حدّ الأساس، الذي أدّىٰ إليه، وسَتَرَ الناطق ذلك عن أُمَّته، وإيجابه علىٰ الأساس؛ أنّ ستره، عَن مَن ليس مِن أهله[٣].

تأويل الفِطْر:

قالوا: والفِطْر يدلّ علىٰ ما اطَّلع الأساس مِن جميع الأئمة الستَّة عليه.

تأويل الحجّ:

قالوا: والحجُّ إشارةٌ إلىٰ محمد بن إسماعيل، والإحرام، والمناسك، دليلٌ علىٰ الدُّعاة حالًا فحالًا، قالوا: ومعنىٰ الإحرام تحريم النطق بسرّ الشريعة، ومعنىٰ تحريم الطِّيْب والنساء تحريم النُّطق والجَهْر بِسرِّ الإمام من سرّ الحق، وإنْ كان / طَيِّبًا مباركًا حتىٰ يأذن له مَن فوقه، وتحريمُ الصَّيد [١٩/أ]

---

(١) انظر: الافتخار، ص١٢٣، ١٢٤، والجَنَاح أو الأجنحة، مِن درجات الدعاة -عندهم- سبق التعريف بها في قسم الدراسة. انظر: (ص١١١).

(٢) انظر: الافتخار، ص١٢٦، ١٢٧.

(٣) انظر: الافتخار، ص١٢٦.

معناه: تحريم الدعاء لأهل الظاهر إلىٰ علم الباطن المكنون المخزون، إلّا بعد إذْن مَن له الإذن في ذلك، قالوا: ومعنىٰ الطواف سبعًا، معناه دليلٌ علىٰ محمد، والسَّبعُ: الأئمة مِن ولده، قالوا: ومعنىٰ الإفراد بالحج: أنه المؤمن الذي لم يبلغ أن شُرح له علم الباطن، ويدعو إليه، ومعنىٰ القِرَان: الذي أُذِن له في الدعوة.

وقالوا: والميقات: أساس الدعوة، ومعنىٰ التلبية: إنما هي إجابة المدعو بالقبول والاعتقاد لعلم الباطن، قالوا: ونزع الثياب خلعٌ لدينِ أهل الظاهر، وسقوط العمل بجميع العبادات عند الوصول إلىٰ علم الباطن، قالوا: ومعنىٰ الاغتسال للإحرام إنما هو غسْل القلب من الشك في علم الباطن، وقال بعضهم: بل التبرئ مِن دين أهل الظاهر، قالوا: وكذلك حلق الرأس إنما هو إشارةٌ، ورمزٌ يراد به رمْيُ ما ظهر وعلا في الناس مِن العمل بالصلاة والشرائع مِن دين محمد ﷺ، ومعنىٰ لبس (لبوسين)[1] جديدين: إشارة إلىٰ محمد، وعليّ، والنَّاطِقَيْن، والأَسَاسَيْن، قالوا: وفرائض الحج أربعة أشياء، الإحرام مِن الميقات والطواف والوقوف بعرفات والسعي، وكلُّ ذلك دليلٌ علىٰ الإمام، والفرائض الأربع دليلٌ علىٰ الأَصْلَيْن والأَسَاسَيْن[2].

تأويل النكاح: / [١٩/ب]

قالوا: ومعنىٰ النكاح، العَهْد الذي يأخذونه علىٰ مَن يدعونه، والجماع معناه: التعليم، ومعنىٰ الحَمْل المذكور في الكتاب، إنما هو حفظ العلم والفهم عن المأذون، فيما يُسرُّه إلىٰ المستجيب، والذَّكَر -زعموا- دليلٌ علىٰ العِلم، والأُنثىٰ دليلٌ علىٰ المتعلِّم، والذي يخرج عند الجماع -مِن المَنِيّ- علىٰ ثمرةِ علمِ الباطن.

قالوا: ومعنىٰ أنْ يحلَّ للزوج التزويج بأربع نسوة، ويتسرَّىٰ بما شاء مِن الإماء؛ أنَّ الأساس يُنصِّب اللواحق إمامًا ولاحقًا وجناحًا ومأذونًا، وبعد

---

(١) بالأصل (لبوس)، والصحيح ما أُثبِت لاقتضاء السياق.

(٢) انظر: كتاب الافتخار، ص١٢٨.

ذلك يدعو مَنْ شـاء من المستجيبين إلىٰ الدعوة أنْ يأخذ العلم ويحفظ السرّ الباطن والعلم المخزون؛ إلّا مِمّن أَخذ العهد، والرِّجال عندهم هم: الدُّعاة، والمعلومون هم: النُّطقـاء، والأزواج -عندهم- هم: المُعَلِّمون، والنساء هم: المُتَعلِّمون لعلم الباطن.

قالوا: ومعنىٰ أنّ المطلقة ثلاثًا لا يحلّ أن يراجعها زوجها؛ إلّا بعد أنْ تنكح زوجًا، أنّ مَن خرج مِن العهد، وأظهر السرّ، لا يُعلَّم حتىٰ يُؤدِّي ما يلتمسه من الحُجّة، ثم يُؤخذ عليه ثانيًا[١].

قالوا: ومعنىٰ الزِّنا أن يُكلّم المُسْتَجِيب -الذي دعاه مأذونٌ له في الدعوة- مأذونًا آخر، فالمأذون الثاني زانٍ بخطابه لزوجة المأذون الأول وهو: المستجيب، وإذا سمع المستجيب مِنْ مأذون آخر -غير الذي أُخذ عليه العهد- كان: زانيًا.

[٢٠/أ] قالوا: ومعنىٰ / اللِّواط أنْ يُكلّم المأذون مَن لا يُؤنَس منه القبول والإجابة، ويُفاتح بها كلَّ أحد ممن لا يؤمِن، ابتداءً من إفشاء السرّ، ولا أُخذ عليه بذلك عهدٌ، فإذا بلغ المأذون هذه الحالة فقد أبطل نطفته، وإبطالها هو: اللواط.

تأويل السرقة

قالوا: فأمّا السَّرِق، فهو سمعٌ لِمَنْ يُؤخذ عليه العهد، في الدعوة لعلم الباطن، وقال بعضهم: هو أَخْذ المستجيب العلم من غير داعيْه، ومِنْ أَخْذِ العهد عليه.

المراد في المحرَّمات الشرعية عند الباطنية

وكلّ مُحرَّمات الشرع عندهم أمثالٌ ورموز، فإذا أراد المرء أنْ يَتَخَلّص مِن العذاب أُسقط عنه العمل بالشرائع، فإذا سقط عنه العمل بالشرائع، لم يبق عليه شيء يشتهيه مِن منكح، مِنْ ذَكَرٍ أو أُنثىٰ وشرب خمرٍ أو أكل لحم خنزيرٍ إلّا وهو حلالٌ له؛ إذا عَلِمَ علْم باطنِهم[٢].

---

(١) انظر - لبعض ذلك -: كتاب: دعائم الإسلام للقاضي النعمان ص٧٦.

(٢) انظر: الكشف، لجعفر بن منصور اليمن، ص١١٤.

[تأويل الخمر والخنزير والأصنام والجبت والطاغوت]

ومنهم مَن تأوّل الخمر ولحم الخنزير والأصنام والأزلام والجبت والطاغوت، أنه مرادٌ به رجالٌ وأشخاص أُمروا بالبراءة منهم[1]، أحدهم: أبو بكر، وعمر وعثمان وابن مسعود وزيدُ بن ثابت وأُبيّ بن كعب وأبو موسىٰ الأشعري والمغيرة بن شعبة ومعاوية وعمرو بن العاص وعبد الله بن عمرو وخالد بن الوليد وطلحة والزبير، وغيرهم مِن أفاضل أصحاب رسول الله ﷺ[2].

ويزعم أنّ جميع العبادات؛ إنما هي إشارات إلىٰ النطقاء والحُجَج واللواحق والمتمِّين والأبواب والأصلَيْن / الروحانِيَين والأئمة الجسمانية الذين أُمروا بموالاتهم، وهذا قول الغُلاة مِن الرافضة، ونحن نجرِّد القول لهذا التأويل للواجبات والمحرَّمات الشرعية، وتفصيل ما تنتحله الباطنية مِن تأويلها -هذا التأويل المشؤوم عليهم[3]- كفا الله المسلمين معرَّتهم، ووقَىٰ الصالحين شرَّهم.

[٢٠/ب]



(١) انظر: الكشف، لجعفر بن منصور اليمن، ص٣٨-٤١.

(٢) وسوف يذكر المصنِّف -بالتفصيل- تأويلهم: تحريم لحم الخنزير في أواخر هذا الجزء مِن هذا الكتاب، (١/ ٥١٣)، وقد بحثت عن تأويلهم هذا في مصادرهم التي وقفت عليها؛ فلم أجده، مع القطع أنهم ذكروها واعتقدوها لأنني ومن خلال تتبعي لنقل القاضي أقوالهم؛ أجد التثبت منه، والأمانة في نقله والتحقيق في ذلك، لكنه رَحِمَهُ ٱللَّهُ وَقَفَ علىٰ مصنفات متقدمة لهم، لم نطَّلع عليها، بل إنهم -أنفسهم- لم يطلعوا عليها، وهي: مِن مصنفاتهم الخفية والسرية، وقد ذكر بعضها مثل: البلاغ الأكبر والناموس الأعظم، وكتاب: البعث والنشور، والدعوة الخالصة، وكتاب الشطرنج، وغيرها، فكان مصدرًا مهمًا لنا ولهم - بكشف باطلهم وباطنهم-أيضًا-؛ ينبئهم عن أقوالهم ومعتقداتهم!! وهذا مما يزيد مِن قيمة كتابنا هذا، ويُعلي شأنه، وقد أشرت إلىٰ طرفٍ مِن ذلك في مميزات هذا الكتاب في قسم الدراسة انظر: (ص١٣١- ١٣٤) والحمد لله أنْ كشف لنا: كشف الأسرار!

(٣) انظر: ص٢٣٢- ٢٤٥، ٤٢٠ - ٤٤٥.

فصـــــلٌ

وهذا ضَرْبٌ آخرٌ مِن تأويلِهم الظاهرَ وشرائعه

قالوا: الإسلام اثنا عشر ضربًا يجمعُها التنزيل والتأويل.

قالوا: فالشـهادتين مقرونتين[1] بالمعرفة والإخلاص[2]، والصلاة مقرونةٌ بالوضـوء والاغتسـال، والزكاة مقرونـةٌ بالمـال والحَوْل، والصـوم مقرونٌ باجتنـاب المناكـح والمطعـم، والحـجُّ مقرونٌ بالإحـرام والوقـوف بعرفة، والجهـاد في سـبيل اللـه عَزَّوَجَلَّ مقـرونٌ بترك معاصـي اللـه عَزَّوَجَلَّ وطاعته، وطاعة الإمام مقرونة بالتولِّي لأوليائه والتبري مِن أعدائه .

[تأويل الشهادتين]

قالـوا: فالشـهادتين[3] في قول: لا إلـه إلا الله محمدٌ رسـول الله، قالوا: ومعنـىٰ قول النبي ﷺ: «مَـن قال لا إله إلا الله مخلصًا دخل الجنة»[4] قيل يا رسول الله وما الإخـلاص؟ قـال: معرفة حدودها، وأداءُ حقوقها[5]، وهذه الزيـادة فـي الخبر كـذبٌ منهم، لأنه قـد يَعرف الشـهادتين -ومـا يجب مِن الحقوق بعدها مِن الشهادة بها- مَنْ لا يُؤدِّي حقوقها، والإخلاص مِن عمل القلب دون حدود اللفظ وعمل الجوارح، علىٰ ما شرحناه وبيَّناه / [٢١/أ] في معنىٰ الإيمان والإسـلام والإخلاص والأسـماء والأحكام، مِن الكلام في أُصول الديانات بما يُستَغنىٰ عن الإطالة به[6].

---

(١) كذا ولعل الصواب: فالشهادتان مقرونتان.

(٢) انظر: أساس التأويل ص٤٢.

(٣) كذا ولعل الصواب: فالشهادتان.

(٤) الحديث بلفظ «مَن قال: لا إله إلا الله ابتغاء وجه الله، خُتم له بها دخل الجنة..» أخرجه أحمد من حديث حذيفة بن اليمان رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ ورجاله رجال الصحيح. انظر: مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للحافظ نور الدين الهيثمي، ٧/ ٣١٢.

(٥) انظر: المجالس المؤيدية -المائة الأولىٰ- ص٥١، وأساس التأويل ص٣٤.

(٦) انظر: رسالة الحرة أو: الإنصاف ص٥٤ - ٦٠، و التمهيد ص٣٤٦.

قالوا: والشهادتان أصلان تُعرف بإثبات لا إله إلا الله، وإنما يكون كذلك لأنها دلالةٌ علىٰ الاثنين، الأول والثاني، وهذا معنىٰ قول رسول الله ﷺ: «مَن قال: لا إله إلا الله مخلصًا دخل الجنة»(١) لأنّ اللهَ هو: الأول القديم -عندهم- والثاني هو: الذي أوجده الأول وتولَّد عنه، علىٰ حسب اختلافهم وما نشرحه مِن بعد(٢)، فكيف يكون مثبتًا للإلهين شريكًا لهما؟ لا إله إلا الله وحده -القديم- تعالىٰ عما يقولون(٣).

قالوا: وأربع كلمات هي: -يعنون الشهادتين- دلالة علىٰ الأول والثاني والناطق والأساس، أو سبع قطعٍ -علىٰ اختلاف عبارتهم- وهي السبعةُ أحرف، ويعنون بالسبعة أحرُف أنها دالّة علىٰ وجود سبعة أئمة مِن ولد الأساس، ويَعْنُون بالأساس عليًّا -رضوان الله عليه- لأنه كان أساسًا لمحمدٍ ﷺ(٤)، والسبعة مِن ولد الحسن والحسين وعليّ بن الحسين(٥) ومحمد بن عليّ(٦) وجعفر بن محمد(٧)، والمستورَيْن يعنون: إسماعيل بن

---

(١) سبق تخريجه: انظر: (ص: ٢٣٩).

(٢) قد شرحه رَحِمَهُ ٱللَّهُ مِن قبل وقد يكون من بعد، في الجزء الثاني، انظر: ص(٢٠٤-٢٠٦).

(٣) انظر: رسالة الاسم الأعظم - ضمن أربع كتب إسماعيلية - عنىٰ بتصحيحها: ر. شتروطمان ص١٨٨، وأساس التأويل ص٤٠ - ٤١، و رسالة الأصول والأحكام -ضمن كتاب خمس رسائل إسماعيلية- جمع: عارف تامر ص١١٤.

(٤) انظر: رسالة الأصول والأحكام -ضمن كتاب: خمس رسائل إسماعيلية - ص١٠٨.

(٥) هو: عليّ بن الحُسين بن عليّ بن أبي طالب القرشيّ الهاشميّ المشهور بزَيْن العابدين، لفرط عبادته،كان مع والده بكربلاء فلم يتعرّضوا له لمرضه وقيل: لصغره، وفضائله كثيرة مشهورة، تُوفي سنة ٩٤هـ بالمدينة ودُفن بالبقيع. انظر: سير أعلام النبلاء ٤ / ٣٨٦، البداية والنهاية ١٢ / ٤٧٩، الأعلام ٤/ ٢٧٧.

(٦) محمد بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب القرشيّ الهاشميّ (الباقر) لأنه بَقَرَ العلم أي: شقَّه وعرف أصله وخفيَّه، هو تابعيّ جليل القَدْر، خامس الأئمة الاثني عشر عند الإمامية، قال: «تُوفّي سنة ١١٤هـ بالمدينة النبوية. انظر: السِّيَر ٤/ ٤٠١، والبداية والنهاية ١٣/ ٧٢، وشذرات الذهب ٢/ ٧٢، والأعلام ٦/ ٢٧٠.

(٧) هو الصادق، سبقت ترجمته انظر: (ص: ٢١٢).

جعفر[١] ومحمد بن إسماعيل بن جعفر[٢] القائمَ صاحبَ الزمان[٣].

قالوا: والشهادتان اثنا عشر حرفًا دلالة علىٰ اثني عشر حُجّة النهار، وأرباب حرائره، نفوا عن الله الكذب ونزّهوه عن الظلم / ودَعَوْا إلىٰ معرفته مِن جهة الأَصْلَيْن والأَسَاسَيْن. [٢١/ ب]

وقالوا: محمدٌ رسول الله، ثلاث كلمات، وهي -زعموا- دلالةٌ علىٰ الموادّ الثلاثة، وهي: الجَدّ والخَيَال والفَتْح، وستُّ قطع، يعنون: ستة أحرف، دلالة علىٰ أنَّ النُّطقاءَ ستةٌ: محمدٌ ﷺ آخرُهم، وأوّلُهم: آدم عليه السلام، واثني عشر حرفًا، دلالة علىٰ اثني عشر حجة الليل، وهو: الأساس وأرباب حرائره، الظاهر من قبلهم علم الباطن والتأويل لكل ظاهرٍ، المُوْصِلِين جميع الخلق إلىٰ حقِّ علم الباطن[٤].

قالوا: ومِن حقوق الشهادتين، ما أمر الله -سبحانه- به مِن الوضوء، وتأويل ذلك، البراءة مِن الأضداد[٥] القاعدين علىٰ كراسي الأئمة[٦].

[تأويل الوضوء]

قالوا: والماء دلالة علىٰ العلم[٧]، ولذلك يُجزئ منه قدر ما يُتطهَّر به، كما أنّ العلم يُجزئ منه قدر ما يزيل الشكّ والشبهة، قالوا: وأوّلُ شيءٍ مِن الوضوء، غَسل اليدين، وهما: ثمانية وعشرون مِفصلًا، وإنما كانت كذلك

---

(١) سبقت ترجمته في قسم الدراسة (ص٧٨- ٧٩).

(٢) سبقت ترجمته: (ص٧٩).

(٣) انظر: كتاب الينابيع ص١٤٢ - ١٤٥، و المجالس المؤيدية -المائة الأولىٰ- ص٤٥ - ٤٧.

(٤) انظر: أساس التأويل، ص٧٣.

(٥) انظر: دعائم الإسلام ص٩١، والأضداد-عند الباطنية- هم: كلُّ مَن اغتصب الوصاية، أو الإمامة في كلِّ عصرٍ وفي كلِّ دَوْر، وأشهرهم أبو بكر، وعمر، ونحن نقول: رضي الله عنهما، ولعن مَنْ تنقَّصهما. انظر: الحركات الباطنية في العالم الإسلامي، للدكتور: محمد أحمد الخطيب، ص١٠٩ (بتصرف).

(٦) انظر: كتاب الافتخار ص١١٠.

(٧) انظر: أساس التأويل ص٤٠، و تأويل الدعائم ١ / ٧٠، ودعائم الإسلام ص٧٤، ٨٥، ٩٢.

لأنّها رمزٌ ودلالةٌ علىٰ حُجج الليل وحجج النهار(١)، والأصلَيْن والأساسَيْن.

قالوا: والوضوء جملته، هو: معرفة الأساس بحدِّه، وغسل الفم وهو: أربعون موضعًا، اثنين وثلاثون سِنًّا وشفتان وحَنكَان، وماضِغان ولسان ومُبْلَع(٢)، قالوا: وذلك دلالةٌ علىٰ معرفة حُجج الليل والنهار الأربعة وعشرين، وسبعة أئمة / ، وسبعةٌ هم: الأول والثاني والناطق والجناحَيْن والفتح والأساسَيْن والـمُتِمّ والـحُجّة(٣). [٢٢/ أ]

قالوا: وغَسل الأنف دليلٌ علىٰ معرفة الإمام؛ لأنّ قوام الشريعةِ به، كما أنَّ قوام البدن بالريح الخارج من الأنف، وغسل الوجه وهو متصل بالرأس والرأس متصل بالوجه دالٌّ علىٰ الأساس، وغسل اليدين بالشمال (والشمال باليمين)(٤) دلالةٌ علىٰ الناطق، والشمال دلالةٌ علىٰ الأساس من الناطق، وغسل الشمال باليمين دلالةٌ علىٰ إفاضة الناطق بمادته علىٰ الأساس، وإقامة المرتبة له ومسح الرأس دلالة علىٰ معرفة اسم الإمام والإقرار بحدِّه، فلذلك كان مسحًا، وغسل الرجلين دلالةٌ علىٰ معرفة الأول، والثاني، لأنَّ قوام جميع العالم بهما، كما أنَّ قوام جميع البدن بالرِّجْلَين، لأنهما القِوام(٥).

---

(١) هم أتْبَاع الأئمة، والدُّعاة الذين رَسَخُوا في العلم، والـحُجَج يكونون مع كلِّ إمام، ويتفرَّقون في جميع الأرض، ويُوجد في كلِّ جزيرة حُجّة، وعَدَدُهم اثنا عشر، وجزائر الأرض اثنا عشر جزيرة، كما أنّ البروج اثنا عشر، اثنا عشر منهم أمْثَال ساعات الليل، واثنا عشر منهم أمْثَال ساعات النهار، فيكون مَجموعهم: أربعةٌ وعشرون، وعَمَلُهم أنهم يقومون بتوجيه الناس في أمور الدين والدنيا، ويعقدون المجالس التأويليّة، ويتميَّزون بفصاحة اللسان وقوة البيان وغزارة العلم، انظر: دعائم الإسلام ص٨٨، وكتاب الافتخار ص٧٠، وأُصول الإسماعيلية، للسلّومي، ١/ ٣١١، ٣٣١، وقد مرّ في قسم الدراسة ذِكْرُهم وذكر دعوتهم: انظر: (ص١٠٩- ١١٠).

(٢) الـمُبْلَعة: الرَّكيَّة المطويَّة مِن القَعر إلىٰ الشَّفَة. انظر: القاموس المحيط ص١٢٨ مادة (بلع).

(٣) انظر: كتاب الافتخار ص١١٤، وتأويل الدعائم ١/ ٥٧ - ٦٧.

(٤) كرِّر هذا العمل في النصّ، واختلفت تأويلاته! وربما كانت هذه الجملة زيادة من الناسخ ومكررة والله أعلم.

(٥) انظر: تأويل الدعائم ١/ ٩٢، ودعائم الإسلام، للقاضي أبي حنيفة النعمان المغربي المتوفىٰ سنة ٣٦٣هـ ص١٠٠ - ١٠١.

والاستنجاءُ[١] -مثل التطهُّر بالماء أو بثلاثة أحجار، وما ناب منابَها الأعْظُم أو رَوْث أو رجيع- دلالةٌ علىٰ جواز التطهُّر مِن الشُّكوك بالعلم مِن غير المأذونين، كالمأذون والجناح، والنهي عن العَظْم، هو: نهيٌ عن مفاتحةِ غير رشيدٍ مِن أهل الظاهر، والنهي عن الرَّوْث، معناه: النهي عن التماس اقتباس علم الباطن مِن دعوةٍ قد تَبيَّن نسخُها، والنهي عن الرجيع معناه: النهي عن اقتباس علم الملكوت مِن ذلك[٢].

والزِّنا إشارةٌ إلىٰ مفاتحة غير موثوق بمفاتحته، وغير قابل لما فُوتح به[٣].

[٢٢/ ب] والتَّيمُّم بالتراب دلالةٌ علىٰ جواز مفاتحة المدعو / لِـمَنْ تحته وفوقه مِن المأذُوْنِين[٤].

[تأويل الأذان]

قالوا: والأذان خمسة عشر كلمةً، قالوا: ومعناه: دعوة الناطق إلىٰ الظاهر[٥]، والخمسة عشر كلمة دلالةٌ علىٰ معرفة الناطق والأساس واللواحق الاثني عشر.

قالوا: والإقامة دلالةٌ علىٰ معرفة الأساس، وهي سبعة عشر كلمة، دالَّةٌ علىٰ الخمسةِ الحدود[٦] والمؤيَّدين، وهي الأصلَيْن والأساس والـمُتِمّ واللواحق الاثنىٰ عشر[٧].

---

(١) انظر: دعائم الإسلام، ٩١ - ٩٣، و ١٤٤، وتأويل الدعائم ١/ ٨٤ - ٨٥.

(٢) انظر: دعائم الإسلام، ص٩٢ - ٩٣.

(٣) تأويل الدعائم ١/ ٨٨، ٩٨، دعائم الإسلام ص١٤٩ و ١٦٧.

(٤) انظر: تأويل الدعائم ١/ ٨٧، ٨٩ - ٩٢، ودعائم الإسلام ١٤٨ - ١٥٧.

(٥) انظر:كتاب دعائم الإسلام ص، ٣١٠ و ٣٢١، وكتاب الافتخار، ص١١٦.

(٦) الـحُدود الخمْسة هم: السابق والتالي والجدّ والفَتح والـخَيَال، يقابلهم في عالم الدين: النبيّ والوصيّ والإمام والحُجة والدّاعي، انظر: كتاب الكشف، ص٦١، وانظر: ص(٢٢٨)، تسميتهم: بالحدود الروحانية، ولعلها المشار إليها أيضًا من قبل المصنف بالحروف السبعة الروحانية في (ص٤٢٠)، فتكونُ المحصلة: خمسة حدود ويضاف إليها ما ذكره من المؤيدين، فيصبح المجموع في ذلك سبعة روحانية والله أعلم.

(٧) انظر: دعائم الإسلام، ص٣٢١ - ٣٢٧ و ٣١٠ وما بعدها.

[تأويل الصلاة]

وفرائض الصلاة سبعةٌ: التوجه إلىٰ القبلة، والإحرام، والافتتاح، والقراءة، والركوع، والسجود مرتين، والجلوس، و(فضائلها)[1] اثنتا عشرة تكبيرة الركوع وتسبيحته وتكبير السجود وتسبيحته والجلوس بينهما والتسليم (بجميعهما)[2]: النية والعمل.

قالوا: فالصلاة دالّة علىٰ تأييد الأَصْلَيْن، والـمُتِمّ بدلالة قوله: ﴿أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمۡسِ إِلَىٰ غَسَقِ ٱلَّيۡلِ﴾ [الإسراء:٧٨] معناه: أقم الدعوة عند زوال الأساس ﴿إِلَىٰ غَسَقِ ٱلَّيۡلِ﴾ معناه: إلىٰ بقاء ظلمة الأضداد ﴿وَقُرۡءَانَ ٱلۡفَجۡرِ﴾ [الإسراء:٧٨] معناه: لا بُدّ من مشاهدته ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا ٧٩﴾ [الإسراء:٧٩] يعني: أبقىٰ لك للاتحاد به من الواحدة في الأزليّة، وتقوم لأخذك مقامك فتصير أولًا، ثانيًا، وثالثًا[3].

قالوا: وهي خمس صلوات، فالفجر دلالةٌ علىٰ الأَصْلَيْن، والظهر تدلُّ علىٰ النَّاطق، والعصر علىٰ الأَساس، والمغرب والعشاء الآخرة علىٰ / [٢٣/أ] الإمام[4].

---

(١) في الأصل (وفضائلهم)، والصحيح ما أُثْبِت.

(٢) كذا بالأصل، ولعلّ الصحيح: (يَجْمَعُها).

(٣) انظر: دعائم الإسلام، ص٦٥، ٢٥٥ - ٢٥٩.

(٤) لم أجد -فيما وقفتُ عليه- مِن كتب الباطنية، مَن قال بهذا القول - مع قطعي بأنَّ هناك مَن قال به؛ وذلك لأمرين: أولهما: أنّ القاضي أبا بكر اطّلع علىٰ كتب لهم لم تصل إلينا كما ذُكِر سابقًا، وثانيهما: أنّ الباطنيين مختلفون في تأويلاتهم وأقوالهم فيما بينهم فلا يكادون يتفقون علىٰ تأويل، وقد ذكر ذلك عنهم المصنف في بداية كتابنا هذا كما مر معنا انظر ١/ ٢٥٧-٢٦٠، وقد ذكر القاضي أبو حنيفة النعمان، وهو عمدتُهم ومُقدَّمهم وقاضي دولتهم: أنّ معاني الصلوات الخمس إنما هي إشاراتٌ علىٰ دعوة أولي العزم مِن الرسل، فصلاة الظهر دلالة علىٰ دعوة نوح، والعصر علىٰ دعوة إبراهيم، والمغرب علىٰ دعوة موسىٰ، والعشاء علىٰ دعوة عيسىٰ، والفجر علىٰ دعوة محمد صلىٰ الله عليهم أجمعين، وأوقعوا الركوع علىٰ الأساس، والسجود علىٰ الناطق. انظر: تأويل الدعائم ١/ ١٥١ - ١٥٤، ودعائم الإسلام ص٢٥٥ - ٢٥٦، والافتخار لأبي يعقوب السجستاني ص١٢٠.

[غاية التأويل عندهم]

فإذا عرف الإنسان هذه الأمور والإشارات و(الناطق بـ)[(١)] أسرار هذه العبادات، والمحرّمات المذكورة في الكتاب والسنة، فقد سقط عنه جميع الأعمال، ولم يُقدِم علىٰ شيءٍ مِن الشرعيات، ولا يَخشىٰ محرَّمٌ منها، وهذا تصريحٌ بالشرك، وتكذيب الرسل -صلوات الله عليهم- وإبطال الشرع مِن حيث لا شكّ علىٰ عاقلٍ في ذلك، ولا شبهة علىٰ أنه ليس يحتاج مسلم أن يُدلّ علىٰ تكذيبهم لله عَزَّوَجَلَّ ولرسله، وإنكار الملائكة، ونزول الوحي، فإنهم لا يتحاشون جحد ذلك، ولا ينكرون وصف الأنبياء بأنهم مشبِّهون ومشعبذون[(٢)]، وهم الفلاسفة الحكماء، علىٰ ما سنشرحه في باب قولهم في معنىٰ النبوة والآيات[(٣)].

وقد قال الكلّ منهم: إنّ شرائع الأنبياء النطقاء مبنيَّةٌ علىٰ حقائق تركيب الأفلاك، والأجسام[(٤)]، فلهذا قالوا: إنّ الصلاة والزكاة، وغير ذلك إشارةٌ إلىٰ ما ذكرناه ونحوه.

[غرض النبوة عند الباطنية]

وقالوا: إنّ لكلِّ شيءٍ ظاهرًا وباطنًا، وأنّ الفائدة في باطنه لا في ظاهره، ولِلأعداد ظاهرٌ وباطنٌ، وكذلك الهيئة[(٥)] والأفلاك والنجوم، حتىٰ زعموا أنّ للملاهي وللأوتار وللدفّ والطَّبْل والزَّمر والنَّرد والشطرنج والمكاييل والموازين وأسماء الشهور والأيام والسنين والأسابيع، ولكلّ شيءٍ في

---

(١) كذا بالأصل، ولعلّها زائدة.

(٢) الشعبذة أو الشعوذة: خِفّة في اليدين، وأُخْذةٌ كالسّحر، وهو معرّب شعباذة، وهو اسم رجل يُنسب إليه هذا العلم. انظر: معجم مقاييس اللغة ص٥٠٦ مادة (شعذ) و القاموس المحيط ص٦٨٩ مادة (شعبذ)، وكتاب: أبجد العلوم، صدِّيق بن حسن خان القنوجي، ص٤٢٥.

(٣) في الجزء الثاني من الكتاب (ص: ٥٢٩).

(٤) انظر: كتاب الافتخار، ص٦٠ - ٦٤، وراحة العقل، للداعي أحمد حميد الدين الكرماني المتوفىٰ سنة ٤١١هـ ص٢٥٢ - ٢٥٧، وكنز الولد، لإبراهيم بن الحسين الحامدي، ص٢٧٦، وكتاب: إثبات الإمامة لأحمد بن إبراهيم النيسابوري ص٣٠ - ٣٧.

(٥) الهيئة: حال الشيء وكيفيّته، وصورته وشكله، وكثُر استعمال لفظ الهيئة في الخارج. انظر: الكليات ٥/ ٨٤، وكشاف اصطلاحات الفنون ٢/ ١٧٤٦.

[٢٣/ب] العالم ظاهرٌ وباطن، والفائدة في باطنه[١]، وأنّ جميع العالم / وسائر الأمور تـدلّ علىٰ السـابق والثاني الإلهين الروحانيين، وإنمـا تدلّ الأمور علىٰ ذلك ببواطنهـا لا بظواهرهـا، وأنّ جميـع مـا يقوله أهل الحشـو مِن أهـل الظاهر والعاملين بالشـرائع؛ أنه عبادات وفرائض وحدود ونواهي فإنه باطلٌ، وإنما وضعه النُّطَقَاء أصحاب النَّوَامِيْس[٢] سياسةً للعامة ولمنعها به عن الـهَـْرج[٣] والبغي والفسـاد، بوَضْع أسبابٍ ظاهرة وليحملوا به كلّ التعاون والتكاثر مِن العبادات والتكليفات لكي يأمنوا به بعضَهم شرّ بعضٍ وليَشغلوا به عن الفراغ الـمُؤَدِّي إلىٰ التبسُّط والتعدِّي والتظالم[٤].

قالـوا: وفـي وضعِهـم هـذا الظاهـر وجعْلِه شـرعًا؛ وجهٌ آخـر مِن وجوه الحكمـة، وهو: أنها أمثالٌ مضروبة بعلم الملكوت الـمُخرِج مِن العَمىٰ إلىٰ البصيـرة، ومِن الضلال إلـىٰ الهداية، ومن الغواية إلىٰ الرّشـاد، وإنما يجري جميعُ ما أُوْدِع ظاهر القرآن والسنن والشرع -في دلالته علىٰ باطن هذا العلم والحقّ- مجرىٰ ما عليه خلق الإنسـان، قالوا: فإن كان العقل الأول قد جعل خلقـه؛ الدلالة علـىٰ أمور عجيبة كالأمـور العلوية، وذلـك كالعقل والنفس كالدلالة علىٰ الطبائع.

[تعليق قلب المدعو بإثارة الأسئلة المُدهشة]

قالوا: وفي كتاب الله عَزَّوَجَلَّ ما يدلّ علىٰ أنّ ما نُطق به فيه ظاهرٌ ومُشكل؛ يدلُّ علىٰ باطنٍ مكنون، وإلّا فما معنىٰ قولـه: ﴿كٓهيعٓصٓ ۝١﴾ [مريم:١] و﴿الٓمٓ﴾ [البقرة:١] / و ﴿حمٓ ۝١﴾ [غافر:١] و﴿الٓر﴾ [يونس:١] [٢٤/أ]

---

(١) انظر: رسائل إخوان الصفاء ١/ ٤٨ - ٥٦، ١٨٣، ١٩٦ - ٢٠٢، ٢٠٦ - ٢١٧ و٢/ ٤٦٣ - ٤٦٨ و٣/ ٩٠.

(٢) النَّواميس: مِن (نمس) وهو: سَتْر الشيء، والنَّاموس: صاحب سِرّ الإنسـان، ونمَسَ: قـال: حديثًا في سِرّ، والنَّاموس: جبريـل عَلَيْهِ السَّلَامُ. انظر: معجم مقاييس اللغة ص١٠١١ مادة (نمس).

(٣) الـهَرْج: الفتنة والاختلاط والقتل. انظر: القاموس المحيط، ص١٣٤٤ مادة (هرج).

(٤) انظر: رسائل إخوان الصفاء وخلان الوفاء ١/ ٢٩٢، ٢٧٣، ٢٩٧ - ٢٩٨، ٣٢١ - ٣٢٣، ٣٢٨ - ٣٣٠ و٤/ ٩ - ١٣، ٦٣، ٧٨، ١٣٠، ١٣٨، وكتاب إثبات الإمامة لأحمد بن إبراهيم النيسابوري ص٤٠-٤١.

﴿الٓمٓصٓ ۝١﴾ [الأعراف:١] و ﴿حمٓ ۝١ عٓسٓقٓ ۝٢﴾ [الشورىٰ:١، ٢] و﴿ يسٓ ۝١﴾ [يس:١] وأمثال هذه مما قد دُهِش في تأويله أهل الظاهر، وحارت فيه عقولهم[١]، وله باطنٌ عِلْمه عند العلماء النجباء مِن أهل علم الباطن.

قالوا: ولـمّا كانت الأمور تَرِدُ، وجهَ ضياءٍ وظلامًا، وحرًّا وبردًا، ورطوبةً ويبوسةً، وليلًا ونهارًا، وكان الإنسان مركبًّا مِن نوعين مختلفين أحدهما: يُرىٰ، والآخر: لا يُرىٰ، كان دعوةُ الحُكماء النُّطقاء إلىٰ الدِّين علىٰ وَجْهَين: ظاهرًا وباطنًا، وكذلك الدنيا والآخرة، والنفي و الإثبات، دليلٌ علىٰ الظاهر والباطن.

قال القاضي[٢] -رضوان الله عليه: وإنما يُدخِلون مِثل هذا علىٰ العامة والأوْغاد و(الطَّغَام)[٣] مِن أتباعهم الجهّال الذين لا عِلم لهم ولا تمييز مِن

(١) لم يُدهَش أهل الحقّ في هذه الحروف ولم تَحر عقولهم، بل لهم في ذلك الأقوال المشهورة، والتفسيرات المأثورة، وقالوا: إنّ الله عَزَّوَجَلَّ لم يُنْزل هذه الحروف عبثًا ولا سدىٰ، وذكروا في تفسيرها عِدَّةَ أقوال فمِنْها: إنها اسم من أَسماء القرآن، وقيل: إنها أسماء السُّور، وقيل: فواتح يفتتح الله بها كلامه، وقيل: هي اسم الله الأعظم، وقال البعض: إنما ذُكرت هذه الحروف في أوائل السور لبيان إعجاز القرآن، وأنّ الخلق عاجزون عن معارضته بمثله، لأنّ هذه الحروف يتخاطبون بها ولا تخفىٰ عليهم، ولهذا تجد أنه كلّما جاءت هذه الحروف في القرآن العظيم فإنه يأتي بعدها الانتصار للقرآن وبيان إعجازه وعظمته، وهذا معلومٌ بالاستقراء، وهذا القول رجّحه الحافظ ابن كثير، انظر تفسيره ١/ ٥٦، وانظر -أيضًا- تفسير ابن جرير الطبري ١/ ٢٠٤ و الـمُحَرَّر الوجيز لابن عطية ص٤٩ - ٥٠، والرسالة الحرَّة أو: الإنصاف، للمصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ ص١٢١ فقد أشار إلىٰ تلك الأقوال.

(٢) يقول الدكتور محمد رمضان عبدالله: وأصبحت كلمة القاضي إذا أُطلقت في كتب علم الكلام الأشعرية، وكتب أُصول الفقه الشافعية؛ يُراد بها: الباقلاني لاَ غيره. انظر: الباقلاني وآراؤه الكلامية ص٧. مع ملاحظة أن هذه الجملة أعني: (قال القاضي) إنما هي من ناسخ المخطوطة.

(٣) في الأصل (الطُّغاة) وهو: خطأ والصواب ما أُثبِت لمناسبة السياق.

أهل القرىٰ والسّواد(١) وحُفاة البَرْبَر(٢) والأكْراد(٣) وطَغَام الأعراب وأهل الرَّساتق(٤) والجبال، فأمّا أنْ يُفاتِحوا به أحدًا له أدنىٰ مُسْكةٍ مِن فهم أو عقل؛ فلا بدّ يَحذرون ذلك ويتَّقونه وينهون عنه أشدَّ النهي، ويقولون: لا يجب أنْ ندخل بيتًا فيه سراج، يَعْنُون: عالمًا أو فقهيًا أو متكلمًا أو عاميًّا مستبصرًا، فإنّ كثيرًا مِن العامة إذا قالوا له: مِثْل هذا التأويل، أخذوا معهم في الطَّنْز(٥) والسخرية بهم وبعلم الباطن، وإنْ لم يكن مِن أهل الفحص والعلم والنَّظر، فإنّ هذه التأويلات سخريةً وحماقةً وبعيدةً عن كُلِّ علم، فإذا رأوه كذلك امتنعوا مِن كلامه وأَيِسوا مِن استجابته.

[٢٤/ب] وإنَّما / ذكرتُ عنهم هذه التأويلات والجهالات ليكتفي بها العاقل والمستَبْصِر عن حُجج ومناظرات، ومناظرةُ مَن هذا قَدْرُ عقله ومَبْلغ علمه الربّاني المكنون المصُون عند أئمتهم ودعاتهم وأبوابهم، إذا لم يكونوا عامة جهالًا؛ باعتقاد هذه السخافات التي لا تنطبع في نفسِ عاقلٍ مكلَّف، ولا يَتوهّم صِحَّتَها مَن له تَجرُبةٌ ومِرَّةٌ(٦) سليمة، بل الدُّعاة إلىٰ هذا القول مُلْحدةٌ

---

(١) السَّواد العدد الكثير، سُمِّي بذلك لأن الأرض تسوادّ له. انظر: معجم مقاييس اللغة ص٤٧٥ مادة (سود).

(٢) البَرْبَر: اسم يشمل قبائل كثيرة في جبال المغرب، أولها برقة ثم إلىٰ المحيط، وفي الجنوب إلىٰ بلاد السودان، واختُلف في نسبهم، فمنهم مَن يزعم أنّ أصلهم مِن العرب، وقال البعض: إنهم مِن ولد فاران بن عمليق، وقال البعض: إنهم بقيةُ قوم جالوت لـمّا قتله طالوت، هربوا إلىٰ المغرب فتحصّنوا في جبالها، وهذا أرجح الأقوالَ. انظر: معجم البلدان لياقوت بن عبدالله الحموي، ١/ ٣٦٨.

(٣) الكُرْد: بالضم ثم السكون ودال مهملة بلفظ واحد، والأكراد اسم القبيلة، وقُراهم في البيضاء . انظر: معجم البلدان ٤/ ٤٥٠.

(٤) الرَّساتق: فارسيّ مُعرَّب، وهي: السَّواد، والصف من الناس والقرىٰ. انظر: الصحاح، للجوهري ٤/ ١٤٨١، والقاموس للفيروزآبادي ص٥٠٤،٥٠٦ مادة (رستق) و(رزدق)، وتفسير ابن كثير ٣/ ٣٢٦.

(٥) الطَّنَز: السخرية، طَنَز به، فهو طنَّازٌ، وهم مَطْنَزَةٌ: لا خير فهم، هيّنةٌ أنفسهم عليهم. انظر: القاموس ص٨١٤، مادة (طنز).

(٦) المِرَّةُ: القوّة، وشِدَّة العقل. انظر: الصحاح ٢/ ٨١٤.

وزنادقة ودهرية (خالصة)[1]، وكُلُّهم يعلم (أنّ مَا يُدْعَىٰ إليه)[2]-مِن ذلك- مَخْرقةٌ، ومصيدةٌ للعامة وموضوعٌ إلىٰ إبطال الدين والشرع وتصريحٌ بالإلحاد والكفر والدهر.

فلذلك ما قد نَهىٰ الكلّ منهم في كتبهم عن مناظرة أحدٍ من علماء المسلمين، وتقدَّموا إلىٰ دعاتهم بذلك، وذكروا الأمر فيه، وجعلوا المناظرة للعالم أغلظَ مِن إفشاء سرِّهم وعورتهم، وقد جعلوا الكتمان لدعوتهم، والامتناع مِن مناظرةِ كلّ مستبصر عالمٍ بهم وبمثل مذاهبهم، وموضوعاتهم ومخاريقهم هذه الركيكة السخيفة التي لا يجوز أنْ يؤمِن ويصدِّق بشيءٍ منها (مُسقطًا)[3] عِللاً وأعذارًا، مِن جنس تفاسيرهم هذه التي يموِّهون بها علىٰ العامة الجهال، ويزعمون أنّ صانعَ العالم -جلَّ اسمه- ورسلَه عليهم السلام قد حرَّموا ذلك، فقالوا: إنما أوجبوا كتمان هذا الباطن والمنع مِن المناظرة عليه، لأجل أنه سرُّ الله -سبحانه- الذي أخذ / الميثاق والعهود علىٰ رسله [٢٥/أ] وأنبيائه في طَيّهِ وكتمانه، وأنْ لا يُلقوه إلَّا إلىٰ أهله وقابليه[4]، حيث يقول تعالىٰ: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ﴾ [الأحزاب:٧] ولأجل هذه العهود والمواثيق؛ لعن الله -سبحانه- مَن لعن مِن بني إسرائيل حيث قال: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَاسِيَةً﴾[المائدة:١٣] قالوا: والعهد الذي أُمِرْنا أن نأخذه علىٰ مَن ندعوه هي الأمانة التي قال الله -سبحانه- فيها: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَن يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا ﴿٧٢﴾﴾ [الأحزاب:٧٢] وإنّ معنىٰ قوله: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَاسِيَةً يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِ وَنَسُوا حَظًّا﴾ [المائدة:١٣] أنّ النقض: إفشاء سرّ دعوتهم،

---

(١) في الأصل (خالص) وهو: خطأ والصواب ما أُثبت لمناسبة السياق.

(٢) في الأصل(أن هذا يدعوا إليه...) وهي جملة ركيكة، فتم حذف (هذا) وإبدالها بـ(ما) وتصحيح (يدعوا) ليستقيم الكلام، والله أعلم.

(٣) في الأصل (مسقط) وهو خطأ، والصواب ما أثبت لأنه حال منصوب .

(٤) انظر مسألة إيجابهم لكتم سرّهم وعدم إظهار دينهم، إلابالعهد الموثّق لأتباعهم: تأويل الدعائم ١/ ٥-٧ و كتاب: الكشف ص٤٣ و كتاب: كنز الولد ص٣٢-٣٣، وغيرها.

وكشفها، وعدول المدعو إليها عن صيانتها وسترها، وجعْل ما تضمنها أو معاندته بالكفر، واستحلال الهتْك مِن الله عَزَّوَجَلَّ وقوله: ﴿وَحَمَلَهَا ٱلْإِنسَٰنُ﴾ معناه: أفشاها وكشف سرِّها، ولم يَقم بالأمانة.

فهذا النَّحو مِن حِيلهم علىٰ العامة في الامتناع مِن المناظرة علىٰ شيءٍ مما يدَّعونه علمًا منهم بأنه لا حجة لهم ولا شبهة، ولا يمكن أن يُستدلّ عليه بعقل ولا لغةٍ ولا شرع، ولغةٌ تجري عند سائر أهل العلم مجرىٰ الطنز والتلاعب.

ومِن حيلهم -أيضًا- وما قد أصّلوه لأنفسهم في هذا الباب، وجعلوه (أساسًا غلبوا عليه العباد)[1] بالمكاسرة والبهت، واتّفاق الكُلّ منهم علىٰ جَحد كُلّ قولٍ لهم، ومصنَّف وضعوه إذا / وقفوا عليه، وكلَّمهم مُكلِّم أو مَن له معرفة بدينهم، وتكلَّم وتتبَّع القول عليهم، أبَدوا إنكاره والبراءة منه، وأنَّ إنسانًا لو تتبّع جميع أقاويلهم وحفِظها فصْلًا فصْلًا، وحرفًا حرفًا علىٰ هيئتها وترتيبها الذي وضعوه، وأتاهم بنَفْس علومهم وعباراتهم، وصِيَغ ألفاظهم؛ أنكروا ذلك وحلفوا عليه إنّا لا نعرف شيئًا مِن هذا، بل يقولوا[2] -مِن أوّل وَهْلة-: هذا كذبٌ علينا، ونحن منه بَراء، والله حسيبُ مَن يحكي عنّا ذلك، فإذا خلوا بأنفسهم؛ لعنوا مَن أفشىٰ سرَّهم، ونصبوا له الحبائل، وعادَوه وسعَوا في هلاكه، ولم يقنعوا إلّا بقتله، وبذلوا في ذلك الخطر الجسيم، وإنْ (أمكنهم)[3] قتله بحيلة؛ لم يلبثوا أنْ يفعلوا ذلك، بل سارعوا إليه وأنجزوا أمره، وأعقدوا حفظ دمائهم بإراقة دمه، وحراسة أنفسهم بإتلاف نفسه، وأخبروا أتباعهم والمتَّصلِين بهم أنَّ ذلك مِن فرائض الدين الباطن، ومِن أعظم الطاعات للقائم، فإذا قال لهم مَن يريد مناظرتهم: فأخبروا عن دينكم أنتم؟ ودَعُوا ما يحكيه عنكم، وما يدَّعون تخرَّصه عليكم، قالوا: ليس لنا تعريف سرّ الملكوت والعلم المخزون، وقد رُوِّينا عن جعفر الصادق

[٢٥/ب]

(١) كُتبت في الأصل (أسًا عليه العباد) وفيه نقص وركاكة في الأسلوب، فصُححت في المتن.

(٢) كذا، والأشبه: (يقولون).

(٣) في الأصل: (أمكنه) وهو خطأ والصحيح ما أثبت لاقتضاء السياق.

-رضوان الله عليه- أنه قال: مَن أفشىٰ لنا سِرًّا أذاقه الله حرَّ السلاح[١]، ورُوِّينا عنه -أيضًا- أنه قال: التَّقيَّة ديني ودين آبائي، ولا دين لِمَن لا تقية له[٢]، وقالوا: له إنَّ ذلك باطنُ شريعة محمد ﷺ ودينه، وإنْ / (أفشىٰ)[٣] ما قالته الرُّسل والنُّطقاء، فهو ملعونٌ لا يَحلّ كلامه. [٢٦/ أ]

[دعوىٰ الباطنية الاتصال بين الشريعة والحكمة وعدم معارضتهما]

وإنَّ معنىٰ ما قالته الفلاسفة والحكماء هو نفس ما دعا إليه محمد ﷺ ومَن قبله مِن النُّطقاء[٤]، فكلُّ ظاهرٍ يدلّ علىٰ باطن، هو نفس ما دان به ودعا إليه أرسطاطاليس[٥]، وبرقلس[٦]، ويحي النحوي[٧]، وبطليموس[٨] وأمثالهم لا خلاف في ذلك بوجه، غير أنه لا يجوز كشف ذلك لِمَن طلبه، ورغِب فيه إلَّا بعهدٍ وميثاقٍ مؤكَّد، وبأنْ لا يُفشيه إلىٰ غيره، إذا كان ذلك مِن أسرار الله تعالىٰ، ولا يجوز ائتمان كُلّ أحدٍ عليه.

---

(١) انظر: الكشف، لجعفر بن منصور اليمن.

(٢) رواه المُفَضَّل بن عمر الجعفي عَن جعفر الصادق، في كتاب (الهفت الشريف)، ص٣٠.

(٣) في الأصل: (أفشاها)، وهو خطأ، والصواب ما أثبته.

(٤) انظر: كتاب إثبات الإمامة، لأحمد بن إبراهيم النيسابوري، ص٢٩، ٥١.

(٥) هو: أرسطاطاليس بن نيقو ماخس الفيثاغوري، مُعلِّم الاسكندر المقدوني، كان تلميذًا لأفلاطون، ويسمِّيه: العقل، إليه انتهت فلسفة اليونانيين، له من الكتب: الكيان، الخطوط، المناظر، علم صناعة المنطق. انظر: إخبار العلماء بأخبار الحكماء، للوزير جمال الدين علي بن يوسف القطفي، ص٢١.

(٦) برقلس ديدوخس، أفلاطوني مِن أهل اللاذقية، القائل بالدهر، كان متكلِّمًا عالمًا بعلوم الفلاسفة متصدّرًا فيها، أبدع مقالة: أزلية الحركات بعد إثبات الصانع، له مِن التصانيف: كتاب حدود أوائل الطبيعيات، تفسير وصايا فيثاغورس الذهبية. انظر: إخبار العلماء بأخبار الحكماء ص٦٣، والملل والنحل ٢/ ١٤٨.

(٧) هو: يحيىٰ النحوي المصري الإسكندراني، كان أُسقفًا في كنيسة الإسكندرية، ويعتقد مذهب النصارىٰ اليعقوبية، ثم رجع عنهم لـمّا قرأ كتب الحكمة، له مِن الكتب: الردّ علىٰ برقلس القائل بالدهر، وكتاب الردّ علىٰ أرسطو طاليس وغيرها. انظر: إخبار العلماء بأخبار الحكماء ص٢٣٢.

(٨) بطليموس القلوذي، صاحب كتاب: المَجَسْطِي، مِن فلاسفة وعلماء اليونان، جاء بعد عصر أوغسطس -الملك- بـ١٦٠ سنة، انتهت إليه علم حركات النجوم، له مِن الكُتُب: المواليد، وكتاب الجغرافيا. انظر: إخبار العلماء بأخبار الحكماء ص٦٧.

وقالوا لهم -عند المطالبة لهم بذكر مذهبهم-: إنّه قد كفر وضلّ مَن اتّبع محمدًا ﷺ وغيره من النطقاء ممن قبله بتكفير الفلاسفة، حتىٰ نسبوهم إلىٰ الكفر بالله عَزَّوَجَلَّ وإبطال آياته وكتبه ورسله، بذهابهم عن موافقة الرسل للأوائل، واتّفاق دينهم للجهل بباطن ما دَعَوا إليه، وعُدولِهم عَن أخذ العلم عن أهله، وتأويل أُمم النُّطقاء علىٰ الفلاسفة في جحد النبوة، والتوحيد، وإبطال الدين، واعتقاد الضلال، كمَثَل أتباع الفلاسفة الضعفاء مِن الآخذين عنهم في تجهيل رسل الله عَزَّوَجَلَّ وهَزلهم بهم[1]، حتىٰ أضافوا إليهم ضروبًا مِن الجهالات التي لا يُتصور لعاقل صحتها، وصِدْق المَجيء بها، نحو كلام الهدهد وتقدسيه، في قوله: ﴿وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِۦ / وَلَٰكِن لَّا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ﴾ [الإسراء:٤٤] وإضافتُهم القول بتكذيب الرُّسل في قول الله سبحانه؛ في إثبات جنةٍ فيها أنهارٌ مِن خمرٍ، ولبنٍ، وعسلٍ، ورمّانٍ وحورٍ عينٍ، وولدانٍ، وفاكهةٍ، ولحم طيرٍ مما يشتهون، وافتضاضَ الأبكار، وحدائق وقصور، قالوا: وكُلّ هذا رمزٌ وإشارات وأدلة، علىٰ علومٍ باطنة[2]. [٢٦/ب]

فظنّ جهّال أتباع محمد ﷺ مخالفة أتباع الفلاسفة له عَلَيْهِ السَّلَامُ وأنّه أراد مَا في ظاهره، فأكفروا أتباع الفلاسفة علىٰ تجهيلهم الرسل، وتكذيبهم، وجَروا في ذلك مجرىٰ المسلمين في تكذيب الفلاسفة، وإضافتهم إليهم ما لا يقولونه.

وقالت الباطنية -لعنهم الله-: ونحن قد جمعنا بين المذهبين وصدَّقنا الفريقين، فلم نُجهِّل نبيًّا، ولا كذَّبنا فيلسوفًا حكيمًا، ويجب أن يُقال: لأتباع الفلاسفة -إذا طعنوا علىٰ الرُّسل- بأمثال هذا وبالإخبار عن الله -سبحانه- بتكليف الصيام، وتحمّل العطش في الهواجر، والسعي والهرولة بين الصفا

---

(١) انظر -مثلًا-: إلىٰ كلام القاضي النعمان، عند ذِكْر قصة موسىٰ عَلَيْهِ السَّلَامُ مع الخَضِر، فقد ادّعىٰ عليه الجهل وعدم العلم في الحقيقة لأنه عارض الخضر ولم يصمت عند التعليم... انظر: دعائم الإسلام ص٥٢.

(٢) انظر -قريبًا من ذلك-: كتاب الينابيع ص١٣٧ - ١٣٩، وكتاب الافتخار ص٧٤ - ٨٤ و ٩٢ - ٩٧.

والمروة، والوقوف بعرفة، ونزع الثياب ولبس الإحرام، والسجود ورفع الأدبار، إلىٰ جهة المُرسَل لهم، وأمثال ذلك: هذا خارجٌ عن الحكمة، وأنّ المُرْسَل لهم لم يُرِدْ بهذا الظاهر الذي عليه جهّال المسلمين؛ مِن فعل الإصْرِ والأغلال، وإنما لذلك باطنٌ إذا عُرف العلم بإشارات الرُّسل ورموزهم؛ علموا أنه لا / خلاف بين دينهم ودين الفلاسفة، ولذلك قال سبحانه: ﴿وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ﴾ [آل عمران:٧] وهي واو عطف عندهم، قالوا: وهذه الآية إنما نزلت فيمن لم تبلغ درجة كشف السرّ له ممن عمل بالظاهر، ولم يُقرّ بمعرفة علم الباطن، وزعموا أنّ الفتنة إبطال المُتَقَفِّيْن مِن أهل الظاهر، لِمَا يدعونهم إليه أهل الباطن، وامتناعهم مِن بَذْل العهد علىٰ كتمانه، قالوا: ونحنُ المؤمنون بمُحكمه ومُتشابهه، والعارفون بظاهره وباطنه، والقائلون: بأنهما جميعًا مِن عند الله عَزَّوَجَلَّ وكلُّ هذه مصيدة وحِيَل ومَخاريق، ولا يَغترُّ بها إلّا شقيٌ جاهل مغرور.[1]

[٢٧/ أ]

[منهج المعارضة لهم]

وإنما ذكرنا هذه الجملة مِن قولهم في كتمان مذاهبهم، والامتناع عن المناظرة عليها، والأخْذ في طريق الجحد لها عند الموافقة عليها، لضيق الحيلة في نُصرتها بالشُّبهة فضلًا عن الحجَّة، ولخوف عطف المسلمين لهم أخرىٰ، فالأمر في مناظرتهم وموافقتهم علىٰ هذه الموضوعات والحِيَل التي نصبوها، وتحقيقُ الأخْذ لهم بموجب قولهم شديدٌ، ومَع هذا فلا ترك لمناقضتهم، والهَزل بهم، ولا ينبغي أنْ يُنكر مُنكِر قولنا: وإنَّ مناظرتهم يجب أنْ تجري مجرىٰ الهَزل بهم، والسُّخرية منهم، وأنّ هذا الجنس يجب أنْ يُقابَل عند عامة الناس / بمعارضاتٍ تماثِلُه لا يمكن الخروج عنها، وإنْ كانت هَزلًا بهم، ثمّ لابدّ أنْ يُستقصىٰ[2] فيما بعد النقض لِأُصولهم ومذاهبهم، وإبطالهما التوحيد، والنبوة، والشرائع.

[٢٧/ ب]

---

(١) ذكر المصنف -عنهم- الأقوال في تأويل هذه الآية في أوّل الكتاب، وذكرتُ هنالكَ أقوال أهل الحق فيها، ومواضع الوقف منها وتوجيه كلّ قولٍ، فليُراجَع: (ص: ٢٠٢).

(٢) استَقْصَىٰ في المسألة، وتَقَصَّىٰ: بلغَ الغاية. انظر: القاموس ص١٠٦٥.

[الردُّ علي تأويلاتهم للقرآن والشرائع]

فيُقال لهم: فيما ذكرناه عنهم[١] مِن تأويلاتهم القرآن والشرائع، علىٰ غير موجب اللغة مِن أيِّ وَجهٍ دلّ قولُه: ﴿رَّبُّ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ﴾[المزمل:٩] علىٰ إلهٍ أول وثاني، ووجوب كون المشرق هو: الأوّل منهم، والمغرب هو: الثاني، وهل علمتم أنه إشارةٌ إلىٰ ذلك بضرورة العقل، أم بدليله؟ أو بموجب اللغة؟ أو بنصٍّ مِن إمامٍ معصوم لا يجوز عليه الخطأ والكذب؟

تعلق الدليل بمدلوله

فإنّ الدليل علىٰ الشيء لابُدّ أنْ يكون له تعلُّقٌ به، ودلالةٌ عليه مِن وجهٍ مخصوص معقول، إنْ كان المدلول عليه مِن أحكام العقول وقضاياها، ونحن وأنتم عقلاء، ويجب أنْ يكون العلم بحكم أدلة العقول سواء[٢].

وإنْ كان ما يدّعونه مِن هذه الرموز والإشارات، ودلائل الألفاظ والأعداد، دلالةً علىٰ الأول والثاني، والنُّطقاء والأئمة، معلومًا بضرورات العقول، ودلائلها، وجب اشتراك جميع العقلاء في العِلم بما يُعلم اضطرارًا، كما يجب اشتراكهم في العلم بجميع الضرورات، نحو العلم بالـمُدْرَكات وأوائل العقول، وليست الدعوىٰ في أمركم -إذا ادّعيتم علم الضرورة بدلالة ما ذكرتم مِن دلالة القرآن، والأعداد، والعبادات علىٰ ماذكرتموه مِن النُّطقاء، والأئمة / وعلم الباطن- إلّا القول إنّا نعلم ضرورةً بأنكم تكذبون في هذه الدعوىٰ، وتعلمون ضرورةً أنّ جميع ما وصفتموه لا يدلّ علىٰ شيءٍ مما ذكرتموه، بل يدلُّ علىٰ ضدّ ذلك، فلا يجدون إلىٰ دفع ذلك طريقًا.

[٢٨/أ]

وإنْ قالوا: نعلم دلالة ذلك علىٰ جميع ما قلناه بموجب اللغة، ووَضْع

---

(١) انظر: تأويلهم القرآن: مِن (ص٢٠٧ - ٢٢٢)، وتأويلهم الشرائع مِن (ص٢٣٢- ٢٤٥).

(٢) ذكر المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذه المسألة -وهي أنواع الأدلة وتعلّقها بمدلولها- في عِدةٍ مِن كُتبه، انظر: كتاب التمهيد ص١١ - ١٤ ورسالة الحرة ص١٤ - ١٥، وانظر للاستزادة مِن هذه المسألة، كتاب مِعيار العِلم لأبي حامد الغزالي، ص٧٢، والمستصفىٰ مِن علم الأصول للغزالي ١/ ٧٤، وأبكار الأفكار في أصول الدين، لسيف الدين الآمدي، ١/ ١١٩ - ٢٠٧، وشرح الكوكب المنير لمحمد بن أحمد الفتوحي -ابن النّجار- ١/ ١٢٥- ١٤٥، وشرح العقيدة الأصبهانية لشيخ الإسلام ابن تيمية ص٥٠ وغيرها.

الأسـماء[١]، قيـل لهـم: فمتىٰ عَقَـلَ أهل الُّلغة بأنّ المشـرق اسـمُ إلـهٍ أوَّل؟ والمغرب: اسم إلهٍ ثاني؟ وأنّ الأمانة أخْذُ عهدِكم؟ إلىٰ غير ذلك مما قالوه.

وقد أطْبَق أهل اللغة وكُلُّ عارفٍ بِسـرِّ خطابـهم، أنّه ليس في شـيءٍ مما ذكروه، وما وضعه أهل اللغة لإفادة شـيءٍ مما وَضعوه مِن النُّطقاء، والأئمة، والـحُجَج، وعلم الباطن، والجاهلية التي يَدّعونها.

وإنْ قالـوا: إنمـا نعلم دلالة ما ذكرنـاه علىٰ ما قلناه بتوقيـفِ إمام صادق معصـوم لا يجوز عليه الكذب والخطأ والتغييـر والتبديل، قيل لهم: وقِّفُونَا، وعرِّفونا هذا الإمام، مَن هو؟ ووقِّفُونا علىٰ ثبوت إمامته، بل دلُّوا علىٰ عصمته مِـن كلِّ خطأٍ وزَلَل، ثم دلُّوا علىٰ صِدْق ذلك، ثم مَن سـلَّم لكم ذلك؟ وأنتم متَّهَمُـون عليه وغير مأمونِيْـن، ولا مَن نَقل إليكم عنه، ويُكلَّمون في ذلك بما قـد بيَّناه في كتابي الإمامة[٢]، وفي كتاب الـمُقْنِع في أُصول التكليف[٣]، فلا يجدون إلىٰ الصحيح شيئًا مما يَدَّعونه طريقًا.

ويُقال لهم: فإنّ جميع الإمامية[٤] القائلين بالنصّ علىٰ عليّ -رضوان الله

---

(١) وَضْع الأسـماء، أو: الأسـماء الـمُتَواضعة: جَعْلُ اللفظ بإزاء المعنىٰ، وفي الاصطلاح: تخصيص شـيءٍ بشيءٍ متىٰ أُطلِق أو أُحسَّ الشـيءُ الأوّل فُهِمَ منه الشيءُ الثاني، ووَضْع الشـيء: كونه مشـارًا إليـه بالإشـارة الحسّية، وتخصيص اللفـظ بالمعنـىٰ بحيث يدلّ عليـه مِـن غيـر قرينة إنْ كان مِن جهـة واضع اللغة، وهـو: الله تعالىٰ، أو البشـر، كوضع السـماء والأرض، ومنه: الوضع اللغوي، والشرعي، والحسّي، و العُرفي، وغير ذلك. انظـر: التعريفات للجرجانـي ص٣٤٧، والكليات، لأبي البقـاء الكفوي ٥/ ٣١، وانظر لموضوع: وَضْع الألفاظ والأسـماء و تواطؤ الناس علىٰ ذلك: لكتاب المصنف الكبير: التقريب والإرشـاد ١/ ٣١٩ - ٣٢٧، و الرِّسـالة الحرة، له رَحِمَهُ ٱللَّهُ ص١٥، والفهرست لابن النديم ص٧-٨، ومِعيار العلم، للإمام الغزالي ص٧٢، ٧٩، ٧٦، ٨١، ٨٢ وغيرها.

(٢) كتـاب الإمامـة، مِـن مصنفـات القاضـي أبـي بكـر المفقـودة، وقد سـبق الـكلام عليه -بالتفصيل- في قسم الدراسة: (ص: ٤٨).

(٣) وهو: مِن مصنفاته المفقودة -أيضًا- وقد سبق ذكره في قسم الدراسة (ص: ٤٨).

(٤) الإمامية: القائلون بوجـوب الإمامة، والعصمة، ووجوب النصّ، أو يقال: إنهم مَن دانوا بوجوب الإمامة ووجودها في كل زمان وأوجبوا النصّ الجليّ، والعصمة والكمال لكلِّ إمام، ثم حصْرَ الإمامة في ولد الحسين بن علي، وسَـوْقها إلىٰ الرِّضا: عليّ بن موسـىٰ.

[٢٨/ب] عليه- ومَن بعده / مِن ولدِه[1]، يَدَّعُون أنهم قد لَقوا الإمام، وعَرَفُوا تكذيبَه لكم ولعنَه إياكم وبراءتَه منكم، وأنكم مُلحدون لا تتعلَّقُون بشيءٍ مِن الإسلام، مِن مذهب الإمامية، أو غيرهم بحالٍ، فماذا تُدافعونهم عَن ذلك؟ فلا يجدون إلىٰ دفعه سبيلًا.

وسبيل المُكَلِّم لهم أنْ يطالبهم بهذه المطالبة، ويأخذهم بواجبها قبل بُدوّ المعارضة لهم في سخافتهم، ثم يشرع -حينئذٍ- في المعارضة بمثل ما يدَّعونه، ليُنبِّه العامة علىٰ جهلهم، لا لإزالة شكٍّ عن قلبِ عالمٍ في كفرِهم ومَلاحِدِهم وإلحادهم.

ولابدَّ مع اختلاف العقلاء في الأديان والمذاهب مِن الرجوع إلىٰ طرق معروفة، وأُصول معلومة، يُتطرَّق بها إلىٰ علمٍ صحيح، ما يختلف فيه مِن فاسده، والأُصول مِن ذلك: إمّا أنْ تكون ضرورةً يشترك العقلاء في العلم بها، ويرتفع النِّزاع بينهم فيها، وليس هذا الدِّين الرَّذِل[2] مما يجوز أنْ يُعلم صحَّته فضلًا عَن جواز العلم به ضرورةً، أو يكون طريق العلم بصحيح ما يختلف فيه النَّظر.

[أنواع الأدلة] والدليل والأدلة ضَرْبان[3]: عقلاً أو سمعًا، فالسَّمع: خبرُ نبيٍّ صادقٍ مُؤَدٍّ عن الله -سبحانه- قد قامت حُجَّتُه، وانقطع العددُ في العلم بصدِقه، ووَقَارِه، وعصمته بما يُظهره الله -سبحانه- علىٰ يده مِن المعجزات[4]،

انظر: أُصول مذهب الشيعة الإمامية، للقفاري ١/ ١٠١.

(١) انظر: مقالات الإسلاميين لأبي الحسن الأشعري، ص١٦ - ١٧.

(٢) الرَّذل هو: الدُّون الخسيس، أو الرديء مِن كُلّ شيء، والرَّذيلة: ضد الفضيلة. انظر: القاموس المحيط ص٥٠٣، مادة (رذل).

(٣) عرّف المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ الدَّليل بقوله: هو المُرْشِد إلىٰ معرفة الغائب عن الحواسّ، وما لا يُعرف باضطرار. وأضاف أدلةً أخرىٰ غير ما ذُكر -هُنا- وهي: الإجماع والقياس. انظر: التمهيد ص١٣، وانظر للاستزاده: روضة الناظر لابن قدامة وشرحها للدكتور: عليّ بن سعد الضويحي، ١/ ٣٦٠.

(٤) المعجزة هي: الأمر الخارق للعادة الذي يُجريه الله عليٰ يد نبيٍّ مِن أنبيائه، والاستدلال بها -فقط- علىٰ صدْق النبيّ، قولٌ مشهور عند المتكلمين، وقد عُورِضوا في ذلك،=

ويبيِّنه علىٰ يديه مِن قاهر الآيات.

وقد بيَّنا أنّ صحة تأويلهم هذا في دينهم، لا يُعلَم بضرورة العقل، ولا بدليله، ولا هو مِن / مُوجِب اللغة(١) بفوائد ماذكروه مِن الألفاظ والأعداد، ولا بِفَهْمِ خبرِ نبيٍّ صادقٍ بما يدَّعون، وأَنَّ ما يدّعون مِن الإمامة في الجملة من إثبات إمامٍ معصوم؛ باطلٌ لا أصل له، علىٰ أنّ أكثر مُثبتِيه يَحكُون عن الإمام المعصوم أنه بريءٌ مِن دينهم ومُكفِّرٌ لهم(٢)، ومُوقِفٌ للشيعة(٣) علىٰ انسلاخهم مِن الإسلام والدين، وإذا كان ذلك كذلك: عُلم أنه لا شيءَ في أيدي هؤلاء الجهّال يدلُّ علىٰ ما قالوه ومَا ادَّعَوْه مِن العبادات التي يشبِّهون بها علىٰ العَوَام والجهَّال، وسبيْلُ مُكلِّميهم أنْ يكون لهم العناية بتقرير هذا الأصل الذي أصَّلْنا لهم، والمطالبة بواجبه(٤)، فإنه لا مَخرج لهم منها في كلِّ شيءٍ يدَّعونه. [٢٩/ أ]

=لأنهم جعلوها الدليل الوحيد علىٰ ذلك، مع وجود أدِّلةٍ أُخرىٰ تشهدُ -معها- علىٰ صدق النبي. انظر قولهم في: الرِّسالة الحُرَّة أو الإنصاف، للقاضي أبي بكر الباقلاني ص٦٢، و شرح العقائد النسفية لسَعد الدِّين التَّفْتَازاني، ص١٢٢، وانظر: مناقشة شيخ الإسلام لهم في: شرح العقيدة الأصبهانية مِن ٥٣٧ إلىٰ ٧١٥ فصالَ وجالَ وأطالَ، بما تقرُّ به العيون وتَشرَح به الصدور، فرحمه الله، وجزاه عنّ أمة الإسلام خير الجزاء.

(١) انظر: (ص: ٢٥٤).

(٢) أي: للإسماعيلية الباطنية، انظر: (١/ ٣٣٨).

(٣) الشيعة: هم الذين شايعوا عليًّا رَضِيَ اللهُ عَنْهُ علىٰ الخصوص، وقالوا: بإمامته وخلافته نصًّا ووصيةً إمّا جَليًّا وإما خَفيًّا، واعتقدوا أنّ الإمامة لا تخرج مِن أولاده، وإنْ خرجت فبظلم يكون مِن غيره، أو بتَقيَّةٍ مِن عنده، وقالوا: ليست الإمامة قضية مصلحية تُنَاط باختيارٍ العامة وينتصب الإمام بنصبهم، بل هي: قضيةٌ أُصولية، وهي: ركنُ الدين، لا يجوز للرُّسل -عليهم الصلاة والسلام- إغفاله وإهماله، وقد عرّفهم الدكتور ناصر القفاري بقوله: هم الذين يزعمون اتِّباع عليّ بن أبي طالب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، ولم يتَّبعوه علىٰ الحقيقة، وبعبارة أصحّ: هم الرافضة المنسوبون إلىٰ شيعة عليّ. انظر: الملل والنحل للشهرستاني ١/ ١٤٦، وأصول مذهب الشيعة الإمامية، للدكتور: ناصر القفاري ١/ ٣٠-٥٦ .

(٤) وهو: أنْ نطالبهم بالدَّليل علىٰ ما ادَّعَوه، وهل هو دليلُ العقل أم السَّمع أم وَضْع اللغة أم توقيفُ إمامٍ صادقٍ معصوم؟ انظر: (ص: ٢٥٤- ٢٥٧).

[معارضتهم بأشخاصٍ غير أشخاصهم]

ويُقال لهم: إنْ قال لكم قائلٌ: إنّ الإمام المعصوم قد وقَفْنَا علىٰ ضدِّه وهو: معاوية -رضوان الله عليه- والـمُغِيرة، ومَن كان بعدهما مِن ذريَّتهما، وأنهما النَّاطِقَان، والـمُعْلَنَان روحانيان، بعد أنْ كانا جسمانيين، وأنهما اتّحدا بما كان اتَّحد به محمد ﷺ مِن قِبَل الثاني، وأنّ صاحبَ الزَّمان والدَّوْر والقائم المعصوم هو: السُّفْيانيُّ[1]، الذي يَذكرُه الناسُ هو: عن سبعة أئمة مِن بني مروان[2] هو آخرهم، وقيل: إنّه صاحبُ آخر دور محمد ﷺ والناسخ لشريعته، فأيُّ شيءٍ حُجَّتُكم؟ وبماذا تنْفصِلون منه؟

ويَجعل إمامة بني العبَّاس، وبني أُميَّة[3] وأولادهم في معارضتِكم، ويَجعل / أبابكر، وعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا والعباس وولده -رضوان الله عليهم- عن ذكرهم في مقالتكم؟ [٢٩/ ب]

وإمّا أنْ نُعارضكم به فنقول: إنّ الإمام الآخذَ عن النَّاطق، هو: العبَّاس عَلَيْهِ السَّلَامُ

---

(١) يشيرُ رَحِمَهُ اللَّهُ إلىٰ حديث السفيانيّ، الذي أخرجه الحاكم في المستدرَك برقم (٨٥٨٦) مِن رواية أبي هريرة يرفعُه إلىٰ النبيّ ﷺ: «يخرج رجلٌ يُقال له: السُّفياني في عُمق دمشق، وعامةُ مَن يَتبعه مِن كَلْب، فيَقتلُ، حتىٰ يَبقر بطون النساء، ويقتل الصبيان، فتجتمع لهم قيسٌ فيقتُلها، حتىٰ لا يمنع ذنب تَلعة، ويخرج رجلٌ مِن أهل بيتي في الحرَّة، فيبلغ السفياني، فيبعث إليه جندًا مِن جنده فيهزمهم، فيَسيْر إليه السفيانيّ بِمَن معه، حتىٰ إذا صار بِبَيْدَاء مِن الأرض خُسف بهم فلا ينجو منهم إلَّا الـمُخبَر عنهم» قال الحاكم: صحيحٌ علىٰ شرط البخاري ومسلم، ومِن رواية عليّ بن أبي طالب موقوفًا: يظهرُ السفياني علىٰ الشام ثمّ يكون بينهم وقعةٌ بقرقيسا، حتىٰ تشبع طير السماء وسباع الأرض مِن جِيَفهم، ثم يَنفتِق عليهم فَتْقٌ مِن خلفهم فتُقْبِل طائفةٌ منهم حتىٰ يدخلوا أرض خراسان، وتُقْبِل خَيْل السفيانيِّ في طَلَب أهل خراسان، ويقتلون شيعة آل محمد ﷺ بالكوفة، ثم يخرج أهل خراسان في طَلَب المهديّ. أخرجه الحاكم برقم (٨٥٣٠). انظر: المستدْرَك علىٰ الصحيحين، للإمام الحافظ أبي عبدالله محمد بن عبدالله الحاكم النيسابوري، ٤/ ٥٤٧، ٥٦٥.

(٢) مروان بن الحكم بن أبي العاص بن أُميّة القرشيّ، صحابيّ عند طائفة من العلماء، وعدَّه الذهبي مِن التابعين، جدّ خلفاء بني أُميّة، تُوفّي سنة ٦٥هـ. انظر: سير أعلام النبلاء ٣/ ٤٧٦ و البداية والنهاية ١١/ ٧٠٦ والأعلام ٧/ ٢٠٧.

(٣) بنو أُميَّة: بَطْنٌ مِن قريش، وهم: بنو أمية بن عبد شمس بن عبد مَناف، منهم: عثمان بن عفّان، ومعاوية بن أبي سفيان، وعمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ انظر: نهاية الأرب ص٨٢.

ثمّ ابنه عبد الله ثمّ عليّ بن عبد الله[١]، علىٰ هذا الترتيب إلىٰ الإمام القَادِر بالله[٢] -أَدَامَ اللهُ سُلْطَانَهُ- فلا يجدون مِن ذلك مخرجًا، ويتَّسع القول في هذه المعارضة مِنْ بَعد.

ثم يُقال لهم: في تأويلهم[٣]: ﴿ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ﴾ [المزمل:٩]، و ﴿ٱلْمَشَٰرِقِ وَٱلْمَغَٰرِبِ﴾ [المعارج:٤٠] مَا أنكرتم أنْ يكون ﴿ٱلْمَشْرِقِ﴾ هو: النبيُّ ﷺ ﴿وَٱلْمَغْرِبِ﴾ هو: أبو بكر وعمر و﴿ٱلْمَغْرِبَيْنِ﴾ عثمان وعليّ؟ مكان قولكم: الناطق والأساس والـمُتِمّ لهذا الأمر: طلحة والزُّبير وسعد وسعيد، وأنْ يكون النبي ﷺ شرقًا لأبي بكر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ وأبو بكر مغربًا له، وكُلّ مَن هو فوقه مِن بعده مشرقه، والذي بعده مغربه، فلا يجدون لدفع شيءٍ مِن ذلك طريقًا.

ويُقال لهم: في تأويل[٤] قوله: ﴿فَلَمَّا فَصَلَ طَالُوتُ بِٱلْجُنُودِ﴾[البقرة:٢٤٩] وأنّه عليّ بن أبي طالب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ مَا أنكرتم أنْ يكون: ﴿طَالُوتُ﴾ أبا بكر الصديق رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أو معاوية بن أبي سفيان؟ وأنْ يكون قوله: ﴿فَصَلَ طَالُوتُ﴾ يعني: حين استكتبَه[٥] النبيّ ﷺ الوحي، وحين سلَّم إليه الاسم الأعظم،

---

(١) عليّ بن عبد الله بن العباس، جدّ الخُلفاء العبّاسيين، وُلد عام قتل عليّ بن أبي طالب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ فسُمِّي باسمه، مِن أعيان التابعين، مات سنة ١١٨هـ. انظر: سير أعلام النبلاء ٥/ ٢٥٢،٢٨٤ و البداية والنهاية ١٣/ ٨٢.

(٢) هو الخليفة العبَّاسي: القادر بالله أحمد بن إسحاق بن المقتدر بالله بن المعتضد بن الموفَّق بن المتوكِّل بن الـمُعْتَصم بن الرَّشيد بن المهدي بن أبي جعفر المنصور، الـمُجَدِّد لناموس الخلافة العبّاسية، وُلد سنة ٣٣٦هـ وولي الخلافة سنة ٣٨١هـ وطالت أيامه، كان مِن خيار الخُلفاء، وسادات العُلماء، وكان علىٰ طريقة السَّلَف في الاعتقاد، له مُصنَّفات تُقرأ علىٰ الناس، منها: مُصنَّف في فضائل الصحابة وتكفير المعتزلة، عدَّه الشيخ ابن الصلاح مِن فقهاء الشافعية وأورده في طبقاتهم، كان كثير العبادة، يَخرج مِن داره في زيّ العامَّة، تُوفي ببغداد سنة ٤٢٢هـ ولم يخلِّف شيئًا لولدِه لفقره. انظر: سير أعلام النبلاء ١٥/ ١٢٧ والبداية والنهاية ١٥/ ٤٣٨، ٦٣٧، وشذرات الذهب ٥/ ١١٠، والأعلام ١/ ٩٥.

(٣) انظر: ص (٢٥٤- ٢٥٥).

(٤) انظر: (ص: ٢٣٠).

(٥) كان معاويةُ بن أبي سفيان رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أحدَ كتّاب الوحي للنبيّ ﷺ انظر: زاد المعاد في هَدْيّ خير العباد، لابن قيم الجوزية، ١/ ١١٧، والبداية والنهاية ٨/ ٣٥٤.

وميراث العلم، وآثار أعلام النبوة، وهي: الجنود، وأنْ يكون قوله: ﴿فَصَلَ طَالُوتُ بِٱلْجُنُودِ﴾ [البقرة:٢٤٩] / والمُرَادُ به أنّه مبتليكم بالسُّفيانيِّ [١] -القائم المُنْتَظَر- وهو: الإمامُ النَّاطق، وصاحب دَوْر محمد ﷺ وآخره، وكُلّ ناطقٍ في زمانه. [٣٠/أ]

وإنْ أحْسَنَّا معارضتكم؛ قلنا لكم: مَا أنكرتم أنْ يكون طالوتُ العباسَ؟ ويكون قوله: ﴿فَصَلَ طَالُوتُ بِٱلْجُنُودِ﴾ أنّه حازَ عِلم النبي ﷺ وميراثَه، حين سلّم إليه آثار الرسالة، وعِلْم النبوة، والاسم الأعظم، وهو: الجنود، وقوله: ﴿مُبْتَلِيكُم بِنَهَرٍ﴾ النهر هاهنا: القائمُ -المهديّ [٢]- مِن ولد العبّاس- رَضِيَ اللهُ عَنْهُ الذي به تمَّ دَوْر محمد بن عبد الله ﷺ وبالعبّاس كان ابتداؤُه، على ما رُوي مِن الخبر عن النبي ﷺ أنّه قال له: «بِنا استُفتح هذا الأمر، وبولدِك يُختَم، والخلافةُ فِيْكَ، في بَنِيْكَ ما اختلفَ الليلُ والنَّهار» [٣].

---

(١) سبق تخريج حديثه انظر: (ص: ٢٥٨).

(٢) هو: الخليفة العباسي أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن علي بن عبد الله بن عباس، وُلِدَ بإيذج مِن أرض فارس، سنة ١٢٧هـ، تولّى الخلافة بعد أبيه أبي جعفر المنصور، توفي سنة ١٦٩هـ. انظر: السير ٧/ ٤٠٠، والبداية ١٣/ ٥٤٠، والأعلام٦/ ٢٢١.

(٣) ورد هذا الحديث بروايات متعدّدة، فأخرجه الحافظ أبو نُعيم في الحِلْيَة مِن حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: خرج رسول الله ﷺ فتلقّاه العباس، فقال: «ألا أُبشّرك يا أبا الفضل، قال: بلى يارسول الله، قال: إنّ الله عَزَّوَجَلَّ افتتح بي هذا الأمر، وبذريتّك يختمه» قال الحافظ أبو نعيم: تفرَّد به لاهز ابن جعفر وهو: حديثٌ عزيز، وأخرجه الحافظ ابن عساكر مِن رواية عليّ بن أبي طالب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: لقي رسول الله ﷺ العباس يوم فتْح مكة، وهو على بغلته الشَّهْبَاء، فقال: «يا عمّ ألَا أَحْبُوك، ثم قال: إنّ الله فتَحَ هذا الأمر بي، ويَخْتمه بولدِك» وفي سنده: محمد بن يونس الكديمي، وهو ضعيف، وأخرجه -أيضًا- مِن رواية العباس -بنحوه- مرفوعًا: «اللهمّ انصر العبَّاس، وولد العباس ثلاثًا، ثم قال: يا عمّ أَمَا علمتَ أنَّ المهدي مِنْ وَلَدِك موفَّقًا راضيًا مرضيًّا»، وأخرجه الخطيب البغدادي في تأريخه، مِن رواية عمار بن ياسر، قال: بينا النبي ﷺ راكبٌ إذْ حانت منه التفاتةٌ، فإذا هو بالعباس فقال: «يا عباس، قال: لبيك يارسول الله، قال: إنّ الله فتحَ هذا الأمر بي، وسيختِمُه بغلام مِن ولدك، يملؤُها عدلًا كما مُلِئَت جَورًا، وهو الذي يصلِّي بعيسى» قال الدكتور بشار عوّاد معروف: هذا إسنادٌ تالف، وأخرج نحوه الترمذي مِن =

وأنْ يكون قوله: ﴿مُبْتَلِيكُم بِنَهَرٍ﴾ [البقرة:٢٤٩] يعني: مَن أقام علىٰ ما تدَّعيه الباطنية مِن علم الباطن، وأنكر خلافة العباس وولده، وإسقاط العبادات، فليس مني ﴿فَمَن شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي﴾ [البقرة:٢٤٩] أي مَنْ لمْ يُفارق ظاهر شريعة محمد ﷺ إلىٰ ما يُدعَىٰ إليه مِن الباطل، والكذب علىٰ الله -سبحانه- ويُقيم عليه، ويتمسَّك به، ومَن تمسَّك بالظاهر وأقام عبادات الشرع وتمسَّك بإمامة العباس، والأئمة مِن ولده، وتبرَّأ مِن عدُوِّهم: ﴿فَإِنَّهُۥ مِنِّيٓ﴾ وقوله: ﴿إِلَّا مَنِ ٱغْتَرَفَ غُرْفَةًۢ بِيَدِهِۦ﴾ [البقرة:٢٤٩] مرادٌ به مَن تمسَّك

=طريق ابن عباس، أنّ رسول الله ﷺ قال: «يا عمّ إذا كان غَداة الإثنين فأتِني أنت وولدُك، حتىٰ أدعو لكم بدعوةٍ ينفعك الله بها وولدَك، قال: فغَدا وغدَوْنا معه، فألْبَسَنا كساءً ثم قال: اللهمّ اغفر للعباس وولده مغفرةً ظاهرةً وباطنة لا تغادر ذنبًا، اللهمّ احفظهُ في ولدِه»، زاد رُزين: واجعل الخلافة باقيةً في عَقبه. قال الترمذي: هذا حديثٌ حسنٌ غريب، عدا زيادة رزين فإنها مُنْكَرة كما صرّح بذلك المحدِّث: عبدالقادر الأرناؤوط، وأخرج البزَّار، والبيهقي نحوَه مِن طريق أبي هريرة يرفعُه «فيكم النبوَّة والمَمْلَكة» -وفي سنده: محمد بن عبدالرحمن القرشيّ العامريّ، ابن أبي ذئب، وهو ثقةٌ فقيه، ولا عِبرة بما نقله محقق دلائل النبوة بأنه ضعيف، وهذه إحدىٰ عجائب القلعجي!- وعند ابن عساكر: «الخلافة فيكم والنبوَّة»، وأصلحُ ما ورد في الباب روايتي الترمذي والبزَّار السَّابقتَيْن، وكذا الموقوف علىٰ ابن عبّاس -ولفظُه: كما فتحَ اللهُ في أوّلنا، فأرجو أنْ يختمه بنا، والرواية الأخرىٰ عنه: منّا السفَّاح، ومنّا المنصور، ومِنَّا المهديّ، أخرجها البيهقي في دلائل النبوة ٦/ ٥١٤، ٥١٧- كما أفاد بذلك الحفَّاظ: الذهبي، وابن كثير، والسيوطي -رحمهم الله. انظر: سنن الترمذي في كتاب المناقب، باب مناقب أبي الفضل العباس بن عبدالمطلب برقم (٣٧٦٢)، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، للحافظ أبي نعيم أحمد بن عبدالله الأصفهاني، ١/ ٣١٥، ودلائل النبوة، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، ٦/ ٥١٧، وتأريخ مدينة السلام -بغداد- للحافظ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، ٥/ ١٨٨ - ١٨٩، وتأريخ مدينة دمشق، للحافظ أبي القاسم علي بن الحسن بن عساكر، ٢٦/ ٢٩٨، ٣٤٧، ٣٤٩، وسير أعلام النبلاء ٧/ ٨٤، والبداية والنهاية ٩/ ٢٧٧، وتقريب التهذيب للحافظ ابن حجر ص٨٧١، ٩١٢، وتأريخ الخلفاء، للحافظ جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، ص٨٠. ومما تجدر الإشارة إليه أنَّ المصنِّف تقصَّىٰ هذه الروايات والأخبار في ولاية بني العباس وفضائلهم في كتابيه: البحث والإلباس عن مناقب العباس، وكتاب: فضائل الأئمة من بني العباس، انظر: قسم الدراسة (١/ ٦٣)، وقد تقصَّاها مِن بعده الحفّاظ: أبو بكر البيهقي في دلائل النبوة ٦/ ٥١٣ - ٥١٨، وأبو القاسم ابن عساكر في تأريخ مدينة دمشق ٢٦/ ٢٧٣ - ٣٨٠، وجلال الدين السيوطي في تأريخ الخلفاء ٧٩ - ٨٤، والحمد لله مِن قبلُ ومِن بعد.

[٣٠/ب] بموالاة العشرة المعدودين للجنة الذين عدَّهم / النبيّ ﷺ[١] أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعليّ، وطلحة، والزُّبير، وسعد، وسعيد، وعبد الرحمن بن عوف، وأبو عبيدة بن الجرّاح، والحادي عشر والثاني: العباس وحمزة ابني عبد المطلب، لأنّ في اليد اثني عشر علامة[٢]، تدلّ على هؤلاء الاثني عشر ووجوب وَلائِهم.

وقوله: ﴿فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾ [البقرة:٢٤٩] تمسّكوا بالباطن، وإبطالِ الشرع الظاهر، إلّا مَن اتّبع العبّاس وولده، وهم الذين آمنوا، وهم: شيعة العبّاس وعُظماء الأئمة مِن ولده، وقوله: ﴿قَالُواْ لَا طَاقَةَ لَنَا ٱلْيَوْمَ بِجَالُوتَ وَجُنُودِهِۦ﴾ [البقرة:٢٤٩] مرادٌ به رجلٌ كافر، منافق، كَفَرَ بشرع محمد ﷺ واتّبع هواه، وهو: عبد الله بن ميمون القدّاح ونسله ومَن تمسَّك بدينه، وركَنَ إلىٰ مذهبه، فلا يجدون مِن ذلك مخرجًا.

---

(١) يُشير إلىٰ حديث العشرة المبشَّرين بالجنة، الذي أخرجه أهل السُّنن، والمسانيد، مِن رواياتٍ متعدِّدة، منها: رواية سعيد بن زيد أنّ رسول الله ﷺ قال: «عشرةٌ في الجنة: أبو بكرٍ في الجنة، وعمر في الجنة، وعليّ، وعثمان، والزبير، وطلحة، وعبد الرحمن، وأبو عبيدة، وسعد بن أبي وقّاص»، قال: فعدّ هؤلاء التسعة، وسكت عن العاشر، فقال القوم: ننشدك اللهَ يا أبا الأعور، مَن العاشر؟ قال: نشدتموني بالله، أبو الأعور في الجنة، قال: هو سعيدُ بن زيد بن عمرو بن نُفيل. أخرجه أبو داود في السُّنة، باب ما قِيْلَ في الخلفاء، برقم ٤٦٤٨، ٤٦٤٩، ٤٦٥٠، وورد مِن طريق عبد الرحمن بن عوف رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أخرجهُ الترمذي في المناقب، باب مناقب عبد الرحمن بن عوف برقم ٣٧٤٧، ٣٧٤٨، وقال: حديثٌ حسنٌ صحيح، وصحّحه -أيضًا- الشيخ المحدِّث: عبد القادر الأرناؤوط رَحِمَهُ اللَّهُ في: جامع الأُصول ٨/ ٥٥٧.

(٢) دين الباطنية قائمٌ علىٰ الرموز والإشارات والأعداد، فهم يجعلون لكلّ عدد معنىً باطن، حتىٰ لو كان هذا الأمر لا معنىٰ له، مثل عدد ثُقب الإنسان، و علامات اليد، والمؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ هنا يعارضهم بمنطقهم، ويردّ عليهم بأسلوبهم، حتىٰ يكون ذلك أقنع وأردع، لِمن كان له قلب، أو ألقىٰ السمع، ولو مِن غيرهم، حتىٰ لا يَغْتَرَّ أحدٌ بباطلهم، وأنّ أهل السنة -وغيرهم- بمقدرتهم أنْ يأتوا بأمثلتهم وأضعاف أضعافها، فهذا مرادُ المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ مِنْ تلك المعارضات، وتجد في ثنايا هذا الكتاب أمثلةً علىٰ ما ذكرتُ.

ويُقـال لهم: في تأويلهم[١] لقولـه: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ بَطْنِهِۦ﴾ [النور:٤٥] الآية، مَا أنكرتم أنْ يكون الذي يمشـي علىٰ بطنه هو: الذي لا يعرفُ (أبا)[٢] بكر الصدِّيق؟ -هذا- أنّه الإمام بعد رسـول الله ﷺ وعمر، وعثمان، وعليّ -رضوان الله عليهم- والذي ﴿يَمْشِى عَلَىٰٓ أَرْبَعٍ﴾ [النور:٤٥] هو: الـذي يعتقد إمامة الأئمة الأربعة، أبي بكر، وعمر، وعثمان، وعليّ -رضوان اللـه عليهم- وذِكْر الأربعة؛ إشـارةٌ إلىٰ التمسُّـك بإمامة هـؤلاء الأربعة، فلا يقدرون علىٰ دفع ذلك. / [٣١/أ]

وُيقـال لهـم: فـي تأويـل[٣] قولـه: ﴿وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا﴾ [آل عمران ١٠٣] أنّ الحبل هم: العشرة الذين عدُّوْهُم، المستجيب، ثم المأذون، ثم الداعي إليه، ثم الإمام، ثم الحُجّة، ثم الأسـاس، ثمّ الناطق، ثم الثاني، ثم الأول[٤]، بل مَا أنكرتم أن يكون: ﴿بِحَبْلِ ٱللَّهِ﴾ هاهنا هم: العشـرة الذي نصّ عليهم رسـول الله ﷺ بأنّهم في الجنة، دون أصحاب رسـول الله ﷺ ودون هذه الأسـماء التي قـد وضعتموها لمعانٍ مجهولة، وأشـخاصٍ غير مجهولة موجودة، ولا مخلوقة.

ويُقـال لهم: في تأويلهم[٥] لقولـه: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ①﴾[الفاتحة:١] وأنّه لـمّا كان أربـع كلمـات، واثني عشـر حرفًا، كان إشـارةً ودلالة علـىٰ أربعةٍ همـا: الأصلانِ، والأساسـان، واثنا عشـر حرفًا، تدلّ علىٰ اثني عشـر حجة، مَا أنكرتـم أنه يدلُّ مِن حيث كان أربع كلمات علىٰ إمامةِ الأئمة الأربعة: أبي بكر، وعمر، وعثمان، وعلي رضوان الله عليهم.

ويدلُّ -أيضًا- مِن حيث هو: اثنا عشر حرفًا، علىٰ أنه اثنتا عشرة حجّةً لله علـىٰ خلقـه أوَّلُهـا: ضـرورات العقـول -المبتـدأة فـي الأنفس- ثـم دَرْكُ

---

(١) انظر: (ص: ٢٣١).
(٢) في الأصل (أبو) وهو خطأ، والصواب ما أُثبت.
(٣) انظر: (ص: ٢٢١).
(٤) عدَّ المصنف تسعة، ولعل العاشر: الجناح انظر: (ص: ١١١، ٢٢١، ٢٣٥).
(٥) انظر: (ص: ٢٢٢).

الحواسّ، ثم مُوجب العادات -مِن أدِلّة العقول و(حُجَجه)[١]- ثمّ قولُ الله -تعالىٰ- ثم قولُ رسول الله ﷺ، ثم أفعالُ رسول الله ﷺ الموافقةُ في البيان مواقعُ أقواله، كقوله ﷺ: «صلُّوا / كما رأيتموني أُصلِّي»[٢] و«خذوا عنّي [٣١/ب] مناسككم»[٣]، ثمّ إجماعُ الأمة بعده، ثمّ الاجتهادُ، ثمّ القياسُ علىٰ أُصول الأحكام، ثمّ فُتْيا العالمِ العاميَّ في أحكام الفروع، ثمّ أمْرُ الإمام وقوله المنصوب للإمامة العُظمىٰ، ثمّ أحكامُ قضاته وخلفائه[٤]، ثمّ سائر الأعمال، فهذه: اثنتا عشرة حُجّة، وأربع أئمة، فهل تجدون في ذلك فصلًا؟

فإنْ قالوا: ليس هذا معلومٌ بضروة العقل ولا بدليله، ولا بحُجّة السمع والتوقيف، قيل لهم: فهذا مِثْل تأويلكم بعينه، الذي لا دليل عليه، وأنتم قد حَملتم ذلك علىٰ أشخاصٍ غير مخلوقة، وتعلّقتم بأسماءَ فارغة، وحَملتم ذلك علىٰ أمور غير موجودة، ولا معلومة، ونحن جعلنا ذلك علىٰ أمورٍ موجودة معلومة، فتأويلنا علىٰ كلِّ حالٍ أثبتُ مِن تأويلكم.

ثم يُقال لهم: في تأويلهم[٥] ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة:٢] وأنّها لـمَّا كانت سبع آيات، دلّت علىٰ سبع أئمة مِن ولد العبّاس -رضوان الله عليهم- أو

---

(١) كذا بالأصل، ولعلّ الصحيح: (وحُججها).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الأذان، باب الأذان للمسافرين برقم (٦٣١)، وفي: كتاب الجهاد، باب سفر الاثنين برقم (٢٨٤٨)، والإمام أحمد في المسند برقم (١٥٨٣٨) مِن حديث مالك بن الحويرث رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٣) الحديث بلفظ: «لِتأخُذوا مناسِكَكُم» أخرجه مسلم في كتاب الحج، باب: استحباب رمي جمرة العقبة يوم النّحر راكبًا برقم (٣١٢٤)، و أبو داود في كتاب المناسك، بابٌ في رمي الجمار برقم (١٩٧٠)، والإمام أحمد في المسند برقم (١٤٨٤٢) مِن رواية جابر بن عبد الله رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٤) هذه الاثنتا عشرة حُجّةً، التي عارض بها المؤلفُ الباطنيةَ، هي: أدلّة الأحكام الشرعية المشهورة في علم أصول الفقه علىٰ خلافٍ في بعضها، انظر: المستصفىٰ مِن علم الأُصول للغزالي ١/ ١٨٩، و روضة الناظر وشرحها ١/ ٣٦٠، و شرح الكوكب المنير ٢/ ٥، وانظر -أيضًا- الرسالة الحرة للمصنف ص١٩ تجد فيها تشابهًا وتطابقًا في الكلام.

(٥) انظر: (ص: ٢٢٢).

علىٰ سبعةٍ مِن بني أُميّـة هم أفضلُ مِنْ كُلِّ قائمٍ بعدهم، وأُصولٍ وأساساتٍ لهم، فذلك: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ فاتحة الكتاب، تدلّ علىٰ سبعةٍ هم: أصلُ كُلِّ قائمٍ بعدهم.

ويُقال لهم: في تأويلِ (قولِه)[1]: ﴿ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ﴾ [المائدة:٤٥] أنّه مرادٌ به، أنه إنْ مضىٰ محمد بن عبد الله، فنفسُ محمد بن إسماعيل مكانه، وكذلك المعنىٰ في: ﴿وَٱلْعَيْنَ بِٱلْعَيْنِ﴾[المائدة:٤٥] مَا أنكرتم أنْ يكون المراد / به أنّ نَفْسَ أبي بكرٍ إنْ مضت، وانقضت أيامه، فنَفْسُ عمر -رضوان الله عليه- مكانه؟ أو إنه إنْ مضىٰ النبيّ ﷺ فنفْس أبي بكر -رضوان الله عليه- مكانه، ويَخلُفه في أُمّته، فلا يجدون لدفعه مَدفعًا.

[٣٢/ أ]

[منهج معارضة المصنف لهم]

وقد نَبّهنا بهذه الجملة علىٰ طريق المعارضة[2]، والـمُعْتَمَد لهم علىٰ تأويل كلّ آيةٍ وسنةٍ يذكرونها، وأنّ الواجب في كُلِّ شخصٍ ومعتقدٍ أنْ يدّعوا أنَّ الـمُراد به: عليٌّ وذريته، أنْ يُقلَب عليهم فيُقال: بل الـمُراد به العبّاس وذريته، ومروان وذرّيته.

وكلُّ كافرٍ، ومنافقٍ مذكورٍ في القرآن يحملون به علىٰ أنّه واحدٌ مِن سَلَف الأمة، فإنه يجبُ أن يُقلَب عليهم فيمن يتولّونه، وأنّ المؤمن التقيّ هو مَن يفرّون منه، فإنهم لا يقدرون علىٰ الخروج مِن ذلك، لأنَّ فيهم مَنْ لا يصلح أنْ يُكلَّم إلّا بمثل هذه الـمُحَالات والمعارضات، لأنه لا يَعرف حقيقة النَّظر، ولا طُرُق الحُجَّة، ونصْب الأدلة، وطُرُق العلوم، وحقائق الأمور -ويعيىٰ عليه بفهمه، وإبطالُ دين هؤلاء الكفرة بالحُجَّة والدليل- بل بهذه الـمُعارضات، وأمثالها، لأنّ فيها حَسْمٌ لمادةِ جميعِهِم، وأقرب إلىٰ تشكيكه في باطلهم واستدراك أمره واستنقاذه مِن الـهَلَكَة.

---

(١) في الأصل: (قولهم)، والصواب ما أثبتُّه، وانظر إلىٰ تأويلهم هذا: (ص: ٢٢٩- ٢٣٠).

(٢) انظر: (ص: ٢٥٣، ٢٥٦- ٢٦٠).

فصلٌ مِن الكلام عليهم في هذا الباب

[٣٢/ ب]

[نقض شبهتهم في التفريق بين التأويل والتفسير]

وأمّا دعواهم في هذا الباب أنّ التأويل علمٌ مخالفٌ لمعنىٰ التفسير[١]/ ومُفَارِقٌ لَهُ وأنه في غير معنىٰ يتعلَّق بالنظر والأدلة -وأنّ أكثر الناس علىٰ أنّ تأويل الآية هو: تفسيرها وهو معناها وهو المراد بها وهو المقصود بها- وقد فرّق كثيرٌ منهم بين قول القائل: ما تفسير هذه الكلمة؟ وما تأويلها؟ وما تمامها؟ وما المُراد بها؟ فتَهوِيْلُهم علىٰ العامة مِنْ أتباعهم، بذِكْر الفرق بين التأويل والتفسير، مِن حِيَلهم -أيضًا- ومخاريقهم، والذي قالوه في ذلك قد بَيَّنه بعضُ أهل العلم والكلام في التفسير، وزعموا أنّ التفسير هو: الإخبار بسبب نزول الآية، والحال التي نزلت عليه، والأمر الذي كان سببًا لنزولها، وأنّ هذا مما لا يُدرك بضرورةٍ، ولا بدليل، وإنما يُعلم بطريق الخبر، والنَّقل المُوجِب للعلم، والقاطعُ للعدد، ولا نَقْل فيما يوجب العلم، والقطع مِن أحكام الدِّين المتعلِّقة بالأسباب؛ إلَّا خبر يوجب العلم، وإنْ لم يكن مِنْ هذا الباب، بل مما يجوز العمل فيه بالرأي، وبغلبة الظن في الأسباب المذكورة بأخبار الآحاد، علىٰ ما قد بيَّناه في أُصول الفقه[٢].

فأمّا التأويل فهو: معنىٰ الآية، والمراد بها، وإنْ كانت لا تحتمل إلّا معنىً واحدًا في موضع اللسان، ولم يدلّ دليلٌ علىٰ أنها معدولٌ بها عَن حقيقتها إلىٰ المجاز[٣]، وحُملت علىٰ ما وُضعت له دون غيره، وإنْ كانت محتمِلة

---

(١) انظر: (ص: ٢٠١- ٢٠٣).

(٢) انظر: كتاب التمهيد، للمؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ ص٣٨٤، ٣٨٦. ومسألة أخبار الآحاد مضىٰ ذكرها في قسم الدراسة (ص: ١٤١- ١٤٤).

(٣) المجاز: ما استعمل في غير ما وضع له لاتِّصالٍ بينهما، وتجاوز به إلىٰ غيره، من قولك: جزت النهر، وقيل: المجاز يكون بالزيادة في الكلام والحذف منه والنقصان. واختلف أهل البيان والتفسير في وقوعه في اللغة والقرآن علىٰ ثلاثة أقوال الأول: وقوعه في اللغة والقرآن، وهو قول: الجمهور، الثاني: إنكاره مطلقًا، في اللغة والقرآن، وهو قول: أبي علي الفارسي، وأبي إسحاق الإسفرائيني، وهذا القول رجّحه شيخ الإسلام ابن=

لمعانٍ متغايرة مختلفة ومشتركة فيها، ومتناولةً لـه تناولًا واحدًا، وكان مراد الله -سبحانه- بالقول معنىٰ واحدًا منها، فلابدَّ أنْ يدلّ عليه بعقل وسمع، وإنْ كان مما لا يُعلم المراد به عقلًا، / فلابدّ مِن توقيفٍ عليه، وبيانٍ له بطريق القول والنصِّ عليه، وإنْ كان مما يُعلم المراد به عقلًا وإحالةَ ما عداهُ علىٰ الله تعالىٰ؛ حُمِل ذلك علىٰ موجب دليل العقل، فهذا معنىٰ التأويل، والمراد بالخطاب[1].

[٣٣/ أ]

وجميع ما حكيناه عنهم مِن تأويلهم القرآن والعبادات[2]، شيءٌ لا يوجب العقل بضرورته ولا بدليله ولا السمع القاطع وقَّف عليه وبيَّنه، ولا هو اتفاق أهل اللغة فيما وُضع له في أصل الخطاب، ولا مما يُستعمل فيه علىٰ وجه الأمر والاتِّباع، ولا مما غَلب عليه عُرْف الاستعمال، وإنْ كان ذلك في الأصل مشترَك فيما ذكروه وفي غيره، غير أنّ أهل اللغة كثيرٌ استعمالهم للكلمة فيما

=تيمية، وتلميذه ابن القيم، والشيخ محمد الأمين الشنقيطي، الثالث: إنكاره في القرآن دون اللغة، وممن قال به: داود الظاهري، و محمد بن خويز منداد، و أبو عبد الله بن حامد، وغيرهم، ولكلّ أصحاب قول حجَّتُهم وأدلَّتُهم، وأقوىٰ هذه الحُجَج -في نظري- حُجةُ مَن قال: إنه لا مجاز أصلًا في اللغة، ومِن باب أولىٰ في القرآن، وذلك لأمور مِن أهمِّها أنّ مصطلح المجاز، حادثٌ لم يكن معروفًا في القرون المفضّلة، فإطلاق لفظ الأسد -مثلًا- علىٰ الرجلِ الشجاع، إذا اقترن بما يدلّ علىٰ ذلك أسلوبٌ مِن أساليب اللغة المعروفة، وهو حقيقةٌ فيه لا مجازًا، الثاني: أنّ أهل البدع اتخذوا هذا القول سلَّمًا لهم وذريعةً لنفي صفات الله ﷻ ولذلك شنَّعَ الإمامُ ابن القيِّم عليهم، وكَسَر طاغُوْتهم في صواعقه بأكثر مِن خمسين وجهًا، فراجعها في المختصر ص٦٩٠، وانظر -أيضًا-: التقريب والإرشاد لأبي بكر الباقلاني ١/ ٣٥٢ - ٣٥٣، والكليات ٤/ ١٨٥، ومنع جواز المجاز في المنزَّل للتعبُّد والإعجاز للشيخ محمد الأمين الشنقيطي، ص٥ وموقف المتكلمين مِن الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة، للغصن، ص٤٢٣ - ٤٧٧.

(١) سبق الكلام علىٰ التأويل في قسم الدراسة (١/ ١٥٤ - ١٥٧)، وللاستزاده في موضوع التأويل والتفسير والفرق بينهما ودلالات ألفاظهما ينظر: الإتقان في علوم القرآن، للحافظ أبي الفضل جلال الدين السّيوطي، ٦/ ٢٢٦١ - ٢٢٦٨.

(٢) تأويلاتهم للقرآن مِن ص ٢٢٠ إلىٰ ص ٢٣١، وتأويلاتهم للشرائع مِن ص ٢٣٢ إلىٰ ص ٢٤٥.

قالـوه، بل قد بيّنا مِن قبل[(١)] أنّ العقل والسـمع عنـد كل عاقل ومتنبِّه يوجب سُـخف تأويلاتهم، ويدفع ما هم عليه دفعًا ظاهرًا، وليس معهم في تصحيح جهالاتهم -هذه- إلّا الدعاوي والشهوات، والتوكيد علىٰ العامة والـجُهَّال مِـن أتباعهم وأمثالهم، وهذا مُبطلٌ لمخرقتهم مِن دعوىٰ الفرق بين التفسير والتأويل.

ثـم يُقـال لهم: اعْلَموا علىٰ أنّه قد سُـلِّم لكـم أنّ التأويلَ زائـدٌ علىٰ معنىٰ التفسـير، وأنه أرقُّ وأخفىٰ وألطفُ مِن التفسـير، وأنّه يحتاج مِن فضل العلم والبصيـرة إلىٰ أكثـر ما يحتاج إليـه التفسـير، فخبِّرونا مِنْ أيـن علِمتم صحة تأويلكم هذا؟ وكوْن هذه الكلمات والحروف والأعداد دلالاتٌ وإشـاراتٌ إلىٰ مَن ذكرتم، أبضرورة العقل علِمتم / ذلك؟ أم بدليله وحجّته؟ أم بموجِب اللغـة وعُرْف أهلها؟ أم بتوقيفِ نبيٍّ صادق صاحب معجزة؟ وتُسـاق عليهم هذه الـمُطالَبة علىٰ ما بدأنا شـرحها[(٢)]، فإنهم لا يستطيعون إسناد تأويلاتهم هذه إلىٰ شُبهة، فضلًا عن حجّة. [٣٣/ ب]



(١) انظر: (ص ٢١١- ٢١٣).

(٢) انظر: (٢٥٤- ٢٥٦)، ٢٦٤ - ٢٦٧).

بابُ حِيَلِهم ومخرقتهم في التعلّق بالاحتجاج علىٰ صِحّة دينهم بالأعداد

قالوا: لـمّـا كانت السموات سبعة، والأرضين سبعة، وجب أنْ يكون الأئمة النَّاطقون بنصّ الشرائع سبعة، ولولا قصدُه بخلق ذلك سبعةً، دلالةٌ علىٰ أنّ الأئمةَ سبعةٌ، لم يكنْ لخلقهما سبعةً معنىٰ.

[الردُّ عليهم في احتجاجهم بالأعداد ومعارضتهم في ذلك]

وكذلك لولا قصده بجعْل: ﴿ٱلْحَمْدُ﴾ سبع آيات الدلالةُ علىٰ ذلك، لم يكن جعْلها سبعة أولىٰ مِن ستة أو ثمانية[1].

فيُقال لهم: مِن أيِّ طريقٍ علمتم أنّه إنما خلق السموات سبعة، والأرضين سبعة، وأنزل: ﴿ٱلْحَمْدُ﴾ سبعة ليدلّ بذلك علىٰ سبعة أئمة؟ وعلىٰ أنهم مِن ولد علـيّ -رضوان الله عليه- دون ولد غيره، أباضطرارٍ علمتم هذا؟ أم بحُجّة ودليل؟ فإنْ قالوا: باضطرار؛ بَانَ جهلُهم وظَهر أمرُهم، وقيل لهم: انَفصِلوا مِـمَّن قال: باضطرار -علم أنكم تكذبون، وأنه خلق هذه الأشياء سبعة لوجهٍ غير الذي قلتم- فلا يجدون فصلًا.

فإنْ قالوا: بدليل العقل، أو بدليل السمع لم يجدوا إلىٰ ذكْر شيءٍ مِن ذلك طريقًا.

الرد الأول العقلي [٣٤/أ]

ثـمّ يُقال لهم: مَا أنكرتم أنْ يكون خلْق ذلك سبعة دليـلٌ علىٰ أنّ الدعاة سبعة، واللواحق / سبعة، والـحُجَج سبعة، وكذلك الأجنحة، والمأذونين، والأساسات، والنواطق، والتوالي -الذي بعد العقل الأول- سبعة، وأنّ الإله الأوّل (واحدٌ)[2]، وأنّ إلههُ سبعةً، أو ستةً، بعددِ خلْقهم، لتكون الآلهة سبعة، فـإنْ مرّوا علىٰ هذا: تركوا دينهم، وإنْ قالوا: مَا يدلّ خلْق هذه السموات

---

(١) انظر: رسالة الأسابيع، للداعي: قيس بن منصور ص١٥٨ – ١٥٩، ضمن خمس رسائل إسماعيلية.

(٢) في الأصل(واحدًا) وهو: خطأ والصحيح ما أُثبت.

سبعة، علىٰ أنّ الدُّعاة والمأذونين سبعة، قيل لهم: فذلك لا يدلّ كونها سبعة علىٰ ما ذكرتم، فلا يجدون فصلًا.

الرد الثاني العقلي

ثـم يُقال لهم: مَا الفَصْل بينكم وبين مَن قال: عدد المدن سبعة، والقرىٰ والرساتق يدلّ علىٰ أنه يجب أنْ يكون عدد النُّطقاء والأئمة والأوصياء والحُجج والدعاة بِعَدِّ ذلك ؟ وإنْ لم يكن ذلك كذلك، ووجب أنْ تكون القرىٰ والبلدان علىٰ ما هي عليه مِن العدد، وربَّما نقص منه أو زاد عليه وجه، فإنْ قالوا: لا يجب ولعلّ لخلقهما علىٰ هذا الحدّ مِن العدد وجهٌ مِن الحكمة والتدبير غيرَ جعل الأئمة و النُّطقاء بعددها، قيل لهم: فمَا أنكرتم أنْ لا يدلّ خلْق ما ذكرتم سبعةً سبعة، علىٰ أنّ النُّطقاء سبعة علىٰ أنّ ما عارضناكم به أولىٰ -لأنه بلدة ورساتق وقرية أولىٰ، وهي تحتاج إلىٰ مُدَبِّر وسايسٍ[1]، وقامعٍ ورادعٍ وحافظٍ للدين- فيجبُ أنْ يدلّ خلقها علىٰ الأئمة والنُّطقاء بعددِهم وإلّا فما معنىٰ خلقها؟

الرد الثالث العقلي

ويُقال لهم: مَا أنكرتم أنْ يكون خلْق الله سبحانه لأعداد الناس -مِن كُلّ عصر- مَثَل ودليل، علىٰ عدد النُّطقاء بعددهم، وإلّا لمْ يكن لخلْق ذلك العدد والقَدْر منهم بغير زيادة ولا نقصان وجهٌ، ولأجل أنّ كلّ مُكلَّف منهم يحتاج / إلىٰ مُدبِّر ومُعلِّم، ومُقوِّم يكون حجةً عليه، ومُرشدًا له، فيجب أنْ يدلّ عددهم علىٰ عدد حججٍ وأئمة ونُطَقاء بعددهم فهذا أولىٰ، لأنّ خلق السموات سبعة،والأرضين سبعة، والثَّقْب[2] في وجه ابن آدم سبعة، وجعل آيات ﴿ٱلْحَمْدُ﴾ سبعة عِلْمٌ لِمَا لا تكليف عليه ولا مطالبةَ ولا ثوابَ ولا عقابَ، علىٰ أمورٍ تحتاج إلىٰ قيامِ حجةٍ بها، والمكلَّفون محتاجون إلىٰ ذلك بعددهم، فلا يدلّ علىٰ مثل عددهم مِن الأئمة والحُجج والدُّعاة والمَأْذُونين والنُّطقاء، ولا شُبهة ولا جواب لهم عن ذلك.

[٣٤/ ب]

---

(١) ساسَ الرعيَّة سياسةً: إذا أمَرَهَا، وَنَهاها، وفلانٌ مُجَرَّب قد ساس، وَسِيْسَ عليه: أَدَّبَ، وأُدِّبْ. انظر: معجم مقاييس اللغة ص٤٧٧، والقاموس المحيط ص٦٥٣ مادة (سوس).

(٢) الثَّقْب: الخَرْق النافِذ. انظر: القاموس ص١٧٦، مادة (ثقب).

ويُعارَضـون بمِثْل هذه المعارضـة وأمثالها في جميع ما يَدَّعون دلالته مِن الأعـداد، والثَّقْـب في وَجْه ابـن آدم، والعُقَد التي في أصابعـه وعدد أعضائه وجوارحـه، وفي تحديد العبادات والرَّكعات، وغيـر ذلك مما يُمخرقون به، فإنهم لا يجدون شيئًا يعارِضون به ولا للانفصال منه مخرجًا.

الرد الرابع العقلي

ثم يُقال لهم -أيضًا: خبّرونا؛ هل يجب خلق السـموات والأرض سـبعةً سـبعةً، أنْ يكون الواجب علينا -نحن- أنْ نجعل الأئمة سبعة؟ شِئْنا أم أَبَيْنَا، أم يُوجِـب ذلك علىٰ العقـل الذي هو عندكم الأول، والثاني[1] -إنْ ثبتُّم- أو كوْن السموات سبعةً؟ فإنْ قالوا: كَوْن السموات سبعة أوجبَ ذلك؛ تَجاهلوا؛ لأنّ السموات والأرض لا توجِب شيـئًا مِـن ذلك، وإنّما يزعمون ذلك يدلّ علـىٰ أنَّ اللـه -سـبحانه-قد جعلَ ذلك دلالـةً علىٰ أَنه قد جعل سـبعة أئمة، وجعل أشـياء سـتةً سـتة ليَدُلَّ علىٰ أنّه قدْ جعل / النُّطقـاء سـتةً ستة، فكيف يُضاف جعْل ذلك سبعة إلىٰ كون السموات سبعة؟ هذا جهلٌ مِمَّن بلَغه، لأنّ كـون السـموات سـبعة؛ عَـرَضٌ لا يُوجِب ذلـك ولا غيـره، لأنّ كَوْنَـها هو تأليفها[2] ووجودها بحيث هي، وإنْ كان هو أنْفُسَـهما فهوكسـائر الأجسـام التي لا توجِب شيئًا مِن الأئمة ولا غيرها.

[٣٥/ أ]

وإنْ قالـوا: إنّ ذلـك يُوجِـب علينا جعل الأئمة سـبعة شِـئْنَا أمْ أبيْنَا، قيل لهم: فكيف يتعلّق ذلك بجعلْنا نحن لهم كذلك؟ وهـم: ساستنا ومـدبِّرونـا، والـمُقَـوِّمـون لـنا، والله -سبحانه- هو الذي يتولّىٰ نصبَهم، ونعلم عندكم عصمتهم واتحادهم علىٰ علمه بطهارتهم، ونحن لا نعلم ذلك ولا بفهمهم، ولا إقامتهـم إلينا ولا مفوّض إلـىٰ اختيارنا، فيكونُ هذا -أيضًا مِـمَّن بلغه- (جهلًا)[3] علىٰ قول كُلِّ عاقل.

---

(١) انظر: (ص: ١٩٧).

(٢) التأليف: جَعْل الأشياء الكثيرة بحيث يُطْلَق عليها اسم الواحد، سواءً كان لِبعْض أجزائه نسبةً إلىٰ البعض بالتقدُّم والتأخر أمْ لا، فعَلىٰ هذا: يكون التأليف أعمَّ مِن الترتيب. انظر: التعريفات، للجرجاني ص١١٢.

(٣) في الأصل: (جهل)، وهو خطأ والصواب ما أُثبت.

وإنْ قالوا: إنما خلق هذه الأمور سبعة مَثَلٌ علىٰ أنه يجب علىٰ العقل -الذي هو الله عندهم- جعْل الأئمة سبعة، قيل لهم: ومَن أوْجب ذلك عليه وألزمه؟ ومِن سبيل الـمُوْجِب علىٰ غيره والـمُلْزِم له، أنْ يكون فوقه وأعلىٰ رُتبةً منه، فكيف يجب عليه ذلك بغير مُوجِب؟ ثـمَّ لو تُصوِّر وجوب ذلك عليه بغير موجِب، كيف كان العلم بأنه إذا خلق بعض الأشياء سبعةً سبعة، فقد وجب عليه لأجْل ذلك؟ ولزمه جعْل الأئمة سبعة، وعشرة، وسبعين، وسبع مائة، وسبعة آلاف، فلا يجدون في ذلك متعلَّقًا.

الرد الخامس العقلي

ويُقال لهم: إنْ وَجب ذلك علىٰ العقل الأول، وجب أنْ يكون النفس الذي هو: دونه يُوجِبُه عليه لأنه لم يخلق / الأول عندكم شيئًا سوىٰ الثاني، والثاني هو: الذي خلق جميع العالم، وإلىٰ النفس الثاني الخلق، والتركيب لتحصيل الصُّور في الأشياء، لأنها بالصورة تتميَّز(١)، فهذا يوجِب أنْ يكون النفس الثاني مُوجِبًا علىٰ العقل الذي خلقه، وذلك غاية الجهل، ولو سَاغَ أنْ يوجِب النفس علىٰ العقل -الخالق له- شيئًا لَسَاغَ لنا نحنُ وجاز منّا أنْ نُلزِم النفس الذي خلقنا أنْ نجعل الأئمة سبعة أو خمسة حتىٰ يكون المخلوق يُلزم خالقه والمربوب يُوجِب علىٰ ربِّه، وهذا -أيضًا- نهاية الجهل، وإنْ جاز لنا أنْ نوجِب علىٰ النَّفس فقد أوجبْنا نحن عليه أنْ يَجعلَ الأئمة أربعةً، فيجب أنْ يَلْزَمَهم ذلك.

[٣٥/ ب]

الرد الشرعي النقلي

فإنْ قالوا: فقد أوجبْنا نحن عليه أنْ يجعلهم سبعةً سبعة فلم يلزمه ما يوجبه أنتم عليه، دون ما نوجبه نحن؟ قيل: فقد تَساويْنا وتَعارضنْا في ذلك، فلا يَقدِرون علىٰ دفع ذلك.

وهذا مما أَخبرنا به مِن الجهل العظيم الذي تؤول إليه أقاويل دعاتهم

(١) انظر: (ص١٩٧- ٢٠١).

ومخاريقهم ومخرج الكلام معهم إلىٰ السَّخافة والسخرية بهم والهزل بأئمتهم ودعاتهم، وكيف يسوغ لمسلمٍ -صدَّق اللهَ سبحانه، ورسولَه ﷺ- أنْ يقول: جميعُ الأنبياء والناطقين سبعةٌ أو ستةٌ؟ وقد أخبر الله -سبحانه- عن إرساله خلقًا كثيرًا مِن الأنبياء، وكانوا نُطَقاء ودُعاةً إلىٰ الدين ومكلِّفين لأئمتهم، وأنَّه ذكر -سبحانه- في هذا وغيره مِن عدد الرسل (خلقًا كثيرًا)[1] لأنه قال لرسوله ﷺ: ﴿مِنْهُم مَّن قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُم مَّن لَّمْ نَقْصُصْ / عَلَيْكَ﴾ [٣٦/أ] [غافر:٧٨] فذكر: آدم[2]، ونوحًا[3]، وشعيبًا[4]، وثمود[5]، وصالحًا[6]، ويونس[7]، واليسع[8]، وداود[9]، وسليمان[10]، ويوسف[11]، ولوطًا[12]،

---

(١) في الأصل (خلق كثير) وهو: خطأ والصواب ما أثبت.

(٢) قال تعالىٰ: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ۖ قَالُوٓا۟ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ ۖ قَالَ إِنِّيٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٠﴾ وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ..﴾ سورة البقرة ٣٠ - ٣١.

(٣) قال تعالىٰ: ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦٓ أَنْ أَنذِرْ قَوْمَكَ مِن قَبْلِ أَن يَأْتِيَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿١﴾﴾ سورة نوح آية ١.

(٤) قال تعالىٰ: ﴿وَإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا ۗ قَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ ۖ..﴾ سورة الأعراف آية ٨٥.

(٥) ثمود ليس نبيًّا من الأنبياء، بل هم قومٌ أرسل الله إليهم نبيَّه: صالحًا عليه السلام انظر: الآية التالية.

(٦) قال تعالىٰ: ﴿وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَٰلِحًا ۗ قَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ..﴾ سورة الأعراف آية ٧٣.

(٧) قال تعالىٰ: ﴿وَإِنَّ يُونُسَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٣٩﴾﴾ سورة الصافات ١٣٩.

(٨) قال تعالىٰ: ﴿وَإِسْمَٰعِيلَ وَٱلْيَسَعَ وَيُونُسَ وَلُوطًا ۚ وَكُلًّا فَضَّلْنَا عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٨٦﴾﴾ سورة الأنعام آية ٨٦.

(٩) قال تعالىٰ: ﴿وَدَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي ٱلْحَرْثِ إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ ٱلْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَٰهِدِينَ ﴿٧٨﴾ فَفَهَّمْنَٰهَا سُلَيْمَٰنَ ۚ وَكُلًّا ءَاتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا ۚ﴾ سورة الأنبياء الآيتين ٧٨، ٧٩.

(١٠) قال تعالىٰ: ﴿وَوَهَبْنَا لِدَاوُۥدَ سُلَيْمَٰنَ ۚ نِعْمَ ٱلْعَبْدُ ۖ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ ﴿٣٠﴾﴾ سورة ص آية ٣٠.

(١١) قال تعالىٰ: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ ۚ كُلًّا هَدَيْنَا ۚ وَنُوحًا هَدَيْنَا مِن قَبْلُ ۖ وَمِن ذُرِّيَّتِهِۦ دَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَمُوسَىٰ وَهَٰرُونَ ۚ وَكَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٨٤﴾﴾ الأنعام ٨٤.

(١٢) قال تعالىٰ: ﴿وَإِنَّ لُوطًا لَّمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٣٣﴾ إِذْ نَجَّيْنَٰهُ وَأَهْلَهُۥٓ أَجْمَعِينَ ﴿١٣٤﴾﴾ سورة الصافات الآيتين ١٣٣ - ١٣٤.

وإبراهيم[(١)]، وإسحاق[(٢)]، وإسماعيل[(٣)]، ويعقوب[(٤)]، وزكريا[(٥)]، ويحيىٰ[(٦)]، وموسىٰ[(٧)]، وهارون[(٨)]، وعيسىٰ[(٩)]، وأيوب[(١٠)]، وإلياس[(١١)]، و(ذا)[(١٢)] الكِفْل[(١٣)]، ومحمدًا[(١٤)] -صلىٰ الله عليهم أجمعين- ومَن يُكثر تتبُّع ذِكْره وقد أخبر عنهم بالدعوة لقومهم، والنَّظر، والتعليم، ووضعْ الشَّرع، فقال: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾[المائدة:٤٨] وقال: لنبيِّنا عَلَيْهِ السَّلَامُ بعد ذِكْر جماعة الأنبياء ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ﴾ [الأنعام:٩٠] فكيف لا يكون مع ذلك قائِمِيْن ناطِقِيْن؟ فَغَرَضُ هؤلاء القوم -لعنهم الله- التكذيب بهذا، وبِكلّ ما جاءت به الرسل والكُتب، وإنْ كانوا يدَّعُون لذلك باطنًا

---

(١) قال تعالىٰ: ﴿وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَٰهِـۧمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ ۚ وَلَقَدِ ٱصْطَفَيْنَٰهُ فِى ٱلدُّنْيَا ..﴾ سورة البقرة آية ١٣٠.

(٢) قال تعالىٰ: ﴿وَبَشَّرْنَٰهُ بِإِسْحَٰقَ نَبِيًّا مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿١١٢﴾﴾ سورة الصافات آية ١١٢.

(٣) قال تعالىٰ: ﴿وَٱذْكُرْ فِى ٱلْكِتَٰبِ إِسْمَٰعِيلَ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ صَادِقَ ٱلْوَعْدِ وَكَانَ رَسُولًا نَّبِيًّا ﴿٥٤﴾﴾ سورة مريم آية ٥٤.

(٤) قال تعالىٰ: ﴿وَٱذْكُرْ عِبَٰدَنَآ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ أُوْلِى ٱلْأَيْدِى وَٱلْأَبْصَٰرِ ﴿٤٥﴾ إِنَّآ أَخْلَصْنَٰهُم بِخَالِصَةٍ ذِكْرَى ٱلدَّارِ ﴿٤٦﴾ وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ ٱلْمُصْطَفَيْنَ ٱلْأَخْيَارِ ﴿٤٧﴾﴾ سورة ص الآيات ٤٥، ٤٦، ٤٧.

(٥) قال تعالىٰ: ﴿وَزَكَرِيَّا وَيَحْيَىٰ وَعِيسَىٰ وَإِلْيَاسَ ۖ كُلٌّ مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿٨٥﴾﴾ سورة الأنعام آية ٨٥. ﴿كٓهيعٓصٓ ﴿١﴾ ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ عَبْدَهُۥ زَكَرِيَّآ ﴿٢﴾﴾سورة مريم آية ١-٢.

(٦) قال تعالىٰ: ﴿يَٰيَحْيَىٰ خُذِ ٱلْكِتَٰبَ بِقُوَّةٍ ۖ وَءَاتَيْنَٰهُ ٱلْحُكْمَ صَبِيًّا ﴿١٢﴾﴾ الآيات من سورة مريم ١٢.

(٧) قال تعالىٰ: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ يَٰقَوْمِ لِمَ تُؤْذُونَنِى وَقَد تَّعْلَمُونَ أَنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ ...﴾ سورة الصف آية٥.

(٨) قال تعالىٰ: ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا مُوسَىٰ وَأَخَاهُ هَٰرُونَ بِـَٔايَٰتِنَا وَسُلْطَٰنٍ مُّبِينٍ ﴿٤٥﴾﴾ سورة المؤمنون آية ٤٥.

(٩) قال تعالىٰ: ﴿وَإِذْ قَالَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ يَٰبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُم مُّصَدِّقًا...﴾ سورة الصف آية ٦.

(١٠) قال تعالىٰ: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ ۚ كُلًّا هَدَيْنَا ۚ وَنُوحًا هَدَيْنَا مِن قَبْلُ ۖ وَمِن ذُرِّيَّتِهِۦ دَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَمُوسَىٰ وَهَٰرُونَ ۚ وَكَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٨٤﴾﴾ الأنعام ٨٤.

(١١) قال تعالىٰ: ﴿وَإِنَّ إِلْيَاسَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٢٣﴾ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِۦٓ أَلَا تَتَّقُونَ ﴿١٢٤﴾﴾ سورة الصافات الآيتين ١٢٣ - ١٢٤.

(١٢) في الأصل (ذو) وهو: خطأ والصحيح ما أُثبت.

(١٣) قال تعالىٰ: ﴿وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِدْرِيسَ وَذَا ٱلْكِفْلِ ۖ كُلٌّ مِّنَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴿٨٥﴾ وَأَدْخَلْنَٰهُمْ فِى رَحْمَتِنَآ ...﴾ سورة الأنبياء ٨٥-٨٦.

(١٤) قال تعالىٰ: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ۖ﴾ سورة الفتح آية ٢٩.

مُخالفًا لظاهرِهِ، حِيلةً وخديعةً لضعفاء العامّة، أزال الله حِيَلَهم، وأبطل كيْدَهم، وشتَّتَ جمعَهم، وأراح المسلمين منهم.

[العَودُ إلىٰ مسلك المعارضة بأسماء وأشخاص غير أسمائهم]

ويُقال لهم: هَبُوا أنَّه قد سُلِّم لكم أنّ خلْق ما ذكرتم سبعةً سبعة، إشارةٌ ودليلٌ علىٰ أنَّ الأئمة سبعة، فلِمَ زعمتم -مع تسليم ذلك- أنّهم السَّبعة الذين ذكرتم دون غيرِهم؟ ومَا أنكرتم أنْ يدلَّ ذلك علىٰ سبعةِ أئمةٍ هادِيْن مهديِّين؟ أوَّلهم: العبّاس -رضوان الله عليه- ثمَّ عبدالله بن العبّاس، ثم عليّ بن عبد الله، ثمَّ محمد بن عليّ بن عبدالله[1]، ثمَّ إبراهيمُ الإمامُ[2]، ثمَّ أبو العبّاس السفَّاح[3] -رضوان الله عليهم- وأنَّ هؤلاء هم: السَّبعة، قادةُ الأئمة وعظماؤهم، وأنّ مِنْ سبيل الأئمة -مِن بعدِهم- أنْ يكونوا مِن أولادِهم / [٣٦/ ب] إلىٰ أنْ يرِثَ اللهُ -سبحانه- الأرضَ ومَنْ عليها وهو خيرُ الوارثين، وبذلك جاءت الأخبار في إمامة العباس وولده، وأنّه الذي بُدئ به الأمر، وبولده يُختم بالمهديّ المُنْتَظَر[4]، وهل بينكم وبين المدِّعي للإمامة في ولد العبّاس -رضوان الله عليهم- مِنْ فَصْلٍ؟

---

(١) مُحَمّدُ بن عليّ بن عبد الله بن عبّاس القرشيّ الهاشميّ، والد السَّفَّاح والمنصُور، أوّلُ مَن قام بالدعوة العباسية، بدأ دعوته سنة ١٠٠هـ فلم تزل تقوىٰ وتتزايد وخاصة في خراسان، حتىٰ عاجلته المنية، فأوصىٰ بالأمر إلىٰ ابنه إبراهيم، مات سنة ١٢٥هـ بالشراة.
انظر: البداية والنهاية ١٣/ ١٦٦، الأعلام٦/ ٢٧١.

(٢) الإمام إبراهيمُ بن محمد بن عليّ بن عبد الله بن عبّاس، زعيم الدعوة العباسيّة قبل ظهورها، أوصىٰ له أبوه بالإمامة، علم به مروان بن محمد فقبض عليه وزجّه في السجن بحرّان، ثم قتله سنة ١٣٢هـ. انظر: السير ٥/ ٣٧٩ و البداية ١٣/ ٢٤٦ و الأعلام ١/ ٥٩.

(٣) عبد الله بن محمد بن عليّ بن عبد الله بن عباس القرشيّ، كان مولده: بالحُمَيمة، ونشأ بها. هو أوّل خلفاء بني العباس، أحدُ الجبابرة الدُّهاة، تُوفي سنة ١٣٦هـ انظر: السير ٦/ ٧٧، البداية ١٣/ ٢٩٣، الشذرات ٢/ ١٦١، الأعلام ٤/ ١١٦.

(٤) سبق تخريج حديث: ولاية بني العباس، انظر: (ص٢٦٠)، وقد استقصىٰ المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذه الأحاديث، والآثار، والأخبار في كتابيْه الـمفقُودَيْن: البحث والإلباس عن مناقب العباس، وفضائل الأئمة مِن بَنِي العبَّاس، انظر قسم الدراسة: (ص٤٩)، وانظر: كلام المصنِّف عنهما: (ص٣٩٦).

وأمـا الفَصْل بينكم وبين مَن قال: إنّ خلق السـموات سـبعة، والأرضين سـبعة، وكـون الثَّقـب في وجـه ابن آدم سـبعة، يدلُّ علـىٰ أنّ الأئمـة الهادية سـبعةٌ مِـن آل مروان، أولهم: معاويـة، ثم الحَكَم، ثم مـروان، ثم عبدالملك بـن مروان[1]، ثم الـوليد بـن عبد المـلك[2]، ثـم عـمر بن عـبد العزيز[3]، ثم هِشام بن عبدالملك[4]، ثم السابعُ: الـسُّفيانـيُّ الـمُنْتَظَـر[5] -القائمُ بِالحقّ- الـذي كثيرٌ مِن النـاس علىٰ انتظـاره، وخـوف سيفـه، وهـذا رأيُ الأُمويّة والـمَروانـيَّـة.

ثم يُقال لهم: ما الفرق بينكم وبين مَن قال: إنّ الله -جلَّ ثناؤه- لـمَّـا خلق فصول السنة أربعةً، صيفٌ، وشتاءٌ، وربيعٌ، وخريفٌ، وخلق الطَّبائِع[6] أربعةً:

---

(١) عبد الملك بن مروان بن الحكم بن أبي العاص القرشيّ الأمويّ، والد الخلفاء الأمويّين، بُويع له بالخلافة سنة ٦٥هـ، كان مِن رجال الدّهر، تُوفي سنة ٨٦هـ بدمشق. انظر: السير ٤/ ٢٤٦ و البداية ١٢/ ٣٧٧ و شذرات الذهب ١/ ٣٥٢ و الأعلام ٤/ ١٦٥.

(٢) الوليـد بن عبد الملك بن مروان القرشـيّ الأمويّ، باني جامع دمشـق، بُويع لـه بالخلافة بعهدٍ مِن أبيه، سنة ست وثمانين، تُوفي سنة ٩٦هـ ودُفن بدمشق. انظر: السير ٤/ ٣٤٧، والبداية ١٢/ ٦٠٥، والشذرات ١/ ٣٨٨، والأعلام ٨/ ١٢١.

(٣) عُمـر بن عبد العزيز بن مروان القرشـيّ الأمويّ، أشـجُّ بني أميّة، مِن خيـار التابعين، وُلد ونشـأ بالمدينـة، ووليَ إمارتها للوليد، ثم اسـتوزره سـليمان بالشـام، ثـم تولّىٰ الخلافة بعهدٍ مِن سـليمان بن عبد الملك سـنة تسـع وتسعين، فمكث فيها سـنتين ونصف، شاع فيهـا الأمن، وانتشـر العدل، ورُفع الظلم، حتـىٰ عن الحيوان، وهو المجـدِّد لأمر الدِّين علىٰ رأس المائة الأولىٰ لإمامته، واجتهاده، وعدله، وزُهـده، وخشـيته، وفضائله كثيرة ومعروفه، تُوفي بدير سمعان مِن أرض المعرَّة سنة ١٠١هـ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. انظر: السير ٥/ ١١٤، والبداية ١٢/ ٦٧٦، والشذرات ٢/ ٥، والأعلام ٥/ ٥٠.

(٤) هشـام بن عبد الـملك بن مروان القرشـيّ الأمـوي، بُويع له بالخلافة بعـد أخيه يزيد بن عبد الملك بعهد منه سـنة ١٠٥، تُوفي سـنة ١٢٥هـ، ولما مـات رَحِمَهُ اللَّهُ تولّىٰ مُلك بني أميّة واضطرب أمرهم. انظر: السير ٥/ ٣٥١، والبداية ١٣/ ١٥١، والشذرات ٢/ ١٠٢، والأعلام ٨/ ٨٦.

(٥) سبق تخريج حديث السفياني، انظر: (ص٢٥٨).

(٦) الطَّبائِـع: الخـواصّ الطبيعيّـة الـمُجرّدة التي يُدركها الذهـن إدراكًا مباشـرًا، وقد بلغت معرفتهـا مِن الوضوح والتميز ما يمنع الذهن مِن تقسـيمها إلىٰ أُخرىٰ أشـدّ تمييزًا منها.

حرارة، وبرودة، ويبوسة، ورطوبة، وخلق الرياح أربعة: شمال، وجنوب، وصَبَا[١]، ودَبُوْر[٢]؛ وجبَ -لا محالة- أنْ يكون ذلك دلالةً قاطعةً علىٰ أنّ خلفاءَ النبيّ ﷺ والأئمة في أُمَّته مِن بعده أربعةٌ: أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعليّ -رضوان الله عليهم- فما تنفصِلون ممن احتجَّ عليكم بذلك؟ وكيف صار خلْق ما ذكرتموه أربعة دلالةً علىٰ أنّ الأئمة بعد النبيّ ﷺ أربعة؟ فلا يجدون مِن ذلك مَهْرَبًا.

ويُقال لهم / -أيضًا: ما أنكرتم أنّ خلْقه -تعالىٰ- السموات سبعة دليلٌ علىٰ أنّه يجب أنْ نجعل -نحن- سقوف بيوتنا سبعة، وأنّه إنما خلق الطَّوالع[٣] سبعة، والبُرُوْج[٤] اثني عشر، دليلٌ علىٰ وجوب جعْل بُرُوْج حيطاننا، وصور بلادنا وحصوننا اثني عشر برْجًا، دون أنْ يكون دلالةً علىٰ وجوب ثبوت اثني عشر حُجّة، فالنبيُّ النَّاطق، والإمام، والأساس، والمأذون، وغير ذلك، [٣٧/ أ]

انظر: المعجم الفلسفي لمجمع اللغة العربية بمصر، ص١١١.

(١) الصَّبَا: ريحٌ مَهَبُّها مِن مَطلع الثُّريَّا، إلىٰ بنات نعش، وقيل: هي الرِّيح التي تستقبل القبلة. انظر: معجم مقاييس اللغة ص٥٦٢ مادة، (صبىٰ) والقاموس ص٧٢٧ مادة (صبو).

(٢) الدَّبُور: ريحٌ تقابل الصَّبَا، وقيل: ريحٌ تُقْبِلُ مِن دُبر الكعبة، انظر: معجم مقاييس اللغة ص٣٥٥، والقاموس المحيط ص٤١٢، مادة (دَبر).

(٣) الطَّوالع: مِن طَلَعَ الكوكب والشمس، طُلوعًا ومَطْلَعًا: إذا ظهر، والمَطْلَع: موضع طلوعها، ومطالع البروج: بمعنىٰ: زمان طلوعها. انظر: معجم مقاييس اللغة ٥٩٨، والقاموس ٨٠٨ مادة (طلع)، وكشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي ٢/ ١٥٦٦.

(٤) البُروج: القصور، وبه سُمِّي بروج السماء لمنازلها المختصة بها، قال تعالىٰ: ﴿وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْبُرُوْجِ﴾ ويراد بها: بروج النجم، وقسمٌ مِن فَلَك البروج: محصورٌ بين نصفي دائرتين مِن الدوائر السِّت العِظام المتوّهمة علىٰ فلك البروج، المتقاطعة علىٰ قطبيه، فالبرج: نصف سدس فلك البروج، وجميع البروج اثنا عشر وهي: الحمل، والثور، والجوزاء، وتسمَّىٰ بروجًا ربيعيّة، والسرطان، والأسد، والسنبلة، وتسمَّىٰ بروجًا صيفيّة، والميزان، والعقرب، والقوس، وتسمَّىٰ بروجًا خريفيَّة، والجدي، والدّلو، والحوت، وتسمَّىٰ بروجًا شتوية. انظر: مفردات ألفاظ القرآن، للراغب الأصبهاني، ص١١٥ مادة (برج)، وكشاف اصطلاحات الفنون ١/ ٣٢٠، وانظر لأقوال الإسماعيلية في البروج والطَّوالع: كتاب كنز الولد للداعي: إبراهيم بن الحسين الحامدي ص١٥٢، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠.

وهـذا إنمـا قلناه -إذا لـم يكونوا مِن أهـل حِجاج ومناظرة، إلـىٰ دفعهم عن كفرهـم- بمـا يجـري مجـرىٰ الطَّنَـز والسُّـخرية، وإلّا فما وجـه دلالة كون السـماوات سـبعة، والبـروج اثني عشـر، علىٰ وجـوب جعْلِـه -تعالىٰ- في الأرض سبـعة أئمة، واثني عشر حجة؟ والدَّليل -باتِّفاق العقلاء- إنّما يدلّ إذا لم تكن دلالةٌ بالتـواضع والاختبار، ولكنْ بتعلُّقٍ بينه، وبين مدلوله بطريق الإيجـاب[1] -وقضيـة العقل إنما يتمّ- ويدلّ علـىٰ مدلوله بوجهٍ مخصوص يُعلـم تعلُّقه به مِن جهته، وذلك كدلالة حدوث الشـيء علـىٰ إثبات مُحدِثه، وكونـه قادرًا علـىٰ إيجاده، ودلالة إحكامه، وإتقانه علـىٰ حكمته، وعلمه به، وقصْـده إليـه، إلـىٰ أمثـال ذلك مما لـه تعلُّـق بمدلولـه بوجهٍ وطريـق ثابت معلوم[2].

وكلُّ ذي عقلٍ، ومِرَّةٍ سـليمة، يعلم أنه لا تعلُّق مِن كون السـموات سبعة، والبـروج اثني عشـر، وبيـن وجوب الأئمة سـبعة، والحُجج علـىٰ العباد في الأرض اثني عشر، وإنَّ قائلَ مَنْ هذا سبيلُه، أنْ يُعالَج إنْ كان مريضًا، أو يُقوَّم ويُـؤدَّب، إنْ كان ماجِنًا خَلِيْعًا / [٣٧/ ب] ويُقام عليه حدّ الله- تعالىٰ- إنْ كان مُتلاعِبًا بالدِّين ومتلاحِدًا.

ومَا سـبيل الماجن بمثل هذا السبيل، إلّا كقول مَن قال: لـمّـا كان في دار الإمام -أطال الله بقاءه- (...)[3]، وجب أنْ يدلّنا بذلك علىٰ أنّ له ستّ قضاة في الرعيّة، وثمان أمراء علىٰ الأمة، ولـمَّـا كان في داره عشر بيوت، دلَّ علىٰ أنّ له عشرة أولاد، ولـمَّـا كان له خمسة مِن الخَوَلِ[4]، دلّ علىٰ أنَّ له خمسة

---

(١) انظر: (ص٢٦٤).

(٢) انظر لهذه المسألة وهي: إثبات وجود الباري جَلَّجَلَالُهُ بأدلّة: الخلق، والقدرة، والإحكام، والإرادة، والتـدبير، والتخصيـص فـي: تمهيـد الأوائـل وتلخيص الدلائـل، للمصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ص٢٢-٢٧، وشـرح العقيدة الأصبهانية لشيخ الإسلام ابن تيمية ص٣٧، ٥٢ - ٥٣، ٤٥٠- ٤٥١ وغيرهما.

(٣) جملة غير مفهومة في الأصل، وكتبت هكذا (مسدسًا صحَنًا مثمنًا).

(٤) الخـول: الحشـم ومَنْ يرعـون المـال، أو العبيـد والإماء. انظـر: معجم مقاييـس اللغة ص٣١٨، والقاموس ص٤٠٥ مادة (خول).

مِـن البنات، ولـــمَّا كان لداره بابان، وجب أنْ يـدلّ ذلك علىٰ أنّ له زوجتين، ولـمَّـا كان لعمّته عشرة أعبُد، كان ذلك دليلًا أنّ لابنة أخي عمته عشرة أولاد ذكـور، فجهْل قائل هذا وتلاعبه لا يحلّ علىٰ مَن له أدنىٰ غيرة وبصيرة، وكُلُّ الـذي يُوردونه في نُصـرة كفرهم، مِن أدلّ الأمور علـىٰ إلحادهم، وتلاعبهم بالدين، وخديعتهم لضعفاء المسلمين.



فصلٌ مِن هذا الضَّرب مِن كلامِهم في هذا الباب

قالوا: لـمَّـا كان قول: لا إله إلا الله أربع كلمات، وثلاث جواهر، وسـبع فصول، واثني عشـر حرفًا، وجملته مبنيٌّ علىٰ الإثبات والنفي، فالواجب أنْ يكـون لِكلّ معنىٰ مِن هذه دلالة، قالـوا: فالكلّ يدلّ علىٰ أنّ للخَلْق إلهَيْن في السـماء، وأساسَيْن فـي الأرض، فأمّا الإلهان اللَّذَان في السـماء: فالسـابق والتالي، وأمّا الأسَاسَان اللَّذَان في الأرض: فالناطق / والأساس[1].

[٣٨/ أ]

[نقض تأويلهم لكلمة التوحيد]

فيُقال لهم: تعلّقكم بهذا مِن جنس السُّخرية والمخرقة، التي قدّمنا ذكرها عنكـم مِن قَبل[2]، وطريق الجواب عَن ذلـك -أجمع- واحدٌ، وقد أوضحنا -مِن قبل[3]- أنّ مِن حقّ الدليل أنْ يكون دالًّا علىٰ مدلوله، أو(...)[4] بضربٍ مِـن التَعَلُّق بينهما، ووجـهٍ يُوجِب ذلك وتقتضي حاجـة الدليل إلىٰ مدلوله، وذلـك نحو مَا وصفناه مِن دلالـة العقل في حدوثه علىٰ إثبـات فاعله، أو ما تقتضيـه مِـن صفاتـه نحو دلالة وجـود العـلم، والقدرة علىٰ وجـود الحياة اللَّذَيْـن يحتاجان في وجودهما بالمحلّ إليه، وجُملة ذلك أنّ وجود الشـيء إنّما يجب أنْ يكون دالًّا علىٰ وجود شـيء آخر، لتعلُّقٍ بينه وبينه، والتعلُّق قد

---

(١) انظر: رسالة الاسم الأعظم -ضمن أربع كتب إسماعيلية- عنىٰ بتصحيحها: ر. شتروطمان ص١٨٣، ١٨٥، وأساس التأويل ص٤٠ - ٤٢، ورسالة الأصول والأحكام -ضمن كتاب خمس رسـائل إسماعيلية- جمع: عارف تامر ص١١٢- ١١٤ و كتاب الينابيع ص١٤٢ - ١٤٥، والمجالس المؤيدية -المائة الأولىٰ- ص٤٥ - ٤٧، وبيان مذهب الباطنية وبطلانه، لمحمد بن الحسن الديلمي، نقلًا مِن كتاب: الرضاع لجـعفر بن منصور اليـمـن، وكتاب: تأويل الشريعة للمعزّ لدين الله، ص٤٠ - ٤٢.

(٢) انظر: (٢١١- ٢١٣، ٢٥٣- ٢٥٩).

(٣) انظر: (٢٥٤- ٢٥٦).

(٤) جملة ركيكة وغير مفهومة في الأصل ومن خلال كلام المصنف في هذا الموضوع لعلنا نقدرها بقول: (تابعا لحصول المدلول عليه، أو).

يكون لتعلُّق الدليل بمدلوله، وقد يدلّ علىٰ غيره، ويقتضي وجوده، مِن حيث كان وجوده متضمِّنًا بوجوده، وكان محتاجًا في حصوله إليه، وذلك كتضمن العَرَض لوجود محله، وتضمّن العلم والقدرة وجميع صفات الحيّ لوجود الحياة، وما جرىٰ مَجرىٰ ذلك، هذا حكمُ مَا يدلّ بطريق الإيجاب وقضية العقل.

ومِمَّا يجري مجرىٰ ذلك دلالة المُعْجِز علىٰ صدْق الرُّسل -صلوات الله عليهم- علىٰ الله -سبحانه- في إرساله (إليهم)[1]، مِن حيث إنَّه تعالىٰ عالمٌ بدعواهم عليه الرسالة، وسامعٌ لها، وغير مشتبهٍ عليه الأصوات وأنْ مُدَّعِي الرسالة عليه -سبحانه- صادقٌ، وأنّه قد جعل دلالته علىٰ ذلك مِنْ قِبَلِه -سبحانه- إحياءُ ميّتٍ، وإظلالُ سحابٍ، وفَلْقُ / بحرٍ، وإنطاقُ ذئبٍ، وطفوُّ بحرٍ، وحملُ الجبال الرَّاسيات، وأمثالُ ذلك مما يعلم العقلاء المكلَّفون امتناع دخوله تحت قَدَر الخلق، وأنّه إذا فعل ذلك -تعالىٰ- مع تحرِّي الرسول ﷺ بمثلِه، وجَعْلِه مَنْ فَعَلَهُ شاهدًا للنبوة، ودليلًا علىٰ صدقه؛ وجب أنْ يكون ذلك قائمًا مقام قوله -سبحانه- لخلقه لو تجلّىٰ لأبصارهم، واضطرّهم إلىٰ العلم بذاته: هذا رسولي إليكم صادقٌ في جميع ما يخبركم به عني[2].

[٣٨/ ب]

وإنما حصلت المعجزات قائمةً مقام الكلام المسموع -لو كُشف الحجاب المانع مِن رؤيته تعالىٰ للأبصار- لإرادته جعْل هذه الدار دار ابتلاء وتكليف إلىٰ لزوم معرفته، والاستدلال بشواهد ربوبيّته، وآثار قدرته علىٰ وجوده ووحدانيته، ونفْيُ شَبَهِهِ بشيءٍ مِن خلقه، وإذا جاز رؤيته (لأهل)[3] الجنة مِن أهل طاعته إكرامًا منه لهم، ورفع به درجتهم، وتشريف منازلهم وما

---

(١) كذا في الأصل، ولعل الأصح (لهم)، والله أعلم.

(٢) قد سبق الكلام عن دليل المعجزة علىٰ نبوة الأنبياء، و غَلَط المتكلمين في اقتصارهم علىٰ هذا الدليل وحده، مع وجود أدلة أخرىٰ تشهد بصدق الأنبياء. انظر: (ص٢٥٦- ٢٥٧).

(٣) في الأصل (لأجل) وهو خطأ، والصواب ما أُثْبِت.

خرج مِن جملة أدلة العقول؛ فإنما يدلّ بطريق التواضع دلالتُه، وذلك نحو أدلة الألفاظ، والأسماء، والصفات، والحروف المتواضعة بين أهل اللغة علىٰ دلالته، (ولولا)[1] التَّواضع علىٰ ذلك؛ لم يكن دليلاً عليه مِن حيث لا تعلُّق بينه وبين ما وُضِع دلالةً عليه، ونحو دلالة العقود، والكتابات، والرموز، والإشارات، وكسر الحواجب والعيون، والعقود الدالة علىٰ مقادير الأعداد الذي قد جُعل كلُّ عقدٍ منها بمثابة القول، نحو عشرة، ومائة، وألف، ولولا التواضع علىٰ دلالة هذا -أجمع- لم يكن دالًا، ولا تعلَّقَ / بينه وبين مدلوله، كتعلُّق أدلة العقول علىٰ (مدلولاته)[2]. [٣٩/أ]

وإذا كان ذلك كذلك، وكان وجوب الكلام مِن قول: لا إله إلا الله كلمتان نفيٌ وإثبات، مِن غير متعلِّق بثبوت إلـهَيْن في السماء، وأَسَاسَيْن في الأرض، كتعلُّق الفعل بالفاعل، وبكونه قادرًا عليه، وعليمًا به إذا كان حكيمًا، ولا يدلّ -أيضًا- (عليه)[3] دلالة الـمُعجِز علىٰ صدق الرسل مِن وجه ما ذكرناه[4]، ولا يدلّ دلالة القول: إنسان، ورَجُل، وفرس، علىٰ أشخاص مخصوصة بطريق المواطأة[5]، والمراضاة، والمواضعة علىٰ ذلك، فثبت أنْ لا تعلُّق بين هاتين الكلمتين وبين ثبوت الإلَهَيْن في السماء، وأَسَاسَيْن في الأرض، وبطل بذلك مَخرقتهم وزال تمويههم.

---

(١) في الأصل (ولا) وهو خطأ، والصحيح ما أُثْبِت.
(٢) كذا بالأصل، ولعلّ الصحيح (مدلولاتها).
(٣) في الأصل: (عليهم) وهو خطأ.
(٤) انظر: (ص٢٥٦، ٢٦٨).
(٥) التواطؤ: نسبة وجود معنىٰ كلي في أفراده، واللفظ الـمُتَواطِيء: يدلُّ علىٰ أعيان متعدِّدة بمعنًىٰ واحدٍ مشتَرك بينهما، كدلالة اسم الانسان علىٰ زيدٍ، ودلالة اسم الحيوان علىٰ الإنسان، والفرس، والطير لأنها متشاركة في معنىٰ الحيوانية. انظر: ضوابط المعرفة، عبدالرحمن حسن حنبكة الميداني، ص٥١، والمعجم الفلسفي، د. جميل صليبا، ٢/ ٣٣٤.

وهـذا الأصل[1] مما يجب ضبطُه والوقوف عليـه، ومطالبتهم بواجبه في كلِّ مـا يدَّعُوه دلالةً -مِن القرآن، ومِـن الأعداد، ومِن الحروف، والكلمات، ومِن خلق السـموات والأرضين سبعة، ومِن دعواهم دلالةُ الخمس صلوات علـىٰ خمس معان- دلالـةٌ باطلة مَا أنـزل الله بها من سـلطان، ودعواهم أنّ كلّ أمـرٍ ظاهـرٍ يدلُّ علىٰ معنىٰ باطـن وعلم مخزون، و(أنّهـم)[2] لا يقدِرون علىٰ ذِكْر شيءٍ في ذلك غير مَخرقتهم ودعواهم ذلك دلالةً؛ خديعةٌ للجُهّال، فيجب أنْ تقع العناية بحراسة هذه الـمُطالَبة لهم، ومضايقتهم بها، وتجريعهم مرارتها.



---

(١) وهـو: وجـوب وجود علاقة بين الدليل ومدلوله ليصحّ الاسـتدلال به انظر (ص٢٥٤ - ٢٥٦، ٢٧٨ - ٢٧٩).

(٢) في الأصل: (أنه)، والصواب ما أثبت.

فصـــلٌ

[٣٩/ ب]

[في استدلالهم بالمواضعة علىٰ تأويل كلمة التوحيد ومعارضتهم بذلك]

فـإنْ قالوا: فقد قلتـم: إنّ مِن الأدِلَّة ما يدلّ بطريق المواضعة[١]، فإذا صحّ ذلك عندنا وعندكم؛ فقد تواضعنا علىٰ دلالة / الكلمتين، مِن قول: لا إله إلا الله، علىٰ إثبات إلهَيْن في السماء، وأسَاسَيْن في الأرض.

يُقـال لهم: إنكـم إذا صِرْتم إلىٰ أنّ ذلك إنما يـدلّ بطريقة المواضعة، فقد اعترفتـم أنْ لا تعلّق في الحقيقة بين هاتين الكلمتين مِن جهة العقل وقضيته، بين الإلهين في السـماء وأساسـين فـي الأرض، وأنتم تدّعـون أنّ ذلك يدلّ علـىٰ ما قلتم بطريقة الإيجاب لذلك، وأنّ العلم بدلالته عِلْمٌ مَصُوْن، وربانيّ مخـزون مِن علم الباطن، وما هذه سـبيلة؛ يجب أنْ يكـون ثابتًا معلومًا لكلّ عاقل ومكلَّف يُطالب بعلمه، وأنْ يكون له إليه طريقٌ وسبيلٌ قبل مواضعتكم عليه، فكيف يكون ثابتًا بمواضعتكم؟

[نقضُ ومعارضة مواضعتهم]

وبعـدُ: فأنتـم تزعمون أنّ هذا العلـم كان بإفاضة الثاني مِـن الإلهين علىٰ النَّاطـق، وأنّ الناطـق والأسـاس أخذاه عن اللـه عَزَّوَجَلَّ وأنّ مِـنْ بَعْد الناطق والأسـاس -مِن الحجج، والأبواب، والدُّعاة- أخذوا علم ذلك بعضُهم مِنْ بعـض[٢]، فكيـف يكون مـا ذكرتموه دالًّا علـىٰ ما تدّعـون بمواضعتكم؟ أو الجهل والغفلة والحيرة.

ثم يُقال لهم: فإنْ قال لكم قائلٌ: إننا نحن قد تواضعنا علىٰ أنّ هاتين دلالتان علىٰ اثنين أحدهما إله، والآخر نبيّ أو ملك فقط، ماذا كنتم تضعون؟

ولـو قال لكم آخر: قد تواضعنا علىٰ أنها تدلّ بعَدَدِ حروفها، علىٰ آلهة في

---

(١) سـبق الكلام علىٰ التواضع ودليله وأنواعه وتعريفـه والإحالة علىٰ عددٍ مِن المراجع في هذا الموضوع: (ص٢٥٦).

(٢) انظر: ص(٢١٦، ٢٢٥).

السـماء، وأسَاسَـات في الأرض، أو علىٰ نُطقاء بعَدَد حروفهـا، ماذا كنتم به تدفعونه؟

ولو قال / لكم -أيضًا- قائلٌ: إنّ هاتين الكلمتين، تدلُّ علىٰ دنيا، وآخرة، وجنـة، ونار، وأنّهمـا تدلّان علىٰ حُجّتين ودلالتين، أحدهـما: حُجّة العقل، والآخـر دليل السّـمع، في أمثـال هذا، ما الـذي كنتم به تدفعونـه، وتدفعون قولهم وتنفصلون به عنهم؟ [٤٠/أ]

وقـال آخر: إنهما يـدلَّان علىٰ حُجّتين في الأرض فقط: نبـيّ وإمام، وأنّه يدلّ علىٰ بَـحْرَيْن أحدهمـا: مالح، والآخر عذْب، وأنّه يدلّ علىٰ شـخصَيْن نورانِيَيـن أحدهما: الشـمس، والآخر: القمر، بم كنتـم تدفعون معارضتهم، وتُبطلون مواضعتهم؟

وإنْ قال لكم هذا القائل -أيضًا-: ليس علىٰ ما ذكرتموه بطريق المواضعة دليلٌ، وإنما يدلّ بطريق الإيجاب والتعلُّق، غيرَ أنّه خفيٌّ غامض، ومِن العلوم المكنونـة الربّانية، وأنّ علم ذلك مأخـوذٌ مِن بَنِي العبّاس، وأنهم أخذوه آخرٌ عـن أوَّل، إلـىٰ أنْ انتهـىٰ إلـىٰ عبـد اللـه، وإلـىٰ العبّـاس، وقَلَبَ مـا قلتم له وعارضكـم به فقال هـو العلم النافع، والنجاة لِـمَنْ أراد، وهو سـفينة نوح، وسدرة: المنتهىٰ، وخلاص العالم، وهو مأخوذٌ مِن الأئمة الهادية، أو مِن آل مروان إلىٰ مروان بن الحَـكَم، وأنّ مروان أخذه مِن الإمام معاوية -رضوان اللـه عليه- وأنّ معاويـة أخذه وتلقّاه مِن النَّاطق وهـو: النبيّ ﷺ وأنّ معاوية -رضـوان الله عليه- كان أساسًـا للنبيّ ﷺ وأنّ الأئمة بعد الأسـاس معاوية وسـبعة مِن بني أُميَّة، أولهم: مروان، وآخرهم: السـفياني الـمُنْتَظَر، مَا الذي كنتم تدفعون به عن ذلك؟ ولا فَصْلَ لهم عن / شيءٍ مِنْ ذلك. [٤٠/ب]

ثـمّ يُقـال لهـم -أيضًا-: أنّ قول: لا إلـه إلّا الله علـىٰ التحقيق هي: أربع كلمـات، لا: كلمـةٌ، وإله: كلمـةٌ، وإلّا: كلمةٌ، والله: كلمةٌ، فـإذا كانت أربع كلمـات، وجـب أنْ تدلّ علىٰ أربعـة آلهة في السـماء، وأربع سـواس[1] في

---

(١) جَمْع: أساس.

الأرض، فلا يجدون مِنْ ذلك مخرجًا.

ويُقال لهم: إذا كان قول: لا إله إلّا الله؛ أربع كلمات، مَا أنكرتم أنْ يكون دلالةً علىٰ أربعة أئمَّة هم خُلفاء النبوّة، أوَّلُهم أبو بكر، ثمّ عمر، ثم عثمان، ثم معاوية[١] -رضوان الله عليهم- ما الذي كنتم تدفعونه بذلك؟ فلا يجدون في ذلك فَصْلًا.

ويُقال لهم: ما أنكرتم إنْ كان قول: لا إله إلاّ الله، ثلاثُ جواهر كما تدّعون[٢]، وأنها تدلّ علىٰ ثلاث حجج لله -سبحانه- أوّلُها: الكتاب، والسنة، والإجماعُ: ثالثُها؟ أو أنَّها تدلّ علىٰ ثلاث حُجَج أوّلُها: العقل، ثمَّ اللغة، ثم السَّمع -علىٰ مراتبه مِن كتاب الله عَزَّوَجَلَّ وسنة نبيه ﷺ وأفعال رسوله، والقياسُ علىٰ عِلم ذلك المُستَخْرَج منه.

وإنْ جعلتم قول: لا إله إلّا الله كلمتين، فما أنكرتم أنْ يكون ذلك دلالةً علىٰ حُجّتين: حُجّة العقل، وحجة السمع؟ أو علىٰ حُجّتين: النبيّ، والإمامُ القائمُ مقامه، أوْ مَا أنكرتم أنْ تكون فُصول كلمات لا إله إلّا الله -إذا كانت سبعة علىٰ ما تقولون[٣]- تدلّ علىٰ سبع عبادات تَعَبَّد اللهُ -سبحانه- بها الخلقَ؟ و(هي)[٤]: إقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم شهر رمضان، والحجُّ والعمرة، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهذه فرائض سبعة، وإنْ جُعِل الأمْر بالمعروف والنهي / عن المنكر عبادةٌ واحدة زدْنا فيما ذكرنا [٤١/أ]

---

(١) ليس مُراد المصِّنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ -هُنا- تقديم معاوية علىٰ عليّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا في الخلافة والفَضْل، بل المَقام هُنا مقام اعتراض، وإلزامٌ للخصم، ونقض شُبَهه، والطَّنز والسُّخرية به، بدليل أنّ المؤلف كثيرٌ مَا يذكر هذا الترتيب ويذكرُ أبا الحَسَن عليًّا، بعد ذِكْرِه لعثمان ابن عفانَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وعن أصحاب محمد ﷺ انظر -مثلًا: (ص٢٥٩).

(٢) انظر: (ص٢٨٠).

(٣) انظر: (ص٢٨٠).

(٤) في الأصل: (وهو)، وهو: خطأ.

الجهاد وحِمايةَ البَيْضَة[١]، فذلك سبع عبادات[٢].

ومَا أنكرتم علىٰ مَن قال: بلْ حروف قول: لا إله إلّا الله اثني عشر حرفًا، دلالةٌ علىٰ وجوب اثني عشر عبادةً وفريضة مِن العلوم والتصديق، أوّلُها: الإيمان بالله عَزَّوَجَلَّ أنّه الواحد، القديم[٣]، الدائم، الباقي، ثمّ الإيمان بأنّه الخالق، الباري، المصوِّر، ولا خالق بارئ سواه، وعلىٰ الإيمان برُسله، وأنّهم صادقون، وابتدأهم بالبعثة إلىٰ الخلق بوحيٍ أوحاه إليهم علىٰ ألسنة ملائكته، وعلىٰ الإيمان بأنّهم بلَّغوا عن الله -سبحانه- ما أمرهم به، وصَدعوا بالحُجّة، وأعلنوا دعوته، ولم يُخْفُوا، ولم يكْتموا شيئًا مما أمرهم الله -سبحانه- (ببَلاغِه)[٤] وأدائه، وأنّهم لم يَجعلوا أمرًا ظاهرًا معلومًا، وآخرَ خَفِيًّا مكتومًا خَصُّوا به آخرَ دون غيره، وعلىٰ الإيمان بملائكته

---

(١) من ألفاظ الاستعارة، يُقال للعزيز في مكانه، هو: بَيْضَةُ البلد، أي يُحْفَظ ويُحَصَّن كما تُحفظ البَيْضَة، ويُقال: حَمَىٰ بيضة الإسلام والدِّين. انظر: معجم مقاييس اللغة ص١٤٧، مادة (بَيْضْ).

(٢) هذه -مع الشهادتين- أركانُ إسلام المُسلمين، و ذِكْرُ الأمر بالمعروف، والنهيُ عن المنكر، والجهاد مِن ضِمْنِها، ورد في بعض روايات الحديث، كما عند البزّار مِن طريق حُذيفة رَضِيَالِلَّهُعَنْهُ مرفوعًا: «الإسلامُ ثمانيةُ أسهم: الإسلامُ سَهْمٌ، والصلاةُ سَهْمٌ، والزكاةُ سَهْمٌ، وحجُّ البيت سَهْمٌ، والجهادُ سَهْمٌ، وصومُ رمضان سَهْمٌ، والأمرُ بالمعروف سَهْمٌ، والنهيُّ عن المنكر سَهْمٌ، وخَاب مَنْ لا سَهْم له»، قال الهيثمي في مَجْمع الزوائد: فيه يزيد بن عطاء، وثّقهُ أحمد، وضعّفه غيره، وبقية رجاله ثقات. انظر: مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للحافظ نور الدين الهيثمي، ١/ ٥٥.

(٣) أدخل المتكلِّمون اسم: القديم في أسماء الله -تعالىٰ- وليس هو مِن أسمائه الحسنىٰ، وتسمية الباري جَلَّجَلَالُهُ به؛ يلزم عليه لوازم باطلة، إذْ أنّ القديم في لغة العرب هو: المتقدِّمُ علىٰ غيره، وأحسنُ منه اسم: الأوَّل -الذي لا شيء قبله- وقد جاءت بهذا الإسم النُّصوص، قال تعالىٰ: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّـٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ﴾، وقال ﷺ: «اللهمّ أنت الأوّلُ فليس قبلك شيءٌ» أخرجه مسلم، وأسماء الله -تعالىٰ- توقيفيّة، لا يجوز الغلوّ والإحداث فيها. انظر: شرح العقيدة الطحاوية، للإمام عليّ بن عليّ بن محمد بن أبي العز الحنفي، ١/ ٧٥، و لوامع الأنوار البهية..شرح الدرة المضية، للشيخ محمد السفّاريني الحنبلي، ١/ ١٢٤ - ١٢٨.

(٤) في الأصل (ببلاغته)، والصحيح ما أُثبت.

وأنّهم خلقٌ لله -سبحانه- سِوىٰ النُّجوم، وسوىٰ العقل والنفس[(١)]، وسوىٰ الإنس، وعلىٰ الإيمان بكتبه، وأنها حقٌّ مِن عنده، وعلىٰ الإيمان بالحساب وعلىٰ الإيمان: بالعِقاب، وذلك اثني عشر فريضةً وعبادة هي: أُصول الدِّين التي لا يتمَّ عملٌ وقُربةٌ إلَّا بها[(٢)].

ويُقال لهم -أيضًا-: فلو قال لكم قائلٌ: إنّ اثني عشر حرفًا، إنما يدلُّ علىٰ اثني عشر سُنَّةً في شخصٍ مكلَّف، واثني عشر فريضةً، والشَّخص هو: العبد المُتَطَهِّر، ثم علىٰ الطُّهُور، وإزالة النجاسة، وسَتْر العورة، والقُعُود، / وعلىٰ القيام إلىٰ الصلاة، وعلىٰ استقبال القبلة، وعلىٰ الصلاة، وعلىٰ الزكاة، وعلىٰ الحجّ والعمرة، وفرض الصيام، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فذلك اثني عشر أَمْرًا، هل كنتم تستطيعون لردِّه فَصْلًا؟ وتجدون بينكم وبينه فَرْقًا، فاذكروه. [٤١/ب]

ويُقال لهم أيضا: انفِصلوا ممن قال لكم: بأنها تدلّ مِن حيث كانت أربع كلمات علىٰ الإيمان بالله، والإيمان بملائكته، والإيمان بكتبه، وعلىٰ الإيمان برسله، وذلك إيمانٌ بأربعة أشياء، وعلىٰ أنه قد فُرِض معرفة ذلك بالقلب، والقول، ومعرفة أربعة أحْرُف، وإقرارٌ باللسان، والإقرار أربعة أحرف، ووفاءٌ بالعهد، والوفاء أربعة أحرف -(إذا كانوا)[(٣)] في الإقرار مُنْكِرِين لا معترفين- فلا يجدون إلىٰ دفع ذلك طريقًا.

ويُقال لهم: فألّا قلتم: بأنها أربع كلمات، تدلّ علىٰ أربعة أشياء أوَّلُها: الإيمان بالله عَزَّوَجَلَّ ثم الإيمان برُسله، وعلىٰ قَبولِ ما أنزله الله -سبحانه- علىٰ رسوله وأنبيائه، ثم علىٰ وجوب التبرُّؤ مِنْ كلِّ دينٍ خالف دينه، وكلّ معرفةٍ سِواه، وذلك أربعة أشياء يدلّ عليها الكلام، ولِمَ لَا أخَّرتم قولَنا: إنّ

---

(١) سَمَّت الفلاسفة -ومنهم الباطنية- ملائكةَ الرحمن: بالعقول والنفوس والأفلاك، انظر مذهبهم في: مِعْيار العلم للإمام أبي حامد الغزالي، ص٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢.

(٢) هذه أركان الإيمان، التي جاءت في حديث جبريل المشهور في صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب بيان الإيمان والإسلام والإحسان. برقم (٩٣).

(٣) في الأصل (إذا كان) وهو خطأ.

الجواهـر الثلاثـة التي في قـول: لا إله إلا الله تـدلّ على الإيمـان بالله عَقْدًا واعترافًا ووفاءً؟ وذلك ثلاثة أشياء، وذلك -أيضًا- أَنها أربع كلماتٍ / تدلّ على أربع دعائم للإسلام هي: مَرْوِيَّةٌ عن علـيٍّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ وهي: الصبر، واليقين، والعدل، والجهاد. [٤٢/أ]

فـإذا قلتـم: إنّ لَا إِله: كلمـةٌ، وإلّا الله: كلمةٌ، وأنهمـا كلمتان تدلّان على إِلَـهَيْن وأَسَاسَيْن، فما أنكرتم أنها تدلّ على معنَيَيْن -غير الذي قلتـم- مما ابتدأ خلْق الله -سبحانه- للعالَم مِن غير شيءٍ، ثم أفناه لهم -جميعًا- بعد خلقه، حتى يبقى وحدَه لا شـيءَ معه كمـا كان في أوّله[١]؟ وهلَّا قلتم: إنهما يدلان على ابتداء الخلق، وعلى إعادتـه بعد فنائه؟ كما قال سـبحانه: ﴿كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ ۝٢٩﴾ [الأعراف:٢٩] وقال -في الابتداء والفنـاء: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ ۝٢٧﴾ [الرحمن:٢٧].

ولِـمَ لا قلتم: إنّهما يدلَّان على جنةٍ وعلى نار؟ وإذا كانت أربع كلمات، فلِـمَ لا يدلّ على الطَّبائع الأربع: الحرارة، والبُرودة، والرُّطوبة، واليبـوسة؟ ولِـمَ لا يـدلّ علـى الأُسْطُقْـسات[٢] والعناصر الأربعة: الأرض، والماء، والهواء، والنار؟ فلا يجدون بين شيءٍ مِن ذلك فَصْلًا.

ويُقال لهم: فلِم زعمتم أنّ هذه الكلمات والحروف والجواهر والفصول دلالةٌ على ما ادّعـيتم؛ أولى وأسـعد مِن جعْلِها دلالةً على ما عارضناكم به؟ وليـس معكم على ما تدّعـون دلالةً مِن حُجّةٍ مِن عقـل، ولا دَرَكِ حِسٍّ، ولا عادةٍ جارية، ولا لُغةٍ ومُوَاضعة، ولا نصٍّ قاطعٍ مِن كتاب الله عَزَّوَجَلَّ أو إجماع مِـن الأمة، أو مِن عَدَاهم مِن الأُمم، ولا هو شـيءٌ أجمع العقلاءُ على إثباتِه، والعلمُ به اضطرارًا / أو استدلالًا ببعض ما ورد به مِن الطُّرُق والحُجَج على [٤٢/ب]

---

(١) قـال تعالـى: ﴿يَوْمَ نَطْوِي السَّمَاءَ كَطَيِّ السِّجِلِّ لِلْكُتُبِ ۚ كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُ ۚ وَعْدًا عَلَيْنَا ۚ إِنَّا كُنَّا فَاعِلِينَ ۝١٠٤﴾ سورة الأنبياء آية ١٠٤.

(٢) هـو: لفظ يونانـي بمعنى: الأَصْل، وتسـمّى العناصر الأربع التي هـي: الماء، والأرض، والهواء، والنار، أسطقسـات لأنها أُصول المركَّبات، التي هـي: الحيوانات، والنباتات، والمعادن. انظر: التعريفات للجرجاني ص٨١.

معنًىٰ يجب تصديقكم وإثبات ما ادّعَيْتُم، ولِـمَ لا وجب عليكم اعتقادكم بها، أدلةً علىٰ ما قلناه دون ما قلتم؟ فلا يجدون مِن شيءٍ مِن هذا مَهْربًا وقولًا.

وقَصْدُنا كشف عَوَارِ مذهبهم للعامّة والضعفاء وكشف حيلهم (وإلّا لم يكن)[1] لِما ذكرناه ونذكره في هذه المعارضات وَجهٌ، ولا بِنا إليها حاجةٌ مع ذي بصيرةٍ، وأدنىٰ تأمُّل، واستعمال العقلاء بأنّ الـمُسْتَبْصِر لا يخفىٰ عليه هَذيانهم في هذا القَدْر، وهذه الاستدلالات بالحروف والأعداد هَزْلًا بالدِّين، وسخريةً بالعامة، ومَن قلَّت بصيرته، وعَدَلَ عن نظرٍ في حقيقة ما يُمَوِّهون به، فأمّا أهل العلم فقد صان الله عَزَّوَجَلَّ أقدارَهم، ورفع منازلَهم عن التباسِ مِثل هذا الجهل، والسُّخف عليهم، والشكّ في (تلاحد الـمُـتيَقِّظين)[2] مِن مُورِديه، ومرض الـمُسْتَجِيْبين إليه، والـمُتَصَوِّرين لصحَّته، وضعف عقولهم وبصائرهم، وإنّ حالهم يقرب مِن حالِ مَن قد زال عنه التكليف مِن الصِّغار والبُـلْه، والـمُتيَقِّظين، فهم -بعلمهم- سُخريةَ كُلِّ عالم، سمع هذيانهم، (يجتنبون)[3] كلامه، ويتحامَوْن[4] مفاتحته، ويجتنبون الهَتْك والفضيحة علىٰ يده، ولا يُقدِمون بالدعوة إلّا علىٰ كلِّ مضعوفِ البصيرة والرأي، وعُطْلِ خِلْوٍ مِن جميع المعارف والعلوم، نعوذ بالله مِن الزَّوال إلىٰ درجة مَن تُشْكِلُ عليه هذه الجهالات، وتلتبس عليه هذه الـمَخَارِيق والخرافات / [٤٣/أ] الـمُرْصَدة لعناد المسلمين، والصدّ عن الإسلام والدِّين.



(١) في الأصل (لم يكن) وهذا خطأ والصواب ما أثبت.

(٢) كذا في الأصل، ويقَّظهُ وأيْقظه: نبّهه. انظر: القاموس ص١٤٣٢.

(٣) كذا بالأصل ولعل هنا سقط وتقديره(فيجتنبون) .

(٤) تَوَقَّوْهُ واجتنبوه. انظر: القاموس ص٣٢٥ مادة (حمي).

بـابُ ذِكْر ضَرْبٍ مِن حِيَلهم ومخاريقهم التي رصدوها لاجتذاب الضُّعفاء والجهّال إلىٰ دعوتـهم

ومِـنْ حيلهـم الموضوعة لذلك، مقالاتهـم (مَنْ يريـدون) [1] إدخاله في المذهـب بمسـائل باطلة نَحو: مِن اسـتدلالاتهم بما ذكرنـاه، ومِن الحروف والأعداد[2]، والثَّقْب التي في وجه ابن آدم ويُمَوِّهوا بأنّ له معانٍ باطلة، ورُبّما أوردوا عليـه شـيئًا من مُشْكِل القرآن[3]، ومسـائل مِن بقايا مسـائل الدهرية والفلاسـفة، التـي طعنوا بهـا -عند أنفسـهم- فـي التوحيد، وربّمـا فاتحوه بمسـائل دائرة بين المتكلِّميـن بالتعديل والتجوير[4]، وخاصة ما سـبيله عند المجوس والملحدين، وأوهموا أنّ باطن ذلك مِن علم الـمَلَكُوت، وعَلَّقوا عليـه أنّه إذا اطَّلع علىٰ اليسـير ممـا يُلْقُونه إليه مِن علم الباطـن؛ أَدْرَك جميع الدقائق، فصاروا مِن العلماء الربَّانيين.

---

(١) كذا بالأصل ولعل هنا سقط وتقديره (لِمَنْ يريدون)

(٢) انظر: (ص٢١٧، ٢٥٤، ٢٥٧، ٢٦٢).

(٣) لِخطيبِ أهل السـنة ولسانـها: عبد الله بن مسـلم بن قُتَيْبَة، المتوفَّىٰ سـنة٢٧٦هـ الكتابُ المشهور: تأويـل مُشْكِلِ القرآن، وقد عرّف فيه الـمُشْكِل بقوله: سُمِّي الـمُشْكِل بذلك، لأنه أشكلَ، أي دخل في شَكْل غيره فأشبهه وشاكلَه، ثم قد يُقال: لِـمَا غَمُضَ: مُشكِل، ثم أخذ في كتابه هذا يفنِّد ويردّ علىٰ مزاعم الخصوم الذين ادَّعَوا أنّ في القرآن شـيئًا مُشـكلًا أو متناقضًا، أو متعارضًا وأنهم أُوتوا مِن قِبَل أنفسهم، وقلّة معرفتهم بلسان الشرع واللغة. انظر -النـقل السـابق- كتاب مشكل القرآن لابن قتيبة، ص١٠٢، وانظر -في الموضوع نفسه-: الإتقان في علوم القرآن للسيوطي ٤/ ١٤٧٠.

(٤) مِن مسـائل الأشـاعرة المشـهورة التـي عارضوا بهـا المعتزلة في قولهـم: بوجوب فعل الأصلح علىٰ الله تعالىٰ، انظر: اللُّمَع في الردّ علىٰ أهل الأهواء والبِدع لأبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري، ص١٤٨، وتمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل لأبي بكر الباقلاني ص٣٤١ - ٣٤٤، وكتاب الإرشـاد إلىٰ قواطع الأدلة في أُصول الاعتقاد لإمام الحرمين الجُوَيْنِي، ص٢٥٧، ومذاهب الإسلاميين للدكتور: عبدالرحمن بدوي ص٥٦٣، ٦١٩.

[من أسئلة الباطنية المشكِّكة المُعلِّقة]

فمِنْ ما يَسـألون عنه ما يتعلّق بالقـرآن أنْ يقولوا: اعلم علمًا يقينيًّا أنّ أهل الظاهر لا يعلمون (لِـمَ)[1] افتتـح الله -سبحانه- كتـابه بـ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ١﴾ ولِـمَ قُدِّمَ ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾ علىٰ ﴿اللَّهِ﴾ ومِنْ حقِّ الله -سبحانه- أنْ يكون مُقدَّمًا علىٰ كلِّ شيء؟ ولا يدرون لِـمَ جعل: ﴿يسٓ ١ وَالْقُرْآنِ[2]﴾ [يس:١] الياء، والسين، والنون؟ و ﴿الٓمٓ﴾ ولم يَزَلْ الله سبحانه -غالبًا- علىٰ الأشياء، ولِـمَ صار ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾ سبعة أحرف، و ﴿الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ١﴾ اثني عشر حرفًا؟ ولِمَ قُدِّمت فاتحة الكتاب؟ ولِـمَ صار عدد القرآن مِائةً، وأربعةَ عشر سورة؟ ولِـمَ صـار مفاتيح / سبع وعشرين سـورةً حروفًا[3]؟ نحو: ﴿الٓمٓ ١﴾ [البقرة:١]، و ﴿الٓمٓر﴾ [الرعد:١]، و ﴿الٓمٓصٓ ١﴾ [الأعراف:١]، ومنها ما يكون ثلاثـة أحرُف، ومنهـا ما يكون حرفين، ومنها ما هو: حـرْف فقـط، نحـو: ﴿صٓ﴾ [ص:١] و ﴿نٓ﴾ [القلم:١]، ولِـمَ سُـمِّيَت أوائل سُـوَر القرآن السَّبْع الطِّـوَال؟ (والسُّـورة)[4] التـي أُسـقط منهـا: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ١﴾ وهـي: بـراءة[5]، وما معنىٰ قوله: ﴿أَتَىٰ أَمْرُ اللَّهِ﴾ [النحل:١]؟ وما هو الأمر الذي أخبر الله عَزَّوَجَلَّ أنه يأتي وقد أتىٰ؟ وما معنىٰ الفتح الذي مَنَّ اللهُ -سبحانه- به علىٰ رسـوله ﷺ في قوله: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا ١﴾ [الفتح:١]؟ ولِـمَ كرَّرَ في الرَّحـمن: ﴿فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ١٣﴾ [الرحمن:١٣]، وفي سورة اقترب[6]: ﴿فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ ١٥﴾ [القمر:١٥]؟ وفـي لَا أُقْسِـمُ[7]: ﴿أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ ٣٤ ثُمَّ أَوْلَىٰ لَكَ

[٤٣/ب]

---

(١) في الأصل (لـما)، وهو: خطأ والصواب ما أُثبت.

(٢) في الأصل (والكتاب) وهو: خطأٌ في الآية.

(٣) ما عدَّه المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ بسبع وعشرين سورة ليس بسديد والصحيح أن عدد سور القرآن التي بدايتها الحروف المقطعة: ٢٩ سورة.

(٤) في الأصل (والسور) وهو: خطأ والصواب ما أثبت.

(٥) هي: سورة التوبة، ورقْمها في المصحف الشريف -طبعة مجمع الملك فهد-: ٩ صفحة ١٨٧.

(٦) هـي: سـورة القمر، ورقمها فـي المصحف الشـريف -طبعة مجمع الملـك فهد-: ٥٤ صفحة ٥٢٨.

(٧) هي: سورةُ القيامة، ورقْمُها -في طبعة مجمع الملك فهد-: ٧٥، صفحة ٥٧٧.

فَأَوْلَىٰ ﴿٣٥﴾﴾ [القيامة:٣٤] وفي: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿١﴾ لَآ أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ ﴿٢﴾ وَلَآ أَنتُمْ عَٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ ﴿٣﴾﴾ [الكافرون:١-٣]، ولِـمَ كرَّر في الـمُرْسَلات: ﴿وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ ﴿١٥﴾﴾[المرسلات:١٥]؟ وما تأويلُ قوله: ﴿وَٱلشَّمْسِ وَضُحَىٰهَا ﴿١﴾ وَٱلْقَمَرِ إِذَا تَلَىٰهَا ﴿٢﴾﴾ [الشمس:١-٢] إلىٰ آخرها؟ ومَن صالح؟ ومَا ناقتُه؟ وما معنىٰ: عَقَرَها؟ وما تأويل قوله: ﴿وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ﴾ [آل عمران:٧]؟ وما الـمُحْكَم[1] منه؟ وما المتشابه[2]؟ ومَن الرَّاسخون في العلم؟ وخِلاف الناس في الوقْف[3]، وما معنىٰ قوله: ﴿يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران:٧]؟ وما الأمانة التي ضَعُفت السموات والأرض مِن حَمْلِها وحَمَلَها الإنسانُ؟ إلىٰ أمثال هذا[4] مما قد مضىٰ جوابُنا -لهم- عن بعضه[5]، وذَكَرْنا في كتاب: «انتصار نَقْل القرآن»[6]، الجوابَ عن جميعه، وأَخْبَرْنا أنّ فيه مَا لَا يعلمه إلَّا الله، وذَكَرْنا اختلاف الناس في معنىٰ الحروف التي في أوائل

---

(١) الـمُحْكَم: عرَّفه المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله: هو الـمُفيد لمعناه، والكاشف له كشْفًا يزيل الإشكال، ووجوه الاحتمال، وهذا المعنىٰ موجودٌ في كلام الله عَزَّوَجَلَّ وكثيرٌ مِنْ كلام الخلق، فيجب وصف جميعُه بأنه: محكم علىٰ هذا التأويل، أو أنه مُحكَم النَّظْم والترتيب علىٰ وجهٍ يُفيد، مِن غير تناقضٍ واختلاف يدخل فيه. انظر: التقريب والإرشاد لأبي بكر الباقلاني، ١/ ٣٢٨ - ٣٣٤.

(٢) الـمُتَشابه: الذي يُطلَق ويحتمل معانٍ مختلفة يَقع علىٰ جميعِها ويتناولها علىٰ وجهِ الحقيقة، أو يتناول بعضها حقيقةً، وبعضها مجازًا، ولا يُنبئ ظاهرُه عما قُصِد به، وإنما أُخِذ له هذا الاسم مِن اشتباه معناه علىٰ السامع وفَقْد علمه بالمراد به. انظر: المصدر السابق، ١ / ٣٢٨ - ٣٣٤.

(٣) ذكرتُ -بحمد الله- هذه المسألة والخلاف في الوقف منها، انظر: (ص٢٠٢- ٢٠٣).

(٤) انظر -إلىٰ هذه الأسئلة وأشباهها- رسائل إخوان الصفاء ٤/ ١٤٢ - ١٤٦، و كتاب: دامغ الباطل وحتف المناضل، للداعي علي بن الوليد، ص٦٥ - ٦٩، وقد نقلَها عنهم، وعن كشف الأسرار الإمامُ الغزالي في فضائح الباطنية، ص٢٥، وانظر -أيضًا- كتاب: بيان مذهب الباطنية وبطلانه، لمحمد بن الحسن الديلمي ص٢٦ - ٢٧، وكتاب: الإسماعيلية للشيخ إحسان إلهي ظهير ص٦٠٧ - ٦٢٠.

(٥) انظر: (٢٠٢- ٢٠٤، ٢٦٣- ٢٦٥).

(٦) مضىٰ ذِكْر الكتاب في قسم الدراسة: (ص٤٣)، وذُكِر أنه مِن مصنَّفاته المطبوعة بحمد الله.

[٤٤/أ] السُّــوَر، والتأويـلَ لهـا، ومعنـىٰ / الـمُحْكَم والـمُتشابه، والخـاصّ[١]، والعام[٢]، والـمُطلق[٣] والـمُقَيَّد[٤]، والنَّصّ[٥] والـمُبَيَّن[٦]، والـمُكَنّي والصَّريْح[٧]، والـمُجْمَل

---

(١) الخاصّ: قَصْر العام علىٰ بعض أجزائه، وعرَّفه المصنف: بأنه القولُ الواقع علىٰ شيءٍ أو أشياء مما يتناوله الإسم في وضْع اللغة، أو بعض ما يكون الإسم متناولًا له، أو لغيره، أو يتناول بعض مَن يجري عليه الإسم. انظر: التقريب والإرشاد لأبي بكر الباقلاني ٣/ ٦، ومختصر التحرير، لابن النجَّار، ص١٥٢.

(٢) العامّ: لفظٌ دالٌّ علىٰ جميع أجزاءِ ماهيةِ مدلوله، وعرَّفه القاضي أبو بكر الباقلاني بأنه: القولُ المشتمل علىٰ شيئين فصاعدًا، أو يتناول جميع الجنس علىٰ الاستيعاب والاستغراق. انظر: التقريب والإرشاد ٣/ ٥، ومختصر التحرير لابن النجار، ص١٤٠.

(٣) الـمُطلق: مَا تناول واحدًا غير مُعيَّن، باعتبار حقيقةً شاملةً لجنسِه. انظر: مختصر التحرير ص١٦٤.

(٤) الـمُقيَّد: مَا تناول مُعيَّنًا، أو موصوفًا زائدًا علىٰ حقيقة جنسه. انظر: المرجع السابق ص١٦٤، وقد فصَّل القاضي الباقلاني في كتابه الأصولي: التقريب والإرشاد، مسائل المطلق والمقيَّد، وحرَّر معانيها وفروعها واختلاف الناس فيها، مع التنقيح والترجيح، فأتىٰ بكلِّ مَليْح! انظر ذلك: ٣/ ٣٠٧ - ٣١٧.

(٥) النصّ: لغة: الكشف والظهور، وشرعًا: ما عُرِّي لفظُه عن الشركة، ومعناه عن الشك، ويُطلق علىٰ: الظَّاهر، وذكر القاضي أبو بكر الباقلاني: أنَّ النصوص وفحواها، ومفهوماتها المستقلِّة بأنفسها لا تحتاج إلىٰ بيان، لكونها مُظهِرة بنفسها لمعناها. انظر: التقريب والإرشاد للمصنِّف ٣/ ٣٧٩، وشرح الكوكب المنير، لابن النَّجار الفتوحي الحنبلي، ٣/ ٤٥٩، ٤٧٨.

(٦) الـمُبَيَّن: يقابل الـمُجْمَل، وهو: إخراج المعنىٰ من حيِّز الإشكال، إلىٰ حيز الوضوح، وعرَّفه القاضي أبو بكر الباقلاني بقوله: هو: الدليل المتوصِّل بصحيح النظر فيه إلىٰ فعل العلم بما هوَ: دليلٌ عليه. انظر: التقريب والإرشاد ٣/ ٣٧٠، والمستصفىٰ من علم الأصول للإمام الغزالي، ٢/ ٣٨، ومختصر التحرير ص١٦٩، وشرح الكوكب المنير، ٣/ ٤٣٨.

(٧) البحث في الكناية مِن وظيفة علماء البلاغة والمعاني، ولمناسبته مسائل الحقيقة والمجاز أُلحق ببعض مسائل أصول الفقه والكناية: هي اللفظ المستعمل في معناه، ويُراد به لازمُ ذلك المعنىٰ، وأمّا الصَّريح: فهو اللفظ الذي وُضع لمعناه وكانت دلالتُه عليه إمّا بالمطابقة، أو بالتضمن. انظر: مختصر التحرير ص٤٤، وشرح الكوكب المنير ٣/ ٤٧٣.

والـمُفَسَّر[١]، والمجاز[٢] والحقيقة[٣]، وما يُفيد بأصل الوَضْع وما يُفيد بعُرف الاستعمال، وما يُقال: إنهما أسماء عربيّة، وشرعية، وأسماء دينيِّة[٤]، ومفهوم الخطاب ودليله[٥]، ولَحْنُه، وفحواه[٦]، إلىٰ غير ذلك مِن أقسام الكلام وأحكام الخطاب بما يُغني النَّاظرُ فيه هناك، ويَعرفُ بالوقوف عليه جوابَ كُلِّ ما يسألون عنه مما يتعلّق بالعلم[٧].

فأمّا غير ذلك فقد أجبنا[٨] عنه فلا وجه للإطالة به، ولأنّ القوم إذا شُرع معهم في جواب ذلك بحُجَّةٍ مِن العلم؛ أخذوا في الجهل (قالوا)[٩]: هذا مِن علم الجوامع، وكلام مَن لا يَعرف التأويل -مِن أهل الظاهر- وإنْ تواطؤا علىٰ ذلك؛ قالوا: إنّ هذا العِلْم لا يحتمل لِـمَ؟ وكيف؟ وما الدليل

---

(١) الـمُجْمَل: هو: اللفظ الصالح لأحد معنيين. انظر: المستصفىٰ ٢/ ٢٨، وشرح الكوكب المنير ٣/ ٤١٤.

(٢) المجاز سبق تعريفه والكلام في جواز وقوعه في القرآن واللغة وذكر الخلاف في ذلك انظر: (ص٢٦٦، ٢٦٧).

(٣) الحقيقة: كُلّ لفظ بَقي علىٰ موضوعِه، ولا تقديم فيه ولا تأخير، وهذا أكثرُ ما في القرآن، وقد عرَّفها الباقلاني بقوله: وقد يُراد بالحقيقة: حقيقةُ وصْفِ الشيء التي هي: حدُّه، والمعنىٰ الذي استحقّ الوصف، وقد يُعنىٰ بها: صفة الشيء التي اختصّ بها، وما هو عليه في نفسه، وقد تكون الحقيقة: حقيقة الكلام. انظر: التقريب والإرشاد ١/ ٣٥٢، والإتقان في علوم القرآن للسيوطي ٤/ ١٥٠٧.

(٤) انظر مسألة مبدأ اللغات، وأنواع الأسماء: المستصفىٰ من علم الأصول ٢/ ٨ - ١٨.

(٥) وهو: مفهوم المخالفة -عند الأصوليين- انظر: مختصر التحرير ص١٧٥.

(٦) لَحْن الخطاب: ما لاح في أثناء اللفظ، ويُسمَّىٰ -أيضًا-: مفهومه، ويكون محالًا علىٰ غير المراد في الأصل والوضع، وفَحوىٰ الخطاب: ما نبَّه عليه اللفظ بطريق القطع. انظر: شرح الكوكب المنير ٣/ ٤٨١ - ٤٨٢.

(٧) انظر هذه المسائل في: كتاب الانتصار للقرآن للمصنف ١/ ٢٠٤، ٢٠٦ - ٢٣٠، ٢٥٧- ٢٦٦، ٣٦٧، ٣٧٥- ٣٧٧، ٣٨٠ - ٣٨٤، ٢/ ٧٨١-٧٨٦، ٨٠٠-٨٠٨، والتقريب والإرشاد له رَحِمَهُ ٱللَّهُ ١/ ٣١٩-٣٢٧، ٣٤٠- ٣٥١، ٣٦٧ - ٤٤١، والمستصفىٰ ٢/ ١٩٥ - ٢١٦، ومختصر التحرير ص١٧٣ - ١٧٧، وشرح الكوكب المنير ٣/ ١٥٤، ٤٨١ - ٥١١، وغيرها.

(٨) انظر: (ص٢٠٢- ٢٠٤ ، ٢٦٣- ٢٦٥).

(٩) كذا بالأصل ولعل الصواب وقالوا:

والحجة؟ وإنّما هو: علمٌ ربّاني وُضِع علىٰ وجوب الإقرار به والتسليم له، والتصديق لأخبار الـمُخْبِرِيْن عن النَّاطِقِين.

[العود إلىٰ إيراد أسئلة الباطنية المشككة]

ومِن مسائلهم -أيضًا- في سؤالاتهم في مقادير العبادات، (و)(١) قولهم: لِـمَ جُعلت الصلاة في اليوم والليلة خمسًا؟ ولم تُفرَض أربعًا أو ستًّا؟ ولِـمَ صارت صلاة الفجر ركعتين، والعشاء(٢) ثلاثة؟ والبواقي أربعًا أربعًا؟ ولِـمَ صار الركوع واحدًا، والسُّجود اثنين؟ ولِـمَ صلاتين مِن الصلوات لا يُجهر بالقراءة فيها بلْ يُخافَت فيها؟ وهي: الظهر والعصر، ويُجهر في باقي الصلوات، وكيف صار التكبير بِجَهْر، والتسبيح يُخافَت به؟ وعلىٰ هذا الحدّ يسألون عن الزكاة، والحجّ، والصيام، ويقولون: لِمَ كان النّصاب ما بين دون مائة؟ ولِـمَ كان الواجب فيها مرّةً في الـحَوْل دون مرّتين؟ ولِـمَ كان / [٤٤/ب] قَدْر الواجب فيها خمسة، دون ما زاد ونقص عن ذلك؟ ولذلك يسألون عن قَدْر المأخوذ مِن الحبوب والثمار والـمَواشي، وعن معنىٰ ما تجب به الزكاة، ومَا علىٰ مَن أخَذَها منه؟ وعن الصيام، ولِمَ صار في رمضان دون شعبان، أو شوال؟ وما معنىٰ الحجّ، والطَّواف، والسَّعْيّ، والـهَرْوَلَـة، والرمي للجِمار، وسعْيِ سبعةِ أشواط؟ (وما معنىٰ الـهرولة)(٣)؟ وعلىٰ أيّ شيءٍ يدلّ الوقوف

---

(١) كذا بالأصل ولعلها زائدة.

(٢) كذا في الأصل، وهي صلاة المغرب، وفي الحديث «لا يغلبنكم الأعراب علىٰ اسم صلاتكم المغرب» قال عبدالله بن المغفَّل -راوي الحديث- والأعراب تقول: هي العشاء. متفق عليه، قال الشوكاني: العشاء لغة: أول ظلام الليل، قال الحافظ ابن حجر: النهي لئلا يقع اللبس بالصلاة الأخرىٰ، وعلىٰ هذا لا يكره أن تسمىٰ العشاء بقيْد كأن يقول: العشاء الأولىٰ، ويؤيده قولهم: العشاء الآخرة كما ثبت في الصحيح. انظر: فتح الباري بشرح صحيح البخاري للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ٢/ ٣٣٨، ونيل الأوطار شرح منتقىٰ الأخبار للإمام محمد بن علي الشوكاني، ١/ ٤٥٥. ويدلّ هذا اللفظ من القاضي أبي بكر الباقلاني علىٰ فصاحته وجزالة ألفاظه، حيث إن كلامه شابه كلام الأعراب -أهل البادية- الذين لم يختلطوا بأهل المدن المتلوث كلام بعضهم بلحن أو عجمة!

(٣) جملة مُكَرّرة في الأصل، والمقصود بها: الرَّمَلْ -بالتحريك- وهو: الإسراع في المشي، مع مُقاربة الـخُطَىٰ للأُفُقِي -وهو الـمُحرِم مِن بعيد- في الأشواط الثلاث=

بعرفة، والتحلّل، والحِلاق؟ وما معنىٰ العمرة؟ وعلىٰ أيّ شيءٍ مِن الباطن يدلّ الإحرام بالحجّ؟ وما معنىٰ لُبس إحرامين، والامتناع مِن الطِّيب واللباس[(١)]؟

ويقولـون -للغبيّ المغرور: كُلُّ ظاهرٍ مِن هذا يدلّ علىٰ علمٍ باطنٍ ربانيّ، ويختدعونـه بذلك، ويُلْقونه في حَيرة حتىٰ يُعلِن بجهله أنّ علم ذلك مِن علم الغيب أو يقاربه.

ومِن مسائلهم أيضًا للمُنسلِخ مِن كُلِّ علم وفهمٍ حَـمْلُه -ومَن لَـمْ يُلابس ومَنْ لم يسمع شيئًا من العلم- أن يَنزِلوا معه إلىٰ ضرب من الطَّنَز والسخرية، فيقولـون: أخبرونـا، وخبِّروا علماءكم لِـمَ صارت الخيـل تصهل، والحمير تنهق، والدِّيك يصيح، والحمام يُهَدْهِد[(٢)]؟ ولِـمَ كانت الحمام تزقّ[(٣)]؟ ولِمَ صـار بعـض الطير كالخُشَّـاف[(٤)] وغيره يَلِـد وبعضه يَبِيْض؟ ولِـمَ طال عُنق

=الأُولـىٰ مِن الـطَّواف، وبين العَلَمَيْن في السَّـعي. انظر: الـمُطْلع علىٰ أبواب الـمُقْنع للإمام شـمس الدين محمد بن أبي الفتح البعلي الحنبلي، ص١٩٠، و الروض الـمُرْبِع بشرح زاد الـمُسْتَقْنع للشيخ منصور بن يونس البَهُوْتِي، ص١٤٥، والصِحَاح للجوهري ٤/ ١٧١٣ مادة (رمل).

(١) سُئلت الصدِّيقة ابنة الصدِّيق أم المؤمنين: عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أسئلةً قريبةً مِن ذلك، فقيل لها: ما بالُ الحائض تَقضي الصوم، ولا تقضي الصلاة؟ فقالت: كان يُصيبُنا ذلك مع رسـول الله ﷺ فنُؤْمَر بقضاء الصوم، ولا نؤمر بقضاء الصلاة. أخرجه البخاري ومسلم وأهل السنن، انظر: المنتقىٰ ص١٢٠، فدلّ ذلك: علىٰ أنّ العبد قد يعلم حِكَم وأسرار بعض العبادات، ويخفـىٰ عليه بعضها، فتكون هذه الحكم غائبة عن عقولنا وأفهامنا ولا تتحملها مداركنا، وقـد تكون الحكمة: العبـادة والامتثال لأمر الخلاق العليم، ومِن أدِلَّة ذلك: قصة تحويل القبلة من بيت المقدس إلىٰ الكعبة، فقد أخبر الله سبب وحكمة ذلك، فقال تعالىٰ: ﴿وَمَا جَعَلْنَا ٱلْقِبْلَةَ ٱلَّتِى كُنتَ عَلَيْهَآ إِلَّا لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ ٱلرَّسُولَ مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ ..﴾ [البقـرة آيـة ١٤٣]، فهل تفقه الباطنية ذلك؟ ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَا يَفْقَهُونَ﴾!

(٢) هَدْهَـدَ الحمام: صوَّت، والـهُدْهُد: كُلّ مـا يُقَرْقِر مِن الطير. انظـر: معجم مقاييس اللغة ص١٠١٤، والقاموس ص١٣٤٠ مادة (هدّ)

(٣) الزَّق: مصدر زقَّ الطائرُ الفرخَ يَزقُه: أطعمه بفِيْه. انظر: لسان العرب ٦/ ٦٠ مادة (زقق).

(٤) قال ابن فارس، الخشف: الخاء والشين والفاء يدلّ علىٰ الغموض والسَّتْر، والـخُـشَّاف: طائرُ الليل معروف، وهو ما نُسَمِّيه في هذا الزمان: الخُفَّاش، أو الخُطَّاف. انظر: المعجم ص٢٩٨ مادة (خشف)، والمُطْلع علىٰ أبواب الـمُقْنع ص٣٨.

النعامة والبعير، وقَصُر عُنق الخنزير؟ ولِمَ صار البعير يبول إلىٰ خلف، وغيره من الحيوان يبول إلىٰ قُدَّام؟ ولِمَ تشرب الخيل والإبل مصًّا، والكلب والسِّنَّوْر والسَّبُع ولَغًا؟ وما سبب حيض المرأة مِنْ قُبُلها؟ ولِمَ صار الذئب يَعْوي، والكلب ينبح، والأسد يزأر؟ ولِمَ صار مِن الحيوان مَن يمشي علىٰ بطنه، ومنهم مَن يمشي منتصبًا، ومنهم من يمشي علىٰ / أربع؟ [٤٥/أ] ولِمَ صار منه طائر، ومنكوس، ومُنساب؟ ولِمَ صار مأوىٰ بعضه الأنهار والبحار، ومأوىٰ بعضه القيعان والقِفار؟ ولم صار أذناب ذوات الأربع كلّها مُسبلة علىٰ أدبارها؟ إلّا العَنْز فإنها ترفع أذنابها.

ومِن مسائلهم -أيضًا- لِمَ صار الشّعر ينبت علىٰ الرأس، وعلىٰ العانة، وتحت الإبط وغير هذه الأعضاء من الإنسان، ولا ينبت علىٰ باطن الكفّين والقدمين؟ ولِمَ كان الإنسان إذا خُصِيَ لا ينبت شعر لحيته، وعارضيه، وذقنه؟ وما السبب في ذلك؟

ومِن غريب مسائلهم ومشكلات علومهم، لِمَ صار ماء الفم عَذْبًا، وماء الأنف مالحًا، وماء الأُذن مُرًّا؟

فيُوهِمون المغرور الغافل (لكُلِّ)[١] شيءٍ مِن ذلك باطنٌ مخزون، لا يعرفه إلّا النُّطقاء، عن الإله، ثم الثاني، ثم الأساس، ثم الأئمة، إلىٰ أنْ ينتهي إليهم، وليس يتعلّق قلبُ كُلِّ عاقلٍ عارفٍ بمثل هذه المخرقة و السُّخرية، ولا يستجيب لهم بها، إلّا جاهلٌ شقيٌّ ميئوسٌ مِن تحصيله والانتفاع به، فإنْ وجدوا مَنْ هذه حالُه مُنْصِتًا إليهم، وراغبًا فيما يمنُّونه مِن علم باطنهم، أفرغوا عليهم مِن هذا الجِنْس وغيره، بأمثال هذه المسائل المُضَاهية لعقولهم ومَبْلغ قُدْرَتِهم في العلم.

وقالوا: خبّرونا عن العُرس الذي نُسب إليه ابنُ عُرس، ومَنْ كان؟ وما هو[٢]؟

---

(١) كذا بالأصل، ولعل الصحيح: (أنّ لكل).

(٢) ابن عِرس: حيوان صغير مكسوّ بالفرو، له جسم طويل ونحيل وأرجل قصيرة وأعين نشطة ويقظة ذات لون بني غامق ويوجد في الغابات الصنوبرية والمعتدلة في أوروبا =

ومَـن هو: آوىٰ[١]، ووردان الذي نُسـبتْ إليه بنات وردان[٢]، ومَن نعش؟ الذي نسب إليه بنات نعش[٣]، وأنّىٰ هو؟

ويسـألونه عـن عِلـل اختـلاف طُعـوم الأشـياء، وأرايحهـا، وألوانهـا، وتركيباتها، وهيئتها، وعن معنىٰ التدوير، والتربيع، والتسديس، والتثمين.

ويقولـون للعاميِّ (المرحوم)[٤]: لِـمَ صار الألف قائمًـا منتصبًا؟ واللام معوجًّا مكسورًا / والراء عراقة، والهاء مشقوق، وعن جميع أشكال الحروف وصُورهـا، ويقولون -لِـمَنْ يطمعون في ضعف عقله- اعلم أنّ لكلّ شـيءٍ تُرك علةً وسببًا باطنة، لا يعلمه أهل الظاهر. [٤٥/ ب]

ولأنَّ لاختلاف أوتار المعازف عِللًا وأسبابًا باطنة، لأجلـها وجـب أنْ

=وأمريكا وآسيا، يبلغ طوله من ٣٠-٤٥سم ويزن حوالي٢٥٥جم ويتغذىٰ علىٰ الفئران والضفادع والأرانب والديدان، يُفرز سـائل كريـه الرائحة عندما يتعرض لتهديد أو خطر .انظر: الموسوعة العربية العالمية١/ ٩٩، وفيها صورٌ له .

(١) ابـن آوىٰ: حيوان مـن الفصيلة الكلبية متوحش يعيش في آسـيا وافريقيا وجنوب شـرق أوروبا، ويسـميه العرب: المَوَلْوِلَ نظرًا لعوائه وصراخه الحزين، يقتات علىٰ الحيوانات الصغيرة، وله رائحة مسـكية، وهو أكثر شـبهًا بالثعلب، ويبلغ ارتفاعه ٣٥سـم ويتراوح طوله ما بين ٦٠-٧٥سـم، وله شـعر ضـارب إلىٰ اللون الرمادي وذيل كثيف، ويُـجمع علـىٰ: بنـات آوىٰ.انظر: الصحـاح ٣/ ٩٤٨ و القاموس ٧١. مادة (أوي).والموسـوعة العربية العالمية١/ ٩٨، وفيها صورٌ له .

(٢) بنات وردان: دوابٌّ، قال الدميري: الورداني طائر متولد بين الورشان والحمام وله غرابةُ لـونٍ وطرافة قَد . انظر: القاموس ص١٣٩١ مادة (ورد)، وحياة الحيوان الكبرىٰ لكمال الدين الدميري٢/ ٢١٠ .

(٣) بنات نَعْش الكبرىٰ: سـبعة كواكب، أربعةٌ منها نعش، وثـلاثٌ بنات، وكذلك بنات نعش الصغـرىٰ، والواحد: ابن نَعْش. انظر: الصحـاح ٣/ ١٠٢٢ والقاموس ص١٢٩٧ . مادة (نعش)، ودائرة معارف القرن العشـرين، تأليف: محمد فريـد وجدي١٠/ ٣١٦، الطبعة الثانية ١٩٧١م دار المعرفة بيروت .

(٤) كذا في الأصل، ولعل الأصح (المحروم).

يكون للطُّنْبور[١] وتَرَيْن، وللبَرْبَط[٢] أربعة، ولأجله صار ثقب المزمار أربعة.

وحتىٰ يسـألون عن عِلّة أشكال أوراق الشجر، وحوض النَّخْـل، وورق الـمَوْز، وصُـور الثمار، ويَدَّعُـون أنّ لِكُلِّ شـيءٍ مِن ذلك دليـلٌ[٣] علىٰ أمرٍ غامض وعلمٍ باطن، ويجعلون لأشـكال فُرُوج الحيـوان وذكورها -الظاهر منها والباطن- عِللًا وعلمًا باطنًا.

حتىٰ إنّه حضر بعض أهل العلم مجلسًـا لبعض رؤسـائهم، فرأىٰ حمارًا واقفًـا بالقُرب منهم، فأدلىٰ متاعه قبال الرجـل، فقلت لبعضهم: هذا علىٰ ما يدلّ؟ فضحك وعلم أني أردتُّ الطَّنز به، فقال: صاحبُ مَـجْلِسهم -وعَبَسَ في وجه مَن سـألتُه عن ذلـك، وأنكر فعله وقال له- أجِـبْ الرجل، فقال: لا أدري، فقـال: هـذا أدلُّ دليـلٍ علىٰ القائـم، فإنه لا يـزال مُـخْتَفِيًّا حتىٰ يظهر صاحـب الدَّوْر والزمان القائمُ الـمُنْتَظَر، فـإذا ظَهَرَ؛ ظَهَرَ بقوَّة وشِـدَّة، وأمْرٍ منكر، كقوَّة هذا في ظهوره، وذلك دليلٌ عندهم علىٰ أنه سيظهر قويًّا مُشْتدًّا، فهذا قدْر دينهم، واستخفافهم بالدين.

وقَبول مَنْ يدعونه إلىٰ ضلالتهم، وأحوالهم تختلف فيما يُفاتِحُون به مَن يختدعونـه إلىٰ هذه المخاريق، وإنْ وجـدوه عاميًّا صِرْفًا، خاليًا مِن كُلِّ فهم؛ أوْرَدوا عليه / هـذا الجنس مِن كلامهم ومِن الأسـولة، وإنْ وجدوه راجعًا إلـىٰ أدنىٰ بصيرة وفِطنة؛حامَـوا[٤] هـذا الـضَّرب، وأخذوا معـه في غيره، وردّوه إلىٰ الأسـولة عـن معاني آي القـرآن، وعن مقادير الشـرعيات، وعن معنـىٰ قولـه: ﴿مَّا تَرَىٰ فِي خَلْقِ ٱلرَّحْمَٰنِ مِن تَفَٰوُتٍ﴾ [الملك:٣] ومِـن خلْـق الذَّرّ، والقَمْل، والنَّحل، والبعير، والناطق، والصَّامت، والحيّ، والميت، والذكيّ، [٤٦/أ]

---

(١) مِـن آلات العـزف والموسـيقىٰ ذو عنق طويل وسـتة أوتـار من نحاس. انظـر: الصحاح ٢/ ٧٢٦، والقامـوس ٨١٤ مـادة (طنبور)، ودائرة معارف القرن العشـرين، محمد فريد وجدي ٥/ ٧٨٢.

(٢) هـو: العُـود، مُعَـرَّب بَرْبَط، أي صـدر الإوَزّ، لأنه يشـبهه. انظر: القامـوس ص٩٠ مادة (بربط).

(٣) كذا، والصواب: (دليلًا) لأنها اسم أنّ.

(٤) تَـوَقَّوْهُ واجتنبوه. انظر: القاموس ص٣٢٥ مادة (حمي).

والبَطِي، والألْكن[١] والفصيح، والعالم، والجاهل، والجبال، والمياه، والأنهار والقِفار، ثم يقولون له: وأيُّ شيءٍ في التفاوت أكثرَ مِنْ هذا؟ وذهب عليهم أنه أراد -تعالىٰ- أنه ليس شيء يقصد -تعالىٰ- إلىٰ إيجاده مِنْ خلقه متفاوت علىٰ إرادته ويخالف قصدَه، وأنّ هذا هو: التفاوت في العقل وأنّه كلّه -مع اختلافه وتضادّه في سائر أشكاله وصفاته- حكمةٌ دالّة علىٰ إثبات مُحدِثه وعلمه.

[ردُّ باطلهم وأسئلتهم]

وقالوا له -أيضًا-: ما وَجْه قوله: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء:٨٢]؟ وما الاختلاف الذي تعرف عنه وفيه: الحقيقة والمجاز، والخاص والعام، والفرض[٢] والنَّفْل[٣]، والإباحة[٤] والحَظْر[٥]، والقَصص والأمثال، وضروب العبادات المختلفة، والناسخ والمنسوخ[٦]؟ ثمّ يقولون له: فأيُّ اختلاف يكون أكثرَ مِن هذا؟

وذهب عليهم أنه إنما عَنىٰ بنفي الاختلاف، التناقض والكذب، والاختلال،

---

(١) هو: الذي لا يُقيم العربيّة لعُجْمة لسانه. انظر: القاموس ص١١٨٦ مادة (لكن).

(٢) عرّفه المصنف، كما نقله عنه الغزالي بقوله: «هو الذي يُذمُّ تاركه، ويُلامُ شرعًا بوجهٍ مَا. وهل هناك فرقٌ بين الفرض والواجب؟ قيل: لا فرق، وفرّقت الحنفية بينهما، فقالوا: إنّ الواجب ما ثَبَتَ بدليلٍ ظنيّ، والفرض ما ثبت بدليلٍ قطعيّ». انظر: المُستصفىٰ مِن علم الأصول، للغزالي ١/ ١٢٧ - ١٢٨.

(٣) النفل هو المندوب: ما أُثِيبَ فاعله -امتثالًا-، ولم يُعاقَب تاركه مطلقًا، ويُسمَّىٰ: سنةً، ومستحبًّا، وتطوعًا، ونفلًا. انظر: مختصر التحرير ص٧٩. وشرح الأصول مِن علم الأصول، للشيخ محمد بن صالح العثيمين، ص٥٤.

(٤) حَدَّهُ القاضي الباقلاني بقوله: هو: الذي ورد الإذن من الله تعالىٰ بفعله وتركه، غير مقرون بذمّ فاعله أو مدحه، ولا بذمّ تاركه أو مدحه، وهذا باعتبار ذاته، أمّا باعتبار ما يُفضِي إليه فإنه قد يكون مطلوبًا فعلُه، إمّا وجوبًا أو استحبابًا. انظر: المستصفىٰ ١/ ١٢٩ و شرح الأصول مِن علم الأصول، ص٤٦.

(٥) ويُسَمَّىٰ: المُحَرَّم والممنوع وهو: ما نهىٰ عنه الشارع، علىٰ وجه الإلزام بالتَّرك. انظر: شرح الأصول مِن علم الأصول ٥٨ - ٦١.

(٦) النسخ لغةً: الإزالة حقيقةً، والنقل مجازًا، وشرعًا: رفْع حكم شرعي بدليل شرعي متراخٍ. انظر: مختصر التحرير ص١٨١.

وتفاوت نظمه وبلاغته -مع طوله- حتىٰ يكون فيه الجَزْل[١] الرَّصين، والخفيف السخيف، وحتىٰ يَلحق مُنزِّلَه -تعالىٰ- المُتكلِّم به مِن نقضٍ بعض ما عنده واختلاف قوله فيما أنزله- ما يَلحق مَن طال كلامه / مِن الخَلْق مِن دخول الاختلال والنقص، ومَا يدلّ علىٰ السّهو والغلط والغفلة، ولَمْ يُرد النفي في اختلاف فرائضه وأحكامه وقصصه وأمثاله، إلىٰ غير ذلك ما يُهْذَوْن فيه، ولا اختلافُ صورٍ في كلماته وحروفه، ولا اختلاف أفراد آياته وسُوَره في الطُّول والقِصَر، إلىٰ غير ذلك مما يُمَوِّهون به علىٰ العامّة الضُّعفاء. [٤٦/ب]

وإنما يقولون ذلك لِمَنْ أحسّوا منه شهوةَ النَّظر في علم التوحيد، أو شَرَع في ابتداءِ نَظَرٍ فيه، فيقولون له: أليس الله -سبحانه- شيءٌ وحيٌّ وعالم قادر عند أهل الظاهر؟ فإنْ قال: نعم، قالوا: فهذا يُوجِب عليهم تشبيه صانعهم وخالقهم، فإنْ قالوا: في الله -سبحانه- إنه شيءٌ، وفي المخلوق إنه شيءٌ، فقد شبّهوه بخلقه، وكذلك إذا قلت أنت: إنهما حيّان عالمان مُدرِكان، وإنْ قالوا: ليس شيء ولا عالم ولا قادر قالوا له: ومِن خلقه مَن ليس بعالم ولا قادر، ولا حيّ، فيجب تشبيهه بخلقه، وتحت هذا عِلمٌ لا يعلمه أهل الظاهر، فيُدْهش مِن ذلك مَن ليس له الإغْراق[٢] في علم التوحيد، وحقيقة المِثْلَيْن[٣] والمُفْتَرِقَيْن[٤]، وصفات التخصيص[٥]

---

(١) الجَزْل: العاقلُ الأصيلُ الرأي، وخِلاف الرَّكيك مِن الألفاظ. القاموس ص٢١٤ مادة (جزل).

(٢) الإغراق الانتهاء في الشيء، حتىٰ يبلغ أقصاه. انظر: معجم مقاييس اللغة ص٧٨٥ مادة (غرق).

(٣) التماثل: نسبة بين معنىٰ ومعنىٰ آخر مساوٍ له في النتيجة، أو: المُشارك للشيء في تمام الماهية، والتماثل والمماثلة: اتحاد الشيئين في النوع. انظر: ضوابط المعرفة، عبدالرحمن حسن حنبكة الميداني ٥٦، وكشاف اصطلاحات الفنون، للتهانوي ٢/ ١٤٥١.

(٤) الفرق: التمييز والفصل بين الشيئين. معجم مقاييس اللغة ٨١٤، والقاموس المحيط٩٩١ مادة (فرق).

(٥) الخاص عند المنطقيين: كون أحد المفهومين أقلّ شمولًا مِن الآخر، إما مُطلقًا أو مِن وجهٍ واحد، وعند الأصوليين: قَصْر العام علىٰ بعض مسمياته، وعند أهل اللغة: تمييز بعضٍ الجملة بحكم. انظر: كشاف اصطلاحات الفنون ١/ ٣٩٤ - ٣٩٥، والمعجم الفلسفي لجميل صليبا ١/ ٥١٤، ومختصر التحرير ص١٥٢.

والتجنيس[1]، والتشابه، وما ليس منها مُوجِب لذلك في أيْدِيْهِم، فإنّ هذا بابٌ يحتاج إلىٰ ضرْب مِن النَّظَر، وإنّ كُلّ عاقل يعلم أنّ السَّواد والبياض شيئان وليسا مع ذلك مشتبهين، بل هما خلافانِ ضِدَّانِ[2] متنافيان، ويعلم -أيضًا- أنّ السواد والبياض، ليسا بجسم ولا حركة، ولا يجب لنفْي صفةٍ عنهما كونهما مِثْلَيْن، لأن الشيئين لا يتماثلان لِنَفْي صفة عنهما، ولا بإثبات صفة تشتركان فيه دون أنْ يكون صفةً بجنس[3] لا صفة / لها أخصّ منها، [٤٧/أ] هذا إنْ عُلِّل كَوْن المِثْلَيْن والخِلافَيْن؛ خِلافَين ومِثْلَين، وعلىٰ ما بيَّناه في كتاب: «دقائق الكلام»[4] وغيره مِن الكُتُبِ في أُصول الديانات[5].

ومتىٰ أُخذ معهم في تقرير مثل هذا الكلام صاروا في يد مُكَلِّمِيْهِم عامةً جُهَّالًا، وهربوا مِن كلامهم كهروبهم مِن الأسد والنار والسَّيل، وقالوا: قد نُهينا عن المناظرة، وعِلْمُ هذا الباب ليس هو: بكم؟ وكيف؟ وما الدليل؟ ورجع الإنسان منهم علىٰ نفسه بالتعجيز لها والتفنيد واللَّوم والندم،

---

(١) التجانس في اللغة: الاتحاد، والمُجانِس: المُشاكِل، وسُمِّي بالمجانسة، وهو: ما كانت جميع أجزاؤه متساوية، وكلما كان التشابه بين أجزاء الشيء أكثر كان مجانسته أعظم. انظر: القاموس المحيط ص٢٤١ مادة (جنس)، والمعجم الفلسفي ١/ ٢٤١.

(٢) الضدّ: هو المُخالف، والمُنافي، ويُطلق علىٰ كلّ موجود في الخارج مُساوٍ في قُوَّته لموجودٍ آخر مُمَانع له، لذلك قيل: إنّ الضّدين صفتان مختلفتان تتعاقبان علىٰ موضوع واحد ولا تجتمعان كالسواد والبياض، والفرق بين الضدين والنقيضين أنّ النقيضين لا يجتمعان ولا يرتفعان، كالوجود والعدم، والضدين لا يجتمعان ولكن يرتفعان. انظر: المعجم الفلسفي لجميل صليبا ١/ ٧٥٤.

(٣) الجنس: كُلّي مقول علىٰ كثيرين مختلفين بالحقيقة في جواب ما هو؟ مِن حيث هو كذلك. انظر: التعريفات للجرجاني ص١٤١

(٤) وهو: مِن مصنفات القاضي أبي بكر المفقودة، وقد مضىٰ ذكرُه في قسم الدراسة انظر: (١/ ٦٠).

(٥) انظر: الرسالة الحرة أو: الإنصاف، للباقلاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ ص٣٢ وكتاب: تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل، للباقلاني ص٢٤، وانظر-أيضًا- كتاب أساس التقديس لفخر الدين الرازي ص٨٣- ٨٤، وانظر -أيضًا- التدمريَّة لشيخ الإسلام ابن تيمية ص٢٠ - ٣١، ٣٩، وشرح العقيدة الأصبهانية ص٤٣٢.

ويقول: كيف أخطأت فريسته في دعوة مُنْتَقِض هذهِ حَالُه، ويندم علىٰ ذلك مِن غلطه.

[شبهة وجوابها]

ومِن مسائلهم لمن يَغرُّونه ويخدعونه، ويقولون له: إذا كان إله العالم في صفته -عند أهل الظاهر- لا يجوز عليه الانتقال وتغيُّر الصفات والأحكام، وكان المُتغيِّر والمُستحيل عن صفاته مُحْدَث -عندهم- أفليس قد زعموا -مع ذلك- أنّ إلههم لم يكن خالقًا ثم خَلق؟ وكذلك أنّه لم يكن رازقًا ثم رزق، ولا محييًا ولا مميتًا، وكان في الأزلْ واحدًا، وهو: اليوم غير متوحِّد، كما كان غير مُتكلِّم ولا مُريد(١) -عند كثيرٍ منهم- ثم تكلَّم وأراد -وهذا نهاية (التَّغيُّر)(٢)- ودليلُ الحدوث(٣)، فَيَدْهَش -عند ذلك- مَن ليس يعلم هذا الباب .

---

(١) تسمية الله -سبحانه- بالمُريد والمُتكلِّم لم يَردْ بالكتاب والسنة، ولا هو مِن أسماء الله الحسنىٰ، لأنّ جنس الإرادة والكلام ينقسم إلىٰ محمودٍ ومذموم، كإرادة العدل، وإرادة الظلم، والصدق بالكلام، والكذب فيه، والله تعالىٰ موصوفٌ بالمحامد كُلِّها، ومنزَّهٌ عن النقائص، ولذلك فإنّ أسماء الله حسنىٰ بلغت غاية الحُسْن والجمال والكمال، ولا يعترضها أيُّ اعتراض أو يدخل في معانيها أدنىٰ نقص. انظر: شرح الأصبهانية ص٩ (بتصرُّف).

(٢) في الأصل(التغرير) والصواب ما أُثبت .

(٣) مِن أدلّة المتكلمين المشهورة في إثبات الصانع، ويسمونه: دليل حدوث الأجسام، وقد ذكر هذا الدليل المؤلف في كتابه التمهيد، فقال: والدليل علىٰ حدوث الأجسام أنها لم تسبق الحوادث ولم توجد قبلها، وما لم يسبق المحدث مُحدَث كهو، إذ كان لا يخلو أن يكون موجودًا معه أو بعده وكلا الأمرين يوجب حدوثه. وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: وكذلك ما يستدلُّون به علىٰ إثبات الصانع عَزَّوَجَلَّ، فإنّ مِن الناس مَن يستدلّ بإمكان الأجسام، ومنهم مَن يستدل بحدوثها ومنهم مَن يستدلّ بإمكان صفاتها، ومنهم مَن يستدلّ بحدوث صفاتها، وقد ذكر الرَّازي وغيره هذه الطرق الثلاث، وذكر الطريقة الرابعة، والطُرق الأولىٰ الثلاث هي طُرُقٌ صحيحة، إذا قُرِّر إمكان بعض ذلك وحدوث بعض ذلك، فأمَّا مع طلب تقرير عموم الإمكان والحدوث، فهو الذي قدح فيه الناس، كما أنّ الطريقة الرابعة إنما هي مبنيّة علىٰ حدوث بعض ذلك، لكن يكون في ذلك تطويلٌ لا تَحتاج إليه الفِطَر السليمة... إلىٰ أن قال: وهذه الطريق وإنْ كانت صحيحة، فطريقة القرآن العزيز أكمل منها، فإنه سبحانه يَستدلُّ بحدوث الأعيان، وذلك أكمل... أهـ انظر: التمهيد ص٢٢، والإنصاف ص١٧ - ١٨، وشرح الأصبهانية ص٣٠٣ - ٣١١.

وليس يعلمون -هم- أنّ الخالق الفاعل -سبحانه- لا يتغيَّر، وأنّ خَلْقَه وفِعْلَه الذي يُبديه في غيره، أوْ لا في مكان؛ لا يوجب تغيرُّه، وإنما يصير الفاعل منّا بما يفعله في نفسه مِن أفعال الجوارح والقلوب مِن نحو: الاعتماد، والحركات، والسُّكون، والإيرادات، والخواطر، والعلوم / فإذا وُجِدت به؛ تغيَّرت ذاته، واختلفت أحواله وأحكامه لِما قام به من الحوادث، والله -سبحانه- لا يفعل شيئًا في نفسه، وإنما يبتدئ جميع أفعاله في غيره -إنْ كانت أعْراضًا- أوْ لا في مكان إنْ كانت جواهرًا وأجسامًا، وليس للفاعل بكونه فاعلًا -بعد أنْ لَمْ يكن كذلك- حالًا وصفةً تجدَّد بالفعل ويتغيَّر بها[١]، علىٰ ما قد بينَّاه في الأمالي والمصنَّفات مِن أُصول الديانات[٢]، فزالَ ذلك ما توهَّمه الجهال، وإنما قصدوا بقولهم: ولا يُقال في الصَّانع -تعالىٰ- أنه شيءٌ، ولا لا شيء، ولا عالمٌ ولا لا عالم[٣]، (إلىٰ)[٤] التمويه والإلباس علىٰ عامة أهل المِلَلْ.

[٤٧/ ب]

[الردّ عليهم علىٰ طريقة المتكلمين]

---

(١) هذه المسألة تسمىٰ -عند أهل الكلام- مسألة: حلول الحوادث، أو مسألة قيام الصفات الاختيارية بذات الله عَزَّوَجَلَّ، وهي من المسائل المشهورة التي تنازع فيها الناس علىٰ قولين، فأولُ من صرح بنفيها: الجهمية من المعتزلة ووافقهم علىٰ ذلك الكلابية، والحارث المحاسبي، وأبو العباس القلانسي، وأبو الحسن الأشعري، والقاضي أبو يعلىٰ، وابن عقيل وهو قول طائفة من متأخري أهل الحديث كأبي حاتم والخطابي، والقول الثاني: إثباتها وهو: قول سلف الأمة وجمهور أئمة الحديث كالدارمي وابن خزيمة والإمام أحمد والبخاري وغيرهم فإنهم قالوا: المتكلم من قام به الكلام، وهو: يتكلم بمشيئته وإرادته، ووافقهم بعض طوائف أهل الكلام كالهشامية والكرامية. انظر: شرح الأصبهانية لشيخ الإسلام ابن تيمية ص ٤٩٩-٥٠٨ . وتجدر الإشارة أن المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ وافق المعتزلة -هنا- بنفيه لقيام الصفات الاختيارية بالله للشُّبَه التي ذكروها وهي: حلول الحوادث أو شبهة التغيُّر وليستا بلازمة.

(٢) انظر: إلىٰ مثل هذه المسائل في كتاب المؤلف: تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل ص١٦- ٢١، والكتاب المذكور مِن مصنفات المؤلف المفقودة كما ذُكر -سابقًا- انظر: قسم الدراسة: (ص٣٩).

(٣) هذه أقوال القرامطة الباطنية وعقائدهم، حيث إنهم ينفون عن الله تعالىٰ اتصافه بالنقيضين، والخلوّ عن النقيضين ممتنع في بدائه العقول، كالجمع بين النقيضين، انظر: التدمرية لشيخ الإسلام ص٦٣ حيث ساق أقوالهم -هذه- ثمّ ردَّها عليهم.

(٤) كذافي الأصل، ولعل الأصح (إلّا).

وربَّما سألوا فقالوا: ما وجه الحكمة في خلق الله -تعالىٰ- للعالَم بعد أنْ لم يكن خالقًا له؟ وليس هو محتاج، يجوز عليه اجتلاب المنافع ودفع المضارّ، ولا ممن تُحرِّكه البواعث ولا تزعجه الخواطر، وتدعوه الأغراض والعِلل علىٰ ما لم يكن فاعلًا له، وهذه -أيضًا- مِن مسائل الملحدين علىٰ جميع مُثبتي مُحدِث العالم وصانعه.

ويقولون: مَا وجهُ إدامة العذاب بين أطباق النيران علىٰ أجْرام متقطّعة متباينة؟ وكيف يكون هذا رحمةً وعدلًا؟ وأين موضع الإحسان والعفو مِن هذا[(١)]؟ وما وجه عقابه للعبد علىٰ ترك طاعةٍ له لا يَنْتَفِعُ بها؟ وإنما أحْرَم العبدُ نفسه حظَّه (تركه)[(٢)]، وأساء النظر لنفسه، أفمِنْ أجْل حرمانها الثواب يجب أن يُعاقب عليه؟ ولابُدّ مِنْ كونه، وما وجه التكليف وإدخال الآلام والأمراض علىٰ / العباد لنيل ثواب وأعواض؟ وهو -سبحانه- عند أهل الظاهر- قادرٌ علىٰ ابتداء التفضُّل علينا بمثلها، في أمثال هذه المسائل المُعَلَّقَة التي هي مِن شُبه الملحدين، وما يتعلَّق بها: بيان التجوير والتعديل، وقد تقصَّينا الكلام في جوابنا هذا عن جميع هذا-أجمع- في غير كتاب مِن كُتُبِ الكلام في أُصول الديانات[(٣)]، وكتاب «إثبات النبوات علىٰ البَرَاهِمَة»[(٤)]، وأبواب «التعديل والتجوير»[(٥)]، والحَسَن والقَبِيح علىٰ [٤٨/أ]

---

(١) انظر: رسائل إخوان الصفاء وخِلّان الوفاء ٤/ ١٧٨.

(٢) كذا بالأصل، ولعلّ الصحيح: (بِتَرْكِهَا).

(٣) وهما كتابان -كما سبق ذكره- أوّلهما: المقدمات في أصول الديانات، وهو: كالمختصر، والثاني: الأمالي والمصنفات من أصول الديانات، وهو: كالمطوَّل فيها، والله أعلم انظر: قسم الدراسة (ص٤٧).

(٤) ولعلَّه كتاب البيان عن الفرق بين المعجزات والكرامات والحيل والكهانة والسحر والنارنجات، وقد سبق الكلام عليه في قسم الدراسة (ص٤٢).

(٥) كتاب التعديل والتجوير، سبق ذِكْرُه في قسم الدراسة، وأنه مِن كتب القاضي أبي الطيِّب المفقودة، انظر: (ص٤٩).

القَدَريـة[١]، والمجوس والبراهمة[٢]، والـمُلْحدين، وبيَّنـا هناك جواب هذه المسائل[٣]، بما لا يصحّ ويستمرّ إلاّ علىٰ أصول أهل الحقّ والمثبِتة -أهل السنة ومتّبعي الشريعة- الذين لا يقيسون أفعال الله -سبحانه- علىٰ أفعال خلقه، ولا يأخذون العلم بحكمته علىٰ حكمتنا، ولا يَحْمِلون صفات ربٍّ علىٰ صفات مربوب، وتصرُّف المالك علىٰ تصرف المملوك[٤]، وكَشَفْنا ذلك بما فيه بيان وإقناع، ولم نضعْ هذا الكتاب للكلام علىٰ هذه الأبواب، وإنما ذكرنا مسائلهم التي يُمخْرقون بها علىٰ العامة ليُعرف وجوه اختداعهم

---

(١) القَدَرِيَّة: اسمٌ ووصفٌ لفِرقة الـمُعْتَزِلة، حيث إنّ مِنْ أشهر أقوالِهم وأقبحِها نفْيُ القَدَر، وإثبات خالقٍ مع الله، وهو: العبد، حيث إنهم يرونه الخالقُ لفِعْل نفسه خيرِها وشرِّها، وزعموا أنهم ينزِّهون الله بقولهم هذا، لأنَّ الله منزَّهٌ عن الظلم، وبسببِ قولهم هذا جاءت الأحاديث بتسميتهم: «مجوس هذه الأمة»، ولهم أقوالٌ وقبائح أخرىٰ اسْتَقَوْهَا مِن فلاسفة اليونان، وأديان الهند، ومذاهب اليهود، ومِن أشهر رموزهم: مَعْبد الجهني، وغَيلان الدمشقي، وواصِل بن عطاء. انظر: الملل والنحل، للشهرستاني ١/ ٤٣، والفرق بين الفرق، للبغدادي ص١٨، والموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب المعاصرة ١/ ٦٩، وشرح العقيدة الواسطيَّة، للشيخ محمد خليل هرَّاس، ص٢١٩.

(٢) البراهمة: وهي ديانة الهند القديمة، وتسمىٰ الهندوسية، وبراهمة نسبة إلىٰ رجل منهم يقال له: براهم، ويعتقدون أنهم يتصلون في طبائعهم بالعنصر الإلهي، وآلهتهم الطبيعة والسماء وإله المطر وإله النار، ومِن شرائعهم تقديس البقر، وتحريم أكل اللحوم، وكتابهم المقدس الويدا، وطبقاتهم طبقة الكهنة، وطبقة المحاربين، والتجار، وطبقة الخدم، ومن أشهر فلاسفتهم كرشنا، الذي اجتهد في تهذيب بني جلدته، وحضهم علىٰ التمسك بالأخلاق الفاضلة والابتعاد عن الشر، وديانتهم أكثر ما تكون أسلوب حياة لا مجموع عقائد. انظر: الملل والنحل، للشهرستاني ٢/ ٢٥٠-٢٥٥، وذيله لمحمد سيد الكيلاني ص٩-١٣، وأديان الهند الكبرىٰ، تأليف: د. أحمد شلبي، ص٣٧-٣٩.

(٣) هذه أسماءٌ لأبواب، وكتب ذكرها المصنِّف - هنا - وقد جمع مسائلها في كتابه المشهور: تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل، فانظر إليها: ص١٠٤-١٣١، و٣٠٣-٣٤٠، و٣٤١-٣٦٤.

(٤) وهذا مما يُحسَبُ للقاضي أبي بكر الباقلاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ حيث إنّه في هذه المسألة سلك منهجَ السلف، انظر زيادة بيان في قسم الدراسة ص٥٥- ٥٦، ص١٣٣ وليته اتبع هذا المنهج في عامة أقواله! لكنه خالف هذا الكلام، واتبع مذهب أهل الكلام في مسألة حلول الحوادث، ودليل حودث الأجسام وغيرها. انظر (ص٣٠٥).

للضعفاء، وإلّا فقد تقصَّينا الكلام علىٰ هذه المسائل ونهاية الأجوبة عنها في الكُتب التي ذكرناها.

ومن ضروب حِيلهم -أيضًا- في المسائل أنْ يقولوا للعاميّ: ألستَ تجد أهل الظاهر مُختلفين متباينين؟ يلعن بعضهم بعضًا في أصول دينهم وفي فروعه، وفي تفسيرٍ، وتنزيلٍ، وفيما يحكمون ويُفتون به، حتىٰ إنّهم ربّما خرجوا في ذلك إلىٰ الحربٍ والتهارج(١)، واستحلال / [٤٨/ب] الدماء، والأموال، والحقّ واحدٌ جاء من عند واحدٍ، فلولا أنهم جهّال بالحق وبباطن ما في أيديهم من الظاهر لا تّفقوا وما اختلفوا وتنازعوا، ولكنْ لجهلهم بما عليه النُّطقاء والأئمة، والحُجج، وأبوابهم، وأتباعهم، والرجوع إليهم، والإضاعة لمثل هذا، وولجهم في مثل هذه الحيرة والاختلاف العظيم، وربّما قالوا له: وأنت تجد كثيرًا من أهل الظاهر يكونون علىٰ الدين والمذهب بُرهةً من عمره، يعتقده ويَدين الله -سبحانه- به، وينصره ويناضل عنه، ويرىٰ أنه ليس له نجاة إلّا بالتمسُّك به غير مُنتقلٍ عنه إلىٰ ضدّه، ثم ينتقل عنه إلىٰ ضدِّه الذي تبرّأ منه ونَساه، فينصره ويذبّ عنه ذبُّه عن دينه الأول، وربّما انتقل مِن الثاني إلىٰ الثالث والرابع، فثبت بهذا: أنّ حقيقة العلم غيرَ ما همْ عليه، وهو الذي إذا عرفه المكلّف لم يَجُزْ انتقاله عنه.

وربّما قالوا له: إنّا نرىٰ المُناظِر -المجوِّد- يناظر فيَقطعُ خصمَه، فإذا حصل مع مَن هو أنْظر منه؛ انقطع في يده وأبطَل حجته وعلّته، وذلك دليلٌ واضح علىٰ أنْ لاَ حقَّ، لا في قول القاطع، ولا المُنقطِع بحال.

وربّما قالوا -لِمَن يستهوُون- إذا اعترف أهل الظاهر أنهم لا يعرفون صحة أديانهم ضرورةً، بلْ بنظرٍ واستدلال، أفترىٰ أنّهم إنما عرفوا صحة ذلك النظر، بنظرٍ واستدلالٍ آخر، أمْ بضرورة؟ والضرورة لا عمل لها في العلم بصحة النظر، ولا في شيءٍ من الأديان، وإنْ كانوا يعلمون صحة / [٤٩/أ]

(١) هَرَجَ الناس يَهْرِجون: وقعوا في فتنة واختلاط وقتل. انظر: القاموس ص١٣٤٤ مادة (هرج).

قولهم في الدين بنظرٍ آخر، والنظر الثاني يحتاج في العلم بصحته إلىٰ ثالثٍ، ثم كذلك أبدًا إلىٰ غير غاية، وهذا -أيضًا- دليلٌ علىٰ بطلان ظاهرِهم وتفرُّق دينهم، في أمثال هذه المسائل التي سأل عنها الملحدون، والقائلون بإبطال النَّظر، وتكافؤ الأدلة، وما حكيناه عنهم في التوحيد والنبوة[١]، وهذه جُمَل فُصولِ مسائلِهم، وما يسألون عنها، ومِن جِنْسِها وأمثالها، وعلىٰ ما ترونه مِن (فرحة)[٢] الغِرّ[٣] الذي يَدْعُونه.



---

(١) انظر: (١٩٥، ٢١١، ٢٢٨، ٢٤٥، ٢٥٢، ٢٥٤، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٨٠، ٢٨٤).

(٢) في الأصل(فرض) ولعل الصحيح ما أثبت.

(٣) الغِرّ: المخدوع، والـمُغَفَّل. انظر: القاموس ص٩٤٢ مادة (غرر).

فصلٌ

[مسائل من تعليق قلب المدعو]

وهم مع ذلك يدفعون مَن يفاتحونه بهذه المسائل إذا أشكل عليهم أمره، فإنْ سألوا عن شيءٍ منها له جواب، وأمرٍ مذكور، وشيءٍ مسموع؛ تضاحكوا منه، وقالوا: ليس هذا سِرّ ما سألت عنه، ولا هو مِن جنس ما علمتَه ولقيتَه، فإنْ أخذ في الاحتجاج لقوله والمسائلة لهم عن حُجّةِ قولِهم وفي دفعهم عن الجواب، قالوا: إنّ ما نَقُولُه مِن ذلك هو: مِن علم الملكُوت، ومما لا يُؤخَذ بالجِدال، وبلِمَ؟ وكيف؟ وما الدليل؟ ولا يجوز بذْلُه لكلِّ أحد، وإنما نذكره بعد أخْذ العهود والمواثيق علىٰ كتمانه، ودافعوه بغاية ما عندهم من الدفع، وحاولوا الخلاص منه بعد الطَّمع فيه، وإنْ (قال)[1] لما يسألونه عن شيء من ذلك: لا أدري معنىٰ ما سألتَ عنه، ووجدوه راغبًا في علم ذلك، ومتعلِّق الهِمَّة، قالوا: لا سبيل إلىٰ ذكر ذلك وإلقائه إليك إلّا بعد بذل العهود[2] والمواثيق علىٰ طيِّه وكتمانه، فإذا عزم علىٰ ذلك وأخذوا / منه المائة وسبعة عشر درهمًا، أمام نجواه[3] ومُفَاتِحيه، فسّروا له بعض ما سألوه عنه، نحو: ما ذكرناه عنهم في دلالة الأعداد، وأعضاء الإنسان وصوره، وثقب وجه الإنسان، وخلق السموات[4]، وأمثال تلك الحماقات، ثم

[٤٩/ ب]

---

(١) في الأصل (قالوا) وهو: خطأ والصواب ما أثبت لسياق الكلام.

(٢) سوف يذكر المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ طريقة أخذهم هذا العهد، ومجلسه، فانظر إلىٰ ذلك كله في الباب الآتي: (ص٣١٢).

(٣) النَّجْوىٰ عند الباطنية هي: ما يأخذه الداعي من المستجيب، من المال في مجلس الدعوة، مقابل تعريفه وإدخاله في العقيدة السِّرِّيَّة -عندهم- ومقداره: ثلاثة دراهم وثلث، وقيل: ثلاثة وثلاثين دينارًا وثلثي دينار. انظر: كنز الولد، للحامدي ص٣٣، والخطط للمقريزي، ٢/ ٢٥٩، كتاب: الإسماعيليون في العصر الوسيط، د. فرهاد دفتري، ص١١١، ١١٩، الفاطميون وتقاليدهم في التعليم، هاينز هالم، الدولة الفاطمية في مصر تفسير جديد، أيمن فؤاد السيد ٥٧٣، ٥٩٠.

(٤) انظر: (٢٦٢، ٢٧٠- ٢٧١، ٢٧٦، ٢٩١).

نقّلـوه درجـةً درجـةً إلـىٰ الإلحـاد، وإنْ كان ممن يَخلفونـه عاقلًا مسـتبصرًا قد ثاب إليه عـقله، بعد أَخْذ العهد عليه، عَرف سُخف ما يقولونه وسـخريتهم بمن يَدعُونه بذكر الأعداد ودلائل الصور، والثقب، والأشكال، علىٰ ما يدعـون، وإنْ كان -مع ذلـك- متديِّنًا دخلت عليه شـبهةٌ في حَلِفِه، وظـنّ أنه يلزمه حِنْث[١]، وعِتاق، وطلاق، وصـدقة مالـه، إنْ أظهر ذلك لما يُؤَكِّدونه عليه مِن عظيم الأَيـْمَان التي سنذكرها مِن بعد[٢].

ومن الـمُسْتَبْصِرين مَـن يكتم مذهبهم؛ خوفًا علىٰ نفسـه مِن غاديتهم[٣]، وسـعيهم علىٰ دمه وهلاكه، فإنه يعلم شـدة حرصهم وإنفاقهم- في قتل مَن يُفشـي سِـرَّهم- الرغائب، ونصبهم له العداوة، والغوائل علىٰ إراقة دمه بكلِّ مُمكـن، فيُقضىٰ ذلك، وإنْ كان ممن يبذل لهم العهـد غِرًّا عاميًّا، فقد ظفروا بـمرادهم منه، وأزادوه من هذه الـمسائل والتفاسير، وصوَّبوا له أنّ ما أَلقَوه إليه من العـلوم الربـانية، وعملوا في اسـتصفاء مـا يَقْدرون عليـه مِن ماله، واسـتباحة حريمـه وولده، وعرّفُوه أنّه ليس شـيءٌ مِن ذلـك محظورًا عليهم وعليه، وإنما يحرُم ذلك علىٰ الجهّال مِن أهل الظاهر.



---

(١) الـحِنْثُ: الـخُلْف والرجـوع في اليميـن، والميل من باطـل إلىٰ حقٍّ وعكسـه، وهو: أنْ يفعل غير ما حلف عليه، والحنث في الأصل: الإثم، ولذلكَ شُـرعت فيه الكفارة. انظر: الـمُطْلع علىٰ أبواب المقنع ص٣٨٧. القاموس المحيط ص٣٢٦ مادة (حنث).

(٢) انظر: (ص٣٥٣- ٣٥٤).

(٣) الغُـدوة: البكـرة، ما بين صلاة الفجر وطلوع الشـمس، وغدا عليه وغـاداه: باكره. انظر: القاموس ص٩٤٠ مادة (غدو).

بابُ ذِكْر وصفِ عهدهم[1] المأخوذ علىٰ مَن سيدعونه إلىٰ خذلانهم وما يقدمونه علىٰ ذلك ويعنونه به وما يتصل بذلك من رأيهم.

[٥٠/أ] قال القاضي -رضوان الله عليه: إذا أرادوا أخذ العهد علىٰ الـمُسْتَجِيْب لهم فلابدّ لهم أنْ يجمعوا بينه وبين غيره، فإذا اجتمع منهم جماعةٌ -أحضرُوهم لذلك- خَلَوْا به، وربما أحضروا بعض مَن كانوا قد أخذوا عليه العهود وصار منهم -تعظيمًا منهم للشأن- وقلّ ما يأخذونه علىٰ الواحد منفردًا عن غيره، فإذا جمعوهم لذلك، قال آخذ العهد عليهم: اعلموا -إخواننا- أنّ جميع ما في كتاب الله -سبحانه- مِن ذِكْر الأيْمَان والعهود والمواثيق، إنما هي أيمانُنا هذه التي أُحلِّفكم بها، علىٰ كتمان ما نُلقيه إليكم من العلوم الربانية المكنونة الملكوتية، التي يدلّ عليها ظاهر الشرع الذي جاءت به النُّطقاء وهم: ستة[2]، ويكشف باطنه أساس كلّ واحدٍ منهم، علىٰ ما يُفَّسر مما ذكره الله سبحانه من الأيمَان قال الله -سبحانه: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ﴾ [آل عمران:٨١] وقوله: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِيثَٰقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ وَإِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ ۖ وَأَخَذْنَا مِنْهُم مِّيثَٰقًا غَلِيظًا ﴿٧﴾﴾ [الأحزاب:٧] ومنه قول الله -سبحانه- ﴿وَلَا تَجْعَلُوا۟ ٱللَّهَ

---

(١) العَهْدُ: الوصية، والتقدُّم إلىٰ المرء في الشيء، والـمَوْثِق، واليمين، وأصلُه: الاحتفاظ بالشيء.، والعهد الـمراد هُنا: عهد الباطنية لأتباعهم، وهو مِن دعائم دينهم، وقد سبق التعليق علىٰ هذا العهد ومستندهم فيه عند بداية ذكره: (٢١٨- ٢١٩). وانظر -أيضًا-: معجم مقاييس اللغة ص٦٨٧، والقاموس ص٩٢٣ مادة (عهد) وانظر مِن كتبهم: أساس التأويل ص٧٣- ٧٤، وتأويل الدعائم ص٥ - ٧، كتاب: الكشف لجعفر بن منصور اليمن ص٤٣، والمجالس المؤيدية، المائة الأولىٰ ص٧١، كنز الولد ص٣٣، وأربع كتب إسماعيلية ص٦٤. وغيرها.

(٢) سبق تعريف المصنف للنطقاء -عندهم- وهم: الأنبياء، والمراد بالستة هنا: آدم، ونوح، وإبراهيم، وموسىٰ، وعيسىٰ، ومحمد، صلوات الله وسلامه عليهم. انظر: (ص٢٤١)، ولتعريف النطقاء انظر: (١٩٧، ٢٠٢، ٢١٠ - ٢١٣، ٢٢٥، ٢٢٧، ٢٧٠، ٣١٢).

عُرۡضَةٗ لِّأَيۡمَٰنِكُمۡ أَن تَبَرُّواْ وَتَتَّقُواْ ﴾ [البقرة:٢٢٤] (قال)[١] ﴿ ذَٰلِكَ كَفَّٰرَةُ أَيۡمَٰنِكُمۡ إِذَا حَلَفۡتُمۡ ﴾ [المائدة:٨٩] وقال: ﴿فَقَدِ ٱسۡتَمۡسَكَ بِٱلۡعُرۡوَةِ ٱلۡوُثۡقَىٰ لَا ٱنفِصَامَ لَهَا ﴾ [البقرة:٢٥٦] / ويقول لهم: واعلموا أنّ العروة الوثقىٰ هي: الأَيْـمَان التي أُحلِّفكم بها[٢]، ثم (حذَّرهم)[٣] مِن نقضها بقوله عَزَّوَجَلَّ ﴿ وَأَوۡفُواْ بِعَهۡدِ ٱللَّهِ إِذَا عَٰهَدتُّمۡ ﴾ [النحل:٩١] وقوله: ﴿وَأَوۡفُواْ بِٱلۡعَهۡدِۖ إِنَّ ٱلۡعَهۡدَ كَانَ مَسۡـُٔولٗا ٣٤﴾ [الإسراء:٣٤] وقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَوۡفُواْ بِٱلۡعُقُودِ ﴾[المائدة:١] ثم يقول لهم: إنّ الذي أدعوكم إليه هو حقيقة الإيمان، وهو خيرٌ مِن كلِّ ما أنتم عليه وهو النَّجاة، ويستشهد علىٰ ذلك بقوله: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ هَلۡ أَدُلُّكُمۡ عَلَىٰ تِجَٰرَةٖ تُنجِيكُم مِّنۡ عَذَابٍ أَلِيمٖ ١٠﴾ [الصف:١٠] فقد سمّي الإيمان تجارة، وهو الإيمان الأول، وهو معرفة الرسل.

[٥٠/ ب]

ثم يقول -عند كلّ آية يقرئُها، أو بخبرٍ يرويه لهم- سمعتم وأطعتم، ثم يسكتْ فلا ينطق حتىٰ يقول جميعهم: سمعنا وأطعنا، ثم يقول لهم: إنّ عماد الإِيْمَان الكتمان، وقد قال جعفر الصادق -رضوان الله عليه- (كونوا)[٤] لنا دعاةً صامتين، دَعُوْا علومنا، واصمتوا عن ذكر سرِّنا[٥].

ثم شرع في النهي لهم عن الجدَال والمناظرة، ويتلوا علىٰ ذلك قوله -تعالىٰ-: ﴿وَجَٰدَلُواْ بِٱلۡبَٰطِلِ لِيُدۡحِضُواْ بِهِ ٱلۡحَقَّ ﴾ [غافر:٥] ويقول لهم: إنّ الجدَال مفتاح الشك والرَّيْب، فلا تكونوا شاكين فيؤديكم الشك إلىٰ الرجوع عن الحق والدين، وتكونوا كالذين أنزل الله -سبحانه- فيهم: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ثُمَّ كَفَرُواْ ثُمَّ ءَامَنُواْ ثُمَّ كَفَرُواْ ثُمَّ ٱزۡدَادُواْ كُفۡرٗا لَّمۡ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغۡفِرَ لَهُمۡ ﴾ [النساء:١٣٧]

---

(١) كذا بالأصل ولعل الصحيح: وقال

(٢) العُروة الوثقىٰ -كما جاء في تفاسير أهل الإسلام- هي: الإسلام، وقيل: الإيمان، وقيل: لا إله إلاّ الله، وقيل: القرآن، قال ابن كثير: وكُلُّ هذه الأقوال صحيحةٌ ولا تنافي بينها، وشبَّه اللهُ ذلك بالعروة الوثقىٰ القويّة التي لا تنفصم، لأنّ الذي يستمسك بذلك فقد استمسك بأقوىٰ سبب. انظر: تفسير ابن كثير ١/ ٤٦٠.

(٣) كذا بالأصل ولعل الأصح (يحذرهم)، والله أعلم.

(٤) بالأصل (كانوا) وهي خطأ، والصواب ما أثبت.

(٥) لم أجد هذا القول المنسوب لجعفر بن محمد الصادق فيما رجعت إليه من مصادرهم.

الآيـة، وقولـه: ﴿وَمَن يَرۡتَدِدۡ مِنكُمۡ عَن دِينِهِۦ فَيَمُتۡ وَهُوَ كَافِرٞ﴾ [البقرة:٢١٧] وقـال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن تُطِيعُواْ فَرِيقٗا مِّنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ يَرُدُّوكُم بَعۡدَ إِيمَٰنِكُمۡ كَٰفِرِينَ ١٠٠﴾[1] [آل عمران:١٠٠] الآيـة، وقـال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱرۡتَدُّواْ عَلَىٰٓ أَدۡبَٰرِهِم﴾ [محمد:٢٥] الآيـة، وأمثالها فـي القرآن، / ثم يقـول لهـم: إنّ مَن مات ولم [٥١/أ] يعـرف إمامه؛ مات ميتةً جاهليـة، ويَرْوِي لهم قول النبي ﷺ في ذلك[2]، فإنْ رأوا الـمَدْعو إلىٰ بذْل اليميـن لهم علىٰ كتمان سرِّهم مُضطرِبًـا مِن ذلك، ومُستوحشًـا منه عند تصميمهم علىٰ إحلافه، أخذوا به في طريقِ تهوين ذلك عليـه وتسـهيله، وقالوا له: لِـمَ تجزعْ وتمتنع مِـن بذْل العهـد؟ وإنما نقصد بأخذه عليك ما قَصَدَه الله -سـبحانه- بأخذه علىٰ أنبيائه، والـمُصْطَفَيْنَ مِن عبـاده، حيـث يقـول: ﴿وَإِذۡ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾[آل عمران:٨١] وقال: ﴿وَإِذۡ أَخَذۡنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِيثَٰقَهُمۡ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٖ﴾[الأحزاب:٧] الآية، وقال: ﴿لَّقَدۡ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ إِذۡ يُبَايِعُونَكَ تَحۡتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ [الفتح:١٨] فمـا اسـتوحش النبيُّـون والمؤمنـون مِـن ذلك ولا أنكـروه، وإنما ندعـوك ببذل اليميـن إلىٰ حظِّك، ومصلحتـك وإخراجك من ظلمات الجهل ومصارع الغيّ، إلىٰ معرفة العلم المكنـون[3] الـذي خصّ الله -سـبحانه- به الأنبياء، والأئمـة، فأيُّ ضرر وخطر عليك في ذلك؟ وإنما الحَلِف علىٰ كتمان سرّ ولي الله وحجته، وبذل

(١) فـي الأصـل: ﴿يَرُدُّوكُمۡ عَلَىٰٓ أَعۡقَٰبِكُمۡ﴾ وهـو خطـأٌ وخلـطٌ بيـن آيتيـن، والآيـة الأخـرىٰ -الـمُشْتَبِهَـة علىٰ النـاسخ- هي: قوله تعالـىٰ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن تُطِيعُواْ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ يَرُدُّوكُمۡ عَلَىٰٓ أَعۡقَٰبِكُمۡ فَتَنقَلِبُواْ خَٰسِرِينَ ١٤٩﴾ سورة آل عمران آية ١٤٩.

(٢) لم يَرِدْ حديثٌ بهذا اللفظ، وإنما الواردُ المشهور في هذا المعنىٰ حديثان،أحدهما: أخرجه الإمام مسلم مِـن حديث عبد الله بن عمـر ولفظُه: «مَن مات وليس في عُنُقه بيعة، مات ميتةً جاهلية»، تفرَّد به مسـلم، كتاب الإمارة، باب وجوب ملازمة جماعة المسـلمين عند ظهـور الفتـن برقم (٤٧٧٠)، والثاني: أخرجه الإمام أحمد في المسند مِن طريق معاوية بن أبي سفيان رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ ولـفظُـه: «مَن مات بغـير إمام، مـات ميتـةً جاهليـة»، حديث رقم (١٧١٥٠) ٧/ ٣٧٢٧، وأخرجه ابن أبي عاصم فيِ السُّنة برقم (١٠٥٦) وذَكَرهُ الهيثميّ في مجمع الزوائد وعزَاه للطَّبراني في الأوسـط ٥/ ٢٩١، قال الشيخ الـمُحَدِّث مـحمد ناصر الدين الألباني رَحِمَهُٱللَّهُ: إسناده حسن.

(٣) الـمَكْنُون: المستور. انظر: القاموس ص١١٥١، مادة (كنن).

النصيحة له، ولأوليائه، وشيعته، وعلىٰ نصرته، ومظاهرته، ومعاونته علىٰ حقه، وجهاد أعدائه، متىٰ أمكنك ذلك، فتكون بما تأتيه منه ولعَقبه عالمًا بحقائق الأمور، وسِرّ الشرع الذي سُرَّ لك، في علم ظاهره العامة، والأوغاد، والسقاط، ولعلّ الله -سبحانه- إذا مدّ لك العهد علىٰ ذلك، أنْ يجعلك قدوة في الدين وعَلَمًا للمؤمنين، ومِن دعاة الأئمة، وحُجج الله في أرضه، والمُرشِدين إلىٰ نيل ثوابه، وشُكْر نعمه، ومنافع إحسانه، ولا يزالون / [٥١/ ب] يُقوّون رأيه وعزيمته علىٰ ذلك حتىٰ يُذعن، ويُطمع به، إلّا أن يكون ممن عصمه الله عَزَّوَجَلَّ مِن الدخول في كفرهم، واستنقذه مِن الاغترار مِن حِيَلهم ومكرهم، فإذا أطاعهم الغِرُّ والمخدوع باليمين، استحكم طمعهم فيه، وبادروا إلىٰ أحْلَافِهِم، وصحّ في أنفسهم شكّهُ في التمسك بظاهر الشرع، وقوة ارتيابه، وتناست بينته، وقوىٰ تأميلهم له، ليبذله كلَّما يريدونه منه، ويدعونه إليه مِن بذل شيءٍ مِن ماله، والخروج مِن دِيْنه، والمسارعة إلىٰ طاعتهم فيما يحاولون من جهته، وتأكّد طمعهم فيه.

[نُسخة عهد الباطنية]

وهذه نسخةُ عهدِهم المأخوذ علىٰ المُسْتَجِيب الذي يقوله الدَّاعي له: أخذتُ علىٰ نفسك عهد الله وميثاقه وذِمته، وذمة رسوله ﷺ، وذِمة ملائكته -صلوات الله عليهم- أشدَّ وآكد ما أخذه الله -سبحانه- علىٰ جميع النبيين، والملائكة، والوصيين، مِن عهدٍ وميثاق، أنك تستر جميع ما سمعتَه وتسمعه، وعرفتَه وتعرفه، مِن أمر وليِّ الله الذي عرفته، وعرفت إشارتي إليه، وقصدي له في عقد دينه، وأمور إخوانه، وأصحابه، وأوليائه، ونسائه، وولده، وأهل بيته، والمتصلين به، علىٰ موالاة الدين، والمحافظة فيه علىٰ الذكور والإناث، والصغار والكبار، ولا يظهر من ذلك قليلٌ ولا كثير، ولا شيء منه بوجهٍ من الوجوه، ولا سبب من الأسباب، ولا تُومئ إليه، ولا تُعرِّض به، ولا بشيء يدلّ به عليه في سرٍّ ولا علانية، إلّا أن يأمرك وليّ الله أن تتكلم به، وأمَرَك أن تعمل به، وبأمره، ولا تتعداه ولا تزيد عليه، وأن يكون ما تعمل به قبل / [٥٢/أ] العهد وبعده، بقولك وفعلك أنْ تشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأنّ محمدًا عبده ورسوله، وأنّ الجنة حقّ، والنار حقّ، والبعث حقّ، وأنّ

الساعة آتية لا ريب فيها، وأنّ الله يبعث مَن في القبور، ولا تشرب الخمر، ولا تزني، ولا تلوط، ولا تسرق، وتقيم الصلاة لوقتها، وتؤتي الزكاة بحقها، (وصوم)[١] شهر رمضان، وتحجّ البيت، وتجاهد في سبيل الله عَزَّوَجَلَّ حقّ جهاده، علىٰ ما أمر اللهُ -سبحانه- به، ورسولُه ﷺ في ذلك وتوالي أولياء الله سبحانه، وتعادي أعداء الله، وتحافظ علىٰ حدود الله عَزَّوَجَلَّ وتقيم فرائض الله -سبحانه- وسنن رسوله محمد ﷺ وعلىٰ آله الطاهرين ظاهرًا وباطنًا، وسِرًّا وعلانية، وأنّ هذا العهد يُؤكد ذلك ولا ينقضُه، ويُصحِّحُه ولا يبطلُه، ويُبَيِّنُه ولا يزيلُه، ويُوضِّحُه ولا يُعمّيه، ويقدِّمُه ولا يؤخرُه، ويشِّددُه ولا يُضعفُه، وهو لازمٌ لك في الظاهر والباطن، وإنما آمرك سِتْر ما أكشفه لك، مِن تأويل كتاب الله عَزَّوَجَلَّ وتأويل ماجاءك به النبيون عَلَيْهِمُ السَّلَامُ بالشرائط المبيَّنة لك في الوفاء بذلك أجمع، وأداء الأمانة والصيانة له، علىٰ أنْ لا تُظهِر شيئًا من ذلك، مما وقع عليه هذا العهد الـمُسَمَّىٰ في حياة ولي الله، وفي حياتي، ولا بعد وفاته، ولا بعد وفاتي، ولا في حال غضبٍ، ولا في حال رضىٰ، ولا في حال أمنٍ ولا في حال خوف، ولا في ضربٍ، ولا علىٰ ألمٍ، ولا علىٰ تهديدٍ، ولا علىٰ منفعةِ رغبة، ولا علىٰ رهبة، / ولا علىٰ رجاءٍ [٥٢/ب] ولا علىٰ حرمان، ولا علىٰ قهرٍ وردع، حتىٰ تلقىٰ الله عَزَّوَجَلَّ علىٰ السِّرِّ لذلك، والصيانة له علىٰ الشرائط المبيَّنة لك، وعليك عهدُ الله، وميثاقه الذي أخذه علىٰ أنبيائه ورسله -صلوات الله عليهم- أنْ تمنع وليّ الله، وتمنعني، وكلّ مَن حدَّدته، وجميع مَن سمَّيته لك وبيَّنته عندك بما تمنع به نفسك، وتنصح وليّ الله نُصحًا ظاهرًا وباطنًا في مالٍ، ورأي، وعهد، ولا تَسْتُرُ عن وليّ الله ما يصير إليك، وتكتمُه علىٰ الوجوه كلِّها سنين حياته، ولا تَصْرِفه في شيءٍ مِن الأشياء، إلّا ما أمرك به وليّ الله لأهلِه ومستحقّيه، ولا تتأوَّلُ في ذلك عليه، ولا في شيء مما أَخَذْتُه عليك في هذا العهد والميثاق تأويلًا يُبطل شيئًا مما وُصفتُ مِن هذا العهد، فإنْ خالفت ذلك، أو شيئًا منه (مُتَعَمِّدًا)[٢]

(١) كذا بالأصل، ولعل الصحيح (وتصوم).
(٢) في الأصل (معتمدًا) والصحيح ما أُثبتَ.

للخلاف، عالـمٌ بأنك خالفتَه علىٰ ذِكْر، فأنت بريءٌ مِن الله -خالق السموات والأرض- الذي أَلَّفَ تركيبَك[١]، وأنعمَ عليكَ في دينك ودنياك، وبريءٌ مِنْ جميع رُسُـلِه الأولين والآخرين، وجميع أنبيائه المرسـلين، وجميع ملائكته المقربيّـن وجميع عباده الصالحين، وبريءٌ مِن حـول الله وقُوَّته، وتلجأُ إلىٰ حولِ نفسِـك (وَقُوَّتِها)[٢]، وبريءٌ مِن التوراة والإنجيل، والزَّبور، والقـرآن العظيـم، والكلمات التامـات، ولا يقبل الله منك صَرفًـا ولا / عَدلًا، وأنت بـرئٌ مِـن الآيات والبينـات، وجميع ما أنزل الله -سـبحانه- علـىٰ أحدٍ من النبيين والمرسـلين، ومِن كلِّ دين ارتضاه واختاره لنفسـه، فـي مُتقدَّم الدهر ومتأخرِه، ومِن كلِّ عبدٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، ورضي عملَه، وخذلَك خذلانًا يُعجِّل لك بها العقوبـة والنقمة، والمصير إلىٰ نار الله -سـبحانه- التـي ليس عنها خروج، وعليك لعنةُ الله، التي لعن بها إبليس، وحرّم عليك الجنة، وخلّدك في النار، وأنت خارج مِن حزب الله، وحزب أوليائه، وداخلٌ في حزب إبليس وحزب أوليائـه وجنـوده، ولعنةُ اللـه عليك إلىٰ يوم تلقـاه وهو عليـك غضبان، ولهُ عليك أنْ تحجَّ مِن وطنك إلىٰ بيت الله عَزَّوَجَلَّ ثلاثين حجة ماشيًا نذرًا واجبًا، وكلّ ما تَـمْلكه في الوقت الذي تُخالف فيه شيء[٣] مما وُصف في هذا العهد فهـو صدقةٌ علىٰ الفقراء والـمسـاكين، لا رحم بينك وبينهم، ولا يصل إليك نفـع ممـا يصل إليهـم، وكُلُّ مملـوكٍ لك حُرٌّ مِـن ذكر وأنثي فـي مُلكك، أو تسـتعبدُه إلـىٰ يوم وفائـك؛ أحرارٌ لوجـه اللـه عَزَّوَجَلَّ وكلّ امـرأة تُزوِّجها أو تزوَّجتَهـا إلـىٰ يوم وفائك، فهـي طالقةٌ الثـلاثُ -البتَات[٤]- طـلاقُ الحَرَج والسنَّة، لا خيارَ لك في ذلك ولا رَجعة مثنوية، وكُلُّ ما أحلّه الله -سبحانه- لـك مِن أهل ومال وغيرهما، فهو: عليك حرامٌ، وكُلُّ ظِهارٍ[٥] فهو: لازمٌ لك

[٥٣/أ]

---

(١) إشارةً إلىٰ قوله -تعالىٰ- ﴿فِيٓ أَيِّ صُورَةٖ مَّا شَآءَ رَكَّبَكَ ٨﴾ سورة الانفطار آية ٨.

(٢) في الأصل (وقتَها) والصحيح ما أُثبتَ.

(٣) كذا والصواب: شيئًا.

(٤) البَتُّ: القطع، وطلَّقها بتَّةً وبَتاتًا أي: بائنة. انظر: القاموس ص٧٦ مادة (بتت).

(٥) الظِّهار هو: قولُ الرجل لامرأته: أنتِ عليَّ كظهر أُمّي، مُشتقٌ مِن الظَّهْر، لأنه موضع الركوب، ويريد بذلك تحريم امرأته كتحريم أُمّه عليه. انظر: الـمُطْلع علىٰ أبواب الـمُقْنع ص٣٤٥.

أيـام حياتك، وعليك من الوفاء بهذه اليمين عهد الله وميثاقه، والنيةُ في ذلك -كُلِّه- نيّتي (وأنا)[١] / الـمُستَحلِفُ لك، وأنـتَ الحالفُ بها، فإنْ نويتَ أو أضمرتَ خلافَ ما حلَّفتُك عليه، فهذه اليمين مِن أوّلها إلىٰ آخرها (بحدودها عليك)[٢]، وفي عُنقك ودينك لا يُؤكَّد إلّا الوفاء بها، والوفاء بما أعقدت به عليك بيني وبينك اللهُ شاهدٌ علىٰ ذلك، وكفىٰ بالله شهيدًا[٣]. [٥٣/ب]

[نقد القاضي لأيْمانهم وعهدِهم]

ثم يقول الداعي لِـمَن استحلفه: أسأل الله أن يثبِّتنا وإياكَ وجميع المؤمنين علىٰ الوفاء بهذا العهد، ثم يُقبِّل رأسه ويعتنقه، ويصنع مثل ذلك بجميع مَن حضر اليمين من مستجيبيهم، ثم يقول: اعلم أنه قد غُفِر لك كلّ ذنب أذنبته قبيل هذا العهد، فقد كنت علىٰ شفا حفرة من النار فأنقذك الله منها.

ووصيتهم أنْ يأمر مَن يريد أخذ العهد عليه، أن يُصلِّي ركعتين قبل حلفه.

وجميع اليمين لا تَلزم الحالف عند جميع أهل الشرع، وعلىٰ أُصولهم -أيضًا- لو عَقَلُوا عن أنفسهم، لِمَا سنبيِّنُه ونكشف عنهم[٤].

فيُقال لهم: قد علم كُلُّ أحدٍ أنّ أَخْذكم هذه اليمين تهويلٌ منكم ومخرقة وسخرية بالعامة الجهال، وأنكم إنما تقدِّمون هذه اليمين حِيلة علىٰ الجهال ليتوصَّلوا بها إلىٰ إبطال التوحيد، وتكذيب النبيين، وإسقاط الشرع، وأخذ الأموال وإباحة المحرمات، وتعظيم أبواب الكفر الذي أخذتم، وتدينون

---

(١) كُرِّرت في الأصل: (وأنا وأنا)، وهو خطأ، والصواب ما أُثْبِت.

(٢) في نهاية الأرب: (مُحَدَّدةٌ عليك)، ولعله الصحيح.

(٣) هذه النسخة مِن هذا العهد وردت بنصِّها -مع اختلافٍ يسير في بعض ألفاظها- في نهاية الأرب للنويري نقلًا عن الشريف أبي الحسين. انظر: مقالات الإسلاميين لعبدالرحمن بدوي ص٩١٧، و-أيضًا-: فضائح الباطنية للغزالي ٢٨- ٢٩، والفرق بين الفرق ص٣٠٣-٣٠٤، وبيان مذهب الباطنية وبطلانه، للديلمي ص٢٧-٢٩ ووردت صِيَغٌ أخرىٰ لعهدهم هذا، في عددٍ من كتبهم، فانظر: أربع رسائل إسماعيلية جمع عارف تامر، ص٥٤-٥٥، وانظر: الخطط للمقريزي ٢/ ٢٦٨، ونهاية الأرب للنويري ٢٥/ ١٩٥، والإسماعيلية لإحسان إلهي ظهير ص٦٢١-٦٢٣.

(٤) انظر: (ص٣٢٢- ٣٥٢).

بها، وتسرُّونها عن الناس خوفًا من العلماء والمتكلِّمين والفقهاء، وصولة العامة والسفهاء.

وليس اللهُ الذي تُحلِّفون المُستجيب لكم به، هو: الله الذي يَعبده ويَعرفه / المسلمون، وإنما هو: الثاني عندكم، ولا في الشرع (الذي)(١) حلَّفتموه بظاهره؛ واجبٌ ولا لازم عندكم، فيَمينُه علىٰ أوضاعكم ساقطةٌ عنه، لأنكم حلّفتموه بما لا تعتقدونه (إلهًا)(٢) عندكم، ولا (رسولًا)(٣) له، فلا يلزمه إذًا عهدٌ ولا ميثاق لكم، وعلىٰ ما سنشرحه فيما بعد(٤). [٥٤/أ]

فأمَّا ادِّعاؤكم أنّ كُلّ يمينٍ وعهدٍ وميثاقٍ في كتاب الله عَزَّوَجَلَّ مما ذكرتموه مُقَدَّمًا علىٰ أحلافكم هو: عهدُكم، وأيمانكم المأخوذة؛ فإنها حيلةٌ منكم وكذب ودعوىٰ لا حجة عليها، والدليل علىٰ ذلك، أنّ أحدًا من أهل الشرائع والسِّيَر والأخبار لم يَرْووا -قط- أنّ نبيًّا من أنبياء الله -سبحانه- حلَّف أحدًا ممن دعاه علىٰ إخفاء ما يدعوه إليه وكتمانه، بلْ إنما كانوا جميعًا يدعون إلىٰ بثّ دعوتهم ونشرها في البلاد لها، والإعلان لها، والإنذار بها، ويُناظِرون عليها، ويحتجُّون لصدقهم فيها، ويُقيمون الأعلام والبراهين علىٰ نبوَّتِهم، ويتحدّون الأمم بمثل ما دلّ الله -سبحانه- به علىٰ صدقهم، فأمّا أنْ يأمروا بكتمان ذلك، وأخْذ العهد علىٰ ستره؛ فباطلٌ، وبهذا نطق القرآن قال الله -سبحانه: ﴿وَلَا تُجَٰدِلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ﴾ [العنكبوت:٤٦] وقال: ﴿فَقُلۡ(٥) تَعَالَوۡاْ نَدۡعُ أَبۡنَآءَنَا وَأَبۡنَآءَكُمۡ وَنِسَآءَنَا وَنِسَآءَكُمۡ وَأَنفُسَنَا وَأَنفُسَكُمۡ ثُمَّ نَبۡتَهِلۡ فَنَجۡعَل لَّعۡنَتَ ٱللَّهِ عَلَى ٱلۡكَٰذِبِينَ ﴿٦١﴾﴾ [آل عمران:٦١] وقال: ﴿وَجَٰدِلۡهُم بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ﴾ [النحل:١٢٥] وخبَّر عن قوم نوح أنهم قالوا / له: ﴿قَالُواْ يَٰنُوحُ قَدۡ جَٰدَلۡتَنَا فَأَكۡثَرۡتَ جِدَٰلَنَا فَأۡتِنَا بِمَا تَعِدُنَآ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴿٣٢﴾﴾ [هود:٣٢] [٥٤/ب]

---

(١) كررت في الأصل.

(٢) في الأصل (إله) وهو: خطأ والصواب ما أثبت.

(٣) في الأصل (رسول) وهو: خطأ والصواب ما أثبت.

(٤) انظر: (ص٣٢٦).

(٥) كتبت بالأصل: (قل) بنقص الفاء عن الآية الكريمة، والصواب ما أُثبت.

وخبّر في هود وغيرها، عن جميع رسله بإظهار دعوتهم ومناظرة قومهم عليها والإعلان بها، ولم يُخبِر أنّ أحدًا منهم كان يأخذ العهود علىٰ كتمان شيءٍ مما يدعو إليه، فأنتم إذًا تدعُون إلىٰ خلاف دين الله -سبحانه- وجميع الرسل، وضدّ ما جاءت به، وكيف يأمر الله -سبحانه- رسلَه بكتمان ما يرسلهم به؟ وهو سبحانه يقول: ﴿بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَۖ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ﴾[المائدة:٦٧] وقوله: ﴿فَٱصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾ [الحجر:٩٤] وخبَّر عن مَن قال منهم: ﴿وَنَصَحْتُ لَكُمْ وَلَٰكِن لَّا تُحِبُّونَ ٱلنَّٰصِحِينَ ﴿٧٩﴾﴾[الأعراف:٧٩] وقال: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُۥ فَنَبَذُوهُ وَرَآءَ ظُهُورِهِمْ﴾ [آل عمران:١٨٧] فذَمّهم بكتمان ما أنزل الله -سبحانه- و(ديَّن)[1] به عباده، ويقول تعالىٰ: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل:٤٤]، في أمثال هذا مما أُمِرَ فيه بالبيان والكشف للحقّ والإظهار، فهذا يدلّ علىٰ أنكم تأخذون العهد علىٰ مضادّة دين الله عَزَّوَجَلَّ ودين (الرُّسُل صلىٰ الله عليهم وسلم)[2] وما جاءت به مِن إعلان الدعوة في المحافل، والمجالس، والجموع والمساجد، والمنابر، وفي أيام المواسم، وفي بَعْثهم الرسل، والأمراء، والحكام بذلك إلىٰ البلاد، فشتَّان بين دينكم ودين الرُّسل عَلَيْهِمُ السَّلَامُ.

ويُقال لهم: مِن أين عَلِمْتُم أنّ جميع ما ذكره الله عَزَّوَجَلَّ مِن العهود والأَيْمَان، إنما هو: عهدُكم هذا الذي / تأخذونه علىٰ كتمان كفركم؟ [٥٥/أ] وادِّعائكم للدين، وصاحب العهد والمواثيق الذي شرع أخذه والتحذير من مخالفته، ومَن الذي وقَّفكُم علىٰ ذلك؟ وما أنكرتم أنْ يكون جميع ما ذكره الله عَزَّوَجَلَّ مِن العهود والأَيْمَان إنما هي: مواثيقُ وعهودٌ مأخوذةٌ علىٰ إعلان الحق وإظهاره لا علىٰ إبطانه وكتمانه؟ وعلىٰ ما جاءت به الرسل مِن الله -سبحانه- في إظهار الدِّين وبيانه لجميع المكلَّفين، فما الحجة علىٰ أنّ ما ذكره الله -سبحانه- مِن الأَيْمَان والعهود هو: عهدُكم ويمينكم؟ فإنْ راموا إقامة حجةٍ علىٰ ذلك من ناحية ضرورة العقل ودليله، لم يجدوا إليه طريقًا،

---

(١) كذا بالأصل، ولعل الأصح (دان).

(٢) في الأصل (الرَّسول ﷺ) والصواب ما أُثبت، لأنّ السياق: سياق جمع.

وإنْ قالـوا: بقـرآنٍ أو سـنةٍ ثابتة عن الرسـول -صلىٰ الله عليه- لم يقــدروا عليهـا.

وإنْ قـالــوا: الإمامُ -صاحبُ الزمان- وقَّفَنَا علىٰ أنها أيمانُنا وعهودنا فقد مـرَّ جـواب هذا بما يُغنـي عـن ردِّه[١]، ولا أصلَ لصاحبِ زمانِهـم، ولو كان ثابتًا لكان الـمُخْبِرُ لهم عن ذلك كـاذبًا، والرافضـةُ -بأَسْرِهم- يقولون: إنّ صاحـب الزمان قد نصّ علىٰ كذب الباطنية في جميع ما يدّعونه عليه، وأنهم أهل كفرٍ، ومَخاريق، وتلاعب بالدين[٢]، فبَطَلَتْ دَعواهم.



---

(١) انظر: (ص٣١١- ٣١٨).

(٢) حكىٰ هذا القول عنهم المصنف - وهو حجةٌ في ذلك.

بابُ ذِكْر الدلالة علىٰ سقوط يمينِهم علىٰ كُلِّ حالفٍ بها من المسلمين، وأنه غيرُ لازمٍ له شيءٌ، مما حلَّفوه عليه، ووصْفُ وجوه المخرج منها.

[الوجه الأول] فأوّلُ ما نقول في ذلك: أنه يجب علىٰ كُلِّ حالف لهم بهذه اليمين أنْ يعلم أنها مخرقة منهم، وأنهم ما حلَّفوه بالله -تعالىٰ- الذي نعبُده / ولا برسله [٥٥/ب] الذين بعثهم[١]، وأنه ما اتَّفقت -قطُّ- يمين الحالف والـمُسْتَحْلِف علىٰ نيةٍ انعقدت بينهما، وإنما يُحلِّفونه بغير الله عَزَّوَجَلَّ وبغير عهوده ومواثيقه التي أخذ بها علىٰ أنبيائه ورسله، وذلك أنّ الله -سبحانه- الذي يَحلِف به المسلم، ويعقد يمينَه عند الحلف به هو: الفَرْد[٢]، القديم، الخالق، العالِم، الذي لا ثاني له، ولا شريك معه، والمتفرِّد بالقدرة علىٰ اختراع الأعيان، وجميع ما في الأرضين والسموات، والقادر علىٰ كشف الضُّرِّ والبلوىٰ، وتجديد الإنعام، وباعث الأموات، ومُرسِل الرُّسل، ومُنزل الكتب الذي ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ [الشورىٰ:١١] الذي ليس بجسماني، ولا روحاني، ولا مجانس لشيء مما في العالَمَيْن العلويّ ولا السفلي[٣]، وهم إنما يحلِّفون مَن يحلِّفونه بالثاني الذي إليه تركيب الصُّور،

---

(١) يَحرُم الحلف بغير الله، وهو من أنواع الشرك الأصغر، لحديث ابن عمر مرفوعًا: «من حلف بغير الله فقد كفر أو أشرك» أخرجه الترمذي، وللبخاري: أن النبي ﷺ قال: «مَنْ كان حالفًا فليحلف بالله أو ليصمت». انظر: جامع الأصول ١١/ ٦٥٤، ٦٥١، وانظر: فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد، تأليف: الشيخ عبدالرحمن بن حسن بن شيخ الإسلام محمد بن عبدالوهاب -قدس الله روحه- ٢/ ٦٩١.

(٢) اسم: الفرد، عدَّهُ بعض أهل العلم مِن أسماء الله، واستدلوا بأحاديث -لا تخلو من مقال- وبعضهم لم يعده من أسماء الله الحسنىٰ، وبعضهم أطلقه، وقال: إنّ ذلك من باب الإخبار عن الله، وليس من باب التسمية، والقاضي أبو بكر لا يشترط في أسماء الله أن تكون توقيفية، ويشترط لثبوتها شرطين أولها: أن يدل علىٰ معنىٰ ثابت لله، الثاني: ألا يكون إطلاقه موهمًا لما لا يليق بالله. انظر: معتقد أهل السنة والجماعة في أسماء الله الحسنىٰ، محمد خليفة التميمي، ص٢٥، ٧٥، ٢٣٦.

(٣) وصف الباري عَزَّوَجَلَّ بأنه لا جسماني ولا روحاني، هو: قول الفلاسفة والباطنية، فإنهم يصفون الله بالصفات السلبية علىٰ وجه التفصيل، ويؤدي ذلك إلىٰ إثباتِ وجودٍ=

وتأليف البشر، وجميع ما خلقه الأول -علىٰ قولِ بعضِهم- أو بالثاني الذي خلق جميع العالم وهو: غير الله القديم السابق له، ولا الأول -عندهم- ولا الثاني باعثُ الرسل بوحيٍّ مع ملائكته، ولا منزِّلٍ للكتب، ولا آخذٍ لعهدٍ علىٰ شيء، بما سنشرحه مِن بعد في حقيقة قولهم في النبوّات[1].

وإذا كان ذلك كذلك؛ فما اتفقت -قطُّ- نيةُ الحالِف والمستَحلِف، فهم علىٰ محلوفٍ يعرفانه ولا يُقِرّان به، ويتَّفقان علىٰ وجوده وصفته، وإذا كان كذلك؛ ثبت أنّ هذه اليمين غير منعقدةٍ ولا لازمة.

[الوجه الثاني]

وشيءٌ آخر -أيضًا- يدلّ علىٰ أنّ هذه اليمين غير لازمة ولا منعقدة وهو: أنّ مَن أُخذت عليه، لا يكون بقوله: أخَذْتُ / علىٰ نفسي عهد الله وميثاقه وذمته وذمة ملائكته ورسله، إلىٰ قوله: وأشدُّ ما أَخَذَ اللهُ -سبحانه- علىٰ جميع النبيين والملائكة والمُرْسَلين والمؤمنين، مِن عهدٍ وميثاقٍ وأجلَّه -إلىٰ هذا أجمع- متعاهِدًا بذلك العهد، ولا مواثِقا، ولا آخذًا له علىٰ نفسه، لأنّ الله -تعالىٰ- وملائكتَه، ورسله، لم يعاهِدوا هذا (القائل)[2] أخذتُ علىٰ نفسي، ولا هو عاهدهم، ولأَجلِ أنّ عهد الله وعهد ملائكته ورسله وميثاقهم لا يجوز أنْ يكون عهدًا للقرامطة المشركين بالله، ولا يكون -أيضًا- لهذا القائل: أخذْتُ علىٰ نفسي، ولا فصل بين أنْ يقول: أخذْتُ علىٰ نفسي عهد الله وميثاقه، وهو لم يعاهده ولم يواثقه عليه، وبين قوله: أخذتُ علىٰ نفسي فضل الله ونعمته وهو لم يُنعم ولم يتفضَّل عليه؛ في أنّ يمينَه بذلك غيرُ منعقدةٍ.

[٥٦/ أ]

=مُطلق لا حقيقة له عند التحصيل، وعرفوا الجسماني: بأنه ما يُدرَك بالحواس، وهو علىٰ ثلاثة أنواع: الأجرام الفلكية، والأركان الطبيعية، والمولِّدات الكائنة، والرَّوحاني: ما يُدرك بالعقل ويُتصوَّر بالفكر، وهو علىٰ ثلاثة أنواع -أيضًا- الهَيولىٰ الأولىٰ، والنفس، والعقل، قالوا: والله -جلّ وعزّ- ليس بجسماني ولا روحاني، بل هو: عِلَّتُها كلها، انظر: رسائل إخوان الصفاء ٣/ ٢٣٧، والتدمرية ص١٦. ٢/ ٦٤٧.

(١) في الجزء الثاني المقرر علىٰ زميلي: أحمد الدميجي وفقنا الله وإياه.

(٢) في الأصل:(القائل علي)، والصواب ما أُثبت .

[الوجه الثالث]

فأمّا قولهم فيها: إنَّك تستر جميع ما سمعتَه وتسمعُه، وعرفَته وتعرفه مِنْ أمور وليِّ الله الذي عرفته وعرفت إشارتي إليه، فإنه جهلٌ عظيم، وبَلَهٌ شديد، لأنَّ الحالف لا يعرف وليّ الله الذي يذكرونه، ولا يعرفُ أنّ إشارةَ الـمُستحلِف له؛ إشارةٌ إلىٰ وليّ الله، وأنه قائمٌ موجود، لأنه لو كان يعرف وليّ الله هذا -الذي يدَّعونه- ويعرف أنّ إشارة الـمُستحلِف إشارةٌ إليه، أو إلىٰ شخصٍ، وشيءٍ معيَّن، لَـمَا احتاج بعد إحلافه إلىٰ أن يُعرِّفوه وليًّا لله قد عَرفه وتَبيَّنه قبل العهد والميثاق، ويجب أن يَعلم وجوب الحلف وما يستحقُّه هذا / الوليُّ في نفسه، وفي عقد دينه إلىٰ جميع أبوابه، ودعاته، وحُججه وأصحابه، ولا يستغني بالعلم به عن أن يكون مُستحلَفًا عليه، (ورواجه)[1] لداع له، وهذا مِن عظيمِ جهلهم. [٥٦/ب]

فإن عادوا يقولون: إنّ الـمُستحلَف غير عارف بوليّ الله قبل بذل العهد، وقبل وبعد نفينا له إياه، ولا عارف بأنّ إشارة المستحلِف له؛ إشارةٌ إلىٰ مَن يعرفه، وَجَبَ أنْ يكون قول المستحلِف: إنّ ما سمعتَه وتسمعه من أُمور وليّ الله الذي عرفته وعرفت إشارتي إليه؛ كذبٌ وباطلٌ، وهَذرٌ مِن القول، لأنه لا يعرفه، ولا يعرف أنّ الإشارةَ إشارةٌ إليه، فثبت أنّ اليمين -أيضًا- غير منعقدة مِن هذا الوجه.

وكذلك متىٰ عرف القائل -في قوله: أخذتُ علىٰ نفسي عهد الله- أنّ ما عاهدتموه له علىٰ كتمان أمره، وما سمعه منه ليس بوليٍّ لله -سبحانه- ولا وليَّ لهذا الوليّ، ولا هو موجودٌ في العالم؛ لم تلزمه اليمين، والوفاء بما عاهدتموه عليه إنْ كانت اليمين معقودةً علىٰ ثبوت هذا (الوليّ)[2] لله ووجوده، فإذا ثبت أنه غير ثابتٍ ولا موجودٍ؛ بطلت اليمين ولم تنعقد، ولم يلزم الكاشف لشركِكِم -مع الحلف بها- حِنْثٌ علىٰ وجهٍ، وهذا بيِّنٌ لا إشكالَ فيه.

---

(١) كذا بالأصل.

(٢) في الأصل: (الوالي) وهو: خطأ، والصواب ما أُثبِتَ.

ويُقـال لهـم -أيضًا-: إنّ الله -سـبحانه- قـال: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُۥ فَنَبَذُوهُ وَرَآءَ ظُهُورِهِمْ﴾ [آل عمران:١٨٧] فأخبـر -تـعالىٰ- أنه أخذ الميثـاق علىٰ الناس علىٰ إظهـار / الحقِّ وإعلانه وتبيانـه، وهم: يأخذونـه علىٰ تعمِيته وكتمانـه، فعهدُ الله -سـبحانه- الذي أخـذه علـىٰ مَن ذكرتـم غير عهدكـم، وما أخذه عليـه غير مـا تأخذونه علىٰ مُستَجِيبيكم، فكلُّ هذا يدلُّ علىٰ تمويهكم.

[الوجه الرابع]

[٥٧/أ]

وفـي الجُملة فقد عُرف أنكم لا تُقِرُّون بالله، ولا برسـله، ولا برسـولٍ له مبعـوث، ولا بعهدٍ وقولٍ مأخوذ، ولا بكتابٍ مُنزَّل، وإنما تُورِدون ذلك علىٰ العامة حِيلةً عليهم، وتوطئةً لاجتذابهم إلىٰ كُفرِكُم، فإذا لم يكن لِمَا حَلَّفْتُم به أصلٌ عندكم، فيَمِينُه -علىٰ أُصولكم- باطلةٌ غير منعقدة.



فصلٌ

[في عدم ثبوت المحلوف عليه فلا تثبت بذلك يمينٌ]

ومِـنْ أوضـح الدلالة علىٰ أنه لا يلزم الحالِف -بهـذه اليمين- حِنْثٌ وإنْ أظهر سِرَّهم، وكشف للناس كفرهم، أنهم إنما سيُحلِّفونه علىٰ ستر جميع ما سـمعه ويسـمعه، وعرفه ويعرفه مِـنْ أمر وليّ الله، وصاحـب الزمان، القائم الـمتمِّم، الماحي شـريعة مـحمد -صلىٰ الله عليه- والناسـخ لهـا، ومُقيم القيامة، وصاحب الثـواب والعقاب، والجنة والنار، فإذا عقدوا اليمين بينهم وبين الحالِف علىٰ ذلك، وعلِمنا -نحن وكلّ مسـلم- بواضح الأدلة كذبَهم علـىٰ الله عَزَّوَجَلَّ وأنه لا وليّ لله (هو)[1] الذي ذكروه، وأنه لا قائمَ في الزمان صفة ما ينعتونه ويعتقدونه فيه؛ وجب -لا محالة- أنْ لا تُـعـقَـد هـذه اليمين، لأجـل أنَّ اليميـن الَتي يصحُّ الحنـث فيها والتزام العقد علـىٰ أمرٍ ثابت، لأنّ العقد لابُدَّ في صحته مِنْ أنْ ينعقد / علىٰ شيءٍ يتعلَّق به، ويكون عقدًا عليه، [٥٧/ ب] فـإذا ثبت أنه ليس لله وليٌّ ولا قائمٌ هو: صاحبُ زمانٍ، وماحي شـرع محمد ﷺ ومُتـمٌّ لدورِه -الذي تدَّعونه- ومُبدِّل لشـريعته، فقد صحّ وثبت نفْيُ هذا الولـيّ وبطلانه، وأنه لا أصل له، ووجب أنْ لا تنعقد هذه اليمين بحال، وأنْ لا يلزم كاشف سرِّهم -بعد بذْلها لهم- حنثٌ علىٰ وجه، وأنْ يكون في حَلِفَه هـذا بمثابـة مَن حلـف بهذه اليميـن علىٰ أنْ لا يـأكل ما في هذه السـلَّة، ولا يشـرب مما في هذا الكأس، وأشار إلىٰ سَلَّةٍ وكأسٍ لا طعامَ فيها ولا شراب؛ في أنّ يمينَهُ هذه لا تنعقد بحال.

فـإن قال قائل: فلِم لا يلزم المسـتحلِف بقوله - في اليميـن: وذِكْرَ الوليّ الـذي أنا أعرفـه وأدلُّك عليه مبيِّنًا لِما تنعقد عليه من اليمين؟ (لأنما)[2] لـمّا قال له: مِنْ سِرّ وليّ الله، صاحب الزمان، الذي أنا أعرفه وأدلُّك عليه.

---

(١) كذا بالأصل، ولعلَّها زائدة.

(٢) كذا بالأصل، ولعلّ الأصح: (لأنه).

قيـل له: إنما لـم يصحّ ذلك ولم يجب عليه، لأجـل أننا قد علمنا بواضح الأدلة أنه لا أصل لثبوت وليّ الله -هذا- ولا يمكن -مع قيام الدليل علىٰ نفيه وعدمه- وجود علم المستحلَف به، ولا إقامـة دليل عليه، بل العلم بوجوده وإقامة دليل علىٰ ثبوته: باطلٌ مُحال، لأجل أنّ العلم والدليل والخبر الصدق تابعٌ عند جميع أهل التحصيل والعلم للمعلوم والمدلول عليه والـمُخْبِر عنه.

ومعنـىٰ قولهـم: إنّ هذه الأمـور تابعـة لمتعلقاتها، أنه لا يصـحّ أن يعلمه المستحلَف في وجـود ولي الله -وصفته ما يدّعـون- دون أن يكون / ذلك [٥٨/ أ] الوليّ ثابتًا موجودًا، ولـمَّا لم يكن كذلك لم يصحّ أن يُعلم ثبوته، وكذلك فإنه لا يمكن إقامة دليل علىٰ وجود معدوم ليس بموجود، وكون الخبر عن وجود المعدوم صِدقًا، لأنّ العلم والدليل والخبر الصدق في حقِّ جميعِه أنْ لا يتعلَّق بالمعلـوم والمدلول عليه والمخبَـر عنه إلّا علىٰ ما هو به، ومتىٰ لم يكن تعلُّق كل شيءٍ مِن ذلك علىٰ ما تعلَّق به العلم والدليل والخبر؛ صار الاعتقاد لذلك الأمر جَهلًا، والدليل عليه باطلٌ، والخبر عنه كذبٌ.

وإذا كان ذلك كذلك؛ كان قول المستحلِف: -علىٰ- أنّ وليّ الله الذي أنا أعرفـه وأدُلُّك عليه كذبٌ منه وجهل، وخبـرٌ لا يصحّ أن يعلمه هو ولا غيره، ولا أنْ يقـوم عليـه دليلٌ وبيـان، وأنّ اليمين غير منعقدة علـىٰ أمرٍ معلوم ولا تَعلّقت به.

فإنْ قال قائل: ما أنكرتم أنْ يكون المستحلِف -إذا قصد بقوله: وليّ الله وصاحب الزمان، إلىٰ إنسـان وشـخص يعتقد هو فيه وجوده، وكونه بالصفة التـي يصفُه بهـا؟ فقد انعقد اسـتحلافه لاعتقـاده بوجـوده، وأنْ تكون يمين الحالـف لأجل ذلك منعقدةً به ومتعلِّقة عليه، وأنْ يكون ما عِلمتموه -أنتم- مِـنْ أنه لا وليَّ لله -سـبحانه- ولا أصل لوجود مـا اعتقده موجِبًا لكون هذه اليمين غير حلف ولا منعقدة.

يُقـال له: إنّ قصْد المسـتحلِف إلىٰ ذلك، واعتقـاده إنْ كان يعتقد وجود إمـام ووليّ لله هذه صفتـه؛ لا يُوجب كون اليمين / منعقدة، إذا كان لا أصل [٥٨/ ب]

لمـا اعتقده ولا حقيقة لـه، كما أنه لو حلف بجميع هذه الأَيْـمَان علىٰ أنه لا يبيـع ما فـي هذا البيـت، أو ما في هذا الصنـدوق، وأنْ لا يشـرب ما في هذا الكُوْز[١]، ولا شيئًا ثابتًا موجودًا في هذه الأوعية؛ لم تنعقد يمينه، وليس قصد المتسـحلِف إلـىٰ ذلك واعتقاده لـه بموجب لثبوت ما اعتقـده، ووجوب ما ناقضه، واليمين متعلِّقة بوجود وليّ الله هو بعينه، ولا وليّ لله صفته ما قالوه، فثبت ما قلناه.

فهذا يدلّ علىٰ أنّ الحالف إنما حَلَفَ[٢] علىٰ أنْ يستـر أمر وليّ الله وأمره الذي هو صاحب الزمان، فإذا صحّ بالتدليل أنه لا حقيقة للوليّ الحالف عليه ولا أصل له؛ لَـمْ تنعقد يمينه علىٰ شيءٍ، وصار بمثابة مَنْ حلف بهذه الأيمان علىٰ أنْ يلبس الثوب الذي في هذا التَّخْت[٣] ولا ثوب فيه، في أنَّ يمينَه ليست بمنعقدةٍ علىٰ شيء.

وإنْ قـال قائـلٌ: مـا أنكرتـم أن تكـون يمين الـمُستحلَف -علـىٰ كتمان سـرّ صاحـب الزمان القائـم ولي اللـه إذا لم يكن بصفـة ما تدّعيـه القرامطة الـمُسْتَحْلِفَة- علىٰ ذلك منعقدةً.

كمـا أنه مَن ليس لـه في البيت عبدٌ روميٌّ أبيض، إذا قـال لغيره: قد بعتُك عبـدي الأبيـض الرومـيّ وهو فـي البيت بكـذا وكذا، وقـال مَـن يقاوله: قد اشـتريتُ وقبلت؛ انعقد البيع بينهما علىٰ العبد، وإنْ لم يكن أبْيَضًا ولا رُوْمِيًّا / بـل أسـودَ زنجيًـا، ولم يضِرْ اختـلاف، وصْفـة المعقودِ عليه بتمـام العقد وإبرامه. [٥٩/أ]

يُقال له: لا يجب ما قلته، والفصل بينهما لو سُلِّم صحة هذا البيع وانعقاده، أنّ العاقـد علىٰ العبد الذي في البيت إنما أوقع العقد علىٰ الشـخص والعين

---

(١) الكُوْز: الكاف والواو والزاي أصلٌ صحيح يدلّ علىٰ تجمُّع، والكُوز: الذي يجمع الماء. انظر: معجم مقاييس اللغة ص٨٨٠ مادة (كوز).

(٢) فـي الأصـل (علىٰ أنّ مـا حلف) وهي جـملةٌ مُقحمـة، ومكـررة، فلذلك تـمّ حذفها، والإشارةُ إليها هُنا.

(٣) التَّخْتُ: وعاءٌ يُصانُ فيه الثياب. انظر: القاموس المحيط ص١٥١ مادة (تخت).

الذي في البيت، وهناك عينٌ قائمة ثابتة، فإذا وقع العقد عليه انعقد علىٰ شيء يتعلَّق به البيع، ولم يحل عدم الصفة بوقوع العقد علىٰ العين، وإنْ لم يكن بصفة ما ذكره البائع، لو لم يكن في البيت عبدٌ أصلًا -أسودَ ولا أبيض- ولا عينٌ قائمة، فقال: قد بعتك عبدي الأبيض الذي في البيت، لم ينعقد بينهما بيع، إذْ لَا عينَ هناك يقع عليها العقد.

وإذا كان كذلك، وكان المستحلِف مِن هؤلاء الكفرة الجهال إنما يستحلِف علىٰ كتمان سرّ ولي الله صاحب الزمان، وناسخُ شريعة محمد -صلىٰ الله عليه- وذكْر أنه الذي يعرفه، ويدلّ المستحلَف عليه، فقد ثبت أنه لا وليّ لله -سبحانه- ولا صاحب زمان، ولا حقيقة لِمَا حلف عليه، وجب أن لا تنعقد اليمين، ولا يؤثر في صحة انعقادها قول المستحلِف: ووليّ الله الذي أعرفه، وأدلّك عليه، لأنه لا يعرفه ولا حقيقة له، ولا يصحّ أنْ يدلّ عليه هو ولا غيره، مِن ملك ولا بشر، بل لا يصحّ أنْ يدلّنا الله -سبحانه- لأنه مُحالٌ في صفته -تعالىٰ- أنْ يدلَّنا / علىٰ وجود معدوم ولا أصل له، [٥٩/ب] لأنّ الخبر عن ذلك كذبٌ، وما يُوصف بأنه دليلٌ عليه؛ هي: شبهةٌ ليست بدليل، واللهُ يتعالىٰ عن ذلك.

وبذلك (أن اليمين)[١] علىٰ كتمان سرّ هذا القائم، الذي لا حقيقة له إنما هو بمنزلة قول القائل: بعت الثوب الذي في هذا السقط[٢]، والتَّخْت، ولا ثوب فيه أصلًا، وأنّه لا بيع ينعقد بهذا القول علىٰ ما ليس هو موجودًا، فبَطَلَ ما توهَّموه.



(١) كذا في الأصل ولعل الأصح: (وبذلك ثبت أن اليمين).

(٢) السَّقط: رديء المتاع. انظر: معجم مقاييس اللغة ص٤٦٣ مادة (سقط).

فصلٌ

[في استكمال الدلالة علىٰ عدم ثبوت المحلوف عليه]

فـإنْ قـال قائـل: مـا أنكرتـم من وجـوب انعقـاد هـٰذه اليمين لأجـل أنّ المسـتحلَف بها إنما اسـتُحلِف علىٰ سـتْر ما يسمعه، ونلقيـه إليه ونقف من جهتـه عليه، فيـجب أنْ لا يؤثر -في صحته انعقاد اليمين- إضافة ما استحلف علىٰ ستره إلىٰ وليّ الله وصاحب الزمان الذي لا حقيقة ولا أصل له؟

قيـل له: لا يصحّ انعقـاد هذا الحلف، لأجـل أنّ الحالف إنما حلف علىٰ سـتر ما سمعه ويسمعه مِن سرّ ولي الله، وصاحب الزمان، وعلىٰ ذلك قصْد للحلـف، فإذا ثبـت أنه لا وليّ للـه ولا صاحب زمان، وأنه لا سـرّ لصاحب الزمـان، وصاحب الزمـان غير ثابتٍ ولا موجود، ولأنّ السـرّ لا يكون سِرًّا لولـيٍّ للـهِ معدومٌ غير معلـوم، وكذلك لا أولياء له ولا أصحـاب، ولا أولادَ ذكـورَ ولا إناث، ولا حُججًا، ولا دعـاةً، ولا أبواب ولا أُمراء لهم بدين، ولا سِـرَّ سُـتِر أو انكشـف، ولا يصحّ لهم عيش ولا حياة، فلم يجب انعقاد يمينٍ علىٰ سـتْر ديـنٍ لهـذا / الوليّ وأولاده ولا شـيئًا منـه، بل كلُّه كـذبٌ وزُور، وخلافٌ باطلٌ لا حقيقة له، ولا أمرَ ينعقد الحلف عليه. [٦٠/أ]

فـإن قال قائل: مـا أنكرتم من انعقـاد هذه اليمين لأجل أن المسـتحلِف بـهذا مِن الدعـاة، و إنما استحلَف علىٰ كتمان ما سمعه المستجيب، وقد قال لـه فيها: وعلـىٰ أن لا يظهر ما تقف وأوقفك عليه بوجهٍ من الوجوه، وسـببٍ من الأسباب، ولا تنطق به لسانك، ولا تُحرِّك به رأسك، ولا تكتبه بيدك، ولا ترمـز عليه رمزًا، ولا تـدلَّ عليه، ولا تكنِي عنه كنايةً تكون تعريضًا به، فيجب إذا كتب به وأظهره أن يلزمه الحنث؟

قيل له: لا يحنث بذلك، لأنه علَّق ذلك -أجمع- بأنه سِـتْر سـرّ وليّ الله ودينه، لأنه قال في ذلك: ولا تدلَّ علىٰ شيء مما أُطلعك عليه من أمور الدين، وأمور صاحب الزمان الذي أنا أعرفه وأدعوك إليه وأدلُّك عليه، ولا تكشـف

ذلك ولا تُطلِع أحدًا علىٰ شيءٍ من ذلك، فوجب إنما حلّفه أن لا يكشف ما يلقيه من سرّ صاحب الزمان وأمره، فإذا لم يكن لصاحب الزمان حقيقة ولا وجود؛ فلا سِرَّ له، كما أنه لا أولياء له، ولا أزواج، ولا حجج، ولا أبواب.

وإذا كان كذلك فقد بان أنّ هذا حلفٌ غير منعقدٍ بشيء ولا يصحّ الحنث ولا البرء منه، فوجب لأجل ذلك أنْ لا يحنث الحالف بها، إذا أظهر ذلك وأذاعه، وعلىٰ أيِّ وجهٍ أظهره، وكيف دلَّ عليه، وبأيِّ طريقٍ أخبر، مِن قولٍ أو كتابةٍ أو رمزٍ وإشارة، وسائر الوجوه التي ذكرها / المستحلِف في استِحلافه، وما لم يذكره -أيضًا- منها، ولا يحنث بتعيين كلّ شيء مما استحلف علىٰ ترك الزيادة عليه والنقصان منه، سواء عيّن ذلك في سرٍّ أو علانية، وأن لا يحتاج في كشف ذلك إلىٰ إذن وليّ الله الذي لا حقيقة له ولا وجود ولا أمر ولا تصرف فيما يحصل له ويكتسبه، وأن لا يحنث بصرفه فيما لم يأمر به وليّ الله، الذي ليس بمخلوق ولا موجود ولا إذن له ولا نطق ولا سكون ولا حركة، ولا يحنث أيضًا بإظهار سرّ ما حلَّفه علىٰ ستره من تأويل كتاب الله عَزَّوَجَلَّ، وتأويل جميع الذي جاء بها أنبياء الله علىٰ الشرائط (التي)[1] في هذا العهد، لأن تأويل ذلك: أنّ الذي أُحلف علىٰ كتمانه هو: تأويل وليِّ الله صاحب الزمان، الذي أخذ ظاهره من الناطق ووكّل تأويله إليه، وأنه يعلم بإفاضة الروحانيّ ذلك علىٰ قلبه وقلوب النطقاء، وكلّ هذا باطلٌ لا أصل له ولا حقيقة، واليمين وقعت علىٰ كتمان تأويل وليٍّ للهِ هذه صفته، وذلك باطلٌ لا حقيقة لليمين، فلم يلزم حنث بإظهار تأويلاتهم التي يلقونها إليه، ويستفسدون بها ضعفاء المسلمين، وغيرهم من المليّين، بل يجب عليه كشفُ ذلك وبيانُ العلم به، علىٰ ما نبيِّنه مِن بعده[2].

[٦٠/ ب]



(١) في الأصل (الذي) وهو خطأ والصواب ما أُثبِت لدلالة السياق.
(٢) انظر: (ص٣٤٣- ٣٥٢).

فصلٌ آخر

[٦١/أ] فإن قال قائلٌ: ما أنكرتم مِن وجوب انعقاد هذه اليمين ولزوم / الحِنْث فيها بترك المستحلَف الوفاء بما استُحلف عليه، لأجل أنَّ المستحلِف إنما يستحلفه علىٰ الوفاء بذلك بقوله: أخذت علىٰ نفسك أن تفي بهذه الأمور التي أستحلِفك عليها، وتؤدي الأمانة فيها وتحفظها ولا تفشيها ولا تُظهِر شيئًا من هذا العهد والميثاق الذي عقدته عليك، وكتمان سرّ وليّ الله في حياتي ولا بعد وفاتي علىٰ جدٍّ ولا هزل، ولا غضبٍ ولا رضا، ولا سبيل قهرٍ، ولا علىٰ جهة عَلَيَّة، ولا تأميل نفعٍ ومنزلة، ولا خوف ضربٍ، ولا عقوبة حتىٰ تلقىٰ الله -سبحانه- وقد سترتُ هذا العهد وحفظته علىٰ الشرائط التي بيّنتُها لك وأُبينها لك؟ ومتىٰ حلف علىٰ ذلك بعد الخبر بما حلف عليه وخيَّره به، وهذا أمرٌ ثابتٌ من عَقد الحالف به، فيجب الحنث بالخلاف عليه.

[في استكمال معارضة الباطنية والأدلة علىٰ بطلان عهدهم وأَيْمَانِهم]

يُقال له: قد بيَّنا مِن قبل(١) أنّ قوله له: أخذت علىٰ نفسك أن تَفي بهذه الأشياء؛ ليس بحلفٍ منه لأنّ قوله: أخذت علىٰ نفسي، ليس يكون حلفًا أو يمينًا، وبمثابة قوله: والله، وبالله، وتالله، وما جرىٰ مجرىٰ ذلك مِن ألفاظ الأَيْمَان، وإذا لم يكن ذلك كذلك بَطَلَ أن يكون عَقْدَ يمينٍ يجب الحنث فيها أو كفارةً أو غير ذلك، فلم يلزم به الوفاء بكل ما حلف عليه أو شيء منه حيث لم يلزم به شيء في حكم الدِّين، وقد بيّنا -أيضًا- مِن قبل(٢) أنّ العهود التي أخذها الله -سبحانه- علىٰ عباده ما أخذها علىٰ العبد الحالف، فلم تلزمه حنثه بالمخالفة فيما حلف عليه.

[٦١/ب] وبعدُ: فإنه / لـمَّا أحلفه علىٰ الوفاء بذلك وسَتْره وكتْمانه، إذا دلّ عليه

---

(١) انظر: (ص٣٢٦).

(٢) انظر: (٣٢٢- ٣٢٥).

أجمع شَرَط أنه دين الإمام يتعلق بأمره وأمور أوليائه ومناصحته لهم فيما يلزمه، وقد بيّنا[١] أنه لا وليَ لله هو ذلك ومَن له تجب مناصحته فيه؛ فلم يجب لذلك انعقاد هذه اليمين بكلِّ حال، وعلىٰ أنها لو انعقدت ووجب الحنث فيها (لَلَزِمَهُ)[٢] الإظهار لذلك، وترك الوفاء به، لأجل ما نصفُه مِن بعد[٣]، فبَطَل الجزع مِن مخالفة هذا العهد مِن كلِّ وجهٍ.

وإنْ قال قائل: ما أنكرتم مِن وجوب عقد هذه اليمين ولزوم الحنث لمخالفته؟ لأجل قول المستحلِف: وعليك كلُّ عهدٍ وميثاق أخذه الله -سبحانه- علىٰ أنبيائه ورسله وملائكته وأوصيائه، أنْ تمنع عن وليّ الله وعني، وتسرّ ما تَعلمُه[٤] وأعلمه المستحلِف أنه منهم بنسبٍ أو سمّاه لهم؛ أنه يجب عليه أنْ يمنع عنه بما يمنع به عن نفسه، حسب ما استحلفه وأكّده عليه في هذا الفصل عليه من اليمين، لأنه إذا خالف ما حلف عليه وكشف سرِّهم، وأوقف الناس علىٰ ذلك وعلىٰ إلحادهم وكفرهم، ومَن يوافقهم علىٰ ذلك وعلىٰ ما أوجبه الله -سبحانه- عليهم فقد أعان عليهم ولم يمنع منهم بما يمنع به عن نفسه، وذلك مخالف لما حلف عليه وعقد يمينه به.

فيُقال له: لا يلزم ذلك حنث إنْ نوىٰ الحالف الخبر عن / [٦٢/أ] أنه قد ألزم نفسه ذلك قديمًا وقبل هذا الوقت، لأنه لم يُلزم نفسه شيئًا مِن ذلك قبل هذا الوقت، وحلّ ذلك مَحلّ قول القائل: أقسمتُ بالله وهو يعني الخبر، غير أنه كان أقسم به، فلم يكن منه ذلك يمينٌ، فإذا نوىٰ ذلك وأرادَه لم يكن قوله: أقسمتُ بالله، يمينًا وحلفًا، وكذلك لو قال: أُقسم بالله، وهو يريد الوعد أنه حَلَفَ به في المستقبل لم يكن حالفًا، وكذلك إذا قال: عليَّ عهدُ الله، يعني بذلك: أنَّ عليَّ عهدٌ قبل هذا، وإنْ لم يكن لله عليه عهدٌ مِن قبل ولا أخذ عليه ميثاقًا، لم يكن قوله: لله عليه عهدٌ من قبل، ولا أخذ عليه ميثاق، لم يكن قوله -هذا-

---

(١) انظر: (ص٣٢٦- ٣٢٧، ٣٢٩، ٣٣٢).

(٢) في الأصل: (للزمها)، والصواب ما أُثبت.

(٣) انظر: (ص٣٤٣- ٣٥٢).

(٤) في الأصل: (وتعلم) وهي زائدة، ولا معنىٰ لها فلذلك تم حذفها.

يمينًا وحلفًا، فكذلك لو نوىٰ بقوله: عليَّ عهدُ الله وميثاقه لازمًا لي، وهو يعني لزوم عهدٍ وميثاقٍ أنْ أُطيعه وأعبده، ولم ينوِ بذلك حلفًا ويمينًا، لم يكن حانثًا بذلك، فهذا وجه التخلّص مِن اليمين إنْ نواها الحالف.

ولا يلزم الحنث بذلك إنْ أظهر سرّهم مِن وجهٍ آخر، لأجل أنه قال: أخذتُ علىٰ نفسي عهد الله، وكلّ عهد وميثاق أخذه علىٰ أنبيائه ورسله مِن عهدٍ وميثاق لازمٌ لي، كان بذلك مُلزمًا لنفسه، مثل ما أخذه الله -سبحانه- مِن العهود والمواثيق علىٰ أنبيائه ورسله، وهذا القول -أيضًا- ليس بصحيح ولا صِدقٍ / لأنّ ما أخذه الله علىٰ أنبيائه ورسله من عهدٍ وميثاق، لا يصحّ أنْ [٦٢/ ب] يكون لازمًا لهذا الحالف، كما لا يجوز أنْ تكون أَيْمَانٌ غير أنبياء الله -سبحانه- مِن سائر الناس التي لم تُؤخَذ عليه أَيْمَانٌ له، وكما لا يجوز أنْ تكون أَيْمَانُ زيدٍ التي حلف بها (أَيْمَانًا)[١] لعمرو التي لم يحلف بها ولم تُؤخذ عليه، ولا أنْ تكون لازمة له بأن يُلزمها نفسه.

وإذا كان كذلك؛ لم ينعقد عليه بذلك يمينٌ يلزمه فيها حنْث، ويجب إذا ثبت ذلك أنْ لا يَلْزمه أيضًا حنث أن يستر عن وليِّ الله ما أصابه من مالٍ وما يصيبه، وأنْ يصرفه فيما يريد -من غير إذن وليِّ الله فيه- لأنّه لا وليَ لله صفتُه ما قالوا يأذن له في ذلك، وأنّ أصل هذا القول ليس بيمين ولا حلف منه، ولأنه حلَّفه علىٰ استئذان وليّ الله فيما وصل ويصل إليه، لأنه حقٌّ للإمام، وأنه أولىٰ به وأحقّ، وقد ثبت بأنه ليس بحقٍّ للإمام، ولا له إذنٌ فيه، وثبت -أيضًا- أنْ لا إمامَ ولا وليَ في وقتٍ لهُ أنْ يأذن في ذلك، أو في شيءٍ سواه، وأنّ ذلك ليس بصحيح فتُعقَد عليه اليمين.

فأَما إِحلافه علىٰ أنْ ينصح لوليّ الله وأصحابه، ولا يخونُهم في رأي وتدبير، ولا يعدل عن نصحهم، ونصحِه في ذلك؛ فإنه يلزم كشف سرِّه، وإظهار دينه، وحثّ الناس علىٰ ما هم عليه ليأخذوهم بالرجوع عنه، والتوبة منه، ويحذِّرون من متابعتهم، لأجل انكشاف سرِّهم، والدعاء إلىٰ / ترك [٦٣/ أ]

(١) في الأصل (أيمان) وهو خطأ، والصواب ما أثبت.

دينهم، وإبعاد الناس عن مذاهبهم، والمطالبةُ لهم بالتوبة عن ذلك؛ هو: النَّصحُ المحض، إذا كان ذلك خلاصهم ونجاتهم مِن عظيم سُخط الله عَزَّوَجَلَّ وأليم عذابه، وحَطِّ أوزارهم، وهو: أعظم منفعة لهم من ستر دعوتهم وكتمانها عليهم.

والمعونةُ لهم علىٰ ما هم عليه من (شديد)[1] دينهم، وتقوية أمرهم، وإدخال الضعفاء في دعوتهم هو: الغشّ العظيم لهم والإضرار بهم، وترك النصح لهم هو: المُوجِب للعنة الله لهم، وسخط الله عليهم، وذلك مِن أكثر المضارّ.

فلو كان أخْذُ عهود الأنبياء علىٰ نفسه -التي أخذها الله عليهم- لازمةً للزمه بذلك نصحهم وترك غشهم، وأن يُفشي لذلك سرِّهم ويكشف باطنهم، لأنّ ذلك نهاية النصح لهم، وترك ذلك هو: غشهم لما بيّناه مِن سوء عاقبتهم[2]، ولأنّ مطاوعتهم علىٰ أمرهم أقوىٰ لهلاكهم، وفيه تعريضٌ لسفك دمائهم، (ووقْع)[3] النَّكال بهم، وما يُوجِب ترك قبول توبتهم، وتعجيل إقامة الحدّ عليهم، إذا ظهر السلطان علىٰ دينهم.

فصار في ترك إفشاء سرهم إضرارٌ بهم في الدين والدنيا وترك النصيحة لهم.

فبَان بذلك أنه لا يجب (بالتزام)[4] هذه العهود لو كانت الأيْـمَانُ لازمةً علىٰ كتمان سرِّهم والمعونة لهم علىٰ إقامة دينهم.

وإذا ثبت بما قلناه أنّ قوله: أخذت علىٰ نفسك عهد الله وميثاقه[5]، وما أخذ الله علىٰ أنبيائه ورسله، ليس بيمين، ولا يصير يمينًا/ . [٦٣/ ب]

---

(١) كذا بالأصل، ولعلّ الأصح: (تشديد).

(٢) انظر: (ص٣٢٩- ٣٣٠) وانظر بعد (٣٤٢، ٣٤٣).

(٣) كذا بالأصل، ولعلّ الأصح أن يُقال: (ووقوع) والله أعلم.

(٤) كذا بالأصل، ولعلّ الصواب أن يُقال: (التزام)، بحذف حرف الباء.

(٥) انظر نسخةَ عهدِهم: (ص٣١٥).

وثبت -أيضًا- أنما وصل ويصل إليه، ليس هو بحقٍّ واجب لِمَن يقولون له وليُّ الله، لأنه لا وليَّ للهِ هذه صفتُه، ولأنه لو ثبت له (وليًّا)[1] بصفةِ ما قالوه؛ لم يكن الذي في أيدي الناس مالًا له، ولا كان أحقّ منهم، فإذا كان كذلك؛ لم يلزم الحالف حنث في إنفاقه فيما يشاء بغير إذنه، وكذلك شأن اليمين لو انعقدت علىٰ نُصح وليّ الله وأصحابه، لم يكن النصح لهم كتمان دعوتهم، بل النصح لهم في الدين والدنيا إظهارها، والتنفير عنهم واجبٌ علىٰ الناس، ويُحذِّرهم بالانقلاع والتوبة مِن ذلك.

وإذا صحّ هذا أجمع؛ لَمْ يلزم المأخوذ عليه هذا العهد بقوله لمُستحلِفه: ولا تتأول عليه في هذا العهد ولا في شيء منه بما يبطله، أو يُبطل شيئًا مما بيّنته ووصفته عنه، لأننا قد بيّنا[2] أنّ يمينه لم تنعقد علىٰ عهد الله علىٰ أنبيائه، وأنّ العهد غير مأخوذٍ عليه، ولا يلزمه ذلك بإلزامه نفسه، وإذا لم يكن هذا القول يمينًا منعقدة؛ لم يحتج إلىٰ تأويل ما يُخرجه منها، (لأنها)[3] ليست بيمينٍ منعقدة، وإنما تحتاج إلىٰ التأويل والاستثناء فيما يصحّ التزام الحنث فيها، وما أخذه علىٰ نفسه ليس بيمين، فليس يحتاج في ستر ما وصل ويصل إليه عن الإمام إلىٰ إذنٍ في ذلك، لأنّ حَلِفه أنْ لا يستر ذلك، لأنه حقٌّ للإمام، وأنه أحقّ به منه، وذلك باطلٌ وكذب، / لأنه ليس بحقٍّ له فضلًا عنْ أنْ يكون أحقَّ به مِن صاحبه فلم يحتج في ستر ذلك عن وليِ الله -إنْ ثبت كما يدّعون- إلىٰ الاستثناء وتأويل مَن يريد الحنث. [٦٤/أ]

وكذلك فلا يحتاج إلىٰ تأويل لما يُزيل عنه الحنث في إظهار سرِّهم وتَرْكُ النُّصح لهم -إنْ كَشَفَ سِرَّهم- هو النصح لهم، وكتمانه مِن عظيم غشِّهم في الدين والدنيا، ولم يكن لقوله: ولا تتأوّل في ذلك تأويلًا ليبطل معنىٰ ذلك[4]، فإنه إذا ثبتت هذه الجملة؛ لم تلزم المأخوذ عليه هذه اليمين

---

(١) في الأصل: (ولي) وهو خطأ والصواب ما أثبت.

(٢) انظر: (٣٢٢- ٣٢٥، ٣٢٦).

(٣) في الأصل: (لأنه)، والصواب ما أُثبت .

(٤) انظر نسخة عهدهم: (ص٣١٥).

-عندهم- حنث، ولا إثم، ولا شيءٌ أصلًا.

يقولُ مستحلِفُه: وإذا خالفتَ ما في العهد أو ميثاقه وعلمته أو لم تعلمه، وقد خالفت أو بذكر خلافك ونقضك له، فأنت بريءٌ من الله -سبحانه- خالقُ السموات والأرض وما بينهما، وبريءٌ مِن (ملائكته)[١]، وكتبه، ورسله، وكُلِّ وليٍّ له،إلىٰ آخر ما قالوه في هذا الفَصْل[٢]، فإنه لا يلزم الحالف بالخلاف فيه وكشف ما أحلفوه علىٰ ستره حِنثٌ، ولا براءة من الله -سبحانه- ولا مِن رسوله ﷺ لأنهم إنما أحلفوه علىٰ أنْ لا يكشف دين وليِّ الله، ولا سرِّه، وسرِّ أوليائه وشيعته وأصحابه، وقد ثبت أنه لا وليَّ لله -سبحانه- صفته ما ذكروه، ولا أصحابَ له ولا أزواج ولا أولاد، فوجبَ أنَّ كشْفَه بذلك، ليس بكشفِ دينٍ لولي الله -سبحانه.

والوجه الآخر: أنّ قول القائل: إنْ فعلتُ كذا وكذا، أو لم أفعل كذا فأنا بريءٌ من الله ومن رسوله، أنه لا يكون بريئًا من الله -سبحانه- ولا من رسوله ﷺ فَعَلَ ذلك أو لم يفعله، إذا كان مع هذا القول والفعل مُثبتٌ لله / -سبحانه- مُعترفٌ بربوبيته وقِدمه، ومخالفته لخلقه، وبأنه عبدٌ له، ومُصدِّق برسُله والإيمان بنبوَّتهم، ووجوب موالاتهم وتعظيمهم، وكيف يكون بريئًا من الله -سبحانه- ومِن رسوله ﷺ مَن يعتقد ذلك فيهما ويعلمه مِن حالهما وصفتهما؟ [٦٤/ ب]

ولعلَّه أنْ يكون في الفقهاء مَنْ يقول: أراد بهذا القول الحَلف واليمين بالله -سبحانه- فعليه كفارةُ يمينٍ[٣] -علىٰ بُعْدِ هذا- لأنّ البراءة ليست بحلف بالله[٤] عَزَّوَجَلَّ فثبت أنه لا يصير بإظهار ما أخذوا عليه بستره بريئًا من

(١) في الأصل: (الملائكة)، والصحيح ما أثبت لأنه أليق بالسياق وموافقٌ لما في النسخةِ مِن عهدِهم، انظر: (ص٣١٧).

(٢) انظر: نسخة عهدهم (ص٣١٥).

(٣) وهي إحدىٰ الروايتين في مذهب الإمام أحمد وأشهرهما. انظر: الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف لعلاء الدين عليّ بن سليمان المرداوي، ٢/ ١٨٢٠.

(٤) سبق في قسم الدراسة ذكر مميزات هذا الكتاب، ومنها: تبحر القاضي بمسائل الفروع، وفي هذا النص دلالة علىٰ ذلك من حيث الترجيح والتنقيح انظر: ١/ ٨١.

الله عَزَّوَجَلَّ ومِن رسوله، ولا من حول الله وقُوَّته، وكذلك فلا يكون الفاعل بشيء مما لغيره أنْ لا يفعله، إنْ فعل شيئًا مما حلّفوه أنْ لا يفعله؛ ناقضًا للعهد (و)[١] المأخوذ عليه، لأنهم إنما أخذوا عليه عهد الله وميثاقه، وأَخَذَ ذلك علىٰ نفسه، وفَعَلَ ما يفعله علىٰ أنّ كتمان ما يكتمه، وترك ما يتركه، منعقدٌ بشرطٍ وهو: كون ذلك مضافًا إلىٰ وليِّ الله وإلىٰ أصحابه، وحُججه وأبوابه، فإذا لم يكن لله (وليًّا)[٢]؛ لم يصحّ وجوب هذا الشرط إلاّ بوجود وليّ الله يضيف جميع ذلك إلىٰ دينه ورأيه ونصحه وغشّه، وحقُّ الواجب له، وثبت بأنه لا وليَ لله -سبحانه- (فوجب)[٣] امتناع نقض الحالف لهذا العهد، بفعلٍ أو تركِ ما ليس بدينٍ لوليّ الله -سبحانه- ولأصحاب أولياء الله، وزال الَحنث عنه بمخالفة كلِّ شيءٍ مما حلّفوه عليه، إذا لم تكن هذه الشريطة فيه./ [٦٥/أ]

فأمّا إحلافُهم له علىٰ أنْ يمنع من وليّ الله بما يمنع به عن نفسه، فإنه لا يكون بكشف سرِّهم، وإعلام الناس بما هم عليه غيرُ مانعٍ عنهم، وعن وليّ الله بما يمنع عن نفسه، لأنّ عقْد هذه اليمين لو كانت يميناً منعقدة إنما هو علىٰ أنْ يمنع وليّ الله وأبوابه وأصحابه بما يمنع به عن نفسه منْ ظلمِ مَنْ يريد ظلمه، والتعدِّي عليه، بما يُدخِله عليه مِن المكاره والآلام، وليس تنعقد هذه اليمين علىٰ أنه يمنع نفسه من أنْ يفعل فيها ما يجب عليه، ويَلزمه ترك الامتناع فيه من إقامة حدٍّ عليه، واستيفاء قصاصٍ منه، وإلزامه غُرْم تَلَفٍ، وأَرْش جنايةٍ[٤]، وبيع مالِه علىٰ قضاء ديونه، لأنه لا يلزمه، ويجب عليه التمكين من ذلك أجمع، وترك الامتناع من استيفائه عليه، وإذا كان إنما

(١) كذا بالأصل، ولعلها زائدة.
(٢) في الأصل (ولي) وهو خطأ والصواب ما أثبت.
(٣) في الأصل(وجب) وفيه نقص والصحيح ما أُثبت .
(٤) الأرْش هو: قِسْطُ ما بين قيمة الصِّحة والعيب، وأَرْش الجنايات والجراحات مِن ذلك، لأنها جابرةٌ لها عمّا حصل فيها من النقص. انظر: الـمُطْلع علىٰ أبواب الـمُقْنع ص٢٣٧، وزاد الـمُسْتَقْنع في اختصار الـمُقْنع، للشيخ: موسىٰ بن أحمد الـحَجَّاوِي، ص١٩٧.

يجب عليه بحقِّ هذه اليمين -لو كانت منعقدة- بأنْ يمنع وليّ الله وشيعته وأصحابه بما يمنع به نفسه مِن الظلم لهم والعدوان عليهم؛ لم يجب أنْ يكون بإظهار سرِّهم وكشف شركهم، وترك المنع مِن إقامة الحدود عليهم مُخالفًا لما حلف عليه، لأنّ إظهار سرّهم وإعلان أمرهم وكشف دعوتهم وحثّ الناس علىٰ إقامة حدّ الله عَزَّوَجَلَّ وحدِّه عليهم ليس بظلم لهم ولا عدوان عليهم، بل ذلك واجبٌ عليهم، وفعلُه بهم عدلٌ وإنصافٌ لهم، وإجراء أحكام الله عليهم.

فثبت بذلك -أيضًا- أنه لا يجب بهذا الحلف عليهم الامتناع من إظهار سرّهم، ودعاء الناس إلىٰ العلم بكفرهم وباطلهم، وهذا -أيضًا- واضحٌ.

فثبت / ما قلناه وثبت بثبوت ذلك -أيضًا- أنه لا يحتاج الحالف لهم [٦٥/ ب] بهذه اليمين إلىٰ تعريضٍ أو استثناءٍ في كشف سرّهم، وبعث الناس علىٰ العلم بسرائرهم، لأنه إنما يحتاج إلىٰ ذلك لو كان ما يفعله من هذا ظلمًا، وليس هو شرطُ ما حلف عليه، فأما إذا كان عدلًا عليهم و(حسنًا)[1]، وليس هو من باب ظلمهم وظلمِ وليّ الله في شيء -إنْ كان له وليًا دينُه ما يقولون- وحاش لله أنْ يكون له وليًّا يعتقد ذلك، فإنّ مُعتقِد ذلك أبعدُ عن ولاية الله عَزَّوَجَلَّ وأشدُّهم في عدوانه وسُخْطه وعظيم غضبه.

فبان بذلك أنه لا يحتاج الحالف في كشف سرّهم إلىٰ طلب استثناء، وتأويلٍ يُخلِّصه من الحنث، ونقض العهد.

ويُبيِّن هذا -أيضًا- ويُوضِّحه أنه إنما يَلزم الحالف الحنث في هذه اليمين -لو كانت منعقدة- أنْ يكون ناقضًا لها ولعهد الله وميثاقه، متىٰ أظهر ما يعلم الحالف ونعلم -نحن أيضًا- إذا أردنا أنْ نُلزمه الحنث في يمينه، أنَّ ما أظهر سرّ دينٍ لوليّ الله، ولِأصحاب وليّ الله وحججه ودعاته وأبوابه، واعتمد مخالفة ما يعلم أنه مضافٌ إلىٰ الله عَزَّوَجَلَّ فأما إذا اعتقد إظهار سرّهم وذكرَ ذلك وقصَدَه ولم يعلم أنه سرّ دينٍ لوليّ الله الذي وقع الحلف

---

(١) كذا بالأصل، ولعلّ الأصح أن يُقال: (إحسانًا).

عليـه، وعُقـدت اليمين به لم يصحّ -أيضًـا- أنْ يعلم ذلك هـو ولا غيره مِن العلمـاء، لِمـا قام مِن الدليـل علىٰ أنه لا وليّ لله -سـبحانه- هـو هذا الذي أحْلَفوه عليه، وعلىٰ كتمان دينه، وسرّه، (وسرّ)[1] / أوليائه وأصحابه، فإنه لا [٦٦/أ] يكـون اعتمادُ مخالفـة ذلك حانثًـا، ولا ناقضًا للعهد، مِن حيـث لم يجزْ أن يَعلـم بــه مُظهـر لسِرّ وليّ الله وأوليائه وأصحابه، وهذا بيِّنٌ -في وجوب زوال الحنث عن كشـف سـرّهم، وخالـفَ جميع ما أحلفوه عليـه- أنّ هذه اليميـن إنْ كانت يمينًا منعقدة، فإنما تنعقد علـىٰ أنْ يكون ما أُحلف عليه من دين وليّ الله، فأما إذا كانت كفرًا، وكان ما يدعون إليه وإلىٰ كتمانه، وفعل ما يدعون إلىٰ فعله من الاعتقادات وترك العبادات، لا يجوز أنْ يكون دينًا لمن هو وليّ لله -سبحانه- بل هو: دينُ أعداء الله، وأعداء دينه ورسله.

فثبت بذلك أنّ مخالفته ليست بمخالفةٍ لدين وسرّ لوليّ الله، بل هو إظهار سـرّ لعدوّ الله، واليمين إذا كانت منعقدة فإنما انعقدت علىٰ كتمان دين وسرّ مضافٍ إلىٰ مـنْ هـو وليّ لله -سبحانه- فعُلم أنه لم يحنث بكشف سرّهم، وتـرك مـا أحلفوه علىٰ فعله وفعل مـا أحلفوه علىٰ تركه، وهـذا -أيضًا- بيِّنٌ لِـمَنْ تأمَّله.

ومما يبيِّن -أيضًا- هذا أنّ الذي أحلفوه عليه لا يصحّ فعله ولا تركه، ولا تنعقد عليه يمين، لأنه إذا حلف علىٰ أنْ لا يُظهر سرّ ولي الله وعلىٰ أنْ يكتم سـرِّه، أو يسـتأذن وليّ اللـه، أو يترك اسـتئذانه، أو يُعطي وليّ اللـه، أو يترك إعطـاءه، لِـمَا قام مِن واضحِ الدليل علىٰ أنه لا ولـيَّ لله، ولا صاحبَ زمانٍ، صِفَتَه ما يقولون، واستحـالَ إظهــارِ سرٍّ له، أو تَـرْك إظهـار، أو فِعْل استئذانٍ لــه، أو تَرْك استئـذانه، أو فـعْل نُصح لــه، أو تـرْك نصح له / لأنّ الأفعال [٦٦/ب] والترْك في مثل هذا متعلِّقة بوجود وليّ الله، وصاحب زمانٍ صفتُه ما ذكروه، فإذا ثبت أنه لا حقيقة له، لَـمْ تنعقد هذه اليمين، ولم يكنْ إظهار ما حلف علىٰ كتمانـه إظهـارًا لسِـرّ وليّ اللـه، وجرىٰ ذلك مجـرىٰ مَن حَلّـف رجلًا بهذه

(١) تكرَّرت هذه الكلمة في الأصل، ولذا تم حذف أحدها.

الأَيْـمَان علىٰ أنْ لا يكشـف سـرّ ابن النبيّ ﷺ القائم بعده، الحاكم في أُمَّته، والوارث للنبوِّة عنه، ولا يترك نصحه، وعلىٰ أنْ يمنع منه بـما يـمنع به نفسـه، وإذا عُـلـم أنّ النبي ﷺ لاَ ابْنَ لهُ خلَّفه في الأمة، وحكم بعده فيها؛ لـم يجب أنْ يكـون -هاهنا- سِـرًّا ونُصحًا وغِشًّـا لهذا الابن، الـذي لا حقيقةَ له، ولم يُخلَق للرسـول[1]، فكذلك إذا حلف علىٰ نصحِ ولـيِّ الله، وصاحبِ زمان، ومُبدِّلِ لشـريعة محمد ﷺ وعلىٰ كتمان دينه، وسـرِّه، وسـرِّ أوليائه الذين لا حقيقة لهم؛ وجب أنْ لا تنعقد هذه اليمين، وأنْ لا يـحنث بِـمُخالَفةِ شـيءٍ مـما أُحلف عليه فيها حنث، وهذا بَيِّنٌ لا شُبهة فيه.



(١) بل قد خُلِق لرسـول الله ﷺ ثلاثةٌ مِن الولد، أوَّلُهم: القاسـم، وبـه كان يُكنَىٰ، وقد مات طفلًا، والثاني: عبدالله، ويلقَّب: بالطيِّب والطاهر -علىٰ الصحيح- وهما: مِن خديجة، ووُلِد له إبراهيم، مِن مارية القِبْطيَّة، وتُوفِّي وهو طفلٌ قبل الفِطام -صلوات الله وسلامه عليـه- كلَّما ذكره الذاكرون، وكلَّما غفل عن ذكـره الغافلون. انظر: زاد المعاد في هدي خير العباد، لابن القيم الجوزية ١ / ١٠٣ - ١٠٤.

فصلٌ

[في شبهة الباطنية وقياسهم بأحلافهم علىٰ قبول خبر الواحد]

فإن قال قائلٌ: إذا كان مِن دينكم وجوب قَبول خبر الواحد، والعمل به فيما يتعلَّق بباب الدين، وإنْ جاز أنْ يكون الخبر كذبًا وباطلًا؛ وجب أنْ يقولوا: بانعقاد هذه اليمين علىٰ المستحلَف، وأنْ يرجعوا في ذلك إلىٰ الحالف في إثبات وليِّ الله، ويرجع الحالف في ذلك إلىٰ المستحلِف وأنه هو الذي ذكَرَهُ، وأومىَ إليه، واعتقد فيه أنه وليٌّ لله -سبحانه- وإنْ جاز أنْ / [٦٧/ أ] يكون خبره عنه بخلاف مُخْبِره، لأنه إنما يُخبر هو وأهل مذهبه عن مذهب وليّ الله، وما يتعلَّق بباب الدين، وخبر الواحد مقبولٌ عندكم فيما يتعلَّق بباب الدين، فاجعلوا هذا الباب منه.[1]

يُقال له: لا يجب ما قلته مِن وجهين أحدهما: أنّ منْ لَمْ يعمل مِن الأُمّة في باب الدِّين إلّا بخبرٍ متواتر يُوجب العلم بصحة مُخبِره ضرورةً، أو بخبرٍ معلوم ثبوتَه وصِدق الـمُخْبِر به بدليل قاطع مِن عقل أو سمع[2]، فقد زالت عنه هذه المطالبة، لأنّ خبر المستحلِف وأمثاله عنْ وجود وليّ الله؛ خبرٌ لا يُعلم صدقه فيه، وهؤلاء لا يعملون في باب الدين إلّا بما يُعلم ويقطع علىٰ صدق الـمُخبِر به.

والجواب الآخر: أننا إنما نعقِل بأخبار الآحاد في باب الدِّين متىٰ غلب علىٰ ظننا أنه صدق، ومتىٰ جوَّزنا كون ما يُخبر به الآحاد صِدْقًا، ومتىٰ كان الـمُخْبِر به مؤمنًا في الظاهر، بريءٌ مِنْ فسوق، وفجور دون الكفر، فأما أنْ

---

(١) سبق في قسم الدراسة ذكر مسألة خبر الآحاد والتفصيل فيها انظر: (١/ ١٩٢- ١٩٧).

(٢) يجوز حذف جواب الشرط، إن دل عليه دليل، وبشرط أن يكون الشرط مضارعا مقترنا (بلم)، قال ابن مالك: والشرط يغني عن جواب قد علم... والعكس قد يأتي إن المعنىٰ فهم. انظر شرح ابن عقيل علىٰ ألفية ابن مالك ص٥٣٤، وجامع الدروس العربية لمصطفىٰ الغلاييني ٩/ ٥١.

يُوجَب العمل بخبر آحادٍ نعلم أنهم كفار، وفسَّاق فُجار، وأنّ ما أخبروا عنه كفرٌ، وفسوق، وخلافُ دين الله ورسوله، ومضادٌّ لما نصّ عليه في مُحكم كتابه عَزَّوَجَلَّ وجاءت به أنبيائه، ومخالفٌ لما تقتضيه قضايا العقول وأدلّتها؛ فإننا لا نُوجب قبوله والعمل به، بل نُوجب ردَّه وإبطاله، وتكذيب المُخْبِر به، والردّ علىٰ الداين بمتضمنه إذا كان كفرًا، وخبرُ هؤلاء الدُّعاة والحُجج، والآخذين علىٰ الناس كتمان هذا الرِّجس الكذب خبرُ قوم قد عُلم / بواضح الأدلة (أنهم)[1] كفارٌ مشركون، وأنّ حالهم في الكفر أسوأُ مِن حال الفُساق مما هو دون الكفر من العصيان، وأنّ ما أخبروا عنه (كفرٌ وباطلٌ)[2] قد قام الدليلُ علىٰ فساده، ولا يجوز قيام دليل علىٰ ثبوته وصحته، فلم يَجُزْ أن يُقبل خبرهم عن ذلك، ولا أنْ تنعقد يمينُ الحالف علىٰ ما قد عُلم بواضح البراهين أنه باطلٌ ليس بصحيح.

[٦٧/ ب]

وإذا كان كذلك بَطَل ما قاله السائل، لأنّ التزام الحالف بهذه الأَيْمَان بالحنث مما لم يصحّ إثباته في الدين، ولا يجوز أنْ يعمل فيه إلّا بما يُعلم ويقطع علىٰ صحته، وإنما يجوز أن يُعمَل بغالب الظنّ في الأحكام الشرعية التي يجوز التعبُّد بها، ويجوز أنْ لا يُتعبَّد بها، ويجوز أنْ يكون الرسول قد قالها وحَكم بها، ويجب مع ذلك صدْق رواتها[3].

---

(١) في الأصل (أنكم) وهو: خطأ.

(٢) في الأصل (كفرًا وباطلًا) وهو خطأ والصواب ما أثبت.

(٣) فرّق جماعةٌ مِن المتكلمين بين العِلم والعمَل في مسألة خبر الواحد، فقالوا: إنّ خبر الواحد لا يفيد العلم، لكنه يُفيد العمل، ويجوز أنْ يُعمل في هذه المسألة بغالب الظنّ، كما ذكر المصنف رَحِمَهُٱللَّهُ هُنا، فلزمهم التناقض، حيث إنه لا منافاة بين العلم والعمل، وإنما وَجَبَ العملُ؛ بعلم وليس بظنٍّ لأنه مشكوكٌ فيه، وهولا يُغني من الحق شيئًا، وأيضًا- فالعمل يسبقه علم، ﴿ فَٱصۡبِرۡ إِنَّ وَعۡدَ ٱللَّهِ حَقّٞ وَٱسۡتَغۡفِرۡ لِذَنۢبِكَ ﴾، فكيف يلزمون الناس بأعمال مظنون فيها! والثالث: أن العلم: عَمَلٌ، وهو: عملُ القلب، فهما متلازمان لا ينفكّان عن بعضهما، فهذا ردٌّ علىٰ مَن أَوْجَبَ العمل بأحاديث الآحاد، ولم يُوْجِب العلم بها. وبعد كتابة هذه الحاشية: وجدت هذا القول عند ابن القيم في مختصر الصواعق ٢/ ٤٢١، والنُّكت علىٰ ابن الصلاح عند ابن حجر ١/ ٣٧٦، وهو قول المحدثين انظر: المُسْتَصْفَىٰ ١/ ٢٧٣ والحمد لله أن وفقني لموافقة هؤلاء!

فأمَّـا أنْ يُعمل بغالب الظنّ في أُصول الديانـات، وفيما قَطعت النصوص علىٰ بطلانه فليس ذلك من دينِ أحد[١].

وأحـلافُ هؤلاء القـوم معقودٌ بوجود ولـيٍّ لله -سـبحانه- هو صاحب النُّطقـاء، وصاحب انقضـاء دور محمد ﷺ ومبـدِّلٌ لدينه وشـرعه، ومعتقدٌ لإثبات إلهين اثنين، فسـقوطُ جميع الفرائض والعبادات، ونسـخ الديانات، وإطلاق جميع المحرمات، وقد عُلم بالأدلة القاطعة كفر الداين بذلك، وأنه لا يجـوز أنْ يكـون مُعتقد هـذا، ومُدِّعيه ولـيٌّ لله -سـبحانه- ولا يمكن أنْ يكون / الـمُخْبِر عن وجود وليّ الله يعتقد هـذا صادقًا، فكيف يجوز إثبات مثل ذلك في أخبار الرواة لأخبار الآحاد؟ لولا جهل مَنْ يظن أنّ يمينَه لازمةٌ. [٦٨/أ]

ونظير هذا ما يوجبه الشرع، أنه لو شهد شاهدان -ظاهرهما العدالة- بدَيْن لزيدٍ علىٰ عمرو، لقبلْنا الشـهادة، وحكمنا بهـا إذا ظننا صدقهما وعدالتهما، وجوَّزنا كون ما شـهدا به حقًّا صدقًا، ولو أخبرا أو شـهدا بأنّ محمدًا ﷺ دعا إلىٰ عبادة إلهَيْن اثنين، أوّلٌ وثاني، وأنّ لظاهرِ الشريعة باطنًا يخالف الظاهر، وشهدا بأنّ الليلَ نهارٌ، وأنّ النَّهارَ الـمُضيءَ ليلٌ، لـمْ يَجُزْ العمل بشهادتِهما، ولا قبـول خبرهما فيما يُعلم ويقطع علىٰ أنهما كاذبان فيه، وكُلُّ هذا يُبطِل ما ظنَّه هذا الـمُطالِب ويسقطُه.



(١) بـل حكـىٰ الحافظ ابن عبد البـرّ الإجماع علىٰ خـلاف ذلك، وهـو: أنّ أحاديث الآحاد يُعمل بـها في أُصـول الـديانات فحسب! انظر: شرح الكوكب المنير ٢/ ٣٥٢، ولعلّ المصنـف رَحِمَهُ ٱللَّهُ هنـا يريد الردّ علـىٰ الباطنية في أَحْلَافِهِمْ وأنـه لا يجوز العمل بها، لا أنه يُبطل العمل بأحاديث الآحاد في الفروع، مع أن كلامه في العمل بغالب الظن قاصدًا بذلك أخبار الآحاد؛ خلاف قول السلف والله أعلم.

بابُ ما يُمكن التَّخلُّص به من الحِنْث في هذه اليمين أنْ لو كانت منعقدة وحلفًا صحيحًا

ومما يجب التخلُّص به من الحنث من هذه اليمين أنْ لو كانت منعقدة حتىٰ لا تَلزم المخالفة في كلّ ما أُحلف عليه حنث، أنْ يقول الحالف متَّصِلًا بنسق يمينه: إنْ شاء الله، فإذا استثنىٰ في ذلك بمشيئة الله -سبحانه- ثم خالف ما أُحلِف عليه لم يحنث، ولا يجب أنْ لا يصحّ استثناؤه، إلّا بكلام مسموع لِمنْ يُحلِّفه ومَنْ يحضره، بلْ إذا قال ذلك: خِفْيةً قولًا يَسمعُه الحالف، ويعلم به ويُحَرِّك به لسانه؛ كان / استثناؤُه صحيحًا عاملًا في إسقاط الحنث عنه، وإنْ سمعَه وحدَه. [٦٨/ ب]

ولعلّ مِن الفقهاء مَن يقول: إذا حرَّك بحروف الاستثناء لسانه، كان مُستَثْنِيًا، وإنْ لم يَسمع هو ولا غيره بكلِّ الحروف[١]، وإذا كان ذلك كذلك كان هذا وَجْهًا صحيحًا في التخلُّص به مِن الحنث في مخالفة ما أُحلف عليه بهذه الأَيْمَان.

ومِنْ الفقهاء مِن أهل العلم وغيرهم مَن يقول: إنه إذا كان الـمُستحلِف ظالمًا فيما يُحلِّف غيره، وكان الـمُستَحلَف مظلومًا بما يَحلِف عليه، لم تعمل نيِّة المستحلِف، وإنما تعمل وتُوَفَّر نيِّة الحالف المظلوم[٢]، وهو

(١) قال ابن حبيب -من فقهاء المالكية: إن حرَّك بالاستثناء شفتيه أجزأه، وإنْ لم يَجهر به، ولو كان مُسْتَحْلَفًا لم يُجْزه إلّا الجهر، وقال ابن القاسم: ينفعه، وإنْ لم يُسمِعُه المحلوف له. واشترط الحنابلة نطقَ اللسان بالاستثناء إلّا أنْ يكون الحالف مظلومًا وخائفًا، فيصحُّ استثناؤه بالقلب. انظر: مواهب الجليل لشرح مختصر خليل للرعيني، ٤/ ٤١١، وكشاف القناع عن متن الإقناع للبهوتي، ٥/ ٣١٤٠.

(٢) رُوِيَ عن أبي يوسف عن أبي حنيفة عن حمّاد عن إبراهيم أنه قال: اليمينُ علىٰ نيِّة الحالف إذا كان مظلومًا، وإنْ كان ظالمًا فعلىٰ نية الـمُستحلِف، وذكر الكرخي أنّ هذا قول الأحناف -جميعًا-، ومنهم السَّرخسي، وهو -أيضًا- مذهب الشافعية، والحنابلة.=

-أيضًا- قولُ قومٍ مِن السلف[(١)].

فثبت أنّ المستحلِف مِن الباطنية لـمَن يستعزُّه، ويستغرُّه باليمين ظالمًا له بها مِنْ حيث كان مستحلِفًا له علىٰ كتمان ما يضرُّه كتمانُه في باب دينه ودنياه إذا كان قصدهم باليمين أخْذ ماله، واستباحة حريمه وولده، ومطالبته بترك فرائضه، وكان ذلك مِن أعظم الضَّرر عليه في باب دينه ودنياه، فوجب أنْ يكون مظلومًا بفعل ما أحلفوه علىٰ فعله، وأنْ يكونوا ظَلَمةً له بإحلافه علىٰ ذلك، ووجب علىٰ الحالف عند إحلافهم له علىٰ كتمان ما ألزموه كتمانه، وفعل ما ألزموه فعله، أنْ ينوي بقلبه أنه يفعل بخلاف ما يُحلِّفونه عليه، إنْ ساغ ذلك وجاز له فعلَه، وأنْ يكتم ما يُحلفونه علىٰ كتمانه، إنْ جاز أنْ يكتم ذلك بلا ضررٍ عليه في كتمانه في دينه ودنياه، وأنْ ينوي أنْ يفعل / ما أحلفوه [٦٩/أ] عليه إنْ كان ذلك مما يجب عليه فعلُه، ويُطْلِقه في الدين، وتكون نيَّتُه لذلك مؤثِّرة في إسقاط الحنث عنه إذا عُلم أنه لا يجوز كتمان ما أحلفوه علىٰ كتمانه، وفعل ما أحلفوه علىٰ فعله، وأنّ الدين لا يُطْلِقه، وأنّ الواجب عليه علىٰ حكم الدين ومصالح دنياه أنْ لا يكتم ذلك، ولا يفعل ما أُحلف علىٰ فعله، وتكون نيَّته في ذلك هي العاملة في تخلُّصه من الحنث، ولا يمنع مِنْ عملِها في ذلك قول المستحلِف له وشرْطُه عليه أنّ النية في ذلك نيتُه لا نية الحالف، وقوله في اليمين: والنِّيةُ نيَّتي فيما أَستحلِفك عليه وبه، دون

=انظر: بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع للإمام علاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني الحنفي، ٤/ ٥٤، والمبسوط لشمس الدين السّرخسي، ٣/ ٢٤١، والحاوي الكبير للإمام أبي الحسن علي بن محمد الماوردي، ١٣/ ١٧٩، ومنتهىٰ الإرادات لتقي الدين محمد بن أحمد الفتوحي الحنبلي ٥/ ٢١٨، ٢٢٤، وكشاف القناع ٥/ ٣١٤٧.

(١) قال مهنّا: سألت أحمد بن حنبل عن رجلٍ له امرأتان، اسمُ كُلٍّ واحدةٍ منهما: فاطمةُ، فماتت واحدةٌ منهما، فحلف بطلاق فاطمةً، ونوىٰ التي ماتت؟ قال: إنْ كان المستحلِف له ظالمًا، فالنيَّة نية صاحبِ الطلاق، وإنْ كان الـمُطلِّق هو: الظالم، فالنيَّة نية الذي استحلَف. انظر: الـمُغْنِي لابنِ قدامة، ١٣/ ٤٩٨.

نيَّتِك[١]، لأننا قد بيَّنا أنه ظالمٌ له (بهذه)[٢] الأحلاف[٣]، وأنّ الحالِف مظلوم، ومُحلَّف على الظلم، وأنّ النيةَ في ذلك نيَّتُه إذا كانت -هذه- حالُه، دون نية مستحلِفه؛ عاملةً ومؤثرةً مانعةً عن إعمال نية الحالف، لأجل قوله: والنية فيما أستحلِفك (عَلَيَّ)[٤] وبه: نيَّتي[٥].

وإذا كان ذلك كذلك كان هذا الاعتقاد وهذه النية من الحالف عند استحلافه مُخلِّصةً له من الحنث في مخالفة ما أُحلف عليه، وليس يضيق على المسلم إذا كان ذلك كذلك وأراد أنْ يَعرف سرِّهم ويُداخلهم لكشف باطِنِهم، أنْ يتخلَّص مِن الحِنْث بما ذكرناه[٦].



(١) انظر نسخة عهدهم: (ص٣١٥).

(٢) بالأصل (بهذا) والصحيح ما أُثبت.

(٣) انظر: (ص٣٤٥).

(٤) في الأصل: (عليك) والصواب ما أُثبت، لموافقته نسخة عهدهم، ولاقتضاء السياق.

(٥) انظر: نسخة عهدهم (ص٣١٥).

(٦) أي: بالاستثناء، وهو: قول: إن شاء الله، متّصلًا بِنَسق يمينه انظر: (١/ ٤٤٨).

بابٌ آخر من ذِكْر ما يُخلِّص الحالف به مِن هذه الأَيْمَان مِن الحنث لو كانت منعقدة صحيحة.

[٦٩/ ب] فنقول: إنه قد عُلم / أنّ هذه الأَيْـمَان منطويةٌ ومشتملةٌ علىٰ أمورٍ، فمِنها ما هو دعاوىٰ مِن الحالف علىٰ نفسه بلعنة الله له، وإنزال العذاب عليه وبه، وإلجائه إلىٰ حَوْله وقوَّته، وأمثال ذلك[1]، وهذا مما قد اتُّفق أنه لا حِنْث يلزم به ولا كفارة[2].

ومنها: الحلف بعهد الله وميثاقه، فمِن الناس مَنْ يرىٰ أنّ ذلك ليس بيمين ولا يلزم به كفارة[3]، ومنهم مَنْ يقول: هي يمين يلزم الحالف بها الكفارة باليمين بالله[4].

فأمّا الحالفُ بالبراءة مِن الله ورسلِه، فمِن الناس مَنْ يرىٰ أنّ ذلك ليس بيمين يلزم الحانث بها كفارة[5]، ومنهم مَن يقول: هي يمين تكفَّر كفارة اليمين بالله[6].

---

(١) انظر: (ص٣١٥- ٣١٦).

(٢) انظر: بدائع الصنائع ٤/ ١٥.

(٣) وهم المالكية، في روايةٍ، ذكرها ابن شعبان. انظر: مواهب الجليل ٤/ ٤٠١.

(٤) وهو: مذهب الحنفية، والحنابلة، والمالكية في رواية ابن حبيب، وقول: الحسن البصري، وطاوس، والشعبي، والأوزاعي. انظر: المغني ١٣/ ٤٦٣، وردّ المُحتار علىٰ الدُّر المُخْتار المعروف بحاشية ابن عابدين للعلامة محمد أمين بن عمر بن عبدالعزيز عابدين الدمشقي، ٥/ ٣٩٠ وبدائع الصنائع ٤ / ٢٠،١٦، وشرح فتح القدير للإمام كمال الدين محمد بن عبدالواحد بن الهمام الحنفي، ومواهب الجليل ٤/ ٤٠١، وكتاب الفروع -ضمن موسوعة الفقه الحنبلي- للعلامة شمس الدين محمد بن مُفْلِح المقدسي الحنبلي، ١٠/ ٤٣٥، ومُنتهىٰ الإرادات ٥/ ٢١٠.

(٥) وهو: قول الشافعي، والليث بن سعد، وأبي ثور، وابن المنذر، ورواية عن أحمد. انظر: كتاب الحاوي الكبير ١٩/ ٣٠٩، والمغني ١٣/ ٤٦٤.

(٦) وهو مذهب الحنفية، وقول الإمام أحمد في أشهر الروايتين عنه، واختيار جمهور أصحابه، وقول: عطاء، والحسن، والشعبي، وسفيان الثوري. انظر: حاشية ابن=

ومنهم مَن يقول: إنْ أراد بها اليمين كانت يمينًا، وإنْ لَـمْ يردْ بها الحلف؛ كانت يمينًا كفارتها ككفارة الحِـنْث في اليمين، للصيام أو الإطعام أو عتق رقبة أو الكسوة[(١)].

وأما الحلف بصدقة ما يملك، فعند بعضهم يلزمه التصدُّق بثُلث ما يملكه دون جميعه[(٢)].

فأمـا حلفه بالحج إلىٰ بيت الله عَزَّوَجَلَّ فعند بعضهم أنه إنما يلزمه -أيضًا- كفـارة يميـن، وقـال بعضهم: هـو مُخيَّر إنْ شـاء فعل، وإنْ شـاء كفَّـر كفارة يمين[(٣)].

فأمّا الحلف بتحبيس دوابّه في سبيل الله، فعند بعض الفقهاء أنه لا يصحّ حبسها في سبيل الله عَزَّوَجَلَّ ومَنْ صحّح ذلك يقول: بحبس الثُلث منها، قياسًا علىٰ أنه إذا حلف بصدقة ماله أجزأه التصدُّق بالثُلث منه[(٤)].

فأمّـا مَا اسـتُحلِف عليه مِن تحريم الحالِف نسـاءَه وأموالَه عليه؛ فإنه متىٰ لَـمْ / (ينو)[(٥)] بتحريم نسـائه طلاقًا، فعندَ أكثرِهم في ذلك كفارةُ يمين فقط، وإنْ مضت مدة الإيلاء صار طلاقًا، وإنْ نوىٰ بتحريم نسائه طلاقًا لزمه بذلك تطليقة ثانية، إلّا أنْ ينوي بـه طـلاقـًا ثلاثـًا فتكون طلاقا ثلاثًا[(٦)]. [٧٠/أ]

=عابدين ٥/ ٣٨٧، وشرح فتح القدير ٤/ ٩، ١٦، والـمُغني ١٣/ ٤٦٤ ٦٢٢، ومنتهىٰ الإرادات ٥/ ٢٢٠، والإنصاف ٢/ ١٨٢٠.

(١) وهم: الشافعية. انظر: الحاوي الكبير ١٩/ ٣٢٩.

(٢) وهـو قول: الإمام أحمد بن حنبـل، والزُّهري، ومالك، لأنّ أبا لُبابة الأنصاري رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قال: يا رسول الله، إنّ مِن توبتي أنْ أنخلع مِن مالي؟ فقال رسول الله ﷺ: «يجزئك الثُلُث». انظر: المغني ١٣/ ٦٢٩، والإنصاف ٢/ ١٨٤٨، والروض الـمُربِع بشرح زاد الـمُسْتَقْنع، للشيخ منصور بن يونس البَهُوتي، ص٣٦٥.

(٣) وهو: مذهب الشـافعي، في أحد قوليه، والإمام أحمد. انظر: الحاوي الكبير ١٩/ ٥٤١، والمغني ١٣/ ٦٣٧، وكشاف القناع ٥/ ٣١٨١.

(٤) لم أجد هذا القول فيما بحثتُ فيه مِن كتب الفقه، ولا حول ولا قوة إلا بالله العزيز الحكيم.

(٥) في الأصل (ينوي) والصحيح ما أثبت.

(٦) وهـو: مذهـب الحنفية، والمالكية، والشـافعية. انظـر: بدائع الصنائـع ٤/ ٣٦٢، ٣٦٦، ٣٦٨، ومواهب الجليل ٤/ ٣٢٧، ٤١٢، ٤٢٤ و الحاوي الكبير ١٣/ ٢٥١.

وقال بعض الفقهاء: يكون بهذا التحريم مُظاهِرًا، فيلزمه ما يلزم المظاهِر(١).

وقال بعضهم: لا يلزمه بذلك يمين ولا حنث ولا كفارة، لأنه كاذب في قوله: إنّ نسائه ومالَه حرام، لأنه حلال له، وقد بيّن تحريم ما أحلَّه الله له(٢).

وقال جملةٌ من الفقهاء: إذا قال: كُلّ ما أحلَّه لي فهو حرام، ولم ينو به الطلاق، لم يَحرم عليه ذلك إلا الطعام والشراب، فإنْ أكل وشرِب لزمه كفارة يمين(٣).

وأمّا الحلف بطلاق نسائه، وعِتق ما يملكه من عبيده ونسائه، فوجهُ التخلُّص من ذلك أنْ يُطلِّق مِنْ حَالِهِ من النساء تطليقةً واحدة، ويتركهنّ حتىٰ تنقضي عدتهنّ، فتبين منه بواحدة، ويبيع مَنْ يملكه من العبيد والإماء الذي في ملكه وحَلَفَ بعتقهم، ثم إنه بعد ذلك يحنث في يمينه، ويُفشي سرِّهم ويُظهر أمرهم ويخالف كلّما حلف عليه مما لا يجوز له الدين فعله أو تركه، فلا يلزمه الطلاق الثلاثة بيمينه، ويتزوج من طلَّق من نسائه، ولا يلزمه عتق مَن باعه ممن حلف بعتقه، ولا يعود عليه الحنث بعد ذلك إذا تزوَّجَ، ومَلَكْ.

وأما قول مستحلِفهم: وكلّ امرأة لك تتزوجها في المستقبل طالق، وكلّ عبد تملكه أبدًا فهو / حرٌّ(٤)، فإنّ مِن الفقهاء مَن يقول: إنّ هذه اليمين لا تلزم الحالف لأنه لا يُعمِل الطلاق والعتاق الواقع منه في وقت حلفه في أنّه ما [٧٠/ب]

---

(١) وهو قولُ: أبي حنيفةَ، وأبي يوسف -إذا نوىٰ الظِّهار- قال صاحب الدرّ المختار: إنْ قال لامرأته: أنتِ عليَّ حرام؛ إيلاءٌ إنْ نوىٰ التحريم، أو لم ينوِ شيئًا، وظِهارٌ إنْ نواه. انظر: حاشية ابن عابدين ٥/ ٦١، وبدائع الصنائع ٤/ ٣٦٥.

(٢) قال اللَّخمي -مِن المالكية في تحريم الرجل لامرأته- قيل: لا شيءَ عليه وإنْ أدخلها في يمينه، وأما مسألة: يا حرام، فقال ابن عبد الحكم: لا شيء عليه. انظر: مواهب الجليل ٥/ ٣٣١.

(٣) قال بهذا القول: الأحناف، والحنابلة. انظر: شرح فتح القدير ٤/ ٢٥، ومنتهىٰ الإرادات ٥/ ٢١٩.

(٤) انظر: (ص٣١٧).

يتزوجها مِن بعد، وعتق من ليس في ملكه، فلا شيء يلزمُه في قول هؤلاء مِن أهل العلم[١].

ومنهم مَن يقول: إنّ ذلك لازمٌ له، وعاملٌ في عِتاق مَن يملكُه، وطلاق مَن يتزوجه مِن بعد[٢]، وله المخرج مِن ذلك علىٰ هذا القول، وهو: إنْ تزوج بعد هذا اليمين، واشترىٰ عبدًا، وتدافع إلىٰ حاكم لا يرىٰ لزوم (هذا)[٣] اليمين له، ويخاصمه في ذلك مخاصمةً ويدافعه، ويقول مخاصمه: إنّ هذه المرأة والعبد ليسا له مِن وجه، ولا عبد، فإنّ هذا مما يجوز أنْ يخاصِم فيه مُخاصم، فإذا ترافعا إلىٰ الحاكم الذي لا يرىٰ لزوم ذلك، حكم بإبطال لزومه، وجعل الزوجة والعبد عبدًا وزوجةً له، فبطل ذلك بحكمه، ولا يلزم الحالف طلاقٌ، ولا عتاق بالحلف الذي كان منه.

لأنّ رأيَ الحاكم وحكمُه عند كثيرٍ -مِن أهل العلم- يُبطل كثيرًا مِن الأشياء، ولا فرق بين أنْ يكون الحالف بذلك عاميًّا لا رأي له ولا اجتهاد، أو يكون مِمّن له رأيٌ واجتهاد في ذلك، وفي ذلك يخالف رأي الحاكم رأيه -إذا حكم الحاكم بخلاف رأي الحالف- فسقط حكم يمينه، ويكون الحكم به علىٰ حكم الحاكم دون / رأي الحالف، وكذلك يفعل في جميع ماله، وما لا حقَّ له فيه عند بعض الفقهاء[٤]. [٧١/أ]

وعند غيرهم أنه يجوز أنْ يخاصَم فيه ويرفع إلىٰ الحاكم فيحكم فيه برأيه ومذهبه، ويبطل بحكمه لزوم ما حلف عليه الحالف.

فهذا -أيضًا- وجهٌ مُخلِّص مِن لزوم الأَيْمَان علىٰ ذلك، وقد ثبت أنّ ما

---

(١) وهم: الشافعية، واحتجُّوا بقوله تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا نَكَحْتُمُ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ ثُمَّ طَلَّقْتُمُوهُنَّ..﴾ الآية، وبحديث: «لا طلاق قبل نكاح» أخرجه البيهقي. انظر: الحاوي الكبير ١٢/ ٢٨٠.

(٢) وهو: مذهب الحنابلة. انظر: منتهىٰ الإرادات ٥/ ٢١٦.

(٣) كذا بالأصل، ولعل الأصح (هذه).

(٤) وهو: مذهبُ الإمام أبي حنيفة، وروايةٌ في مذهب الإمام أحمد، ذكرها أبو الخطاب، في العقود والفسوخ -خاصةً- انظر: بداية المجتهد ونهاية المقتصد للقاضي أبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد الحفيد، ٤/ ٤٣٢، والمغني ١٤/ ٣٧، والإنصاف ٢/ ١٩٠٦.

حلف عليه من ستر كفر هؤلاء الملاعين -خذلهم الله- مما يجب عليه، ويلزمه في حكم الدين إظهارُه، وخلاف ما حلف عليه، ويجب عليه أنْ يقرّ بما حلف عليه بحضرة مَن يرىٰ مرافعته فيه إلىٰ الحاكم، ويشهد عليه بما أقرّ به وسمعه منه، ويرفعه إلىٰ حاكم يرىٰ سماع البيِّنة في مِثل ذلك، والحكم بما شهد عنده فيه، فيحكم بكفارة يمينٍ فيما يرىٰ أنّ فيه كفارةَ يمين، ويُبطل ما لا يرىٰ أنّ فيه كفارة يمين من ذلك، ولا يُوجِب فيه كفارةً ولا غير ذلك.

فإذا حكم الحاكم ببطلانه؛ بطل ولم يلزم به كفارة -وإنْ كانت لازمةً في رأي- وهذا بيِّن أنْ لو كانت هذه اليمين منعقدة صحيحة؛ أمكن التخلُّص منها بالوجوه التي ذكرناها[1]، حتىٰ لا يَلزم الحالف طلاقُ نسائه ثلاثًا، ولا عتاق عبيده الذين في حباله وملكه، أو طلاق وعتاق مَن يتزوج به ويملكه في المستقبل، وصدقة جميعَ مالِه.

وقد بيَّنا[2] أنه إذا كان يرىٰ في الحلف بالطلاق الثلاث، وصدقة ماله، وبالحج الذي حلف أنه يلزمه / به، وبالحلف بالعهد والميثاق كفارة يمين، [٧١/ ب] أو حكم عليه حاكمٌ بذلك، فالواجب عليه أنْ يحنث، ويكفِّر، ويصير بمثابة مَن حلف أنْ لا يصلي ولا يصوم، الصلاةَ والصيام الواجبين عليه، أو مَن حلف أنْ يقتل نفسًا، أو يشرب الخمر في أنه يجب أنْ يُكفِّر عن يمينه، ويأتي الذي هو خير، علىٰ ما رُوي عن النبي ﷺ في ذلك[3]، فانكشف بهذا سَعة المَخْرج مِن هذه الأَيْمَان، لِمَنْ أشفق من الله -سبحانه- وخاف الحِنْث.



(١) انظر: (٣٤٥- ٣٤٩).

(٢) انظر: (ص٣٥٠- ٣٥١).

(٣) يشيرُ إلىٰ حديث النبيِّ ﷺ من رواية أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ يرفعُه: «مَن حلفَ علىٰ يمين، فرأىٰ غيرَها خيرًا منها، فليُكفِّر عن يمينه، وليَفعل». أخرجه مسلمٌ في صحيحه، كتابُ الأيْمَان، بابُ ندب مَن حلف يمينًا فرأىٰ غيرها خيرًا منها أنْ يأتي الذي هو خير ويكفِّر عن يمينه برقم ٤٢٤٨، والترمذيّ في سننه، كتاب النُّذور والأَيْمَان، بابٌ في الكفَّارة قبل الحنث، برقم ١٥٣٠، وسيأتي نصُّه في النص: (ص٣٦٤).

بابُ الدَّلالة علىٰ وجوب إظهار سِرّ هؤلاء الملاعين ودينهم وإنْ حلفوا علىٰ كتمانه ولزوم الحنث لمخالفة ما أحلفوا عليه.

قد بيَّنا فيما سلف[1] أنّ هذه الأَيْمَان غير لازمة، ولا منعقدة علىٰ شيءٍ، مِن حيث كانت أيمان مضافة علىٰ أمور مضافةٍ إلىٰ وليّ الله، صفته ما يعتقدونه، ولا ولي لله -سبحانه- هذه حالُه، ثم بيَّنا -بعد ذلك- وجهُ التخلُّص مِن الأَيْمَان والحنث فيها، لو كانت لازمةً بالاستثناء فيها مُتَّصل بها، وإنْ لَمْ يسمعه المُسْتَحْلِف، وبأنْ ينوي -حين يَحلف- أنه لا يُسرُّ ذَلك ويفعل ما يُحلِّفونه عليه، إنْ كان مما يَحلّ ويجوز فعله، وأنَّ النية في ذلك نيتُه دون نية مُستحلِفه[2].

ثم بيَّنا وجُوهًا أُخر صحيحةً في الخلاص مِن الحِنْث، في تفصيل أنواعِ ما اشتملت عليه هذه الأَيْمَان، وأنَّ المَخْرَج منها / واسعٌ بغير وجه[3]. [٧٢/أ]

ثم إنّا نقول -الآن-: إنها لو كانت هذه الأَيْمَان صحيحةً منعقدة لوجب الحِنْث فيها، وحثُّ الناس علىٰ منعهم مِن إقامة هذه الدعوة ونشرها، وإقامة حدود الله عَزَّوَجَلَّ عليهم، وإراحة العباد منهم، وتطهير البلاد مِن كفرهم، والذي يدلُّ علىٰ وجوب ذلك عليهم أنّ ما يَدعُون إليه، ويأخذون العهود والأَيْمَان علىٰ كتمانه، ضررٌ عظيم شاملٌ عامٌ في الدنيا والدين للتصريح بإبطال التوحيد، والنبوة، والرسل، والعبادات، وإباحة جميع المحرمات، ودفع الحق، وإظهار الشرك، وإنكار الثواب والعقاب، والجنة والنار، وتصريحهم بتكذيب أنبياء الله -سبحانه- ورسلِه -صلوات الله عليهم- وما جاءت به كتبه، ولا شيءَ في الضرر بأهل الدِّين -في دينهم- يزيد علىٰ هذا.

---

(١) انظر: (٣٢٢- ٣٤١).

(٢) انظر: (٣٢٣- ٣٢٩).

(٣) انظر: (٣٤٥- ٣٥٢).

وفيه -أيضًا- عظيمُ الضرر في الدنيا، مِن استصفاء أموال الناس، واستخدامهم بالباطل، واستباحة نسائهم وأولادهم، وتعجيل الكَمْدِ[١]، والغمّ، مِمَّن ينتحلون ذلك منه -إذا علم وتبين- أنّ ما يُطالبونه به مِن ذلك محرمٌ عليهم، وأَنه مع ذلك إضرارٌ به واستذلالٌ له، وحَجْرٌ عليه في ماله وحريمه، وظلمٍ له مِن قومٍ كفَّار، وهذا -أيضًا- مِن أعظم الضرر في ذات الدنيا.

[٧٢/ ب] ولا خلاف بين الأمة في أنّ الله -سبحانه- / قد أوجب إدالته[٢] علينا[٣]، فقد وجب كشفُ سرِّ (هذا الاعتقاد في الدين، للمسلمين وغير المسلمين)[٤]، وإظهار دينهم، والحض علىٰ منعهم من ذلك، وتفريق جمعهم، وتوهين أمَّتهم، وتنفير الأمة عنهم، بل لا يشك مسلم أنّ فِعْلَ ذلك والتشاغل فيه -إذا خِيف فوت كشفه والتعرض ممن يُعرف ذلك مِن حاله- أوجبُ مِن التشاغل بفرائض الصلوات والعبادات لوقتها، لأجل عموم الضرر بدينهم، وكتمان شرهم، وما يخرج إليه جماعة أهل الملة مِن الأذيَّة بدعوتهم، والعون علىٰ أمرهم.

وإذا كان ذلك كذلك؛ دلّ ما وصفناه علىٰ وجوب إظهار سرِّهم، وإعلان كفرهم وباطنهم، وإنْ لزم الحنث لِـمُظْهِر كفرهم إذا حلف علىٰ

---

(١) الكَمْدُ: تغيُّر اللون، وذهابُ صفائه، والحُزْن الشديد. انظر: القاموس المحيط ص١١٤٦ مادة (كمد).

(٢) الإدالة: الغلبة، وأدالنا الله -تعالىٰ- مِن عدوِّنا: مِن الدولة، وهي: انقلاب الزمان، ودالت الأيام: دارت، والله -تعالىٰ- يداولها بين الناس. انظر: القاموس المحيط ص٤٥٨ مادة (دول).

(٣) قال تعالىٰ: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي ٱلْأَرْضِ كَمَا ٱسْتَخْلَفَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ ٱلَّذِي ٱرْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّنۢ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا﴾ [النور:٥٥].

(٤) في الأصل: (هذا اعتقاده في الدين من المسلمين وغيرهم من المسلمين) والجملة ركيكة -فيما يبدو- والجملة الصحيحة ما أثبت والله أعلم.

كتمانه، لأنّ حنثه (بعدم التزام)[١] ما يُلزمه به أقلّ وأخفّ مما يقع فيه، ويترك به مِن غضب الله -سبحانه- بستر كفرهم، وما يلحقه مِن الضرر في باب الدنيا الذي ذكرناه[٢].

فمِن الناس مَنْ يُوجب ذلك عليه عَقلًا وسمعًا، ومنهم مَنْ يوجبه مِن جهة السَّمع دون قضية العقل، والصحيح مِن ذلك إيجابه مِن جهة التوقيف والإجماع والسَّمع، دون قضية العقل[٣]، مِن حيث دللنا في غير كتابٍ مِن كتب أُصول الديانات[٤] علىٰ أنَّ الشرائع والعبادات لا يلزم شيئًا / منها عقلاً، [٧٣/أ]

---

(١) في الأصل: (التزام) والصحيح ما أُثبت.

(٢) انظر -آنفًا- (ص٣٥٤).

(٣) مسألة التحسين والتقبيح مِن المسائل التي بنت عليها المعتزلة دينها وأُصولها الخمسة، وهي ضمن أصلهم الثاني: العدل، ثم نازعتهم الأشاعرة، والمراد بها -أولًا-: قدرة العقل علىٰ معرفة الحُسْن والقُبح الذاتيين في الأشياء، وعلىٰ إدراك الحكم الواجب إتباعه، فرأت المعتزلة، أنّ الحُسن والقُبح في الأشياء ذاتي، ويمكن إدراكه بالعقل، ورأت الأشاعرة، أنّ الحُسْن والقُبح في الأشياء اعتباري ونسبي، وليس له صفة ذاتية في الشيء، وإنما يُعرف حُسْن الأشياء وقبحها -خاصةً ما يتعلق بالمدح والثواب والعقاب- بالشرع فحسب، والتحقيق في المسألة التفصيل وهو أنْ يُقال: إنّ ما ثبت بالخطاب والحكمة الحاصلة من الشرائع ثلاثة أنواع: أحدها أنْ يكون الفعل مشتملًا علىٰ مصلحة ومفسدة، ولو لم يرد الشرع بذلك، كما يُعلم أنّ العدل مشتمل علىٰ مصلحة العالم، والظلم علىٰ فسادهم، فهذا النوع هو حَسَن وقبيح، وقد يُعلم بالعقل والشرع حُسن ذلك وقبحه، الثاني: أنّ الشارع إذا أَمَرَ بشيء صار حَسَنًا، وإذا نهىٰ عن شيء صار قبيحًا، واكتسب الفعل صفة الحُسن والقبح بخطاب الشارع، الثالث: أنْ يأمر الشارع بشيء ليمتحن العبد، هل يطيعه أم يعصيه، ولا يكون المُراد فعل المأمور به، كما أُمِرَ إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ بذبح ابنه، فالحكمة منشؤها مِن نفس الأمر لا مِن المأمور به، وهذا ما لم تفهمه المعتزلة. انظر: شرح الأُصول الخمسة للقاضي عبدالجبار بن أحمد الهمذاني، ص٩٣، ٢٠٣، وكتاب الإرشاد لإمام الحرمين الجويني ص٢٥٨، والأربعين في أُصول الدين للفخر الرازي، ص٣٤٦، والمواقف في علم الكلام، لعضد الدين عبدالرحمن بن أحمد الإيجي، ص٣٢٣، ومجموع فتاوي شيخ الإسلام ابن تيمية ٨/ ٤٣٤، والمَدْخل إلىٰ دراسة علم الكلام للدكتور حسن محمود الشافعي، ص٩٢، وموقف المتكلمين للدكتور: سليمان الغصن ص٢٩٥.

(٤) قد سبق بيانُ، أنّ للمصنّف كتابان في أُصول الديانات، أوّلهما: المقدمات في أُصول=

وإنما يجب سمعًا وتوقيفًا، ولأنّ القرآن بذلك نطق في قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبۡعَثَ رَسُولٗا ١٥﴾ [الإسراء:١٥] وقوله: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةُۢ بَعۡدَ ٱلرُّسُلِ﴾ [النساء:١٦٥] وبقوله: ﴿وَإِن مِّنۡ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٞ ٢٤﴾ [فاطر:٢٤] وقوله: ﴿يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ إِمَّا يَأۡتِيَنَّكُمۡ رُسُلٞ مِّنكُمۡ يَقُصُّونَ عَلَيۡكُمۡ ءَايَٰتِي﴾ [الأعراف:٣٥] وقوله: ﴿كُلَّمَآ أُلۡقِيَ فِيهَا فَوۡجٞ سَأَلَهُمۡ خَزَنَتُهَآ أَلَمۡ يَأۡتِكُمۡ نَذِيرٞ ٨ قَالُواْ بَلَىٰ قَدۡ جَآءَنَا نَذِيرٞ فَكَذَّبۡنَا وَقُلۡنَا مَا نَزَّلَ ٱللَّهُ مِن شَيۡءٍ﴾[الملك:٨-٩] في أمثال هذه الآي.

ولا قال: في شيء مِن هذه الآيات، وما كنا معذبين حتىٰ نكمِّل العقول، ونحتجُّ بها علىٰ الـمُكَلَّفين، فدلّ هذا -أجمع- علىٰ أنه لا تلزم فريضة، ولا تجب عبادة، في ترك فعل، أو إقدام عليه، إلّا مِنْ جهة السمع ونطق الشرع، وليس هذا موضع تَقَصِّي الكلام في هذا الباب، فكلُّنا نعرف فيه، وفيما أوْمأنا إليه كفاية في هذا الباب.

فأما مَنْ قال: إنّ إظهار كفرهم وظلمهم، لا يجب مع الحلف علىٰ كتمانه عقلًا وسمعًا، لما فيه مِن الضرر في الدنيا والدين، وقد زاد علىٰ ما قلناه، وإلزمه ذلك بالطريقين، وليس لأحدٍ مِمّنْ يرىٰ إيجاب العقول لدفع ضررٍ أنْ يُسقط وجوب كشف سرِّهم عمن استحلفوه علىٰ كتمانه ويُعقل في ذلك بأنْ يقول: إنه لا ضرر علىٰ الحالف لهم في كتمان سرهم، وإذا كان فيه ضرر علىٰ غيره ممن يفسدون دينه، ويَستصفُون بباطلهم / ، ويَستَبِيْحُون حريمه، والعقل لا يُوجب علىٰ الإنسان دفع الضرر عن غيره إذا لم يُجْزِيَهُ[1]، وتعمد الإضرار بذلك الغير، وإنْ وَجَبَ عليه دفع الضرر بغيره، إذا أضره واتصل به، نحو ما يجب علىٰ الإنسان مِن دفع الضرر عن ولده ومِن أسبابه، ومِن بَهْمِهِ، وبحرثه، ونعمةٍ تؤول الضرر به، وتؤدي إلىٰ ضرره، لأنّ هذا الاعتلال باطل. [٧٣/ ب]

وذلك أنّ دين هؤلاء -الكفرة- وضررهم بدعوتهم، والأَحلاف علىٰ

=الديانات، والثاني: الأمالي والمصنفات مِن أُصول الديانات، وكلاهما مفقود. انظر: قسم الدراسة: (ص٤٧).

(١) كذا، والصواب: (يُجْزِهِ).

كتمان دينهم؛ ضررٌ عظيم، يدخل فيه الحالف له وغيره، لأنه إذا عُرفوا أو عُرِفَ دينهم وكُشف سرُّهم وأُخبر عنهم وعن دعوتهم، قصدهم المسلمون واستولوا عليهم، (وقاموا)(١) حدود الله عَزَّوَجَلَّ فيهم وأوهنوا أمرهم، وفرّقوا جمعهم، وسعوا في دمائهم، وفَلُّوا(٢) جدَّهم، وأَمِنَ المسلمون مِنْ شرِّهم في الدين والدنيا جميعًا، وأَمِنَ مُظهر شرِّهم بكشف باطنهم تمكينهم مِن القدرة عليه ومِن اغتيالهم له، فإنهم جميعًا يرون اغتيال مَن أظهر سرِّهم (السعي)(٣) في هلاكه وإراقة دمه بكلِّ وجهٍ وسببٍ أمكنهم الوصول إليه، فهو يكشف بدفع الضرر به عن نفسه وغيره، لأنّ غيره سبب.

فبَطَل هذا الاعتراض ممن يرىٰ إيجاب العقول لدفع الإنسان الضرر عنه دون الإضرار لغيره، فإنما وجب ذلك مِن جهة السمع؛ فأمْرٌ لا اختلاف ولا إشكال فيه، فقد تظاهرت الروايات عن الرسول عَلَيْهِ السَّلَامُ (بوجوب ترك البدع / [٧٤/أ] والضلالات، ولزوم الجماعة، والتبريء مِمّن فارقها)(٤)، والتمسُّك بالحق وبدينه وسنته، والعضّ عليها بالنواجذ(٥)، والنُّصح في الدين، وتحريم غشّ

---

(١) كذا بالأصل، ولعلّ الأصح: (وأقاموا).

(٢) فلَّه: ثَلَمَهُ فَتَفَلَّل، والقوم: هزمهم فانْفَلُّوا، وقومٌ فَلٌّ: منهزمون، فُلُول وَأَفْلَال، ويطلق الحد علىٰ البأس. انظر: معجم مقاييس اللغة ص٢٢٢، والقاموس ص١٠١١ مادة (فلل) ومادة (حد).

(٣) في الأصل: (السعي) والصحيح ما أثبت.

(٤) ما بين القوسين، كُرِّر في الأصل، فحُذِف المكرر.

(٥) وردت أحاديث كثيرة بروايات متعددة، عن النبيّ ﷺ في وجوب التمسُّك بالسنة والجماعة والتحذير مِن الفُرقة والبدعة والضلالة، منها: حديث العِرباض بن سَارية السُّلَميّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: وَعَظَنَا رسول الله ﷺ موعظةً بليغةً، ذَرَفَتْ منها العيون، ووجلتْ منها القلوب، فقال قائلٌ: يا رسول الله! كأنّ هذه موعظةُ مودِّع فماذا تعهد إلينا؟ فقال: «أُوصيكم بتقوىٰ الله، والسمع والطاعة، وإنْ عبدًا حبشيًّا، فإنه مَنْ يعش منكم بعدي فسيرىٰ اختلافًا كثيرًا، فعليكم بسنّتي، وسنة الخلفاء الراشدين المهديِّين، تمسَّكوا بها، وعَضُّوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور، فإنّ كُلّ محدثةٍ بدعة، وكلّ بدعةٍ ضلالة» أخرجه أبو داود في كتاب السُّنة، باب في لزوم السنة برقم ٤٦٠٧، واللَّالِكائي في شرح أُصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، برقم ٧٩، ١/ ٨٢، والآجُرِّي في الشريعة، برقم ٨٨، ١/ ٢٣٧.

المسلمين بقوله ﷺ: «مَن غشَّنا فليس منا»[(١)] ولا غشّ في الدين أعظم مِن سَتر دين هؤلاء -الملاعين- وكفرهم وغرور المسلمين بالإمساك عن كشف أمرهم، وقد قال ﷺ: «قل للفاسق ما فيه كي يحذره الناس»[(٢)]، والفاسق الذي ذُكر هو: الذي يضرّ بنقص المسلم في سرقة ماله، والجَرح له بما ليس فيه والتعريض بحُرم الناس، وأمثال هذا مِن الضرر الخاص، وضررُ هؤلاء عامٌّ دينًا ودنيا، وقد علم مَن سيُحلِّفونه علىٰ كتمان سرهم أنه إذا فعل ذلك كان عونًا لهم علىٰ أمرهم، وعلىٰ تمكينهم مِنْ قتل المسلمين بحيلة، والتجمُّع لغزو بلادهم، وعظيم العبث، والإحراق لدُور الإسلام، واستباحة المحارم وقتل النفوس، واصطفاء الأموال، وذلك أعظم مِن الفسوق بالزنا والسرقة، وما يختص ضرره ببعض أهل دار الإسلام، وإذا كان ذلك كذلك كان بما وصفناه: وجوب إظهار سرِّهم، مع الحلف علىٰ كتمانه وإنْ لحقه الحنث في جميع ما حلف عليه[(٣)].



---

(١) الحديث مِن رواية أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أخرجه الإمام مسلمٌ في صحيحه كتاب الإِيْمَان بابُ قول النبي ﷺ: «مَن غشَّنا فليس منا» برقم ٢٧٩، وأبو داود كتاب البيوع، بابٌ في النهي عن الغش برقم ٣٤٥٢، والترمذي كتاب البيوع، بابُ ما جاء في كراهية الغش في البيوع برقم ١٣١٥.

(٢) الحديثُ بلفظ «أتَرعُون عن ذِكْر الفاجر، اذكروه بما فيه؛ يحذره الناس» أخرجه الحكيم الترمذي في نوادره، والعُقَيْلي، وابن عَدي، وغيرهم، وفي سنده: الجارود رُمِيَ بالكذب، والحديث قال فيه العُقَيْلي: ليس له أصلٌ، وقال الفلّاس: مُنكرٌ، وقد ورد عن السلف آثارٌ -جيِّدة- في هذا المعنىٰ، منها ما ورد عن الحسن أنه قال: ليس في أصحاب البدع غيبة، وعن ابن عيينة: ثلاثةٌ ليس لهم غيبة الإمام الجائر، والفاسق المُعلِن بفسقه، والمبتدع الذي يدعو الناس إلىٰ بدعته. انظر: كشف الخفاء ومُزيل الإلباس عما اشتُهِر مِن الأحاديث علىٰ ألسنة الناس، للشيخ إسماعيل بن محمد العَجْلُوني ٢/ ٢٢٣.

(٣) انظر: (٣٥٣- ٣٥٤).

فصلٌ

[في الجَرح المفسَّر، وحكم إذاعته للناس]

فـإنْ قيل: أليس مِن الفقهاء مَن لا يرىٰ اسـتماع البيِّنة علىٰ الجَرح؟ وإنما يُعمِـل في ذلك أخبار مَن يخبره مِن النـاس، وأنه إذا علم الجرح وصحّ عنده (لم يجـب عليه إذاعة ذلك، وإظهـاره للناس، للحذر مِن ضرّ الـمُجرَّح)[1] / بهم واحتمال أماناتهم والشـهادة عليهم بالزُّور، وإبطال حقوقهم، وإنْ كان ضرر النـاس بذلك عـامًا[2].

[٧٤/ ب]

وإذا كان ذلك غيرَ واجبٍ عليه، فما أنكرتم -أيضًا- مِن أنْ لا يجب علىٰ مَن استحلفه هؤلاء القوم علىٰ كتمان سرِّهم؛ إظهارُ أمرِهم وإنْ كان فيه ضرر عام؟

يُقـال له: لسـنا نقول: إنّه لا يجب علىٰ الحاكـم أنْ يدفع ما صحّ عنده مِن حـال المجـروح، وسـواء صحّ ذلك عنـده فحـرَّره عليـه، إذا كان ممن يرىٰ اسـتماع الشهادة علىٰ الجَرح، بلْ يجب عليه كشف حاله وتحذير المسلمين مِـن ضـرره إنْ كان مـا جُرح به شـيءٌ يعمُّ ضـرره، أو يخصّ فيمـا يتعلق من الأحكام، فإذا أوجبنا ذلك عليه سقط ما اعترُض به.

وقد يجوز أنْ يُـفَصَّل بين الأمرين بأنْ ما يُجرَّح به المرء عند الحاكم إنما هـو بقلَّة أمانتـه، وأنه غير مقبول الشـهادة، فضـررُه بذلك يتعلـق بما يخصّ الأعيـان والأحكام، فـإذا لم يقبل الحاكم الشـهادة أمِن النـاسُ الضررَ منها، وليسـت هـذه حالة الحالـف لكتمان سـرّ الباطنية، لأنه ضررٌ عـامٌ في الدين والدنيا، علىٰ مابيَّناه مِن قبل هذا[3].

---

(١) ما بين القوسين مكرَّرٌ في الأصل.

(٢) قال بهذا القول: الحنفية، انظر: المغني ١٤/ ٤٩.

(٣) انظر: (٣٥٣- ٣٥٥).

فـإذا ثبت عند الحاكـم جرحُه الرجـلَ بالغارات والسـرقة وقطع الطرق، وإخافة السـبيل، ومحاولة إفساد الدين والتفريق بين كلمة المسلمين؛ وجب عليه لا مَحالة كشف ذلك مِن أمره، ليَعرف الناس ضرره وشرَّهُ وكذلك يجب عليـه -عندنـا- كشـف حاله إذا جُـرح بما يضرّ فـي باب حقـوق الأعيان / [٧٥/ أ] والشهادات، وقول مَن اعتصم بذلك: إنه لا يجب ذلك عليه، لأنه إذا لم يقبل الحاكم شهادته أُمِن ضرره في هذا الباب؛ فغيرُ صحيح، لأنه وإنْ لم يقبل هو شهادته فقد يجوز أنْ يقبلها آخر غيره، أو خليفةٌ له، وتُقبل في غير بلده، وبعد عزله ووفاته، وربما مات الجارحون له ومَن يعرف ذلك مِن حاله، فلا يوجد مَن يجرحه عند غيره مِن الحكَّام، فيصير ذلك ذريعةً إلىٰ جواز قبول شهادته، وإذا ظهر جَرْحه انحسمت هذه المواد، وأُمِن شرّه في أيام هذا الحاكم، وأيامِ مَن بعده، وفي غير بلده -إنْ أُذيع ذلك مِن أمره- فسـقط هذا الاعتراض مِن كُلِّ وجه.



فصلٌ

[في جواب شبهة الضرر بمن كشف سر الباطنية]

فإنْ قال قائل: مَا أنكرتم مِن أنْ لا يجب علىٰ مَن عرف دينهم وسرّهم أنْ يُظهره لدفع الضرر عن الناس، لأجل أنه يضرّ بذلك نفسَه، ويَعلم مِن دينهم أنهم يرون قتل مَن كشف سرّهم، واغتيالهم ونصب الذرائع والأسباب المعينة لهم علىٰ إتلافه، وليس يجب أنْ ينفي الضرر عن غيره بإدخال الضرر علىٰ نفسه، فلم يلزمه ذلك؟

يُقال له: ما قلته باطلٌ مِن وجهين، أحدهما: لو سُلّم أنّ ذلك غير واجبٍ عليه، لجاز أنْ يُقال: إنه ندبٌ، ومستحبٌ مِنْ فِعْلِه، وبمثابة إظهار الحق، والدليلُ عليه بحضرة السلطان الجائر وإنْ خيف قتْله بذلك، لما قد ذكرناه في كتاب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من كتاب الهداية[1].

والوجه الآخر: خوفه علىٰ نفسه مِن قتلهم إياه واغتيالهم له مِن كشف سرّهم ليس بخوف / مِن لحوق ضررٍ حاضر يُتّقَىٰ نزوله، في وقت كشف سرّهم، وإنما هو أمرٌ مخوف يمكن أنْ يكون ويمكن أنْ لا يكون، وفي كتمانه لسرِّهم عاجلُ إضرارٍ بالدين والمسلمين، وهو: واقعٌ معلوم يجبُ الانتهاء إليه بكلِّ دليلٍ يجب به الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وكتمان دينهم

[٧٥/ ب]

---

(١) إشارةً إلىٰ حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ: «إنّ من أعظم الجهاد كلمةَ عدل عند سلطان جائر» أخرجه أبو داود، كتاب الملاحم، باب الأمر والنهي برقم ٤٣٤٤، والترمذي، كتاب الفتن، باب ما جاء أفضل الجهاد برقم ٢١٧٤، قال الترمذي: هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه أهـ، لأنّ في سنده: عطية العوفي، لا يُحتجُّ بحديثه، لكنه جاء مِن روايةٍ أخرىٰ أخرجها النسائي ورجاله ثقات، كما ذكر ذلك المُحَدِّث الشيخ عبدالقادر الأرناؤوط رَحِمَهُ ٱللَّهُ انظر: جامع الأصول ١/ ٣٣٣.
والكتاب المُشَار إليه -هُنا- هو: هداية المُسْتَرْشِدين والمُقْنِع في معرفة أُصول الدين، وهو مِن كتب المصنِّف المخطوطة، ويوجد منه قطعةٌ في مكتبة الأزهر، وقد مضىٰ وصفُه بالتفصيل في قسم الدراسة انظر: (ص٤٥).

معونةً لهم علىٰ أذية المسلمين في الدنيا والدين، وذلك مِن أعظم المنكر، فيجب الامتناع منه وإذاعةُ ما هم عليه.

وإنما ساغ إظهار كلمة الكفر، وترك بيان الحق في دار الحرب عند الخوف الذي يُهدَّد به الإنسان في الوقت إنْ لم يقل ذلك، فإذا خاف نزول البلاء به صار معذورًا في إباحة إظهار القول بالباطل، وترك إظهار كلمة الحق، ومُظهر سرِّ هؤلاء لا يُخاف عاجل الضرر بكشف سرّهم، وإنما هو أمرٌ مَخوف، فصحَّ الفرق بينهما.

فإنْ قال قائل: ما أنكرتم أنْ لا يجب علىٰ مَن استحلفوه علىٰ كتمان سرِّهم أنْ يُظهره، لأنّ في ذلك ضررٌ عاجلٌ نازل به وهو: ما يلحق من الحنث ويمينه، وافتقاره بطلاق نسائه، وعتق عبيده، وصدقة ماله، وسائر ما أحلفوه عليه، وذلك ضررٌ عاجلٌ نازلٌ به عند الحنث وضررٌ عظيم، فلَمْ يجب عليه كشف سرّهم؟

يُقال له: إنّ هذا -أجمع- إنما يلزمه الحنث في جميعه مِن جهة الدِّين، وكون ما يظهره مِن سرِّهم إعدادًا للدِّين، ونُصرةً للمسلمين، وتأييدًا للشريعة، وإزالةَ ضررٍ شاملٍ عامٍ في الدنيا والدين، وما يلزم مِن الضرر لما يعود / [٧٦/ أ] للدين؛ فإنه واجبٌ حملُه، وإلزامه في جنب الله عَزَّوَجَلَّ ثم إنّ إظهار الحق مع إفشاء الضلال والباطل، فصار مَن يدل ذلك وإنْ خيف بإظهار الحق العائد بنصرة الدين؛ إيقاعُ ضررٍ علىٰ النفس، والمال، ولُحوق مكروه، ومضارّ وآلام.

وإذا كان ذلك كذلك؛ وجب تحمُّل هذه المضار لما فيه مِن تأييد الدين وتقوية أُمور المؤمنين، وإبطال جموع الكفر، وتوهين أمرهم، فَبَطَلَ بذلك ما قاله المُعْتَرِض.

وإنْ قال قائل: أليس قد جُعل للمَدِين ترك قضاء دينه -إذا كان في يده ما هو محتاج إليه- وصارت حاجته إليه عذرًا في ذلك في منع صاحب الحق مِن أدائه إليه؟ فما أنكرتم -أيضًا- مِن أنه إذا كان علىٰ الحالف بالحنث

في يمينه بكشف سرِّهم ضررٌ عاجلٌ مِن طلاق نسائه، وعتق عبيده، وزوال جميع ما يملكه، أنْ يصير ذلك عذرًا له في كتمان سرِّهم؟

يُقال لا: يجب ما قلته لأمرين أحدهما: أنَّ الضرر بحبس ما في يده عن صاحب الدَّين؛ ضررٌ يخصُّه ولا يتعدَّاه إلىٰ جميع المسلمين والمعاهدَين، وليس هو: شيءٌ يقدح في الملَّة والدين، وكتمان سرِّ هؤلاء الأرجاس الملاعين يعود بالضرر العام في الدنيا والدين، ويتعدىٰ إلىٰ كلِّ أحد، فافترق الحال بينهما.

والوجه الآخر: أنا لا نُخبر لِمَن عليه الحقّ أن يَحبس عن صاحب الدَّين إلا قدر ما يحتاج إليه لإقامة رمَقه، ودفع الضرورة الواقعة به، ولا يجوز له أنْ يحبس ما زاد علىٰ قدر ما يدفع الضرورة عنه، بل يجب عليه أداء جميع ذلك إليه / وإنْ استوجب جميع ما يملكه، هذا هو الواجب علىٰ المَدِيْن في حكم الدَّين. [٧٦/ ب]

وإذا كان ذلك كذلك؛ وجب -أيضًا- علىٰ الحالف لهم علىٰ كتمان سرِّهم أنْ يحنث في يمينه، ويخرج مِن ماله، وكلّ ما يلزمه بالحنث ويلتزمه، ويتحملُّه في نصرة الدين، ويفارق نسائه، ويعتق عبيده، ويحبس مِن قدر ما لزمه مِن الحنث بإخراجه قدر ما هو مضطرٌ إليه، وقدْر ما أُبيح لِمن عليه الدَّين أنْ يُمسكه لموضع ضرورته، وتكون الضرورة إليه مُبيحةً لحبسه عنه، وكاشفُ سرِّ هؤلاء الكفرة -الملاعين- يدفع بكشفه وإذاعته عظيمَ الضَّررِ النازلِ بالأمة، وأهل كلّ ملةٍ في دينهم.

وإذا كان ذلك كذلك؛ بَانَ جوابُ ما طالب به هذا السائل.

ومما يدلُّ علىٰ ذلك -أيضًا- ويُوضِّحُه اتفاق الكُلِّ علىٰ أنْ لو حلفَ حالفٌ بجميع هذه الأَيْمَان التي يحلف بها الباطنية علىٰ أنْ لا يصوم، ولا يصلي، ولا يقضي ما عليه من الديون والحقوق، وعلىٰ أنْ يقتل مؤمنًا محقون الدم، وعلىٰ أنْ يزني بذوات المحارم؛ لوجبَ عليه الامتناع مِن ذلك أجمع ،وأنْ يحنث ويلزم جميع ما يلزمه مِن الحنث في هذه الأَيْمَان، وإنْ

كان يلحقه مِن الضّرر بطلاق نسائه، وعتقه عبده، وصدقة ماله، ولا يجوز له قتل المؤمن، والزنا بذوات المحارم، وحبس الدَّين عن مستحقه، بل يجب عليه ترك فعل ذلك، وإنْ حنث ولحقه ضررُ جميع هذا، وهذا واجبٌ عليه من جهة الدِّين.

[٧٧/أ] ولهذا قال الرسول ﷺ: «مَن حلفَ علىٰ يمينٍ ورأىٰ / غيرَها خيرًا منها فليأتِ الذي هو خيرٌ وليكفِّر عن يمينه»[١]، وقد ثبت أنَّ إظهار سرِّ الكفرة الأنجاس، والاعتماد بفعله نصرةً للدين، وإزالة الضرر عن المسلمين في الدنيا والدين، (و)[٢] خيرٌ مِن كتمان ذلك، والعَوْن به علىٰ إضعاف الدين والمؤمنين، وإقامة رئاسةٍ ودولةٍ للطغاة المجرمين[٣]، فيجب لذلك أنْ يحنث هذا الحالف، ويذيع سرَّهم، ويتحمل ما يوجبه الحنث في أَيْمَانهم -لو كانت منعقدة لازمة- فكيف وقد بنيَّا أنها غير لازمة بغير وجهٍ سلفَ[٤]؟



(١) سبق تخريجه: (ص٣٥٢).

(٢) كذا بالأصل ولعلها زائدة.

(٣) ما ذكره المصنف -رحمه الله- من خطر إقامة دولة للطغاة المجرمين من الباطنية وأضرابهم؛ وتمكنهم من رقاب المسلمين وأموالهم وحرماتهم أمرًا مشاهدًا ومحسوسًا، لا يخفىٰ علىٰ ذي عين، وحسبنا وحسب إخواننا الله ونعم الوكيل.

(٤) انظر: (٣٢٢- ٣٤١).

وهذا بابٌ آخر في التخلُّص مِن اعتقاد دين هؤلاء الكفرة، وترْكه وإنْ أقام المرء علىٰ ستْر دينهم، وما استحلفوه علىٰ كتمانه، وخوف لزوم الحنث في أيمانه.

فنقول: إنه ليس يمتنع -مع جميع ما قدمناه وبيَّناه في حكم هذه اليمين[1]- أنْ يترك الإنسان مذهبهم، ولا يُدين به ولا يخبر باعتقادٍ له، وإنْ أقام علىٰ كتمان ما حلَّفه علىٰ كتمانه.

وذلك أنّ التارك للمذهب إنما هو أنْ لا يعتقده المرء ولا يدين الله -سبحانه- به وكلَّ ما يعتقدونه بأنَّه مذهبٌ له -عند بعضهم- وعند كثيرٍ مِن الناس أنه يكون يدين الله بردّ المذهب إلىٰ مَن يعتقده بقلبه، وإنْ قال بلسانه إنه مذهبٌ له، لأنّ قوله ذلك بلسانه لا يصيِّره مُعتقِدًا لِـمَا قال: إنه مذهبه ذلك، ودين الرجل ما يعتقده، لا ما يُظهر أنه معتقدٌ له -وإنْ اعتقد خلافه- وإنما يجب علىٰ الإنسان ترك اعتقاد ما لا حُجَّة له علىٰ صحته، فأمّا ما عليه / حجةٌ ودليل فحرامٌ عليه تركه واعتقاد خلافه. [٧٧/ ب]

وإذا كان ذلك كذلك؛ صحّ وجاز مِن المسلم المحلَّف علىٰ كتمان سرِّهم أنْ يترك دينهم، ولا يعتقده بقلبه، ولا يخبر بلسانه أنه مُعتقدٌ له، وإنْ كتم ما استحلفوه عليه مِن كتمان دينهم، ولصحَّ له -أيضًا- التوبة مِن اعتقاد دينهم إنْ كان قد اعتقده لِـمَا أدخلوه عليه مِن الشبهة الركيكة، وإنْ أقام -مع التوبة- مِن اعتقاده علىٰ كتمان دينهم، وحفظ ما أحلفوه علىٰ حفظه، لأنّ التوبة مِن دينهم -إذا اتَّضح له فساده- إنما (هو)[2]: النَّدم علىٰ ما كان من اعتقادٍ له، والعزم علىٰ تركه، فإذا فعل ذلك فقد صحّت توبته منه، وإنْ أقام علىٰ التمسُّك بكتمان سرِّهم وترك إذاعته عنهم، لأنّ إقامته علىٰ ذلك -وإنّ

---

(١) انظر: (٣١٨، ٣٢٢).

(٢) كذا بالأصل ولعل الأصح: (هي).

كانت معصيةً لله عَزَّوَجَلَّ- لِـمَا قد وصفناه وبيَّناه في كتاب التوبة مِن كتاب «الهداية»[(١)]، وفي «شرح اللُّمع»[(٢)]، وفي «الأمالي»[(٣)]، وليس هذا موضع الكلام علىٰ ذلك.

وهذا الذي قلناه مِن صحة التوبة من المعصية، مع الـمُقَام علىٰ معصيةٍ أُخرىٰ إذا اختلفت أجناس المعاصي، ومقاديرها في العِظَم، واختلفت الزَّواجر عليها، ومقادير العقاب وأُلزم الـمُسْتَحِقُّ عليها، وتباين الدعاوي، وافترقت في تروكها؛ و هذا دينُ جميعِ المسلمين إلّا ابن الـجُبَّائي[(٤)] فإنه زعم أنه لا تصحُّ التوبة مِن الذنب مع الـمُقام علىٰ ذنبٍ آخر يعتقدُه، ويظنُّ الـمُسْتَمْسِك به أنّه ذنبٌ قبيحٌ، بلْ لا تصحُّ توبته مِن الذنب حتىٰ يتوب / [٧٨/أ] التائب منه، لكونه ذنبًا قبيحًا، ويدعوه الداعي إلىٰ التوبة منه، ومِن كلِّ ذنبٍ قبيحٍ، ومِنْ كُلِّ ما يعتقده، أو يظنّ أنه ذنبٌ قبيح، وإنْ كان عند الله -سبحانه- وفي حكم الدِّين طاعةً وحَسَنًا جميلًا[(٥)].

---

(١) هو: كتاب هداية المسترشدين، وهو مِن كتب المصنف المفقودة وتوجد منه قطعةٌ مخطوطة مضىٰ وصفُها، انظر قسم الدراسة: (ص٤٥).

(٢) هو: كتاب شرح اللُّمع، وهو مِن كتبه المفقودة، انظر قسم الدراسة: (ص٤٨).

(٣) هو: كتاب الأمالي والمصنفات مِن أُصول الديانات وهو مِن كتبه المفقودة -أيضًا- مضىٰ ذكره، انظر قسم الدراسة: (ص٤٧).

(٤) هو أبو هاشم عبد السلام بن أبي عليّ محمد بن عبد الوهاب الـجُبَّائي، الـمُتَكَلِّم ابن الـمُتَكَلِّم، شيخُ المعتزلة وابن شيخهم، إليه تُنسب فرقة: البَهشميَّة، أخذ عن والده، له مِن الكتب: الجامع الكبير، والمسائل العسكرية، والعدة في أصول الفقه، تُوفي سنة ٣٢١هـ ببغداد. انظر: سير أعلام النبلاء ١٥/ ٦٣، والبداية ١٥/ ٧٥، شذرات الذهب ٤/ ١٠٦، والأعلام ٤/ ٧، والفَرْق بين الفِرَق ١٨٤.

(٥) انظر قوله في: شرح الأصول الخمسة، للقاضي عبدالجبار بن أحمد الهمذاني ص٥٣٩، والفَرْق بين الفِرق، لعبدالقاهر البغدادي ص١٩٠، والتبصير في الدين، لأبي المظفر الاسفراييني ص٨٧، ويتفرَّع عن هذه المسألة: مسألة التحسين والتقبيح العقلي عند المعتزلة، وقد أبطل قولهم وناقشهم القاضي أبو بكر الباقلاني في عدد من كتبه، منها: كتاب التقريب والإرشاد، انظره: ١/ ٢٧٨ - ٢٨٧. وقد سبق الكلام علىٰ هذه المسألة، ومنازعة الأشاعرة للمعتزلة وبيان المذهب الحق في ذلك: ص٣٥٥- ٣٥٦.

وهذا خروجٌ عن قول جميع الأُمة، فلا يصحُّ -إذا كان ذلك عنده كذلك- أنْ يتوب هذا الـمُستحلَف مِن اعتقاد دين الباطنية، مع الـمُقام علىٰ كتمانه وترك إذاعته، لأنّ الـمُقام علىٰ ذلك معصيةً لا تصحُّ معها التوبة مِنْ أحد، إذْ هي اعتقاد دينه، ولا معتَبر بهذا القول بل الواجب عند الأُمّة صِحّة توبة هذا الـمُستحلَف مِن اعتقاد دينه، بعد دخوله فيه، وإنْ أقام علىٰ سَتره وكتمانه خوف الحنث في أَيْمَانه، وخوف اغتيالهم له والسَّعيُ علىٰ دمه.

فإن قال قائل: ما أنكرتم أنْ تكون التوبة مِن اعتقاد مذهبهم (هو)(١): ترك اعتقاده، وترك إظهاره، وإذا كان كذلك لم تصحّ التوبة مِن دينهم مع الـمقام علىٰ ستره عن الناس في مستقبل الأوقات، فيجب أنْ لا يصحّ مِن التارك إظهار ترك دينهم.

يُقال له: لا يجب ما قلْتَه، لأنه مُحالٌ أنْ تكون التوبة هي: نفس الترك للمعصية، لأنه قد يتركها مَنْ هو: مُسْتَحقِرٌ لها، ومُصرٌّ علىٰ فعل أمثالِها، وعازمٌ علىٰ ذلك، وقد يتركها خوف عقوبة السلطان، والنكير لها وأنها معصيةٌ لله عَزَّوَجَلَّ وترْكُها علىٰ هذا الوجه ليس بتوبةٍ علىٰ قولِ أحدٍ مِن الأُمة، وإنما التوبة منها: النَّدم علىٰ فعلها، والعزم علىٰ أنْ لا يعود / إليها، والعمل بموافقته لها دون الترك، لأنّ معنىٰ الترك هو: أنْ يفعل ضدِّها، وقد يكون ضدُّها معصيةً كهي، وقد يُوصَفُ بأنه تاركٌ لها إذا لم يفعلها عند بعضهم، ولم يفعل تركًا لها، وقد يفعلُها لبعضِ ما قدَّمنا(٢)، لا لكونها معصيةَ لله عَزَّوَجَلَّ فلا يكون الترْك لها توبةً منها. [٧٨/ ب]

وقد اتُّفِق علىٰ أنه يصحُّ ترْك فعل الذنب، والـمقام علىٰ ذنبٍ آخر، وإنْ اختلفوا في أنه لا تصحّ التوبة منه، مع الـمُقام علىٰ ذنبٍ آخر، لأنَّ الفعل هو: ضدِّه إذا كان لا يفعله، وذلك غير مشروطٍ عند أحد بأنْ لا يصحّ حتىٰ يتركَ التاركُ كلَّ ذنبٍ.

---

(١) كذا بالأصل، ولعلّ الأصح: (هي).

(٢) انظر: آنفًا (ص٣٦٦).

وقـد قال مَـن ذكرناه[١]: إنه لا تصحّ التوبة منه حتىٰ تكـونَ توبةً مِنْ كُلِّ ما ظهرَ، وكُلِّ ما يَظنُّ التائبُ أنه ذنبٌ، وإنْ كانت طاعةً لله -سبحانه.

وإذا كان ذلـك كذلـك بان بهذه الجملة: أنه يصحُّ مِـمَّن اسـتحلفوه علىٰ كتمـان دينهـم أنْ يتركـه، ثم لا يعتقـده، ويعتقد الإسـلام والحـقّ، وإنْ كتم دينهـم، وأنه تصـحُّ -أيضًا- توبتُـه مِنْ اعتقـاده، وإنْ أقام علىٰ سـتره وكتمه خوفًا مِن الحنث في أَيْـمَانه، وخوْف سعيهم علىٰ نفسه، فإنه يجب عليه -لا مَحالـة- ترْك دينهم، والتوبة واعتقاد الإسـلام، وإنْ أقام علىٰ سَـتر مذهبهم، والتمسُّك بجميع ما أحلفوه علىٰ التمسك به.

وهـذه جُمَلٌ كافيةٌ في حكم أَيْمَانـهِم، ووجـوب التَّخلُّص منها لو كانت منعقـدةً صحيحةً، وذكرنا ما ينجـو بهَ مِنْ كفرهم مَنْ أراد ذلـك، (ووفّقهُ)[٢] الله لرُشْده.



(١) أي: ابن الـجُبَّائي، انظر: (ص٣٦٦).
(٢) في الأصل: (وفقه) والصحيح ما أثبت.

بابُ وصْف البراءةِ التي يكتبونها لِمَنْ يستحلفونه / ويدخل في دينهم، وما يَعْمَلُونه بالـمُسْتَحْلَف عند إحلافه. [٧٩/أ]

قـد قلنا مِنْ قبـل[١]: إنهم إذا اسـتحلفوه دارَوا جَلَدَه وفعلـه، فإنْ وجدوه مضعوفًـا، ومائلًا إلىٰ الدخـول في دينهـم، قالوا له: عليـك أنْ تقتحم العقبة، وتفـكّ الرقبـة، وتُقدِّم بين يـدي نجواك صدقـةً، وقد أمرك الله -سـبحانه- بذلك[٢]، وإنما هي: صلاةُ جمعة من جمعاتك، وعدد سجداتك.

ومنهـم مَن قال: هي عددُ حروف سـورةٍ، ولا يُبَالون إنْ كان حروفها أقلّ أو أكثر، لأنهم إنْ وجدوا العدد مخالفًا لقدر ما يُلزمونه، أو ناقصًا عنه، زادوا حرفًـا وحذفـوا ألفًا، وغيرهـا وربّما جعلـوا الهمزة حرفًا، وجعلوا التشـديد حرفين، (و) إنْ لم يضق عليهم وجه الحيلة في ذلك.

ثـم قالـوا له: لا بُدّ مِنْ تقديم المائة وتسـعةَ عشـر درهمًا، وهو الشـورىٰ عند جماعتهم، وربّما زادوا علىٰ ذلك بقدر ما يرونه مِنْ اسـتجابة الشَّقيّ إلىٰ ذلك، وربَّمـا جعلوها عَيْنًـا[٣]، وربَّما جعلوها خُمْس المـال وثلثه، ونصفه، وربَّما اسـتَصفوا مال الـمُسْتَجِيْب، وقالوا له: كُلُّ مالِك لوليِّ الله وهو أحقُّ بـه، ثمّ إذا أخذوا ذلك منه أعطوه البروك[٤]، وهي -عند بعضهم- البراءةُ مِن

---

(١) انظر: (ص٣١٠- ٣١١).

(٢) إشـارة لقولـه تعالـىٰ: ﴿فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ ﴿١١﴾ وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْعَقَبَةُ ﴿١٢﴾ فَكُّ رَقَبَةٍ ﴿١٣﴾ أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾﴾ الآيات من ١١-١٤ من سورة البلد- وإنْ كانوا لا يؤمنون بالقرآن حقيقةً -.

(٣) العين: المال العتيد الحاضر، يقال: هو عينٌ غير دينٍ، أي: مال حاضر تراه العيون، وعين الشـيء: نفسـه، تقول: خذ درهمـك بعينه. انظر: معجـم مقاييس اللغـة، ص٧٠١ مادة (عين).

(٤) وهـي: رقعـةٌ بخط الحاكـم العبيدي، مكتوبٌ فيهـا: بارك الله فيك، وفـي مالك وولدك ودينك. فيدخر تلك الرقعة، ويفتخر بها. انظر: الخطط للمقريزي ٢/ ٢٥٩، الإسـماعيلية لإحسان إلهي ظهير ص٦٢٦، والإسماعيليون في العصر الوسيط ص١١٩ - ١٢٠.

أضـدادِ[١] مذهبِهم، وقـال بعضُهم: هي البلوىٰ باللام، ومعنىٰ ذلك عندهم أنهم قد ابتلوه بما يُبيِّن جملة اعتقادهم، وإذا حلَّفوه وأخذوا منه ما يأخذونه أعطوه، وقالوا له: كُلْهَا، (ثمَّ نظروا)[٢]، فإذا أكلها تضاعفت محنته وبلواه.

[٧٩/ب] [نُسخةُ البراءة]

ثمّ / يكتبون له براءةً هذه نسختُها: اللهمّ أنت الملك الحقّ، أنت ربي وربُّ الأولين والآخرين، بك آمنت، ومنك أنال براءة واجب حقِّك، وأنت الحميد المجيد، فأسألك أنْ (تمُنَّ)[٣] عليّ في العاجل والآجل، رضيتُ بك ربًّا وحدك لا شريك لك، سبحانك تبتُ إليك، أسألك أنْ تثبِّت قلبي، وأنْ تعطيني تقواي، ولا تسلِّط الشيطان عليّ، عزَّ جارُك، وجلَّ ثناؤك، ولا إله غيرك، أسألك فرجًا ومخرجًا، أنت الملجأ وبك النَّجَاة، سبحانك برهانٌ عظيم، قل هو الله أحد، الله الصمد، لم يلد ولم يولد، ولم يكن له كفوًا أحد، جرىٰ أوَّلُهم في آخرهم، به ختم الله آخرهم، اللهُ ربُّنا، وعليك توكلنا[٤].

[كشفُ سرّ هذه البراءة]

ومعنىٰ هذا الدعاء عندهم: أنّه مخاطبةٌ لـمُتمّ زمانهم، لـمَّا أسقط عنهم ما إليه مِن ظاهر شريعتهم، وقال بعضهم: هو مخاطبة قيِّم الزمان، بالتصديق لرُتب جميع دينهم، وما يأخذه عليهم.

وإنما يُدخِلون ذكر الله -سبحانه- وتعظيمه، حيلةً ومخرقةً علىٰ العامة الطَّغام.

ومعنىٰ قولهم -في هذه البراءة- جرىٰ أوَّلهم في آخرهم به ختم الله آخرهم، أنّ الأعمّ حارَ في الأخصّ بالتصوير في الشخص بالأثر، وكلّ ذلك معلولُ مَثَل مبني علىٰ اسم النطفة، وما كان بالقوة فجائزٌ وجوده بالفعل، ومعنىٰ هذا الكلام عندهم: أنّ الإنسان -الشخص- يَصير إلهًا أزليًّا، علىٰ ما

(١) سبق التعريف بهم، انظر: (ص٢٤١).
(٢) في الأصل: (معناه انظروا) والصواب ما أُثبت.
(٣) في الأصل كتبت: (تحالف) والصواب ما أثبت .
(٤) ولم أجد نص هذه البراءة فيما رجعت إليه من مصادرهم، ولا في مصادر غيرهم، مما يؤكد ما ذكرته من أن هذا الكتاب فاق أقرانه من المصنفات التي فضحت الباطنية، انظر في مميزاته (ص١٣٢).

[٨٠/ أ]

نبيِّنه مِن بعـد(١)، نعوذ بالله مِن هذه الضلالة ومِن نقصٍ (يُصَيِّرُ)(٢) صاحبه / إلىٰ هذه الجهالة.

[بيان لمعاني رُتب الباطنية]

فمـنْ كُتب له البراءة أطعمه الداعي تلك البنادق التي يسـمُّونها البُلْغَة(٣)، ويدَّعِي مُطعمُها أَنها مِن الجنة، وربَّما أَسَـفَّه شيئًا يذرُّه عليه -علىٰ ما حُكي- قَدر ربع وقالوا له: هذا نورُك يوم القيـامة، وكتابُك تجيء يوم القيامة وهو بين عينـك نـور، وربما أعطـوه عودًا يابسًـا قدْ قدَّمنـا صفته، وكلامهـم عليه من قبـل(٤)، ويفعلون بعدُ -مِن ذلك- ما يرونه مما يوجبه الحال والـمَكْر بِـمَنْ يستدعونه علىٰ قدر عقله وقبوله.

فإذا أخذوا علىٰ الداخل في دينهم العهدَ، وأطعموه ذلك الشيء(٥)، وكتبوا له البراءة -بعد أخذ المائة وتسـعة عشر- ثم يعقِدون له أثارة، ويقرؤون عليه شيئًا مِنْ مصنَّفاتــهم علىٰ تدريجٍ، فإذا سكنوا إليه، وعلموا أنّ رغبته في علم باطنِهـم، قالوا له: اعلـم أنّ لنا عِبارات وإشـارات ومَعْمِيَّات، يجب أنْ تقف عليها، وترتاضها.

فمِنْ ذلك قولُنا إنّ الناطق هو اسم النبي ودلالةٌ عليه، وهو: الذي يأتي في كلِّ زمانٍ بشريعةٍ تنسخ الشريعة التي كانت مِنْ قبلها.

وقولنا: أساس، دلالةٌ علىٰ الوصيّ، وهو الذي يُقيمه ذلك النبي في عهده، ليُبيِّن للناس تأويل ما يأتي هو به، ويقيمه مِن التنزيل وظاهر الشريعة والسنن والأحـكام، والإمام هو: مَـن يُقيمه الوصيّ، والحُجّة بـابُ الإمام، والداعي

---

(١) في الجزء الثاني.

(٢) في الأصل (نقص) تكررت، والصواب ما أثبت.

(٣) هـو: طعامٌ طيِّب حلو لذيذ، علىٰ قـدْر البنادق، يُصنع للمستجيبين ويُطعَمـون به، بعد دفعهـم الأموال، والنجوىٰ للداعي، ويزعمون أنه طعام أهل الجنـة. انظر: نهاية الأرب في فنون الأدب، لشـهاب الديـن النويري، ٢٥/ ١٩٣، ومذاهب الإسـلاميين للدكتور: عبد الرحمن بدوي، ص٨٥٢.

(٤) ذكره رَحِمَهُ ٱللَّهُ من بعد، انظر: (١/ ٤٩٤).

(٥) أي: البنادق الآنف ذِكرُها: (ص٣٨٤).

خليفـةُ الحُجّـة، والمأذون هو الذي قد أَذن لـه الداعي في مفاتحة من أجاب دعوته، والـمؤمن الذي اقتحم العقبة، وفكّ الرقبة، وأعطىٰ الواجب عليه، وهي المائة وتسعةَ عشر درهمًا / والمؤمن المحرم هو مَنْ دخل في عهدنها، ولـم يُعْـط هذا الواجـب عليه، ولم يتمكَّـن لامتناعه مِنْ ذلك مـن علمه فهو محرَّمٌ عليه أنْ يُكاشِف أهل المذاهب، أو يدعُو أحدًا.

[٨٠/ ب]

[الشروع في تعليم المستجيب دينهم بعد كتابتهم البراءة]

والـجَنَاح -زعموا- أحد الحُجج الأربعة الذين يرجون أنهم يكوِّنون في كل عصر إمامٍ لهم بحضرته، والـمُتمُّ هو السادس مِن جملة أئمتهم،السابع[(١)].

ثم يُلزمونه أنْ يصلي ثمانيةَ وسـتين ركعة، في سبعة أوقات مِن يوم وليلة، ويوهمون الشقيّ أنهم يدعونه إلىٰ إقامته الشرع والدين.

فإذا سـكنوا منه، شـرعوا له في ذكر الأعداد والحروف، وخلق السموات سبعةً، وتفسيراتهم للقرآن -الخارجة عن العقل والدين-[(٢)].

وقالوا له: إن ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾ سبعة أحرف، دليلٌ علىٰ سبعة أئمة ﴿الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾ اثنىٰ عشـر حرفًا دليلٌ علىٰ اثني عشـر حُجّة، وإنما يقول الإنسان ذلك ويريد

---

(١) انظر شرح هذه المصطلحات، أو بعضها: الافتخار لأبي يعقوب السجستاني ٥٧ – ٧٣، وأساس التأويل للقاضي النعمان بن حيون ٤١، ٥١ – ٥٢، ٧٠ – ٧٢، ٧٥، ٣٦٣، وكتاب الينابيـع لأبـي يعقوب السجسـتاني ٢٣ – ٢٥، ٦٢، ١٤٤، ١٥٤ – ١٥٥، وراحة العقل للداعـي حميد الدين الكرماني ص١٦٩، خمس رسـائل إسـماعيلية ص١٧٢ – ١٧٣، وكتاب الكشـف لجعفر بن ومنصور اليمن ص٧٢، ٧٦، ٧٨، ١١٢، ١٢٢، والحركات الباطنية في الإسـلام للدكتور: مصطفىٰ غالـب، دار الأندلس، ص١١٦، ١٢١ – ١٢٢، وتجدر الإشـارة إلىٰ أنّ المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ قد ذكر طَرَفًا مـن هذه المراتب في بداية كتابه هـذا -بالإجمال- وذكَرَهـا هُنا مُفصَّلة، وتمَّ هنالك العزو إلـىٰ بعض المصادر مِن كتب الباطنيـة، وذِكْر الـمُراد منهـا فانظـر: (٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٤، ٢٣٥)، وانظر: قسـم الدراسة (١٠٨ – ١١٢).

(٢) انظـر بعضًـا مِن معاني تلك الأعداد والحروف في: رسـالة الأسـابيع، للداعي: قيس بن منصور الداديخي -ضمن خمس رسـائل إسـماعيلية- من صفحة ١٥٨ إلىٰ ١٧٩، وقد سـبق في بدايـة الكتاب ذكـر طَرَفًا مـن عقائدهم هذه، والآتـي ذِكْرُها، وتـمّ عزوها إلىٰ مصادرهم في تلك المواضع.

به الأئمة السبعة والاثني عشر حجة[١].

ويقولون له: واعلم أنّ لكلّ إمام مِن الأئمة السبعة اثني عشر حُجّة، ولكلّ حُجّة منهم (ثلاثون داعيًا)[٢]، ولكلِّ داعٍ منهم أربعةٌ مِن المأذونين، علىٰ أمثال السنة والشهور والأيام والجُمعات[٣].

وأَنَّ فناء الدنيا إنما هو: فناء شريعة محمد ﷺ ونسخها، وبقاء الآخرة بقاءُ دعوتهم الباطنة كظهور الشمس، وهي: دليلٌ علىٰ ظاهر الرسول، وسكون ظُلمة الليل هو دليلٌ علىٰ ثبات الدعوة، وأنّ القيامة ظهور قائم / الزمان، [٨١/أ] والبعث ظهورُ مستجيبيهم مِنْ كل مكان، واجتماعُهم إلىٰ صاحب الزمان، والموقف والصراط هو عهدهم الذي حكيناه[٤]، والجَنَّة دعوتُهم المستورة، والنار هي الشريعة الظاهرة، وأنّ العقاب الواقع بأهل النار إنما هو اشتغال أهل الظاهر بأعمال العبادات، ومنهم مَنْ يتأول ما حُظر عليهم، وأنْ لا تعب ولا نصب في الجنة هو: أنْ لا يُعمل بالشريعة ومَن دخل في دعوتهم، والحور العين مؤمنوهم، ومُجامعة رجال أهل الجنة إنما هو مُفاتَحةُ دعاتهم لِمُسْتَجِيْبِيْهِم، لأنّ الإنسان علىٰ أصلِهم بمنزلة الذَّكَر، وأُذن المُستمِع بمنزلة الفَرْج، ومُفاتحة المُستجيب بالعلم بمنزلة المُجامَعة، فإذا دعا بعض الدُّعاة المُستجيبَ؛ كان المُستمع منه كالمُجامَعة، والذي يخرج مِنْ المنيّ مَثَل العلم[٥].

---

(١) انظر: رسالة الأصول والأحكام -ضمن خمس رسائل إسماعيلية- ص١١١- ١١٢، ١٣٣- ١٤٣.

(٢) في الأصل: (ثلاثين داعي) وهو خطأ، والصواب ما أثبت.

(٣) انظر: دعائم الإسلام للقاضي أبو حنيفة النعمان المغربي، ص٨٨، ١٥٦ - ١٥٧، وقد سبق في قسم الدراسة: ذكر طريقة الباطنية في دعوتهم، وتقسيمهم وترتيبهم لدعاتهم، وهو ما يسمونهم: بدعاة الجزر. انظر: (١١٠- ١١٢).

(٤) انظر: (ص٣١٢).

(٥) انظر طَرَفًا مِن هذه الآراء في: كتاب تأويل الدعائم للقاضي النعمان ١/ ٩٨، ٢/ ١٥٧، ١٧٩، والافتخار لأبي يعقوب السجستاني ص٨١، ٨٣، ٩٦ - ٩٧، وكتاب: الكشف لجعفر بن منصور اليمن ص٧٠ - ٧١، ١١٣ - ١١٤، والرسالة المذهبة للقاضي=

وقالوا له: ورمزُنا بذكر العقل هو الأول، وقد يرمزون عليه بالـمُبدِع، وبالعِلم الأزلي، وبالكاف مِنْ كن والهيولىٰ والعنصر والعلم والمؤيد.

ومما يرمزون به علىٰ النفس الكلي عندهم مِنْ قولهم: التالي والثاني والمنبعث[١] والقدر والمعلول (و)[٢] الأول، وربَّما سموه: النار والعقاب والثواب والصراط والنون مِن كن، وربَّما قالوا: صاحب التركيب وصاحب الصورة[٣].

وأنّ للعالم إلهين فاعِلَيْن، وثلاثُ وسائط بينهم، تُدبِّر كلَّ شيءٍ في العالم الجسماني، ويُسمُّون الوسائط: / الفَتح والخَيال والجدّ، وأنّ منزلة كلِّ شيءٍ [٨١/ ب] في هذا العالم كمنزلة العقل في العالم الروحانيّ، ومنزلة أساس النبيّ كمنزلة النفس الكليّ وهو الثاني مِن الإلـهين، ومنزلة الإمام والحجة والداعي كمنزلة الجدّ والفَتح والخَيَال في العالم العلوي، وأنّ منزلة القائم السابع كمنزلة الملك القهّار لأنه يقهر أهل الشرائع الستة وهم: آدم ونوح ومَن ذكرناه[٤] إلىٰ نبينا محمد ﷺ وينسخ شرائعهم، ويعطل ثبوت النيران والكنائس والبِيَع والمساجد، وتكون دعوته روحانيةً علمٌ بلا عمل، وأنّ فضل محمد بن إسماعيل -الـمُتمّ علىٰ الأنبياء الستة (الذين)[٥] ذكرناهم-

---

=النعمان ص٧٤، ودعائم الإسلام للقاضي أبي حنيفة النعمان المغربي ص١٤٩، ١٦٦ - ١٦٧، وكتاب: كنز الولد لإبراهيم بن الحسين الحامدي ص٨٦.

(١) المنبعث، وينقسم -عندهم- إلىٰ منبعث أول وهو: القلم، والمنبعث الثاني وهو: اللوح. انظر: تاريخ الدعوة الإسماعيلية، للدكتور مصطفىٰ غالب الإسماعيلي ص٤٦.

(٢) لعلها زائدة.

(٣) انظر: كتاب الافتخار للداعي أبي يعقوب السجستاني ص٣٤ - ٣٧، والينابيع لأبي يعقوب السجستاني ص٧٥، ٧٩، ٩٣ - ٩٤، ٧٩، ١٦٧ - ١٩٦، وأساس التأويل للقاضي النعمان ص٣٦٢، وكنز الولد ص٦٧ - ٦٨، ٧١ - ٧٢، وكتاب راحة العقل للداعي أحمد حميد الدين الكرماني ص٢٠٧، ٢١٢ - ٢١٣، ورسالة مطالع الشموس -ضمن أربع رسائل إسماعيلية عارف تامر- ص١٩ - ٢٠.

(٤) وهم: إبراهيم، وموسىٰ، وعيسىٰ، ومحمد -صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين- انظر: (٢٧٤).

(٥) في الأصل: (الذي) وهو خطأ.

كفضل كلِّ ناطقٍ علىٰ الأئمة الستة[١].

قـال القاضي -رضوان الله عليه: فـإذا عرّفوه هذه الجملة ورأوا قبوله لها أخـذوا معه في التُّرَّهَـات والتزويقات، واسـتلانوه، وقالوا لـه: اعلم أنّ يوم الأحد[٢] دليلٌ علىٰ آدم، ويوم الإثنين دليلٌ علىٰ نوح، ويوم الثلاثاء دليلٌ علىٰ إبراهيم، والأربعاء دليلٌ علىٰ موسىٰ، والخميس دليلٌ علىٰ عيسىٰ، والجُمعة دليـلٌ علـىٰ محمـد -صلوات اللـه عليهم- ولذلـك فضَّل محمـدٌ الجمعة، وجَمَعَ الناسَ فيه إلىٰ الجـوامع، ويوم السـبت دليلٌ علىٰ القائمِ -محمد ابن إسـماعيل- ودليلٌ علىٰ دعوتـه، ودعوة الأنبياء مِنْ قبله، وأنّ يوم السـبت[٣] يومَ فرحٍ وسـرورٍ وبطالةٍ، وهو دليلٌ علىٰ / فرح مؤمنيهم وبطالتِهم، وتركهم العمـل دليـلٌ علـىٰ ترك العمـل بالشـرائع والأثقـال التـي حملوهـا[٤] أهل الظاهر[٥]. [٨٢/أ]

وقالوا له: يجب أنْ تُعلِّق قلب الـمَدعو والـمُستجيب بأنْ يُقال له: ما معنىٰ الكـرام الكاتبين الـمُوَكَّلِين؟ وصحيفةً يكتبون فيها أعمالَنا ولِـمَ لا نراهم؟ وهل خـاف ربُّنـا أنْ نكـابِرَه ونُناكره حتىٰ جعل علينا الرُّقباء والشهود؟

---

(١) انظر: رسـائل إخوان الصفاء وخِلّان الوفاء ٣/ ١٩٧ - ١٩٨، والرسالة المذهبة للقاضي النعمان -ضمن خمس رسائل إسماعيلية جمع عـارف تامـر- ص٥٢ - ٥٦، ٦١، ٧١ - ٧٥، ٨١، وكتاب الكشف لجعفر بن منصور اليمن ص٦١، والافتخار ص٣٩، ٤٣ - ٤٨، وراحة العقل للداعي أحمد حميد الدين الكرماني ص٢٤٠ - ٢٤٩، ٢٥٢، ٢٥٤، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٦٤، وكنز الولد للحامدي ص٣٣، ٧٨ - ٨١، ١٦٥ - ١٦٦.

(٢) نقل الحافظ الكبير إسـماعيل بن كثير في أسـماء الأيام؛ وأن أولها: الأحد ثم الإثنين ثم الثلاثاء ثم الأربعاء والخميس ثم الجمعة؛ وكانت العرب تسمي الأيام: أول ثم أهون ثم جبار ثم دبار، ثم مؤنس ثم العروبة ثم شيار. انظر تفسير ابن كثير ٤/ ٨..

(٣) وذكرهم السـبت للتعظيـم دلالة علىٰ أن اليهودية أحد مصـادر الفكر الباطني وقد مضىٰ ذكر ذلك في قسم الدراسة (ص٩٧).

(٤) علـىٰ لغـة: أكلوني البراغيـث، وهي اللغة التي يسـتعملها كثيـرًا القاضي أبـو بكر وهي الموافقة للقرآن والسنة. انظر: (ص٢٠٧- ٢٠٨).

(٥) انظـر: تأويل الدعائم ١/ ١٢٢ ودعائم الإسـلام، كلاهما للقاضي أبـي حنيفة النعمان- قاضي الدولة الفاطمية- ص١١٣.

وما تبديل الأرض غير الأرض؟ وتبديل جلود أهل النار غير جلودهم؟ وما معنىٰ: ﴿وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَٰنِيَةٌ ﴿١٧﴾﴾ [الحاقة:١٧]؟ وما ﴿بِٱلْخُنَّسِ ﴿١٥﴾ ٱلْجَوَارِ ٱلْكُنَّسِ ﴿١٦﴾﴾ [التكوير:١٥-١٦]؟ وما ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا عَسْعَسَ ﴿١٧﴾﴾ [التكوير:١٧]؟ وما ﴿وَٱلتِّينِ وَٱلزَّيْتُونِ ﴿١﴾﴾ [التين:١]؟ وما ﴿يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ﴾ [الأنبياء:٩٦]؟ وما ﴿هَٰرُوتَ وَمَٰرُوتَ﴾ [البقرة:١٠٢]؟ وما ﴿دَآبَّةُ ٱلْأَرْضِ﴾ [سبأ:١٤]؟ وما هي ﴿شَجَرَتَ ٱلزَّقُّومِ ﴿٤٣﴾﴾ [الدخان:٤٣]؟ وما معنىٰ: ﴿كٓهيعٓصٓ ﴿١﴾﴾ [مريم:١] و ﴿الٓمٓ ﴿١﴾﴾ [البقرة:١] و ﴿حمٓ ﴿١﴾﴾ [غافر:١]، ويَدْهشُون المُستجيب لهم[(١)].

ثم يقولون له: اعلم أنّ كُلَّ مَثَلٍ في القرآن نحو قوله: ﴿لِّمَنِ ٱلْمُلْكُ ٱلْيَوْمَ لِلَّهِ ٱلْوَٰحِدِ ٱلْقَهَّارِ ﴿١٦﴾﴾ [غافر:١٦] ونحو قوله: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴿١﴾﴾ [الإخلاص:١] ومثل قوله: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [النور:٣٥] و ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ﴿٤﴾﴾ [الفاتحة:٤] والواحد الذي لا شريك له ولا ضِدّ إنما هو: كنايةٌ عن السابع المُتمّ صاحبُ الزَّمان محمد بن إسماعيل، وأنّ السابع مِن الأئمة يَصيرُ في الدَّوْر الجزئي ناطقًا، والسابع مِنْ النطقاء في الدور الكُلّيّ يصيرُ إلهًا يُثيبُ مَنْ يشاء ويعاقب مَن يشاء، والثواب رفْعُ الأعمال عمن دخل في دعوتِهم / [٨٢/ ب] وعِلم باطن علومهم، والعِقاب: ترك المُتمّ لهم في الأعمال الشاقة[(٢)]، والملائكةُ -زعموا- عبارةٌ عن حُجّتهم ودعاتهم.

وقالوا له: اعلم أنّ الشياطين -هم- مُخالِفو دعوتنا، والإله الرب هو قائم الزمان، وإبليس عبارةٌ ورمزٌ عن صاحب الدولة، والمَلك في كلّ زمان

---

(١) انظر: إلىٰ أمثال هذه الأسئلة: كتاب الكشف، لجعفر بن منصور اليمن ص٢٩ - ٣١، ٣٨، ٤١، ومِمَّا تجدر الإشارة إليه أنّ هذه الأسئلة المذكورة هنا وغيرها مِن أسئلة الباطنية، إنما هي إحدىٰ حِيَل الباطنية لدعوة الناس إلىٰ دينهم، وتشكيكهم في الدين الحق، وهي المُسَمَّاة بحيلة: التَّعليق، وقد ذكرها -بهذه التسمية متَّبعًا القاضي الباقلاني : أبو حامد الغزالي، ومحمد بن الحسن الديلمي، ويحيىٰ بن حمزة العلوي، انظر: فضائح الباطنية للغزالي ص٢١ - ٣٢، وبيان مذهب الباطنية وبطلانه تأليف: محمد بن الحسن الديلمي، ص٢٥ - ٣٠، والإفحام لأفئدة الباطنية الطغام، تأليف: يحيىٰ بن حمزة العلوي، ص١٧ - ١٩.

(٢) انظر: كتاب الكشف لجعفر بن منصور اليمن، ص١١٣.

الـمُضادّ لهم الذي يرمون إزالته عن موضعه، والجنّ -زعموا- أهل دعوتهم، لكونهم مستورِين عن أهل الظاهر[١]، والغُولُ جنيٌّ مأخوذ مِن الاستتار، ومنه سُمِّىٰ الجنين جنينًا لاستتاره، وسُمِّيت الجنة جنةً لكونها ساترة[٢]، والإنس أهل الظاهر.

قالوا: والأرض هي دعوتنا، والسماء هي إمامُهم، والجبال هي حُججهم، والأشجار دعاتهم، والنبات مؤمنوها، والليل باطنهم، والنوم رمزٌ علىٰ ترك العمل بالشريعة، والنهار الشريعة الظاهرة، وحركات الحيوان والتصرف، دلالتُها اشتغال أهل الظاهر بالظاهر من الكُلَف والأعمال[٣].

فإذا وجدوا المستجيب قابِلًا لهذه المخاريق قويَ طمعُهم، واستضعفوا عقله، وأخذوا به في طريق الحماقات، وقالوا له: اعلم أنّ الإبل دليلٌ علىٰ الناطق، والبقر دليلٌ علىٰ الأساس، والخيل علىٰ الإمام، والحمير علىٰ الداعي لشدِّة نهْقه وإبلاغِ صوته، قالوا: والقرآن يدلُّ علىٰ ذلك، قال الله -سبحانه: ﴿إِنَّ أَنكَرَ ٱلْأَصْوَٰتِ لَصَوْتُ ٱلْحَمِيرِ ﴿١٩﴾﴾ [لقمان:١٩] يعني مُكاسَرَة الداعي للمخالفين، وهذا الفَصلُ مِن شُبَهِهم صحيحٌ[٤]، لأنَّ دعاتهم أسوأُ حالًا / مِن الحمير، والبغل دليلٌ علىٰ الـمُستودع، والضأن دليلٌ علىٰ مستجيبيهم، والـمَعز دليلٌ علىٰ أهل الظاهر، لأنّ عوراتهم مكشوفة، وأُذنها [٨٣/أ]

---

(١) انظر: الرسالة المذهبة للقاضي النعمان -ضمن خمس رسائل إسماعيلية جمع: عارف تامر- ص٨٠.

(٢) انظر: دعائم الإسلام للقاضي النعمان ص١٧٦، ورسائل إخوان الصفاء ٤/ ٣٨١.

(٣) انظر طَرَفًا مِن هذه المسائل: رسائل إخوان الصفاء وخلّان الوفاء ٤/ ١٣٨، ١٤١ - ١٤٤، ١٧٧ - ١٧٩.

(٤) هذا الموضع الوحيد، الذي وافقهم عليه القاضي المصنِّف، وصحّح قولهم!!

مرتفعة[١] (...)[٢] رمزٌ علىٰ علم أهل الظاهر (...)[٣] دليلٌ علىٰ المعهود، والدّم دليلٌ علىٰ الشكوك، والسِّكين دليلٌ علىٰ العهد المأخوذ بالداعي الآخذ للعهد، والقُبُل دليلٌ علىٰ الداعي، والإست دليلٌ علىٰ قلب المؤمن، وخروج النَّجو منه دليلٌ علىٰ خروج كلِّ شكٍّ مِن قلب مؤمنيهم، والاستجمار بثلاثةِ أحجارٍ دليلٌ علىٰ براءتهم مِن الخلفاء الثلاثةِ، الأوَّلُ والثاني والثالث، أبو بكر وعمر وعثمان -رضوان الله عليهم-، والماء رمزٌ علىٰ علمهم الباطن، والصلاةُ طاعةُ إمامهم، والصَّومُ كتمان سرِّهم عن مخالِفهم[٤]، والزكاة الواجبة في كلّ مائتي درهم خمسة دراهم إذا حال عليها الحول دليلٌ علىٰ نسخ شريعة الستة النطقاء وتبديل شريعتهم بشريعة أخرىٰ، و(المائتان)[٥] كنايةٌ عن معرفة الأصْلَيْن، والخمسةُ الدراهم كنايةٌ ورمز علىٰ معرفة ما أقامه الأصلان[٦]، وهما: العقل والنفس مِن الحدود، والإمام والحُجّة والداعي والحُجج ومعرفة إمام الزمان، وعيدُ الفِطْر دليلٌ علىٰ خروج خليفة الناطق علينا، والأضحىٰ دليلٌ علىٰ خروج القائم، واجتماع الخلق بمكة دليلٌ علىٰ اجتماع الخلق عند قائمهم في وقت ظهوره[٧]، وأركان البيت الأربعة دليلٌ علىٰ موسىٰ وعيسىٰ ومحمد عَلَيْهِمُ ٱلسَّلَامُ وخليفة القائم، والركن اليماني الذي فيه الحَجَرْ دليلٌ علىٰ الأَيْمَان التي يأخذها الحُجّة / علىٰ [٨٣/ب]

---

(١) انظر طَرَفًا مِن هذه المسائل في: تأويل الدعائم للقاضي النعمان ص٢١٥، وكتاب إثبات الإمامة، لأحمد بن إبراهيم النيسابوري ص٥٢ - ٥٣، مسائل في الحقائق والدقائق وأجوبتها، لمؤلف مجهول- ضمن أربع كتب إسماعيلية عنىٰ بتصحيحها ر. شتروطمان.

(٢) جملة غير واضحة في الأصل، كتبت هكذا (وقوله بينه علىٰ) والله أعلم.

(٣) كلمة غير واضحة في الأصل وكتبت هكذا (والمدوع).

(٤) انظر: كتاب دعائم الإسلام للقاضي النعمان ص٥١٨، وكتاب الافتخار للداعي أبي يعقوب السجستاني ص١٢٦، وكتاب الكشف ص٣٣ - ٣٤.

(٥) في الأصل: (المائتين) وهو خطأ، والصحيح ما أثبت.

(٦) انظر: تأويل الدعائم للقاضي النعمان ٢/ ٧٧ - ٧٨، وانظر تعريف الأصلين: (١/ ٣٠٧).

(٧) انظر: دعائم الإسلام للقاضي النعمان ص٥٠٤، ٥١٩، ٥٢١، وتأويل الدعائم للقاضي النعمان ٢/ ١٥٣، ١٥٥، ١٥٧، ١٢٨، ٢٨٧، والافتخار للداعي أبي يعقوب السجستاني ص١٢٨ - ١٢٩، وكتاب الكشف لجعفر بن منصور اليمن ص١١١.

النـاس، والضحايا رمزٌ علىٰ قتلِهم لـمخالفيهم في وقت ظهور قائمِهم -فَلَا كانَ، قائِمُهـم ولا قاعِدُهـم- وأنـه لا قائـمَ لهـم، وهم كَذَبةٌ علـىٰ محمد بن إسماعيل، وهو منهم بـريءٌ[1].

وقالـوا: لأنّ مخالفينـا بمنزلة البهائم الـمُباح ذبحُها، وجَعْـلُ الثلاثة مِن الحيوان تصلح للأضحية: البقر، والغنم، والإبل[2].

ومِـن الطيور -زعموا- الدِّيك دليلٌ علـىٰ أنّ قائمهم يرفع ما وضعه النبي ﷺ والوحي، ويقتل مخالفيه فـي الدين، وهم عندهم بمنزلة الغنم[3]، وذبْح الديك دليلٌ علىٰ رفْع الدعاة عند ظهور القائم.

ولهم مِن هذه الحماقات، والجهالات، والتمويهات علىٰ الأغبياء الأوغاد أمورٌ كثيرة.

وإذا رأوا قبول مسـتجيبيهم لهذا الجهل العظيم، رقَّوه مِن هذه المنزلة في السخرية إلىٰ ما هو فوقها.

وقالـوا: اعلم أنّ الدِّيـك دليلٌ علىٰ الداعي لكثرة صياحه، وشـدِّة صوته، وكذلـك الحمـار والحمام والخوار وشـدة صوتـه، وأنّ السـنَّور الذي يأكل الفـأر دليلٌ علىٰ الداعي الذي يصطاد المسـتجيبين مِـن المخالفين، والبجع والباشـق والنسـر والعقاب دليلٌ علىٰ ضدّ الإمام، والبازي دليلٌ علىٰ الإمام، والصقر دليلٌ علىٰ الحُجّة، والشاهين دليلٌ علىٰ الـداعي، والباشق دليلٌ علىٰ المأذون.

وقالـوا: اعلـم أنّ العُطاس دليلٌ علـىٰ ظهور أمر الإمام، قالـوا: والروائح التي تُشمُّ من الريح الخارجة من / الإنسان دليلٌ علىٰ إخراج أسرار أضدادهم [٨٤/أ]

---

(١) سبق في قسـم الدراسـة: بيان تبرئة محمد بن إسـماعيل من دين الباطنيـة وأن ذلك من مميزات هذا الكتاب، لأن الناس مختلفون فيه، انظر: ص١٣٣.

(٢) انظر: تأويل الدعائم للقاضي النعمان ٢/ ١٨٥، ١٨٩، ودعائم الإسـلام للقاضي النعمان ص٥٢٠-٥٢١، وكتاب الكشف ص١٠٠ - ١٠١، ١٣٥.

(٣) انظر: كتاب إثبات الإمامة ص٥٢.

إلىٰ الإمام، وكلب الصيد -عندهم- مَن يصطاد لهم الـمُستجيب مِن الـمُخالفين له ونحوه، والكلب الحارس رمزٌ علىٰ ما دونهم مِن مخالفة أهل الظاهر، والكلب الراعي داعيهِم، والغنم مؤمنيهم- في قولٍ بعضهم- والأرض دعوتُهم، والكلأُ والحشيش قلوبُهم، والراعي إمامُهم، والعصىٰ- التي تكون مع الراعي- حُجّتُهم في حروثهم، والفهد داعيهم، والسَّبُع هو الـمَلك المضادُّ لصاحبِهم، وكذلك -زعموا- الفيل والخنزير والنمر رؤساءُ أهل الظاهر، والفأر هو مَنْ نافقهم.

ولو تُتُبِّع ما لهم مِنْ نحو هذا، واختلاط تأويلات بعضهم، لكثُر وطال، وفيما ذكرنا مِن رموزهم إقناعٌ واعتبار لِمنْ عَقَل[١].

ثمّ إنهم يقولون: للمُستجيب -بعد ذِكْر هذه الرموز والإشارات والمخاريق- التي وضعوها لاختداع الجهال والطَّغام مِن أهل السَّواد وحفاة البدو والأعراب والأكراد وساكني الجبال ومَن لا علم له بشيءٍ مِن الدين.

ثم يقول لهم -بعد هذا: اعلموا أنّه كان في كُلِّ شريعةٍ سبعةٌ مِنْ الأئمة، وفي شريعة محمد ﷺ سبعةٌ ظاهرة، وسبعةٌ باطنة، والدليل علىٰ ذلك قوله: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِي وَٱلْقُرْءَانَ ٱلْعَظِيمَ ﴿٨٧﴾﴾ [الحجر:٨٧] فأوَّلُهم: عبدالله بن ميمون القداح[٢]، ومحمد بن عبدالله[٣]، وأحمد بن

[تعليمهم أسماء أئمتهم]

(١) ولم أجد هذه التُّرَّهَات والجهالات في مصادرهم التي وقفتُ عليها، مع العلم والجزم أنهم ذكروها واعتقدوها، لأنّ الناقل -عنهم- أمينٌ والـمُخْبِر صادقٌ وعدل تامّ الضبط، وعالم بمذهبهم ومصادرهم، وقد عُلِم هذا عنه من خلال تتبعنا لنقوله عنهم، رحمه الله، ولعنهم!!

(٢) سبقت ترجمته: (٢٠٩) وفي قسم الدراسة ص٨٠.

(٣) وهو: أحد أئمة الستر عند الباطنية. انظر: كتاب الفرايض وحدود الدين للداعي جعفر بن منصور اليمن، طُبع ضمن رسالةٍ في نسب الخلفاء الفاطميين، سنة ١٩٥٨م، تقديم حسين بن فيض الهمداني، مطبوعات الجامعة الأمريكية بالقاهرة معهد الدراسات الشرقية. ص١٠.

محمد[١]، ثمّ سعيد (بن)[٢] الحسين[٣]، ثم أبو القاسم الحسن بن سعيد[٤]، ثم أبو الطاهر / إسماعيل بن الحسن[٥]، ثم أبو تميم وهو: مَعَدّ بن إسماعيل[٦]، هذه الدعوةُ التيرتَّبوها لداعية العراق[٧]، (ومرتِّبون [٨٤/ ب]

---

(١) وهو: أول الأئمة المستورين عند الإسماعيلية، أحمد بن محمد الرضىٰ، انظر: كتاب التراتيب -ضمن أخبار القرامطة للدكتور سهيل زكار- ص٢٨٩، هذا وينبغي أن يُعلم أن الباطنيين مختلفون ومضطربون في أسماء، وأعداد أئمة الستر اختلافًا كبيرًا. انظر: تأريخ الدعوة الإسماعيلية للدكتور مصطفىٰ غالب ص١٣٦، ١٤١، وأصول الإسماعيلية للدكتورسليمان السلومي ١/ ٢٦٧، ٢٧٤.

(٢) في الأصل (ثم) وهو خطأ، والصواب ما أُثبت.

(٣) هو: الملقب بعبيدالله المهدي واسمه سعيد بن الحسين بن أحمد بن عبدالله بن ميمون القداح، أول أئمة الظهور عند الباطنية وباني مدينة المهدية، ولد سنة ٢٥٩هـ في مدينة سلمية، وأرسل الدعاة إلىٰ إفريقيا، وانتشرت الإسماعيلية في تلك الديار، توفي سنة ٣٢٢هـ. انظر: اتعاظ الحنفا ١/ ٢٦، والخطط للمقريزي ٢/ ١٨١، وأصول الإسماعيلية للسلومي ١/ ٢٧٥، وتاريخ الدعوة الإسماعيلية لمصطفىٰ غالب ص١٥٨، مع العلم أنه ينسبه للإمام جعفر الصادق والمحققون ينفون هذه النسبة وينسبونه للقداح الديصاني اليهودي.

(٤) لعله: القائم بن عبيدالله المهدي المولود سنة ٢٨٠هـ والمعهود له بالإمامة بعد أبيه، والمتوفىٰ سنة٣٣٤هـ. انظر: تأريخ الدعوة الإسماعيلية للدكتور مصطفىٰ غالب ص١٧٠.

(٥) هو: المنصور إسماعيل بن القائم بن المهدي، صاحب المغرب، ولد بالقيروان سنة ٣٠٢هـ تسلم الخلافة بعد أبيه سنة ٣٣٤هـ، كان سياسيًا، توفي سنة ٣٤٦هـ. انظر: تأريخ الدعوة الإسماعيلية ص١٧٥.

(٦) هو: معدّ بن إسماعيل أبو تميم الملقب بالمعز لدين الله، ولد سنة ٣١٩هـ في مدينة المهدية، وولي بعد أبيه المنصور، وكان عمره أربعًا وعشرين سنة،من أعماله أنه أرسل العساكر وسيّر الجيوش لضم مصر إلىٰ حكمه، فتم له ذلك علىٰ يد قائده جوهر الصقلي سنة ٣٥٨هـ، فدخل القاهرة وجعلها عاصمة حكمه، وبنىٰ الجامع الأزهر وجعله مقرًّا لعلومه وفنونه، ولم يدم حكمه فيها إلا ثلاث سنوات فتوفي سنة ٣٦٥هـ. انظر:تأريخ الدعوة الإسماعيلية، الدكتور مصطفىٰ غالب ص١٧٧، والإسماعيلية لإحسان إلهي ص١٤٠.

(٧) وهو: الحسين الأهوازي، انظر: نهاية الأرب للنويري -ضمن أخبار القرامطة للدكتور سهيل زكار ص٤٣٠- والعراق: مياهٌ لبني سعد بن مالك، وبني مازن، وسميت بذلك=

لصاحب)[١] الذي خلاف هذا[٢]، وكذلك لصاحب خراسان[٣]، وصاحب اليمن[٤]، وكثيرٌ ما يختلف ترتيبهم لذلك[٥].

هؤلاء خلفاء القائم وسابعهم الـمُنْتَظَر[٦]، وإلىٰ هؤلاء يَدْعُون الظاهر، ويزعمون أنّ دار هجرتهم أفريقية المغرب وهي القيروان، وأنّ المدينة التي بناها سعيد بن (الحسين)[٧] المعروف عند العوام بعبيد الله الفاطمي (و)[٨]هي: الـمَهْدِيَّة[٩].

=من عِراق القِربة، وهو: الخرز المثنّىٰ في أسفله، أي إنها أسفل أرض العرب، انظر: معجم البلدان ٤/ ٩٣.

(١) كذا بالأصل، ولعل الصواب أن يقال: (ويُرَتِّبون للصَّاحب).

(٢) لعلّه يريد صاحب المغرب وهو: الداعي أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن محمد بن زكريا. انظر: افتتاح الدعوة للقاضي النعمان، ص٣٠.

(٣) لعلَّه يقصد أبي حاتم أحمد بن حمدان الرازي، ومأمون، أخو حمدان قرمط، وقد ظهرا بالدعوة في بلاد فارس، وخراسان. انظر: الفرق بين الفرق، ص٢٨٣، ومذاهب الإسلاميين ص٩٣٢. وخراسان: بلادٌ واسعة، وتشتمل علىٰ أمهات من البلاد، منها: نيسابور، وهراة، ومرو، وبلخ، وطالقان، ونسا، وقد فُتحت في عهد أمير المؤمنين: عثمان بن عفان رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ سنة ٣١هـ. انظر: معجم البلدان لياقوت الحموي ٢/ ٣٥٠.

(٤) هو: أبو القاسم الحسن بن فرح بن حوشب بن زدان الكوفي، وسُمّي: بمنصور اليمن. لأنه صاحب دعوة الباطنية هنالك، وهو: صاحب كتاب: الكشف، مِن أهمّ مصادر الإسماعيلية. انظر خبره في: افتتاح الدعوة للقاضي النعمان، ص٢ -٣. واليمن: ما بين عمان إلىٰ نجران، ثم يلتوي علىٰ بحر العرب إلىٰ عدن إلىٰ الشِّحر. انظر: معجم البلدان ٥/ ٤٤٧.

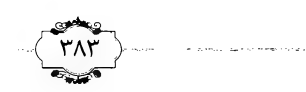
(٥) وهذا يؤكد ما ذكرناه: ١/ ٤٩٠ من أن الباطنيين مختلفون في أسماء أئمتهم اختلافًا كبيرًا.

(٦) القائم والسابع المنتظر عندهم: محمد بن إسماعيل بن جعفر الصادق. انظر قسم الدراسة ص١٣٣ وإلىٰ كلام القاضي الباقلاني ١/ ٤٨٨، وغيرها، وانظر كتاب:كنز الولد، للحامدي ص٢٦١.

(٧) في الأصل (الحسن)، وهو: خطأ.

(٨) كذا بالأصل، ولعلها زائدة.

(٩) المهدية: بالفتح ثم السكون، مدينة بإفريقية -بالجمهورية التونسية في هذا الزمان- منسوبة إلىٰ المهدي، بينها وبين القيروان مرحلتان من ناحية الجنوب، وقد اختطها=



فإذا أراد الداخل في دعوتهم أنْ يرتقي في معرفة علومهم الربانية، ومعرفة الروحانيَّة، أخذوا منه مائة درهم وخمسة دراهم أُخَر غير المائة وسبعة عشر، وذلك أنهم يجرُّون المائة وسبعة عشر درهمًا فيُصيرونها مائة وعشرين درهمًا، ويسمُّونها الفريضة، ويزعمون أنّ السنَّة نصف الفريضة وهي ستون، ثم النافلة نصف السنَّة وهي ثلاثون درهمًا، ثم التطوع وهي نصف النافلة خمسة عشر درهمًا، فتجمع كلُّها مائةً وخمسة دراهم[١]، فإذا أخذوا ذلك منه؛ أطْلَعوه علىٰ أمر العقل، والنَّفْس، والفَتح، والخَيَال، والحروف السبعة الروحانية، والجاري منها بين الروح والنفس، وعلىٰ ما نبيِّنه ونكشف عن جميع قولهم فيه، وفي التوحيد، وبدوّ العالم و(تركيبِه)[٢]، والمَعاد، وغير ذلك مِن بعد[٣].

[٨٥/أ] ثم قالوا للغِرّ الشقي: اعلم أنّ الأرواح أربعة: روحٌ نامِيَة وهي / النبات، وروحٌ مُحِسَّة، وروحٌ عاقِلة، وروحٌ ناطِقة وهي الحيوان، مع روح نامِيَة، والإنسانُ أربعةً نامية، ومُحِسَّة، وعاقلة، وناطقة، وأنّ النامِية مِن الطبائع الأربعة وتأثيرها، والمُحِسَّة من الأرواح مِن تأثير الفلك والكواكب السبعة، والبروج الاثني عشر، والناطقة مِن تأثير النفس الكُليّ، والعاقلة مِن تأثير العقل الكليّ[٤]، وجرُّوه إلىٰ الزندقة والقول بالدَّهر وقِدَم العالم، ورتَّبوا له

=المهدي، بعد دخوله إفريقية وإقامته بالقيروان، وكان شروعه في اختطاطها سنة ٣٠٠هـ، ولما فرغ من إحكامها قال: اليوم أَمِنْتُ علىٰ الفاطميات، وهي: علىٰ ساحل بحر الروم داخلةً فيه، قال بطليموس: هي مدينة بَرْقَة. انظر: معجم البلدان لياقوت الحموي ٥/ ٢٢٩ - ٢٣٢. (بتصرف).

(١) انظر: نهاية الأرب -ضمن أخبار القرامطة لسهيل زكار- في طريقة عقد مجلسهم وأخذهم المال من مدعوييهم ومسميات ذلك عندهم، وعند الباقلاني هنا زيادة علىٰ ما ذكره الشريف أخو محسن. ص٤٣٣، وانظر: مذاهب الإسلاميين، للدكتور عبد الرحمن بدوي ص٨٥٢.

(٢) في الأصل: (وتركيبهم) والصحيح ما أُثبت .

(٣) في الجزء الثاني الخاص بزميلي: أحمد الدميجي، وفقنا الله وإياه.

(٤) انظر: راحة العقل، للكرماني، من ٤٢٢ إلىٰ ٤٩٥ و ٢٢٨ - ٢٣٠، والإشارات والتنبيهات، لابن سينا ٢/ ٤٣١ - ٤٥٠، والشِّفا، لابن سينا ٢/ جزء ٦ / ٣٢ - ٤٩، ١٨٧.

في ذلك نصوصَ قولِ الفلاسفة، علىٰ ما سنشرحه ونصِفه من بعده[١].

فإذا بلغ المستجيب هذا الحدّ والرُّتبة -عندهم- صَلُح أنْ يكون مأذونًا يدعو إليهم وصار مِمَّن حكم الله -سبحانه- بِشِقْوَتِه وخذلانه، ويدعو إليهم العامة والأغبياء مِن جفاة الأعراب والأكراد ومِن أهل القرىٰ والسَّواد، ويَصطفون بهذه الـمَخاريق أموالهم، ويَسْتَبِيْحُون نسائهم وأموالهم، ويستخدمون مَن لا يُقال له منهم في خِساس الـمِهَن، ويُوصون الـمَأْذُون له في الدعوة أن يَطْعَم البَنَادِق التي قدَّمنا ذكرها[٢]، ويُوصُون بعضهم برفع ذلك العود اليابس، الذي وَصَفْنا حاله[٣]، ويُوصون بعضهم بأنْ يُسقي المستجيب حشيشةً مَسْحوقةً وزن ربع درهم، أو رُبع مثقال، ويقولون له: إنه شيءٌ يحمله إليهم الإمام، وأنّ أصل ذلك شجرةٌ في بلد صاحبهم، وأنّ الصورة الروحانية يتصوَّر عليها كما / أنّ صورة الإنسان تتصوّر علىٰ مَنِيِّ الإنسان، ويقرؤون [٨٥/ ب] عليه: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ ١ وَٱلنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ ٢ وَمَا خَلَقَ ٱلذَّكَرَ وَٱلۡأُنثَىٰٓ ٣﴾ [الليل:١-٣] تلك الحشيشة تظهر في حياة أوليائهم، وتكون نورًا تمنعهم مِن العذاب، وكذلك يقولون في العود إنْ دفعوه في موضع الحشيشة، ويُقرأ عليهم: ﴿سِيمَاهُمۡ فِي وُجُوهِهِم مِّنۡ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ﴾ [الفتح:٢٩] وقوله: ﴿يَوۡمَ تَبۡيَضُّ وُجُوهٞ وَتَسۡوَدُّ وُجُوهٞ﴾ [آل عمران:١٠٦] وإنّ مِن استفَّ تلك الحشيشة، أو أكلَ ذلك العُود؛ ابيَضَّ يوم قيام قائمهم، ونجا مِن العذاب، ومَن لم يستفَّها؛ اسْوَدَّ وجهه[٤]، علىٰ ما بيَّناه

---

(١) في الجزء الثاني.

(٢) انظر: (ص٣٧١).

(٣) انظر: (ص٣٧١).

(٤) وهذا العمل اشتُهِر عن الحشاشين، وهم: فرقةٌ من فرق الباطنية الإسماعيلية، ومؤسسها الحسن بن الصباح وقد كان يخدِّر مُريديه بالحشيش في قلعته، ثم يُوحِي إليهم بأوامره وتوجيهاته، ثم يُطلقهم لينفِّذوا له ما طلب منهم وهم مغيَّبون عن عقولهم. انظر: إسلامٌ بلا مذاهب، للدكتور: مصطفىٰ الشكعة، ص٢٥٠، والموسوعة الميسَّرة في الأديان، ١ / ٤٠٦، ولعلّ هذا: سبب انتشار الحشيش والمخدرات -في عصرنا الحاضر وغيره- بين أوساط الرافضة وغلاتهم مِن الباطنية والنصيرية، وتعدِّيهم إلىٰ ما هو أبعد مِن ذلك بتهريبهم ذلك لبلاد المسلمين للقضاء علىٰ شبابهم، وبالتالي=

عنهم -من قبل[١]- فيخدعون الأغبياء المساكين والأشقياء المخذولين بهذه التمويهات والموضوعات، ويُشركونهم بهذه الخُرافات، ويصدُّونهم عن العمل بالعبادات، وعن اعتقاد التوحيد، وتصديق النبيين.

ويقولون: إنّ كلّ علمٍ في الشريعة هو كنايةٌ عن علومنا، والنطقاء وضعوه رموزًا علىٰ علم الباطن، وكذلك كلَّ علمٍ وضعوه مخالفو الإسلام مِن النصارىٰ، واليهود، والمجوس والصابئة[٢]، وكلّ ما وضعته الفلاسفة والدهرية، ويقولون: إنّ كلّ شيءٍ مِن ذلك موضوعٌ علىٰ كنايةٍ عن علم باطنِهم، وإنّ لكلّ حرفٍ ولفظٍ مِن ذلك (تأويلٌ)[٣]؛ هو دينُنا، ويضمُّ أشخاصهم وسرّ دينهم، فإذا نظر المستجيب منهم في الروحانيات وَجَدَّ في كفرهم، واستأكل به أموال / الناس، أخذوا مِن جُمْلة ما يملِكه النِّصف إلىٰ الربع بالغ ما بلغ، وأعطوه مِنْ مصنَّفاتهم كتاب العَهْد، وكتاب التعريف [٨٦/أ]

=يسهل عليهم السيطرة والتمكن من بلاد المسلمين، حمىٰ الله بلادنا وبلاد المسلمين من شرورهم ومكائدهم.

(١) انظر: (ص٣٧١).

(٢) الصابئة: الروحانيين، وهم القائلون: بالاكتساب، وهم: جماعةٌ منهم أصحاب الهياكل وهي: السيارات السبع فتعرفوا علىٰ بيوتها ومنازلها وثانيًا: مطالعها ومغاربها، وثالثًا: اتصالاتها علىٰ أشكال الموافقة والمخالفة مرتبة علىٰ طبائعها، ورابعًا: تقسيم الأيام والليالي والساعات عليها، وخامسًا: تقدير الصور والأشخاص والأقاليم والأمصار عليها، ومنهم: أصحاب الأشخاص: وقالوا: لا بدّ مِن متوسِّط يتوسل به، وشفيع يتشفع به، وإن كانت هي: الوسائل لكننا إذا لم نراها بالأبصار، ولم نخاطبها بالألسن لم يتحقق التقرب إليها إلا بهياكلها، فاتخذوا أصنامًا أشخاصًا علىٰ مثال الهياكل السبعة، فتقربوا إليه، فبعث فيهم نبي الله إبراهيم عليه السلام لدعوتهم إلىٰ التوحيد، ومنهم الحرانيين فقالوا: إن الصانع المعبود واحد وكثير، أما واحد ففي الذات، والأول والأصل والأزل، وأما كثير فلأنه يتكسر بالأشخاص في رأي العين، وهي: المدبرات السبعة، والأشخاص الأرضية الخيرة، فإنه يظهر بها ويتشخص بأشخاصها. انظر: الملل والنحل ٢/ ٥، ٤٩ - ٥٧.

(٣) في الأصل (تأويلًا) والصحيح ما أثبت.

والرَّسم(١)، وكُتُبًا أُخر نُسَمِّيها فيما بعد(٢).

ويقولون لـمُسْتَجِيْبِيهِم: اعلموا أنّ البهائم هـم المخالفون لعلم الباطن، فمنهـا ما يَحلّ أكل لحومها، وهم: الذين يَستجيبون ويؤدُّون إليهم ما يجب عليهم، ويُفارقون أهل الظاهر، ومنها ما لا يحلّ أكلُها وهم الذين لا يقدرون علىٰ إدخالهم في مذهبهم.

ويقولون له: اعلم أنّ أهل الشريعة الظاهـرة ثلاثةُ أصنـاف صنفٌ منهم نسمِّيهم النـواصب(٣)، وصنفٌ منهم نسمِّيهم الشيعة، وصنفٌ منهم نسميهم المؤمنيـن، فأمّا النَّوَاصِـب فمنزلَتُهم منزلة اليهود وهم أهـل الحقّ ومعتقدو موالاة الصحابة رضوان الله عليهم والـمُتَديِّنون بدين السلف(٤).

قالوا: والذين نسـمِّيهم الشـيعة فمنزلتهم منزلة النصـارىٰ -وهم الإمامية ومَن جرىٰ مجراهم من الشيعة- قالوا: والـمؤمنون هم الذين يَقبلون عهدنا، ويدخلون في ديننا، وينزِّلونـهم بمنزلة المسلمين ويقولون هم الـمسلمون حقًّا، ويزعمون أنّ قائمهم إذا قام وظهر أتىٰ علىٰ جـميع النصارىٰ، واليهود، والمجـوس، ولم يقبل منهم الإسـلام، وأنّ القائـم -إذا ظهر- رفعَ جميع ما جاء به محمد ﷺ ويُبيِّن أنّ جـميع ذلك إنـما كان رمـزًا وأمثالا دالّةٌ عليه / [٨٦/ ب] ولأجله، وأنّ معنىٰ جميع ما وصفه نبينا محمد ﷺ إنما هو معرفةُ أشخاصهم، وموضوعاتهـم، وتأويلاتهـم التـي قد ذكرنا طرفـا منها(٥)، وهـذا هو الكفر،

---

(١) لـم أجد هذيـن الكتابين بعد البحـث عليهما، ولم يذكرهمـا الدكتور عبـد الرحمن بدوي فـي كتابه: مذاهب الإسـلاميين، حيث إنه جمع مصنفات القـوم كلَّها أو جُلَّها، فلعلّ هذين الكتابين المذكورين، مِن مصنفات الباطنية السرِّية الخفية، أو إنهما من مصنفاتهم المتقدمة، ويكون قد اطَّلع عليهما المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ ولم تصل إلينا، والله أعلم.

(٢) في الجزء الثاني الخاص بزميلي: أحمد الدميجي.

(٣) النَّواصِـب: لقبٌ تُطلقـه الرافضة علىٰ كلّ مَـن يتولّىٰ أبا بكر وعمر وعثمان، ويشـهد لهم بالخلافة والفضل مع بقية أصحاب رسول الله ﷺ ورَضِيَ عنهم.

(٤) وفي هذا النص دلالة علىٰ ثناء القاضي المصنف للسلف وامتداحهم منه، وهذا مما يميز كتابه هذا انظر (ص١٣١- ١٣٢).

(٥) انظر: لتأويلهم القرآن من (ص٢٠٧- ٢٢٢)، وتأويلهم للشرائع من (ص٢٣٢- ٢٤٥).

وخلع الدين، ومخالفة جميع النبيين والمرسلين.

[معارضتهم والرد علىٰ تأويلاتهم]

وقد بيَّنا مِن قبل أنّ دعواهم كون هذه العبادات، والأعداد مِن أعداد الأرضين والسموات، وما ذكروه مِن الحروف مما هو دلالةٌ علىٰ دينهم، وأشخاصهم، وعلومهم؛ كَذِبًا منهم وحِيلةً ومَخْرَقة، وأنه قولٌ لا يستدلّون به علىٰ شبهةٍ، فضلًا عن حُجَّة، وأنه لاتعلّق بشيءٍ مما ذكروه بالدّلالة علىٰ ما ادَّعَوه مِن ناحيةِ وضع العقل والشرع واللُّغة، وكَشَفْنا ذلك بغير وجهٍ، فَبَطل ما قالوه[1].

ثم بيَّنا أنه لو جُعل -جميع ما قالوه- دلالةٌ علىٰ إمامةِ الأربعة الأئمة -رضوان الله عليهم- أو علىٰ إمامة العباس عَلَيْهِ السَّلَامُ والخلفاء مِن ولده، وعلىٰ عَدَدِ حُججٍ لهم، وأبوابٍ، ودعاةٍ، وأصحابٍ، أو علىٰ أئمةٍ منهم: معاوية، ويزيد[2]، ومروان، ودعاةٍ لهم، وحُججٍ، وخلفاء، وأصحاب، علىٰ حسب ما بيَّناه مِن قبلِ هذا[3]، لم يجدوا في ذلك فَصْلاً ولا منه مَخرجًا.

بل لو جَعل -جميع ذلك- جاعلٌ من النصارىٰ (دليلًا)[4] علىٰ التثليث، وقال: إنّ ﴿بِسۡمِ﴾ لـمَّا كانت ثلاثة أحرف؛ دلّت علىٰ ثلاثِ آلهة: الأبّ، والابن، ورُوح القُدُس، وأنّ اتِّصال حروف ﴿بِسۡمِ﴾ دليلٌ علىٰ اتِّحاد اللّاهُوت بالنَّاسُوت[5]، ولو قالت / الرُّوم مِن النصارىٰ ﴿ٱللَّهِ﴾ سبحانه لـمَّا كانت أربعة أحرف، كان ذلك رَمْزًا، ودلالة علىٰ ثلاثة أَقَانِيم[6]، وجوهرٌ هو:

[٨٧/ أ]

---

(١) انظر: (٢٣٩- ٢٤٤، ٢٤٦- ٢٤٨، ٢٦٩- ٢٧٤).

(٢) هو: يزيد بن معاوية بن أبي سفيان بن حرب القرشيّ الأمويّ، وَلي الملك بعد وفاة أبيه بعهدٍ منه سنة ٦٠هـ، وله ثلاث وثلاثون سنة، كان أمير الجيش الذي غزا القسطنطينية وفيهم أبي أيوب الأنصاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ توفي سنة ٦٤هـ. انظر: سير أعلام النبلاء ٤/ ٣٥، وميزان الاعتدال ٥/ ١٦٨، والبداية والنهاية ١١/ ٦٣٧، والأعلام ٨/ ١٨٩.

(٣) انظر: (٢٥٨- ٢٦٠، ٢٧٦، ٢٧٩، ٢٨٥- ٢٨٦).

(٤) في الأصل (دليل) وهو خطأ.

(٥) اللّاهُوت: الحياة السارية في الأشياء، والنَّاسوت: محلُّها وذلك الروح. انظر: كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي، ٢/ ١٤٠١.

(٦) الأَقْنُوم في اللغة: الأصل، وجَمْعُه أقانيم، والأقانيم -عند النصارىٰ- ثلاثُ العلم،=

جامعٌ لها، لم يجدوا في ذلك فَصْلًا.

وكذلك لو عارضهم طَبائعي فقال: لـمَّا كان ﴿اللَّهِ﴾[١] سبحانه أربعة أحرُف كان ذلك دلالةً ورمزًا علىٰ أنّ الـمُدَبِّرَ للعالم، والـمُصوِّرَ له: الطبائعُ الأربعة الحرارةُ والبرودة، والرُّطوبة واليبوسة، لم يجدوا مِن ذلك مخرجًا.

ولو عَارضهم ثَنَوِيٌّ فقال: لـمَّا كان لكتابكم تفسيرٌ وتأويلٌ، ظاهرٌ وباطن، دلّ ذلك علىٰ أنّ صانع العالم اثنين: نورٌ، وظلامٌ، لم يجدوا مِن ذلك مخرجًا، وإنْ كانوا يرجعون في التحقيق إلىٰ القول الأول في الفلسفة، والطبائع، وقِدَم النور والظلمة، غير أنهم لا يُجاهرون عند الدعوة والمناظرة بذلك.

ولو جَعلَ جاعلٌ ما ذكروه مِن أيام الأسبوع دلالةً ورمزًا علىٰ أئمةٍ سبعة هم العبَّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وستةٌ مِن ولده هم قادةٌ مِنْ بعدِه، وجَعَلَ عدد البروج دلالةً علىٰ دعاةٍ لهم وأبواب، كأبي مسلم[٢]-صاحبِ الدعوة- وغيره مِن أمثاله مِن دعاةِ دولتِهم، أو جَعلَها دلالةً علىٰ إمامة بني مروان إنْ لم يجدوا في ذلك فَصْلًا، وقد بيَّنا كيف وُجِّهَ لزوم هذا[٣].

ولو أراد مُريدٌ أنْ يجعل كلّ شيءٍ مما ذكروه دلالةً ورمزًا علىٰ غير ما جعلوه، وعلىٰ أعيانٍ وأشخاصٍ غير أشخاصهم وحُججهم، لم يجدوا مِن ذلك مَهْرَبًا / [٤] لأنّا لا نعلمُ كونها أدلةً علىٰ ما يُعارَضُون به، فكذلك لا نعلم [٨٧/ ب]

=والوجود، والحياة، وعبّروا عن الوجود بالأبّ، وعن الحياة: بروح القُدُس، وعن العلم بالكلمة، وقالوا: أقنوم الكلمة اتّحدت بعيسىٰ ابن مريم -عليهما السلام. انظر: الـمِلَل والنِّحل للشهرستاني ١/ ٢٢٠، وكشاف اصطلاحات الفنون ١ / ٢٤٨.

(١) الأَوْلَىٰ أنْ يُقال: (لـمَّا كان لفظ الجلالة أربعة أحرف)، لأنّ الله جَلَّجَلَالُهُ ليس أربعة أحرف كما ذُكر، بل هو: واحدٌ أحد، ولم يكن له كفوًا أحد، سبحانه وتعالىٰ وتقدَّس.

(٢) هو: عبد الرحمن بن مسلم، ويقال: عبد الرحمن بن عثمان بن يسار الخرساني، صاحب الدعوة والدولة العباسية، اختاره الإمام محمد بن عليّ، ثم إبراهيم بن محمد لدعوتهم قتله أبو جعفر المنصور في شعبان سنة ١٣٧ هـ وعمره سبعة وثلاثون عامًا. انظر للاستزادة: سير أعلام النبلاء ٦/ ٤٨، البداية والنهاية ١٣/ ٣١٣، الأعلام ٣/ ٣٣٧.

(٣) انظر: (٢٥٨- ٢٦٠، ٢٧٦، ٢٧٩، ٢٨٥- ٢٨٦).

(٤) مِن هنا: يوجد سقطٌ في الأصل، بمقدار لوح كامل، والذي يظهر ويترجَّح -عندي- أنه لا=

شيئًا مما يدَّعونه دلالةً عليها، علىٰ ما بيَّناه من قبل[١]، وما[٢] يعنونه أعجز الناس، وأقلُّهم فكرًا ونظرًا عن جعْل جميع ما يدَّعونه مِن أقاويل ودليل علىٰ غير ما يقولونه علىٰ أضدادِ أشخاصهم وأئمتهم، وجميع الحيوان مِن البهائم وغيرها والطائر، والسباع؛ دليلٌ عليهم وعلىٰ أبوبهم وحُججهم ودعاتهم، لم يجدوا لذلك مَدْفعًا.

فمِثْل هذه التزويقات والـمَخَارِيق والحِيَل والخرافات الضعيفة الشنيعة لا تجوز علىٰ منقوص العقل، ومضعوف الخبرة والرأي، بل لا يَبعُد أنْ يُقال: مَن أحمل عقله اعتقاد مذهبهم، وكون هذه المفتريات والموضوعات شبهةً في صحة قولهم؛ فإنه ليس مِنْ المكلفين لنقصان عقله، لم يكن ذلك بعيدًا، ونحن نعوذ بالله مِن غباوة، ونقص تصوُّر لسامعِ كلامهم هذا أنّ فيما يدّعونه شبهةً فضلًا عن حُجة.

ويُقال لهم -أيضًا-: إنْ كان ما ذكرتم مِن العبادات في الشرع أمثالًا ورموزًا لِـمَا تدَّعُون؛ فما أنكرتم أنْ تكون أمثالًا ورموزًا لغير ما قلتم؟ وأنّ القول: ﴿اللَّهِ﴾ تعالىٰ لـمَّا كان أربعة أحرف دلّ علىٰ أربعةِ أئمةٍ قائمةٍ فقط هم: حُجج الله -سبحانه- علىٰ خلقه، وأُمناه في أرضه، والرابع منهم هو القائم وهو حيٌّ يُرزَق، (أنه المهدي)[٣]، وهو محمد الحَنَفِيَّة[٤]/ وهذا قولٌ ظاهرٌ [٨٩/ أ]

=يوجد سقطٌ، لتناسب الكلام وترابطه مع بعضه، وإنما الخطأ مِن ترقيم الناسخ لصفحات المخطوطة، وقد علمنا ذلك لوقوع الناسخ في أخطاء غير ما ذُكر والحمد لله.

(١) انظر: (٢٥٤- ٢٥٨، ٢٦٠- ٢٦٧).

(٢) في الأصل (لا) وهي زائدة.

(٣) كذا بالأصل ولعل الصحيح(وأنه المهدي).

(٤) هو: محمد بن عليّ بن أبي طالب بن عبد المطلب القرشيّ الهاشميّ، أبو القاسم، أخو الحسن والحسين، غير أنّ أمهما: فاطمة بنت رسول الله ﷺ، وأُمُّه: خولة بنت جعفر الحَنَفِيَّة، مِن كبار التابعين، ومِن الفقهاء الراسخين، ومِن الشجعان المشهورين، كان المختار يدعو الناس لإمامته ويزعم أنه المهدي، توفي بالمدينة سنة ٨١هـ ودفن بالبقيع. انظر: سير أعلام النبلاء ٤/ ١١٠، والبداية ١٢/ ٣١٣، وشذرات الذهب ١/ ٣٣٠، والأعلام ٦/ ٢٧٠.

مشهورٌ عن الكيسانية(١)، وأنّ الأئمة الذين محمدٌ رابعُهم: عليٌّ، والحسنُ، والحسينُ، ومحمدٌ رابعهم، وهو القائم والإمام وصاحبُ الزمان والشريعة والـمُرْتَقَب، وبه كان يقول كثيرٌ مِن الشيعة، ومِمَّن كان يقول به: السيِّد الحميري(٢) -لعنه الله- وله في ذلك أشعار وقصائد معروفة، سنذكر بعضها مِنْ بعد(٣).

ثم يُقال لهم -أعني الباطنية: فما تقولون إنْ قال لكم قائلٌ -مِن هؤلاء: لـمَّا كان ﴿اللَّهِ﴾ -سبحانه- أربعة أحرف دلّ علىٰ هؤلاء الأئمة الأربعة، وكان رَمْزًا عليهم وإشارةً إليهم؟ فلا يجدون لذلك مَدْفعًا.

ويُقال لهم -أيضًا: ما أنكرتم أنْ يكون خلق الله -سبحانه- السموات سبعًا والأرضين سبعًا إنما هو رمزٌ ودلالةٌ علىٰ الأئمة بعد النبي الناطق؟ وأنهم الأئمة الهادية، وهم حُجج الله علىٰ خلقه، والهُداة إلىٰ دينه، وهم: العبَّاس بن عبد المطلب -وارثُ النبيّ ﷺ- وخليفتُه في أُمّته، ثمّ عبد الله بن العباس، ثمّ عليّ بن عبد الله، ثمّ محمد بن علي، ثمّ (إبراهيم بن محمد بن

---

(١) الكيسانية: إحدىٰ فرق الرافضة، وهم: أتباع المختار بن أبي عبيد الثقفي، الذي قام بثأر الحسين بن عليّ، وقتل أكثر الذين قتلوا حسينًا بكربلاء وكان المختار هذا يُقال له: كيسان، يعتقدون بأنّ الدين طاعةُ رجل، وبتأويل الأحكام الشرعية، وضعف الاعتقاد بالقيامة، والتناسخ والحلول، والرجعة بعد الموت، وهم: إحدىٰ عشرة فرقة، منهم فرقة الكربية ويزعمون أنّ محمد بن الحنفية حيٌّ بجبال رضوىٰ، أسدٌ عن يمينه، ونمرٌ عن شماله، يحفظانه ويأتيه رزقُه غدوةً وعشيًّا إلىٰ وقت خروجه، وفي هذا يقول الشاعر كُثَيِّر عَزَّة في قصيدة له منها:

أَلَا إنّ الأئمة مِن قريشٍ وُلَاةُ الحقِّ أربعةٌ سواءُ

انظر: مقالات الإسلاميين لأبي الحسن الأشعري ص١٨ - ٢٣، والفرق بين الفرق للبغدادي ص٣٨ -٥٣، والملل والنحل للشهرستاني ١/ ١٤٧.

(٢) أبو هاشم إسماعيل بن محمد بن يزيد الحميري، مِن فحول الشعراء لكنه رافضيٌّ جَلْد، كان يُفرط في النيل من أصحاب رسول الله ﷺ وأزواجه رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ، كان يرىٰ رأي الكيسانية في رجعة ابن الحَنَفِيَّة للدنيا، وكان يقول: بتناسخ الأرواح، هَلَكَ سنة ١٧٣هـ. انظر: سير أعلام النبلاء ٨/ ٤٤، والأعلام ١/ ٣٢٢.

(٣) في الجزء الثاني.

علـي)[١] -الإمام- ثمّ أبو العباس السَّفَّاح، ثـم الـمَنْصور[٢] -رضوان الله عليهم أجمعين- وأنّ العباس لـمَّا كان عمًّا للنبيّ ﷺ وصِنْو[٣] أبيه، وأقربُ النـاسِ إليـه، كان أحقَّ بخلافتـه والإمامة مِن بعـده، بل ما أنكرتـم أنْ يكون العبَّاس هو / أسـاسُ النبيِّ ﷺ والذي جعل لـه النَّاطق إرث الأئمة، ويكون خلْق السـموات سبعةً، والأرضين سـبعةً (رمزًا)[٤] علىٰ السبعة بعد الناطق منهم الأسـاس وهو العبَّاس، وسـتةُ أئمةٍ مِنْ ولده -بعده- وهو أكبر الأئمة، والقُدْوة منهم، أولهم عبدالله بن عبَّاس، وآخرهم الإمامُ أبو جعفر الـمَنصور، وأنـه وَكَل النـصّ علـىٰ مَن يكـون بعده مِـن الخلفـاء الراشـدين -مِن ولده المهديِّين- إلىٰ مَن بعده، وهذا قول: الرَّاونْديَّة الإمامية[٥]، مِن جميع القائلين بنصِّ النبيِّ ﷺ أعني العبّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وأنه وارثٌ. [٨٩/ ب]

فلو قال قائل: إنّ الأنبياءَ سـتةٌ بعد الناطق (إليه)[٦]، وأنّ الأئمة بعده ستةٌ، بمـاذا كنتـم تدفعونه؟ وهـم مُنطِقُون علـىٰ أنّ العباس -رضـوان الله عليه-

---

(١) في الأصل(إبراهيم بن علي) وهو خطأ.

(٢) عبدالله بن محمد بن عليّ بن عبدالله بن عباس القرشـي الهاشمي: أبو جعفر المنصور، فَحْـلُ بني العبَّاس: هيبةً وشـجاعةً، ورأيًا، وحَزْمًا، تولَّىٰ خلافةَ بنـي العباس بعد أخيه: السفّاح، تُوفِّي بمكة وهو في طريقه للحج سنة ١٥٨هـ، رَحِمَهُ اللَّهُ. انظر: سير أعلام النبلاء ٧/ ٨٣.

(٣) الصِنْو: التَّقارب بين الشـيئين قرابةً أو مسـافةً، والصِّنْو: الشقيق، وعمُّ الرجل: صنو أبيه. انظر: معجم مقاييس اللغة لابن فارس ص٥٥٤، مادة (صنو).

(٤) في الأصل (رمزٌ) والصواب ما أثبت.

(٥) الرُّوانديـة وهـي: مِن فرق الكيسـانية، ويقولـون بإمامة محمـد بن عليّ بن عبـد الله بن عباس، بعد أبي هاشـم عبد الله بن محمد بن الحنفية، لأنه مات بأرض الشَّـراة فأوصىٰ بالإمامـة إليه ثم أفضت الإمامـة إلىٰ ابنه إبراهيم بن محمد، ثم إلـىٰ أبي العباس، ثم أبي جعفـر المنصـور، ثم رجع بعض هؤلاء عـن هذا القول وزعمـوا أن النبي ﷺ نصّ علىٰ العبـاس بـن عبد المطلب، ونصَّبه إمامًا، ثم نصّ العباس علـىٰ إمامة ابنه عبد الله، ونصّ عبد الله علىٰ إمامة ابنه عليّ، ثم ساقوا الإمامة إلىٰ أن انتهوا بها إلىٰ أبي جعفر المنصور. انظر: مقالات الإسلاميين ص٢١.

(٦) كذا بالأصل ولعلّها زائدة.

وَصِيُّ النبيّ ﷺ ووارِثُه والإمامُ بعده، ويَدْفعون تَيْمًا[(١)]، وعَدِيًّا[(٢)]، وعَلِيًّا، وأُميَّة عن استحقاقهم، وأنْ يكون لهم حقٌّ فيها (وتصنيفاتٌ)[(٣)] في ذلك مشهورةٌ، وأشعارهم فيه محفوظةٌ معروفةٌ، وقد نَظَمَ المحقِّقون مِن شيعة العبَّاس -رضوان الله عليه- ذلك في منظوم كلامهم ومنثورِه، وأودعوه كتبهم، وأظهروا الدعوة إليه.

[٩٠/أ] فمِمَّنْ كان يرىٰ ذلك: ابنُ هَرْمَة[(٤)]، وهو: الذي قال:-مُعْتَرِضًا- / بني أميَّة، ومَدْحًا للعبّاس-رضوان الله عليه:

فواعجبًا للمدَّعين (بمحل)[(٥)]
تراث النبيّ ما أضلّ وأكذبا

عَجبْتُ لهمْ لمّا رأيتُ ضلالَهم
قديمًا ومَن يَعجب يَجد ثَمّ معجبا

وقالوا لنا ميراثُه بقرابةٍ
وما نازعوا أُمًّا إليه ولا أبا

تَداعَوا بلا قربىٰ إليهِ وإنما
يحوزُ وِراثَ المرءِ مَنْ كان أقربا

---

(١) تَيْم: بطنٌ مِن قريش، وهم: بنو تيم بن مُرّة بن كعب بن لُؤَي بن غَالِب بن فِهْر بن مالك بن النَّضر، منهم: أبو بكر الصديق رَضِيَ اللهُ عَنْهُ. انظر: نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب ص١٩٠.

(٢) عديّ: بطنٌ مِن قريش، وهم: بنو عديّ بن كعب بن سعد بن تَيْم بن مُرَّة، منهم: أمير المؤمنين عمر بن الخطّاب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ. انظر: المصدر السابق ص٣٥٨.

(٣) كذا بالأصل، ولعلّ الصحيح أن يُقال: (وتصنيفاتهم).

(٤) إبراهيم بن عليّ بن سَلَمة بن عامر بن هَرْمة القُرشيّ، وقيل: الهُذَليّ، قال الأصمَعِيّ: خُتِم الشعراء بابن هرمة، وهو: مِن شعراء الدولتين: الأموية والعباسية، وكان منقطعًا إلىٰ العلوية تُوفِّي سنة ١٧٦هـ، انظر: الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني ٤/ ٣٦١، وسير أعلام النبلاء ٦/ ٢٠٧، والأعلام ١/ ٥٠.

(٥) كذا بالأصل، ولعلّ هناك نقص ولذا صار البيتُ مكسورًا .

وعـمُّ رسـولِ الله في الحقّ نصـرهُ
أحـقُّ بـه حقًّـا وأكـرمَ مطلبـا
تعدَّوا بلا حقٍّ علىٰ حقِّ غيرِهم
وقالـوا لنـا هـذا مِـن اللـه مَوهبـا
وقـد وَرِث العبّاسُ قبل محمـدٍ
نبيَّيـن حَـلَّا بطـنَ مكـةَ أَحْقُبـا
فتمَّـا بمـيراث النـبيِّ ثلاثـةً
فـلله مـا أثـرىٰ ترابًـا وأطيبـا(١)

يَعني بالنبيين إبراهيم وإسماعيل، ورُوي أنه زمزم، لأنها حَفِيرة إبراهيم، وسِدانة البيت، وقد بيَّن ذلك في قصيدةٍ له أخرىٰ فقال:

اسـمع لَعَـلِّيْ أعُـدُّ اليوم مأثـرةً
مِـن الـمكارمِ عبّـاسٌ بهـا سبقـا
مِـنهنّ زمـزمَ إسـماعيلُ أورثَهـا
أبـاهُ دون بنيـهِ لـم يكـن رَهَقَـا
كانـت علىٰ عهـدِ إبراهيـمَ مأثـرةً
تَـروي الظمأ ويأتـي مـاؤُها نبقـا
يا وارث البرِّ عباسًا ومـا شَـركتْ
فيهـا قريشٌ وقـد كانـت بهـا فَرقـا
وأورثَ اللـهُ عباسًـا بقدرتـهِ
محمدٌ صاحبُ الوحي الذي صدقـا
فاجتـاز بالحـقِّ عبـاسٌ وراثتـهم
ثلاثـةٌ كُلّهـم بالـحقِّ قـد نطقـا/ [٩٠/ ب]

(١) الـذي فـي ديوانه بيتٌ واحدٌ منها، وهو قوله: وقـد ورث العباس قبل محمد.. نبيين حلا بطـن مكة أحقبـا. انظر: ديـوان إبراهيم بن هَرمـة القرشـي، ص٦، والمحكم والمحيط الأعظم لأبي الحسـن بن سـيده، ٣/ ٢١. وبقية الأبيات لم أجدهـا في الدواوين ولا في الكتب التي وقفت عليها.

إذْ بـاتَ والنـاسُ كفـارٌ بربِّــهم
وآخرًا إذْ نسـيَ الإسلامُ فاتفقـا[١]

وقال -أيضًا- يمدح إبراهيمَ الإمام -رحمةُ الله عليه ورضوانه-:

أبـوكَ الوصيّ وصـــيُّ النبـيّ
وعمُّ الرسولِ الرضىٰ المسترسِلِ
توارثتمـــوهـا وكنتـــم بهـا
أحـقُّ وأولـىٰ مـــن الـجُهَّـــلِ[٢]

وقال أيضًا ابن أبي عياض السُّـلَمي[٣] يمدح العبّاسَ وبَنِيْه، ويُعرِّض ببني عليّ -رضوان الله عليهم-:

أعمـــامُنــا آبـــاؤُنا يرثــوننا
بـوراثةٍ لا لا لضيـق لـذاتِ
حـقُّ أخـي لا باطـــلٌ مُتقـوَّلًا
لكنـه فـي مَـنْزل الآيـــاتِ
لا بانتحـــالِ عصـــابةٍ ردُّوا
الذي قالوا كتـاب الله بالإثبـاتِ
والعـمُّ في الوحيّ المنـزَّل وارثٌ
وبنو البنات كما بنو الخـالات[٤]

وقال آخر- مِن شيعةِ العباس- يمدح بعض الأئمة، ويُعرِّض بِبَني عليّ- رضوان الله عليهم:

يابـن الـذي وَرِث النبـيَّ مـحمدًا
دون الأقـاربَ مِنْ ذوي الأرحـامِ

---

(١) لم أجد هذه الأبيات في ديوانه المطبوع، ولا في غيره مما وقفتُ عليه.
(٢) لم أجدها في ديوانه المطبوع -ولا في غيره- وهذا يدل علىٰ أنّ المصنف اطِّلع علىٰ نُسَخ أخرىٰ لم تصل إلينـا، فيكون ذلك مِمَّا يُضِيف ميزةً لكتابنا هـذا وتكون هذه الأبيات -معَ الكتاب- ينشران لأول مرة إن شاء الله. انظر: (ص١٣٣) في مميزات الكتاب.
(٣) لم أجد ترجمته فيما وقفت عليه من المصادر.
(٤) لم أجد هذه الأبيات فيما وقفت عليه من كتب العربية ومصادر الأدب.

الوحـيُ بيـن بنـي البنـات وبينكم
قطعَ الخصامَ فليس حين خصـام[١]

[العودة إلىٰ ذكر شيء من تأويلات الباطنية]

وقال مروانُ بن أبي حفصةَ[٢] -في وراثة العبَّاس الإمامةَ مِن النبي ﷺ:

ولـمَّا مضىٰ أعمامُه فتتابعوا
دعـاهُ الـذي صلَّىٰ عليـه وسـلَّما / [٩١/أ]
مَـضَوا سَلَفًا قبل النبيِّ وغـادروا
أبا الفضلِ عبَّاسًـا صحيحًا مسلَّمـا
فلـمْ يَشـركوه فـي تـراثِ محمـدٍ
وكيف وقـد عـادُوا ترابًا وأعْظُمـا
فصـارَ لـه سـهمُ الوراثـةِ دونـهم
ولـم يَشركوا فيها فنجعل أسهمـا
أبـوك الـذي آسـىٰ النبـيَّ بمالـهِ
فـما كان ميـراثُ النبـيِّ ليُحْرَمـا
وضاربَ عنه الناسَ في كل موطنٍ
ضرابَ امرئٍ يمشي إلىٰ الموتِ مَعلما
فشـدَّ عـرىٰ الإسـلامِ بالبيعـةِ التـي
بهـا عـزَّ ديـنُ اللـهِ أن يتهضَّمـا

---

(١) قائل هذه الأبيات هو: مروان بن أبي حفصة، وقد ورد فيها اختلافٌ يسير مما في الأصل وهـو (فلات) بدلًا مـن (فليس). انظـر: العقد الفريد، لشـهاب الدين أحمـد بن محمد بـن عبدربه الأندلسـي، ١/ ٢٦٢، وتحريـر التحبير في صناعة الشـعر، لابن أبي الإصبع العدواني، ١/ ٢٣٨.

(٢) هـو: مروان بن سـليمان بن يحيىٰ بن أبـي حفصة، مِن أهل اليمامة، مفضَّلٌ علىٰ شـعراء زمانه، وكان رَسْـمُ بني العباس أنْ يُعطوه بكلِّ بيتٍ يمدحهم به ألفَ درهم، توفي ببغداد سنة ١٨٢هـ. انظر: سير أعلام النبلاء ٨/ ٤٧٩، والأعلام ٧/ ٢٠٨.

وميراثُ إسماعيل أضحىٰ وراثةً
له بعدَ إبراهيمَ إذا جاء زمزما
فكلُّ خصالِ الفضْل قدْ نال فضلَها
أبو الفضلِ وانقادتْ له حين تَمَّمَا(١)

ولو تتبَّعنا قول شيعة العباس في هذا الباب وتقصَّيناه لطال الكتاب، وقد تقصَّينا ذلك في كتاب «كشف البحث والإلباس والإبانة عَن مناقب العبّاس»، وكتاب «فضائل الأئمة مِن بني العبّاس»(٢)، وأشبَعْنا القول في ذلك بما يُغني عن الإطالة، وإنما قَصَدْنا - هاهنا - المُعارضةَ للباطنيةِ الضُّلال بنفس مقالةَ مخالِفيهم دون النظر والحُجج إذْ لا دليل معهم علىٰ دلالة الأعداد والحروف علىٰ أنّها رمزٌ علىٰ الأساس بعد الرسول ﷺ والأئمة مِن ولده.

وقد قلنا من قبل إنه لو قال لهم قائلٌ: إنّ خَلْق الله سبع سمواتٍ والأرضين سبعةً، تدلُّ علىٰ رمزٍ وإشاراتٍ علىٰ سبعةِ أئمةٍ من بني مروان / [٩١/ب] أوَّلُهم: معاوية -رضوان الله عليهم- وآخرهم الذي تقول الناس إنه السفيانيّ، فلم يجدوا إلىٰ دفع المعارضة لهم سبيلًا(٣).

[العود إلىٰ الرد علىٰ تأويلات الباطنية لشرائع الإسلام]

ويُقال للباطنية -أيضًا- فيما ادّعوه مِنْ كَوْن الوضوء رمزًا وإشارةً إلىٰ مايدّعون: ما الفصلُ بينكم وبين الفلاسفة؟ إذْ قالت: إنّ محمدًا عليه السلام كان حكيمًا فيلسوفًا مثل جالينوس(٤)، وأرسطاطاليس، ويحي النَّحوي، وغيرهم، وقال: الذي يدلّ علىٰ ذلك الماء ثلاثةَ أحرف كان صاحب الشريعة قد جعله

---

(١) لم أجد هذه الأبيات فيما وقفت عليه من المصادر.
(٢) مِن مصنَّفات القاضي أبي بكر المفقودة، وقد سبق الكلام عنها بالتفصيل في قسم الدراسة انظرها: (ص٤٩).
(٣) انظر: (ص٢٥٨- ٢٥٩).
(٤) الحكيم والفيلسوف اليوناني، مِن أهل مدينة فرغاموس مِن أرض اليونان شرقي القُسْطَنْطِينيَّة، إمامُ الأطباء في عصره، ومؤلف الكتب في صناعة الطب والطبيعة والبرهان، وهي: تزيد علىٰ مائة مؤلف، جاء بعد المسيح بنحو مائتي سنة، مات صقلية، وعاش ٨٨ سنة. انظر: إخبار العلماء بأخبار الحكماء، لجمال الدين عليّ بن يوسف القطفي ص٨٥.

رمـزًا علىٰ ثلاثةِ علـوم ربَّانية لاهوتية فريضة وسـنة وتطوع كمـا أنّ الوضوء كذلـك، وأنّ الفريضة مِن العلم دليلٌ علىٰ العلم بماهية الطبيعة، والسُّـنة منه رمـزٌ علىٰ الطبيعـة، والتطوع رمزٌ علىٰ العلم بمـا دون الطبيعة، هل بينكم في دعواكم وبينهم مِن فرق؟

ويُقال لهم -أيضًا-: ما الفَصْل بينكم وبين مَن قال من المسلمين وغيرهم فيمـا ادَّعيتـم مِن كون أفعال الوضوء رمزٌ عليه، فقال: إنّ الوضوء إشـارةٌ إلىٰ الحياة والـروح الذي بوجودهما يصحّ كـون الحيوان مُلْتَـذًّا ومتنعِّمًا والماء نافرًا، وأنّ الاستنجاء إشارة إلىٰ تجنُّب ما يعاقبه النفس إلَّا أنْ يكون دواءً لِمَنْ هـو إليـه مضطـرٌّ، وأنّ الـمأمور بالـمتوضئ به دلالةٌ علىٰ شـرب الأشـربة الـملتذَة، والنهي عن الإسراف / [٩٢/أ] فيها الـمُضِرّ بالعقل والنفس، وغَسْلُ اليدين علـىٰ وجـوب تهذيـب الأخـلاق، وتجنُّب سيِّئَها والشَّـرِس منها، وغسـل الرجليـن تنبيـهٌ علىٰ التجـوُّز عن الأغذيـة الرديئـة، والأعمال الشـاقّة، وأنّ الاستنشاق دلالةٌ علىٰ حراسة آلة الـمَشَامّ، ومجاري الأنفاس، وشمّ ما يُقوِّي الإدراك والحواس.

وغَسـل الوجه: رمزٌ علـىٰ وجوب اصطفاء العقل، وآثار العلم، والـمَقام والـحِكَم، والعدول عن الطَّيش والخُلق الدهش، وغسل الرجلين: دليلٌ علىٰ وجوب التشاغل بالعمل الهداني، والطبُّ الرّوحاني والأدب الرياضي، وأنّ الليـل والنهـار، وكلُّ ضدِّين ومزدوجين فـي العالـم، هو دليـلٌ علىٰ علمين: ضروريّ وكَسـبي، وأنّ كلَّ خمسـةٍ من الأعداد رمزٌ علىٰ الحواسّ الخمسـة حاسّـة الرؤية وحاسَّة السَّـمع وحاسَّة الشمّ وحاسّـة الذّوق وحاسّة اللّمس، وأنّ كلَّ اثنين يدلّان علىٰ أنّ العلوم علىٰ ضربين: فعلمٌ نظريّ كسبيّ(١)، وعلمٌ ضـروريّ(٢)، وكلُّ ثلاثةٍ مِـن الأعداد والحروف يدلُّ علـىٰ ثلاثة علوم: علم

---

(١) العلـم النَّظري هو: العلم الذي يقع بعَقب اسـتدلال وتفكُّر في حال الـمنظور فيه، وهو الـذي يحصـل بالنَّظَر فـي الدليل. انظر: التقريب والإرشـاد للقاضي أبـي بكر الباقلاني ١/ ١٨٣ - ١٨٧، والتمهيد له رَحِمَهُ ٱللَّهُ ص٨، والتعريفات للجرجاني ص٢٣٤.

(٢) العلـم الضـروريّ هو: الذي يحصـل بدون نظرٍ وفِكْـر، ويلزم نفس المخلـوق لزومًا لا يـمكنه الخروج عنه ولا الانفكاك منه، ولا يتهيَّأ له الشّـك في متعلَّقـه. انظر: التقريب=

اللـه -سـبحانه- ليس بعلـم اضّطِـرار، ولا بعلمِ نظـرٍ واسـتدلال، وعِلمين للمخلوقين أحدهما: ضروريّ والآخر كسبيّ، وأنَّ الله -سبحانه- لمَّا كان عدد اسمه / أربعة أحرف، كان رَمزًا علىٰ أنّ جميع المعلومات أربعةً: معدومٌ [٩٢/ ب] منتفي، ومعلومٌ ثابتٌ موجود، وهي ثلاثة أقسام جواهرٌ وأعْرَاض وصانعٌ لها ليس بجوهرٍ ولا عرض، بل هو سبحانه قديمٌ، والأجسام هي الـمُجْتَمِعَة مِن الجواهر، فصارت المعلومات أربعةٌ، كما أنّ ﴿اللهِ﴾ سبحانه أربعةَ أحرف[١]، وكلُّ خمسة مِن الحروف والأعداد إنما هو رمزٌ علىٰ أنّ جميع الألوان الخالصة خمسةٌ: السَّواد، والبياض، والحُمْرة، والخُضْرة، والصُّفرة.

وإنْ أخذنا في أمثال هذه الـمُعَارَضات كثُرت وطالت، وفيما أومأنا إليهِ كفاية، ولو جَعَلَ جاعلٌ كلَّ الذي جعلوه دلالةً ورمزًا علىٰ شيءٍ، دلالةً ورمزًا علىٰ غيره وضدِّه لم يجدوا في ذلك فَصْلًا، وكلُّ هذا مِن أوضح الأدلة علىٰ جهلهم، وغَثاثة علومهم هذه الباطنية، وعمىٰ قلوب المتعلِّقين بها، وحَيرة المصدِّقين لهم علىٰ دعواها، وأنهم نصبوا هذه الحِيل والمخاريق الواهية الركيكة شَرَكًا[٢] ومصيدةً لأهل الغباء والنقص مِن الطَّغام وحفاة الأكراد والأعراب وأهل الفساد وأهل القرىٰ والسَّواد ومَنْ لم يرتضْ بعلمٍ قطّ، ولا يُعَدُّ مِنْ أهل العقل، لأنّ العاقل يجوز أنْ (...)[٣] عليه شبهةٌ في أوَّل دعوتهم / وسماع كلامهم، إذا أوهموه أنهم يدعونه إلىٰ إقامة فرائض الدين، ونُصرة [٩٣/ أ] عِترة النبيين، وسلالة المرسلين، ويصوِّرون دفع الظلم والعدوان، والإنصاف والإقرار به لأهله، وأنهم يَدعون إلىٰ العمل بكتاب الله عَزَّوَجَلَّ وسنة نبيه ﷺ فهذا مما يجوز أنْ يُصغِي إليه العاقل، وينظرُ ما تحته وما ورائه، فإذا جاءته هذه التفاسير والرُّموز والإشارات، وعجيب تُرَّهاتهم وحماقاتهم ونَطق ذلك

= والإرشاد للقاضي أبـي بكر الباقلاني ١/ ١٨٣ - ١٨٧، والتمهيد ص٧، والتعريفات للجرجاني ص٢٣٤.

(١) الأحسنُ أنْ يُقال: (كما أنّ لفظ الجلالة، أربعة أحرف)، كما سبق بيانه انظر: (١/ ٤٩٩).

(٢) الشَّرَك: مُحرَّكة، هي: حبائل الصيد، وما يُنصَب للطير. انظر: القاموس ص٦٨١، مادة (شرك).

(٣) طمسٌ بالأصل بمقدار كلمة، ولعلها: (تمُرّ).

علىٰ مستمعه منهم، أَيِسَ مِنْ خيره، وقلَّ الطَّمع فيه وفي أمانته وعقله، بل يجب أنْ يُعتقد أنه مِمَّن لا رأيَ له، ذهب عنه ليعود إليه، ولا عقلًا صحيحًا تُرِكَ استعماله يُتوهَّم مراجعته له، نعوذ بالله مِن ضعف العُقول وفساد الأَوهام، والوقوع في حبائل الشيطان، والانقياد لأهل الجهل والضَّلال ومُفارقي التوحيد والإسلام.



[عودةً علىٰ بعض تأويلات الباطنية، وبيان الإفاضة]

مِـن مَكْنُـون علومهم الربَّانية، واستخراجهم لظاهر الشرع بتحريم لحم الخنزير وذلك أمرٌ ظاهر غير خفيّ لو عَقَل أهل الظاهر، ومعنىٰ تحريمه أنّ له بابًا وكشوفًا، فهو لذلك فاشي السرّ لا يحلّ أنْ يُفشىٰ إليه شيءٌ من الحكمة.

قالوا: والخنزير يَرمز علىٰ الـمُخَالِف، (...)[1] الذي لا يُمسك لسانه / ولا يجوز إطلاعه علىٰ أسباب الدعوة وعلم الباطن، ولا يحلّ ذلك، لأنّ تحريم أكل لحمه لتحريم إفشاء السرّ إلىٰ المخالف هذه حالتُه، قالوا: والنّاب اشتقاقُه مِن نبا ينبو والنابي عن الحق، وقبول الدعوة، هو نبوّ عن قبول الحق.

[٩٣/ ب]

وقال بعضهم: الخنزير هو الـمُخَالِف، وتحريم أكله تحريم مفاتحته ودعوته إلىٰ الحقّ، ورُمْزٌ علىٰ ذلك، وإنما كُنّي عن هذا المخالف بالخنزير؛ لأجل مساواته له في الصَّفة، وذلك أنّ الخنزير -زعموا- يتتبَّع عروق الشجر فيأكُلها، ويبحث عمّا في الأرض، وتأويلُ هذا أنّ مَن طلب العلم بالسرقة والإخبار مِن غير جهة الباب المنصوب لتعليمه؛ لم يجب أنْ يُطلَع عليه ويُلْقىٰ إليه ويُبسط بمفاتحته بشيءٍ منه[2].

قالوا: ومما رُمز عليه بطريقة الاشتقاق الجُنُب الذي يجب عليه الغُسل، وليس -زعموا- الجنب بإنزاله الماء، وكذلك النكاح والزنا والسرقة علىٰ ما ذكرناه مِنْ قبل[3]، قالوا: فالـجُنُب هو الـمُتكلِّم بما يُستَحسن منه من علم الباطن، وإنما يجب عليه إذا تكلم بذلك أنْ يقول له: ما أحسنَ هذا العلم،

(١) كلمة عليها آثار رطوبة فوجدت كذا (وامداد).

(٢) انظر: كتاب الكشف للداعي جعفر بن منصور اليمن ص٣٨-٤١، ١١٤، وقد ذكر المصنف عنهم: أنهم تأوّلوا الخنزير برجالٍ وأشخاص أُمِروا بالبراءة منهم، وهم: أبو بكر، وعمر، وعثمان، وغيرهم مِن خيار صحابة رسول الله ﷺ، ورضي عنهم. انظر: (ص٢٣٨).

(٣) انظر: (٢٣٦- ٢٣٨).

فالواجب عليه عند ذلك أنْ يحتسب الدعوة، وأنْ يردَّ الأمر في الحمد والشكر في ذلك إلىٰ مَن أفاض عليه ذلك العلم وهو الإمام الذي يُفيض نفسه علىٰ نفوسهم، ويجب / عليه أنْ يقول: ليس هذا مِن فضلي وإنما هو مِن فضل سيِّدي المُفِيْض عليّ، قالوا: وكذلك الإمام لو تكلَّم بعلم حَسَن، فاستُحسِن منه لوجب أنْ يقول: ليس هذا مِن فضلي، هذا من فضل النَّاطق، وكذلك يجب علىٰ النّاطق أنْ يقول: ليس هذا مِن فضلي هذا مِن فضل إلهي السَّابق، وإذا سُمِع من السّابق شيءٌ واستَحْسَن ذلك من نفسه، وأُعجب به وعَلِم عُجْبُه مِن قبله، وَجَبَ عليه أنْ يعترف أنّ ذلك مِن فضلِ ربِّه، وسنشرحُ معنىٰ الإفاضة عندهم مِن بعد[1]، قالوا: فهذا هو الجُنب، ومعنىٰ الجنابة: أنه قد لزِمه الاجتناب لدعوىٰ الفضل، ومعنىٰ الغُسْل: رمزٌ علىٰ اجتناب هذه الدعوىٰ، فإذا اجتنبها فقد غسل عن نفسه العُجب بذلك، قالوا: وكذلك وجب الغُسل من الحلال والحرام، لأنّ الحرام هو: أنْ يفاتِح بالدعوة مَن لم يُؤذَن له في مفاتحته ويُكلِّم المأذون مَن لايحلُّ له أنْ يكلمه، فإنْ استحسن ذلك منه -أيضًا- وجب عليه الاحتساب وتسليم الفضل لِمَن فوقه إلىٰ أنْ يَردُّوا الأمر إلىٰ الله عَزَّوَجَلَّ الأولُ السابقُ المُفِيْضُ علىٰ الثاني، الذي يُفيض علىٰ الناطق، ويُفيض الناطق علىٰ الأساس، ثم يفيضُ الأساسُ علىٰ الإمام، ثمّ الإمام علىٰ الدَّاعي.

[٩٤/ أ]

[نقل المستجيب إلىٰ مرحلة أخرىٰ من مراحل دعوتهم وحماقتهم]

ومعنىٰ الزِّنا عند أكثرهم إنما هو: إفشاء السِّر، وقال بعضهم هو: مُفاتحةُ المَأذون له لِمنْ قد / فاتحه غيرُه مِن المأذونين، لأنّه زوَّجة مَن فَاتَحه أولًا، ومَن قال هو: رمزٌ علىٰ إفشاء السِّر، قال: معنىٰ أنّ مَن زنا فعليه مائة جلدة، كقوله تعالىٰ: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٖ مِّنۡهُمَا مِاْئَةَ جَلۡدَةٖ﴾ [النور:٢] أي: بالِغُوا في البراءة مِن مُفشي السرّ واسْعَوْا في هلاكه[2].

[٩٤/ ب]

وقالوا: ومعنىٰ تحريم المَيْتَة وإحلال الذبيحة أنّ الذَّبح هو: الهداية، وتعليم المرء علم الباطن، ونهيُه عن العمل بظاهر الشرع، وهذا هو معنىٰ

---

(١) في الجزء الثاني.

(٢) انظر: دعائم الإسلام، للقاضي النعمان ص٢٤٤ - ٢٥٠.

ذَبْـح إبـراهيمَ لإسـحاقَ[(١)] عليهما السلام بتعليمـه علـم الباطـن، ومعنـىٰ يحلّ أكل المذبـوح؛ أنْ يحلّ أنْ يُفشـي الداعي سـرَّ الإمـام إلىٰ مَن بـذل العهد وأدَّىٰ الواجب عليه، لأنه لا يجوز أنْ يُفشيه إلىٰ مَن لـمْ يأخذ عليه العهد، بمعنىٰ أنه لا يجـوز أكلُ لحـمِ الميتة لأنها لم تُذبح، أو يُعطـي المدعو العهد فلا يُخرِج سرّ وليّ الله[(٢)].

قالوا: وكذلك السَّـمك الطافي لا يَحـلُّ أكلُه مِن جهة أنه مات في موضع

---

(١) اختلـفَ الصحابـةُ وَمَنْ بعدهم مِن العلماء فـي المراد بالذَّبيْح، فقال قومٌ هو: إسـحاق بن إبراهيم -عليهما السلام- وأنّ إرادة الذَّبح كانت بالشام، ومِمَّن قال بهذا القول: عمر بن الخطاب، وعليّ بن أبي طالب، وعبدالله ابن مسعود، والعباس بن عبد المطلب، وابن عباس فِي روايةٍ، وكعب الأحبار، وسعيد بن جبير، واختاره إمام الـمفسرين مـحمد بن جرير الطبري، ودليلهم مِن القرآن قوله تعالىٰ: ﴿فَبَشَّرْنَٰهُ بِغُلَٰمٍ حَلِيمٍ ۝١٠١ فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ ٱلسَّعْىَ﴾ الآية، وذلك أنه أمرَه أنْ يَذبح مَنْ بُشِّر به، وليس في القرآن أنه بُشِّـر بولدٍ سِوَىٰ إسحاق، كما في سورة هود: ﴿وَبَشَّرْنَٰهُ بِإِسْحَٰقَ﴾، وبـخبرِ شُـعْبة، عن أبي إسـحاق، عن أبي الأَحوص قال: افتخر رجلٌ عند ابن مسـعود فقال: أنا ابن فلانَ بن فلان ابن الأشـياخ الكرام، فقال عبدالله: ذاك يوسـف بن يعقوب بن إسـحاق -ذبيح الله- بن إبراهيم -خليل الله- وقـال آخرون: هو إسـماعيل بن إبراهيم -عليهما السلام- وأنّ إرادة الـذبح كانت بـمنىٰ، في مكة المشرفة، ومِمَّن قال به: ابن عمر، وابن عباس -في روايةٍ- ومعاوية بنِ أبي سفيان، والشَّعبي، ومجاهد، والـحسن البصري، واختار هذا القول: الـحافظ ابن كثير، والطَّاهر بن عاشـور، والشيـخ مـحمد الأمين الشـنقيطي، ودليلُهـم مِن القرآن قـوله تعالـىٰ: ﴿وَبَشَّرْنَٰهُ بِإِسْحَٰقَ نَبِيًّا مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ۝١١٢﴾ وهذه البشارة بعد قصة الذبح، فدلّ علىٰ أنّ المذبوح غيرُه، وبقول الأعرابيّ للنبيّ ﷺ: يا ابن الذبيحين، فضحك رسـول الله ﷺ، وبأنّ قَرْني الكبش كانا معلَّقان في الكعبة المشرفة، واعتُرِض علىٰ هذه الأدلة باعتراضات أوَّلُـها: أنّ البشـارة في الآية؛ بشارةُ نبوَّته وليست بشارة ولادته، وأمّا حديث الأعرابيّ؛ فهو: حـديثٌ غريبٌ جدًّا، وفي إسناده مَنْ لا يُعْرَف، وإذا صحّ فإنه يتوجَّهُ إلىٰ إسحاق، لأنّ العمَّ أبٌ، وقَرْنَا الكبش يُحتمل أنهما نُقِلَا من الشام، وقيل: إنَّ القـول بـأنَّ الذَّبيْح: إسـحاق مُتَلَقَّىٰ عن أهل الكتـاب، وقد رأيتَ مَن قال به مِـنْ كبار الصحابة والتابعيـن، واللـه أعلم. انظر: تفسـير الطبـري ١٩/ ٥٨٧ - ٦٠٠، والـمُحَرَّر الوجيز لابن عطية ص١٥٨٢، وتفسـير ابن جُزَيّ ص٦٠٢، وتهذيب تفسـير البغوي -معالم التنزيل- ص١٠١١ - ١٠١٢، وتفسير ابن كثير ٧/ ٢٣ - ٣٠، وتفسير التَّحرير والتَّنوير، للطَّاهر بن عـاشور، ٢٣/ ١٤٩، وأضـواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، للشيـخ: محمد الأمين الجكني الشـنقيطي، ٦/ ٧٥٤ - ٧٥٦، وكشف الخفاء للعجلوني ١/ ٢٣٠.

(٢) انظر: دعائم الإسلام، للقاضي النعمان ص٢١٤- ٢١٩.

الحيـاة لأنه مات في الماء، وتأويل ذلك أنه رمزٌ علىٰ الرَّجل المهتدي القابل للدعوة إذا كفرَ بعد ذلك وأفشىٰ السرّ وفارق الحقّ، لأنه بذلك قد مات في موضع الحياة وهَلَكَ في موضع نجاته، ولا يَحلُّ أن يُفشَىٰ إليه بعد ذلك السرّ ولا يُلقَىٰ إليه شيء، فهذا المرتدّ عندهم هو السمك الطافي.

ومعنىٰ تحليل أكل السمك الـمَصِيْد، تحليلُ الخروج بالعلوم اللاهوتية إلىٰ مَـن يُمسـك الدعـوة / [٩٥/أ] ولم يرتدّ ولـم يمت في موضـع الحيـاة، ومعنىٰ إخراج السمك مِن الماء هو: ذبح المدعو إلىٰ دينِهم، فإذا استجاب طَهُر وصار مذبوحًا بإخراجه مِن الماء، وصيده وتطهيره مرادًا به عندهم هذا المعنىٰ.

فهـذه وما قد تبيَّناه مِن أمثالهم عنهم هي مكنونـاتُ (علمهم)[١] الباطنية، والحِكـم الربانيـة الـذي يستحلّون بجهلهم وتـركَ الدخول فيها، وسـقوط الشرائع عمن حصلَت عليه، ويُبِحُون بمخالفتها استلاب النفوس، واغتصاب الأمـوال، وسَـبْي الـذَّراري، وإزالـة الـدُّوَل والممالـك[٢]، بوَهْـي الدعوة، والحُمق وسخافة رأي المتشاغل بها، وصارف الاهتمام إلىٰ واضعها، بحيث وصفنـاه مما قد عَلم كلُّ أحـدٍ أنه لو أراد أنْ يَصْنَعَ فـي اليوم منه مائة مذهبٍ ومقالةٍ مِن هذه العلوم الباطنية الربانية، والحِكم العجيبة عندهم ويضعُ عليها مثل رموزهم مِن الحروف والأعداد، وفرائض العبادات لم يتعذَّر عليه ذلك، ولـو لـم يكن مُتلبِّسًـا بعلـم، فكيف بأهـل النظر والعلـم الذين ربَّمـا قدحوا بالشُّبهات في الصحيح، وموَّهوا الواضح، ولعنوا العالم الراجح، فَمَنْ ظنَّ مِن هؤلاء الكفرة الأغبياء أنْ يخترع بذلك مَن له أدنىٰ فَهم ومُسـكة، فقد ظنّ بعيـدًا، واعتقد باطلًا، ولقد حُكي أنّ شـابًا مِن العقـلاء كان يُداخُلهم ويُكثر الجلـوس معهـم، والأخْـذَ عنهم ثـم يَنقلُ إلـىٰ إخوانه وأصدقائه أسـرارَهم ويُبدي حماقاتهم علىٰ سبيل الهَزل والسُّخرية بهم والاحتقار بموضعِ علمهم هـذا / [٩٥/ب] فقيل لـه: أليس قدْ أخذوا عليك العهد والميثاق علىٰ كتمان سـرِّهم؟ فيكـف تسـتجيز أنْ تذيعه؟ وما وجه الـمَخْرَج لك من الِحنْـث في أَيْمَانك؟

---

(١) كذا بالأصل، ولعلّ الصحيح أن يُقال: (علومهم).

(٢) وهذا هو المشاهد في هذا الزمان كفىٰ الله المسلمين شرهم وأبطل كيدهم.

فقال: الوجهُ في ذلك واضحٌ، لأنّ القوم إنّما استحلفوني علىٰ كتمان سرِّهم مِنْ علم وحِكَم وشيءٍ يتعلَّق بأمور الديانة، وبعض الاستبصار حقّ، وهذا الذي يُلَّقونه إليّ وأنقلُه إليكم ليس مِن العلم والحِكمة في شيءٍ، وإنّما هو مِنْ جملة الحماقات، والنوادر، والـمُضحِكات، فلا حِنْث علىٰ إفشاء ما يُلقونه إليّ، إذْ كان ضدَّ ما أحلفوني علىٰ كتمانه ونقيضه، فقالوا له: أصبتَ وأحسنتَ، وأنت بهذا التأويل أَفْقَهُ مِن أبي حنيفة بكلِّ ما أنت عليه، وقد قال بعض من حَكىٰ هذه التُّرَّهات والخرافات عنهم -التي قد كدُّوا قلوبهم وأجسادهم وأسهروا ليلَهم ونهارَهم في تلفِيقها ووضعِها: ما مَثَلُهم عند العقلاء إلّا مَثل غوّاص أفنىٰ دهره وعمره في طلب جَوهرة، ثم إنّه ظَفر بعد الكدِّ العظيم، والتَّعب الشديد بالصَّدَفَة[1] التي يَعتقد أنّ الجوهرة فيها، ثم قَصَد إلىٰ فتحها وهو مُشفقٌ عليها، وعظيمُ التَّوَقان إلىٰ ما فيها، ومتيقِّن أنَّ مَطْلُوبَه -بعينِه- فيها، فلمّا فتحها وجد فيها روثةً فنظر إليها ثمّ لم يُؤمِن بأنها روثة حتىٰ يشمَّها فأنتنَ رائحتها وأدرك نَتَنَهَا، فما زاده ذلك إلا حُمقًا حتىٰ عضَّ عليها بنواجذه فذاقها، فَمَا استيقن ولا عرف جنسها إلّا بعد فناء العُمر / [٩٦/أ] وكدِّ القلب وإتعاب السَّير، وتعطيل الأيام، وتفريق الأموال وأكل الرَّوث وشمِّه، ومُتيقِّن ذلك منهم هو: الـمُلْحِد بعينه والهازل بنفسه، ومَن يستدعيه إلىٰ هذه السخافات والأحمق الحائر أعجوبةً إذا رأيته متصديًّا في نادي قومه، ومَوضع عَظمته، والجميع حوله كأنّ علىٰ رؤوسهم الطير، إنْ تكلَّم سكتوا إجلالًا له، واعتقدوا كامل كلامه لدقَّته، وصدَّهم الحَصَر[2] عنْ مراجعته، وإنْ سكت اعتقدوا أنه يَنتظرُ وحيًا مِن الهيولىٰ إليه بلا ثالث بينهما، ولولا وجود الهازل بالدِّين منهم قومًا طَغَامًا، وعامةً جهّالًا، قد أفقدَهم اللهُ البصائر والأفهام، وسَلَبهم العقل وألبسهم الخذلان، فَيستَجِيبون لحماقته

---

(١) الصَّدَفَة: المحَارَة، وغِشاء الدُّرّ. معجم مقاييس اللغة ص٥٦٥، القاموس المحيط ص٧٣٢، مادة (صدف).

(٢) الحصر: العيُّ، وأصله المنع كأن الكلام حُبس عنه ومُنع. انظر: معجم مقاييس اللغة لابن فارس ص٢٤٩ مادة (حصر).

وهَزْلـه، ولـو أنّ طالب العِزّ والثَّـروة والنُّصرة طَلَبَ العلـوم العقلية، وعرف حقائق الأحكام والسُّـنن والفقـه والنَّظر في طُرق الأدلّة التي هي سـبيلٌ إلىٰ إدراك الحقائق والعلوم التي شهد بصحّتها أهل العقول، ويَعْظُم قَدْر مُحَصِّلها عنـد ذوي النَّظر والعلوم، ويَرغَب بنفسـهِ عـنْ منزلةٍ يكونُ له فيهـا عندَ أهلِ العقول ماجِنًـا سخيفًا، وعند ذوي الديانـات كافرًا مُتلاعبًا، ولإقامة حدودِ الله مُسـتحقًّا، ولكنْ قد قيل -قديمًا وحديثًا: إنّ لِكلِّ ساقِطةٍ لاقِطَةً[١]، ولكلِّ طعامٍ آكِلٍ[٢][٣]، وكُلُّ طائرٍ يطيرُ مع شَـكْله[٤]، والمـرءُ يُعرف بِقَرينه[٥]، نعوذ باللـهِ مِـنْ طَلَبِ الدنيا بخِـراب الدِّين، ومِنْ الشَّـك بعد اليقين / ونسـأله أنْ يعصمَنا وكُلّ مسلمٍ مِنِ الرَّيب في كفرِ أصحاب هذه الخرافات والتَّزوِيقَات، وأنْ لا يجعلَ بَلواناً في عقولِنا وأديانِنا إنّه سميعٌ مجيبٌ. [٩٦/ ب]



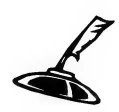
(١) مِـن الأمثال العربية الأصيلة، أوْرَده المفضل الضبي، ونَقَـلَ قول الأَصْمعيّ في معناه، أنّ السـاقطة: الكلمة التي يَسْـقط بها الإنسـان، فَلكُلِّ كلمةٍ يخطئُ بها الإنسـان؛ مَن يحفظُها فيحملهـا عنه. انظر: الفاخر في الأمثال، للمُفَضَّل ابن سـلَمة بن عاصـم الضبِّي المتوفَّىٰ سنة٢٩١هـ، ص١٣٦، وكتاب: جمهرة الأمثال، لأبي هلال العسكري، ٢/ ٢٠٧.

(٢) أورده أبو حيان التوحيدي في البصائر والذخائر، ١/ ١٦٤.

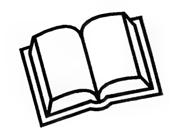
(٣) كذا، ولعلع الأصح: آكلًا.

(٤) لم أجده فيما بحثت فيه من كتب الأمثال.

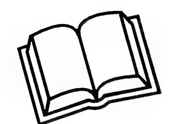
(٥) مَثَـلٌ قاله الخطاب بن المعلّىٰ المخزومي القرشـي لابنه وهو يعِظُـه. انظر: نضرة النعيم في مكارم وأخلاق الرسول الكريم، إشراف الشيخ الدكتور صالح بن عبدالله بن حميد، ٩/ ٤٢٠٧.



مفكرة

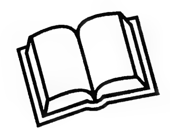


✍
✍
✍
✍
✍
✍
✍
✍
✍
✍
✍
✍
✍
✍
✍
✍
✍
✍
✍



مفكرة



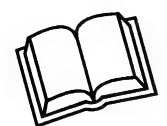


مفكرة





مفكرة



✍

✍

✍

✍

✍

✍

✍

✍

✍

✍

✍

✍

✍

✍

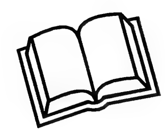
✍

✍

✍

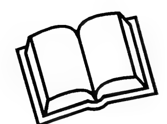
✍

✍



مفكرة



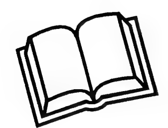


مفكرة



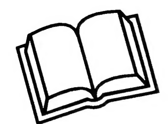


مفكرة





مفكرة



✍

✍

✍

✍

✍

✍

✍

✍

✍

✍

✍

✍

✍

✍

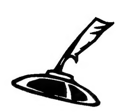
✍

✍

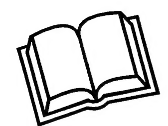
✍

✍

✍

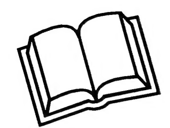


مفكرة





مفكرة




دار ابن الجوزي 8428146
9 786038 274835